

4757
/SIA

المحلى

تقنين

تصنيف الامام الجليل . المحدث . الفقيه ، الاصولى . قوى المعارضة ،
شديد المعارضة ، بليغ العبارة . بالغ الحجة . صاحب التصانيف
المتعة . فى المنقول . والمعقول . والسنة . والفقه . والاصول
والخلاف . مجدد القرن الخامس . نجر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء . النسخ

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة المطبعة الإسلامية
بمكة المكرمة

تحقيق صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيرى مفتش اول مساجد الاوقاف

مكة المكرمة

ادارة الطاعة المنيرة بمصر شارع المحكمين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٧٥ — مسألة — ومن مات وعليه صوم فرض من قضا، رمضان - أو نذر ، أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه (١) عنه هم أو بعضهم ؛ ولا اطعام في ذلك أصلاً أوصى به أولم يوص به ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه ولا بدّ أوصى بكل ذلك أولم يوص ؛ وهو مقدم على ديون الناس . وهو قول أبي ثور ؛ وأبي سليمان ، وغيرهما *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : أن أوصى أن يطعم عنه اطعم عنه (٢) مكان كل يوم مسكين وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه (٣) ، والاطعام عند مالك في ذلك مدّ مدّ . وعند أبي حنيفة صاع من غير البرّ لكل مسكين ؛ ونصف صاع من البرّ أو دقيقه * وقال الليث كما قلنا ، وهو قول أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه في النذر خاصة * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أودين) * ناعبد الله يوسف ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد قال عبد الله : نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني هارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى نا ابن وهب وقال عبد الرحمن : نا إبراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا محمد بن موسى بن أعين (٤) نا أبي ، ثم اتفق موسى وابن وهب كلاهما عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين (٥) أن رسول الله ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه . * وبه إلى مسلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ان صوموا عنه » (٢) لفظ دعه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) «سبعة رقم (١٦) ديه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ابن أيمن» وهو غلط (٥) «لفظ أم المؤمنين» اس . حودا في البخاري (ج ٣ ص ٧٩) وصحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥)

نا أبو سعيد الأشج نا أبو خالد الأحمر نا الأعمش عن سلبة بن كهيل ، والحكم ابن عتيبة ، ومسلم البطين عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، ومجاهد عن ابن عباس ان سائلا سأل النبي ﷺ فقال : إن (١) أمى مات وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه عنها » (٢) قال : نعم قال : فدين الله أحق ان يقضى » *

قال أبو محمد : سمعه الأعمش من مسلم البطين ، ومن الحكم ، ومن سلبة ، وسمعه الحكم ، وسلبة من مجاهد * وبه الى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، وعلى بن حجر السعدي قال أبو بكر : نا عبدالله بن نمير ، وقال عبد : نا عبد الرزاق اناسفيان الثوري ، وقال علي بن حجر : نا علي بن مسهر ، ثم اتفق ابن نمير ، وسفيان ، وعلي بن مسهر كلهم عن عبد الله بن عطاء المسكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بينما (٣) انا جالس عند رسول الله ﷺ اذ أتته امرأة فقالت : انى تصدقت على أمى بجمارية وانها ماتت فقال رسول الله ﷺ : « وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها قالت : انها لم تصح قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » قال ابن نمير في روايته : شهرين ، واتفقوا على (٤) كل ما عدا ذلك *

قال أبو محمد : فهذا القرآن ، والسنن المتواترة المتظاهرة التي لا يحل خلافها ؛ وكلهم يقول : يحج عن الميت ان أوصى بذلك ثم لا يرون ان يصام عنه وان أوصى بذلك ، وكلاهما عمل بدن ، وللبال في اصلاح ما فسد منهما مدخل بالهدى ، وبالا طعام ، وبالعق ، فلا القرآن اتبعوا ، ولا بالسنن (٥) أخذوا ، ولا القياس عرفوا ؛ وشغبوا في ذلك باشياء ؛ منها انهم ذكروا قول الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) وذكروا قول رسول الله ﷺ : « اذا مات الميت انقطع عمله الا من ثلاث علم عليه ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » ، وبارز رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عبادة بن نسي ان رسول الله ﷺ قال : « من مرض في رمضان فلم يزل مريضا حتى مات لم يطعم عنه وان صح فلم يقضه حتى مات أطعم عنه » وقال بعضهم : قد روى عن عائشة وابن عباس وهما روايا الحديث المذكور انهما لم يريا الصيام عن الميت كما روitem من طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن

(١) لفظ « ان » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو موجود في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ *

(٢) لفظ « عنها » زيادة من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٦ بينا ، بدل « بينا » زيدت بالاشباع

(٤) في النسخة رقم (١٦) « في » بدل « على » ، (٥) في النسخة رقم (١٦) « السنن » باسقاط حرف الجر *

عبد العزيز بن رفيع عن امرأة منهم اسمها عمرة ان أمها ماتت وعليها من رمضان فقالت لعائشة : أقضيه عنها ؟ قالت : لا بل تصدق عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين . وإذا ترك صاحب الخبر ^(١) الذى روى فهو دليل على نسخه لا يجوز أن يظن به غير ذلك . اذ لو تعدد ترك ما رواه ^(٢) لكانت جرحة فيه ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك . وقالوا : لا يصام عنه كما لا يصلى عنه *

قال أبو محمد : هذا كل ماموهوا به ، وهو كله لاحجة لهم فى شيء منه . أما قول الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ماسعى) فحق ^(٣) الا ان الذى انزل هذا هو الذى أنزل (من بعد وصية يوصى بها أودين) وهو الذى قال لرسوله ﷺ : (لتبين للناس ما نزل اليهم) وهو الذى قال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فصح انه ليس للانسان الا ماسعى ، وما حكم الله تعالى أو رسوله ﷺ ان له من سعى غيره عنه : والصوم عنه من جملة ذلك ، والعجب أنهم نسوا انفسهم فى الاحتجاج بهذه الآية فقالوا : ان حج عن الميت أو أعتق عنه أو تصدق عنه فأجر كل ذلك له ولا حق به فظهر تناقضهم *

فان قال منهم قائل : انما يحج عنه اذا أوصى بذلك لانه داخل فيما سعى * قلنا له : فقولوا : بان يصام عنه كما اذا أوصى بذلك لانه داخل فيما سعى . فان قالوا : للمال فى الحج مدخل فى جبر ما نقص منه قلنا : والمال فى الصوم مدخل فى جبر ما نقص منه بالعق والاطعام . وكل هذا منهم تخليط ، وتناقض ، وشرع فى الدين لم ^(٤) يأذن به الله تعالى : وهم يجيزون العتق عنه ، والصدقة عنه وان لم يوص بذلك فبطل تمويههم بهذه الآية *

وأما اخباره عليه السلام بان عمل الميت ينقطع الا من ثلاث فصحيح ، والعجب أنهم ^(٥) لم يخافوا الفضيحة فى احتجاجهم به ^(٦) ، وليت شعرى من قال لهم : ان صوم الولي عن الميت هو عمل الميت حتى يأتوا بهذا الخبر الذى ليس فيه الا انقطاع عمل الميت فقط ، وليس فيه انقطاع عمل غيره عنه أصلا . ولا المنع من ذلك . فظهر قبح تمويههم فى الاحتجاج بهذا الخبر جملة *

وأما حديث عبد الرزاق فلا تحل روايته الا على سبيل بيان فسادها لعل 'لا' فيه : إحداهما انه مرسل ، والثانية ان فيه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط . والثالثة ان فيه ابراهيم بن أبي يحيى وهو كذاب ، ثم لو صح لكان عليهم لاهم لان فيه ايجاب

(١) فى النسخة رقم (١٤) د الحديث ، بدل الخبر (٢) فى النسخة رقم (١٤) « ترك ما روى » (٣) فى النسخة

رقم (١٤) « فهو حق » (٤) فى النسخة رقم (١٤) « ما لم بأذن » ولا معنى لزيادة « ما » (٥) فى النسخة رقم (١٦)

« العجب اذ » (٦) لفظ « نه » زيادة من النسخة رقم (١٤)

الاطعام عنه ان صح بعد ان مرض : والخيفيون ، والمالكيون لا يقولون : بذلك الا ان يوصى بذلك وإلا فلا *

فان قالوا : معنى ذلك ان أوصى به قلنا : كذبتم وزدتم في الخبر خلاف ما فيه لان فيه « ان مات ولم يصح لم يطعم عنه » فلو اراد الا ان يوصى بذلك لما كان لتفريقه بين تمادى مرضه حتى يموت فلا يطعم عنه وبين صحته بين مرضه وموته فيطعم عنه ، لانه ان أوصى بالاطعام عنه وان لم يصح أطعم عنه عندهم فبطل تمويههم بهذا الخبر الهالك وعاد حجة عليهم *

وأما تمويههم بان عائشة ، وابن عباس رويَا الخبر وتركاه فقول فاسد لوجوه * أحدها انه لا يجوز ما قالوا لان الله تعالى انما افترض علينا اتباع رواية صاحب عن النبي ﷺ ، ولم يفترض علينا قط اتباع رأى أحدهم (١) *

والثاني أنه قد ترك صاحب اتباع (٢) ماروى لوجوه غير تعمد المعصية. وهي ان يتأول فيما (٣) روى تأويلاً ما اجتهد فيه فإخفاً فأجر مرة ، أو ان يكون نسي ماروى فاقى بخلافه . أو ان تكون الرواية عنه بخلافه وهما بمن روى ذلك عن صاحب ، فاذ كل ذلك ممكن فلا يزل ترك ما افترض علينا اتباعه من سنن رسول الله (٤) ﷺ بالملم يأمرنا باتباعه لولم يكن فيه هذه العلل فكيف وكلها (٥) ممكن فيه ، ولا معنى لقول من قال : هذا دليل على نسخ الخبر لانه يعارض بان يقال : كون ذلك الخبر عند ذلك صاحب دليل على ضعف الرواية عنه بخلافه : أولعله قد رجع عن ذلك *

والثالث انهم انما يحتجون بهذه الجملة اذا وافقت تقليد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي وأما اذا خالف قول صاحب رأى أحدهم ذكرنا فأهون شيء عندهم اطراح رأى صاحب والتعلق بروايته ، وهذا فعل يدل على رقة الدين وقلة الورع *

فمن ذلك أن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦) روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ، ثم روى عنها من أصح طريق (٧) الاتمام في السفر ، فتعاق الخيفيون والمالكيون بروايتها وتركوا رأيها اذ خالفت فيه ماروت ، وهي التي روت « ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها

(١) في النسخة رقم (١٦) « اتباع رأى احد » (٢) لفظ « اتباع » سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « تأول ماروى » (٤) في النسخة رقم (١٤) « من سنة رسوله » (٥) في النسخة رقم (١٤) « وكل هذا » (٦) « روى الله تعالى عنها » في النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « من أصح الطرق » *

فكاحها باطل » ، ثم أنكحت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير وأبوها غائب بالشام بغير أذنه ، وانكر ذلك اذ بلغه اشد الانكار فغالقوا رأيها واتبعوا روايتها ، وهى التى روت التحريم بلبن الفحل ثم كانت لا تدخل عليها من أرضعه نساء اخوتها وتدخل عليها من أرضعه بنات أخواتها فتركوا رأيها واتبعوا روايتها * وروى أبو هريرة من طريق لا تصح عنه إيجاب القضاء على من تعمد الفطر فى نهار رمضان ، وصح عنه أنه لا يجزئه صيام الدهر (١) وإن صامه (٢) وأنه لا يقضيه ، فتركوا الثابت من رأيه للحالك من روايته * وروى أبو هريرة فى البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتة » ، ثم رويناه عنه من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن إبراهيم — هو ابن علية — عن هشام الدستوائى عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة ماء أن لا يجزئان من غسل الجنابة ماء البحر وماء الحمام * وروى غن ابن عباس فى صدقة الفطر « مدان من قح » من طريق لا تصح ، وصح عنه من رأيه (٣) صاع من بر فى صدقة الفطر فترك الخنفيون رأيه لروايته ، وهذا كثير منهم جدا (٤) ، وفيما ذكرنا كفاية تحقق تلاعب القوم بدينهم * والرابع ان نقول : (٥) لعل الذى روى عن عائشة فيه الاطعام كان لم يصح (٦) حتى مات فلا صوم عليها *

والخامس انه قد روى عن ابن عباس الفتيا بما روى من الصوم عن الميت كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فصح انه قد (٧) نسى ، أو غير ذلك مما الله تعالى أعلم به ممن (٨) لم نكلفه ، وقد جاء عن السلف فى هذا أقوال *

روينا عن حماد بن سبلة عن أيوب السختياني عن أبي يزيد المديني ان رجلا قال لآخيه عند موته : ان على رمضانين لم أصهما فسأل اخوه ابن عمر فقال : بدتان مقلدتان ، ثم سأل ابن عباس ؟ فقال ابن عباس : يرحم الله ابا عبد الرحمن ما شأن البدن وشأن الصوم ! ، أطعم عن أخيك ستين مسكينا *

قال أبو محمد : ان لم يكن قول ابن عمر فى البدتين حجة فليس قول ابن عباس فى الاطعام حجة ولا فرق ، ولعل هذا لم يكن مطبقا للصوم ، أو لعل ذنبك الرمضانين كانا عن تعمد فلا قضاء فى ذلك * وروينا من طريق سليمان التيمي أن عمر بن الخطاب قال :

(١) فى النسخة رقم (١٤) د صوم الدهر ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) د ولو صامه ، (٣) فى النسخة رقم (١٦) د من روايته ، وهو غلط (٤) فى النسخة رقم (١٦) د وهذا منهم كبير حياء (٥) فى النسخة رقم (١٦) د يقول ، بجذف « ان » وهو غلط (٦) كنا فى الاصول والمعنى ظاهر والتركيب غير حسن (٧) لعل د قد ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٨) فى النسخة رقم (١٦) د بما ، وهو خطأ *

إذا مات الرجل وعليه صيام رمضان أطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من بر * ومن طريق صحيحة عن ابن عباس أن مات الذي عليه صوم ولم يصح قبل موته ليس عليه شيء فإن صح أطعم عنه عن كل يوم نصف صاع حنطة * وعن الحسن أن لم يصح حتى مات فلا شيء عليه فإن صح فلم يقض صومه حتى مات أطعم عنه عن كل يوم مكوك (١) من بر ، ومكوك من تمر * وروى أيضا عن طائفة مدّة عن كل يوم ، وقد جاء عن الحسن لا إطعام في ذلك ولا صيام ، وأيضا فإن احتجاج المالكيين ، والشافعيين بترك عائشة ، وابن عباس للخبر المذكور هو حجة عليهم لأنهم خالفوا عائشة (٢) في هذا الخبر نفسه في قولها (٣) أن يطعم عن كل يوم نصف صاع لمسكين وهم لا يقولون: بهذا ، فإن كان ترك عائشة للخبر حجة فقولها في نصف صاع حجة ، وإن لم يكن قولها في نصف صاع حجة فليس تركها للخبر حجة ، فظهر أنهم إنما (٤) يحتاجون من قول صاحب بما وافق تقليدهم فقط ، فإذا خالف من قلدوه فإن عليهم خلاف صاحب ، وهذا دليل سوء نعوذ بالله منه *

وأما قول أحمد فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب — هو ابن عطاء — عن سعيد ابن أبي عروبة ، وروح بن القاسم عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه قال فيمن مات وعليه رمضان ونذر شهر : يطعم عنه مكان كل يوم مسكين (٥) ويصوم عنه وليه نذره *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن علي بن الحكم البناني عن ميمون بن مهران عن ابن عباس سئل عن رجل مات وعليه رمضان وصوم شهر فقال : يطعم عنه لرمضان ويصام عنه النذر ، وهذا اسناد صحيح ، فإن كان ترك ابن عباس لما ترك من الخبر حجة فاخذه بما اخذ منه حجة ، وإن لم يكن اخذه بما اخذ به حجة فتركه ما ترك ليس بحجة (٦) ، وما عدا هذا فتلاعب بالدين *

وأما قولنا فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة قال : حدثوني عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال فيمن مات وعليه رمضان : أن لم يجدوا ما يطعم عنه (٧) صامه عنه وليه وهو قول الأوزاعي * ومن طريق عبد الرزاق عن

(١) هو يفتح الميم وضم الكاف اسم للمكيال ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد اه نهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) د لأنهم حالقوهماء وما هنا اصح بدليل قوله بعده فإن كان ترك عائشة للخبر حجة ، الخ (٣) في النسخة رقم (١٦) د في قولها ، وما هنا اصح بدليل ما ذكرناه (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ «أنما» (٥) في النسخة رقم (١٤) د مسكينا ، (٦) في النسخة رقم (١٦) د حجة ، (٧) في النسخة رقم (١٤) د ما يطعموا *

معمّر عن ابن طاوس عن أبيه إذا مات الرجل وعليه صيام رمضان (١) قضى عنه بعض أوليائه ، قال معمّر : وقاله حماد بن أبي سليمان * وبه إلى معمّر عن الزهري من مات وعليه نذر صيام فانه يصوم عنه بعض أوليائه *

قال أبو محمد : ليس قول بعض (٢) الصحابة رضى الله عنهم أولى من بعض ، وكل ما ذكرنا فهو مخالف لقول أبي حنيفة ، والشافعى لأن كل من ذكرنا فقد أوجب ما أوجب من غير اشتراط أن يوصى الميت بذلك ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا شيء في ذلك إلا أن يوصى بالطعام فيطعم عنه وما نعلم أحدا قبلهم قال : بهذا الرواية عن الحسن قد صح عنه خلافا *

وأما قولهم : لا يصام عنه كما لا يصلى عنه فباطل وقياس للخطأ على الخطأ بل يصلى عنه النذر ؛ وصلاة فرض أن نسيها أو نام عنها ولم يصلها (٣) حتى مات ، فهذا داخل تحت قول رسول الله ﷺ « فدين الله أحق أن يقضى » والعجب أنهم كلهم أجمعوا على أن تصلى الركعتان إثر الطواف عن الميت الذى يجب عنه ، وهذا تناقض منهم (٤) لاختفاء به ، وهذا قول إسحاق بن راهويه في قضاء الصلاة عن الميت ، وقال الشافعى : ان صح الخبر قلنا به (٥) والافيطم عنه مدة عن كل يوم ، وإنما قلنا : ان الاستحجار لذلك ان لم يكن له ولى من رأس المال مقدم على ديون الناس لقول النبي ﷺ « فدين الله أحق أن يقضى » *

قال أبو محمد : من الكبائر ان يقول قائل : بل دين الناس أحق أن يقضى من دين الله تعالى عز وجل (٦) وقد سمع هذا القول *

٧٧٦ — مسألة — فان صامه بعض أوليائه اجزأ لعموم الخبر في ذلك وان كانوا جماعة فاقسموه جاز كذلك أيضا الا أنه لا يجزى ان يصوموا كلهم يوما واحدا لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) فلا بد من أيام متغايرة فلو لم يصح حتى مات فلا شيء على أوليائه ولا عليه لان الأثر انما جاء فيمن مات وعليه صوم ، وهذا مات وليس عليه صوم لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فاذا لم يكن في وسعه الصوم فلم يكلف واذا لم يكلفه فقد مات ولا صوم عليه *

(١) في النسخة رقم (١٦) د صيام شهر ، (٢) في النسخة رقم (١٦) د ليس بعض قول الصحابة ، (٣) في النسخة رقم (١٦) د أو لم يصلها ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) د مه ، وهو غلط (٥) هامش النسخة رقم (١٤) ما به د وقد قال به المتأخرون من أصحابه عملا بوصاياه فهو مذهب الشافعى أيضا ، (٦) زيادة وعز وجل من النسخة رقم (١٤) *

والأولياء هم ذوو المحارم بلا شك (١) ولو صامه الأبعد من بنى عمه اجرأ عنه لانه
وليه فان أبوا من الصوم فهم عصاة لله تعالى ولا شيء على الميت من ذلك الصوم لانه
قد نقله الله تعالى عنهم اليهم بقول رسول الله ﷺ : « من مات وعليه صوم صام عنه وليه »
وبأمره عليه السلام الولي ان يصوم عنه *

٧٧٧ — مسألة — فان تعمد النذور ليقعها على وليه بعد موته فليس نذرا ولا
يلزمه هو ولا وليه بعده، وهو عاص لله تعالى بذلك ، وقد صح عن النبي ﷺ ما حدثناه
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي
نا مسلم بن الحجاج حدثني علي بن حجر نا اسماعيل بن ابراهيم نا أيوب — هو السخيتاني —
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين ان رسول الله ﷺ قال : « لا وفاء
لنذر في معصية الله (٢) » *

قال علي : وهذا النذر انما يكون نذرا اذا قصد به الله تعالى فيلزم حينئذ فاذا قصد به
غير الله تعالى فهو معصية لا يحل الوفاء به ولا يلزم صاحبه ولا غيره عنه وبالله تعالى التوفيق *

٧٧٨ — مسألة — ومن نذر صوم يوم (٣) فاكثر شكرا لله عز وجل ، أو
تقربا اليه تعالى ، أو ان افاق ، أو ان أراه الله تعالى املا يؤمله لا معصية لله عز وجل
في ذلك الشيء المأمول ففرض عليه اداؤه ، قال عز وجل : (أوفوا بالعقود) *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا القعني عن مالك
عن طلحة بن عبد الملك الابلي عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال
رسول الله ﷺ : « من نذر ان يطعم الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه (٤) »
فهذا عموم لكل نذر طاعة ، ولكل نذر معصية كمن نذرت صوم يوم حيضتها (٥) أو
صوم يوم العيد ، ونحو ذلك من كل معصية *

٧٧٩ — مسألة — فان نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان أو ان
لا يأكل خبزا مادوما أو ما شبه هذا لم يلزمه ، ولا حكم لهذا (٦) الاستغفار والله تعالى

(١) في السحرة رقم (١٦) « والأولياء هم ذوو المحارم » ، (٢) الحديث رواه مسلم مطولا ج ٢ ص ١٣
(٣) في السحرة رقم (١٤) « صيام يوم » (٤) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٢٨ قال الحافظ المنذرى : وأحرجه
البخارى والترمذى والسائى وابن ماجه (٥) في السحرة رقم (١٦) « يوم حيضها » ، (٦) في السحرة رقم (١٦)
« ولا حكم لذلك » ،

منه لان ايجاب النذر شرعية ، والشرائع لا تلزم الا بنص ، ولا نص الا في نذر الطاعة فقط *
 ٧٨٠ — مسألة — وينهى عن النذر جملة فان وقع لزوم كما قدمنا ، رويناه بالسند
 المذکور الى أبى داود نا عثمان بن أبى شيبه نا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو
 ابن المعتمر — عن عبد الله بن مرة الهمداني عن عبد الله بن عمر قال : أخذ رسول الله
 ﷺ ينهى عن النذر ^(١) ويقول : « لا يرد شيئا وانما يستخرج به من البخيل » ففى
 قوله عليه السلام « وانما ^(٢) يستخرج به من البخيل » ايجاب للوفاء به اذا وقع
 فى طاعة الله تعالى ^(٣) *

٧٨١ — مسألة — ومن قال : على الله تعالى صوم يوم أفیق ؛ أو قال : يوم يقدم
 فلان ، أو قال يوم أنطلق من سجنى أو ما أشبه هذا فكان مارغب فيه ليلا أو نهارا لم
 يلزمه صيام ذلك اليوم ولا قضاؤه ولا صوم غيره لانه ان كان مارغب فيه ليلا ^(٤)
 فلم يكن فى يوم فاذا لم يكن فى يوم فلا يلزمه ما لم يلزمه ، وان كان نهارا فلا يمكنه احداث
 صوم لم يبيته من الليل ولا تقدم ^(٥) الزام الله تعالى له اياه ، ولا يلزمه صيام يوم آخر
 لانه لم يلزمه ، وهذا قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وقال الأوزاعى : ان قدم نهارا صام
 بقية ذلك اليوم ولا قضاء عليه ، وقال مالك : ان قدم ليلا صام الناذر ^(٦) غد تلك الليلة *
 ٧٨٢ — مسألة — فلو قال فى كل ذلك : على صوم ذلك اليوم ابدًا فان كان ليلا
 لم يلزمه كما قدمنا لانه لم يلزمه ولا يلزم صيام الليل لانه معصية . فان كان نهارا لزمه فى
 المستأنف صوم ذلك اليوم اذا تكرر كما ^(٧) نذره ولا قضاء عليه فى يومه ذلك لانه غير ما نذر *
 ٧٨٣ — مسألة — ومن أفطر فى صوم نذر عامدا أو لعذر فلا قضاء عليه إلا ان
 يكون نذر ان يقضيه فيلزمه لانه اذا ^(٨) لم ينذر القضاء فلا يجوز ان يلزم ما لم ينذر اذا
 لم يوجب ذلك نص *

(١) قال فى شرح سنن ابى داود المسمى بعون المعبود ج ٣ ص ٢٢٧ نقلا عن الخطابى مانصه : معنى نهى عليه
 السلام عن النذر اما هو تأكيد لامره وتحذير من التهاون به بعد ايجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل
 لكان فى ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذا كان بانتهى عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به ، وانما
 وجه الحديث انه قد اعلمهم اذ ذلك امر بما لا يجلب لهم فى العاجل فعا ولا يدفع عنهم ضررا فلا يرد شيئا قضاء
 الله تعالى يقول : لا تذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم ، وتصرفون عن افسكم شيئا جرى القضاء به
 عليكم فاذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء فان الذى نذرتموه لازم لكم هذا معنى الحديث ووجهه (٢) فى النسخة رقم
 (١٤) دانه ، وهو خطأ (٣) فى النسخة رقم (١٤) « فى طاعة لله عز وجل » (٤) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ
 « ليلا » خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٤) « ولا يقدم » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « صام النهار ، وهو خطأ
 (٧) فى النسخة رقم (١٤) حذف كما (٨) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « اذا » خطأ

٧٨٤ — مسألة — ومن نذر صوم يومين فصاعداً جزأه أن يصوم ذلك متفرقا
لأنه غير مخالف لما نذر *

٧٨٥ — مسألة — فلو نذر صوم جمعة أو قال : شهر لم يجوز أن يصوم ذلك
الامتبايعا ولا بد ، فإن تعمد في خلال ذلك فطرا لعذر أو لغير عذر ابتداء من أوله لأن
اسم الجمعة والشهر لا يقع إلا على أيام متتابعة لا متفرقة ، فانما يلزمه ما نذر لا ما لم يندر فإن
لم يتابع ذلك فلم يأت بما نذر فعليه أن يأتي به *

٧٨٦ — مسألة — ومن نذر صوم جمعيتين أو قال : شهرين ولم يندر التتابع
في ذلك لزمه أن يصوم كل جمعة متتابعة ولا بد ، وكل شهر متباعد ولا بد ، ولهذا
يفرق بين الجمعة والجمعة ، وبين الشهر والشهر لما ذكرنا آنفاً إلا أن يندر هما متتابعين فيلزمه
ذلك لأنه طاعة زائدة *

٧٨٧ — مسألة — فإن صام الشهر ما بين الهلالين لزمه إتمامه فإن ابتدأ صيامه بعد
دخول الشهر لم يلزمه إلا تسعة وعشرون يوماً متصلة ولا بد لقول رسول الله ﷺ :
« الشهر تسعة وعشرون » وإن الشهر يكون تسعا وعشرين فلا يلزمه زيادة يوم إلا بنص
وارد ولا نص في ذلك وإنما يلزمه ما يقع عليه اسم ما نذر من شهر أو أكثر فقط ، فإن
نذر نصف شهر لم يلزمه إلا أربعة عشر يوماً لأن كسر يوم لا يلزم صيامه لمن نذره ،
ولا يجوز أن يلزم يوماً زائداً لم يندره *

٧٨٨ — مسألة — ومن نذر صوم سنة فقد قال قوم : يصوم اثني عشر شهراً
لا يعد فيها رمضان ولا يوم الفطر والأضحى . ولا أيام التشريق ، وفي هذا عندنا نظر (١)
والواجب عندنا (٢) أن لا يلزمه شيء لأن هذه الفتيا الزام له ما لم يندره لأن اسم سنة
لا يقع إلا على اثني عشر شهراً متصلة لا مبددة . وهو لا يقدر على الوفاء بنذره كما نذره
فلا يجوز أن يلزم ما لم ياتزمه ولا نذره ، ولا أن يلزم ما لم يمكن ، وما ليس في وسعه قال
الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ومن ادعى هنا إجماعاً فقد كذب لأنه لا يقدر
على أن يأتي في ذلك برواية عن صاحب أصلاً ، ولا نعلم في ذلك قولاً عن تابع ، وقد قال
فيها أبو حنيفة : يفطر فيها يومى الفطر والأضحى ، وأيام التشريق ، ثم يقضيها * وقال
زفر : يفطر الأيام المذكورة ولا يقضيها * وقال مالك : يصوم ويفطر الأيام المذكورة
ولا يقضى رمضان ولا الأيام المذكورة إلا أن ينوى قضاءها * وقال الليث : يصوم

ويقضى رمضان ويومين مكان الفطر والأضحية ، ويصوم أيام التشريق *
قال أبو محمد : فهذه الأقوال إما موجبة عليه ما لم ينذره ولا التزمه وإمامسقطه عنه
مانذر (١) *

قال أبو محمد : ان كان نذر صوم هذه الأيام وصوم رمضان عن نذره فقد نذر الضلال ،
وبالباطل وأمرًا مخالفًا لدين الاسلام فلا يلزمه نذر ذلك لانه معصية ، ولا يلزم صوم
سائر الأيام لانه غير مانذر ، وكل طاعة مازجتها معصية فهي كلها معصية لانه لم يأت
بالطاعة كما أمر ، قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فان نذر
أن يصوم سنة حاشا رمضان والأيام المنهى عن صيامها (٢) لزمه ذلك لانه نذر طاعة ،
وكذلك لو نذر صوم شوال ، أو صوم ذى الحجة ، أو صوم شعبان فلا يلزمه شيء
لما ذكرنا الا ان ينوى استثناء ما لا يجوز صومه من الأيام فيلزمه ذلك *

٧٨٩ - مسألة - ومن كان عليه صوم يوم بعينه نذرا فاذا جاء رمضان لزمه
فرضا أن يصوم ذلك اليوم لرمضان لا للنذر أصلا ، فان صامه لنذره أو لرمضان
ولنذره فالاثم عليه ولا يجزئه لا لنذر ولا لرمضان لان امر الله تعالى متقدم لنذر
فليس له أن يصوم رمضان ولا شيئا منه لغير ما أمره الله تعالى بصيامه مخلصا له ذلك
وبالله تعالى التوفيق ، ولا قضاء عليه فيه لما ذكرناه *

٧٩٠ - مسألة - وأفضل الصوم (٣) بعد الصيام المفروض صوم يوم وافطار
يوم ، ولا يحل لاحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلا ، والزيادة عليه معصية بمن قامت
عليه بها (٤) الحجة ، ولا يحل صوم الدهر أصلا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري
نا محمد بن مقاتل نا عبد الله بن المبارك نا الأوزاعي نا يحيى بن أبي كبير حدثني أبو سلمة
ابن عبد الرحمن بن عوف قال : حدثني عبد الله بن عمرو بن العاصي (٥) قال : قال
لى (٦) رسول الله ﷺ : « يا عبد الله بن عمرو ألم أخبر انك تصوم النهار وتقوم الليل ؟
قلت : بلى يا رسول الله قال : فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم ، فان لجسديك عليك حقا
وان لعينيك (٧) عليك حقا وان لزوجك عليك حقا وان لزورك (٨) عليك حقا وان

(١) من قوله : قال أبو محمد : بهذه الى قوله مانذر سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن صوماء
(٣) في النسخة رقم (١٦) ، واصل الصيام ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، د ب ه ، (٥) لفظ د بن العاصي ،
زيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) لفظ د لى ، زيادة من النسخة رقم (١٦) وهى موافقة لما فى صحيح البخارى
ج ٣ ص ٨٧ (٧) فى النسخة رقم (١٤) « وان لعينيك » وما هنا موافق لما فى صحيح البخارى وهى رواية الكشميهنى (٨) قال فى الصحاح
الزور الزائرون يقال : رجل زائر وقوم زور وزوار مثل سافر وسفر وسفار ، ونسوة زوراء و زوراء مثل نوم و نوحا .

بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها فإذا (١) ذلك صيام الدهر [كله فشددت فشدد على] (٢) قلت : يارسول الله انى أجد قوة قال : فصم صيام نبي الله داود ولا تزد عليه قلت : وما كان صيام نبي الله داود ؟ قال : نصف الدهر * ومن طريق البخارى عن أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث ، وفيه أن عبد الله بن عمرو قال له عليه السلام : « انى أطيق أفضل من ذلك قال : فصم يوما وأفطر يوما قلت : انى أطيق أفضل من ذلك قال : لا أفضل من ذلك » *

قال أبو محمد : فصح نهي النبي ﷺ عن الزيادة على صيام يوم وأفطار يوم ونعوذ بالله من موقعة نبيه ، وإذا أخبر عليه السلام أنه لا أفضل من ذلك فقد صح أن من صام أكثر من ذلك فقد انحط فضله وإذا انحط فضله فقد حبطت تلك الزيادة بلا شك وصار عملا لا أجر له فيه بل هو ناقص من أجره ، فصح أنه لا يحل أصلا *

قال على : ومن طرائف المصائب قول بعض من يتكلم فى العلم بما هو عليه لاله : قال : قد جاء هذا الحديث وفيه أنه عليه السلام قال : « فصم صوم داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر إذا لاقى » فقال : انما هذا الحكم لمن لا يفر إذا لاقى *

قال أبو محمد : فجمع هذا الكلام الملعون وجهين من الضلال ، أحدهما الكذب على رسول الله ﷺ بما لم يخبر به بل قد أمر عليه السلام بذلك عبد الله بن عمرو وقطع بانه لا صوم أفضل من صوم داود * والثانى أنه تأويل سخيف لا يعقل لانه لا شك فى أن من لا يفر فى سبيل الله إذا لاقى أفضل ممن يفر ، فإذا كان حكم الأفضل أن لا يتزيد من الفضل فى الصيام ويمنع من ذلك فهذه شريعة ابليس لاشريعة محمد ﷺ *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن معاذ — هو ابن معاذ — العنبرى — نا أبى نا شعبة عن حبيب بن أبى ثابت سمع أبا العباس — هو السائب بن فروخ المكي — سمع عبد الله بن عمرو يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا صام من صام الأبى (٣) » * ورويناه من طريق البخارى نا آدم نا شعبة فذكره باسناده المذكور ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « لا صام من صام الدهر » * ومن طريق أبى قتادة عن رسول الله ﷺ أنه (٤) قال : — وقد ذكر له من يصوم الدهر — فقال عليه السلام : لا صام

(١) فى البخارى « فان ذلك » (٢) قوله « كله فشددت فشدد على » زيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٨٧

(٣) الحديث اختصره المؤلف فى ج ١ ص ٣٢٠ من صحيح مسلم (٤) لفظ « أبى » ريادة من النسحق م (١٤) *

ولا أفطر أو ما صام ولا أفطر * وكذلك نضا من طريق مطرف عن عبد الله ابن الشخير عن أبيه ، وعمران بن الحصين كلاهما عن رسول الله ﷺ انه قال فيمن صام الدهر « لا صام ولا أفطر » فقد صح انه جبط صومه ولم يفطر * وهذه أخبار متظاهرة متواترة لا يحل الخروج عنها *

ومن عجائبهم انهم قالوا : انما لا يجوز اذا صام الدهر كله ولم يفطر الايام المنهى عنها فقلنا : كذب من قال هذا (١) ، لان رسول الله ﷺ منع ونهى عن الزيادة على نصف الدهر وأبطل أجز من زاد *

قال أبو محمد : وشغب من خالفنا (٢) بان ذكر حديث حمزة بن عمرو الاسلمي انه قال : يارسول الله انى أسرد الصوم أقاصوم فى السفر ؟ قال : « ان شئت فضم وان شئت فأفطر » *

وبخبر رويناه من طريق زيد بن الحباب أخبرنى ثابت بن قيس الغفارى حدثنى أبو سعيد المقبرى حدثنى أبو هريرة عن أسامة بن زيد قال « كان رسول الله ﷺ يسرد الصوم فيقال : لا يفطر » *

قال أبو محمد : لاحجة لهم فى هذين الخبرين لان السرد انما هو المتابعة لا صوم أكثر من نصف الدهر بين (٣) ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاصى الذى أوردهناه ، وحديث عائشة التى رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبى شيبة نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبى ليلى عن أبى سلبه بن عبد الرحمن بن عوف قال : سألت عائشة أم المؤمنين عن صيام رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كان يصوم حتى نقول : فد صام (٤) ويفطر حتى نقول : قد أفطر ولم أره صائما من شهر قط أ أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلا *

فهذه أم المؤمنين بينت السرد الذى ذكره أسامة والذى ذكره حمزة بن عمرو فى حديثه فبطل ان يكون لهم متعلق بشيء من الآثار *

وموهوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد عن أبيه ان عائشة كانت تصوم الدهر قلت : الدهر ؟ قال : كانت تسرد * ومن طريق حماد بن سلبه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يسرد الصوم * وعنه أيضا انه يسرد الصوم قبل موته بسنتين * ومن طريق عبد الرزاق

(١) انظر صفحة ١٦ من هذا الجزء (٢) فى النسخة رقم (١٦) « خالفنا » وهو غلط (٣) فى النسخة رقم (١٤) د بن

(٤) فى النسخة رقم (١٦) د لا يفطر ، وماها موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣١٨

عن جعفر بن سليمان — هو الضبعي — عن ثابت البناني عن أنس قال: كان أبو طلحة قلّ ما يصوم على عهد رسول الله ﷺ من أجل العدو فلما توفي النبي ﷺ ما رأيت مفطرا (١) إلا يوم أضحى أو يوم فطر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن الزبير ابن عبد الله بن أميمة (٢) عن جدته قالت: كان عثمان يصوم الدهر ويقوم الليل الا جمعة من أوله (٣) * وعن الاسود ، وعروة ، وعبيد المكتب انهم كانوا يصومون الدهر * قال أبو محمد : هذا كله لاجته لهم فيه أما عائشة رضي الله عنها فقد فرق عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بين صيام الدهر وبين سرد الصوم كما ذكرنا ، ولم يثبت عليها (٤) الا السرد وهو المتابعة لاصوم الدهر ، ولو صح عنها ذلك ولا يصح (٥) *

فقد روينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه ان عائشة ام المؤمنين كانت تصوم أيام التشريق * وكذلك صح عنها رضي الله عنها انها كانت تختار صوم يوم الشك من آخر شعبان ، فان كان ما لا يصح عنها من صوم الدهر حجة فالذي صح عنها من صوم أيام التشريق ويوم الشك حجة ، وان لم يكن هذا حجة فليس ذلك حجة (٦) (فان قالوا: قد صح نبى النبي ﷺ عن صوم أيام التشريق ، قيل لهم : وقد صح نبى عليه السلام عن صوم اكثر من نصف الدهر ، و صح نبى عن صوم الدهر *

وأما خبر عمر فليس فيه الا السرد فقط وهو المتابعة لاصيام الدهر بل قد صح عنه تحريم صيام الدهر كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو والشيباني قال : بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فاتاه فعلاه بالدره وجعل يقول : كل يادهر كل يادهر ، وهذا في غاية الصحة عنه ، فصح ان تحريم صوم الدهر كان من مذهبه ، ولو كان عنده مباحا لما ضرب فيه ولا امر بالفطر * وأما عثمان فان الزبير بن عبد الله ابن أميمة وجدته مجهولان فسقط هذا الخبر * وأما أبو طلحة فقد روينا من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة يأكل البرد وهو صائم *

قال أبو محمد : وفي الخبر الذي شغبوا به ان انسا قال : ما رأيت مفطرا الا يوم فطر أو يوم أضحى ، ففى هذا الخبر انه كان يصوم أيام التشريق فان لم يكن فعل أبي طلحة في أكله البرد وهو صائم حجة فصومه الدهر ليس حجة ، ولئن كان صومه الدهر حجة فان أكله البرد في الصيام حجة ، فسقط كل ما موهوا به عن الصحابة رضي الله عنهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) د يفطر ، (٢) في الاصلين بالهمزة بعدها ميم ، وفي كتب رجال الحديث كالميزان وتهذيب التهذيب د رهيمه ، بالراء بعدها هاء (٣) اى نومة خفيفة من اول الليل (٤) اى يستقر (٥) ماعده متعلق به وليس بمقطع معنى ، تقط (٦) في النسخة رقم (١٦) د فذلك ليس حجة ؛

وأما الأسود فروينا عن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أن الأسود كان يصوم الدهر وأيام التشريق * وعن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه صام أربعين سنة أو ثلاثين سنة قال هشام: لم أره مفطرا الا يوم فطر أو يوم نحر ، فليقتدوا بهما في صوم أيام التشريق والا فالقوم متلاعبون *

قال على : صح عن عمر ما ذكرناه من النهي عن صوم الدهر ، وأمره بالفطر فيه ، وضربه على صيامه * ومن طريق شعبة عن قتادة عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال : من صام الدهر ضيق الله عليه هكذا وقبض كفه * ومن طريق سفيان الثوري عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال : من صام الدهر ضيقت عليه جهنم ، وقد روى أيضا مسندا (١) *

قال على : من نواذرهم قولهم : معناه ضيقت عليه جهنم حتى لا يدخلها * قال على : وهذه لكنة ، وكذب ، أما اللكنة فانه لو أراد هذا لقال : ضيقت عنه ولم يقل : عليه ، وأما الكذب فانما اوردته روايته كلهم على التشديد والنهي عن صومه فكيف ورواية شعبة المذكورة انما هي ضيق الله عليه فقط ؟ * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن ابي اسحاق أن ابن أبي انعم (٢) كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون : لورأى هذا أصحاب محمد ﷺ لرجوه *

قال على : هم يدعون الاجماع باقل من هذا وقد يكون الرجم حسبا كما كان يفعل ابن عمر بمن رآه يتكلم والامام يخطب * ومن طريق شعبة عن يحيى بن عمرو الهمداني عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود — وسئل عن صوم الدهر — فكرهه * ومن طريق أبي بكرة وعائذ بن عمرو أنهما كرها صوم رجب ، وهذا يقتضى ولا بد أنهما لا يجيزان صيام (٣) الدهر * قال على : لو كان مباحا عند ابن مسعود ما كرهه لان فعل الخير لا يكره ولا يكره الا ما لا خير فيه ولا أجر * وعن الشعبي أنه كره صوم الدهر * وعن سعيد بن جبير أنه كره صوم شهر تام غير رمضان *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: دلت عليه ، روى ابن حبان وغيره من حديث ابي موسى الاشعري . من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين » قال ابن حبان : هو محمول على من صام الدهر الذي فيه ايام العيد والتشريق ؛ وقال البيهقي وقبله ابن خزيمة : معنى ضيقت عليه اى عنه فلم يدخلها ، وفي الطبراني عن أبي الوليد ما يوصل الى ذلك ، واورد ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث في باب من كره صوم الدهر اه (٢) الذى في التهذيب — هو عد الرضى بن زياد بن انعم لابن ابي انعم ولعل لفظ ابي زائد (٢) في النسخة رقم (١٤) صوم ، دل «صيام»

٧٩١ — مسألة — قال أبو محمد : ونستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ونستحب صيام الاثنين والخميس ، وكل هذا فبان لا يتجاوز أكثر من نصف الدهر ، هاما الثلاثة الأيام فلما ذكرنا آنفا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ؛ وأما الاثنين والخميس فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا القاسم بن زكريا نا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن عاصم عن المسيب — هو ابن رافع — عن حفصة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس » ^(١) ، ويكره صوم شهر تام غير رمضان لما ذكرنا من فعله ﷺ ، وقد ذكرنا مثل قولنا آنفا عن سعيد بن جبير *

٧٩٢ — مسألة — ومن اقتصر على الفرض فقط فحسن لما قد ذكرنا ه قبل من قول رسول الله ﷺ للذي سأله عن الدين فأخبره عليه السلام بوجوب رمضان قال : « هل عليّ غيره ؟ قال : لا إلا ان تطوع » * وذكرنا مثل ذلك في الصلاة والزكاة والحج فقال السائل : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال رسول الله ﷺ « أفلح إن صدق دخل الجنة ان صدق » *

٧٩٣ — مسألة — ونستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم ، وإن صام العاشر بعده فحسن ، ونستحب أيضا صيام يوم عرفة للحاج وغيره * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن غيلان ابن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني ^(٢) عن أبي قتادة الأنصاري نا رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة ؟ فقال : « يكفر السنة الماضية والباقية ؛ وسئل عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : يكفر السنة الماضية » *

وبه الى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع بن الجراح نا حاجب بن عمر نا الحكم بن الأعرج قال : سألت ابن عباس عن صوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم التاسع صائما فقلت : هكذا كان محمد ﷺ يصومه ؟ قال : نعم ^(٣) *

نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني

(١) الحديث مختصر. انظر النسائي جزء ٤ ص ٢٠٣ ، وقوله بعد ويكره صوم شهر تام الخ من كلام المصنف وليس من كلام عائشة تنبيه (٢) هو تكسر الزاي وتشديد الميم وبعده تون نسبة الى زمان بن مالك بن صعب جد ساهلي (٣) هو في مسلم ج ١ ص ٣١٣ بزيادة في اوله حذفها المصنف ، ورواه ايضا ابو داود جزء ٢ ص ٣٠٣

عطاء انه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء: خالفوا اليهود صوموا التاسع والعاشر،
 ﴿فان قيل﴾ من أين أحببتم صوم يوم عرفة في الحج؟ وقد صح من طريق ميمونة أم المؤمنين
 انها قالت: ان الناس شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فارسلت اليه بحلاب (١)
 وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون *

ومن طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن
 سعيد بن جبير قال: أتيت ابن عباس بعرفة وهو يأكل رمانا فقال: ادن فكل لعلك
 صائم ان رسول الله ﷺ لم يكن يصوم هذا اليوم *

ومن طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع
 قال: سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة؟ فقال: لم يصمه النبي ﷺ، ولا أبو بكر،
 ولا عمر، ولا عثمان *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري العبدى
 عن عكرمة قال قال لي أبو هريرة: نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات*
 ومن طريق شعبة أخبرني عمرو بن دينار قال: سمعت عطاء عن عبيد بن عمير قال:
 نهى عمر بن الخطاب عن صوم يوم عرفة، وقد تكلم في سماع عبد الله بن معبد الزماني
 من أنى قتادة (٢) قلنا وبالله تعالى التوفيق *

أما أن رسول الله ﷺ لم يصمه فلا حجة لكم في ذلك لانه عليه السلام قد حض
 على صيامه أعظم حض، واخبرانه يكفر ذنوب ستين، وما علينا أن ننظر بعد هذا أيصومه
 عليه السلام أم لا؟ *

وقد حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى قال: نا أحمد بن محمد بن الجصور قال: نا قاسم
 ابن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
 عن عائشة أم المؤمنين انها قالت: أن كان رسول الله ﷺ لترك العمل وهو يحب أن
 يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم *

وأما حديث أبي هريرة في النهي عن صوم يوم عرفة بعرفات فان راويه حوشب
 ابن عقيل وليس بالقوى (٣) عن مهدي الهجري (٤) وهو مجهول، ومثل هذا لا يحتاج به *

(١) قال الووى في شرح مسلم: الحلاب كسر الحاء المهملة هو الالة الذي يحلب به ويقال المحلب بكسر الميم ام (٢) قال
 الذهبي في ميزان الاعتدال: بعد الله بن معبد الزماني من جلة التابعين، وثقه السامى يحدث عن ابى قتادة قال البخارى:
 لا يعرف له سماع منه اه وسأأتى قول المصنف بعد ص ٩٩: بعد الله ثقة، والثقات مقبولون لا يحل رد رواياتهم بالظنون،
 انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٠ (٣) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب جزء ٣ ص ٦٥
 (٤) سئل ابن معين عنه؟ فقال: لا عرفه انظر تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٢٤

وأما ترك أبي بكر، وعمر، وابن عمر، وابن عباس صيامه فقد صامه غيرهم كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سهل بن أبي الصلت عن الحسن البصري أنه سئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: صامه عثمان بن عفان في يوم حار يظلل عليه * ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة في الحج * وبه إلى حماد بن سلمة ناعطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة أم المؤمنين يوم عرفة وهي تصب عليها الماء فقال لها: أفطري فقالت: أفطر؟ وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله» * ومن طريق هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يدعو عشية عرفة إذا أقاض الناس بماء ثم يفيض *

قال علي: فإذا اختلفوا فالرجوع إليه سنة رسول الله ﷺ، وقد روينا من طريق البخاري عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن توبة عن موريق العجلي قال: قلت لابن عمر: [رضي الله عنهما (١)] أتصلي الضحى؟ قال: لا قلت: فمعر قال: لا «قلت: فأبو بكر قال: لا قلت: فرسول الله (٢) ﷺ قال: لا لإخاله» *

فمن كره صوم يوم عرفة لقول ابن عمر: أن رسول الله ﷺ لم يصمه، ولا أبو بكر، ولا عمر فليكره صلاة الضحى لقوله فيها مثل ذلك، والطريقان صحيحان والا فهو متلاعب بالدين، وقد صح أن أبا بكر، وعمر لم يكونا يضحيان فليكرهوا الأضحية أيضا لذلك *

قال علي: ومن العجب أن يكون نهى النبي ﷺ قد جاء باغظ الوعيد عن صيام الدهر ولم يصمه عليه السلام فيستحبونه ويديحونه ثم يأتي حض النبي ﷺ بأشد الحض على صوم عرفة فيكرهونه لأنه عليه السلام لم يصمه ولم يحض النبي ﷺ بتركه الحاج دون غيره ولا بالحض عليه من ليس حاجا من حاج * وأما سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة فعبد الله ثقة — والثقات مقبولون — لا يحل رد رواياتهم بالظنون وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٤ — مسألة — ونستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر لما حدثناه حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا سفيان الثوري نا الأعمش نا مسلم البطين نا سعيد بن جبير نا ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل أو أفضل فيهن العمل من أيام العشر قيل: يا رسول الله ولا الجهاد قال: ولا الجهاد إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء» * قال أبو محمد: هو عشر ذي الحجة، والصوم عمل برّ فصوم عرفة يدخل في هذا أيضا *

٧٩٥ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الجمعة الا لمن صام يوما قبله أو يوما بعده فلو نذره انسان كان نذره باطلا فلو كان انسان يصوم يوما ويفطر يوما فجاءه صومه في الجمعة فليصمه *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب نا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا (١) يوم الجمعة بصيام من بين الأيام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود — هو الجحدري — نا بشر — هو ابن المفضل — نا سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة عن سعيد ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال: دخل رسول الله ﷺ على جويرة بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة فقال لها: أصمت أمس؟ قالت: لا قال: أتريدن أن تصومي غدا؟ قالت: لا قال: فأفطري* ورويناه أيضا من طريق جابر* ومن طريق جويرة أم المؤمنين* ومن طريق جنادة الأزدي — وله حجة — كلهم عن النبي ﷺ، وبه قال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم *

روينا من طريق حماد بن سبله عن سعيد الجريري عن أبي العلاء — هو ابن الشخير — ان سليمان الفارسي صاحب رسول الله ﷺ قال لزيد (٢) بن صومان: انظر ليلة الجمعة فلا تصلها *

قال علي: لانعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن عبد العزيز بن ربيع عن قيس ابن السكن قال: مررت ناس من اصحاب ابن مسعود باني ذر يوم الجمعة وهم صيام فقال: عزمت عليكم لما أفطرتم فانه يوم عيد* قيس بن السكن ادرك أباذر وجالسه* وعن علي بن أبي طالب انه نهى عن تعمد صيام يوم الجمعة* ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة قال: لا تصم يوم الجمعة الا ان تصوم قبله أو بعده، وهو قول ابراهيم النخعي؛ ومجاهد، والشعبي، وابن سيرين وغيرهم، وذكره ابراهيم عن لقي. وانما لقي اصحاب ابن مسعود *

(١) قال الووي في شرح مسلم: هكذا وقع في الاصول، ولا تختصوا ليلة الجمعة، ولا تحصى ايام الجمعة، ما ثبات تأني الاول بين الحارث والصاد؛ وبجدهما في الثاني وهما صحيحاناه، والحديث في مسلم ج ١ ص ٣١٤ (٢) في السحرة رقم (١٤) ويزيد، وهو خلط لانه أحوص مصعقة وسيحان ابي صوحان أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد وقعة الجمل مع علي رضي الله عنه.

﴿فان قيل :﴾ فقد رويتم من طريق شيان عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال :
ان رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقل ما كان يفطر يوم الجمعة *
ومن طريق ليث بن أبي سليم عن عمر بن أبي عمير عن ابن عمر قل ما رأيت رسول الله
ﷺ مفطرا يوم جمعة * ومن طريق ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قل
ما رأيت مفطرا يوم جمعة (١) قط *

قال أبو محمد: ليث ليس بالقوى (٢) ، وأما خبر ابن مسعود فصحيح ، والقول فيها كلها
سواء ، وهو أنه ليس في شيء منها لاعتنا رسول الله ﷺ ، ولا عن ابن مسعود ، ولا عن
ابن عمر ، ولا عن ابن عباس اباحة تخصيص يوم الجمعة بصيام دون يوم قبله أو يوم بعده ،
ونحن لا نكثر صيامه اذا صام يوما قبله أو يوما بعده ، ولا يحل ان نكذب على رسول الله
ﷺ فنخبر عنه بما لم يخبر به عنه صاحبه ، ولأن نحمل فعله على مخالفة أمره البتة
إلا ببيان نص صحيح فيكون حيث ندر نسخا أو تخصيصا ، قال تعالى آمرا له ان يقول : (وما أريد :
أن أخالفكم الى ما لنهاكم عنه) فكيف وقد ورد عن ابن عباس ، وطاوس بيان قولنا بأصح من
هذه الطرق ؟ كما روينا من طريق ابن أبي شيبة *

نا محمد بن بكر عن ابن حريج عن عطاء قال : كان ابن عباس ينهى عن اقتراء اليوم كله
مر بالانسان — يعني عن صيامه — ، فصح نهى ابن عباس عن اقتراء يوم بعينه في الصوم ،
فدخل في ذلك يوم الجمعة وغيره *

ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يكره ان يتحرى يوما يصومه ، وما نعلم لمن
ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفا أصلا في النهى عن تخصيص يوم الجمعة بالصيام
وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٦ — مسألة — فلو نذر المرء صوم يوم يفريق أو نحو ذلك فوافق يوم جمعة
لم يلزم لانه لا يصوم يوما قبله ، ولا يوما بعده ولا وافق صوما كان يصومه ولا يجوز
صيامه إلا بأحد هذين الوجهين كما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٧ — مسألة — ولا يحل صوم الليل أصلا ، ولأن يصل المرء صوم يوم
بصوم يوم آخر لا يفطر بينهما ، وفرض على كل احد ان يأكل أو يشرب في كل يوم وليلة ولا بد *
نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القريبرى نا البخارى نا ابراهيم بن حمزة
نا ابن ابي حازم عن يزيد — هو ابن الهادى — عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدرى

«انه سمع رسول الله ﷺ يقول (١) : لا تواصلوا فايكم اراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا : فانك تواصل يا رسول الله قال : لست كهيئتكم إني آيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني» *

ورويناه أيضا مسندا صحيحا من طريق أم المؤمنين عائشة ، وأنس ، وأبي هريرة ؛ وابن عمر كلهم عن رسول الله ﷺ ، وهذه الآثار تنتظم كل (٢) ما قلنا *
قال أبو محمد : وقد روينا النهي عن الوصال عن أبي سعيد الخدري ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلى ، وأبي هريرة ؛ وروينا عن بعض السلف لإباحة الوصال كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (٣) ان أبا هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين : فانك تواصل يا رسول الله فقال : وإيكم مثلي إني آيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا ان ينتهوا عن الوصال واصل بهم يومئذ يومئذ ما هم رأوا الهلال فقال عليه السلام : لو تأخر (٤) الهلال لودتكم كالنمل لهم حين أبوا أن ينتهوا» * وعن أخت أبي سعيد الخدري أنها كانت تواصل وكان اخوها ينهاها *
قال علي : هي صاحبة بلا شك *

ومن طريق حماد بن سلمة نا عمار بن ابي عمار قال : كان عبدالله بن الزبير يواصل سبعة أيام فاذا كان الليلة السابعة دعا بانه من سمن فشربه ثم يؤتى بثريدة (٥) فيها عرقان (٦) ويؤتى الناس بالجفان (٧) فيقول : هذا من خالص مالي وهذا من بيت مالكم ، وكان ابن وضاح يواصل اربعة ايام *

قال أبو محمد : هذا يوضح ان لاحجة في أحد غير (٨) رسول الله ﷺ لاصحاب ولا غيره فقد واصل قوم من الصحابة رضی الله عنهم في حياة النبي ﷺ وتأولوا في ذلك التأويلات البعيدة فكيف بعده عليه السلام فكيف من دونهم ؟ ولا فرق بين من خالف حظه عليه السلام على صوم يوم عرفة ونهيه عليه السلام عن تخصيص صوم يوم الجمعة ، وتأولوا في ذلك أنه عليه السلام لم يصم يوم عرفة ، وقول ابن مسعود قلّ ما رأيته عليه السلام مفطرا يوم جمعة وبين من خالف نهيه عن الوصال وتأول أنه عليه السلام كان يواصل *

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ يقول غلطا ، وهو في البخاري جزء ٣ ص ٨٤ (٢) في النسخة رقم (١٦) «كا» (٣) لفظ من عرف ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولوتأخر» (٥) قال صاحب السان : الثريد معروف ، والترد الهشم ومنه قيل لا يشهم من الجزويل بما القدر وغيره ثريدة ويقال : كلنا ثريدة دسمة بالها على معنى الاسم أو القطعة من الثريد اهـ (٦) هو ثنية عرق بفتح العين المهملة وسكون الراء العظم اذا أخذته معظم اللحم وجمعه عرقا بضم اوله (٧) جمع جفنة كالقصعة وعاء الاطعمة (٨) في النسخة رقم (١٤) «دون» *

٧٩٨ — مسألة — ولا يجوز صوم يوم الشك الذى من آخر شعبان ، ولا صيام اليوم الذى قبل يوم الشك المذكور إلا من صادف يوما ^(١) كان يصومه فيصومها حيثئذ للوجه الذى كان يصومها له لآلانه يوم شك ولا خوفا من ان يكون من رمضان *
 نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبى شبة ، وأبو كريب كلاهما عن وكيع عن على بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل ^(٢) كان يصوم صوما فليصم » ، وقد ذكرنا أمره عليه السلام بان لا يصام حتى يرى الهلال من طريق ابن عمرو *

نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « ان النبى ﷺ قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان أغشى ^(٣) عليكم فعدوا ثلاثين قالوا : يا رسول الله الا تقدم بين يديه يوما أو يومين فغضب وقال : لا » *

قال أبو محمد : نعوذ بالله من غضب رسوله ﷺ ، وهذا الخبر يوضح انه لاحجة فى رأى صاحب ولا غيره أصلا ؛ وبهذا يقول طائفة من السلف *

روينا عن ابن مسعود انه قال : لان أفطر يوما من رمضان ثم اقضيه أحب الى من أن ^(٤) أزيد فيه يوما ليس فيه * وعن حذيفة أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذى يشك فيه * وعن أبى اسحاق السبيعي عن صلة بن اشم انه سمع عمار بن ياسر فى يوم الشك من آخر شعبان يقول : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم * وعن حذيفة ؛ وابن عباس وأبى هريرة ، وعمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وأنس بن مالك النهى عن صيامه * وعن ابن عمر ، والضحاك بن قيس انهما قالوا : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه *

قال أبو محمد : وروى خلاف هذا عن بعض السلف كما روينا عن عائشة أم المؤمنين انها قالت : لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان * وعن اسماء بنت أبى بكر انها كانت تصوم يوم الشك *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «صوما» (٢) فى النسخة رقم (١٦) «درجل» بالرفع وهو الصحيح لكونه فى كلام تام غير موجب وهو موافق لمسلم ج ١ ص ٢٩٩ ، وفى النسخة رقم (١٤) «درجلاء بالنصب» (٣) يقال : اعمى علينا الهلال ، وغمى — بتشديد الميم — فهو غمى — بسكون الفين المعجمة — ومعنى — بفتحها — اذا حال دون رؤيته عيم او قرة كما يقال غم علينا ه نهاية (٤) لفظ «ان» سقط من النسخة رقم (١٦) *

وحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله (١) بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع قال : كان ابن عمر اذا خلت تسع وعشرون ليلة من شعبان بعث من ينظر الهلال فان حال من دون منظره سحب أو قتره أصبح صائما وان لم ير ولم يحل دون منظره أصبح مفطرا * وعن أبي عثمان النهدي انه كان يصوم يوم الشك * وعن القاسم بن محمد انه كان لا يكره صيام يوم الشك إلا ان أغمى دون رؤية الهلال * وعن الحسن البصري انه كان يصوم يوم الشك صائما فان قدم خبر برؤية الهلال ما (٢) بينه وبين نصف النهار أتم صومه وإلا أفطر ، وبالنهي عن صومه جملة يقول ابراهيم النخعي ، والشعبي ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وغيرهم *

قال أبو محمد : هذا ابن عمر هو روى أن لا يصام حتى يرى الهلال ثم كان يفعل ما ذكرنا ، واحتج من رأى صيام يوم الشك بما روينا من طريق مسلم عن ابن أبي شبة نا يزيد بن هرون عن (٣) الجريري عن أبي العلاء عن مطرف (٤) عن عمران بن الحصين « أن النبي ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر هذا الشهر [شيئا؟] يعني شعبان (٥) » قال : لا قال : فاذا أفطرت من صيام رمضان فصم يومين مكانه *

وبما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا محمد بن جعفر ناشعة عن توبة الغنبري عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلبة بن عبد الرحمن عن أم سلبة أم المؤمنين وأن النبي ﷺ لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصله برمضان ، (٦) *

ومن طريق عبد الله بن أبي العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال : قام معاوية ابن أبي سفيان في الناس في دير مسحل (٧) الذي على باب حصص فقال : يا أيها الناس اننا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم بالصيام فمن أحب أن يفعله فليفعله ، فقام اليه مالك بن هبيرة السبائي فقال : يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله ﷺ ؟ أم شيء من رأيك ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « صوموا الشهر وسره » *

قال أبو محمد : المغيرة بن فروة غير مشهور (٨) ثم لو صح لما كانت فيه حجة أصلا لان

(١) جملة نا أحمد بن عبد الله سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ واء سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ *

(٣) لفظ « عن » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) سقط لفظ « عن مطرف » من النسختين ؛ وزدناه من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٢ وكذلك في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٧٠ (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) قال الحافظ في الفتح : قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن (٧) قال في القاموس : الدير خان النصرى والخان الخانوت وأصحابه ، قال في تاج العروس : ومسحل اسم رجل وهو أبو الدهناء امرأة العجاج اه ولعله كان بابي هذا الدير أو مالكة ، وهو بكسر الميم وسكون السين المهملة (٨) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٦٧ *

نصه « صوموا الشهر وسره » وهو بلا شك شهر رمضان لا ما سواه ، وسره مضاف اليه ، ولا يخلو سره من أن يكون أوله أو آخره أو وسطه (١) وأى ذلك كان ؟ فهو من رمضان لا من شعبان ، وليس فيه صوموا سر شعبان فبطل التعلق به ، وأما خبر أم سلمة فلا حجة لهم فيه لان كل من كان له صوم معهود فوافق يوم الشك فليصمه كما جاء في الخبر الذى صدرنا به ، ولا يجوز أن يحمل صوم النبي ﷺ له في وصله شعبان برضا الا على انه صوم معهود كان له *

وأما خبر عمران فصحيح الا أنه لاحجة لهم فيه لاتنا لاندرى ماذا كان يقول له النبي ﷺ ؟ لو قال له الرجل : أنه صام سرر شعبان أينهاه أم يقره على ذلك ؟ والشرائع الثابتة لا يجوز خلافها بالظنون ولا بما لا يبان فيه ، ثم لو كان في هذه الاخبار بيان جلي باباحة صوم يوم الشك من شعبان لما كان لهم فيه حجة ، لان صوم يوم الشك وغيره . كان مباحا بلا شك في صدر الاسلام ، لان الصوم جملة عمل بر وخير ، فلما صح نهي النبي ﷺ عن صوم يومين قبل رمضان الا لمن كان له صوم يصومه صح يقينا لامرية فيه ان الاباحة المتقدمة قد نسخت وبطلت لان الصوم قد كان متقدما لهذا النهي بنصه كما هو لاستثنائه عليه السلام من كان له صوم فليصمه ، ولا يحل العمل بشيء قد صح أنه منسوخ بلا شك ولا يحل خلاف الناسخ ، ومن ادعى ان الحالة المنسوخة قد عادت وان الناسخ قد بطل فقد كذب وقفا ما لا علم له به وقال : ما لا دليل له به أبدا ، والظن أكذب الحديث *

٧٩٩ — مسألة — ولا معنى للتلوّم في يوم الشك لانه ان كان تلوّمه بنية الصوم فقد خالف امر رسول الله ﷺ بترك صومه وواقع النهي ، وان كان تلومه بغير نية الصوم فهو عناء لا معنى له ، وترك المفطر الاكل (٢) عمل فارغ ، وقدرينا عن أنس وجماعة معه تعجيل الفطر في أوله *

٨٠٠ — مسألة — ولا يجوز صوم اليوم السادس عشر من شعبان تطوعا أصلا ولان صادف يوما (٣) كان يصومه *

نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا ابو داود نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : قدم عباد بن كثير المدينة فقال الى مجلس العلاء

(١) قال في فتح الودود شرح سنن ابى داود صوموا التسهر وسره : بكسر فتشديد يقال سر الشهر وسراره وسره لاخره . لاستتار القمر فيه ، ويحتمل ان يكون المراد بالشهر شهر رمضان وسره آخره لتأكيد الاستيعاب والمراد بآخره آخر شعبان ، واضافته الى رمضان للاتصال ، اه اقول والاحتمال الثاني خلاف الطاهر (٢) في النسخة رقم (١٤) « ولا كل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) « صوما » *

ابن عبد الرحمن فاخذ بيده فأقامه ثم قال (١) : اللهم ان هذا يحدث عن أبيه [عن أبي هريرة] (٢) أن رسول الله ﷺ قال : « اذا انتصف شعبان فلا تصوموا » فقال العلاء : اللهم ان أبي حدثني عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : ذلك (٣) * قال أبو محمد : هكذا رواه سفيان عن العلاء ، والعلاء ثقة روى عنه شعبة ، وسفيان الثوري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ومسعر بن كدام ، وأبو العميس وكلهم يحتاج بحديثه فلا يضره غمز ابن معين له ، ولا يجوز أن يظن بأبي هريرة مخالفة ما روى عن النبي ﷺ ، والظن أكذب الحديث ، فمن (٤) ادعى هنا إجماعا فقد كذب *

وقد كره قوم الصوم بعد النصف من شعبان جملة الا ان الصحيح المتيقن من مقتضى لفظ هذا الخبر النهى عن الصيام (٥) بعد النصف من شعبان ، ولا يكون الصيام في أقل من يوم ، ولا يجوز ان يحمل على النهى عن صوم باقى الشهر اذ ليس ذلك بينا ، ولا يخلو شعبان من ان يكون ثلاثين أو تسعا وعشرين ، فان كان ذلك فاتصافه بخمسة عشر يوما وان كان تسعا وعشرين فاتصافه في نصف اليوم الخامس عشر ، ولم ينه عن الصيام بعد النصف ، ففضل من ذلك النهى عن صيام اليوم السادس عشر بلا شك (٦) فان قيل : فقد رويتم من طريق وكيع عن أبي العميس عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ « اذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان » قلنا : نعم وهذا يحتمل النهى عن كل ما بعد النصف من شعبان ، ويحتمل ان يكون النهى عن بعض ما بعد النصف وليس أحدا الاحتمالين أولى بظاهر اللفظ من الآخر ، وقد روينا ما ذكرنا قبل من قول أم سلمة أم المؤمنين « ان رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان يصله برمضان » وقول عائشة أم المؤمنين انه عليه الصلاة والسلام : « كان يصوم شعبان كله الا قليلا » وقولهما هذا يقتضى انه عليه السلام كان يداوم ذلك فوجب استعمال هذه الاخبار كلها والا يرد منها شيء أصلا ، فصح صيام أكثر شعبان مرغوبا فيه ، وصح جواز صوم آخره فلم يبق يقين النهى الا على ما لا شك فيه وهو اليوم السادس عشر كما قلنا والله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) وقال : يحذف ثم وما هنا موافق لسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٣ (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٣ وهي موجودة في النسخة رقم (١٤) الا ان مصححا اشار الى انها اتمت في النسخة فحذف عليها بالقلم ولعل الصواب كما يظهر لي اسقاطها لدليل آخر الحديث تنبه (٣) كذا في النسختين والذي في سنن أبي داود « قال : بذلك » قال الخطابي : هذا الحديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدي من حديث العلاء اه قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح ، حكى ابو داود عن الامام احمد انه قال : هذا حديث منكر قال : وكان عبد الرحمن - يعنى ابن مهدي - لا يحدث به ؛ ويحتمل ان يكون الامام احمد ابا انكره من جهة العلاء بن عبد الرحمن فان فيه مقالا لا تتمه هذا الشأن ، اظن ترجمته في ميزان الاعتدال (٤) في النسخة رقم (١٦) « ومن » (٥) في النسخة رقم (١٦) وعن الصوم .

ومن ادّعى نسخاً في خبر العلاء فقد كذب وفقاً لما علم له به وبالله تعالى تأييد *
وقد بينا فيما خلا ما قاله أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي مما لا يعرف أن أحداً قاله قبل
كل واحد منهم ، أكثر ذلك مما قالوه برأى لا بنص *

من ذلك قول أبي حنيفة يجرىء من مسح الرأس في الوضوء مقدار ثلاثة أصابع
ولا يجرىء أقل منه ، ومرة قال : ربع الرأس ولا يجرىء أقل ، ويجزىء مسحه بثلاث
أصابع ولا يجرىء بأصبعين ولا بأصبع ، وأجازوا الاستنجاء بالروث ، وقوله المرة والماء
الخارجان من الجوف ينقضان الوضوء إذا كان كل واحد منهما ملأ الفم فإن كان أقل لم ينقض
الوضوء ، وكذلك تعمده القيء والدم الخارج من الجوف ينقض الوضوء غلب على البصاق
وان لم يملأ الفم ، والبلغم الخارج من الجوف لا ينقض الوضوء وان ملأ الفم ، وقوله في صدقة
الخليل : ان شاء أعطى عن كل رأس من الإناث أو الذكور أو الإناث مخلوطين عن كل رأس
عشرة دراهم ، وان شاء قومها قيمة وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة ، ولا يعطى من الذكور
المفردة شيئاً ، وقوله الزكاة في كل ما أخرجت الأرض قل أو كثراً الحطب ، والقصب ،
والخشيش ؛ وقصب الذريرة ، فان كان الخارج في الدار فلا زكاة فيه ، وكل هذا لا يعلم
أحد قاله قبلهم *

و كقول مالك من ترك من الصلاة ثلاث تكبيرات ، أو ثلاث تسميعات بطلت صلاته ،
فان ترك تكبيرتين فأقل لم تبطل ولا تسميعتين فأقل ، وقوله في الزكاة فيما تخرجه الأرض
وبما لازكاة فيه من ذلك من أنواع الحبوب ، وقوله : ان الزكاة تسقط بموت المرء الا
زكاة عامه ذلك ، وقوله فيما تخرج منه زكاة الفطر من الحبوب ، وقول الشافعي : فيما
يخرج منه الزكاة من الحبوب وما لا يخرج منه ، وقوله : فيما يخرج منه زكاة الفطر
من الحبوب وما لا يجرىء فيها منها ، وقوله في ان الماء ان كان خمسمائة رطل بالبغدادى
لم يقبل نجاسة الا ان تغيره . فان كان أقل ولو بوزن درهم فانه ينجس وان لم يتغير ،
وكل هذا لا يعرف له قائل قبل من ذكرنا ، ولو تتبعنا ما لكل واحد منهم من مل هذا
لبلغ لأبي حنيفة ، ومالك ألوفاً من المسائل ، وبلغ للشافعي مئتين وبالله تعالى تأييد *

٨٠١ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الفطر ولا يوم الأضحي لأبي فرض ولا في
تطوع وهو قول جمهور الناس ، وقد رويناه من طريق وكيع عن عبد الله بن عون
عن زياد بن جبير قال : سألت رجل ابن عمر عن نذر صوم يوم فوافق يوم أضحي أو
يوم فطر ؟ فقال ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذر ، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم
هذا اليوم * وروينا عن عطاء فيمن نذر صوم شوال انه يفطر يوم الفطر ثم يصوم يوماً
من ذى القعدة مكانه ويطعم مع ذلك عشرة مساكين *

قال علي : انما أمر عز وجل بالوفاء بالنذر اذا كان طاعة لا اذا كان معصية ، واذا صح نهي النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والأضحي أو أى يوم نهى عنه فصوم ذلك اليوم معصية ، ولم يأمر الله تعالى قط بالوفاء بنذر معصية ، وقد صح في ذلك آثار *
منها ما روينا من طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزر قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] (١) فقال : هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطر كم من صيامكم واليوم الآخر يوم تأكلون فيه من نسككم ، وصح أيضا من طريق أبي هريرة ، وأبي سعيد مسندا * وقال محمد بن الحسن في رواية هشام بن عبيد الله عنه : « من نذر أن يصوم الدهر وأراد بذلك اليمين فعليه ان يصومه ويفطر يوم الفطر والأضحي ، وأيام التشريق ولا يطعم شيئا لكن يوصى عند موته أن يطعم عنه لكل يوم نصف صاع » ، وهذا تخليط لا نظير له *

٨٠٢ — مسألة — ولا يجوز صيام أيام التشريق وهى ثلاثة أيام بعد يوم الأضحي . لا في قضاء رمضان ولا في نذر ، ولا في كفارة ، ولا لمتنع بالحج لا يقدر على الهدى وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى * وقال مالك : يصومها المتمتع المذكور كلها ولا يصوم الناذر منها الا اليوم الثالث فقط ، ولا يجوز ان يصام شيء منها تطوعا ولا في كفارة *
حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله ابن مسلبة [القنعبي] (٢) نا مالك عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد (٣) عن أبى مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصى على [أبيه] (٤) عمرو بن العاصى فقرب اليهما (٥) طعاما فقال : انى صائم فقال له : كل فذه (٦) الأيام التى كان رسول الله ﷺ يأمرنا بافطارها وينها نا عن صيامها قال مالك : هى أيام التشريق *
نا حمام بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر — هو ابن حماد — نا مسدد نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن بشر بن سحيم « ان رسول الله ﷺ أمره أن ينادى أيام التشريق انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وانها أيام أكل وشرب » *

(١) الزيادة في صحيح البخارى جزء ٣ ص ٩٣ : ادارة الطباعة المنيرية (٢) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ (٣) في السنتين وعن يزيد بن عبد الله بن الهادى ، باسقاط واسامة بن ، وزدنا من تهذيب التهذيب جزء ١١ ص ٣٣٩ ، وفي سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ « عن يزيد بن الهاد » (٤) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ (٥) في السخنة رقم (١٤) « فقرب اليه ، وملا هتا موق لسنن أبى داود (٦) في سنن أبى داود وقال : وكل قال : انى صائم فقال عمرو : كل فذه ، والح

قال أبو محمد : تفريق مالك بين اليومين وبين اليوم الثالث لاوجه له أصلا ، فان ذكر ذا كرمارويناه من طريق شعبة قال : سمعت عبد الله بن عيسى — هو ابن أبي ليلى — عن الزهري عن عروة بن الزبير ، وسالم بن عبد الله بن عمر قال : عروة عن عائشة ، وقال سالم : عن أبيه ثم اتفقا قالا : لم يرخص في أيام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى ، وقد أسنده عن شعبة يحيى بن سلام ، وليس هو بمن يحتج بحديثه ، فان هذا موقوف على أم المؤمنين ، وابن عمر رضى الله عنهم ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولا يجوز ان يسند هذا الى رسول الله ﷺ بالظن فقد قال رسول الله ﷺ : « يا أيكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » *

وروينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تصوم أيام التشريق * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي نعامة عن أبيه عن ابن عباس انه كان يصوم أيام التشريق * وعن أبي طلحة انه كان لا يفطر الا يوم فطر أو أخفى * وعن الأسود أنه كان يصوم أيام التشريق ولو كان مسندا لكان حجة على المالكيين لانه أباح اليوم الثالث ان يصومه الناذر وهو خلاف هذا الخبر *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون فيما وافق أهواءهم من أقوال الصحابة : هذا لا يقال بالرأى قالوا ذلك في تيمم جابر الى المرفقين ، وفي قول عائشة رضى الله عنها لأم ولد زيد بن أرقم اذ باعت منه عبد الى العطاء بثمان مائة ثم اشترته منه بستائة أبلغ زيدا انه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ؟ ان لم يتب ، وهو خبر لا يصح ، وخالفوا بذلك القرآن والسنة الثابتة ، وفي التيمم الى الكوعين فهلا قالوا هنا في قول عائشة ، وابن عمر : مثل هذا لا يقال : بالرأى ؟ وعهدنا بهم يقولون فيما خالف أهواءهم من السنن ماتعظم به البلوى : لا يقبل فيه خبر الواحد ، وردوا بذلك الوضوء من مس الذكر فهلا قالوا هنا : هذا مما تعظم به البلوى ؟ فلا يقبل فيه خبر الواحد ، اذ لو كان النهى عن صيام أيام التشريق صحيحا ما خفى على عائشة ، وأبي طلحة ، وابن عباس ، والأسود ، وعهدنا بهم يقولون : ان الخبر المضطرب فيه مردود ، وادعوا ذلك في حديث « لا تحرم المصة ولا المصتان » فهذا الخبر أشد اضطرابا لانه روى عن بشر بن سحيم ، ومرة عنه عن علي ، وعهدنا بهم يقولون فيما وافقهم : هذا ندب فهلا قالوه هنا ؟ وعهدنا بهم يقولون : اذاروى صاحب خبرا وتركه فهو دليل على نسخه ، وعائشة قد روت كما ذكرنا النهى عن صيام أيام التشريق وترك ذلك فكانت تصومها تطوعا فهلا تركوا هنا روايتها لرأيها ؟ ولا يقدر أحد على ان يقول : انها وابن عباس صامها في تمتع الحج لأن يسارهما ويسار الأسود وسعة أموالهم لآلف هدى أشهر من ان يحمله الا من لاعلم له أصلا *

٨٠٣ — مسألتهم ولا يحل صوم أخرج مخرج المين كأن^(١) يقول القائل: أنا لا أدخل دارك فإن دخلتها فعلى صوم شهر أو ما جرى هذا المجرى *

نا يونس بن عبد الله بن مغيث نا أبو بكر محمد بن أحمد بن خالد قال: نا أبي ناعلى ابن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم بن سلام نا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله» *

قال أبو محمد: فصار الحلف بغير الله تعالى معصية، وخلافًا لنهى رسول الله ﷺ، فاذ هو كذلك فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله» والنذر اللازم هو الذى يتقرب به الى الله تعالى فقط، وهو قول الشافعى، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان وغيرهم *

٨٠٤ — مسألة — ولا يحل لذات^(٢) الزوج أو السيد ان تصوم تطوعا بغير اذنه؛ وأما الفروض كلها فتصومها أحب أم كره، فان كان غائبا لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع ان شاءت *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا الحسن بن على — هو الحلواني — نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه غير رمضان ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه»^(٣) *

قال على: البعل اسم للسيد وللزوج^(٤) في اللغة، وصيام قضاء رمضان والكفارات وكل نذر تقدم لها قبل نكاحها اياه مضموم الى رمضان لان الله تعالى افترض كل ذلك كما افترض رمضان، وقال تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم). فأسقط الله عز وجل الاختيار فيما قضى به وإنما جعل النبي ﷺ الاذن والاستئذان فيما فيه الخيار، وأما ما لا خيار فيه ولا اذن لأحد فيه ولا فى تركه ولا فى تغييره فلا مدخل للاستئذان فيه. وهذا معلوم بالحس، وهو الذى يقتضى تخصيصه عليه السلام اذن البعل فيه، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٥ — مسألة ونستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان اذا أطاقوه وليس ذلك واجبا عليهم لما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث» فذكر فيهم الصبي حتى يحتلم، وقد ذكرنا فى أول كتاب الطهارة وجوب الأحكام بالانبات،

(١) فى النسخة رقم (١٤) مثلناه (٢) أى لصاحبة الزوج (٣) فى سنن أبى داود ج ٢ ص ٣٠٦، قال المنذرى وأخرجه مسلم (٤) وقد جاء فى لسان الشرع أيضا ومنه قوله فى حديث الأيمان «وان تله الأمة بعلمها»: المراد بالبعل هذه المالك انتهى *

والحيض والله تعالى يقول: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير) ، وتدريبهم على الصوم، خير، وقد ذكرنا [قبل] (١) قول عمر رضى الله عنه للشيخ الذى وجده سكران في رمضان: ولدانا صيام، وقد رويانا من طريق ابن جريج عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ: « اذا صام الغلام ثلاثة أيام متتابعة فقد وجب عليه صيام شهر رمضان » *

قال أبو محمد: محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة (٢) لاشيء إلا أن الحنفيين، والمالكيين، والشافعيين بروايته اخذوا في [اباحة] (٣) كراء الأرض وأبطلوا بها الروايات الثابتة في تحريم كراء الأرض؛ فهو حجة اذا اشتها وليس هو حجة اذا اشتها *

ورويانا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا بلغ الغلام خمسة أشبار وجبت عليه الحدود * ورويانا عن ابن سيرين، وقتادة، والزهرى يؤمر الغلام بالصلاة اذا عرف يمينه من شماله، وبالصوم اذا أطاقه * وعن عروة بن الزبير يؤمرون بالصلاة اذا عقلوها، وبالصوم اذا أطاقوه *

قال علي: لاحجة في أحدودن رسول الله ﷺ * وعن سعيد بن المسيب تكتب الصلاة على الجارية اذا حاضت وعلى الغلام اذا احتلم *

٨٠٦ — مسألة — ويجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فان لم يجد فعلى الماء وإلا فهو عاص لله تعالى ان قامت عليه الحجة فعند (٤) ولا يبطل صومه بذلك لان صومه قد تم وصار في غير صيام، وكذلك لو أفطر على خمر أو لحم خنزير أو زنى فصومه تام وهو عاص لله تعالى *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سليمان ابن عامر يبلغ به النبي ﷺ قال: « اذا أفطر احدكم فليفطر على تمر فانه بركة فان لم يجد تمرا فالماء فانه طهور » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا جعفر بن سليمان الضبعي نا ثابت البناني انه سمع أنس بن مالك يقول كان النبي (٥) ﷺ: « يفطر على رطبات قبل أن يصلّى فان لم تكن [رطبات] (٦) فعلى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الحافظ في تقريب التهذيب: يفتح اللام وكسر الموحدة فوسكون التحتية وفتح الموحدة الاخرى، ويقال: ابن لبيبة: كثير الارسال من السادسة (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) بفتحات: اى حالف (٥) في سنن ابى داود ج ٢ ص ٢٧٨ دكان رسول الله (٦) الزيادة من سنن ابى داود *

تمرات فإن لم يكن حساحسوات^(١) من ماء»، وقد قال قوم: ليس هذا فرضا لانه عليه السلام قد أفطر في طريق خيبر على السوق فقلنا: وما دليلكم على أنه لم يكن أفطر بعد على تمر أو انه كان معه تمر؟ والسويق المجدوح بالماء فالماء فيه ظاهر فهو فطر على الماء، وأيضا فالفطر على كل مباح موافق للحالة المعبودة، والامر بالفطر على التمر — فإن لم يكن فعلى الماء — امر وارد يجب فرضا، وهو رافع للحالة الأولى بلا شك، وادعى قوم الاجماع على غير هذا وقد كذب من ادعى الاجماع وهو لا يقدر على ان يحصى في هذا أقوال^(٢) عشرة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم، وذكروا افطار عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة على اللبن *

قال أبو محمد: ان كان هذا اجماعا أو حجة فقد خالفوه وأوجبوا القضاء بخلاف قول عمر في ذلك فقد اعترفوا على أنفسهم خلاف الاجماع، وأما نحن فليس هذا عندنا اجماعا ولا يكون اجماعا الا مالا شك في ان كل مسلم يقول به، فإن لم يقبله فهو كافر كالمصلوات الخمس، والحج الى مكة، وصوم رمضان ونحو ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٧ — مسألة — ويستحب فعل الخير في رمضان حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا سليمان بن داود — هو المهرى — عن ابن وهب نا خبرني يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة نا [عبد الله]^(٣) ابن عباس نا يقول: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان»، وذكروا باقي الحديث^(٤) قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٠٨ — مسألة — ومن دعى الى طعام — وهو صائم — فليجب فاذا أتاها فليدع لهم وليقل: انى صائم حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله بن سعيد نا أبو خالد — هو الأحمر — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا دعى أحدكم فليجب فان كان مفطرا فليطعم وأن كان صائما فليصل» قال هشام: والصلاة الدعاء^(٥) *

(١) قال في النهاية: الحسوة بالضم الجرعة من الشراب بقدر ما يحس مرة واحدة، والحسوة بالفتح المرة (٢) في النسخة رقم (١٤) وفي هذا القول (٣) الزيادة من النسائي ج ٤ ص ١٢٥ (٤) ولفظه وحين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من شهر رمضان فيدأ به القرآن، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل عليه السلام أجود بالخير من الريح المرسلة (٥) الصلاة نا تعدت باللام فهي الصلاة المعروفة ذات الأقوال والأفعال لقوله تعالى (فصل لربك وانصت) وان تعدت بعلی فهي الدعاء كقوله تعالى: (وصل عليهم) ولم تعد في هذا الحديث بشيء فيحتمل الامرين لخيتنا نا صلى فقط أودعا فقط أوجع بينهما فقد امثل أمره عليه السلام وفليصل، قال الطيبي في تفسير قوله وفليصل، أى ركعتين في ناحية البيت كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أم سلمة أخرجه البخاري اهـ ويد الثاني فعل ابن عمر الذي ذكره المصنف بعد وعمل ابن بن كعب والله اعلم بذلك،

وبه الى أبى داود نا مسدد نا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال :
قال رسول الله ﷺ : « اذا دعى أحدكم الى طعام وهو صائم فليقل : انى صائم ^(١) »
قال أبو محمد : فعليه أن يجمع بين الأمرين جميعا * وروينا ان ابن عمر كان اذا دعى
الى طعام وهو صائم أتاهم فدعا لهم ثم انصرف * ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني
قال : دعانى أنس الى طعام فقلت : انى لا أطعم فقال : قل : انى صائم * ومن طريق
حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين ان أباه أولم بالمدينة سبعة أيام يدعوا
الناس فدعا أبى بن كعب وهو صائم فاجابه ودعا لهم ورجع *

﴿ ليلة القدر ^(٢) ﴾

٨٠٩ — مسألة — ليلة ^(٣) القدر واحدة في العام في كل عام ، في شهر رمضان
خاصة ، في العشر الاواخر خاصة ، في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبدا إلا انه لا يدري أحد
من الناس أى ليلة هي من العشر المذكورة ؟ إلا انها في وتر منه ولا بد * فان كان الشهر تسعا
وعشرين فأول العشر الاواخر بلا شك ؟ ليلة عشرين منه ؛ فهي إما ليلة عشرين ، وإما
ليلة اثنين وعشرين ، وإما ليلة أربع وعشرين ، وإما ليلة ست وعشرين ، وإما ليلة ثمان
وعشرين ، لان هذه هي الاوتار من العشر [الاواخر ^(٤)] ، وان كان الشهر ثلاثين فأول
العشر الاواخر بلا شك ليلة احدى وعشرين ، فهي إما ليلة احدى وعشرين ، وإما ليلة
ثلاث وعشرين ، وإما ليلة خمس وعشرين ، وإما ليلة سبع وعشرين ، وإما ليلة تسع
وعشرين ، لان هذه هي أوتار العشر بلا شك * وقال بعض السلف : من يقم العام يدر كها *
وبرهان قولنا : انها في رمضان خاصة دون سائر العام قول الله تعالى : (انا انزلناه
في ليلة القدر) ، وقال عز وجل : (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) ، فصح انه أنزل
في ليلة القدر في شهر رمضان ، فصح ضرورة أنها في رمضان لا في غيره ، اذ لو كانت في غيره
لكان كلامه تعالى ينقض بعضه بعضا بالمحال ، وهذا ما لا يظنه مسلم ، وروى عن ابن مسعود
انها في ليلة ^(٥) سبع عشرة من رمضان ليلة يوم بدر *

وبرهان صحة قولنا : انها في العشر الاواخر منه ولا بد * ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا
أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج

(١) جزء ٢ ص ٣٠٧ سنن أبى داود (٢) لم يطل الكلام في هذا المبحث المصنف رحمه الله تعالى وقد طبعنا رسالة شرح الصدر
بذكر ليلة القدر للحافظ والدين ابن الحافظ الزين العراقي ، وقد استوعب البحث فيها تماما فارجع اليها ان شئت (٣) في النسخة رقم
(١٤) دويلة ، بن زيادة الواو (٤) زيادة لفظه والاواخر من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) دويلة ، بحذف لفظ «في»

نا محمد بن المنى ناعبد الأعلى نا سعيد بن أبي نصره عن أبي سعيد [الخدرى (١)] قال: «اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان يلتبس ليلة القدر قبل أن تبان له [قال فلما انقضى أمر بالبناء فقوض (٢)] ثم أينت له أنها في العشر الأواخر فامر بالبناء فاعيد ثم [خرج على الناس (٣)] فقال: يا أيها الناس انها كانت أينت لي ليلة القدر واني خرجت لأخبركم بها فجاء رجلان يحتقان (٤) معهما الشيطان فنسيتهما فالتسوها في العشر الأواخر من رمضان التسوها في التاسعة ، والسابعة ، والخامسة ، ثم فسرهما (٥) أبو سعيد فقال : اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنتان وعشرين (٦) ففى التاسعة فاذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة» *

قال أبو محمد : هذا على ما قلنا من كون رمضان تسعا وعشرين * وبه الى مسلم نا زهير بن حرب نا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا رأوا (٧) انها ليلة سبع وعشرين فقال رسول الله ﷺ : «أرى رؤيا كم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها» *

قال أبو محمد: هذه الاخبار تصح ما قلنا اذلو كانت تنتقل لما كان لاعلام النبي ﷺ حقيقة لانها كانت لا تثبت ، ولو جب اذخرج ليخبرهم بها ان يخبرهم بها عاما عاما الى يوم القيامة ، وهذا محال ، واذا نسيها عليه السلام فن المحال الباطل ان يعلمها أحد بعده واذ لم يقطع عليه السلام برؤيا من رأى من أصحابه فرؤيا من بعدهم أبعد من القطع بها ؛ وقد روى عن أبي بن كعب انها ليلة سبع وعشرين وليس قوله بأولى من قول ابن مسعود * ﴿فان قيل﴾ قد جاء ان علامتها ان الشمس تطلع حيثئذ لا شعاع لها ، قلنا: نعم ولم يقل عليه السلام : ان ذلك يظهر لنا فعلم من ذلك ما لم يعلمه هو عليه السلام ، فيكون ذلك أول طلوعها بحيث لا يتبين ذلك فيها أحد ﴿فان قيل﴾ : قد قال عليه السلام : «انه أرى انه

١ (١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم ، وقوله «فقوض» هو يقاف مضمومة وواو مكسورة مشددة وضامدة مجعمة ، ومعناه أزيل (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) هو القاف ، ومعناه يطلب كل واحد منهما حقوه يدعى انه الحق (٥) اي بعدما سئل عن ذلك ونص عبارة مسلم : قال قلت : يا ابا سعيد انكم اعلم بالعدد منا قال : اجل نحن احق بذلك منك قال قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة قال: اذا مضت الخ (٦) الذى فى النسخة رقم (١٤) «فاذا مضت واحدة وعشرين فالتى تليها اثنتان وعشرون» قال النووي فى شرح مسلم: هكذا هو فى أكثر النسخ اثنتين وعشرين ، بالياء ، وفى بعضها «اثنتان وعشرون» بالالف والواو ، والاول أصوب وهو منصوب بفعل محنوف تقديره اعنى اثنتين وعشرين اه وقوله: فاذا مضت ، بالصاد المهملة فى النسخة رقم (١٤) غلط (٧) فى النسخة رقم (١٦) «ان رجلا رأى» وفى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٣ «عن أبيه قال : رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين»

يسجد في صبيحتها في ماء وطين « فكان ذلك صباح ليلة احدى وعشرين قلنا : نعم وقد وكف المسجد (١) أيضا في صبيحة ليلة ثلاث وعشرين فسجد عليه السلام في ماء وطين *
روينا هذا من طريق مسلم بن الحجاج عن سعيد بن عمرو بن سهل بن اسحاق بن محمد
ابن الاشعث الكندي (٢) انا أبو ضمرة أنس بن عياض حدثني الضحاك بن عثمان (٣)
عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر (٤) بن سعيد عن عبد الله بن أنيس ان
رسول الله ﷺ قال : «أريت ليلة القدر ثم أنسيته وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين قال :
فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله ﷺ فانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته
وأفنه ، [قال] (٥) وكان عبد الله بن أنيس يقول : ثلاث وعشرون (٦) ، وقد يمكن
ان تكف السماء في العشر الاواخر كلها فبقى الامر بحسبه *

ومن طرائف الوسواس احتجاج ابن بكير المالكي في أنها ليلة سبع وعشرين بقول
الله تعالى : (سلام هي) قال : فلقطة هي . هي السابعة وعشرون من السورة ، قال أبو محمد :
حق من قام هذا في دماغه ان يعانى بما يعانى به (٧) سكان المارستان نعوذ بالله من البلاء ،
ولولم يكن له من هذا أكثر من دعواه (٨) انه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله
ﷺ ولم ينس من علم الغيب ما أنساه الله عز وجل نبيه عليه السلام ، ومن بلغ الى هذا
الحمد (٩) فجزاؤه ان يخذله الله تعالى مثل هذا الخذلان العاجل ثم في الآخرة أشد تنكيلا *

٨١٠ — مسألة — ويستحب الاجتهاد في العشر الاواخر من رمضان لقول
رسول الله ﷺ : « التمسوها في العشر الاواخر ، وانما تلتبس بالعمل الصالح لا بأن
لها صورة وهيئة يمكن الوقوف عليها بخلاف سائر الليالي كما يظن أهل الجهل انما قال تعالى :
(في ليلة مباركة فيها يفرق كل أمر حكيم) وقال تعالى : (ليلة القدر خير من ألف شهر
تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر سلام هي حتى مطلع الفجر) ، فهذا
بان عن سائر الليالي فقط والملائكة لا يراهم أحد بعد النبي ﷺ ، نسأل الله تعالى التوفيق
والهدى والعصمة آمين *

﴿ تم كتاب الصيام والحمد لله رب العالمين كثيرا ، وصلى الله على محمد
عبدته ورسوله وسلم تسليما كثيرا ﴾

(١) اي قطر ماء المطر من سقفه (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٥ زيادة «وعلى بن خشرم قال» (٣) في صحيح مسلم زيادة
«وقال ابن خشرم عن الضحاك بن عثمان» (٤) في النسخة رقم (١٤) «عن بشر» بالشين المعجمة وهو غلط (٥) الزيادة من صحيح
مسلم (٦) كذا في النسختين وفي صحيح مسلم ثلاث وعشرين ، قال النووي هكذا هو في معظم النسخ ، وفي بعضها ثلاث وعشرون ،
وهذا ظاهر والاول جار على لغة شاذة انه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا اي ليلة ثلاث وعشرين اه (٧) في
النسخة رقم (١٦) «بما يراه» (٨) في النسخة رقم (١٦) «من دعوى» (٩) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ «والحمد» خطأ *

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج

٨١١ — مسألة — قال أبو محمد (١) : الحج الى مكة والعمرة اليها (٢) فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى ، بكر أو ذات زوج ، الحر والعبد ، والحررة والأمة ؛ في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليها سبيلا ، وهما أيضا على أهل الكفر الا أنه لا يقبل منهم الا بعد الاسلام ، ولا يتركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا * أما قولنا بوجوب الحج — على المؤمن العاقل البالغ الحر* ، والحررة التي لها زوج أو ذو محرم يحج معها مرة في العمر — فاجماع متيقن ، واختلفوا في المرأة لا زوج لها ولا ذا محرم ، وفي الأمة والعبد ، وفي العمرة *

برهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) . فهم تعالى ولم يخص ، وقال عز وجل : (وأتموا الحج والعمرة لله) ، * وقال قوم : العمرة ليست فرضا واحتجوا بما روينا من طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن المنكدر عن جابر « سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أفرضة هي ؟ قال : لا وان تعتمر خير لك » (٣) * وبما روينا عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح ما هان الحنفى عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » (٤) * ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر « قلت : يا رسول الله العمرة فريضة كالحج قال : لا وان تعتمر خير لك » * ومن طريق حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ « من مشى الى صلاة مكتوبة فهي كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فهي كعمرة تامة » * ومن طريق يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ « من مشى الى مكتوبة فأجره كأجر الحاج ، ومن مشى الى تسيح الضحى فأجره كأجر المعتمر » (٥) * ومن طريق محاضر بن المورع عن الأحوص

(١) زيادة « قال أبو محمد » من النسخة رقم (١٦) (٢) لفظ « اليها » زيادة من النسخة رقم (١٤) ومرجع الضمير مكة (٣) رواه أحمد بن حنبل في المسند ج ٣ ص ٣١٧ ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٤ ، والترمذى والبيهقى من رواية الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه ، والحجاج ضعيف ، قال البيهقى : المحفوظ عن جابر موقوف اه ورواه الدارقطنى ص ٢٨٣ (٤) قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن أبي صالح عن أبي هريرة عن حرم وإسحاق عن أسناده ضعيف ، وأبو صالح ليس هو ذاك السمان بل هو أبو صالح ما هان الحنفى ، كذلك رواه الشافعى عن سعيد بن سالم عن الثوري عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الحنفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ، ورواه ابن ماجه من حديث طلحة ج ٢ ص ١٢٠ وإسناده ضعيف ، والبيهقى من حديث ابن عباس ، ولا يصح من ذلك شيء اه أقول : ولم أحده في سنن الدارقطنى عن أبي صالح والله أعلم (٥) رواه ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٠ وفيه عمر بن قيس وهو ضعيف كما يقول المصنف لعدم

ابن خكيم عن عبد الله بن عابر الالهامي عن عتبة بن عبد السلمي ، وعن أبي أمامة الباهلي كلاهما عن رسول الله ﷺ « من صلى في مسجد جماعة ثم ثبت فيه سبعة الفضة كان له كأجر حاج ومعتمر » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع حديثا فيه عمر بن قيس عن طلحة بن موسى عن عمه اسحاق بن طلحة عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول : « الحج جهاد والعمرة تطوع » (١) * ومن طريق ابن قانع عن أحمد بن محمد بن بختيار العطار عن محمد بن بكار عن محمد بن الفضل بن علي عن سالم الألفس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع نا بشر بن موسى نا ابن الاصمعي نا جرير وأبو الأحوص عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » *

وقالوا: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » * وروى أبو داود ونازهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالوا : نازيد بن هرون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن سنان عن أبي عباس أن الأقرع بن حابس (٢) قال : « يارسول الله الحج في كل عام (٣) أم مرة واحدة ؟ قال : بل مرة واحدة فما زاد فطوع » قالوا : فقد صح أنه لا يلزم الاحجة واحدة فالعمرة تطوع لدخولها في الحج وقالوا : قول الله تعالى : (وآتوا الحج والعمرة لله) لا يوجب كونها فرضا وإنما يوجب اتمامها على من دخل فيها لا ابتداءها لكن كما تقول : آتم الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، وقالوا : لما كانت العمرة غير مرتبطة بوقت وجب أن لا تكون فرضا ، — وروينا (٤) عن ابراهيم النخعي والشعبي انها تطوع *

قال أبو محمد : هذا كل مأمون هو به وكله باطل ، أما الأحاديث التي ذكرها فكذبون كلها ، أما حديث جابر فالحجاج بن أرطاة ساقط لا يحتج به ، والطريق الأخرى أسقط وأوهن لأنها من طريق يحيى بن أيوب وهو ضعيف عن العمري الصغير وهو ضعيف * وأما حديث أبي صالح ما هان الحنفى فهو مرسل ، وما هان هذا ضعيف كوفي * وأما حديث أبي أمامة فاحد طرقه عن حفص بن غيلان وهو مجهول عن مكحول عن أبي أمامة ولم يسمع مكحول من أبي أمامة شيئا ، والأخرى من طريق القاسم — أبي عبد الرحمن — وهو ضعيف * والثالثة (٥) — من طريق محاضر بن المورع (٦) وهو ضعيف عن الأحوص بن حكيم وهو ساقط عن عبد الله بن عابر وهو مجهول وهو حديث

(١) رواه الطبراني (٢) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧١ زيادة « سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، الخ (٣) في سنن أبي داود « في كل سنة » (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط الواو (٥) في النسخة رقم (١٤) « والثالث » وما هنا أولى تناسبا (٦) في النسخة رقم (١٤) « الموزع » هنا وفيما سبق قرينا بالراي وصوابه بالراء المهملة *

مذكّر ظاهر الكذب لانه لو كان أجر العمرة كأجر من مشى الى صلاة تطوع لما كان —
لما تكلفه النبي ﷺ من القصد الى العمرة الى مكة من المدينة — معنى ، ولما كان فارغا
ونعوذ بالله من هذا * وأما حديث طلحة فن طريق عبد الباقي بن قانع وقد أصفق
أصحاب (١) الحديث على تركه ، وهو راوى كل بلية وكذبة ، ثم فيه عمر بن قيس مندل
وهو ضعيف * وأما حديث ابن عباس فن طريق عبد الباقي بن قانع ويكفى ، ثم هو عن
ثلاثة مجهولين فى نسق لا يدرى من هم ، وأما حديث أبي هريرة فكذب بحت من بلايا
عبد الباقي بن قانع التى انفرد بها والناس روه مرسلان طريق أنى صالح ماهان كما
أوردنا قبل فزاد فيه أبا هريرة وأوهم انه أبو صالح السمان فسقطت كلها والله الحمد *
ولوشنا لعارضناهم بما رويناه من طريق ابن لهيعة عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ
انه قال : « الحج والعمرة فريضتان واجبتان » ولكن يعيدنا الله عز وجل ومعاذ الله
والشهر الحرام من أن نحتج بما ليس حجة ، ولكن ابن لهيعة اذا روى ما يوافقهم صار
ثقة واذا روى ما يخالفهم صار ضعيفا ، والله ما هذا فعل من يوقن انه محاسب بكلامه
فى دين الله تعالى *

قال أبو محمد : وعهدنا بهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبرا وتركه كان ذلك
دليلا على ضعف ذلك الخبر ، وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلبنكى نا ابن مفرج نا ابراهيم بن
أحمد بن فراس نا محمد بن على بن زيد الصائغ ناسعيد بن منصور ناسفيان — هو ابن عيينة —
عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس انه قال : الحج والعمرة واجبتان *
وبه نصا الى سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس انه قال فى الحج والعمرة :
انها لقريبتها فى كتاب الله (٢) ، وهذا عن ابن عباس من طرق فى غاية الصحة انها واجبة
كوجوب الحج *

ونا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى
نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو قلابة نا الأنصارى — هو محمد بن عبد الله القاضى — نا ابن جريج
أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : ليس مسلم الا عليه حجة وعمرة من
استطاع اليه سيلا *

قال أبو محمد : فلو صح ما روهوا من الكذب الملقق لوجب على اصولهم الخيئة المفتراة
إسقاط كل ذلك اذا كان ابن عباس وجابر روياء تلك الأخبار بزعمهم قد صح عنهما

(١) فى نسخة رقم (١٤) داهل ، بدل اصحاب ، واهل الكلام على عبد الباقي بن قانع فى الجزء السادس من هذا الكتاب

ص ١٦٨ (٢) قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص : رواه الشافعى وسعيد بن منصور ، والحاكم والبيهقى ، وعلقه البخارى ج ٣ ص ١٠٥

خلافها ، ولكن القوم متلاعبون ككاثرون ، ونعوذ بالله من الخذلان (١) *
قال ابو محمد : ثم لو صحت كلها — ومعاذ الله من ان يصح الباطل والكذب — لما كانت
لهم في شيء منها حجة لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد
الأعلى الصنعاني نا خالد — هو ابن الحارث — ناشئة قال : سمعت النعمان بن سالم قال :
سمعت عمرو بن أوس يحدث عن أبي رزين العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ
كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن (٢) قال : فحج عن أهلك واعتمر » *
فهذا أمر رسول الله ﷺ بأداء فرض الحج والعمرة عمن لا يطيقهما ، فهذا حكم
زائد وشرع وارد ، وكانت تكون تلك الأحاديث موافقة لمعهود الأصل فان الحج
والعمرة قد كانا بلا شك تطوعا لا فرضا فاذا أمر بهما الله تعالى ورسوله ﷺ فقد
بطل — ونهيا تطوعا بلا شك وصارا فرضين ، فمن ادعى بطلان هذا الحكم وعودة
المنسوخ فقد كذب وأفك واقتري ، وقفا ما ليس له به علم ، فبطل كل خبر مكذوب موهو
به لو صح فكيف وكلها باطل ؟ *

وأما قول من قال : إن اخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج وبأنه ليس على
المرء الا حجة واحدة دليل على أنها ليست فرضا فهذان لا يعقل بل هذا برهان واضح
في كون العمرة فرضا لانه عليه السلام أخبر بانها دخلت في الحج ، ولا يشك ذو عقل
في أنها لم تصر حجة ، فوجب أن دخولها في الحج انما هو من وجهين فقط ، احدهما أنه
يجزئ لهما عمل واحد في القرآن ، والثاني دخولها في أنها فرض كالحج ، ﴿ فان قالوا ﴾ :
قد جاء أنها الحج الأصغر قلنا : لو صح هذا لكان حجة لنا لأن القرآن قد (٣) جاء
بإيجاب الحج فكانت حينئذ تكون فرضا بنص قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا) لكننا لانستحل التمويه بما لا يصح مع ان الخبر الذي ذكروا
عن ابن عباس لاحجة لهم فيه لان راويه أبو سنان الدؤلي وقد قال فيه عقيل سنان (٤) :
هو مجهول غير معروف ، وأيضا فانهم كذبوا فيه وحرّفوه وأوهموا ان فيه من لفظ

(١) في النسخة رقم (١٤) من ذلك بدل من الخذلان (٢) في سنن النسائي جزء ٥ ص ١١٧ « والظعن » بحذف « لا » *

(٣) لفظ « قد » زائد من النسخة رقم (١٤) (٤) تقدم الحديث في ص ٣٧ ورواه المصنف بسنده عن ابي داود صاحب
السنن ، وقد قال ابو داود بعد ما روى الحديث : هو ابو سنان الدؤلي كذا قال عبد الجليل بن حميد ، وسليمان بن كثير جميعا عن
الزهري ، وقال عقيل : عن سنان اه فقول المصنف بعد : « هو مجهول غير معروف » من كلامه ليس من كلام عقيل ، وابو سنان
اسمه يزيد بن امية ، وابو سنان كنية وهو مشهور بها ، وذكره ابن عبد البر في اسماء الصحابة انظر تهذيب التهذيب جزء ١١ ص
٣١٤ ، قال ابن حجر في التلخيص : ورواه احمد بن حنبل والنسائي وابن ماجه والبيهقي ، وروى الحافظ الترمذي له شاهدا
من حديث علي وسنده منقطع ، واصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة اه *

النبي ﷺ أنه ليس على المرء الإحجة واحدة وليس هذا في ذلك الخبر أصلاً وإنما فيه أن الحج مرة واحدة وهذا لا يمنع من وجوب الغمرة. أما منع الحج مقرونة. وأما معه في عام واحد فصار حجة لنا عليهم *

وأما قولهم: إن الله تعالى إنما أمر باتمامها من دخل فيها لا بابتدائها، وإن بعض الناس قرأ (والعمرة لله) بالرفع فقول كله باطل لأنها دعوى بلا برهان، وقوله تعالى: (وأتوا الحج والعمرة لله) لا يقتضى ما قالوا وإنما يقتضى وجوب المجيء بهما تامين وحتى لو صرح ما قالوه (١) لكان حجة عليهم لأنه إذا كان الداخل فيها مأموراً باتمامها فقد صارت فرضاً مأموراً به، وهذا قولنا لا قولهم الفاسد المتخاذل، وابن عباس حجة في اللغة *

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال: سمعت ابن عباس يقول: والله أنها لقريتها في كتاب الله عز وجل (وأتوا الحج والعمرة لله) (٢) فابن عباس يرى هذا النص موجبا لكونها فرضا كالحج بخلاف كيس هؤلاء الخذاق باللغة بالضد، وبهذا احتج مسروق، وسعيد بن المسيب، وعلى ابن الحسين، ونافع في إيجابها، ومسروق وسعيد حجة في اللغة ﴿فان قالوا﴾: أتم تقولون: بهذا في الحج التطوع، والعمرة التطوع قلنا: لا بل هما تطوع غير لازم جملة إن تبادى فيهما أجر ولا فلا حرج؛ ولو كان غير هذا لكان الحج يتكرر فرضه مرات، وهذا خلاف حكم الله تعالى في أنه لا يلزم الأمر مرة واحدة (٣) في الدهر ﴿فان قالوا﴾: فانكم تقولون: باتمام النذر واتمام قضاء صوم التطوع على من أفطر فيه قلنا: نعم لأن كل ذلك صار فرضاً زائدا بأمر الله تعالى بذلك وأمر رسوله ﷺ فانما الحج فرض مرة واحدة على من لم ينذره لآعلى من نذره بل هو على من نذره فرض آخر لا يضرب (٤) أو أمر الله تعالى بعضها ببعض بل نضم بعضها إلى بعض وتأخذ بجميعها * وأما القراءة (والعمرة لله) بالرفع فقراءة منكرا لا يحل لأحد أن يقرأ بها، وسبحان من جعلهم يلجأون إلى تبديل القرآن فيحتجون به! *

وأما قولهم: لو كانت فرضاً لكانت مرتبطة بوقت فكلام سخيف لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا إجماع ولا قياس يعقل، وهم موافقون لنا على أن الصلاة على رسول الله ﷺ فرض ولو مرة في الدهر وليست مرتبطة بوقت، وإن النذر فرض وليس مرتبطاً بوقت، وإن قضاء رمضان فرض وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) وما قالوا (٢) تقدم في ص ٣٨ (٣) سقط لفظ «واحدة» من النسخة رقم (١٤) *

(٤) في النسخة رقم (١٤) «تضرب» بالناء في أوله، وكذلك ما بعده «تضم» وما هنا أوضح دليل أن اتفاق النسخ بعد في لفظ «وتأخذ» فانه بالتون فيها *

مرتبطا بوقت ، والاحرام للحج عندهم فرض وليس عندهم مرتبطا بوقت ، فظهر هوئذ ما يأتون به *

قال أبو محمد: روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الوهاب — هو ابن عبد الحميد — الثقفى عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن زيد بن ثابت قال فيمن يعتمر قبل ان يحج: نسكان لله عليك لا يضرك بأيهما بدأت * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني نافع مولى ابن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة (١) وعمره واجبتان من استطاع الى ذلك سبيلا ومن زاد بعدهما شيئا فهو خير وتطوع * ومن طريق أبي اسحاق عن مسروق عن ابن مسعود قال: أمرتم بأقامة الصلاة والعمرة الى البيت؛ وقد ذكرناه آنفا عن جابر، وابن عباس * ومن طريق قتادة قال عمر بن الخطاب: يا أيها الناس كتبت عليكم العمرة * وعن أشعث عن ابن سيرين قال: كانوا لا يختلفون ان العمرة فريضة، وابن سيرين أدرك الصحابة وأكابر التابعين * وعن معمر عن قتادة قال: العمرة واجبة * ومن طريق سفيان الثوري، ومعمر عن داود ابن أبي هند قلت لعطاء: العمرة علينا فريضة كالحج؟ قال: نعم * وعن يونس بن عبيد عن الحسن، وابن سيرين جميعا العمرة واجبة * وعن طاوس العمرة واجبة * وعن سعيد بن جبير العمرة واجبة فليل له: ان فلانا يقول: ليست واجبة فقال: كذب ان الله تعالى يقول: (وأتموا الحج والعمرة لله) (٢) * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال: سمعت مسروقا يقول (٣): أمرتم في القرآن بأقامة أربع: الصلاة، والزكاة، والحج، والعمرة؛ قال أبو اسحاق: وسمعت عبد الله بن شداد يقول: العمرة الحج الأصغر * وعن سعيد بن المسيب انما كتبت على عمرة وحجة * وعن مجاهد الحج والعمرة فريضتان * وعن منصور عن مجاهد العمرة الحجة الصغرى * وعن علي بن الحسين انه سئل عن العمرة؟ فقال: مانعها إلا واجبة (وأتموا الحج والعمرة لله) * وعن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن السراج (٤) قال: سألت هشام بن عروة ونافعا مولى ابن عمر عن العمرة أو واجبة هي — ؟ فقروا جميعا (وأتموا الحج

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) «والاعليه حجة» اسقاط الواو، وفي نسخة رقم (١٤) «والاوعليه حج» وما هنا موافق لما سيأتي قريبا (٢) ذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١، وفيه اقوال كثيرة للسلف اظفروا هنا كتبت ما يسركم (٣) سقط لفظ «يقول» من النسخة رقم (١٦) خطأ، وذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ بلفظ قريب من هذا (٤) في النسخة رقم (١٤) «عبد الرحمن السراج» بالخاء المهملة في آخره وهو غلط، وهو عبد الرحمن بن عبد الله السراج — بالميم — البصري، اظفر تهذيب التهذيب جزء ٦ ص ٢١٨ *

والعمرة لله) * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا مغيرة — هو ابن مقسم — عن الشعبي أنه قال في العمرة : هي واجبة * وعن شعبة عن الحكم قال : العمرة واجبة * قال أبو محمد : وهو قول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي سليمان وجميع أصحابهم * وقال أبو حنيفة ومالك : ليست فرضا ، والقوم يعظمون خلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف لهم في هذا الرواية ساقطة من طريق أنى معشر عن إبراهيم أن عبد الله قال : العمرة تطوع ، والصحيح عنه خلاف هذا كما ذكرنا ، وعهدنا بهم يعظمون خلاف الجمهور وقد خالفوا [ههنا] (١) عطاء ، وطاوسا ، ومجاهدا ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، ومسروقا ، وعلى بن الحسين ، ونافعا مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، والحكم بن عتيبة ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وقتادة وما نعلم لمن قال : ليست واجبة سلفا من التابعين إلا إبراهيم النخعي وحده ، ورواية عن الشعبي قد صرح عنه خلافها كما ذكرنا ، وتوقف في ذلك حماد بن أبي سليمان *

قال أبو محمد : وموه بعضهم بحديثين هما من أعظم الحججة عليهم ، أحدهما الخبر الثابت في الذى سأل رسول الله ﷺ عن الاسلام ؟ فأخبره بالصلاة . والزكاة . والصيام . والحج فقال : هل على غيرها يا رسول الله ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، والثاني خبر ابن عمر « بنى الاسلام على خمس » فذكر شهادة التوحيد . والصلاة . والزكاة . والصيام . والحج (٢) *

قال أبو محمد : وهما — من أقوى حججنا (٣) عليهم لصحة قول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فصح أنها واجبة بوجوب الحج ، وإن فرضها دخل في فرض الحج ، وأيضا حتى لو لم يأت هذا الخبر لكان أمر النبي ﷺ وورود القرآن بها شرعا زائدا وفرضا واردا مضافا إلى سائر الشرائع المذكورة ، وكلهم يرى النذر فرضا ، والجهاد إذا نزل بالمسلمين (٣) فرضا ، وغسل الجنابة فرضا ، والوضوء فرضا ، وليس ذلك مذكورا في الحديثين المذكورين ، ولم يروا الحديثين المذكورين حجة في سقوط فرض كل ما ذكرنا ، فوضح تناقضهم وفساد مذهبهم في ذلك والحمد لله رب العالمين *

٨١٢ — مسألة — وأما حج العبد والامة فإن أبا حنيفة ، ومالك ، والشافعي قالوا : لا حج عليه فإن حج لم يحزه ذلك من حجة الاسلام * وقال أحمد بن حنبل : إذا عتق

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) = (٢) في النسخة رقم (١٤) «وصوم رمضان وحج البيت ، وما هنا ولي نظما (٣) في النسخة رقم (١٤) «وهما من أقوى حججنا وهما هنا حسن (٤) حذف الفاعل من النسخ للعلم به : تقديره العدو »

بعرفة اجزأته تلك الحجة * وقال بعض أصحابنا : عليه الحج كالحرة ، وقد ذكرنا آنفاً عن جابر ، وابن عمر (١) قال أحدهما : ما من مسلم ، وقال الآخر : ما من أحد من خلق الله الا عليه عمرة وحجة فقطعا وعمما ولم يخصنا انسياً من جنس ، ولا حرّاً من عبد ، ولا حرة من أمة ، ومن ادعى عليهما تخصيص الحرّ والحرة فقد كذب عليهما ؛ ولا أقل حياءً من يجعل قول ابن عمر « بنى الاسلام على خمس ، حجة في اسقاط فرض العمرة . وهو حجة في وجوب فرضها كما ذكرنا ولا يجعل قوله ما أحد من خلق الله الا عليه حجة وعمرة حجة في وجوب الحج على العبد » (فان قيل) لعلمها اراد الا العبد قيل هذا هو الكذب بعينه ان يريد الا العبد ثم لا يبينانه ، وأيضا فلعلمها اراد الا المقعد ، والا الأعمى ، والا الأعور ، ولا بني تميم ، والا أهل افريقية ، وهذا حق لاختفاء به ، ولا يصح مع هذه الدعوى قوله لأحد أبداً ، ولعل كل ما أخذوا به من قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ليس على عمومهم ولكنهم ارادوا تخصيصاً لم يبينوه (٢) وهذه طريق السوفسطائية نفسها ، ولا يجوز ان يقول أحد ما لم يقل الا ببيان وارد متيقن نبئ به انه أراد غير مقتضى قوله ، وقد ذكرنا هنا قول الله تعالى : (تدمر كل شيء بامر ربها) * (وأوتيت من كل شيء) * (وما تذر من شيء أنت عليه إلا جعلته كالريم) ، وكل هذا لاجحة لهم فيه لانها انما دمرت بنص الآية كل شيء بامر ربها فدمرت ما أمرها ربها بتدويره لا ما لم يأمرها ، وما تذر من شيء أنت عليه فانما جعلت كالريم ما أتت عليه لا ما لم تأت عليه بنص الآية ، وأوتيت من كل شيء لا يقتضى إلا البعض الأشياء لان من للتبعض ، فمن آتاه الله شيئاً ما قل أو كثر فقد آتاه من كل شيء لان كل شيء هو العالم كله ، فمن أوتي شيئاً فقد أوتي من العالم كله ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق *

و كتب الى أبو المرجى الحسين بن عبد الله بن زروار المصرى قال : نا أبو الحسن الرضى — نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المفلس نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا زيد بن الحباب العكلى نا ابن لبيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال : سألت القاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار عن العبد اذا حج باذن سيده ؟ فقال جميعا : تجزى عنه من حجة الاسلام فاذا حج بغير اذن سيده لم تجزه * وبه الى زيد بن الحباب انا ابراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : اذا حج العبد وهو مخلى فقد اجزأت عنه حجة الاسلام *

(١) انظر فى ص ٤١ (٢) فى النسخة رقم (١٦) ولم ينسوه ، وهو غلط ولعلهم ينسوه *

قال أبو محمد : واحتج من لم ير للعبد حجا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن يونس بن أبي اسحاق قال : سمعت شيخا يحدث أبا اسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن رسول الله ﷺ « أيما صبي حج به أهله ثم مات أجراً عنه وإن أدرك فعليه الحج ، وأيما مملوك حج به (١) أهله ثم مات أجراً عنه وإن عتق فعليه الحج » *
 قال أبو محمد : هذا مرسل ، وعن شيخ لا يدري اسمه ولا من هو * واحتجوا أيضاً بخبر رويناه من طريق عثمان بن خرزاذ الانطاكي (٢) نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد ابن زريع نا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « أيما صبي حج لم يبلغ الخنث فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى » *

قال علي : وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خرزاذ عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة ، ومن هو أن لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه عن شعبة فأوقفه أحدهما على ابن عباس واسنده الآخر بزيادة نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن أبي عدى ومحمد بن المنهال قال ابن المنهال : نا يزيد بن زريع نا شعبة ، وقال ابن أبي عدى : نا شعبة ثم اتفقا عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال يزيد بن زريع : عن رسول الله ﷺ قال : « إذا حج الصبي فهي له حجة صبي حتى يعقل فإذا عقل فعليه حجة أخرى وإذا حج الأعرابي فهي له حجة أعرابي فإذا هاجر فعليه حجة أخرى » ، وأوقفه ابن أبي عدى على ابن عباس من قوله : وأوقفه أيضاً سفیان الوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله ، وأوقفه أيضاً أبو السفر ، وعبيد صاحب الحلي ، وقتادة على ابن عباس *

قال أبو محمد : ان كان هذا الخبر حجة في ان لا يجزئ العبد حجه فهو حجة (٣) في ان لا يجزئ الأعرابي حجه ولا فرق ، وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما أوردنا ، وكذلك أيضاً رويناه من طريق أبي معاوية وسفيان الوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج على الصبي إذا احتلم ، وعلى العبد إذا عتق . وعلى الأعرابي إذا هاجر وهو قول الحسن كما رويناه عن ابن أبي شيبة (٤) نا هاشم عن اسماعيل عن الحسن البصري قال : الصبي ان حج ، والمملوك ان حج ، والأعرابي

(١) في النسخة رقم (١٦) (حج عنه) (٢) هو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خرزاذ - بعض الخلفاء المعجمة وتشديد الراء بعد هازاي - البصري او عمرو بن زيلاطا كية (٣) سقطت جملة وهو حجة ، من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) لفظ « اي » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ .

أن حج ثم هاجر الأعرابي ، واحتلم الصبي ، وعق العبد فعليهم الحج * وقال بجطاء :
أما الأعرابي فيجزئته حجه وأما الصبي والمملوك ^(١) فعليهما الحج * وقال إبراهيم النخعي :
لا يجزى العبد حجه إذا أعتق وعليه حجة أخرى ؛ وأما الأعرابي فيجزئته حجه * وقد
بروينا أيضا مثل هذا عن الحسن ؛ وعن الزهري ، وطاوس ، وما نعلم أحدا من التابعين روى
عنه في هذا الباب شيء غير ما ذكرنا ؛ ولا عن الصحابة غير ما أوردنا *

قال أبو محمد : فن أعجب شأنا ممن يدعى الاجماع في هذا وليس معه فيه الا خمسة من
التابعين ، أحدهم يختلف عنه في ذلك ، وقد رويناه ^(٢) مثل قولنا عن ثلاثة من التابعين ،
وعن اثنين من الصحابة رضى الله عنهم وهم قد خالفوا في هذه المسألة كل قول جاء في
ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم فلم يجعلوا
ماروى عن ستة من الصحابة وأربعة عشر من التابعين في ان العمرة فرض ولا يصح عن
أحد من الصحابة في ذلك خلاف ولا عن أحد من التابعين الا عن واحد باختلاف فلم
يجعلوه ^(٣) اجماعا *

قال أبو محمد : لا تخلو رواية عثمان بن خرزاذ ، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال
عن يزيد بن زريع من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة فان كانت غير صحيحة فقد
كفينا المؤنة فيها وان كانت صحيحة وهو الأظهر فيها — لان رواياتها ثقات — فانه خبر
منسوخ بلا شك *

برهان ذلك ان هذا الخبر بلا شك كان قبل فتح مكة لان فيه إعادة الحج على من حج
من الأعراب قبل هجرته ، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب
ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن عبد الله بن نمير
نا أبي نا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن
عطاء عن عائشة أم المؤمنين ^(٤) قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن الهجرة ؟ فقال :
لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فاذا ^(٥) استغفرتم فانفروا » * وبه الى مسلم نا يحيى
ابن يحيى واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — قالاجمعا ^(٦) : انا جرير عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « يوم فتح مكة لا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استغفرتم فانفروا » * ورويناه أيضا من طريق ثابتة عن مجاشع

(١) في السخنة رقم (١٤) « والعبد » بدل « والمملوك » ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « وقد ذكرناه » (٣) كذا في الاصلين ،
والذي يظهر لي ان لفظ « فلم يجعلوه » زائد مكرر ، ويكون اجماعا مفعولا ثانيا لقوله « فلم يجعلوه » المتقدم والله اعلم
(٤) في صحيح مسلم ح ٢ ص ٩٣ لم يوجد لفظ « أم المؤمنين » (٥) في صحيح مسلم « واذا » بالواو (٦) لفظ « جمعا » ليس
في صحيح مسلم

ومجالدا بنى مسعود السليين عن رسول الله ﷺ فاذا قد صح بلا شك ان هذا الخبر كان قبل الفتح فقد نسخه ماروينا (١) بالسند المذكور الى مسلم *

نازير بن حرب نا يزيد بن هرون نا الريع بن مسلم القرشى عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال : « خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس ان الله قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أ كل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا فقال عليه السلام : لو قلت : نعم لوجبت ولما استطعتم ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فدعوه » *

قال أبو محمد : كان هذا في حجة الوداع فصار عموما لكل حر وعبد وأعرابي وعجمي [وبلا شك ولا مرية (٢)] ان العبد قد كان غير مخاطب بالحج في صدر الاسلام ولا الحر أيضا ، فكان خبر يزيد بن زريع في ان عليه وعلى الأعرابي حجة الاسلام إذا عتق العبد وهاجر الأعرابي موافقا للحالة الأولى وبقي على انهما غير مخاطبين كما كانا ، وجاء هذا الخبر فدخل في نصه في الخطاب بالحج العبد والأعرابي لانهما من الناس فكان بلا شك ناسخا للحالة الأولى ومدخلا لهما في الخطاب بالحج ضرورة ولا بد *

ورأيت بعضهم قد احتج فقال : حج النبي ﷺ بازواجه ولم يحج بأم ولده *

قال على : وهذه كذبة شنيعة لا يجدها في شيء من الآثار أبداً وأن التسهيل في مثل هذا العظيم جدا *

قال أبو محمد : عهدنا بهم يقولون في النفي في الزنا ، وفي كثير من السنن مثل لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، وفي خبر البيهقي مع الشاهد : هذا زيادة على ما في القرآن ، وهذا تخصيص للقرآن ، وهذا خلاف ما في القرآن وكذبوا في كل ذلك ، ثم لم يقولوا في هذا الخبر : هذا تخصيص للقرآن ، وهذا زيادة على ما في القرآن ، وهذا خلاف لما في القرآن *

وعهدنا بهم (٣) يردون السنن النابتة بدعوى الاضطراب كخبر القطع في ربع دينار ، وخبر ابن عمر في الزكاة وغير ذلك وكذبوا في ذلك ، ثم احتجوا [في ذلك (٤)] بهذا الخبر الذي لانعلم خبرا أشد اضطرابا منه ، وهم يتركون السنن للقياس كخبر المصراة ، وخبر القرعة في الستة الأعبد وهم هنا قد تركوا القياس لانهم لا يختلفون ان العبد مخاطب بالاسلام وبالصلاة والصيام فما الذي منع [من] أن يخاطب بالحج والعمرة ثم يقولون :

(١) في النسخة رقم (١٦) «ماروينا» (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) «وعهداهم»

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

العبد ليس هو من أهل الجمعة فإذا حضرها صار من أهلها واجزأته فهلأ قالوا ههنا : ان العبد وان لم يكن من أهل الحج فانه اذا حضره صار من أهله واجزأه ؟ وأ كثرهم يقول : من نوى تطوعا بحجه اجزأه عن الفرض ، وأقل حال حج العبد أن يكون تطوعا فهلأ اجزأه عندهم ؟ ﴿ فان قالوا ﴾ : هو غير مخاطب قلنا : قد جعتم في هذا القول الكذب . وخلاف القرآن اذ لم يخص الله تعالى عبدا من حرّ ، والتناقض لانه ان لم يكن مخاطبا به فلا يحل له ان يتكلف ولا يلزمه احرام ولا شيء من جزاء صيد ولا فدية أذى ولا غير ذلك كما لا يلزم الحائض شيء من أحكام الصلاة والصيام اذ ليست مخاطبة به ، وكالصبي الذي لا يلزمه شيء من أمور الحج فان فعلهما أو فعل به كان له أجر وكان له حج للأثر في ذلك لا غيره *

فهذا بما خالفوا فيه القرآن والسنن الثابتة وقول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم . مخالف والقياس . نعم والخبر الذي به احتجوا لانهم خالفوا ما فيه من حكم الأعرابي في الحج (١) وبالله تعالى التوفيق *

٨١٣ — مسألة — وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذامحرم يحج معها فانها تحج . ولا شيء عليها ؛ فان كان لها زوج ففرض عليه ان يحج معها فان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هي دونه وليس له منعها من حج الفرض وله منعها من حج التطوع * وروينا عن ابراهيم . وطاوس . والشعبي . والحسن لا تحج المرأة الا مع زوج أو محرم ، وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن أبي حنيفة ، وسفيان ان كانت من مكة على أقل من ليال ثلاث فلها ان تحج مع غير زوج وغير ذى محرم ، وان كانت على ثلاث ليال فصاعداً فليس لها ان تحج الا مع زوج أو ذى محرم من رجالها * وروينا من طريق ابن عمر لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذى محرم * وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حميد عن الحسن ابن حي عن علي بن عبد الأعلى ان عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذى محرم أو زوج ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ ان تسافر المرأة فوق ثلاث الا مع ذى محرم *

وقالت طائفة : تحج في رفقة مأونة وان لم يكن لها زوج ولا كان معها ذومحرم كما رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن يونس — هو ابن يزيد — عن الزهري قال : ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر الا مع ذى محرم قالت عائشة : ليس كل النساء تجد محرما *

ومن طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشيج عن نافع مولى ابن عمر قال : كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات [له] ^(١) ليس معهن محرم ، وهو قول ابن سيرين وعطاء ، وهو ظاهر قول الزهرى ، وقتادة ، والحكم . ابن عتيبة ، - وهو قول الأوزاعى ، ومالك ، والشافعى ، وأنى سليمان وجميع أصحابهم * قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة فى التحديد الذى ذكر فلا نعلم له سلفا فيه من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بل ما نعلم احدا قاله قبلهم ، وهم يعظمون خلاف الصحاب اذا وافق تقليدهم ، ويقولون : ان المرسل كالمسند ، وقد صح عن ابن عمر باذكرنا ، وروى عن أم المؤمنين بأحسن مرسل يمكن وجود مثله ، ولا يعرف لهما فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفهما أصحاب أبى حنيفة ، وهذا تناقض فاحش *

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما احتجت به كل طائفة لقولها فوجدنا أصحاب أبى حنيفة يحتجون لقولهم بالخبر عن رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة ثلاثا إلا مع زوج أو ذى محرم » وقالوا : قد روى أيضا « ليلتين » وروى « يوم ما ليلة » وروى « يوما » وروى « بريدا » قالوا : ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثا وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك لانه قد يكون ذكر الثلاث متقدما ويكون متأخرا فالثلاث على كل حال محرم ^(٢) عليها سفرها إلا مع زوج أو ذى محرم فنأخذ ما لا شك فيه وندع ما فيه الشك لاجحة لهم غير هذا أصلا *

قال على : وهذا عليهم لالهم لوجهين ، أحدهما أنه ليس صواب العمل ما ذكرنا لانه ان كان خبر الثلاث متقدما أو متأخرا فليس فيه ان تقدم ابطال الحكم النبى عن سفرها أقل من ثلاث لكنه بعض مافى سائر الروايات ، وسائر الروايات زائدة عليه ، وليس هذا مكان نسخ اصلا بل كل [تلك] ^(٣) الأخبار حق وكلها يجب استعمالها ^(٤) وليس بعضها مخالفا لبعض أصلا ، ويقال لهم : خبر ابن عباس عن النبى ﷺ لا تسافر امرأة إلا مع ذى محرم جامع لكل سفر فنحن على يقين من تحريم كل سفر عليها إلا مع زوج أو ذى محرم ، ثم لا ندرى أبطال هذا الحكم أم لا ؟ فنأخذ باليقين ونلقى الشك فهذا معارض لاحتجاجهم مع ما قدمنا ، ويقال لهم : عهدنا بكم تذكرون الأخبار بالاضطراب ، وهذا خبر رواه أبو سعيد ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس فلم يضطرب

(١) الريادة من السحرة رقم (١٦) (٢) فى السحرة رقم (١٦) « يحرم » (٣) الريادة من السحرة رقم (١٦) (٤) فى السحرة رقم (١٤) « وكلها يحس استعماله »

عن ابن عباس أصلاً واضطرب عن سائرهم، فروى عن ابن عمر لا تسافر ثلاثاً، وروى عنه لا تسافر فوق ثلاث، وروى عن أبي سعيد لا تسافر فوق ثلاث، وروى عنه لا تسافر يومين، وروى عن أبي هريرة لا تسافر ثلاثاً، وروى عنه لا تسافر فوق ثلاث، وروى عنه لا تسافر يوماً وليلة، وروى عنه لا تسافر يوماً، وروى عنه لا تسافر بريداً، فعلى أصلكم دعوا رواية من اختلف عليه واضطرب عنه أذ ليس بعض ما روى عن كل واحد أولى من سائر ما روى عنه وخذوا برواية (١) من لم يختلف عليه ولا اضطرب عنه وهو ابن عباس فهذا أشبه من استدلالكم *

والوجه الثاني أنه قد روى عن ابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة كما ذكرنا لا تسافر [المرأة] (٢) فوق ثلاث فإن صحتم استدلالكم [الفاقد] (٣) بأخذ أكثر مما ذكر في تلك الأخبار فامنعوها مما زاد على مسيرة ثلاث لأنه اليقين وأيحوا لها سفر الثلاث لأنه مشكوك فيه كما سفر اليومين واليوم. والبريد مشكوك فيه عندكم، وهذا ما لا مخلص لهم منه، فإن ادّعوا إجماعاً هنا — فما هذا ينكر من أقدامهم — أكذبهم ما رويانا من طريق الحذافي — عن عبد الرزاق — ناعبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال: لا تسافر امرأة فوق ثلاث إلا مع ذي محرم، لاسماً وابن عمر هو راوي الحديث الذي تعلقوا به، وأكذبهم أيضاً ما رويانا عن عكرمة أنها من منعه إياها ما زاد على الثلاث لا ما دون ذلك، والعجب أنهم يقولون في امرأة لا تجد معاشاً أصلاً إلا على ثلاث فصاعداً: أنها تخرج بلا زوج ولا ذي محرم، ويقولون فيمن حفزتها (٤) فتنة — وخشيت على نفسها غلبة الكفار والمحاريين. أو الفساق (٥) ولم تجد أمناً إلا على ثلاث فصاعداً — أنها تخرج مع غير زوج ومع غير ذي محرم، وطاعة الله تعالى في الحج واجبة عليها كوجوب خلاص روحها (٦) ﴿فان قالوا﴾: الزوج والمحرم من السبل قلنا: عليكم الدليل والافهى دعوى فاسدة لم يعجز عن متلبها أحد، فسقط هذا القول الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول عكرمة واحتجاجه بالخبر الذى فيه ما زاد على الثلاث فوجدناه لاجحة له فيه لما ذكرنا من أن سائر الأخبار وردت بالمنع مما دون الثلاث فليس الخبر الذى فيه نهى عن أن تسافر ثلاثاً أو أكثر من ثلاث بأولى من سائر الأخبار التى فيها منعها من سفر أقل من ثلاث *

(١) في السحرة رقم (١٤) «رواية» (٢) الزيادة من السحرة رقم (١٤) (٣) الزيادة من السحرة رقم (١٤) (٤) أى

دفعنا (٥) في السحرة رقم (١٤) «والفساق» (٦) في السحرة رقم (١٦) «روحها» وهو علط *

قال أبو محمد : فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قولنا أو قول النخعي . والشعبي . وطاوس . والحسن ^(١) في منعها جملة أو إطلاقها جملة فوجدنا المانعين يحتجون بالاخبار التي ذكرنا وهي اخبار صحاح لا يحل خلافا الا لنص آخر يبين حكمها ان وجد ، فنظرنا فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبي . وابن ادريس قالنا : ناعيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : ^(٢) « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » * ١

وبه الى ابن نمير نا أبي نا حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — قال : سمعت سالما — هو ابن عبد الله — بن عمر يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا استأذنتكم نساؤكم الى المساجد فأذنوا لهن » فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم ان لا يمنعن النساء من المساجد ، والمسجد الحرام أجلّ المساجد قدرا *

ووجدنا الله تعالى يقول : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ، ثم وجدنا الأسفار تنقسم قسمين سفراً واجباً ، وسفراً غير واجب فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شك ، وكان الحج من السفر الواجب فلم يجوز أخذ بعض هذه الآثار دون بعض ووجبت الطاعة لجميعها ولزم استعمالها كلها ولا بد ، فهذا هو الفرض ، وكان من رفض بعضها وأخذ بعضها عاصيا لله تعالى ، ولا سبيل الى استعمال جميعها الا بأن يستثنى الأخص منها من الأعم ولا بد ، فكان نهى المرأة عن السفر الامع زوج أو ذى محرم عامّاً لكل سفر فوجب استثناء ما جاء به النص من ايجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهى ، والحج سفر واجب فوجب استثناءه من جملة النهى ، ^(٣) (فان قالوا) : بل ايجاب الحج على النساء ^(٤) عموم فيخص ذلك بحديث النهى عن السفر الامع زوج أو ذى محرم قلنا : هذا خطأ لأن تلك الاخبار انما جاءت بالنهى عن كل سفر جملة لاعتن الحج خاصة وانما كان يمكن ان يعارضوا بهذا [أن] ^(٥) لوجاءت فى النهى عن ان تحج المرأة الامع زوج أو ذى محرم فكان يكون حينئذ اعتراضا صحيحا وتخصيصا لأقلّ الحكيمين من أعمهم وهذا بين جدا * وبرهان آخر وهو ان تلك الاخبار كلها انما خوطب بها ذوات الأزواج . واللاتي لهن المحارم لان فيها إباحة الحج أو إيجابه مع الزوج أو ذى المحرم بلا شك ، ومن

(١) فى السحق رقم (١٦) « أو الحسن » وهو غلط لان قول الحسن هو قول النخعي والشعبي وطاوس انظر صفحة ٤٧

(٢) فى صحيح مسلم جزء ١ ص ١٢٩ وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، الخ (٣) فى النسخة رقم (١٤) « على الناس » والصحيح ما هو موافق لنسخة أيضا غير هذه (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) -

الحال المستع الذي لا يمكن أصلاً ان يخاطب النبي ﷺ بالحج مع زوج أو ذى محرم من لا زوج لها ولا ذا محرم فبقى من لا زوج لها ولا محرم على وجوب الحج عليها وعلى خروجها عن ذلك النهى *

وبرهان آخر وهو ما حدثناه حمام قال : نا عبد الله بن محمد بن علي البايجى نا أحمد ابن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الحذافى نا عبد الرزاق نا ابن جريج . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول : « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا مع ذى محرم فقام رجل فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجة وانى اكتببت فى غزوة كذا وكذا قال : ^(١) » انطلق فاحجج مع امرأتك » فكان هذا الحديث رافعا للاشكال ومبيناً لما اختلفنا فيه من هذه المسألة لان نهيها عليه السلام عن أن تسافر امرأة الا مع ذى محرم وقع ثم سأله الرجل عن امرأته التى خرجت حاجة لامع ذى محرم ولا مع زوج فأمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها ولم يأمر بردها ولا عاب سفرها الى الحج دونه ودون ذى محرم ، وفى أمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها بيان صحيح ونص صريح على انها كانت ممكنة ادراكها بلا شك فأقر عليه السلام سفرها كما خرجت فيه وأثبت ولم ينكره فصار الفرض على الزوج ، فان حج معها فقد أدى ما عليه من صحبتها وان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وعليها التماضى فى حجها والخروج اليه دونه أو معه أو دون ذى محرم أو معه كما أقرها عليه رسول الله ﷺ ولم ينكره عليها ، فارتفع الشغب جملة والله الحمد كثيراً *

﴿فان قال قائل : فاین أتم عتاً روتموه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار ؟ قال : أخبرنى عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس قال : « جاء رجل [الى] ^(٢) » المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلانة ، قال : أغلقت عليها بابك مرتين لاتحجن امرأة الا ومعها ذو محرم » قال عبد الرزاق : وأما ابن عيينة فاخبرناه عن عمرو عن عكرمة ليس فيه شك ، قلنا : هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لانه شك فيه أحدته به عمرو عن عكرمة مرسلًا ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد مسندًا ؟ فلم يثبت أصلاً ، فبطل التعلق به ، وانما صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان . وابن جريج عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس كما أوردناه آنفاً ليس فيه هذه اللفظة *

وهكذا رويناها أيضا من طريق حماد بن زيد كما حدثنا [به] ^(١) أحمد بن محمد الطلبنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس انه سمع رسول الله ﷺ — وهو يخطب — يقول : « لا تسافرن امرأة الا مع ذى محرم ولا يدخلن ^(٢) عليها رجل الا ومعها محرم فقال رجل : يا رسول الله انى نذرت ان أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتى تريد الحج قال : فاخرج معها » فلم يقل عليه السلام : لا تخرج الى الحج الا معك ولا نهاها عن الحج أصلا بل ألزم الزوج ترك نذره في الجهاد وألزمه الحج معها ، فالفرض في ذلك على الزوج لعلها *

وأما حديث عكرمة فرسل كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق البصرى نا عيسى بن خبيب قاضى أشونة ^(٣) قال : نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدى محمد بن عبد الله بن يزيد نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : « قدم رجل من سفر فقال له رسول الله ﷺ : قد نزلت على فلانة فاعلقت عايبها بأك مرتين » فهذا هو حديث عمرو بن دينار عن عكرمة اختلط على ابن جريج فلم يدر أحدثه به عمرو بن دينار عن عكرمة ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس وأدخل فيه ذكر الحج بالشك ، ولا تثبت الحجة بخبر مشكوك في استاده أو في إرساله ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان له منعها من حج التطوع فلان طاعته فرض عليها فيما لا معصية لله تعالى فيه ، وليس في ترك الحج التطوع معصية *

٨١٤ — مسألة — فان أحرمت من الميقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير اذن زوجها أو أحرمت العبد بغير اذن سيده ، فان كان حج تطوع — كل ذلك — فله منعهما واحلالهما لما ذكرنا ، وان كان حج الفرض نظر فان كان لا غنى به عنها أو عنه — لمرض او لصيغته دونه أو دونها أو ضيعة ماله — فله احلالهما لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسلبه » وان كان لا حاجة به اليهما لم يكن له منعهما أصلا فان منعهما فهو عاص لله عز وجل وهما في حكم المحصر ، وكذلك القول في الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق ، وطاعة الله تعالى في الحج متقدمة لطاعة الابوين والزوج ، قال رسول الله ﷺ : « انما الطاعة في الطاعة » ، وقال عليه السلام « فاذا أمرت بمعصية فلا سمع »

(١) لفظ به ز يادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ولا يدخل ، (٣) لضم اوله وثانيه حصن بالاندلس من نواحي استجة ، وعن السلفى واشونة حص من نظر قرطبة ، اه معجم اللدان

ولا طاعة ، و ترك الحج معصية ، ولا فرق بين طاعة الابوين والزواج في ترك الحج وبين طاعتهم في ترك الصلاة أو في ترك الزكاة أو في ترك صيام شهر رمضان ، ﴿فان قيل﴾ : الحج في تأخيرهِ فسحة قلنا الى متى ؟ أفرايت ان لم ييحبوا الحج للأولاد أو الزوجة ابدا ؟ فان حدوا في ذلك سنة أو سنتين أو أكثر كانوا متحكمين في الدين بالباطل وشارعين مالم يأذن به الله تعالى ولا يقول أحد بطاعتهم في ترك الحج ابدا جملة ، وبالله تعالى التوفيق * وروينا عن قتادة والحكم بن عتيبة في امرأة أحرمت بغير اذن زوجها انها محرمة قال الحكم : حتى تطوف بالبيت *

٨١٥ — مسألة — واستطاعة السيل الذي يجب به الحج (١) اما صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به الى الحج ويرجع (٢) الى موضع عيشه أو أهله ، وإما مال يمكنه منه ركوب البحر أو البر — والعيش منه حتى يبلغ مكة ويردّه — الى موضع عيشه أو أهله وان لم يكن صحيح الجسم الا أنه لا مشقة عليه في السفر برا أو بحرا ، وإما ان يكون له من يطيعه فيحج عنه ويعتمر باجرة أو بغير اجرة ان كان هو لا يقدر على النهوض لارا كبا ولا راجلا ، فاي هذه الوجوه أمكنت الانسان المسلم العاقل البالغ ؟ فالحج والعمرة فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه ولا عمرة *

وقال قوم : استطاعة زاد وراحلة * وقال مالك : استطاعة قوة الجسم أو القوة بالمال على الحج بنفسه ، ولم ير وجود من يطيعه استطاعة ولا أوجب بذلك حجا * وروى عن أبي حنيفة ان المقعد من رجله وان كان له مال واسع وهو قادر على الثبات على الراحلة فلا حج عليه وكذلك الأعمى ، وقد روى عنه ان عليه الحج وعلى الأعمى * ورأى الشافعي ان استطاعة انما هي بمال — يحج به أو من يطيعه فيحج عنه فقط ، ولم يرقوة الجسم والقدرة على الراحلة (٣) استطاعة *

وحجة من قال : استطاعة زاد وراحلة بآثار رويها ، منها عن وكيع عن ابراهيم ابن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن استطاعة (٤) ؟ فقال : الزاد والراحلة فقيل : يارسول الله فما الحاج ؟ قال : الأشعث الثفل (٥) ومن طريق حماد بن سلمة انا قتادة. وحيد عن الحسن « ان رجلا قال : يارسول الله ما السيل اليه ؟ قال : زاد وراحلة (٦) » * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق

(١) في النسخة رقم (١٤) والدي يحب المحبة ، (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي رجوع ، (٣) في النسخة رقم (١٦) وعلى الرجل ، (٤) في النسخة رقم (١٤) وما استطاعة ، (٥) رواه الدارقطني ص ٢٥٥ (٦) رواه الدارقطني ص ٢٥٤ *

عن مسلم بن ابراهيم نا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي نا أبو اسحاق
 التهمداني عن الحارث عن علي بن النبي ﷺ « من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت
 الله عز وجل فلم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا لان الله تعالى يقول : (والله
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) (١) »
 وقالوا : لما قال الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلا) علمنا انها استطاعة غير القوة بالجسم ؟
 اذ لو كان تعالى اراد قوة الجسم لما احتاج الى ذكرها لانتا قد علمنا ان الله تعالى لا يكلف
 نفسا الا وسعها ، وقالوا : قال الله تعالى : (الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق النفس)
 فصح ان الرحلة (٢) شق النفس بالضرورة ولا يكلفنا الله تعالى ذلك لقوله تعالى (ما جعل
 عليكم في الدين من حرج) ، وذكروا ما روينا من طريق عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب
 انه قال في استطاعة السيل الى الحج زاد وراحلة * ومن طريق الضحاك عن ابن عباس
 في ذلك أيضا زاد وبغير * ومن طريق اسرائيل عن الحسن عن أنس من استطاع اليه سبيلا
 قال زاد وراحلة * ومن طريق اسرائيل عن مجاهد عن ابن عمر قال : من استطاع اليه
 سبيلا قال : ملء بطنه وراحلة يركبها ، وهو قول الضحاك بن مزاحم والحسن البصري ،
 ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن علي بن الحسين ، وأيوب السخيتاني ، واحد قولي عطاء *
 قال أبو محمد : فادعوا في هذا انه قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف
 وليس كما قالوا أصلا : لانتا قد روينا عن وكيع وغيره عن عمران بن حدير عن النزال
 ابن عمار عن ابن عباس قال : « من ملك ثلاث مائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه
 نكاح الاماء » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس
 قال ، في الحج : سبيله من وجد له سعة ولم يحل بينه وبينه ، وهذا هو قولنا * ومن طريق
 عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن أبي كريمة عن ابن الزبير قال :
 من استطاع اليه سبيلا قال : على قدر القوة وهو أحد قولي عطاء *

قال علي : أما احتجاجهم بأن الاستطاعة لو كانت على العموم لما كان لذكرا ما معني
 فكلام فاسد ، واعتراض على الله تعالى ، واخراج للقرآن عن ظاهره بلا برهان ، ثم
 لو صح هذا لكان حجة عليهم . لان رسول الله ﷺ أوجب الحج على من لا يستطيعه
 بجسمه ولا بماله اذا وجد من يحج عنه كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فكان ذلك
 داخلا في الاستطاعة ببيان رسول الله ﷺ ، وأما قولهم : ان الرحلة من شق النفس
 والحرج والله تعالى لا يكلف ذلك عباده فصحيح ولم نقل نحن : ان من كانت الرحلة تشق

عليه — وعليه فيها حرج — أن الحج يلزمه بل الحج عن هذه صفته ساقط كما قالوا وإنما قلنا: إن من يسهل عليه المشي — وهو لو كانت له في دنياه حاجة لاستسهل المشي إليها — فالحج يلزمه لأنه مستطيع *

وأما الأخبار التي ذكروا فإن في أحدها إبراهيم بن يزيد وهو ساقط مطرح ، وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذکور بالكذب ، وحديث الحسن مرسل ولا حجة في مرسل (١) ، والعجب من مالك والشافعي في هذه المسألة فإن المالكيين يقولون : المرسل. والمسند سواء لاسما مرسل الحسن فانهم ادّعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه به أربعة من أصحابه فصاعداً ، ثم خالفوا هنا أحسن مراسيل الحسن * والشافعيون لا يقولون : إلا بالمسند الصحيح وأخذوا هنا بالساقط ، والمرسل *

وأما الروايات في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فواهيّة كلها لأنها إما من طريق عطاء الخراساني مرسل ، وإما من طريق إسرائيل ، وإما من طريق رجل لم يسم ، وأحسنها الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا ، والرواية الأخرى (٢) عنه في الثلثمائة درهم ، إلا أن هذا ما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وهم يعظمون ذلك ، والحنيفيون يطلون السنن الصحاح كنفي الزاني ، وحديث لا تحرم المصّة ولا المصّتان ، وحديث رضاع سالم وغيرها لزعمهم أنها زائدة على ما في القرآن أو مخالفة له ، وأخذوا هنا بأخبار ساقطة لا يحلّ الأخذ بها خصصه للقرآن مخالفة له ، ثم خالفوها مع ذلك في تخصيصهم المقعد * وأطرف شيء احتجاجهم في تخصيص المقعد بقول الله تعالى : (ليس على الأعمى

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٢ : حديث أبيه صلى الله عليه وسلم سئل عن تفسير السيل؟ فقال: زادوا رحلة: (رواه) الدارقطني والخامس يبقى من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (وقم على الناس ح البيت من استطاع إليه سبيلا) قال : قيل : يا رسول الله ما السيل ؟ قال: زادوا الرحلة ، قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسل يعني الذي خرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا يرى الموصول الاوهما ، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أس أيضا إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الخراقي وقد قال أبو حاتم هو متكرر الحديث ، ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجة والدارقطني من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي: حسن وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخواري ، وقد قال فيه أحمد، والسائي : متروك الحديث ، ورواه ابن ماجة والدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف أيضا ، ورواه ابن المنذر من قول أس بن عباس ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وطرقها كلها ضعيفة ، وقد قال عبد الحق : أن طرقها كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسندا ، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسله ، وهذا تلمسنا مقاله المصنف صحيح حتى سأل الله اتباع سنن الصواب *

(١) في السبعة رقم (١٤) «وإما الرواية الأخرى: بزيادة» «أما» وارى زيادتها زيادة لا حاجة إليها ؛ والمعنى على ماها أن أحسن الروايات — التي ذكرت قبل — الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا وهي قول ابن عباس: وفي الحج سيده من وجدله سعة ولم يحل يديه وبينه ، والرواية الثانية عن ابن عباس أيضا وهي في الثلاثمائة ، والله أعلم *

حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج) . وهم يقولون : ان الأعرج يلزمه الحج اذا وجد زادا وراحلة وقدر على الركوب ، وكذلك الأعمى يخالفوا ما في الآية وحكموا بها فيما ليس فيها منه شيء *

قال على : فلما بطل كل ما شغبوا به وجب طلب البرهان من القرآن والسنة الصحيحة فوجدنا الله تعالى قال : (من استطاع اليه سبيلا) ، فكان هذا عموما لكل استطاعة بمال أو جسم ^(١) هذا الذى يوجه لفظ الآية ضرورة ولم يجوز أن يخص ذلك بمقدد ^(٢) ولا أعمى ولا أعرج اذا كانوا مستطيعين الركوب ومعهم سعة ، وليس هذا من الحرج الذى أسقطه الله تعالى عنهم لانه لا حرج فيه عليهم ، وأيضا فان هذه الآية بنص القرآن انما نزلت في الجهاد وهو الذى يحتاج فيه الى الشد والحفظ والجرى ، وكل ذلك حرج ظاهر على الأعرج والأعمى ، وأما الحج فليس فيه شيء من ذلك أصلا وبقي من لا مال له ولا قوة جسم الا انه يجد من يحج عنه بلا أجر أو بأجرة يقدر عليها فوجدنا اللغة التى بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى في كل ما ألزمنا إياه لاختلاف بين أحد من أهلها في انه يقال : الخليفة مستطيع لفتح بلد كذا ولنصب المنجنيق عليه وان كان مريضاً مثبناً لانه مستطيع لذلك بأمره وطاعة الناس له ، وكان ذلك داخلا في نص الآية *

ووجدنا من السنن ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا على بن خشرم عن عيسى ابن يونس عن ابن جريج عن ابن شهاب نا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير عليه فريضة الله تعالى في الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال لها النبي ﷺ : حجي ^(٣) عنه » * ورويناه [أيضا] ^(٤) من طريق البخارى عن عبد الله بن مسلبة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن [عبد الله] ^(٥) بن عباس ان الخثعمية قالت لرسول الله ﷺ : « ان فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع » *

ونا عبد الله [بن ربيع] ^(٧) نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على

(١) في النسخة رقم (١٤) وبمال وحجم ، بالواو ، وماها احسن (٢) في النسخة رقم (١٤) ولا مقعد ، ريادة ولا ،

(٣) في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٧٩ دحجى عنه ، ريادة لها (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من صحيح البخارى

ج ٣ ص ٤٠ ، والحديث احتصره المصنف (٦) في النسخة رقم (١٤) ويا رسول ، وكلاهما غير موافق لفظ البخارى لان المصنف

احتصره فأوحده خلافا (٧) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن عبيد الله ابن العباس قال : « كنت رديف رسول الله ﷺ فأتاه رجل فقال : يا رسول الله إن أُمى عجوز كبيرة ان حزمها خشى ان يقتلها وان لم يحزمها لم تستمسك فأمره عليه السلام ان يحج عنها » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع بن الجراح نا شعبة عن النعمان — هو ابن سالم — عن عمرو ابن أوس عن أنى رزين العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ^(١) والظعن فقال له رسول الله ﷺ : حج عن أهلك واعتمر » * وروناه أيضا من طريق ابن الزبير عن رسول الله ﷺ ^(٢) * وهذه أخبار متظاهرة متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم . الفضل ، وعبد الله ، وعبيد الله — بنو العباس بن عبد المطلب — ، وابن الزبير ، وأبو رزين العقيلي ، * ويزيد بن ابراهيم المذكور — هو أبو سعيد التستري — بصرى كان ينزل بأهله عند مقبرة بنى سهم مات سنة احدى وستين ومائة ، وقيل : بل فى المحرم سنة اثنتين وستين ومائة ^(٣) ثقة ثبت ، وثقه أبو الوليد الطيالسى ، وعبد الله بن نمير ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعمرو بن على ، وأحمد ابن صالح والنسائى والناس ، وليس هو يزيد بن ابراهيم الذى يروى عن قتادة ذلك ليس بالقوى *

فبين فى هذه الأخبار ان من لم يكن قط صحيحا فان فريضة الحج لازمة له اذا ^(٤) وجد من يحج عنه لانه عليه السلام سمع قول المرأة عن أبيها ان فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير لا يستطيع الثبات على الرحلة فلم ينكر ذلك عليها ولا على أنى رزين مثل ذلك فى أبيه ، فصح ان الفرض باق على هذين اذا وجدا من يحج عنهما * وقال الشافعى : انما يلزمه ذلك اذا كان له زاد وراحلة وهذا خطأ لانه ليس فى حديث أبى رزين أنه كانت له راحلة . ولا فى حديث عبيد الله بن العباس أيضا فذه زيادة فاسدة ^(٥) (فان قيل) : انما جاءت هذه الأحاديث فى شيخ كبير ، وعجوز كبيرة فنأين تعديتم ما فيها الى كل من لا يستطيع الحركة بزمانة أو مرض ولم يكن شيخا كبيرا ؟ قلنا : ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفته

(١) فى النسائى حره ص ١١٧ ولا العمرة ، زيادة « لا » (٢) رواه النسائى حره ص ١١٧ (٣) قال فى تهذيب التهذيب ١١ ص ٣١٢ . وقال ابنه محمد بن سعيد بن ابراهيم مات سنة ثلاث وستين ومائة . . ومرفق أبو محمد حرم فى كتاب الحج من المحلى بن يربس ابراهيم التستري ، وبين يربس ابراهيم الراوى عن قتادة فقال ان التستري ثقة ثبت والراوى عن قتادة ضعيف ، ولا ادرى من هو سلفه فى جعله اثينا هـ (٤) فى السحرة رقم (١٦) ، وان ،

وانما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف فانما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتا على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلا ، وأيضا فانه ليس للشيخ حد محدود اذا بلغه المرء سمى شيخا ولم يسم شيخا حتى يبلغه ، ودين الله تعالى لا يتسامح ^(١) فيه ولا يؤخذ بالظنون الكاذبة المفتراة المشروع بها ما لم يأذن به الله تعالى ، ولو كان للشيخ في ذلك حكم لبين رسول الله ﷺ حده الذي به ينتقل حكمه الى ان يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن ^(٢) لا يستطيع الثبات على الراحلة ولا المشى الى الحج ، فصح انه ليس للشيخ في ذلك حكم أصلا وانما الحكم للعجز عن الركوب والمشى فقط وبالله تعالى التوفيق ، فكان هذا استطاعة للسبيل مضافة الى القوة بالجسم وبالمال *

قال أبو محمد : فتعلل قوم في هذه الآثار بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أحج عن أبي ؟ قال: نعم ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » ^(٣) قالوا : فهذا دليل على أنه ندب لا فرض *

قال على : وهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس فيه ان أباه كان ميتا ولا أنه كان عاجزا عن الركوب والمشى ولا أنه كان حج الفريضة بل انما هو سؤال مطلق عن الحج عن غيره ممن هو ممكن ان يكون قد حج عن نفسه او أنه قادر على الحج فاجابه عليه السلام باباحة ذلك وانما في ^(٤) هذا الخبر جواز الحج عن كل أحد ولا مزيد وهو قولنا ، واما تلك الأحاديث ففيها بيان انها في الحج الفرض . وأيضا فليس قوله عليه السلام : « ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » بمخرج لذلك عن الفرض الى التطوع لان هذه صفة كل عمل مفروض أو تطوع ان لم يتقبل من المرء فانه على كل حال لا يكتب له به سيئة ، فبطل اعتراضهم بهذا الخبر *

وقالوا : قال الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) قال على : هذه سورة مكية بلا خلاف ، وهذه الأحاديث كانت في حجة الوداع فصح ان الله تعالى بعد ان لم يجعل للانسان الا ما سعى تفضل على عباده وجعل لهم ما سعى فيه غيرهم عنهم بهذه النصوص الثابتة * وقال بعضهم : قال الله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال على : اذا أمر الله تعالى ان تزر وازرة وزر أخرى لزم ذلك وكان مخصوصا من هذه الآية ، وقد أجمعوا معنا على ان العاقلة لم تقتل واهي تغرم عن القاتل ولم يعترضوا على ذلك بهذه الآية وليس

(١) في السحرة رقم (١٦) د لا يسامح (٢) في السحرة رقم (١٤) د مباء ، وهو عطلان مالم لا يعقل (٣) قال المحب الطبري في كتاب القرى لقاصد أم القرى . احرجه البراء (٤) في السحرة رقم (١٦) د مباء ، وماها احس *

هو (١) اجماعاً فان عثمان البتي لا يرى حكم العاقلة ، وأيضا فان الذى اتانا بهذا هو الذى افترض ان يحج عن العاجز والميت ، وقد قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) . وهم يميزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك والصدقة عن الحي والميت والعق عنهما أوصيا بذلك أولم يوصيا ، ولا يعترضون فى ذلك بهذه الآية ﴿ فان قالوا ﴾ : لما أوصى بالحج كان مما سعى قلنا لهم : فواجبوا بذلك ان يصام عنه اذا أوصى بذلك لانه مما سعى ﴿ فان قالوا ﴾ : عمل الأبدان لا يعمله أحد عن أحد قلنا : هذا باطل ودعوى كاذبة ، ومن أين قلتم هذا ؟ بل كل عمل اذا أمر النبي ﷺ به ان يعمل المرء عن غيره وجب ذلك على رغم أنف المعاند ﴿ فان قالوا ﴾ : قياسا على الصلاة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لمكان هذا عليكم لالكم لانكم لا تختلفون فى جواز ان يصلى المرء الذى يحج عن غيره ركعتين عند المقام عن المحجوج عنه فقد جوزتم ان يصلى الناس بعضهم عن بعض فقيسوا على ذلك سائر أعمال الأبدان *

وقالوا : لما كان الحج فيه مدخل للبال فى جبره بالهدى والاطعام جاز أن يعمله (٢) بعض الناس عن بعض قلنا : ومن أين لكم هذا الحكم الذى هو كذب مفترى وشرع موضوع بلا شك ؟ ثم قد تناقضتم فيه لان الصيام فيه مدخل للبال فى جبره بالعتق والاطعام ولا فرق ، وفى وجوب زكاة الفطر من صومه فأجزوا لذلك ان يعمله بعض الناس عن بعض * قال أبو محمد : والعجب كله ان المالكين يميزون ان يجاهد الرجل عن غيره بجعل ويميزون الكفارة عن المرأة المكروهة على الوطء (٣) فى نهار رمضان على غيرها عنها وهو الذى أكرها فأجازوا كل ذلك حيث لم يحزه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ومنعوا من جوازه حيث افترضه الله تعالى ورسوله ﷺ *

قال على : فان موتهما بما روينا من طريق ابن أبى أويس نا محمد بن عبد الله بن كريم الأنصارى عن ابراهيم بن محمد بن يحيى العدوى الجارى « أن امرأة قالت : يا رسول الله ان أبى شيخ كبير فقال رسول الله ﷺ : لتحجى عنه وليس لاحد بعده » * ومارويناه من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني مطرف عن محمد بن الكريمر (٤) عن محمد بن حبان الأنصارى « ان امرأه جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت : ان أبى شيخ كبير لا يقوى على الحج فقال عليه السلام : فتحجى عنه وليس ذلك لاحد بعده » * ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني هارون بن صالح الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

- (١) فى السحرة رقم (١٦) وليس هدا ، (٢) فى السحرة رقم (١٦) دال يعمله ، (٣) فى السحرة رقم (١٤) دلى الواطى ، وهو خليل طاهر (٤) فى السحرة رقم (١٦) دالكدير ، دال المهملة -

عن ربيعة عن محمد بن ابراهيم بن الحارث ^(١) التيمى « ان رسول الله ﷺ قال : لا يبيع أحد عن أحد الا ولد عن والد » *

قال على : فهذه تكاذيب؛ أول ذلك أنها مرسله ولا حجة فى مرسل ، والأول فيه مجهولان لا يدري من هما ؟ وهما محمد بن عبد الله بن كريم ، و ابراهيم بن محمد العدوى ؟ والآخران من طريق عبد الملك بن حبيب وكفى ، فكيف وفيه الطلحى ومحمد بن الكرى ، ومحمد بن جبان ولا يدري من هم ، وعبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف ، وهذا خبر حرفه عبد الملك لاتنا رويناه من طريق سعيد بن منصور قال : نا عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم حدثنى ربيعة بن عثمان التيمى عن محمد بن ابراهيم التيمى « ان رجلا قال للنبي ﷺ : يا رسول الله أبى مات ولم يبيع أفأحج عنه ؟ قال : نعم ولك مثل أجره » * ومن طريق سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه « ان رجلا قال : يا رسول الله ان أبى مات ولم يبيع حجة الاسلام أفأحج عنه ؟ قال : رأيت لو كان على أهلك دين فدعوت غرماء لتقضيهم ؟ أكانوا يقبلون ذلك منك ؟ قال : نعم قال : فحج عنه فان الله قابل من أهلك » *

قال أبو محمد : فاعجبوا لهذه الفضائح ونعوذ بالله من الخذلان ، ثم لو صحت لكانوا مخالفين لها لانهم يجيزون الحج عن الميت اذا أوصى به وان يبيع عنه غير ولده وهو خلاف لما فى هذه الآثار فى عليهم [لاهم] ^(٢) ، وتخصيصهم جواز الحج اذا أوصى به لا يوجد فى شيء من النصوص ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا يوجبها قياس لان الوصية لا تجوز الا فيما يجوز للانسان ان يأمر به فى حياته بلا خلاف *

قال أبو محمد : فان قالوا : قد صح من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم من أحد عن أحد ولا يجهن أحد عن أحد * ومن طريق وكيع عن أفلح عن القاسم بن محمد قال : لا يبيع أحد عن أحد قلنا : نعم هذا صحيح عنهما وأتم مخالفون لهما فى ذلك لانكم تجيزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك وهو خلاف قول ابن عمر . والقاسم وما وجدنا قولهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم . وصح قولنا عن طائفة من السلف * كما رويناه من طريق الحجاج بن المهال عن شعبة عن مسلم القرى ^(٣) قال : قلت لابن عباس : إن أمى حجت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم *

(١) فى السحرة رقم (١٦) وعن محمد بن الحارث ، وفى النسخة رقم (١٤) وعن محمد بن ابراهيم ، وصحاحه من تهذيب التهذيب

جزء ٩ ص ٥ (٢) الر يادة من السحرة رقم (١٤) (٣) قال فى هامش السحرة رقم (١٤) ما صه : مسلم بن محراق العدوى القرى

قال أبو محمد فهذا لا تخصيص فيه لميت دون حي * ومن طريق يزيد بن زريع عن داود أنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: يا محمد لا يهما الأجر إلا للحاج أم للمحج عنه؟ فقال سعيد: إن الله تعالى واسع لهما جميعا *

قال أبو محمد: صدق سعيد رحمه الله * ومن طريق معمر عن أبي اسحاق عن أم حجة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فمشت حتى إذا بلغت عقبة البطن عجزت فركبت ثم أتت (١) ابن عباس فسأله فقال: أنتطيعين أن تحجي قابلا؟ فإذا انتهيت إلى المكان الذي ركبت فيه فتمشي ماركبت قالت: لا قال لها: فهل لك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنتان ولكنهما أعظم في أنفسهما من ذلك قال: فاستغفري الله * وروينا أيضا مثله من طريق وكيع عن يونس بن أبي اسحاق عن أمه العالية عن ابن عباس *

قال أبو محمد: هذه هي التي عولوا على روايتها عن عائشة رضي الله عنها في أمر العبد المبيع من زيد بن أرقم إلى العطاء بثمانمائة درهم ثم ابتاعته منه بستائة، وتركوا فيه فعل زيد بن أرقم فكانت حجة هنالك إذ لم توافق النصوص ولم تكن حجة عن ابن عباس إذ وافقت النصوص * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص — هو ابن غياث — عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير: إنه يجهز رجلا بنفقة فيحج عنه * ومن طريق إبراهيم بن مسرة قال: روى عبد الله بن طاوس عن أبيه الجمار وطاف عنه طواف يوم النحر وكان أبوه مريضا * وعن سفيان عن ابن طاوس في رمي الجمار عن أبيه بأمر أبيه * وعن مجاهد من حج عن رجل فله مثل أجره * وعن عطاء فيمن نذر أن يمشي فعجز قال: يمشي عنه بعض أهل بيته وأنه رأى الرمي عن المريض للجمار *

فهؤلاء ابن عباس . وعلي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن المسيب . وعبد الله بن طاوس ، وروى أيضا عن إبراهيم النخعي ؛ وما نعلم لمن خالفنا هنا — فلم يوجب الحج على من وجد من يحج عنه وهو عاجز ولا عن الميت إلا أن يوصى — سلفاً أصلاً من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مما خالفوا فيه الجمهور من العلماء ، وبمثل قولنا يقول سفيان النوري . والأوزاعي . وابن أبي ليلى . واحمد . واسحاق *

بوالاسود المصري القطان والدسواقين ابني الاسود مولى بني قرة حتى بن عبد القيس ، ويقال: مولى بني ضبة بن قرة ، ويقال: مولى بني فرارة من عبد القيس قاله المزني اه وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: مسلم بن حرقان العبدى القرى مولى بني قرة ، ويقال: المازني القرى ابني الاسود البصري العطار ، ويقال: انهما اثنا اناه والقرى ضبطه ابن حجر في تقريب التهذيب بضم القاف وتشديد الراء ، ولا أدري قوله البصري العطار هل هو مصحح عن القطان أم لا والله أعلم:

٨١٦ — مسألة — قال أبو محمد : فان حج عن لم يطق الركوب والمشى لمرض أو زمانة حجة الاسلام ثم أفاق فان أبا حنيفة : والشافعي قالا : عليه ان يحج ولا بد ، وقال اصحابنا : ليس عليه ان يحج بعد *

قال أبو محمد : اذا أمر النبي ﷺ بالحج عن لا يستطيع الحج راكبا ولا ماشيا واخبر أنه دين الله يقضى عه فقد تأدى الدين بلا شك واجزأ عنه ، وبلا شك ان (١) ماسقط وتأدى فلا يجوز ان يعود فرضه بذلك إلا بنص ولا نص ههنا أصلا بعودته ولو كان ذلك حائدا لبين عليه السلام ذلك اذ قد يقوى الشيخ فيطيق الركوب فاذا لم يخبر النبي ﷺ بذلك فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحة تأديته عنه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨١٧ — مسألة — [قال على] (٢) وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب أو من بلغ مطيقا ثم عجز في كل ما ذكرنا ، وقال أبو سليمان : لا يلزم ذلك الا لمن قدر بنفسه على الحج ولو عاما واحدا ثم عجز *

قال على : وهذا خطأ لان الخبر الذى قدمنا فيه فريضة الله تعالى فى الحج أدر كته لا يقدر على الثبات على الدابة فصح انه قد لزمه فرض الحج ولم يكن قط بعد لزومه له قادرا عليه بحسمه فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق *

٨١٨ — مسألة — ومن مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التى قدمنا حج عنه من رأس ماله واعتمر ولا بدّ مقدما على ديون الناس ان لم يوجد من يحج عنه تطوعا سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك * وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يحج عنه الا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى فى الموارث : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمران بن موسى المصرى نا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنورى — نا أبو التياح يزيد بن حميد البصرى نا موسى بن سلمة الهذلى « ان ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهنى ان تسأل النبي ﷺ (٣) أن أمها ماتت ولم تحج أفيجزىء عن أمها ان تحج عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم لو كان على أمها دين فقضته عنها ألم يكن يجزىء عنها ؟ فلتحج عن أمها » (٤) *

(١) فى النسخة رقم (١٤) وبلا شك فان الغ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) فى سنن النسائى ج ٥ ص ١١٦ وان تسأل رسول الله (٤) قال الحب الطبرى فى كتابه القرى لقاصدام القرى : هو حجة لاثبات القياس والمحاق ما اختلف فيه اذا اشكل بما اتفق عليه اه فأرجو الله تبارك وتعالى ان يوفقنى الى طبعه فانه انفس كتاب فى احكام الحج مطولاه

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس « ان امرأة سألت رسول الله (١) ﷺ عن أيها مات ولم يحج ؟ قال : حجى عن أيك » * ورويناه أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس مسندا نا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي بشر — هو جعفر بن أبي وحشية — قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « ان امرأة نذرت ان تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرأيت لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » * ورويناه أيضا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ [بنصه] (٢) في امرأة من جهينة نذرت أمها ان تحج فماتت قبل أن تحج (٣) * * ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل رواية البخاري ، وفيه قوله عليه السلام « حججى عن أمك اقضوا الله الذى له عليكم فالله تبارك وتعالى أحق بالوفاء » *

فهذه آثار في غاية الصحة لا يسع أحد الخروج عنها *

قال أبو محمد : ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بهذا الحديث في القول بالقياس في تحريم التين بالتين متفاضلا ثم يخالفونه فيما جاء فيه أقبح خلاف فيقولون : لا يحج عن ميت ، ودين الله لا يقضى ؛ وديون الناس أحق منه ، فأى قول أقبح من قول من قال : من أهرق خمر اليهودى أو النصرانى ومات قضى دين الخمر من رأس ماله أو وصى به أو لم يوص ، ولا يقضى دين الله تعالى في الحج الا أن يوصى به فيكون من الثلث ؟ *

قال أبو محمد : قولنا هو قول جمهور السلف رويانا عن أبي هريرة من مات وعليه نذر أوجب فليقض عنه وليه * * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس « ان امرأة أتته فقالت : إن أمي ماتت وعليها حجة أفأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت : نعم قال : فما صنعت ؟ قالت : فضيته عنها قال ابن عباس : فالله خير غرما لك حجى عن أمك » * * ومن طريق شعبة عن مسلم القرى قلت لابن عباس : ان أمي حجت وماتت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم * * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن قال : كنت

(١) في سنن النسائي ج ٥ ص ١١٧ سألت النبي ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث اختصره المؤلف انظر ج ٣ -

ص ٤ من صحيح البخاري الذي طبع في ادارتنا *

جالسا عند سعيد بن المسيب فأتاه رجل فقال : ان أبى لم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال له سعيد : ان رسول الله ﷺ قد كان رخص لرجل حج عن أبيه وهل هو لإدين ؟ * ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية — هو الفزارى — عن قدامة بن عبد الله الرؤاسى قال : سألت سعيد بن جبير عن أخى ؟ فقلت : مات ولم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال : هل ترك من ولد ؟ قلت : ترك صيا (١) صغيرا فقال : حج عنه فإنه لو (٢) وجد رسولا لأرسل اليك أن يحج بها فقلت : أحج عنه من مالى أو من ماله ؟ قال : بل من ماله قال : وسألت إبراهيم النخعى ؟ فقال : حج عنه قال : وسألت الضحاك فقال : حج عنه من ماله ؟ فان ذلك مجزى عنه * ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج عن فضيل بن عمرو قال : نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة (٣) مع ابنتها فماتت الأم قبل أن تطوف فسأل ابنها إبراهيم النخعى عن ذلك ؟ فقال : طف أنت واختك عن أمك ولا تقترنا (٤) * ومن طريق وكيع عن سفيان عن أسلم المنقرى عن عطاء قال : يحج عن الميت وان لم يوص * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثورى عن أبي نهيك قال : سألت طاوسا عن امرأة ماتت وقد بقى عليها من نسكها فقال : يقضى عنها وليها ، أبونهيك — هو القاسم — ابن محمد الأسدى روى عنه سفيان . ومنصور . وجريز بن عبد الحميد * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن قال : عطاء . والحسن فيمن لم يحج الفريضة : انه يحج عنه من جميع المال والزكاة مثل ذلك أوصى أولم يوص ، وروى أيضا عن عبد الرحمن بن أبى ليلي * قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى . والثورى . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلي . والشافعى . وأبى ثور . وأحمد . وإسحاق . وأبى سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : قد ذكرنا قبل قول ابن عمر . والقاسم بن محمد . وخلافهم لهما ، وروينا من طريق حماد بن زيد قال : سئل أيوب عن الوصايا في الحج ؟ فقال : لأعرف الوصايا في الحج انما الوصية في الأقربين قلنا : اذا فرط في الحج أوصى به ؟ قال : لا * وقد روينا عن إبراهيم النخعى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم لا يقضى حج عن ميت * ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم فيمن مات ولم يحج قال : كانوا يحبون ان يوصى ان ينحرح عنه بدنة * ومن طريق سفيان عن منصور عنه لا يحج أحد عن أحد * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم

(١) في النسخة رقم (١٤) وولدا ، (٢) في النسخة رقم (١٤) دان ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٦) مقرنة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ولا تقترنا .

ثان أوصى بالحج حجة عنه من ثلثه وإلا فلا * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين إذا أوصى بالحج فن الثلث ، وبهذا يقول حماد بن أبي سليمان ، وحيد الطويل . وداود بن أبي هند . وعثمان بن عيسى * قال أبو محمد : ما نعلم لمن قال : بهذا حجة إلا ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا . وبيننا أنه حجة عليهم وأنه لا حجة لهم فيه ، وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وإذا قال رسول الله ﷺ : « فإله أحق بالوفاء ، ودين الله أحق أن يقضى » فلا يحل أن يقضى دين آدمي حتى تتم ديون الله عز وجل ، وهو قول من ذكرنا ، وأحد قول الشافعي ، وقول جميع أصحابنا ، وللمالكين . والخفيفين فيما يبدو به في الوصايا أقوال لا يعرف لها وجه أصلا *

٨١٩ — مسألة — والحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة ، وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تتحاش شيئا * برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) الآية : فنص عز وجل على أنه أشهر معلومات ، وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) * وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جريج كليهما عن أبي الزبير سمعت جابر بن عبد الله يسأل أيهل أحد بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال : لا * ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج) * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال : رأى عمرو بن ميمون بن أبي نعم (١) يحرم بالحج في غير أشهر الحج فقال : لو أن أصحاب محمد أدر كوه رجموه * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني أن عكرمة قال لأبي الحكم : أنت رجل سوء لأنك خالفت كتاب الله عز وجل وتركت سنة نبيه

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نعم . بعضهم التون وسكون العين المهملة البجلي أبو الحكم الكوفي العابد ، كان يحرم من السنة إلى السنة ، وكان يقول : لبيك لو كان زيارا لا ضمحل ، وكان من عباد أهل الكوفة عن يصر على الجوع الدائم أحدهما ليجاج لقتله وأدله بيتا مظلم وسد الباب خمسة عشر يوما ثم أمر بالباب ففتح ليخرج فيدفعه دخلا عليه فاذا هو قائم يصلي ، فقال له الحجاج : سر حيث شئت ، وفي النسخة رقم (١٤) « نعم » وهو غلط ، وقد سبق في صفحة ١٦ من هذا الجزء في التحقيقات قلاعنا تهذيب التهذيب أن اسمه عبد الرحمن بن زيد بن أنعم لا ابن أبي أنعم ، وقلنا : لعل لفظ أبي زائد وهو سهو منا نشأ من اتفاق النسختين على لفظه ابن أبي أنعم ، وهو غلط فيهما وصوابه كإهداء ابن أبي أنعم ، بحذف الهمزة ، والله أعلم (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن » د

ﷺ قال الله تبارك وتعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهنّ الحج) ؛ وخرج رسول الله ﷺ حتى اذا كان بالبيداء وجعل القرية خلف ظهره أهل وانك تهلّ في غير أشهر الحج * وعن عطاء . وطاوس . ومجاهد قالوا : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج في غير أشهر الحج * وعن عطاء . والشعبي مل ذلك قالوا : فان أهل بالحج في غير أشهر الحج فانه يحل * وعن عطاء انه يحل ويجعلها عمرة وانه ليس حجا يقول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) * وعن سعيد بن منصور عن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم انه قال : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان فعل فلا يحل حتى يقضى حجه ، وقال الأوزاعي . والشافعي : تصير عمرة ولا بد ؛ وقال أبو حنيفة . ومالك : يكره ذلك ويلزمه ان أحرم به قبل أشهر الحج *

قال أبو محمد : مانع في هذا القول سلفا من الصحابة رضى الله عنهم وهو خلاف القرآن وخلاف القياس ، واحتج الشافعي بانه كمن أحرم بصلاة فرض قبل وقتها انها تكون تطوعا *

قال أبو محمد : وهذا تشبيه الخطأ بالخطأ بل هو لا شيء لانه لم يأت بالصلاة كما أمر ، وقال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أن عمل المحرم بالحج في غير أشهر الحج عمل ليس عليه أمر الله تعالى ، ولا أمر رسوله ﷺ فصح أنه رد ، ولا يصير عمرة ولا هو حج * والعجب من قول من يحتج من الحنفيين ^(١) بانهم قد أجمعوا على انه يلزمه احرام ما فاذا لا يجوز أن يكون عمرة فهو الحج ، وان كان انما يناظر من يساعده على هذا الخطأ فهو لعمرى لازم له وان كان قصد الايهام بأنه إجماع [تام] ^(٢) فقد استسهل الكذب على الامة كلها نعوذ بالله من ذلك *

قال علي : وقد ذكرنا آتفا عن الشعبي . وعطاء انه يحل ، وعن الصحابة رضى الله عنهم المنع من ذلك [جملة] ^(٣) ونقول للحنفيين والمالكيين : أتم تكروهون الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وتجزئونه فأخبرونا عنكم أهو عمل برّ وفيه أجر زائد ؟ فلم تكروهون البرّ وعملا فيه أجر ؟ هذا عظيم جدّا وما في الدين كراهية البرّ وعمل الخير ، أم هو عمل ليس فيه اجر زائد ولا هو من البرّ ؟ فكيف أجزتموه في الدين ومعاذ الله من هذا ؟ * قال أبو محمد : اذ هو عمل زائد لا أجر زائد فيه فهو باطل بلا شك ، وقد قال تعالى : (ليحقّ الحقّ ويبطل الباطل) ؛ ويقال للشافعي : كيف تبطل عمله الذى دخل فيه

(١) في السحرة رقم (١٤) من قول محتج الحنفيين ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة من السحرة رقم (١٤)

لانه خالف الحق ثم تلزمه بذلك العمل عمرة لم يردھا قط ولا قصدھا ولا نواھا ؟
ورسول الله ﷺ يقول : « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » وهذا
بين لاختفاء به ، فبطل كلا القولين والحمد لله رب العالمين *

ولا يختلف المذكورون في أن من أحرم بصلاة قبل وقتها فانها تبطل ^(١) ، ومن نوى
صياما قبل وقته فهو باطل ، ومن قدّم الوقوف بعرفة قبل وقته فهو باطل ، فهلا قاسوا
الحج على ذلك ؟ وهلا قاسوا بعض عمل الحج على بعض ؟ فهذا أصح قياس لو كان القياس
حقا ^(٢) ، وهذا ^(٣) مما خالفوا فيه القرآن . وعمل النبي ﷺ . وأصحابه لا يعرف لهم منهم
مخالف والقياس ، والعجب ان الحنفيين قالوا : في قول رسول الله ﷺ : « في الغنم في
سائمتها في كل أربعين شاة شاة » : حاشا لله ان يأتي رسول الله ﷺ بكلام لا فائدة فيه ^(٤)
فهل قالوا : هنا في قول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) . حاشا لله من أن يقول في القرآن
قولا لا فائدة فيه ^(٥) ، هذا وقد صرح عن النبي ﷺ وجوب الزكاة في الغنم جملة دون
ذكر سائمتها ، ولم يأت قط في قرآن ولا سنة جواز فرض الحج في غير أشهره المعلومات *
فان قالوا : أتم لا تقولون بدليل الخطاب فلم جعلتم قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات)
حجة في ان لا يتعدى باعمال الحج إلى غيرها ؟ قلنا : انما نمنع من دعواكم في دليل الخطاب
إذا أردتم أن تبطلوا به سنة أخرى عامة وأما إذا ورد نص بحكم ولم يرد نص آخر
بزيادة عليه فلا يحل لاحد أن يتعدى بذلك الحكم النص الذي ورد فيه *

وأما العمرة فان الخلاف قد جاء في ذلك — روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية
عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب سئل ابن مسعود عن العمرة في أشهر
الحج ؟ فقال : الحج أشهر معلومات ليس فيهن عمرة * وعن وكيع عن ابن أبي رواد ^(٦)
عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر : اجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أتم لحكم
ولعمركم * وروينا من طريق الدراوردي عن الجعيد بن عبد الرحمن أن السائب بن يزيد
استأذن عثمان بن عفان في العمرة في أشهر الحج فلم يأذن له * وروينا من طريق عائشة أم
المؤمنين حلت العمرة الدهر الا ثلاثة أيام . يوم النحر ، ويومين من أيام التشريق * ومن
طريق قتادة عن معاذة عنها * وروينا أيضا عنها تمت العمرة السنة كلها الا أربعة أيام
يوم عرفة . ويوم النحر . ويومين من أيام التشريق * وروي أيضا عنها الا خمسة أيام يوم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، باطل ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « صحيحا » (٣) في النسخة رقم (١٦) ، دفن ، (٤) في النسخة
رقم (١٤) ، له ، (٥) في النسخة رقم (١٤) ، له ، (٦) فتح الراي وتشديد الواو ، اسمه عبد العزيز ؛ وفي النسخة رقم (١٦) ، ابن
أبي داود ، وهو غلط *

عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق * وقال أبو حنيفة : العمرة كلها جائزة إلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * وقال مالك : العمرة جائزة في كل وقت من السنة إلا للحاج خاصة في أيام النحر خاصة * وقال سفيان الثوري . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : رويناه من طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب في أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد قال : استأذنت أختي عبد الله بن عمر بعد ما قضت حجها أتعتمر في ذي الحجة ؟ قال : نعم * وعن طاوس أن رجلا سأله فقال : تعجلت في يومين أفأعتمر ؟ قال : نعم *

قال أبو محمد : ليس قول بعضهم أولى من بعض ، ولا بعض الروايات عن عائشة أولى من غيرها وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عيينة — نا سمي — هو مولى أبي بكر — عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة والعمرة إلى العمرة تكفير لما بينهما» (١) قال أبو محمد : خفض رسول الله ﷺ على العمرة ولم يحد لها وقتا من وقت فهي مستحبة في كل وقت ، وأما اختيار أبي حنيفة فقاسد جدا لانه لا حجة له على صحته دون سائر ما روى في ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٠ — مسألة — والحج لا يجوز إلا مرة في السنة ؛ وأما العمرة فتحب إلا بكثارة منها لما ذكرنا من فضلها ، فاما الحج فلا خلاف فيه ، وأما العمرة فأتانا رويانا من طريق مجاهد قال علي بن أبي طالب : في كل شهر عمرة * وعن القاسم بن محمد انه كره عمريتين في شهر واحد * وعن عائشة أم المؤمنين انها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد * وعن سعيد بن جبير . والحسن البصري . ومحمد بن سيرين . وإبراهيم النخعي كراهة العمرة أكثر من مرة في السنة ، وهو قول مالك ، وروينا عن طاوس اذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت * وعن عكرمة اعتمر متي (٢) أمكنك الموسى * وعن عطاء اجازة العمرة

(١) هو في البحار تقديم وتأخير اللفظ واحد إلا ان قوله «تكفير لما بينهما» ففي البخاري كفاية لما بينهما ، وكذلك رواه مسلم كلفظ البحار ج ١ ص ٣٨٢ ، والحج المبرور هو الذي لا يخاطبه إثم ، وقيل المتقبل ، وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رمت ولا فسوق ، وعلامته ان يزاد بعده خير أو لا يعاود للمعاصي بعد رجوعه ، يقال برحجه وراثة حجه برا — بالكسر — وإبرارا ، وقوله ليس له جزاء إلا الجنة ، أي لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لابد ان يبلغ به الجنة ، ذكر ذلك المحب الطبري في كتابه القرى لقاصد القرى والله اعلم (٢) في النسخة رقم (١٦) دما ، والذي يطهر لي ان المعنى هنا اعتمر متى طال شعرك وأمكنتك حلقه بالموسى — وهي آلة الحلق — والله اعلم

مرتين في الشهر * وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد مرة في رجب، ومرة في شوال * وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما جئ رأسه (١) خرج فاعتمر وهو قول الشافعي . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وبه نأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أعمر عائشة مرتين في الشهر الواحد (٢) ولم يكره عليه السلام ذلك بل حض عليها وأخبر أنها تكفر ما بينها وبين العمرة الثانية فالأكثر منها أفضل ؛ وبالله تعالى التوفيق *

واحتج من كره ذلك بأن رسول الله ﷺ لم يعتمر في عام الامرة واحدة قلنا: لاجبة في هذا لانه انما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر الا حجة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم ان تكرهوا الحج لإمرة في العمر وان تكرهوا العمرة الا ثلاث مرات في الدهر ؛ وهذا خلاف قولكم ، وقد صرح انه كان عليه السلام يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يشق على أمته أو أن يفرض عليهم * والعجب أنهم يستحبون ان يصوم المرء أكثر من نصف الدهر ؛ وان يقوم أكثر من ثلث الليل ، وقد صح ان رسول الله ﷺ لم يصم قط شهرا كاملا ولا أكثر من نصف الدهر ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ولا أكثر من ثلث الليل فلم يروا فصله عليه السلام ههنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نهيه عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك ، وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام الامرة مع حضه على العمرة والاكثر منها حجة في كراهة الزيادة على عمرة من العام وهذا عجيب جدا *

٨٢١ — مسألة — وأشهر الحج شوال . وذو القعدة . وذو الحجة . (٣) وقال قوم : شوال . وذو القعدة . وعشر من ذى الحجة * روينا قولنا عن ابن عباس (٤) ، وصح عن ابن عمر من طريق محمد بن اسحاق عن نافع عنه وهو قول طاوس . وعطاء * وروي القول الآخر عن ابن عباس أيضا ، وعن ابن مسعود . وابراهيم النخعي ، وروي عن الحسن شوال . وذو القعدة . وصدر ذى الحجة *

قال أبو محمد : قال تعالى : (الحج أشهر معلومات) ولا يطاق على شهرين وبعض آخر أشهر ، وأيضا فان رمى الجمار — وهو من اعمال الحج — يعمل اليوم الثالث عشر من ذى الحجة وطواف الافاضة — وهو من فرائض الحج — يعمل في ذى الحجة كله بلا خلاف منهم فصح أنها ثلاثة أشهر وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٢ — مسألة — وللحج . والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، (٥) واحدها ميقات

(١) اي طال شعر رأسه وتجمع (٢) في النسخة رقم (١٤) وفي شهر واحد ، (٣) وهذه تسمى مواقيت زمانية (٤) انظر البخاري جزء ٢ ص ٢٧٧ (٥) هذه تسمى المواقيت المكائية وهي أربعة . ذوالحليفة — بضم الحاء المهملة وتفتح اللام واسكان

لا يحل لأحد أن يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها * وهى لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل المدينة، ذوالحليفة — وهو من المدينة على أربعة أميال — وهو من مكة على مائتى ميل — غير ميلين ^(١) * ومن جاء من جميع البلاد. أو من الشام. أو من مصر على طريق مصر. أو على طريق الشام الجحفة، وهى فيما ^(٢) بين المغرب والشمال — من مكة ومنها الى مكة اثنان وثمانون ميلا * ومن جاء من طريق العراق منها ومن جميع البلاد ذات عرق — وهى بين المشرق والشمال — من مكة، ومنها الى مكة اثنان وأربعون ميلا * ومن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها قرن — وهو شرق من مكة — ومنه الى مكة اثنان وأربعون ميلا * ومن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد يللم — وهو جنوب من مكة — ومنه الى مكة ثلاثون ميلا، فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج. أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزه الا حرمه ما لم يحرم منه. فلا احرام له. ولا حجه له. ولا عمره له الا أن يرجع الى الميقات الذى مر عليه فينوى الاحرام منه فيصح حيثئذ احرامه. وحجه. وعمرته، فان أحرم قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها. فلا احرام له. ولا حجه له. ولا عمره له الا أن ينوى اذا صار فى الميقات تجديد احرام فذلك جائز، واحرامه حيثئذ تام وحجه تام. وعمرته تامة * ومن كان من أهل الشام. أو مصر فما خلفهما فأخذ على طريق المدينة — وهو يريد حجا. أو عمرة — فلا يحل له تأخير الاحرام من ذى الحليفة ليحرم من الجحفة فان فعل فلا حجه له. ولا احرام له. ولا عمره له الا أن يرجع الى ذى الحليفة فيجدد منها إحراما فيصح حيثئذ إحرامه. وحجه. وعمرته * فمن مر على أحد هذه المواقيت وهو لا يريد حجا. ولا عمرة فليس عليه ان يحرم فان تجاوزه بقليل. أو بكثير ثم بدا له فى الحج. أو فى العمرة فليحرم من حيث بدا له فى الحج. أو العمرة، وليس عليه ان يرجع الى الميقات، ولا يجوز له الرجوع اليه، وميقاته حيثئذ الموضع الذى بدا له فى الحج أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزه إلا محرما. فان فعل ذلك فلا احرام له. ولا حجه له. ولا عمره له الا أن يرجع

إلى الميقات تحت — اسم ما لى حشم * والجحفة — تضم الجيم واسكان الحاء المهملة — وهى قرية كبيرة كانت عامرة ذات منبر سميت بذلك لان السيول أوجفتها وحملت أهلها — وذات عرق — تكسر العين المهملة واسكان الراء بعدها قاف — * وقرن — بفتح القاف واسكان الراء — ويقال له قرن المنازل — بفتح الميم — وقرن الثعالب، واصل القرنانه كان جبلا صغيرا انقطع من جبل كبير، وقال الجوهري: هو بفتح الراء وغلطوه فيه وفى قوله ان اويسا القرنى منسوب اليه ويلىم — بفتح الاء واللامين واسكان الميم بينهما، ويقال فيه: يألم بهزة بعد الاء هو جبل تهامة واقه اعلم وقد نظمها بعض الشعراء فى بيتين فقال: *

عرق العراق يللم اليمن * وينى الحليفة يحرم المدنى

والشام جحفة انمرت بها * ولاهل نجد قرن فاستن

(١) وهو أبعد المواقيت من مكة (٢) فى النسخة رقم (١٤) وهى ما، *

إلى ذلك الموضع فيجدد منه احراماً ، فمن كان منزله بين الميقات ومكة فميقاته من منزله كما ذكرنا سواء سواء ، أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتزم كما قدمنا * ومن كان من أهل مكة فأراد الحج فميقاته منازل مكة ، وإن أراد العمرة فليخرج إلى الحل فيحرم منه وأدنى ذلك التعيم * ومن كان طريقه لا يمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء ير أو بحراً ، فإن أخرجه قدر بعد احرامه إلى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه أن يجدد منها نية (١) احرام ولا بد *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو ابن منصور نا هشام بن بهرام نا (٢) المعافى — هو ابن عمران الموصلى — نا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ وقت (٣) لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر الجحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل اليمن يللم *

قال أبو محمد : هشام بن بهرام (٤) ثقة ، والمعافى ثقة كان سفيان يسميه الياقوتة الحمراء ، وباقيهم أشهر من ذلك *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله بن طائوس نا أبيه نا ابن عباس « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يللم وقال : هن لهم (٥) ولكل آت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ؛ ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة (٦) * »

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد البلخي نا الفربري نا البخاري نا مسدد نا حماد — هو ابن زيد — نا عمرو بن دينار نا طائوس نا ابن عباس [رضي الله عنهما] (٧) قال : « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل

(١) في النسخة رقم (١٦) وان يجدد منه ثانية ، وما هنا اطهر (٢) في النسائي ج ٥ ص ١٢٣ وقال : حدثنا (٣) قال السيوطي في تعليقه على النسائي : حكى الأثر عن أحمد — يعني ابن حنبل — أنه سئل في أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟ فقال : عام حجة (٤) يفتح الموحدة وكسرها (٥) قال المحب الطبري في كتابه القرى لقاصد القرى : هكذا جاء في بعض طرق الصحيحين ؛ واكثر الروايات فيهما « هن هن » ، والاول اصح لانه ضمير اهل هذه المواضع المذكورة ، وتخرج الروايات الاخرى على المواضع نفسها أي هذه المواقيت لهذه الاقطار ، والمراد أهلها ، واما جمعه ما لا يعقل بالها والتون في قوله « هن لهم » فستعمله عند العرب واكثر ما يستعمله معادون العشرة وفيما زاد بالها لا غير ، ومنه قوله تعالى : (مها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن انفسكم) وقيل في الجميع ، والله أعلم (٦) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٧) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٦٦ *

الشام الجحفة. ولأهل نجد قرن المنازل. ولأهل اليمن يلزم فبن لأهلهم. ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهم فله من أهله وكذلك (١) حتى أهل مكة يهلون منها *

قال أبو محمد: فهذه الأخبار أتم من كل خبر روى في ذلك وأصح وهي منتظمة كل ما ذكرنا فضلا فضلا *

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلاف * فنه ان قوما ادعوا أن ميقات أهل العراق العتيق (٢) واحتجوا بنجر لا يصح لأن راويه يزيد (٣) بن زياد - وهو ضعيف - عن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس عن ابن عباس * ومنه أن المالكيين قالوا: من مر على المدينة من أهل الشام خاصة فلهم أن يدعوا الاحرام إلى الجحفة لانه ميقاتهم وليس ذلك لغيرهم، ومنع من ذلك أبو حنيفة. والشافعي. وأبو سليمان وغيرهم وهو الحق لقول النبي ﷺ: «هن لأهلهم ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة» فقد صار ذو الحليفة ميقاتا للشامي والمصري إذا أتى عليه وكان ان تجاوزه غير محرم عاصيا لرسول الله ﷺ، وانما الميقات لمن مر عليه بنص كلامه عليه السلام لا لمن يمر عليه فقط * ولو أن مدنيا يمر على الجحفة يريد الحج وعرضت له مع ذلك حاجة إلى المدينة لم يجز له أن يؤخر الاحرام إلى ذى الحليفة *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز - هو ابن محمد الدراوردي - أخبرني هشام بن عروة عن أبيه، وسعيد بن المسيب قال جميعا: من مر من أهل الآفاق بالمدينة أهل من مهل النبي ﷺ من ذى الحليفة * وروينا عن عطاء مثل قول مالك * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج أخبرني نافع عن ابن عمر قال: أهل مصر، ومن مر من أهل الجزيرة على المدينة في الميقات من أهل الشام *

قال أبو محمد: قول ابن عمر هذا يوجب عليهم تأخير الاحرام إلى الجحفة * ومنه من كانت طريقه على غير المواقيت فان قوما قالوا: إذا حاذى الميقات لزمه أن يحرم - وهو قول عطاء -، واحتجوا بما روينا من طريق ابن عمر قال: إن أهل العراق شكوا إلى عمر في حجهم أن قرن المنازل جور (٤) عن طريقهم فقال لهم: انظروا حذوها من طريقكم فخذت لهم ذات عرق *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وكذلك»، وما هما موافق للحارثي (٢) في النسخة رقم (١٤) «دات عرق»، (٣) في النسخة رقم (١٦) «ريد»، وهو غلط راجع ح ١١ ص ٣٢٩ من تهذيب التهذيب (٤) أي مائل عن طريقهم ليس على حادته

قال علي : وهذا لاحجة لهم فيه لان الخبر المسند في توقيت النبي ﷺ ذات عرق لأهل العراق وقد ذكرناه آنفا فانما حد لهم عمر واحد لهم النبي ﷺ ، ثم لو لم يصح في ذلك خبر لما كان في قول إحدون رسول الله ﷺ حجة ويكفي من ذلك قوله عليه السلام الذي ذكرناه آنفا « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » وقد صح عن ابن عمر أنه لم يسمع توقيت النبي ﷺ يلبم ، فرواية من سمع . وعلم أنهم من رواية من سمع بعضا ولم يسمع بعضا *

وبرهان آخر وهو أن جميع الأمة مجمعون اجماعا متيقنا على أن من كان طريقه لا يمر ببنى من المواقيت فانه لا يلزمه الاحرام قبل محاذة موضع الميقات ثم اختلفوا إذا حاذى موضع الميقات فقالت طائفة : يلزمه أن يحرم ، وقال آخرون : لا يلزمه فلا يجوز أن يجب فرض نغير نص ولا اجماع *

ومنه من تجاوز الميقات وهو يريد حجا أو عمرة فلم يحرم منه وأحرم لعدده فان أبا حنيفة قال : هو مسمى ويرجع إلى ميقاته فيلبي منه ولا دم عليه ولا شيء فان رجع إلى الميقات ولم يلب منه فعليه دم شاة ، وكذلك عليه دم ان لم يرجع إلى الميقات ووجه وعمرته تامان ^(١) في كل ذلك *

قال أبو محمد : مانع لم أحدا قبله قسم هذا التقسيم [الطريف] ^(٢) من اسقاطه الدم برجوعه إلى الميقات وتاليته منه وإثباته الدم ان لم يرجع أو ان رجع إلى الميقات ولم يلب ^(٣) وهذا أمر لا يوجب قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا نظر يعقل *

وقال مالك . وسفيان . والأوزاعي . والحسن بن حي . والليث . والشافعي . وأبو يوسف : ان رجع إلى الميقات فأحرم منه . فلا شيء عليه . لادم ولا غيره لبي أو لم يلب وان لم يرجع فعليه دم ووجه وعمرته صحيحة ، وقال زفر : عليه دم شاة رجع إلى الميقات أو لم يرجع *

قال أبو محمد : روي عن طريق ابن أبي شبة قال : نا وكيع وابن علية قال وكيع : عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، وقال ابن علية : عن أيوب السختياني عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد ثم اتفق حبيب . وجابر كلاهما عن ابن عباس انه كان يرد إلى الميقات الذين يدخلون مكة بغير احرام ، قال جابر : رأيته يفعل ذلك * ومن

(١) في السبعة رقم (١٤) ودوحته وعمرته تامان ، (٢) الزيادة من السنة رقم (١٤) (٣) في السنة رقم (١٤) وان لم يلب .

طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس قال: إذا زل الرجل عن الوقت — وهو غير محرم — فإنه يرجع إلى الميقات فإن خشي أن يفوته الحج تقدم وأهراق دما* وعن ليث عن عطاء عن ابن عباس إذا لم يهل من ميقاته أجزأه وأراق دما* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسماعيل عن وبرة أن رجلا دخل مكة — وسع عليه ثياب — وقد حضر الحج وخاف أن رجعه فوته — فأمره ابن الزبير أن يهل من مكانه فإذا قضى الحج خرج إلى الوقت فأهل بعمره* وروينا من طريق سعيد بن منصور نا ابن عينة عن أبان بن تغلب ^(١) عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أو عمه أن ابن مسعود رأيهم بذات الشقوق فقال: ما هؤلاء؟ أتجار؟ قالوا: لا قال: فما يحبسهم عما خرجوا له؟ فقالوا إلى أدنى ماء فاعتلسوا وأحرموا*

قال أبو محمد: ما نعلم عن الصحابة في هذا إلا ما وردنا، وروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه كان لا يرى بأسا بتجاوز الميقات لمن أراد الحج والعمره* وعن الزهري نحو هذا لمن توقع شيئا* وعن وكيع عن سفيان عن حبيب عن إبراهيم النخعي فيمن دخل مكة لأحاجا ولا معتمرا وخشى فوات الحج أن خرج إلى الميقات قال: يهل من مكانه قال حبيب: ولم يذكر دما* وعن الحسن. وسعيد بن جبيرة أنه يرجع إلى الميقات* وعن عطاء قال: مرة عليه دم ومرة قال: لا شيء عليه، وروينا ذلك من طريق سعيد ابن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: ليس على من تجاوز الميقات غير محرم شيء، قال سفيان: لا يعجبنا* ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب ابن بشير أنا خصيف عن سعيد بن جبيرة قال: من جاوز الوقت الذي وقت رسول الله ﷺ ولم يحرم منه فلن ^(٢) يغني عنه أن أحرم شيئا حتى يرجع إلى الوقت الذي وقت النبي ﷺ فيحرم منه إلا انسان أهله من وراء الوقت ^(٣) فيحرم من أهله*

قال أبو محمد: فأصح الروايات عن ابن عباس، وهذه الرواية عن سعيد بن جبيرة موافقة لقولنا، وأضعف الروايات عن ابن عباس موافقة لقول الحاضرين من مخالفينا وليس بعض أقوالهم رضى الله عنهم بأولى من بعض، والواجب عند التنازع ما أوجهه الله تعالى إذ يقول: (فان تبارعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)، ففعلنا والله الحمد. فوجدنا الله تعالى قد وقت على لسان رسوله ﷺ موافقة وحد حدودا فلا يحل تعديها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، وقال رسول الله

(١) هو فتح المشاة وسكون العين المحمودة كسر اللام، وفي السحرة رقم (١٦) وتغلب، بعين مهملة وهو غلط (٢) في السحرة رقم (١٤) «فليس» (٣) في السحرة رقم (١٤) ومن وراء الميقات،

ﷺ: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وقال عليه السلام: « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن يصحح عملا عمل على خلاف أمر رسول الله ﷺ ، ولا أن يشرع وجوب دم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فيبيح من ماله المحرم ما لم يأت قرآن ولا سنة باباحته ، وما نعلم لمن أوجب الدم واجاز الاحرام حجة أصلا (فان قالوا) : ان أشياء جاء النص فيها بوجوب دم قلنا : نعم فلا يجوز تعديها وليس منكم أحد الا وقد أوجب الدم حيث لم يوجبه صاحبه ، وهذا تحكم لا يجوز القول به ، وبالله تعالى التوفيق *

ومنه من أحرم قبل الوقت فان قوما استحبوه وقوما كرهوه وألزموه إذا وقع * روينا من طريق عبد الرحمن بن أذينة بن مسلمة العبدى عن أبيه قال: قلت لعمر بن الخطاب: انى ركب السفن. والخيول. والابل فمن أين أحرم؟ فقال: أتت عليا فأسأله؟ فسأل عليا؟ فقال له: من حيث أبدأت ان تنشئها من بلادك فرجع إلى عمر فأخبره فقال له عمر: هو كما (١) قال لك على * ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة (٢) عن عبد الله بن سلبة ان رجلا سأل علي بن أبي طالب عن قول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فقال: أن تحرم من دويرة أهلك * وبه إلى عبد الله بن سلبة عن عائشة مثله * ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشيم عن أبي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان العمرة تأمة من أهلك * ومن طريق الحماني عن هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود من تمام الحج ان يحرم من دويرة أهله * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عينة ابن عبد الرحمن عن أبيه انه رأى عثمان بن أبي العاص أحرم من المنجشانية بقرب البصرة * وعن الحسن أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة * وصح عن ابن عمر انه أحرم من بيت المقدس * وعن رجل لم يسم أن أبا مسعود أحرم من السيلحين (٣) * وعن رجل ان ابن عباس أحرم من الشام في برد شديد * ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع أنس الى مكة فأحرم من العقيق * وعن معاذ انه أحرم من الشام * ورويناه من طريق الحداقي عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار أنه كان مع معاذ بن جبل ، وكعب الخير فاحرما من بيت المقدس بعمرة وأحرم معهما * وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر أحرم بعمرة من بيت

(١) في النسخة رقم (١٦) وهو ما (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن عبد الله بن مرة ، وهو علط راجع ح ص ١٠٢

تهذيب التهذيب (٣) اسم مكابدين الكوفة والقادسية *

المقدس * وعن إبراهيم كانوا يستحبون أول ما يحج الرجل أو يعتمر أن يحرم من أرضه التي يخرج منها * وعن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكوفة * وعن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضريبة (١) * وعن الأسود وأصحاب ابن مسعود أنهم أحرموا من الكوفة * وعن طاوس . وعطاء نحو هذا *

واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى (٢) عن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي (٣) عن جدته حكيمه عن أم سلمة أم المؤمنين (٤) أنها سمعت النبي ﷺ يقول : من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأوجب له الجنة ، شك عبد الله أيهما قال ؟ * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى ابن عبد الأعلى عن ابن اسحاق عن سليمان بن سحيم عن أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة « أن رسول الله ﷺ قال : من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له » *

قال على : اما هذان الأثران فلا يشتغل بهما من له أدنى علم بالحديث لان يحيى بن أبي سفيان الأحنسي ، وجدته حكيمه ، وأم حكيم بنت أمية لا يدري من هم من الناس ؟ ولا يجوز مخالفة ما صح يقين بمثل هذه المجولات التي لم تصح قط ، واحتج بعضهم (٦) بأن عليا وأبا موسى أحرمنا من اليمن فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليها قال : وكذلك كعب بن عجرة * قال أبو محمد : ولاندري أين وجد هذا عن كعب بن عجرة ؟ وأما علي . وأبو موسى فأنهما قدما من اليمن مهاجرين باهلال كاهلال النبي ﷺ فعلمهما عليه السلام كيف يعملان ؟ وليس في هذا الخبر البتة ذكر للساكن الذي أحرمنا منه . ولا فيه دليل ولا نص بان ذلك كان بعد توقيته عليه السلام المواقيت فاذا ليس ذلك فيه فلا حجة لهم به أصلا ، ولا نخالفهم في أن قبل توقيته عليه السلام المواقيت كان الاحرام جائزا من كل مكان *

وأما من قدمنا ذكره من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم (٧) فأما خبر ابن أذينة فأتانا روينا من طريق وكيع قال : نا شعبة عن الحكم — هو ابن عتيبة — عن يحيى بن الجزار عن ابن أذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب بمكة فقلت له : إني ركب الأبل والحيل

(١) بفتح اوله وكسر ثانيه وباء مشددة اسم مكان في طريق مكة من الصرة من نجد ، وقيل : غير ذلك راجع معجم البلدان لياقوت الحموى (٢) يضم الياء وفتح الحاء المهملة وتون ثقيلة مكسورة ، ذكر في تهذيب التهذيب جزء ٥ ص ٢٩٧ . وقال في تلخيص الحبير : قال البخاري في تاريخه لا يثبت ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ، وقال : حديثه في الاحرام من بيت المقدس لا يثبت ، والذي وقع في رواية داود وغيره عبد الله بن عبد الرحمن لا محمد بن عبد الرحمن وكان الذي في رواية البخاري اصحاه (٣) هو بخا معجمة وتون اظهر تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٤ (٤) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧٧ . صام سلمة زوج النبي ، (٥) في النسخة رقم (١٤) دان النبي عليه السلام ، (٦) في النسخة رقم (١٦) « واحتج الخصم » (٧) في الكلام حذف ظاهر مقتضى

حتى أتيتك فمن أين أعتمر؟ قال : أتت عليّ بن أبي طالب فسله فأتيته فسألته فقال لي علي : من حيث أبدأت — يعني من ميقات أرضه — قال : فأتيته عمر فذكرت له ذلك ، فقال : ما أجد لك إلا ما قال ابن أبي طالب عليه السلام قال أبو محمد عليه السلام : هكذا في الحديث نفسه يعني من ميقات أرضه ، فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله * وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري قال : أحرم عمران بن الحصين من البصرة فعاب ذلك عليه عمر بن الخطاب وقال : أردت أن يقول الناس : أحرم رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من مصر من الأمصار *

قال علي : عمر لا يعيب مستجاب فيه أجر وقربة إلى الله تعالى نعم ولا مباحا وإنما يعيب مالا يجوز عنده ، هذا مما لا يجوز أن يظن به غير هذا أصلا ^(١) *

ورويناه من طريق سعيد بن منصور نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصره *

قال أبو محمد : عمر لا يمكن البتة أن يغضب من عمل مباح عنده * وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : أحرم عبدالله ابن عامر من حيرب ^(٢) فقدم على عثمان بن عفان فلامه فقال له : غررت وهان عليك نسكك * قال أبو محمد : وعثمان لا يعيب عملا صالحا عنده ولا مباحا وإنما يعيب مالا يجوز عنده لاسما وقد بين أنه هوان بالنسك ، والهوان بالنسك لا يحل ، وقد أمر تعالى بتعظيم شعائر الحج * وروينا من طريق وكيع نا عمار بن زاذان قال : قلت لابن عمر : الرجل يحرم من سمرقند ، أو من الوقت الذي وقت له ، أو من البصرة ، أو من الكوفة فقال ابن عمر : قد شقينا إذا *

قال أبو محمد : لا يحتمل قول ابن عمر إلا أنه لو كان الأحرام من غير الوقت مباحا لشق المحرمون من الوقت * وروينا من طريق وكيع نا شعبة عن مسلم القرشي قال : سألت ابن عباس بمكة من أين أعتمر؟ قال : من وجهك الذي جئت منه يعني ميقات أرضه * قال أبو محمد : هكذا في الحديث نصا يعني ميقات أرضه * قال علي : فبطل تعلقم بعمر . وعثمان . وعليّ . وابن عباس . وابن عمر ، وأما سائر الروايات التي ذكرنا عن

(١) وإجاب عن ذلك بعضهم فقال : ويشبه أن يكون عمر رضي الله عنه إنما تذكر ذلك شفقة أن يعرض للحرمان إذا بدت المسافة آفة تفسد أحرارهم رأى أن في قصر المسافة السلامة من ذلك : (٢) في النسخة رقم (١٤) «من حيرب» بالجيم ، ولم أجد ههنا المعجم

الصحابة والتابعين فليس فى شىء منها انهم مروا على الميقات، وإذ ليس هذا فيها (١) فكذلك نقول: ان من لم يمرّ على الميقات فليحرم من حيث شاء، وبهذا تنفق الأخبار عنهم مع ما صح عن النبي ﷺ، ولا يجوز أن يترك ما صح عن النبي ﷺ من طريق عائشة. وابن عباس. وابن عمر رضى الله عنهم لظنون كاذبة لادليل على صحة تأويلهم فيها، وهى خارجة أحسن خروج على موافقة رسول الله ﷺ التى لا يحل أن يظن بهم غيرها* قال أبو محمد: ومن أتى الى ماروى عن ابن مسعود من قوله: ان القبلة تفطر الصائم فقال: لعله اراد اذا كان معها منى، والى خبر عائشة رضى الله عنها انها كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء اخواتها فقال: لا ندرى لماذا ولعله لأمر ما وليس لانها كانت لا ترى ذلك الرضاع محرما، فليس له أن ينكر علينا حمل ماروى عنهم على حقيقته وظاهره بل الملامة كلها على من أقحم فى هذه الآثار ما ليس فيها من انهم جازوا على المواقيت بل قد كذب من قال: هذا بلا شك، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد: أما أبو حنيفة. وسفيان. والحسن بن حى فاستحبوا تعجيل الاحرام قبل الميقات، وأما مالك فكرهه وأزومه اذا وقع، وأما الشافعى فكرهه، وأما أبو سليمان فلم يجزه وهو قول أصحابنا، فأما أبو حنيفة فانه ترك القياس إذ أجاز الاحرام قبل الميقات ولم يحز صلاة من صلى وبينه وبين الامام نهر ولا فرق بين الاحرام بالحج فى غير موضع الاحرام وبين الاحرام بالصلاة فى غير موضع الصلاة، وأما المالكيون فان حملوا هذه الآثار على ما حملوها عليه الخفيفيون فقد أعظموا القول على أصولهم إذ كرهوا ما استحبه الصحابة، وان حملوها على ما حملناه نحن عليه فكيف يجوزون خلاف ما حده رسول الله ﷺ؟ وهذا مالا مخلص منه، وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٣ — مسألة — فاذا جاء من يريد الحج أو العمرة الى أحد هذه المواقيت فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلا، فلا (٢) يلبس القميص. ولا سراويل. ولا عمامة. ولا قلنسوة. ولا جبة. ولا برنسا. ولا خفين. ولا قفازين البتة لكن يلتحف فماشاء من كساء. أو ملحفة. أو رداء، ويتزر ويكشف رأسه ويلبس نعليه، ولا يحل له أن يتزر ولا أن يلتحف فى ثوب صبغ كله أو بعضه بورس. أو زعفران. أو عصفر، فان كان امرأة فتلبس ماشاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل وتغطي رأسها الا أنها لا تنتقب أصلا لكن اما ان تكشف وجهها وإمان تسدل عليه ثوبا من فوق رأسها فذلك لها ان شاءت، ولا يحل لها أن تلبس شيئا صبغ كله أو بعضه بورس أو زعفران،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وإذ ليس فى شىء» الخ وما هنا ثم وأوضح (٢) فى النسخة رقم (١٤) «ولا» *

ولأن تلبس قنازين في يديها ولها أن تلبس الخفاف والمعصر، فإن لم يجد الرجل أزاراً فليلبس السراويل كما هي وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولا بد ويلبسها كذلك ^(١) *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر [قال] « ^(٢) سأله رجل ^(٣) رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تلبسوا القمص ولا العاثم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد — لا يجد النعلين — فليلبس خفين ^(٤) وليقطعها أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورد » *

وبه إلى مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي [قال] ^(٥) : سمعت قيساً — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلاً أتى النبي ﷺ [وهو] ^(٦) بالجرانة قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته وعليه جبة فقال له رسول الله ﷺ : ^(٧) انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعاً في حجبك فاصنع في عمرتك » *

قال أبو محمد : كل ما جب فيه موضع لإخراج الرأس منه فهو جبة في لغة العرب ، وكل ما خيط أو نسج في طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس كالغفارة ^(٨) ونحوها * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد ابن محمد بن حنبل نا يعقوب — هو ابن إبراهيم بن سعد — نا أبي عن محمد بن اسحاق قال : إن نافعاً مولى [عبد الله] ^(٩) بن عمر حدثني عن [عبد الله] بن عمر « أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القنازين والنقاب . ^(١٠) وماس الورد والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب — من معصر أو خز أو حلى أو سراويل أو قيص أو خف — » *

(١) في النسخة رقم (١٤) حديثه (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٦ « وأن رجلاً سأله رسول الله ، (٤) في صحيح مسلم « الخفين » (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم زيادة هنا ونصها فقال : يا رسول الله أتأمرني بعمرة وأنا كما ترى فقال : انزع الخف »

(٨) قال الجوهري في صحاحه : « الغفارة — بالكسر — خرقة تكون دون المقتنة توقى بها المرأة خمارها من الدهن ، والغفارة السحابة التي كأنها فوق سحابة ، والغفارة الرقعة التي تكون على الحز الذي يجري عليه الترهات » (٩) الزيادة من أبي داود ج ٢ ص ١٠٣ في الموضوعين (١٠) القنازين ثنية القفاربوزن مان قال في القاموس : شيء يعمل للدين يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد أو ضرب من الحلى للدين والرجلين والنقاب الحمار الذي يشد على الألف أو تحت الحاجر والله أعلم

قال على : وحدثنا عبد الله بن ربيع قال : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا نوح ابن حبيب القومسي نا يحيى بن سعيد — هو القطان — نا ابن جريج نا عطاء عن صفوان ابن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلا أتى رسول الله ﷺ وقد أحرم في جبة متضمن فقال له رسول الله ﷺ : أما الجبة فاخلعها وأما الطيب فاغسله ثم أحدث احراما » (١) * قال أبو محمد : نوح ثقة مشهور فالأخذ بهذه الزيادة واجب ، ويجب أحداث الاحرام لمن أحرم في جبة متضمنة بصفرة معاون كان جاهلا لأن رسول الله ﷺ لم يأمر بذلك الا من جمعها ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة نهى النبي ﷺ الرجال عن المعصر جملة * قال أبو محمد : وفي بعض ما ذكرنا خلاف ، وهو الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران اذا غسل حتى لا يبقى منه أثر فقال قوم : لباسه جائز *

قال على : قد روى بعض الناس في هذا أثرا فان صح وجب الوقوف عنده ولا نعلم صحيحا ولا افلا يجوز لباسه أصلا لانه قد مسه الورس . أو الزعفران * رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن عبد الوارث التورى عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة أن عبد الله بن عروة سأل عروة بن الزبير عن الثوب المصبوغ اذا غسل حتى ذهب لونه يعنى بالزعفران للحرم فنهأ عنه * ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي بشر قال : كنت عند سعيد بن المسيب فقال له رجل : إني أريد أن أحرم ومعى ثوب مصبوغ بالزعفران فغسلته حتى ذهب لونه فقال له سعيد : أمعك ثوب غيره ؟ قال : لا قال : فأحرم فيه * وروينا من طريق ابراهيم عن عائشة أم المؤمنين اباحة الاحرام فيه اذا غسل * ولا يصح سماع ابراهيم من عائشة * وروينا عن سعيد بن جبير و ابراهيم . وعطاء . والحسن . وطاوس اباحة الاحرام فيه إذا غسل ، وفي اسانيدهم مغمز *

ومنه من وجد خفين ولم يجد نعلين فقد قال قوم : يلبسهما كما هما ولا يقطعهما ، وقال قوم (٢) : يشق السراويل فيتزر بها * واحتج من أجاز له (٣) لباس السراويل والخفين بما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة بن الحجاج نا خبرني (٤) عمرو بن دينار

(١) الحديث اختصره المصنف اظهره ص ١٣٠ من سنن النسائي ، وقال النسائي بعد ما ذكر الحديث « ثم أحدث احراما ، ما علم احدا قاله غير نوح بن حبيب ، ولا احسبه محفوظا والله سبحانه وتعالى اعلم اقول : وسكت من كتب وعلق عليه ، وقال البيهقي رواه جماعات غير نوح بن حبيب فلم يذكروها ولم يقبلها اهل العلم بالحديث من نوح (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال بعضهم (٣) لفظ « له » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) « وارى »

سمعت جابر بن زيد قال : سمعت ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات فقال : من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل » ، وقال بعضهم : قطع الخفين لإفساد اللباس وقد نهى عنه *

قال أبو محمد : حديث رسول الله ﷺ لا يحل خلافه . فليلبس السراويل كما هي ولا شيء في ذلك ، وأما الخفان فحديث ابن عمر فيه زيادة القطع حتى يكونا أسفل من الكعبين على حديث ابن عباس فلا يحل خلافه ، ولا ترك الزيادة * وروينا عن علي بن أبي طالب « اذا لم يجد النعلين لبس الخفين وان لم يجد ازارا فليلبس السراويل » وصح أيضا عن ابن عباس من قوله * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا عبيد الله بن عمر نا نافع عن ابن عمر قال : اذا لم يجد المحرم النعلين فليلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين * ومن طريق هشام بن عروة أن أباه قال : إذا لم يجد المحرم النعلين لبس الخفين أسفل من الكعبين * وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أنه قال في المحرم لا يجد نعلين : قال : يلبس الخفين ويقطعها حتى يكونا مثل النعلين ، وهو قول ابراهيم النخعي . وسفيان . وقول الشافعي . وأبي سليمان وبه نأخذ * وروينا عن عائشة أم المؤمنين . والمصور بن مخزومة بإباحة لباس الخفين بلا ضرورة للمحرم من الرجال * وقال أبو حنيفة : ان لم يجد ازارا لبس سراويل فان لبسها يوما الى الليل فعليه دم ولا بد ، وان لبسه أقل من ذلك فعليه صدقة ، وان لبس خفين لعدم النعلين يوما الى الليل فعليه دم . وان لبسهما أقل فصدقة * وقال مالك : من لم يجد ازارا لبس سراويل واقتدى وان لم يجد نعلين قطع الخفين أسفل من الكعبين ولبسهما ولا شيء عليه * وقال محمد بن الحسن : يشق السراويل ويتزربها ولا شيء عليه *

قال أبو محمد : أما تقسيم أبي حنيفة بين لباس السراويل والخفين يوما الى الليل ، وبين لبسهما أقل من ذلك فقول لا يحفظ عن أحد قبله ، وليت شعري ماذا يقولون : ان لبسهما يوما غير طرفة عين أو غير نصف ساعة وهكذا يزيدهم دقيقة دقيقة حتى يلوح ^(١) هذيانهم ، وقولهم بالأضاليل في الدين ، وكذلك إيجابه الدم في ذلك أو الصدقة لانهلعه عن أحد قبله ^(٢) فان قالوا : قسنا ذلك على الفدية الواجبة في حق الرأس قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن فدية الأذى جاءت بتخير بين صيام . أو صدقة . أو نسك ، وأنتم تجعلون ههنا الدم ولا بد أو صدقة غير محدودة

(١) في النسخة رقم (١٦) حتى يلبس ، وهو صحيح من الأحزاب

ولا بد : ولا سيما وأتم تقولون: ان الكفارات لا يجوز أخذها بالقياس، فكم هذا التلاعب بالدين ؟ *

وأما قول مالك فتقسيمه بين حكم السراويل وبين حكم لبس الخفين خطأ لا برهان على صحته ، ومالك معذور لانه لم يبلغه حديث ابن عباس وانما الملامة على من بلغه وخالفه لتقليد رأى مالك *

وأما قول محمد بن الحسن خطأ لانه استدرك بعقله على رسول الله ﷺ ما لم يأمر به عليه السلام وأوجب فدية حيث لم يوجبها النبي عليه السلام *

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وقد ذكرنا في هذه المسألة ما روى عن ابن عباس . وابن عمر . وعائشة . وعلى . والمسور ، ولا نعلم لأحد من الصحابة رضى الله عنهم قولاً غير الأقوال التى ذكرنا في هذه المسألة تخالفها الخفيفون . والمالك يوجب كلها الى آراء فاسدة لا دليل على صحتها أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق *

ورويان عن عائشة أم المؤمنين نهى المرأة عن القفازين * وعن علي . وابن عمر أيضاً وهو قول ابراهيم . والحسن . وعطاء وغيرهم * ورويان عن عائشة أم المؤمنين . وعن ابن عباس اباحة القفازين للمرأة ، وهو قول الحكم . وحامد . وعطاء . ومكحول . وعلقمة . وغيرهم ، وحديث رسول الله ﷺ الذى ذكرناه الحاكم على ما سواه * وأما المعصفر فقد رويانا عن عمر بن الخطاب المنع منه جملة وللبحر خاصة أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وهو قول الحسن . وعطاء * وروينا عن جابر بن عبد الله . وابن عمر . ونافع بن جبير اباحته للبحر ولم يبيحه أبو حنيفة . ومالك للبحر ، وأباحه الشافعى * وروينا عن ابن عمر . وابن عباس . وعلى . وعقيل ابني ابى طالب . والقاسم بن محمد وغيرهم اباحة المورد للرجل المحرم وهو مباح اذا لم يكن بزعفران أو ورس أو عصفر لانه لم يأت عنه نهى فى قرآن ولا سنة *

٨٢٤ — مسألة — ونستحب الغسل عند الاحرام للرجال والنساء وليس فرضاً الاعلى النفساء وحدها لما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن سلية عن ابن القاسم حدثنى مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس أنها ولدت لمحمد بن أبى بكر [الصدىق] ^(١) بالبيداء فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : «مرها فلتغتسل ثم تهل» *

٨٢٥ — مسألة — ونستحب للمرأة والرجل أن يتطيبا عند الاحرام بأطيب

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ١٢٧ ، وقوله بعد بالبيداء ، هو اسم موضع يقرب المدينة

ما يجد انه (١) من الغالية (٢) والبخور بالعنبر وغيره، ثم لا يزالانه عن أنفسهما ما بقي عليهما *
وكره الطيب للمحرم قوم *

روينا من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : وجد عمر بن الخطاب ريح طيب بالشجرة فقال : ممن هذه ؟ فقال معاوية : مني طيبتي أم حبيبة فتغيط عليه عمر ، وقال : منك لعمرى أقسمت عليك لترجعن الى أم حبيبة فلتغسله عنك كما طيبتك ، وأنه قال : إنما الحاج الأشعث الأدفر الأشعر (٣) * ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن عن أبيه ان عثمان رأى رجلاً قد تطيب عند الاحرام فأمره ان يغسل رأسه بطين * ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه ، قال : سمعت ابن عمر يقول : لأن أصبح مطلياً بقطران أحب إلى من أن أصبح محرماً أنضح طيباً (٤) وهو قول عطاء . والزهري . وسعيد بن جبير . ومحمد بن سيرين . ومالك . ومحمد بن الحسن إلا ان مالكا قال : ان تطيب قبل احرامه وقبل افاضته فلا شيء عليه * وأباحه جمهور الناس كإروينا آفعا عن أم حبيبة أم المؤمنين . ومعاوية * وروينا أيضاً عن كثير بن الصلت * ومن طريق وكيع عن محمد بن قيس عن بشير بن يسار الأنصاري ان عمر وجد ريح طيب فقال : ممن هذه الريح ؟ فقال البراء بن عازب : مني يا أمير المؤمنين قال : قد علمنا أن امرأتك عطرة إنما الحاج الأدفر الأعبر * وبه الى محمد بن قيس عن الشعبي انه قال : كان عبد الله ابن جعفر يتطيب بالمسك عند احرامه * ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية الفزاري عن صالح بن حيان (٥) قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه من خلوق الكعبة وهو محرم فلم يغسله * ومن طريق سفيان عن أيوب السخيتاني عن عائشة بنت سعد ابن أبي وقاص قالت : طيب أبي بالسك والذرية (٦) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يزور أو يطوف * ومن طريق معمر عن أيوب عنها وغيره انها سئلت : ما كان ذلك الطيب ؟ قالت : البان الجيد والذرية المسكة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن أسامة (٧) عن عمر بن سويد الثقفي عن عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين قالت : كنا نضمخ جباهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم ونحن مع رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « ما يجدونه » (٢) هي نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن ... والتخلف بها للتطبخ اه نهاية (٣) الأشعث مغبر الرأس ، والأدفر المنقش ، والأشعر الذي لم يخلق شعره ؛ لأن الحاج ذاهب الى العرة لاظهار ذله وتواضعه ومسكنته الى خالفه ليغطف عليه ويرى ما أمره مولاه به وأوجه عليه فليس محل اظهار الترفه ، والله اعلم . قال المحب الطبري : خرج به احمد وسعيد (٤) هو في مسلم ج ١ ص ٣٣٢ مطولاً ، والنسائي ج ٥ ص ١٤١ اطول من هذا وقوله ، وأنضح طيباً ، أي افوح (٥) في النسخة رقم (١٦) « حبان ، بالياء الموحدة وهو غلط (٦) السك يضم السين المهمل طيب معروف يضاف الى غيره من الطيب ويستعمل ، والذرية بالنال المعجمة نوع من الطيب مجموع من اخلاط (٧) في النسخة رقم (١٤) « عن حماد بن سبلة ، والصحيح ما هنا :

ففرق فيسيل على وجوهنا فلا ينهانا عنه النبي ﷺ * ومن طريق حماد بن سلمة قال حدثني ذرة (١) انها كانت تغلف رأس عائشة أم المؤمنين بالمسك والعنبر عند الاحرام * ومن طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أمه وهي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رأيت عائشة تنكث (٢) في مفارقها الطيب ثم تحرم * وعن أبي سعيد الخدري انه كان يدهن بالبان عند الاحرام * ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمار الدهني عن مسلم البطين أن الحسين بن علي أمر أصحابه بالطيب عند الاحرام * ومن طريق شعبة عن الأشعث بن سليم عن مرة بن خالد الشيباني قال : سألت أبا ذر بالبزة بآء شيء يدهن المحرم ؟ قال : بالدهن * وعن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى قال : رأيت عبد الله بن الزبير وفي رأسه ولحيته وهو محرم ما لو كان لرجل لا يتخذ منه رأس مال * وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير أنه كان يطيب بالغالية الجيدة عند احرامه * ومن طريق وكيع عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عباس عن الطيب للمحرم ؟ فقال : لم يلى لاسغسه (٣) في رأسى قبل أن احرم ثم أحب بقاءه * وعن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا بالطيب عند الاحرام ويوم النحر قبل ان يزور *

فهؤلاء جمهور الصحابة رضى الله عنهم سعد بن أبي وقاص ، وأما (٤) المؤمنين عائشة وأم حبيبة . وعبد الله بن جعفر . والحسين بن علي . وأبو ذر . وأبو سعيد . والبراء بن عازب . وأنس . ومعاوية . وكثير بن الصلت . وابن الزبير . وابن عباس * وعن ابن الحنفية أنه كان يغلف رأسه بالغالية الجيدة قبل أن يحرم ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يدهن بالسليخة — عند الاحرام — * وعن عثمان بن عروة بن الزبير أن أباه كان يحمم ثيابه . ويحرم فيها ، قال : وكان يرى لحانا تقطر من الغالية ونحن محرمون فلا ينكر ذلك علينا * وعن الأسود بن يزيد أنه كان يحرم ويويص الطيب (٥) يرى في رأسه ولحيته * وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال : كان أبي يقول لنا : تطيبوا قبل أن تحرموا وقبل أن تفيضوا يوم النحر * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أيوب بن محمد الوزان (٦) أنا عمرو بن أيوب نا أفلح بن حميد عن أبي بكر — هو ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام — أن سليمان بن عبد الملك عام حج جمع أناسا من أهل العلم فيهم عمر بن عبد العزيز .

(١) بالذال المعجمة صحايت رضى الله عنها (٢) أى تضع الطيب في أصول الشعر وفي النسخة رقم (١٦) « تنكث » بالطاء المتناة

(٣) لسنتين مهملتين وبغيتين معجمتين أى أروى رأسى به ، ويروى بالصايدل السين في الموضعين * (٤) في النسخة

رقم (١٤) « وأما المؤمنين » وهو غلط واضح ، وفي النسخة رقم (١٦) « دوا » المؤمنين أم حبيبة ، وما هنا خيرتها ، والله اعلم *

(٥) أى بريقه ولحماته (٦) في النسخة رقم (١٦) « والوراق » وهو غلط فاه أيوب بن محمد بن زياد بن فروخ الوزان ، قال في

هامش الخلاصة كان يزن القطن اه *

وخارجة بن زيد بن ثابت . والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وسالم . وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر . وابن شهاب . وأبو بكر بن عبد الرحمن فسألهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم أمره بالطيب — فلم يختلف ^(١) عليه أحد منهم إلا أن عبد الله بن عبد الله ابن عمر قال له : كان عبد الله جادا مجدداً وكان ^(٢) يرمى الجفرة ثم يذبح ثم يخلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله فقال سالم : صدق * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار قال : قال سالم بن عبد الله بن عمر : قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، هكذا نص كلام سالم في الحديث ولم يتبع ما جاء عن أبيه وجده في ذلك * ورويناه أيضاً عن ابراهيم النخعي . وابن جريج . واستحبه سفيان الثوري أي طيب كان عند الاحرام قبل الغسل وبعده *

قال أبو محمد : هؤلاء جمهور التابعين . وفقهاء المدينة ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . وزفر . ومحمد بن الحسن في أشهر قولي ، وقول الشافعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبي سليمان وجميع أصحابهم *

قال أبو محمد : أما عمر فقد ذكرنا أنفساً اذ شم الطيب من البراء بن عازب ولم ينه عنه أنه قد توقف — في كراهيته وانكاره — * وأما عبد الله ابنه فأتانا ورويناه عنه من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام ؟ فقال : لا أمر به ولا أنهى عنه * وروينا من طريق سعيد بن منصورنا يعقوب بن عبد الرحمن حدثني موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : دعوت رجلاً وأنا جالس بمنكب أبي فأرسلته الى عائشة أسأله عن الطيب عند الاحرام ؟ ، وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي فجاءني رسول فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدالك فصمت عبد الله بن عمر *

قال علي : هذا بأصح اسناد بيان في أنه قد رجع عن كراهته جملة ولم ينكر استحسانه فسقط تعلقهم بعمر . وعبد الله بن عمر ، ولم يبق لهم الا عثمان وحده ، وقد صح عنه رضي الله عنهم ما سنذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى من اجازة تغطية المحرم وجهه بخالفوه فسبحان من جعل قوله حيث لم تبلغه السنة حجة ولم يجعل فعله حيث لا خلاف فيه للسنة حجة ان هذا لعجب *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا وجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من بيان رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم

(١) في النسخة رقم (١٦) ولم يختلف ، (٢) في النسخة رقم (١٤) دكان ، باسقاط الواو .

ابن أحمد نا القيرى نا البخارى نا محمد بن يوسف ناسفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر [رضى الله عنها] ^(١) يدهن بالزيت فذكرته لبراهيم — هو النخعي —
فقال ^(٢) : ما تصنع بقوله : حدثني الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] ^(٣)
قالت : كآنى أنظر الى ويص الطيب في مفارق ^(٤) رسول الله ﷺ وهو محرم ؟ *

نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ نا أبو اسماعيل — هو محمد
ابن اسماعيل الترمذى — نا الحميدى نا سفيان بن عيينة نا عطاء بن السائب عن إبراهيم النخعي
عن الأسود عن عائشة قالت : رأيت الطيب في مفرق رسول الله ﷺ بعد ثلثه وهو محرم *
ورويانه أيضا من طريق علقمة ومسروق عن عائشة نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن منيع .
ويعقوب الدورقى قالا جميعا : نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتمر — عن عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ ^(٥) قبل أن
يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور ناسفيان نا عثمان بن عروة بن الزبير عن أبيه قال :
قلت لعائشة : بأى شىء طيبت النبي ﷺ ؟ ^(٦) قالت : بأطيب الطيب عند حله وحرمة ^(٧) *
ورويانه أيضا من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنها *

فهذه آثار متواترة متظاهرة لا يحل لأحد أن يخرج عنها ، رواه عن أم المؤمنين عروة .
والقاسم . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعبد الله بن عبد الله بن عمر ، وعمرة .
ومسروق . وعلقمة . والأسود ، ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام *

قال أبو محمد : فاعترض من قلد مالكا . ومحمد بن الحسن في هذا بأن قالوا : قد رويتم
من طريق أبي عمير بن النحاس عن ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ لاحتلاله ولا حرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا
— تعنى ليس له بقاء — *

قال على : هذه لفظة ليست من كلامها بلا شك بنص الحديث وانما هو ظن بمن
دونها ، والظن أ كذب الحديث ، وقد صح عنها من طريق مسروق وعلقمة والأسود —

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٢٧٠ (٢) في البخارى وقال ، (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) جمع مفرق وهو وسط
الراس (٥) في النسخة رقم (١٤) وأطيب النبي عليه السلام وماها ما وافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٢ (٦) في سنن النسائي
ج ٥ ص ١٣٨ ورسول الله ، (٧) في النسائي عند « حرمة حله » والحرم بضم الحاء المهملة وسكون الراء — الاحرام بالحج

وهم النجوم الثواقب—انها قالت : انها رأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثلاثة أيام^(١) ولاضعف أضعف من يكذب رواية هؤلاء عنها أنها رأت بعينها برواية أبي عمير ابن النحاس بظن ظنه من شاء الله تعالى أن يظنه ، اللهم فلا أكثر فهذا عجب عجيب ، وقال بعضهم : هذا خصوص له عليه السلام *

قال أبو محمد : كذب قائل هذا^(٢) لان سالم بن عبد الله بن عمر روى عنها باصح اسناد أنها طيبته عليه السلام قالت : يدي * رويناه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة * وروينا قبل أنهن كن يضمخن جباهن بالمسك ثم يحرم من ثم يعرفن فيسيل على وجوههن فيرى ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره ، ثم لو صح لهم كل هذه الظنون لكان هذا الخبر حجة عليهم لاهم على كل حال لان فيه أنه عليه السلام تطيب عند الاحرام بطيب ، فيقال لهم^(٣) : ليكن أى طيب شاء هو طيب على كل حال وأنهم يكرهون الطيب بكل حال فكم هذا التويه بما هو عليكم ؟ وتوهمون أنه لكم فسبحان من جعلهم يعارضون الحق البين بالظنون والتكاذيب ! والذي يجب ان يحمل عليه قولها لا يشبه طيبكم هذا ان صح عنها على أنه أطيّب من طيبنا لا يجوز غير هذا لقولها الذى أوردناه عنها آنفا : أنها طيبته عليه السلام بأطيب الطيب *

واعترض في ذلك من دقق منهم بما رويناه من طريق ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه سمع عائشة أم المؤمنين تقول : طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرما قال : فصح عنه أنه اغتسل فزال ذلك الطيب عنه^(٤) *

قال أبو محمد : نعوذ بالله من الهوى وما يحمل عليه من المكابرة للحق بالظن الكاذب ، ويكذب ظن هذا الظان مارواه كل من ذكرنا قبل عن عائشة عن لا يعدل محمد بن المنتشر باحد منهم لو انفرد فكيف اذا اجتمعوا ؟ من أنها طيبته عليه السلام عند احرامه ولا حاله قبل أن يطوف بالبيت * ومارواه من رواه منهم من أنهارأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثالثة من احرامه * وأيضا فقد صح يقيّن لاخلاف فيه أنه عليه السلام انما أحرم في تلك^(٥) الحجة إثر صلاة الظهر ، فصح أن الطيب الذى روى ابن المنتشر هو طيب آخر كان قبل ذلك بليلة طاف فيها عليه السلام على نسائه ثم أصبح كما في حديث ابن المنتشر ، فبطل ان يكون لهم في حديث ابن المنتشر متعلق ، وابن المنتشر كوفى في إعجابا للمالكين لايزالون

(١) في النسخة رقم (١٤) وبعد أيام ثلاثة، (٢) في النسخة رقم (١٤) د كذب هذا القائل، (٣) في النسخة رقم (١٤) «قيل لهم»، (٤) في النسخة رقم (١٤) «في زال عنه ذلك الطيب»، (٥) في النسخة رقم (١٦) «أحرم تلك» *

يضعفون رواية أهل الكوفة فإذا وافقتهم تركوا لها المشهور من روايات أهل المدينة فكيف وليست رواية ابن المنشر مخالفة لرواية غيره في ذلك ؟ *
واحتجوا بالخبر الذى فيه عن النبي ﷺ « انه قيل : من الحاج يارسول الله ؟ قال : الأشعث التفل » *

قال على : وهذا رواه ابراهيم بن يزيد وهو ساقط لا يحتج بحديثه ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه لا يمكن أشعث تفلًا من أول يوم ولا بعد يومين وثلاثة وإنما أبجنا له الطيب عند الاحرام ، وعند الاحلال كغسل الرأس بالخطمى حيثنذ *

وشغب بعضهم بالخبر الثابت الذى رويناه من طريق مسلم عن على بن خشرم انا عيسى — هو ابن يونس — عن ابن جريج أخبرني عطاء ان صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن « أباه كان مع رسول الله ﷺ بالجعرانة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ثوب قد أظلم به عليه [معه ناس من أصحابه فيهم عمر] (٢) اذ جاءه رجل [عليه جبة صوف متضمن بطيب] (٣) فقال : يارسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ماتضمن بطيب ؟ فجاءه الوحى « فذكر الخبر ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : « أما الطيب الذى بك فاغسله ثلاث مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ماتصنع في حجك » ، وهكذا رويناه من طريق يحيى القطان عن ابن جريج نصا *

قال على : في احتجاجهم بهذا الخبر عبرة ولا حجة لهم فيه ، أما العجب فانه كان في الجعرانة كما ذكر في الحديث ، وعمره الجعرانة كانت إثر فتح مكة متصلة به في ذى القعدة لان فتح مكة كان في شهر رمضان وكانت حنين متصلة به ، ثم عمره الجعرانة منصرفه عليه السلام من حنين ، ثم حج تلك السنة عتاب بن أسيد ، ثم كان عام قابل فحج بالناس أبو بكر ، ثم كانت حجة الوداع في العام الثالث ، وكان تطيب النبي ﷺ وأزواجه معه في حجة الوداع بعد حديث هذا الرجل بأزيد من عامين ، فمن أعجب ممن يعارض آخر فعله عليه السلام بأول فعله هذا ؟ لو صح أن حديث يعلى بن أمية فيه نهى عن الطيب للمحرم ، وهذا لا يصح لهم لما نذكروه ان شاء الله تعالى ، وأما كونه لاحجة لهم فيه فان هذا الخبر رواه من هو أحفظ من ابن جريج وأجل منه فينه كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد ابن على الباجى نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الحذافى نا عبد الرزاق نا ابن عيينة — هوسفيان — عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ لما كان بالجعرانة أتاه رجل متضمن بخلق وعليه مقطعات

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٨ وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم

فقال : يا رسول الله إني أهلك بعمره فكيف تأمرني ؟ وانزل على رسول الله ﷺ فدعاني عمر فظرت اليه فلما سرى عنه قال : أين السائل ؟ قال : ها أنا ذا يا رسول الله قال : ما كنت تصنع في حجتك ؟ قال : أنزع ثيابي هذه وأغسل هذا عني قال : فاصنع في عمرتك مثل ما تصنع في حجتك » (١) *

قال علي : عمرو بن دينار من التابعين صاحب جابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن عمر فقد بين أن ذلك الطيب انما كان خلوقا *

وهكذا رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي قال : سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة قد أهل بالعمره وهو مصفر رأسه ولحيته (٢) وعليه جبة فقال : يا رسول الله إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى فقال : انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجتك فاصنعه في عمرتك *

ومن طريق مسلم نا شيان بن فروخ نا همام — هو ابن يحيى — نا عطاء — هو ابن أبي رباح — عن صفوان بن يعلى بن أمية (٣) عن أبيه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجعرانة عليه جبة وعليه خلوق أوقال : أثر الصفرة فذكر الخبر وفيه — فقال له رسول الله ﷺ : اغسل عنك أثر الصفرة أوقال : أثر الخلق ، واخلع عنك جبتك ، واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك » *

فاتفق عمرو بن دينار . وهمام بن يحيى . وقيس بن سعد كلهم عن عطاء في هذه القصة نفسها عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أنه كان متضمخا بخلق — وهو الصفرة نفسها وهو الزعفران — بلا خلاف (٤) وهو محرم على الرجال عامة في كل حال ، وعلى المحرم أيضا بخلاف سائر الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٧ بلفظ قريب من هذا (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٨ وهو مصفر لحيته ورأسه ، (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٧ وفي بعض النسخ وابن أمية ، كما هنا ، قال النووي : وهو صاحبان فأمية بويلى ، ومنية ، ومية ، وقيل : جدته المشهورة الأولى ، فنسب تارة إلى أبيه وتارة إلى أمه وهي منية بضم الميم وبعدها تون سا كنة والله أعلم . (٤) قال في اللسان الخلق — بفتح الخاء المعجمة — والخلق بكسرهما — ضرب من الطيب ، وقيل الزعفران أهافا فادان . الخلق ليس هو الزعفران بلا خلاف وإنما فيه خلاف ، وقال العلامة ابن الأثير في النهاية : ذكر الخلق قد تكررت في غير موضع وهو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحرة والصفرة ، وقد وردت تارة باحتة وتارة بالنيه عنه ، والنيه أكثر وأثبت ، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء . وكن أكثر استعمالا لهم منهم ، والظاهر أن أحاديث النهى ناسخة والله أعلم .

ابن أحمد نا القربرى نا البخارى نا مسدد نا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ (١) أن يتزعر الرجل» * نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة نا عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الورس والزعفران قال: فقلت: للمحرم قال: نعم *

فبطل تشغيهم بهذا الخبر جملة لانه انما فيه نهى عن الصفرة لاعن سائر الطيب، ولانه لو كان فيه نهى عن الطيب وليس ذلك فيه لكان منسوخا بآخر فعله عليه السلام فى حجة الوداع * وقال بعضهم: وجدنا المحرم منها عن ابتداء التطيب، وعن ابتداء الصيد، ثم وجدناه لو أحرم وفى يده صيد لوجب عليه ارساله فكذلك الطيب *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس فاسد، ثم لو صح لكان من القياس باطلا لانه لا يلزم من أحرم وفى يده صيد قد تصيده فى احلاله أن يطلقه فهو تشبيه للخطأ بالخطأ، والعجب كله من قول هذا القائل: إن من أحرم وفى يده صيد وفى قفصه فى منزله صيد أنه يلزمه اطلاق الذى فى يده ولا يلزمه اطلاق الذى فى القفص، وهذا عجب جدا وبالله تعالى التوفيق، وقاسه أيضا على من أحرم وعليه قيص. وسراويل. وعمامة * قال أبو محمد: ويعارض قياسهم هذا بانه لا يحل للمحرم أن يتزوج؛ فان تزوج ثم أحرم لم يبطل نكاحه ﴿فان قالوا﴾: لانوافق على هذا قلنا: انما خاطبنا بهذا من يقول به من المالكين، وأما أتم فانكم تقولون: [ان] (٢) المحرم ممنوع من ابتداء ذبح الصيد وأكله ولا تختلفون فى أن من ذبح صيدا ثم أحرم فان ملكه وأكله له حلال * ٨٢٦ — مسألة — ثم يقولون: لبيك بعمره أو نويان ذلك فى انفسهما لقول رسول الله ﷺ: «انما الأعمال بالنيات» ونستحب أن يكون ذلك إثر صلاة فرض أو نافلة *

٨٢٧ — مسألة — ثم يجتنبان تحديد قصد الى الطيب فان مسها من طيب الكعبة شيء لم يضر، أما اجتناب القصد الى الطيب فلا نعلم فيه خلافا، وأما ان مسه شيء من طيب الكعبة أو غيرها عن غير قصد فلا نعلم فيه (٣) نهى، وقد رويانا عن أنس كما ذكرنا أنه أصابه فلم يغسله؛ وبه قال عطاء، وسئل عن ذلك؟ فقال: ليس عليه أن يغسله (٤) *

(١) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٨٠ نهى النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزيادة من السخنة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم (١٦) ولم يأت عنه، (٤) فى النسخة رقم (١٦) وليس عليك أن تغسله،

٨٢٨ — مسألة — ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من على رأسها على وجهها * أما أمر المرأة فلأن رسول الله ﷺ إنما نهاها عن النقاب؛ ولا يسمى السدل نقابا فان كان البرقع يسمى نقابا لم يحل لها لباسه *

وأما اللثام فانه نقاب بلا شك فلا يحل لها وقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، وقال رسول الله ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فدعوه»، وقال تعالى: (ومن يعتدّ حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح أن ما لم يفصل لنا تحريره فباح، وما لم ينه عنه فحلال وبالله تعالى التوفيق * وقد صح في ذلك خلاف. روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناعبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سبرة الماجشون عن محمد بن المنكدر قال: رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها — وهي محرمة — فقال لها: اكشفي وجهك فانما حرمة المرأة في وجهها * وصح خلاف هذا عن غيره كما روينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي محرمة * وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: سئلت عائشة أم المؤمنين ما تلبس المحرمة؟ فقالت: لا تنتقب ولا تلثم وتسدل الثوب على وجهها * وعن عثمان أيضا كذلك، فكان المرجوع في ذلك الى ما منع منه رسول الله ﷺ فقط *

وأما الرجل فأتانا روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن الفرافصة بن عمير قال: كان عثمان بن عفان. وزيد بن ثابت. وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون * ومن طريق معمر. وسفيان بن عيينة كليها عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: رأيت عثمان بن عفان تخمرا وجهه بقطيفة أرجوان بالمرج (١) في يوم صائف وهو محرم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: المحرم يغطي من الغبار ويغطي وجهه إذا نام ويغتسل ويغسل ثيابه. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله. وابن الزبير أنها كنا نخمران وجوهها وهما محرمان * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: المحرم يغطي مادون الحاجب والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها *

(١) بفتح العين المهملة وسكون الراء قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة *

وعن عبد الرحمن بن عوف أيضا لإباحة تغطية المحرم وجهه وهو قول عطاء . وطاوس .
ومجاهد . وعلقمة . وإبراهيم النخعي . والقاسم بن محمد كلهم أفتى المحرم بتغطية وجهه
وبين بعضهم من الشمس . والغبار . والذباب وغير ذلك ، وهو قول سفيان الثوري .
والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروى عن ابن عمر لا يغطي المحرم وجهه * وقال
به مالك . ولم ير على التحرم أن يغطي وجهه شيئا لأفدية . ولا صدقة . ولا غير ذلك إلا أنه
كرهه فقط بل قد روى عنه ما يدل على جواز ذلك *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عيينة — عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : الذقن من الرأس فلا تغطه ، وقال : إحرام المرأة في وجهها ،
وأحرام الرجل في رأسه * وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يغطي المحرم وجهه فان فعل
فعليه العدية *

قال أبو محمد : ما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة ، وهم يعظمون خلاف
الجمهور ، وقد خالفوا ههنا عبد الرحمن بن عوف . وعثمان بن عفان . وزيد بن ثابت .
وجابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن الزبير ، وجمهور التابعين ، فان تعلقوا بابن عمر
فقد ذكرنا في هذا الباب عن ابن عمر نهى المرأة عن أن تسدل على وجهها وقد خالفوه ؛
وروينا عنه ما يدل على جواز تغطية المحرم وجهه كما ذكرنا آنفاً ، فمرة هو حجة ومرة
ليس هو حجة أف لهذا عملاً *

قال أبو محمد : والعجب كل العجب أنهم قالوا : لما كانت المرأة إحراماً في وجهها
كان الرجل بذلك أحق لانه أغلظ حالاً منها في الإحرام *

قال أبو محمد : والسنة قد فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرام فوجب على الرجل
في الإحرام كشف رأسه ولم يجب على المرأة ، واتفقا في أن لا يلبساقفازين واختلفا في النياب .
فمن أين وجب أن يقاس عليها في تغطية وجهه ؟ ان هذا القياس سخيف جداً ، وأيضا فقد
كذبوا وما نهيت المرأة عن تغطية وجهها بل هو مباح لها في الإحرام وان نهيت عن
النقاب فقط فظهر فساد قياسهم *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في أمره في الذي
مات محرماً ان لا يخمر رأسه ولا وجهه رويناه من طرق حجة . منها من طريق مسلم
نا أبو كريب نا وكيع عن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .
« أن رجلاً أو قصته راحلته (١) وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء

(١) يقال أوقسته وقسته كسرت عقه فمات في الحال

وسدر وكفونه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه (١) فإنه يبعث يوم القيامة ملياً*
قال أبو محمد : ان الحياء لفضيلة وكما أخبر رسول الله ﷺ أنه من الايمان ، وهم أول
مخالف لهذا الحديث ، وأول عاص لرسول الله ﷺ فيه فلا يرون فيمن مات محرماً
أن يكشف رأسه ووجهه بل يغطون كل ذلك . ثم يحتجون به في أن لا يغطي الحى المحرم
وجهه ونعوذ بالله من الخذلان ، ويقولون : ان صاحب إذا روى خبراً وخالفه فهو
دليل على نسخ ذلك الخبر عندهم هو ، وابن عباس روى هذا الخبر (٢) ، وهو رأى للمحرم
الحى أن يخمر وجهه فأين ذلك الأصل الخبيث الذي تعلقوا به في رد السنن [الثابتة] (٣)*
قال علي : ونحن نقول : ان الحى المحرم لا يلزمه كشف وجهه . وإنما يلزمه كشف رأسه
فقط ، فإذا مات أحدث الله تعالى له حكماً زائداً وهو أن لا يخمر وجهه ولا رأسه لا يسأل
عما يفعل تعالى ، والقياس ضلال وزيادة في الدين شرعاً لم يأذن به الله تعالى*
قال علي : لو كان تغطية المحرم وجهه مكروهاً أو محرماً لبيته رسول الله ﷺ فاذ
لم ينه عن ذلك فهو مباح وبالله تعالى التوفيق*

٨٢٩ — مسألة — ونستحب أن يكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً
في حال الركوب ، والمشى ، والنزول ، وعلى كل حال ، ويرفع الرجل والمرأة صوتهما
بها ولا بد ، وهو فرض ولو مرة ، وهى ليك اللهم ليك ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك*

نا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جرير الطبرى
حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطى نا يعقوب بن محمد نا محمد بن موسى نا اسحاق
ابن سعيد بن جبير عن جعفر بن حمزة بن أبي داود المازنى عن أبيه عن جده أبي داود
— وهو بدرى — قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج . فلما كان بذى الحليفة صلى
في المسجد أربع ركعات : ثم لبى دبر الصلاة ثم خرج الى باب المسجد فاذا راحلته قائمة
فلما انبعثت به أهل ثم مضى فلما علا البداء أهل » (٤)*

قال علي : ومن حيث أهل اجزأه لانه فعل لأمر* نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة
ابن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : إن سالم بن عبد الله [بن عمر] (٥)
أخبرني عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يهلّ ملبداً يقول : ليك اللهم ليك

(١) في صحيح مسلم جزء ١ ص ٣٢٨ ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) وقابن عباس روى هذا الخبر
(٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩

ليك [لا شريك لك ليك] (١) ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات « (٢) *

قال أبو محمد : وقد روى غيره الزيادة ، ومن زاد ذكر الله تعالى فحسن ومن اختصر على هذه فحسن ، كل ذلك ذكر حسن *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا حميد بن عبد الرحمن عن عبد العزيز بن أبي سلة — هو ابن الماجشون — عن عبد الله بن الفضل (٣) عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ (٤) ليك إله الحق ، قال أحمد بن شعيب (٥) : ما نعلم أحدا أسنده إلا عبد الله بن الفضل (٦) وهو ثقة * و هو ثقة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن راهويه نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن خلاد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « جاءني جبريل فقال لي : يا محمد مر أصحابك فليرفعوا (٧) أصواتهم بالتلبية » *

قال أبو محمد : هذا أمر ، وقال بعض الناس : يكره رفع الصوت * قال علي : وهذا خلاف للسنة ، وقال بعضهم : لا ترفع المرأة * قال أبو محمد : هذا خطأ وتخصيص بلا دليل ، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك ، وقد روى عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستجابته * روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حميد — هو ابن عبد الرحمن — عن بكر ابن عبد الله المزني قال : سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى اني لأسمع دوى صوته بين الجبال *

وبه الى هشيم نا الفضل بن عطية نا أبو حازم قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرمو لم يبلغوا الروحاء حتى تبح أصواتهم *

ومن طريق وكيع نا ابراهيم بن نافع قال : قدمت امرأة أجمية فخرجت مع الناس ولم تهل بشيء إلا أنها كانت تذكر الله تعالى فقال عطاء : لا يجرئها *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن

(١) الر يادقم من صحيح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٤) وعلى هذه الكلمات ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩ (٣) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله بن الفضل ، وهو غلط (٤) في النسائي جزء ٥ ص ١٦١ « النبي صلى الله عليه وسلم ، * (٥) في النسائي وقال ابو عبد الرحمن ، وهي كنيته ، وما هنا اسمه (٦) في النسائي ج ٥ ص ١٦١ « لا أعلم احدا اسنده هذا عن عبد الله بن الفضل الا عبد العزيز رواه اسماعيل بن امية عنه مرسله (٧) في النسائي ج ٣ ص ١٦٢ « ان يرفعوا ، *

ابن القاسم بن محمد عن أبيه قال : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال (١) : من هذا ؟ قيل : عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التعميم فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة : لو سألتني لأخبرته . ففذه أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعها معاوية في حاله التي كان فيها * (فان قيل) : قد روى عن ابن عباس . لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية . وعن ابن عمر ليس على النساء أن يرفعن اصواتهن بالتلبية * قلنا : رواية ابن عمر هي من طريق عيسى ابن أبي عيسى الخياط (٢) وهو ضعيف ، ورواية ابن عباس هي من طريق ابراهيم بن أبي حبيشة وهو ضعيف ، ولو صحا لكانت رواية عائشة موافقة للنص *

٨٣٠ — مسألة — فإذا قدم المعتمر أو المعتمرة مكة فليدخل المسجد ولا يبدء بشيء ولا ركعتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الأسود فيقبلانه ، ثم يلقيان البيت على اليسار ولا بد ، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود الى أن يرجعا اليه سبع مرات منها ثلاث مرات خيبا وهو مشى فيه سرعة ، والأربع طوافات البواق مشيا ، ومن شاء أن يخب في الثلاث الطوافات وهي الأشواط من الركن الأسود مارا على الحجر الى الركن اليماني ، ثم يمشي رفقا من اليماني الى الأسود في كل شوط من الثلاثة فذلك له ، وكلما مرّا على الحجر الأسود قبلاه وكذلك الركن اليماني أيضا فقط ، فإذا تم الطواف المذكور أتيا الى مقام ابراهيم عليه السلام فصليا هنالك ركعتين وليستا فرضا ، ثم خرجا ولا بد الى الصفا فصعدا عليه . ثم هبطا فإذا صاروا في بطن الوادي أسرع الرجل المشى حتى يخرج عنه ثم يمشى حتى يأتي المروة فيصعد عليها ثم ينحدر كذلك حتى يرجع الى الصفا ثم يرجع كذلك الى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات منها ثلاث خيبا وأربع مشيا ، وليس الخب بينها فرضا (٣) ، ثم يحلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحل لها كل ما كان حرم عليها بالاحرام من لباس وغيره * قال أبو محمد : لا خلاف فيما ذكرنا الا في أشياء نبينها ان شاء الله عز وجل ، وهي وجوب الخب في الطواف ، وجواز تنكيس الطواف بان ياتي البيت على اليمين ، ووجوب السعي بين الصفا والمروة *

برهان صحة قولنا (٤) ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن سليمان لوين عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير عن

(١) في النسخة رقم (١٦) (دقيق ، وماها الاولى) (٢) في بعض النسخ والحاط ، بالنون بدل اليا التحتية آخر الحروف وكلاهما صحيح فقال له : الحاط والحاط والحاط لانه كان يعالج الصنائع الثلاثة تراجع تهذيب التهذيب جزء ٨ ص ٢٢٤ *
(٣) سقط من النسخة رقم (١٦) من قوله : ومنها ثلاث خيبا ، الى هنا خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « برهان صحة قولنا »

ابن عباس قال: «لما قدم رسول الله ﷺ^(١) قال المشركون: [انهم يقدم عليكم قوم]^(٢) وهتهم حتى يثرب ولقوا منها شرا فأطاع الله عز وجل نبيه عليه السلام على ذلك فأمر أصحابه ان يرملوا وان يمشوا ما بين الركنين»^(٣) فهذا أمر واجب *

وبه الى أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد بن قدامة نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل الثلاث ويمشى الأربع — ويرى أن رسول الله ﷺ^(٤) كان يفعل ذلك * فهذا بيان الرمل انما هو في الثلاثة الأشواط الأول، وان الرمل في جميع تلك الأشواط جائز * فان قيل * ان ابن عباس قال في الرمل: ليس سنة وهو راوى الحديث * قلنا: لاحقة في أحد مع رسول الله ﷺ، ونحن نسألكم ما قولكم. وقول أهل الاسلام فيهم لو أنهم اذ أمرهم رسول الله ﷺ بان يرملوا؟ يقولون له: لا تفعل، — وقد أعادهم الله تعالى من ذلك — أعصاء كانوا يكونون أم مطيعين؟ *

وأما وجوبه فقد رويانا من طريق ابن عمر . وعطاء . وسليمان بن يسار . ومكحول ليس على النساء رمل من طرق لو شئنا لتكلمنا في أكثرها الضعفاء * وروينا عن ابن عباس . وعطاء ليس على من ترك الرمل شيء * وعن ابراهيم عليه فدية * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الثقفي — هو عبد الوهاب بن عبد المجيد — عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء انه سئل عن المجاور اذا أهل من مكة هل يسعى الأشواط [الثلاثة]؟^(٥) قال: انهم يسعون قال: فاما ابن عباس فانه قال: انما ذلك على أهل الآفاق *

ومن طريق عبد الرزاق عن زكريا بن اسحاق عن ابراهيم بن ميسرة عن مجاهد قال: خرج ابن الزبير . وابن عمر فاعتمرا من الجعرانة لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال مجاهد: وكنت جالسا عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر ارمل الثلاث الأول فرمل ابن الزبير السبع كله *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام عن الحسن . وعطاء قالا: ليس على أهل مكة رمل ولا على من أهل منها الا ان يحى أحد من أهل مكة من خارج * فذه رواية عن ابن عباس بإيجاب الرمل على أهل الآفاق *

وعن الحسن وعطاء مثل ذلك * وعن ابن عمر بإيجابه ذلك عن ابن الزبير وهو

(١) في النسائي ج ٥ ص ٢٣٠، النبي صلى الله عليه وسلم، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ولم توجد في سنن النسائي في هذا الحديث (٣) في النسائي زيادة سقطها المصنف وهي: وكان المشركون من ناحية الحجر فقالوا: لنؤلاهم اجلد من كذا * (٤) في النسخة رقم (١٤) وان النبي عليه السلام، وهذا موافق للنسائي ج ٥ ص ٢٢٩ (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

سا كن بمكة، وأقل هذا أن يكون اختلافا من قول ابن عباس. وعطاء، وقد ذكرنا ما تر كوافيه الجمهور وما انفردوا به بغير سنة لكن برأى، وهم يعظمون ذلك، ونحن لا تنكره إذا اتبعت السنة في خلافه. وأما تقبيل الركنين فسنة وليس فرضا لأنه لم يأت بذلك أمر، وإنما هو عمل من رسول الله ﷺ فقط، وقد طاف عليه السلام راكبا يشير بمحجن في يده إلى الركن. وأما تنكيس الطواف فإن أبا حنيفة أجاز تنكيس الوضوء، وتنكيس الأذان، وتنكيس الإقامة، وتنكيس الطواف *

قال أبو محمد: إذ أمر رسول الله ﷺ بالحب في الأشواط المذكورة فقد علمهم من أين يتدثون؟ وكيف يمشون؟ فصار ذلك أمرا، وأمره عليه السلام فرض، ولا أعجب من لا يرى العمرة. أو الحج يطلان بمخالفة ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ثم يراها يطلان بما لم يأت فيه أمر بذلك من الله تعالى، ولأن رسول الله ﷺ كتمد الامناء في مباشرة أمراته بغير جماع ونحو ذلك *

وأما الطواف بين الصفا والمروة في العمرة فإن أنسا وغيره قالوا: ليس فرضا * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقرأ. (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * قال أبو محمد: هذا قول من ابن عباس لا إدخال منه في القرآن * وعن ابن عباس أيضا: العمرة الطواف بالبيت * ومن طريق شعبة عن عاصم الأحول قال: سمعت أنس ابن مالك يقرأ (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * ومن طريق عبد بن حميد عن الضحاك بن مخلد (١) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن مسعود مثل ذلك * ومن طريق عبد بن حميد عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن ميمون بن مهران عن أبي بن كعب مثل ذلك، وهو قول عطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن الزبير قال في الطواف بين الصفا والمروة: هما تطوع، واحتج من رأى هذا القول بقول الله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) * وروينا عن عائشة رضي الله عنها إيجاب فرض السعي بينهما، وقالت في هذه الآية: إنما نزلت في ناس كانوا لا يطوفون بينهما، فلما كان الإسلام طاف رسول الله ﷺ * قال أبو محمد: لو لم تكن إلا هذه الآية لكانت غير فرض لكن الحجة في فرض ذلك

(١) في النسخة رقم (١٦) وعن مخلد، وهو خطأ.

ماحدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال : « قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيع بالبطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت : نعم فقال : بم أهلكت ؟ [قال] (١) قلت : لبيت (٢) باهلال كاهلال رسول الله ﷺ قال : فقد أحسنت طف بالبيت ، وبين الصفا والمروة وأحل (٣) » *

قال على : بهذا صار السعى بين الصفا والمروة فى العمرة فرضا *
وأما الرمل بينهما فحدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السرى نا سفيان — هو الثورى — عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة فقال : ان امش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وان اسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى (٤) *
قال على : والخبر الذى فيه « اسعوا فان الله كتب عليكم السعى » (٥) فانما روته صفية بنت شيبة عن امرأة لم تسم ، وقد قيل : هى بنت أبي تجرة وهى مجهولة ، ولو صح لقلنا : بوجوبه ، ومن عجز عن الحطب المذكور مشى ولا شىء عليه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) *

٨٣١ — مسألة — ولا يحل للحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شىء مما يصاد ليؤكل ولا وطء كان له حلالا قبل إحرامه ولا لباس شىء مما ذكرنا قبل (٦) ان النبي ﷺ نهى عن لباسه المحرم ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأتم حرم) . وقال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وهذا أيضا (٧) لاخلاف فيه *

٨٣٢ — مسألة — ومن أراد العمرة — وهو بمكة — إمامنا أهلها ، أو من غير أهلها ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها الى الحل ولا بدّ فيخرج الى أىّ الحل شاء ويهلّ بها فلان رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر بالخروج من مكة الى التعميم ليعتمر منه ، واعتمر عليه السلام من الجعرانة فوجب ذلك فى العمرة خاصة ، وبالله تعالى التوفيق *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربرى نا البخارى نا عمرو بن على نا أبو عاصم نا عثمان بن الأسود نا ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٨ (٢) فى صحيح مسلم ولبك (٣) الحديث ذكره المصنف مختصرا (٤) هو فى النسائي ج ٥ ص ٢٤١ (٥) هو فى سنن الدارقطني ص ٢٧٠ واطر الكلام على بنت أبي تجرة (٦) هو طرف منى على الضم لحذف المضاف اليه مع نية معناه ، وقوله وان البى ، معمول لذكرنا (٧) فى السحرة رقم (١٤) « وهذا الصيد »

« أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن أخاها أن يعمرها من التمتع وانتظرها عليه السلام بأعلى مكة حتى جاءت » *

٨٣٣ — مسألة — وأما من أراد الحج فانه اذا جاء الى الميقات (١) كما ذكرنا فلا يخلو من أن يكون معه هدى، أو ليس معه هدى، والهدى إما من الابل . أو البقر . أو الغنم، فان كان لاهدى معه — وهذا هو الأفضل — ففرض عليه أن يحرم بعمره مفردة ولا بدّ لا يجوز له غير ذلك، فان احرم بحج، أو بقران حج وعمره ففرض عليه أن يفسخ إهلاله ذلك بعمره يحل اذا آتمها لا يجوز له غير ذلك، ثم اذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفردا من مكة وهذا يسمى متمتعا، وان كان معه هدى ساقه مع نفسه فنستحب له أن يشعر هديه ان كان من الابل، وهو أن يضربه بجديدة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ثم يقلده، وهو أن يربط نعلًا في جبل ويعلقها في عنق الهدى وان جلاله بجمل (٢) فحسن، فان كان الهدى من الغنم فلا اشعار فيه لكن يقلده رقعة جلد في عنقه، فان كان من البقر فلا اشعار فيه ولا تقليد كانت له اسنمة أو لم تكن، ثم يقول: لبيك بعمره وحج معا لا يجوز له الا ذلك ولا بدّ، وان قال: لبيك بحج وعمره، أو لبيك عمره وحجاً أو حجة وعمره، أو نوى كل ذلك في نفسه، ولم ينطق به فكل ذلك جائز، وهذا يسمى القران *

ومن ساق من المعتمرين الهدى فعل فيه من الاشعار . والتقليد ما ذكرنا، ونحب له في كل ما ذكرنا أن يشترط فيقول عند أهلاله: اللهم ان محلي حيث تحبسنى، فان قال ذلك فأصابه أمر ما يعوقه عن تمام ما خرج له من حج أو عمره أحل ولا شيء عليه لاهدى ولا قضاء الا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج حجة الاسلام وعمرته *

برهان ما ذكرنا. ما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بحج، أو عمره فليفعل؛ ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل، قالت عائشة: فأهل رسول الله ﷺ بحج، وأهل به ناس معه (٣) وأهل ناس بالحج والعمره، وأهل ناس بعمره» [و كنت فيمن أهل بالعمره] (٤) *

قال أبو محمد: فهذا أول أمره عليه السلام بذى الخليفة عند ابتداء احرامهم و ارادتهم الإهلال بلا شك اذ هو نص الحديث *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا

(١) في النسختين (١٤) و (١٥) الميقات، (٢) الجمل تضم أوله. هو لدابة كالثوب لا لسان يلبسه يقيه الرد واجمع جلال وأجلال

(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ سقط جملة و أهل به ناس معه، وهي موجودة في نسخ الشرح (٤) ان يادقمن صحيح مسلم *

أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — نا موسى ابن نافع قال: [قدمت مكة متمتعاً بعمره قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس: تصير حجتك الآن مكة] (١) فدخلت على عطاء بن أبي رباح فقال: حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: «أهلوا من أحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة» (٢) *

وبه الى مسلم نا اسحاق — هو ابن راهويه — عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه أخبره عن حجة النبي ﷺ قال: حتى إذا كان آخر طواف على المروة، قال عليه السلام «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فقام سراقه بن مالك بن جعشم (٣) فقال: يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج مرتين لا بل للأبد أبد» (٤) *

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا موسى ابن اسماعيل نا وهيب — هو ابن خالد — نا أيوب — هو السخيتاني — عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: «صلى رسول الله ﷺ — ونحن معه بالمدينة — الظهر أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ثم بات بها حتى أصبح. ثم ركب حتى استوت به راحلته على اليداء حمد الله وسبح [وكبر] (٥)، ثم أهل بحج وعمرة وأهل الناس بهما فلما قدمنا امر الناس لحوا حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج» (٦) *

نا حمام بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الخدافي نا عبد الرزاق نا مالك. ومعمّر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فاهللنا بعمره ثم قال النبي ﷺ: من كان معه هدى فليلب بالحج مع العمرة ولا يحل حتى يحل منها جميعاً» *

قال أبو محمد: ففى هذه الأحاديث الثابتة برهان كل ما قلنا والله تعالى الحمد، وهو أربعة أحاديث * ففى الأول الذى من طريق جابر أمر النبي ﷺ من أهل بحج مفرد

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٥ (٢) اختصر المصنف الحديث وله بقية راجع صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٥ (٣) بهم الجيم والشين المعجمتين وقيل بعزم الجيم وفتح الشين بينهما عين مبهمة ساكنة (٤) الحديث فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦ موطأ لاجدا اختصر المصنف على عمل الشاهد منه، وقوله ولا بدأ به باضافة الاوّل للثاني وتوتين الثاني ومعناه لآخر الدهر والله اعلم (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٧٤ (٦) الحديث له بقية انظر ج ٢ ص ٣٤٦ من صحيح البخارى طبع ادارتنا

ولا هدى معه بان يحل بعمره ولا بد^{*}، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير متمتعاً* وفي الحديث الثالث الذى من طريق أنس أمره ﷺ من أهل بجمج وعمره قارنا ولا هدى معه أن يهل بعمره ولا بد^{*} ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير أيضاً متمتعاً* وفي الحديث الثانى الذى من طريق جابر أمره ﷺ كل من لاهدى معه عموماً بان يحل بعمره، وان هذا هو آخر أمره على الصفا بمكة، وأنه عليه السلام اخبر بان التمتع أفضل من سوق الهدى معه، وتأسف اذ لم يفعل ذلك هو، وأن هذا الحكم [هو] ^(١) باق الى يوم القيامة وما كان هكذا فقد أنما أن ينسخ أبداً، ومن أجاز نسخ ما هذه صفته فقد أجاز الكذب على خبر رسول الله ﷺ، وهذا من تعمد كفر مجرد، وفيه أن العمرة قد دخلت فى الحج وهذا هو قولنا لان الحج لا يجوز الا بعمره متقدمة له يكون بها متمتعاً أو بعمره مقرونة معه ولا مزيد* وفي الحديث الرابع الذى من طريق عائشة أم المؤمنين أمره ﷺ من معه هدى أن يقرن بين الحج، والعمرة وبه يقول ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، واسحاق بن راهويه، وغيره *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل نا أحمد بن صالح نا غنبة حدثني يونس— هو ابن يزيد— عن ابن شهاب عن كريب أنه حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول: ما طاف رجل بالبيت ان كان حاجاً الا حلّ بعمره اذا لم يكن معه هدى، ولا طاف ومعه هدى الا اجتمعت له حجة وعمره *

ومن طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق— هو ابن راهويه— نا محمد بن بكر نا ابن جريج اخبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حلّ فقلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟ قال: من قول الله تعالى (ثم محلها الى البيت العتيق). قلت: فان ذلك بعد المعرف قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا فى حجة الوداع* ومن طريق عطاء. ومجاهد ان ابن عباس كان يأمر القارن ان يجعلها عمرة اذا لم يكن ساق الهدى* ومن طريق طاوس عن ابن عباس والله ماتمت حجة رجل قط الا بتمتع الا رجل اعتمر فى وسط السنة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان— هو الدورى— عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى

الاشعري قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : بم أهلت ؟ قلت : [: أهلت] (١) باهلال النبي ﷺ قال : هل سقت من هدى ؟ قلت : لا قال : طف باليت وبالصفا والمروة ثم حلّ ، فطفت باليت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فشطنتني وغسلت رأسي فكنت أقي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر فاني (٢) لقايم بالموسم اذ جاءني رجل فقال : انك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك قلت : يا أيها الناس من كنا أفتيناه بشيء فليتدد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به فلما قدم قلت : يا أمير المؤمنين ما [هذا] (٣) الذي أحدثت في شأن النسك قال : ان نأخذ بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال : (وأتموا الحج والعمرة لله) . وان نأخذ بسنة نبينا ﷺ فانه (٤) لم يحل حتى نحر الهدى *

قال أبو محمد : هذا أبو موسى قد أقي بما قلنا مدة إمارة أبي بكر وصدرا من إمارة عمر رضى الله عنهما ، وليس توقفه لما شاء الله تعالى ان يتوقف له حجة على ما روى عن النبي ﷺ ، وحسبنا قوله لعمر ما الذي أحدثت في شأن النسك ؟ فلم ينكر ذلك عمر ، وأما قول عمر رضى الله عنه في قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) . فلا إتمام لهما إلا عليه رسول الله ﷺ الناس وهو الذي أنزلت عليه هذه الآية ، وأمر ببيان ما أنزل عليه من ذلك *

وأما كونه عليه السلام لم يحل حتى نحر الهدى فان أم المؤمنين ابنته حفصة رضى الله عنها روت عن النبي ﷺ بيان فعله كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أم المؤمنين انها قالت لرسول الله ﷺ : ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر * ورواه أيضا عليّ كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح الاشعري نا يحيى بن معين نا حجاج — يعنى ابن محمد الأعور — نا يونس — يعنى ابا اسحاق السبيعي — عن أبيه عن البراء — هو ابن عازب — عن علي بن أبي طالب « ان رسول الله ﷺ قال له : انى سقت الهدى وقرنت لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لفعلت كما فعلتم ولكنى سقت الهدى وقرنت » (٥) * فهذا أولى ان يتبع من رأى رآه عمر قد صح عنه رجوعه عنه ، وقد خالفوه فيه أيضا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في

(١) الريادة من السائق ح ٥٤ ص ١٠٢ في السائق دوائى ، (٢) الريادة من السائق (٤) في السائق ح ٥٥ ص ١٠٥ د هان

تيا صلى الله عليه وسلم ، (٥) هو في السائق ح ٥٩ ص ١٤٩ اختصره المصنفه

كتاب علي بن أبي طالب : من شاء ان يجمع بين الحج والعمرة فليسبق هديه معه *
 نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن قراس نا محمد
 ابن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتز — قال : حج
 الحسن البصري وحججت معه في ذلك العام فلما قدمنا مكة جاء رجل الى الحسن فقال :
 يا أبا سعيد اني رجل بعيد الشقة من أهل خراسان واني قدمت مهلا بالحج فقال له الحسن :
 اجعلها عمرة وأحل فانكر ذلك الناس على الحسن وشاع قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح
 فذكر ذلك له فقال : صدق الشيخ ، ولكننا نفرق (١) ان نتكلم بذلك *

قال ابو محمد : ليس انكار أهل الجبل حجة على سنن الله تعالى ورسوله ﷺ * ومن
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : من اهل من خلق الله تعالى من له متعة بالحج
 خالصا او بحجة وعمرة ففي متعة سنة الله تعالى ورسوله ﷺ * وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن
 ابن طاووس عن ابيه انه سئل عن قول رسول الله ﷺ دخلت العمرة في الحج ؟ فقال : هو الرجل
 يفرد الحج ويذبح فقد دخلت له عمرة في الحج فوجبت له جميعا * ومن طريق عبد الرزاق
 نا عمر بن ذر أنه سمع مجاهدا يقول : من جاء حاجا فاهدى هديا فله عمرة مع حجة *
 ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير نا خفيف عن عطاء . ومجاهد نا ابن عباس
 كان يأمر القارن أن يجعلها عمرة اذا لم يكن ساق الهدي ، قال خفيف : و كنت مع مجاهد
 فأتاه الضحاك بن سليم وقد خرج حاجا فسأل مجاهدا فقال له مجاهد : اجعلها عمرة فقال :
 هذا أول ما حججت فلا تشاي عن نفسي فأتى ذلك ترى أتم ؟ ان أمكث كما انا أو اجعلها
 عمرة ؟ قال خفيف : فقلت له : أظن هذا أتم لحجك ان تمكث كما أنت ، فرفع مجاهد
 تبتة من الأرض وقال : ما هو بأتم من هذا ، وهو قول اسحاق بن راهويه *

وقال عبيد الله بن الحسن القاضي . وأحمد بن حنبل باباحة فسخ الحج لا بإيجابه ، ومنع
 منه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال علي : روى أمر رسول الله ﷺ من لا هدى له ان يفسخ حجه بعمرة ويحل
 بأوكد امر جابر (٢) بن عبد الله . وعائشة أم المؤمنين . وحفصة أم المؤمنين [كذلك] (٣) .
 وفاطمة بنت رسول الله ﷺ . وعلي . وأسما بنت أبي بكر الصديق . وأبو موسى
 الأشعري . وأبو سعيد الخدري . وأنس . وابن عباس . وابن عمر . وسبرة بن معبد .
 والبراء بن عازب . وسراقة بن مالك . ومقل بن يسار خمسة عشر من الصحابة رضي
 الله عنهم * ورواه عن هؤلاء نيف وعشرون من التابعين * ورواه عن هؤلاء من لا يحصيهم
 الا الله عز وجل ، فلم يسع احدا الخروج عن هذا *

واحتج من خالف كل هذا باعتراضات لاحجة لهم في شيء منها * منها انهم ذكروا خبراً رويناه من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فنامن أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فأما من أهل بعمره فحل ، وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » *

ونخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة ، وقد ذكر له عن رجل ذكر عن النبي ﷺ « انه طاف بالبيت وحل » فقال عروة عن عائشة في حديث : قالت عن رسول الله ﷺ : « انه اهل شيء بدأ به حين قدم مكة انه توشاً ثم طاف بالبيت ، ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم عمر مثل ذلك ، ثم حج عثمان فرأيت أول شيء بدأ به الطواف [بالبيت] ^(١) ، ثم لم يكن غيره ، ثم معاوية ؛ وعبد الله بن عمر ، ثم حججت مع الزبير أبي ^(٢) فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم يكن غيره ولا أحد ممن مضى [ما] ^(٣) كانوا يبدؤن بشيء حين يضعون أقدامهم أول ^(٤) من الطواف بالبيت ثم لا يحلون ، وقد رأيت أمي . وخالتي تقدمان لاتبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لاتحلان ، وقد أخبرتنى أمي انها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا ، وقد كذب فيما ذكر من ذلك » *

ونخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبه عن محمد بن بشير العبدى عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج ثم ذكرت أن من كان منهم أهل بحج مفرد . أو بعمره وحج فلم يحل حتى قضى مناسك الحج ، ومن أهل بعمره مفردة طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل حتى يستقبل حجا » *

قال أبو محمد : حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة ، وحديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عنها منكران ، وخطأ عند أهل العلم بالحديث *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن جعفر نا محمد بن مسلم الخثلي نا عمر بن محمد بن عيسى الجوهري السداني نا

(١) الريادة من السبعة رقم (١٦) وهي موافقة لصحيح مسلم ح ١ ص ٣٥٤ (٢) في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٥٤ مع ابن الريز بن العوام ، والمعنى واحد (٣) الريادة من صحيح مسلم (٤) في السبعة رقم (١٤) داوود ، وماها موافق لداوود في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٥٤ وهو الصحيح -

أحمد بن محمد الأثرم نا أحمد بن حنبل فذكر حديث مالك عن أبي الأسود الذي ذكرنا أنفا فقال أحمد : أيش في هذا الحديث من العجب ؟ هذا خطأ ، قال الأثرم : فقلت له : الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال أحمد : نعم ، وهشام بن عروة * قال أبو محمد : ولابي الأسود المذكور حديث آخر في هذا الباب لا خفاء بفساده وهو خبر رويناه من طريق البخاري نا أحمد بن صالح^(١) نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ان عبد الله مولى اسماء [بنت أبي بكر قال :^(٢) حدثه انه كان يسمع أسماء بنت أبي بكر تقول كلما مرت بالحجون^(٣) : صلى الله على رسوله لقد نزلنا معه ههنا . ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرنا^(٤) قليلة أزوادنا فاعتمرت انا وأختي عائشة . والزيير . وفلان . وفلان فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهللنا من العشي بالحج * قال علي : وهذا باطل بلا خلاف من أحد لأن عائشة رضى الله عنها لم تعتمر في عام حجة الوداع قبل الحج أصلا لانها دخلت — وهي حائض — حاضت بسرف ولم تطف بالبيت الا بعد ان طهرت يوم النحر هذا أمر في شهرة الشمس ؛ ولذلك رغبت من النبي ﷺ ان يعمرها بعد الحج فأعمرها من التنعيم بعد انقضاء أيام التشريق كلها رواه جابر بن عبد الله ، ورواه عن عائشة عروة . والقاسم بن محمد . وطاوس . ومجاهد . والأسود ابن زيد . وابن أبي مليكة *

وبلية أخرى في هذا الخبر وهي قوله فيه : ثم أهللنا من العشي بالحج وهذا باطل بلا خلاف لأن عائشة أم المؤمنين ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وابن عباس كلهم رويوا ان الاحلال كان يوم دخولهم مكة مع النبي ﷺ وان اهلأهم بالحج كان يوم التروية . وهو يوم منى وبين يوم احلالهم ويوم اهلأهم ثلاثة أيام بلا شك لأن رسول الله ﷺ دخل مكة في حجة الوداع صبح رابعة من ذى الحجة ، والأحاديث في ذلك مشهورة قد ذكرناها في كتناوذ كرها الناس وكل من جمع في المسند فظهر عوارر رواية أبي الأسود ، وقد روى الزهري عن عروة عن عائشة أمر النبي ﷺ من لاهدى له بفسخ الحج وانهم فسخوه ، ولا يعدل أبو الأسود بالزهري * روينام طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال قال عبد الله بن عمر في صفة حجة النبي ﷺ : فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم

(١) وقع في البحارى د احمد ، غير منسوب وهي رواية الاكثر ، وفي رواية كريمة واحدس عيسى ، وعليها حرياق
 سحنا المطوعة ، وفي رواية أخرى ذكر حدثنا احمدس صالح وهي موافقة لماها (٢) الزيادة من صحيح البخارى ح ٣٤
 (٣) هو فتح الحاء المهملة اسم موضع مكة عند الحصب ، وقيل حل معروف بمكة (٤) اى مرا كناه

منه حتى يقضى حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ويقصر (١) وليحلل ثم ليهل بالحج فن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، قال الزهري عن عروة: أن عائشة أخبرته [عن النبي صلى الله عليه وسلم] (٢) في تمتعه بالعمرة إلى الحج فتمتع الناس معه بمثل ما أخبر به سالم عن أبيه (٣)، ورواه أيضا عن عائشة من لا يذكر معه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وهم القاسم بن محمد بن أبي بكر، والاسود بن يزيد، وذو كوان مولاها وكان يؤمها، وعمرة بنت عبد الرحمن، وكل واحد من هؤلاء أخص بعائشة وأعلم وأضبط وأوثق من يحيى بن عبد الرحمن * روينا من طريق مسلم حدثني سليمان بن عبيد الله الغيلاني (٤) نا أبو عامر [عبد الملك بن عمرو] (٥) العقدي نا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه «فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ لأصحابه: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى فكان الهدى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وذو اليسارة ثم أهلوا حين راحوا» *

ويكفى من كل هذا أن هذه الأخبار الثلاثة من طريق أبي الاسود، ويحيى بن عبد الرحمن إنما هي موقوفة لا مسندة، ولا حجة في موقف فكيف إذا روى بضعة وعشرون من التابعين عن خمسة عشر من الصحابة خلاف ذلك؟ *

وأسلم الوجوه لحديثي أبي الاسود. وحديث يحيى بن عبد الرحمن أن يخرج على أن المراد بقولها: أن الذين أهلوا بحج أو حج وعمرة (٦) لم يحلوا (٧) إلى يوم النحر (٨) إنما كانوا من كان معه هدى فاهل بها جميعا أو أضاف العمرة إلى الحج كما روى مالك عن الزهري عن عائشة عن النبي ﷺ، فتخرج حينئذ هذه الأخبار سالمة لأن ما روته الجماعة عنها فيه زيادة لم يذكرها أبو الاسود، ولا يحيى بن عبد الرحمن لو كان ما روي مسندا فكيف وليس مسندا؟ ونحمل حديث أبي الاسود عن عروة في حج أبي بكر وعمر. وسائر من ذكرنا على أنهم كانوا يسوقون الهدى فتتفق الأخبار * واحتجوا أيضا بنهي عمر وعثمان عن ذلك *

(١) في صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٢٤ وليقصر، وهي رواية الأثر كثير وماها موافق لما في فتح الباري ج ٣ ص ٣١ وهي رواية أبي ذر (٢) الريادة من صحيح البخاري (٣) في صحيح البخاري ويمثل الذي أحررني سالم عن ابن عمر (٤) في النسختين سليمان بن عبد الله الغيلاني، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩؛ ومن صحيح مسلم جزء ١ ص ٤١ وفيه زيادة داود أبو ب (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) في النسخته رقم (١٦) وأهلوا بالحج والعمرة، وهو غلط انظر صفحة ١٠ (٧) في النسخته رقم (١٦) ولم يهلوا، وهو غلط انظر ص ١٠٤ (٨) تقدم في ص ١٠٤ حتى كان يوم النحر، وهو واضح في التمييز من هنا *

قال أبو محمد : هذا عليهم لالهم لانه ان كان نيهما رضى الله عنهما حجة فقد صح عنهما النهى عن متعة الحج . وهم يخالفونهما في ذلك *

نا أحمد بن محمد الطالسي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي ابن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم . وحماد بن زيد قال هشيم : نا خالد — هو الخذاء — وقال حماد : عن أيوب السخيتاني ثم اتفق أيوب وخالد كلاهما عن أبي قلابة قال : قال عمر بن الخطاب : متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها وأضرب عليهما هذا لفظ أيوب ، وفي رواية خالد أنا أنهى عنها واعاقب عليهما . متعة النساء . ومتعة الحج * وبه الى سعيد بن منصور نا هشيم نا عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد ان عثمان نهى عن المتعة يعنى متعة الحج * وبه الى سعيد بن منصور نا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد العزيز بن نبيه عن أبيه ان عثمان بن عفان سمع رجلا يهل بعمرة وحج فقال : على بالمهل فضربه وحلقه *

قال أبو محمد : وهم يخالفونها ويجيزون المتعة حتى انها عند أبي حنيفة ، والشافعي أفضل من الافراد فسبحان من جعل نهى عمر . وعثمان رضى الله عنهما عن فسخ الحج حجة ! ولم يجعل نهى عن متعة الحج وضربها عليها حجة ! ان هذا لعجب ! * فان قالوا : قد أباحها سعد بن أبي وقاص وغيره قلنا : وقد أوجب فسخ الحج ابن عباس وغيره ولا فرق *

واحتجوا بما رويناه أيضا من طريق البزار نا عمر بن الخطاب السجستاني نا الفريابي (١) نا ابان بن أبي حازم (٢) حدثني أبو بكر بن حفص عن ابن عمر عن عمر قال : يا أيها الناس ان رسول الله ﷺ أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا * ومن طريق أبي ذر كانت المتعة في الحج رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ * وعن عثمان كانت متعة الحج لنا ليست لكم * قال أبو محمد : هذا كله خالفه الحنفيون والمالكيون والشافعيون لانهم متفقون على اباحة متعة الحج ، وأما حديث عمر فأنما هو في متعة النساء بلا شك لانه قد صح عنه الرجوع الى القول بها في الحج ؛ وهؤلاء مخالفون لهذا الخبر ان كان محمولا عندهم على متعة الحج * وروينا من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب : لو اعتمرت في سنة مرتين ثم حججت لجلعت مع حجتى عمرة * وروينا

(١) في النسختين «الفارياني» وهو غلط لان شيخ عمر بن الخطاب السجستاني محمد بن يوسف الفريابي متصنف في النسختين الى الفارياني ، وهو نسبة الى فرياب او فارياب او فيرياب بلدة من نواحي بلخ (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابان بن أبي حاتم» وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وغيره .

أيضا من طريق سفيان عن سلبة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بمثله *
ورويته أيضا من طرق *

واحتجوا بما رويته أيضا من طريق المرقع عن أبي ذر انه قال : كان فسخ الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة * ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان أو سليم ابن الأسود أن أباذر قال فيمن حج ثم فسخها عمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ * ومن طريق موسى بن عبيدة عن يعقوب بن زيد عن أبي ذر قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة إنما كانت لنا رخصة أصحاب محمد ﷺ * قال أبو محمد : ان لم يكن قول أبي ذر ان متعة الحج خاصة لهم حجة فليس قوله ان فسخ الحج خاص لهم حجة لاسيما وذلك الاسناد عنه صحيح لانه من رواية ابراهيم التيمي عن أبيه ، وهذه الاسانيد عنه وأهية لانها عن المرقع وسليمان أو سليم وهما مجهولان ، وعن موسى بن عبيدة الربدى وهو ضعيف فكيف وقد خالفه ابن عباس . وأبو موسى ؟ فلم يرياذلك خاصة ، ولا يجوز ان يقال في سنة ثابتة أنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص قرآن أو سنة صحيحة لأن أوامر النبي ﷺ على لزوم الانس والجن الطاعة لها والعمل بها * ﴿ فان قيل ﴾ : هذا لا يقال بالرأى قلنا : فيجب على هذا متى وجد أحد من الصحابة يقول في آية أنها مخصوصة أو منسوخة أن يقال بقوله (١) ، وأقرب ذلك قولهم في المتعة انها خاصة وقد خالفوا ذلك *

واحتجوا بما رويته من طريق ربيعة الرأى عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قلت : يارسول الله « أفسخ الحج لنا خاصة أولمن بعدنا ؟ قال : لكم خاصة » * قال أبو محمد : الحارث بن بلال مجهول ولم يخرج أحد هذا الخبر في صحيح الحديث ، وقد صح خلافه ييقين كما اوردنا من طريق جابر بن عبد الله ان سراقه بن مالك قال لرسول الله ﷺ : اذ أمرهم بفسخ الحج في عمرة : يارسول الله « لعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال رسول الله ﷺ : بل لأبد الأبد » *

ومن طريق البخارى نا ابو النعمان — هو محمد بن الفضل عارم — نا حامد بن زيد عن عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله ، وعن طاوس عن ابن عباس قالوا جميعا : قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة يهلون بالحج لا يخطئه شئ فلما قدمنا أمرنا فجعلناها عمرة وان نحل الى نساتنا ففشت في ذلك القالة فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال . بلغنى أن قوما يقولون : كذا وكذا والله لا نا ابرء وأتقى لله منهم . ولو أنى استقلت

من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معى الهدى لأحلت فقام سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله هي لنا أول الأبد قال لا بل للأبد * *

قال أبو محمد : وهكذا رواه مجاهد عن ابن عباس . ومحمد بن علي بن الحسين عن جابر *
قال أبو محمد : فبطل التخصيص والنسخ وأمن [من] ^(١) ذلك أبداً ؛ والله أن من سمع هذا الخبر ثم عارض أمر رسول الله ﷺ بكلام أحد ولو أنه كلام أمي المؤمنين حفصة . وعائشة . وأبويهما رضي الله عنهم لهالك ، فكيف با كذوبات كنسج العنكبوت الذي هو أوهن البيوت ؟ عن الحارث بن بلال . والمرقع . وسليان أو سليم الذين لا يدرى من هم في الخلق . وموسى الربذي ، وكفالك ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وليس لأحد أن يقتصر بقوله عليه السلام «دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة» على أنه أراد جوازها في أشهر الحج دون ما بينه جابر . وابن عباس من أنكاره عليه السلام أن يكون الفسخ لهم خاصة أولعائهم دون ذلك ، ومن فعل ذلك فقد كذب على رسول الله ﷺ جهاراً *
قال أبو محمد : وأتى بعضهم بطامة وهي أنه ذكر الخبر الثابت عن ابن عباس أنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور في الأرض فقدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة من ذي الحجة فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاضد ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أيّ الحل ؟ قال : الحل كله * ^(٢) فقال قائلهم : إنما أمرهم عليه السلام بذلك ليوقفهم على جواز العمرة في أشهر الحج قولاً وعملاً *

قال أبو محمد : وهذه عظيمة ، أول ذلك أنه كذب على النبي ﷺ في دعواهم أنه إنما أمرهم بفسخ الحج في عمرة ليعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج ثم يقال لهم : هب لو كان ذلك ومعاذ الله من أن يكون أبحتي أمر أم يباطل ؟ فإن قالوا : يباطل كفروا وإن قالوا : بحق قلنا : فليكن أمره عليه السلام بذلك لأي وجه كان قد صار حقاً واجباً ، ثم لو كان هذا الهوس الذي قالوه فلاي معنى كان يخص بذلك من لم يسق الهدى دون من ساق ؟ ؛ وأطم من هذا كله أن هذا الجاهل القاتل بذلك قد علم أن النبي ﷺ اعتمر بهم في ذي القعدة عاماً بعد عام قبل الفتح . ثم اعتمر في ذي القعدة عام الفتح ثم قال لهم في حجة الوداع في ذي الحليفة : من شاء منكم أن يهل بعمرة فليفعل ومن شاء أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن شاء أن يهل بحج فليفعل ففعلوا ^(٣) كل ذلك ، فيالله وبالسليين أبلغ الصحابة رضي الله عنهم من البلادة . والبله . والجهل أن لا يعرفوا مع هذا كله أن العمرة جائزة في أشهر الحج ؟ وقد عملوها معه عليه السلام عاماً بعد عام بعد عام [في أشهر الحج] ^(٤)

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٥ وفي صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) في النسخة

رقم (١٤) دو عملوا (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) *

حتى يحتاج إلى أن يفسخ حجمهم في عمرة ليعلموا جواز ذلك، تالله أن الخير لخير الطريق من أقل من هذا، فكم هذا الاقدام والجرأة على مدافعة السنن الثابتة في نصر التقليد؟ مرة بالكذب المقضوح، ومرة بالحماقة المشهورة، ومرة بالغثاثة والبرد، حسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله على السلامة *

واحتج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «والذى نفسى بيده ليلهن ابن مريم بفتح الروحاء حاجا ومعترا أوليتنهما» (١) * قال أبو محمد: كل مسلم فلا يشك في أن النبي ﷺ لم يعلم هذا إلا بوحي من الله عز وجل إليه لا يمكن غير هذا أصلا، ولا شك في أن وحي الله عز وجل لا يترك بشك لأنه عز وجل لا يشك، فصح أن هذا الشك من قبل أبي هريرة أو من دونه لا من قبل رسول الله ﷺ، ثم لو صح أنه من قبله عليه السلام لكان ذلك إذا كان الافراد مباحا ثم نسخ بأمره عليه السلام من لا هدى معه بالمتعة ولا بد، ومن معه الهدى بالقران ولا بد * قال على: فظهر الحق واضحاً والحمد لله رب العالمين، وقال مالك: الافراد أفضل ووافقنا هو والشافعي في صفة التمتع والقران لمن أراد أن يكون قارنا أو متمتعا، وكل ذلك جائز عندهما لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه، وقال الشافعي مرة: الافراد أفضل، ومرة قال: التمتع أفضل، ومرة قال: القران أفضل، وكل ذلك عنده جائز كما ذكرنا، وأما أبو حنيفة فانه قال: القران أفضل ثم التمتع ثم الافراد، وكل ذلك جائز عنده لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه إلا أنه خالف في صفة التمتع والقران على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما الاشعار فان عبد الله بن ربيع نا قال: نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي الفلاس نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس «ان النبي ﷺ لما كان بذى الحليفة أمر يريده فاشعر في سنامها من الشق الأيمن ثم سلت الدم عنها وقلدها نعلين» (٢) و ذكر باقي الخبر * وبه الى عمرو بن علي نا وكيع حدثني أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ أشعر بدنه (٣) *

ورويناه أيضا من طريق المسور بن مخرمة عن النبي ﷺ نا عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا أبو النعمان — هو محمد بن الفضل عارم —

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٧، وقوله ولتليهما، فتح الباري أوله — معا له يقرن بينهما، وفتح الروحاء، — فتح العام وتقديد الجيم — موضع بين مكة والمدينة وكان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع

(٢) هو في السنن ج ٥ ص ١٧٠، وناقيه ولما استوت به على البيداء اهل، (٣) هو في السنن ج ٥ ص ١٧٠ *

نا عبد الواحد — هو ابن زياد — نا الأعمش نا ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقصد الغنم ويقم في أهله حلالاً (١) * ورويناه أيضاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش . والحكم بن عتيبة . ومنصور كلهم عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين *

قال أبو محمد: ولم يأت في البقر شيء من هذا ، وروينا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ أمر علياً بأن يقسم لحوم البدن وجلالها فصح التجليل فيها * وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا هدى الا ما قلد وأشعر ووقف بعرفة * ومن طريق حماد بن سبله عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس ان شئت فأشعر، وان شئت فلا تشعر، وان شئت فقلد. وان شئت فلا تقلد * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود أنه ارسل الى عائشة أم المؤمنين في اشعار البدنة فقالت: ان شئت انما تشعر ليعلم انها بدنة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يشعر في الشق الايمن حين يريد ان يحرم * ومن طريق حماد بن سبله عن هشام بن عروة عن أبيه قال: تشعرها من الايمن * ومن طريق وكيع نا أفلح — هو ابن حميد — قال: رأيت القاسم بن محمد أشعرها في الجانب الايمن وهو قول الشافعي، وابي سليمان * ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي رباح قال: رأيت عائشة أم المؤمنين تقتل القلائد للغنم تساق معها هدياً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي عدى عن محمد ابن عمر وعن محمد بن ابراهيم عن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن وردان عن برد عن عطاء قال: رأيت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يسوقون الغنم مقلدة * وعن حماد بن سبله عن قيس بن سعد عن عطاء قال: رأيت الكباش تقلد * وعن وكيع عن بسام عن أبي جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين قال: رأيت الكباش تقلد * ومن طريق ابن طاوس عن أبيه قال: رأيت الغنم تقلد * ومن طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت الغنم تقدم مكة مقلدة *

قال أبو محمد: واختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة: اكره الاشعار وهو مثله * قال علي: هذه طامة من طوام العالم ان يكون مثله شيء فعله النبي ﷺ أف لكل عقل يتعقب حكم (٢) رسول الله ﷺ ، ويلزمه أن تكون الحجامة وفتح العرق مثله

فيمنع من ذلك ، وإن يكون القصاص من قطع الأنف ، وقلع الأسنان ، وجذع الأذنين مثله ، وإن يكون قطع السارق والمحارب مثله ، والرجم للزاني المحصن مثله ، والصلب للمحارب مثله ، إنما المثلة فعل من بلغ نفسه مبلغ انتقاد فعل رسول الله ﷺ ، فهذا هو الذى مثل بنفسه ، والاشعار كان فى حجة الوداع والنهى عن المثلة كان قبل ذلك بأعوام فصح أنه ليس مثله ، وهذه قوله : لا يعلم لأبى حنيفة فيها متقدم من السلف ، ولا موافق من فقهاء أهل عصره الامن ابتلاه الله بتقليده ونعوذ بالله من البلاء * وقال أبو يوسف .

ومحمد بن الحسن : ومالك : يشعر فى الجانب الأيسر *

قال أبو محمد : وهذا خلاف السنة كما ذكرنا ﴿﴾ فان قالوا ﴿﴾ : قد رويتم عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا كانت بدنة واحدة أشعرها فى الجانب الأيسر وإذا كانت بدتين قلد إحداهما فى الجانب الأيمن والأخرى فى الأيسر * وعن مجاهد كانوا يستحبون الاشعار فى الجانب الأيسر قلنا : هذا مما اختلف فيه عن ابن عمر ، وعلى كل حال فليس هو قولكم . وسالم ابنه أوثق وأجل وأعلم به من نافع روى عنه الاشعار فى الجانب الأيمن كما أوردناه ، ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والعجب من احتجاجهم بابن عمر فى فعل قد اختلف عنه فيه فرة عليهم ومرة ليس لهم ، وهم قد خالفوا قوله الذى لم يختلف عنه فيه من انه لا هدى إلا ما قلده وأشعر ، وهذا مما خالف فيه المالكيون عمل أهل المدينة كما ذكرنا *

﴿﴾ فان قيل ﴿﴾ : فلم لم تقولوا أتم : بانه لا يكون هديا الا ما أشعر ؟ للحديث الذى رويتم آتفا عن رسول الله ﷺ انه أمر ببذنته فأشعر فى سنما قلنا : ليس فى هذا الخبر أمر بالاشعار ولو كان فيه لقلنا بإيجابه مسارعين وإنما فيه انه أمر ببذنته فأشعر فى سنماها فمقتضاه انه أمر بها فأذنت اليه فأشعر فى سنماها ، لأنه هو عليه السلام تولى يده اشعارها بذلك صح الأثر عنه عليه السلام كما ذكرنا * وروينا عن أبي بن كعب . وابن عمر اشعار البقر فى أسنمتها * وعن ابن عمر الشاة لا تقلد ، ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا ابن عمر كما أوردنا آتفا فى قوله فى الهدى فن الباطل احتجاجهم بمن لا مؤنة عليهم فى مخالفته * وروينا عن سعيد بن جبيرة الابل تقلد وتشعر ، والغنم لا تقلد ولا تشعر ، والبقرة تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا تقلد الغنم ، ورأى مالك اشعار البقر ان كانت لها أسنمة *

قال على : وهذا خطأ ومقلوب بل الابل تقلد وتشعر ، والبقرة لا تقلد ولا تشعر ، والغنم تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة : لا يقلد الا هدى المتعة والقران والتطوع من الابل والبقرة فقط ، ولا يقلد هدى الاحصار . ولا الجماع . ولا جزاء الصيد * وقال مالك ،

والشافعي : يقلد كل هدى ويشعر ، وهذا هو الصواب لعموم فعل النبي ﷺ *
 قال علي : وقال بعض من أعماه الهوى وأصمه : إنما معنى ما روى عن عائشة من هدى
 الغنم مقلدة . إنما هو أنها قتلت قلائد الهدى من الغنم — أى من صوف الغنم — *
 قال أبو محمد : وهذا استسهال للكذب البحت (١) وخلاف لما رواه الناس عنها من
 إهدائه عليه السلام الغنم مقلدة ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان *
 وأما الاشتراط فلما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى
 نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء [الهمداني] (٢)
 نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « دخل رسول الله ﷺ
 على ضباعة بنت الزبير هو ابن عبد المطلب فقال لها : أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجدني
 إلا وجعة فقال لها : حجى واشترطى وقولى : اللهم محلى حيث حبستنى ، وكانت تحت المقداد *
 ورويناه أيضا من طريق اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
 عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال لضباعة : « حجى واشترطى أن محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق طاوس وعكرمة . وسعيد بن جبير كلهم عن ابن عباس عن
 رسول الله ﷺ أنه قال لضباعة : « أهلى بالحج واشترطى أن محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق عروة بن الزبير عن ضباعة عن رسول الله ﷺ * ومن طريق
 أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، فهذه آثار متظاهرة متواترة لا يسع أحدا الخروج
 عنها * وروينا من طريق سويد بن غفلة قال لى عمر بن الخطاب : إن حججت ولست
 صرورة فاشترط أن أصابنى مرض أو كسر أو حبس فانا حل * وروينا أيضا الأمر بالاشتراط
 في الحج من طريق وكيع . وعبد الرحمن بن مهدي . ويحيى بن سعيد القطان كلهم عن
 سفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أنه ، وفي رواية
 ابن مهدي . ويحيى أنه قال له : أفرد الحج واشترط فان لك ما اشترطت والله عليك ما شرطت *
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين
 عن عبد الله بن عتبة عن عثمان بن عفان مثل ما رواه ابن المبارك عن هشام بن حسان
 عن ابن سيرين أن عثمان رأى رجلا واقفا بعرفة فقال له : أشارطت ؟ قال : نعم *
 ومن طرق جمعة عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن مسرة ان علي بن أبي طالب
 كان إذا أراد الحج قال : اللهم حجة ان تيسرت أو عمرة ان أراد العمرة والافلاح رج *

(١) في السخنة رقم (١٤) « وهذا استسهال للكذب البحت » (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٩ -

ومن طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عميرة بن زياد قال : قال لي ابن مسعود : حج واشترط وقل : اللهم الحج اردت وله عمدت فان تيسر وإلا فعمرة * ومن طريق هشام ^(١) بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تقول : اللهم للحج خرجت وله عمدت فان قضيت فهو الحج وان حال دونه شيء فهي عمرة ، وانها كانت تأمر عروة بأن يشترط كذلك * ومن طريق أبي اسحاق عن المنهال عن عمار — هو ابن ياسر — أنه قال : إذا اردت الحج فاشترط * ومن طريق كريب عن ابن عباس انه كان يأمر بالاشتراط في الحج * فهو لاء عمر . وعثمان . وعلي . وعائشة أم المؤمنين . وعمار بن ياسر . وابن مسعود . وابن عباس ، ومن التابعين عميرة بن زياد * ومن طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يشترطون في الحج والعمرة يقول : اللهم اني أريد الحج ان تيسر والا فعمرة ان تيسر ، اللهم اني أريد العمرة إن تيسر وإلا فلا حرج علي * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن البصري . وعطاء ابن أبي رباح قال جميعا في الحرم يشترط : قالوا جميعا : له شرطه * ومن طريق الأعمش عن عمارة بن عميرة قال : كان علقمة . والأسود يشترطان في الحج * ومن طريق سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن المسيب بن رافع اردت الحج فأرسل إلى عبيدة — هو السلمي — ان اشترط * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير قال : كان شرحبيل القاضى يشترط في الحج فيقول : اللهم انك قد عرفت نيتي وما أريد فان كان امرا تتمه فهو أحب إلى وإن كان غير ذلك فلا حرج * وعن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه كان يشترط في العمرة ، وجاء أيضا [نصا] ^(٢) عن سعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وعكرمة ، وقال الشافعي : ان صح الخبر قلت به * قال أبو محمد : قد صح الخبر بالغ في الصحة فهو قوله وهو قول أحمد . واسحاق . وأبي نور . وأبي سليمان وروى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الاستثناء في الحج ؟ قال : لا أعرفه * وروينا عن ابراهيم اضطرابا فروينا عنه من طريق المغيرة انه قال : كانوا يستحبون ان يشترطوا عند الاحرام وكانوا لا يرون الشرط شيئا لو أن الرجل ابتلى * وروينا عنه من طريق الأعمش أنه [قال] ^(٣) كانوا يكرهون ان يشترطوا في الحج * قال أبو محمد : هذا تناقض فاحش ، مرة كانوا يستحبون الشرط ، ومرة كانوا يكرهونه ، فأهل مافي هذا ترك رواية ابراهيم جملة لا اضطرابا * وروينا من طريق سعيد بن جبير . وابراهيم النخعي انها قالوا : المشترط وغير المشترط سواء اذا أحصر فليجعلها عمرة *

(١) في السخنة رقم (١٦) دوم طرق هشام ، (٢) الريادة من السخنة رقم (١٦) (٣) الريادة من السخنة رقم (١٤) *

ومن طريق الحجاج بن أرطاة — وهو ساقط — عن عطاء مثل قول سعيد بن جبير هذا ، والصحيح عن عطاء خلاف هذا * ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئا * وعن طاوس الاشتراط في الحج ليس شيئا * وعن إبراهيم ابن مهاجر — وهو ضعيف — عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئا * وعن الحكم بن عتيبة ، وحامد مثل هذا ؛ وهو قول مالك. والخفيفين *

قال أبو محمد : وشغبوا في مخالفة السنن الواردة في هذا الباب بأن قالوا : هذا الخبر خلاف للقرآن لأن الله تعالى يقول : (وأتموا الحج والعمرة لله) *

قال علي : هذه الآية حجة عليهم لاعتنا لأنهم يفتون من عرض له عارض من مرض أو نحوه ان يحل بعمرة ان فاته الحج ، فقد خالفوا الآية في إتمام الحج ، وأما نحن فانا نقول : ان الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيان ما أنزل عليه لنا قد أمر بالاشتراط في الحج وان محله حيث حبسه ربه تعالى بالقدر النافذ ، فنحن لم نخالف الآية إذ أخذنا ببيان النبي ﷺ وأتم خالفتموها بأرائكم الفاسدة الى مخالفتكم السنة الواردة في ذلك * وقالوا : هذا الخبر خلاف لقول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى). قلنا : كذب من ادعى ان هذا الخبر خلاف لهذه الآية بل أتم خالفتموها اذ قلتم : من أحصر بمرض لم يحل الا بعمرة برأى لانص فيه ، وأما نحن فقلنا بهذه الآية : ان لم يشترط (١) كما أمر الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيانها لنا *

قال أبو محمد : ومن جعل هذه السنة معارضة للقرآن فالواجب عليه ان يجعل الرواية في القطع في ربيع دينار وعشرة دراهم مخالفة للقرآن اذ يقول تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) . لان حديث الاشتراط لم يضرب فيه عن عائشة وهو في غاية الصحة ، وقد اضطرب في حديث القطع في ربيع دينار عليها ولم يصح قط خبر في تحديد القطع في عشرة دراهم بل قولهم هو المخالف للقرآن حقا لان الله تعالى يقول : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) . وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولا حرج. ولا عسر. ولا تكليف ما ليس في الوسع أكثر من إيجاب البقاء على حال الاحرام ومنع الثياب ، والطيب ، والنساء لمن قدمه الله تعالى من الحج والعمرة ، فلو لم يكن الا هذه الآيات لكفت في وجوب احوال من عاقه عائق عن إتمام الحج والعمرة فكيف والسنة قد جاءت بذلك نصا ؟ *

وشغب بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » : *
قال أبو محمد : هذا من أعجب شيء لأنهم احتجوا بما هو أعظم حجة عليهم ، والاشترط في الحج هو في كتاب الله تعالى منصوص بما ذكرنا من قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) * (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * و (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ويقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وإنما الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى فهي الشروط التي أباحوا من أن كل امرأة يتزوجها على فلانة امرأته فهي طالق ، وكل أمة اشتراها عليها فهي حرة ، وأن يكون بعض الصداق لا يلزم إلا إلى كذا وكذا عاماً والله تعالى يقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ، و كبيع السنبلي وعلى البائع درسه ، و كنزول أهل الحرب وبأيديهم الأسرى من المسلمين بشرط أن لا يمنعوا من الوطء لهن ولا من ردهم إلى بلاد (١) الكفر وسائر الشروط الفاسدة التي أباحوا ، واحتجوا بأن هذا الخبر رواه عروة . وعطاء . وسعيد بن جبير . وطاوس وروى عنهم خلافة *
قال أبو محمد : قلنا : سمعناكم تقبلون هذا في صاحب إذا روى الخبر وخالفه فانكرناه حتى أتيتم بالأبدة (٢) اذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك (٣) السنن ، وهذا إن أدرجتموه (٤) بلغ إلينا وإلى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ فتركه كائناً من كان من الناس حجة في رد السنن ، وهذا حكم إبليس اللعين ، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأى من ذكرتم وإنما أمرنا باتباع روايتهم لأنهم ثقات عدول وليسوا محصومين من الخطأ في الرأى ، ولا أعجب ممن يعترض في رد السنن بأن طاوساً ، وعطاء ، وعروة ، وسعيد بن جبير خالفوا ما رويوا من ذلك ، ثم لو أنه (٥) عزم على صبيغ قبيصة أخضر فقالوا له : بل اصبغه أحمر لم ير رأيهم في ذلك حجة ولا ألزم نفسه الأخذ به . ثم يرى رأيهم حجة في مخالفة رسول الله ﷺ ، ولئن كان خالف هؤلاء ما رويوا فقد رواه غيرهم ولم يخالفه كعكرمة ، وعطاء ، ولا يصح عن عطاء إلا القول به ، وقد رواه عائشة : وابن عباس وأخذوا به *
وقالوا : لم يعرفه ابن عمر قلنا : فكان . ماذا ؟ فقد عرفه عمر ، وعثمان ؛ وعلى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا من ردهم بلاد ، (٢) قال في المجمل الأبدة الفعلية تقى ذكرها على الأب (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي رد ، (٤) في النسخة رقم (١٤) ودرجتموه ، (٥) في النسخة رقم (١٤) وشماء له ،

وعائشة ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس واخذوا به ، وهذا مما خالفوا فيه جمهور الصحابة بل ليس ابن عمر ههنا خلافاً لأنه لم يقل : باطلاله وإنما قال : لأعرفه ، والعجب كله ان عمر رأى الاشتراط في الحج ومعه القرآن والسنة خالفوه وتعلقوا في ذلك بأن ابنه عبد الله لم يعرفه ، وصح عن عبد الله بن عمر الا هلال يوم التروية ومعه السنة خالفوه وتعلقوا برواية جاءت في ذلك عن عمر ، وقال عمر . وعثمان : بالاشتراط في الحج خالفوهما ومعهما السنة وتعلقوا بهما في المنع من فسخ الحج في عمرة اذ جاء (١) عنهما خلاف أمر النبي ﷺ فكانهم مغرمون بمخالفة السنن ومخالفة الصحابة فيما جاء عنهم من موافقة السنن ،

والقوم غرقى في بحار هواهم * وبكل ما يردى الغريق تعلقوا

وذكروا قول ابراهيم : كانوا يشترطون في الحج ولا يرونه شيئاً *

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد وليس فيه أكثر من أنه يصفهم بفساد الرأي والتلاعب . إذ يشترطون ما لا فائدة فيه . ولا يصح . ولا يجوز ، وهذه صفة من لا عقل له ، ويكفى من هذا كله أن السنة اذا صحت لم يحل لأحد خلافها ، ولم يكن قول أحد حجة في معارضتها وبالله تعالى التوفيق *

وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنة الثابتة . وجمهور الصحابة . والقياس لانهم يقولون : من دخل في صلاة فعجز عن اتمامها قائماً ، وعن الركوع وعن السجود سقط عنه ما لا يقدر عليه من ذلك ، ومن دخل في صوم فرض فعجز عن اتمامه سقط عنه ولم يكفه ، وكذلك التطوع ، وقالوا ههنا : من دخل في حج فرض . أو تطوع . أو عمرة كذلك فعجز عنها لم يسقطا عنه بل هو مكلف ما لا يقدر عليه من الوصول الى البيت *

٨٣٤ — مسألة — وأما جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أولفظة الحج على العمرة فلا نه قال تعالى (٢) : (وأتموا الحج والعمرة لله) فبدأ بلفظة الحج ، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « لبيك عمرة وحجة » ، وصح انه عليه السلام قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » فلا نبألى أى ذلك قدم في اللفظ ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٥ — مسألة — فاذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة الا أنه يستحب له ان يرمل في الثلاث وليس ذلك فرضا في الحج ثم اذا أتم ذلك أقام محرماً [كما هو] (٣) الى يوم منى — وهو الثامن من ذى الحجة — ، فاذا كان اليوم المذكور أحرم بالحج من كان متمتعاً ثم نهض القارن والمتمتع الى منى فيقيان بها نهارهما وليتهما ، فاذا كان من الغد — وهو اليوم التاسع من ذى الحجة — نهضوا كليهما (٤) الى

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن فسخ الحج في العمرة اذا جاء ، (٢) أى فلا ن الله تعالى قال : الخ (٣) الزيادة من النسخة رقم

(١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) وذهبوا كليهما ، والمعنى واحد =

عرفة فيصلى هنالك الامام والناس الظهر بعد ان يخطب الناس ثم يؤذن المؤذن ويقيم ويصلى الظهر بالناس ، فاذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة اقامة بلا أذان وصلى بهم العصر اثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الأيام ؛ ثم يقف الناس للدعاء فاذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض انسان إلى مزدلفة قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ولا شيء عليه لادم ولا غيره وحجه تام ، فاذا أتوا مزدلفة أذن المؤذن لصلاة المغرب. ثم أقام وصلى الامام بالناس صلاة المغرب ولا يجزىء أحداً أن يصليها (١) تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق ، فاذا سلم أقيم لصلاة العتمة اقامة بلا أذان فيصليها بالناس وهي ليلة عيد الأضحي ويبيت الناس هنالك ، فاذا انصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلى بهم الصبح ، ومن لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع الامام فقد بطل حجه إن كان رجلاً ومن لم يدرك مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح فقد بطل حجه ان كان رجلاً ، وأما النساء فان وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها اجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجها ، ومن لم تقف منهن بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، فاذا صلى الامام كما ذكرنا بمزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ، فاذا أسفر قبل طلوع الشمس دفعوا كلهم إلى منى ، فاذا أتوا منى أحببنا لهم التطيب بعد أن يرموا جمره العقبة بسبع حصيات يكبرون مع كل حصاة ولا يقطعون التلبية مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات الا مع تمام رمى السبع حصيات ، فاذا رموها كما ذكرنا فقد تم احرامهم ويحلقون. أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون الهدى ان كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراماً على المحرم ، وحل لهم التصدي في الحل والتطيب حاشا الوطء فقط ، فان نهضوا من يومهم إلى مكة فطافوا بالبيت سبعا لا خب في شيء منها ، ثم سعى بين الصفا والمروة سبعا ان كان متمتعاً او ان كان لم يسع بينهما أول دخوله ان كان قارناً فقد تم الحج كله أو القران كله وحل لهم الوطء ويرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر يرمون كل يوم بعد زوال الشمس الجمرات الثلاث بسبع حصيات سبع حصيات يبدأ بالقصوى ، ثم بالتي تليها ، ثم جمره العقبة التي رمى يوم النحر يقف عند الأوتنين للدعاء ولا يقف عند جمره

العقبة ، فإذا تمّ ذلك فقد تمّ جميع [عمل] ^(١) الحاج ، ويأكل القارن ولا بد من الهدى الذى ساق مع نفسه ويتصدق منه ولا بدّ ، فأما المتمتع فإن كان من غير أهل مكة والحرم ولم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدى هديا ولا بدّ إما رأس من الإبل أو من البقر ، وإما ماشاة . وإما نصيب مشترك فى رأس من الإبل . أو فى رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقلّ لا نبألى متمتعين كانوا أو غير متمتعين ، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل . أو للبيع . أو للهدى ، ولا يجوز له أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ويذبحه بمكة أو بمبنى ولا بدّ . أو متى شاء بعد ذلك ، فإن لم يقدر على هدى ففرضه أن يصوم ثلاثة أيام ما بين أن يحرم بالحج إلى أول يوم من النحر فإن فاتته ذلك فليؤخر طواف الإفاضة — وهو الطواف الذى ذكرنا يوم النحر — إلى أن تنقضى أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام ، ثم يطوف بعد تمام صيامه طواف الإفاضة ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع من عمل الحج كله ولم يبق منه شيء ، فإن كان أهله بمكة لم يلزمه أن كان متمتعا هدى . ولا صيام وهو محسن فى كل ذلك ، والمتمتع هو من اعتمر بمن ليس أهله من سكان الحرم ثم حج من عامه سواء رجع إلى بلده . أو إلى المقبات أو لم يرجع ، ولا يضر الهدى أن لا يوقف بعرفة ، ولا هدى على القارن مكيا كان أو غير مكى حاشا الهدى الذى كان معه عند إحرامه ، فمن أراد من ذكرنا أن يخرج عن مكة فليجعل آخر عمل يعمل به أن يطوف بالبيت سبعا ، ثم يخرج إثر تمامه موصولا به ولا بدّ ، فإن تردد لأمر ما أعاد الطواف إذا أراد الخروج عن مكة ، فإن خرج ولم يطف ففرض عليه الرجوع ولا بدّ ولو من أقصى الدنيا حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت ، ومن ترك من طواف الإفاضة ولو بعض شوط حتى خرج ففرض عليه الرجوع حتى يتمه ، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يتمه فقد بطل حجه ، ومن لم يرم جمرة العقبة يوم النحر أو باقى ذى الحجة فقد بطل حجه ، ويجزئ القارن طواف واحد لعمرته ولحجه كالمفرد بالحج ولا فرق *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قتيح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — جميعا عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه ... قال : قلت لجابر بن عبد الله : أخبرني عن حجة الوداع ؟ ^(٢) فقال جابر — فذكر حديثا — وفيه « نخرجنا [معه] ^(٣) حتى أتينا ذا الحليفة — فذكر كلاما — ، ثم قال فصرى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) * (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(٣) الزيادة من صحيح مسلم *

رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء (١) — فذكر كلاما — ثم قال : حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعا . ثم نفذ الى مقام ابراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج (٢) من الباب الى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ابدأ (٣) بما بدأ الله به . فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره (٤) وقال : لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله الا الله وحده . أنجز وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه (٥) في بطن الوادي حتى اذا صعدتا مشى حتى أتى المروة قال : لو انى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فقام سراقه [بن مالك] (٦) بن جعثم فقال : يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد ؟ — فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين — لا بل لأبد أبد ، وقدم على من الين بيدن النبي ﷺ فوجد فاطمة بمن حل ولبست ثيابا صبيغا فانكر ذلك عليها فقالت : إني أمرت بهذا (٧) فاخبر على بذلك النبي ﷺ فقال : صدقت [صدقت] (٨) ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت : اللهم إني أهل بما أهل به رسولك ﷺ قال : فان معى الهدى فلا تحل فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى ، فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر . والعصر . والمغرب . والعشاء . والفجر ، ثم مكث [قليلا] (٩) حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فسار رسول الله ﷺ (١٠) حتى أتى عرفة فنزل في القبة بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس فقال : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، — ثم ذكر كلاما كثيرا —

(١) هو لقب راقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصواء — بفتح القاف وبالمدة ، وفي بعض النسخ بالقصر وهو خطأ —
الثانية التي قطع طرفانها ، ولم تكن راقه النبي صلى الله عليه وسلم قصواء إنما كان هذا لقبها و قيل كانت مقطوعة الاذن اه
من النهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) د ثم رجع وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٣) في النسخة رقم (١٦)
و ابدأوا ، وماها موافق لما في صحيح مسلم وتلك النسخة موافقة لما في النسائي (٤) في النسخة رقم (١٤) «وكرر» وماها موافق
لما في صحيح مسلم (٥) قال التوى في شرح مسلم فلاح عن القاضي عياض : فيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى اذا انصبت قدماه
ومل في بطن الوادي ، (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ وقال قلت إن أنى أمرنى هذا ، (٨) الزيادة
من صحيح مسلم (٩) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ (١٠) هذه العلامة اشارة الى أن في محلها سقطا اختصره المصنف

ثم أذن. ثم أقام فصلى الظهر. ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ، ثم ركب عليه السلام حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقه القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة (١) بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا . . . وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصواء الزمام (٢) . . . وقال : أيها الناس السكينة السكينة كلها أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ، ثم اضطجع عليه السلام (٣) حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس ، وأردف الفضل ابن العباس . . . حتى أتى بطن محسر فركب قليلا ، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف (٤) ، رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فحفر ثلاثا وستين بدنة (٥) ثم أعطى عليا فحفر ما غبر وأشركه في هديه. ثم أمر من كل بدنة ببضعة (٦) فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر . . . ثم أتى زمزم فتناول دلوأ فشرب منه (٧) * قال أبو محمد : كل ما في هذا الخبر من دعاء . وصفة مشى وغير ذلك لا تحاش شيئا فهو كله سنة مستحبة ، ﴿ وأما قولنا ﴾ : من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فحجه تام ولا شيء عليه ، ووجوب فرض الوقوف بعرفة كما ذكرنا فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم أنا وكيع نا سفيان — هو الثوري — عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدثيلي [قال] : (٨) « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة — وسئل عن الحج — (٩) فقال : الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع

(١) روى وجبل ، بجاء مهمة توباء . موحدة ساكنة ، وروى «حل» بحم معجمة بباء موحدة مفتوحين ، والاول اشبه بالحديث ، وحل المشاة مختمهم ، وجبل الرمل ما طال منه وضخم ، وأما حل بالحيم فعناه طريقهم حيث تسلك الرحالة والله أعلم . (٢) « شق » بتخفيف الون معناه ضم وضيق (٣) في صحيح مسلم « ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٤) هو بالحاء المعجمة والداد المعجمة الساكنة وفي آخره فاء وهي حصى صغار قدر حبة الباقلا (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٨ « وبه » قال النووي هكذا هو في النسخ ثلاثا وستين يديه وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن ماها فانه رواه بدنة ، قال : وكلاهما صواب والاول أصوب قلت : وكلاهما حري فحرف ثلاثا وستين بدنة يديه (٦) الضعة فتفتح الباء الموحدة القطعة من اللحم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦ (٩) في السائي ج ٥ ص ٢٥٦ « شهدت رسول الله

الفجر [من ليلة جمع] (١) فقد أدرك» (٢) *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد - هو ابن الحارث - عن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني عروة بن مضر عن ابن أوس بن حارثة بن لأم الطائي قال : « أتيت رسول الله ﷺ (٣) بجمع فقلت له : هل لي من حج ؟ فقال : من صلى هذه الصلاة معنا ووقف هذا الموقف حتى يفيض وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه وقضى تفثه » (٤) *

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : أن أفاض منها نهاراً فحجه تام وعليه دم * وقال مالك : أن لم يقف بها ليلاً فلا حج له ، واحتج له من قلده بأن رسول الله ﷺ وقف بها في أول الليل ، فقلنا : ووقف نهاراً فأبطلوا حج من لم يقف بها نهاراً فقالوا : قد قال عليه السلام : « من أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك » فقلنا : وقد قال عليه السلام : « وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد أدرك » فبلحوا (٥) فأتوا بنادرة وهي أنهم قالوا : معنى قوله : « ليلاً أو نهاراً » إنما هو ليلاً ونهاراً كما قال تعالى : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فقلنا : هذا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ صراحاً ، ولو كان كما تأولوه لما كان عليه السلام منياً عن أن يطيع منهم آثماً إلا حتى يكون كفوراً ، وهذا لا يقوله مسلم بل هو عليه السلام منبئ عن أن يطيع منهم الآثم والكفور (٦) وإن لم يكن الآثم كفوراً ، ثم لو صح لكم في الخبر تأويلكم الفاسد لكان لا يصح لأحد حج حتى يقف بها نهاراً وليلاً معاً ، وهذا خلاف قولكم مع أن النبي ﷺ لم يقف بها إلا نهاراً ودفع منها إثر تمام غروب القرص في أول الليل ، والدفع لا يسمى وقفاً بل هو زوال عنها *

وذكروا خبراً فاسداً روياه من طريق إبراهيم بن حماد عن أبي عون محمد بن عمرو بن أسعون (٧) عن داود بن حير (٨) عن أبي هاتم رحمه بن مصعب الفراء الواسطي عن

صلى الله عليه وسلم ما تأهنا من سؤاله عن الحج الخ (١) الزيادة من السامعي ، وجمع - بفتح الحيم المعجمة وسكون الميم - علم للرد لمعيت لآدم عليه السلام وحوالاً لأهط اجتماعها (٢) في السامعي وقد تم حجه (٣) في السامعي ح ٥ ص ٢٦٤ وأبيت النبي صلى الله عليه وسلم (٤) أي آثم مدهاق الممت - أعنى الوسع وغيره مما يابس المحرم - مثل له أن يريل عنه التفت بخلق الرأس وقص السارسو الاطوار وخلق العانة وازالة الشعث والدرن والوسع ، (٥) قال الجوهر في الصحاح . « بلح الرجل بلوحاً أي أعيأ » (٦) في السبعة رقم (١٤) « الكفور والآثم » وماها اسب بظلم الآية (٧) في الأصول كلها عن أسعون بن عمرو بن عمرو صحاحه من سنن دارقطني ص ٢٦٤ ولم أتهتد لترحمته (٨) في الأصول كلها « داود بن حير » وهي موافقة لما في ميراب الاعتدال ، قال الخافض أسحور في لسان الميراب والصواب أن اسم أبيه حير بالميم والراء كداهوي في الأصول الصحيحة من سنن دارقطني ، أقول وما قاله الخافض موافق للنسخة المهدية ص ٢٦٤ والله أعلم .

ابن أبي ليلى عن عطاء عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج» (١) *
قال أبو محمد: هذا عورة لأن أبا عون (٢) بن عمرو، ورحمة بن مصعب، وداود ابن جبير مجهولون لا يدري من هم (٣)، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وعلى هذا الخبر يطل حج النبي ﷺ لأنه لم يقف بعرفة بليل إنما دفع منها في أول أوقات الليل *
ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا ابن أبي ليلى نا عطاء يرفع الحديث قال: «من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج» وهذا مرسل، ومع ذلك فليس فيه يان جلي بانه عن رسول الله ﷺ، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وهذا مما ترك فيه الخفيفون المرسل *

وخبر من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نا ابن أبي نافع عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدفعوا من عرفة ومزدلفة حتى يدفع الامام» * وهذا لاشيء لوجوه، أحدها انه مرسل، والثاني أن فيه ثلاثة ضعفاء في نسق (٤)، وثالثها انه ليس فيه إيجاب الوقوف بعرفة ليلا أصلا، والرابع انه مخالف لقولهم لانهم لا يطلون حج من دفع قبل الامام من عرفة ولا من مزدلفة *

ومنها خبر من طريق عبد الملك بن حبيب عن أبي معاوية المدني عن يزيد بن عياض — هو ابن جعدة — عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «من أجاز بطن غرنة قبل أن تغيب الشمس فلا حج له»، وهذه بلية لأن عبد الملك ساقط (٥)، وأبا معاوية مجهول، وي زيد كذاب (٦)، ثم هو مرسل، ثم انه مخالف لقولهم لأن بطن غرنة من الحرم — وهو غير عرفة — فليس فيه وجوب الوقوف ليلا بعرفة أصلا *

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «انا لا ندفع حتى تغرب الشمس — يعني من عرفات — وان أهل الجاهلية كانوا لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس، وانا ندفع قبل ذلك، هديا بخالف هديهم» *

قال أبو محمد: وهذا لاشيء لانه مرسل. ثم هو عن رجل لم يسم. ثم هم مخالفون له لانهم لا يطلون حج من دفع من جمع بعد طلوع الشمس أو من لم يقف بها أصلا *

(١) في سنن الدارقطني ص ٢٦٤ زيادة عند قوله فقد فاتته الحج، وبها وليحل لعمر توقع عليه الحج من قال، (٢) في الأصول لأن ابن عون، صحاحه من سنن الدارقطني (٣) هم مجهولون كما قال المؤلف رحمه الله (٤) هو كما قال المصنف رحمه الله (٥) اظهر رحمته في تهديد التهديد ج ص ٣٩ (٦) اظهر ترجمته في تهديد التهديد ج ص ١١١ ح ٣٥٢

قال أبو محمد : وما ندرى من أين وقع إيجاب الوقوف بعرة ليلا وإبطال الحج بتركه؟
وهم لا يطلون الحج بمخالفة عمل النبي صلى الله عليه وسلم كله في عرة ، وفي الدفع منها ،
وفي مزدلفة *

فان ذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا ابن أبي ليلى عن نافع
عن ابن عمر قال : من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفات بليل
فقد فاتة الحج * قلنا : قد صح عن ابن عمر أنه لا يكون هديا الا ما قلدوا شعر نخالفتموه ،
وصح عن عمر من قدم ثقله من منى بطل حجه نخالفتموه ؛ فمن أين صار (١) ابن عمر
ههنا حجة ولم يصر حجة هو ولا أبوه فيما ذكرنا عنها مما استسهمت خلافتها فيه ، وما نعلم (٢)
لمالك في هذا القول حجة أصلا *

وأما إيجاب الدم في ذلك غلطاً لأنه لا يخلو ان يكون من دفع من عرة قبل غروب
الشمس فعل ما يبيح له أو ما لم يبيح له ، فان كان فعل ما يبيح له فلا شيء عليه ، وان كان
فعل ما لم يبيح له فحجه باطل ولا مزيد *

قال أبو محمد : روينا من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : ملاك الحج الذى يصير اليه
ليلة عرة من أدر كها قبل الفجر ليلا أو نهرا فقد أدرك الحج *

وأما استحبنا للتمتع ان يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض إلى منى فلما
ذكرنا من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحضرته ؛ واختار مالك ان يهل المتمتع
وأهل مكة اذا أهل هلال ذى الحجة ، واحتجوا برواية عن عمر أنه قال : يا أهل مكة
يقدم الناس شعثا واتم مدّهنون فاذا رأيتم الهلال فأهلوا ، فان هذه رواية لانعلها تتصل
الى عمر انما يذكرها من طريق القاسم بن محمد وابراهيم النخعي عن عمر ؛ وكلاهما لم يولد
الا بعد موت عمر بأعوام ؛ ثم لو صح عنه لكان النابت المتصل من فعل الصحابة بحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى من رآه عمر *

وقد روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء ابن أبي رباح قال :
رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد أهل بالحج اذ رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما
آخر . فلما كان في العام الثالث قيل له : قد رؤى هلال ذى الحجة فقال : ما أنا الا كرجل
من أصحابي وما أرانى أفعل الا كما فعلوا فأمسك الى يوم التروية ثم أحرمت من البطحاء
حين استوت به راحلته بالحج *

ومن طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي ثر عن خفيف عن مجاهد عن ابن عمر أنه

أحرم عاما من المسجد حين أهل هلال ذى الحجة ثم عاما آخر كذلك فلما كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية قال مجاهد : فسأله عن ذلك ؟ فقال : إني كنت امرأة من أهل المدينة فأحببت أن أهل باهلاهم ثم ذهبت أنظر فاذا أنا أدخل على أهلي وأنا محرم وأخرج وأنا محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن المحرم إذا أحرم خرج لوجهه ، قال مجاهد : فقلت لابن عمر : فأي ذلك ترى ؟ قال : يوم التروية ، فهذا ابن عمر قد أخبر أن فعل الصحابة أن يهل المتمتع وأهل مكة يوم التروية ورغب عن رأى أبيه لو ثبت أيضا عنه *
﴿فان قالوا﴾ : إنما اخترنا له ذلك ليكون أشعث قلنا : ما علمنا الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم اختار الشعث للمحرم فان اخترتموه فأمرهم بالاهلال من أول شوال فهو آثم للشعث *

وأما قولنا : ان يؤذن المؤذن اذا أتم الامام الخطبة بعرفة . تم يقيم لصلاة الظهر . ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها . فلماذا كرناه في الخبر عن رسول الله ﷺ آنفا وهو قول أبي سليمان : وأحد قولي مالك . وقال مالك مرة أخرى : ان شاء أذن والامام في الخطبة وان شاء اذا أتم * وقال أبو حنيفة . وأبو ثور : يؤذن اذا قعد الامام على المنبر قبل ان يأخذ في الخطبة * وقال أبو يوسف : يؤذن قبل خروج الامام ثم رجع فقال : يؤذن بعد صدر من الخطبة ، وذكر ذلك عن مؤذن من أهل مكة * وقال الشافعي : يأخذ في الأذان اذا أتم الامام الخطبة الأولى *

قال أبو محمد : وهذه اقوال لاجبة لصحة شيء منها ﴿فان قالوا﴾ : قسنا ذلك على الجمعة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس قياس الأذان بعرفة على الأذان بالجمعة بأولى من القياس للجمعة على ما روى في عرفة لاسيما وأتم تقولون : لاجمة بعرفة ﴿فان قيل﴾ : فاتهم تقولون : ان الجمعة بعرفة كما هي في غيرها من البلاد قلنا : نعم وليس ذلك بمسيح مخالفة ما صح عن النبي ﷺ في صفة الأذان فيها بخلافه في سائر البلاد كما كان بعرفة حكم الصلاة في الجمع بين الظهر . والعصر بخلاف ذلك في سائر البلاد ، ولو قلنا : ان هذه الأقوال خلاف لاجماع الصحابة رضى الله عنهم كلهم في القول بذلك لصدقنا *

وأما قولنا : بالجمع بين صلاتي الظهر . والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين وبمزدلفة بين المغرب والعمة كذلك أيضا فلما صح عن رسول الله ﷺ في الخبر المذكور ، وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . والشافعي في الصلاة بعرفة : كما قلنا ، وقال مالك : بأذانين وإقامتين لكل صلاة أذان وإقامة . وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من سنة صحيحة ،

ولامن رواية سقيمة ، ولامن عمل صاحب . ولاتابع ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بمزدلفة قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ ، وقولكم هذا في مزدلفة خطأ على ما بينه ان شاء الله تعالى ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الصلوات الفائتات قلنا : القياس كله باطل . ثم لو كان حقا لكان [هذا] ^(١) منه عين الباطل لان صلاة الظهر والعصر بعرفة ليستا فائتين ، ومن الباطل قياس صلاة تصل في وقتها على صلاة فائتة لاسيما و أتم لا تقولون بهذا العمل في الفائتات ، وقال سفيان . واسحاق : يجمع بين الظهر . والعصر بعرفة باقائتين فقط بلا أذان *

واحتج أهل هذا القول بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله ﷺ صلى بمكة وبمنى كل صلاة بأذان وإقامة ، وصلى بعرفة وجمع كل صلاة باقامة *

قال أبو محمد : هذا لا تقوم به حجة ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن خبر جابر ورد بزيادة ذكر الأذان ، وزيادة العدل واجب قبولها ولا بد ، وأما الجمع بمزدلفة كما ذكرنا فللخبر المذكور أيضا ، وفي هذا خلاف من السلف . رويناه من طريق حماد بن زيد . وحماد بن سلمة قال ابن زيد : عن نافع قال : لم أحفظ عن ابن عمر أذانا ولا إقامة بجمع — يعنى بمزدلفة — وقال ابن سلمة عن أنس عن ابن سيرين قال : صليت مع ابن عمر بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة ثم العشاء بلا أذان ولا إقامة * وقول ثان وهو اتنا رويناه عنه أيضا أنه جمع بينهما باقامة واحدة بلا أذان ، وروينا ذلك عن شعبة عن الحكم ابن عتية . وسلمة بن كهيل كلاهما عن سعيد بن جبير أنه صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة وذكر أن ابن عمر فعل مثل ذلك وأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك * ورويناه أيضا من طريق مجاهد . وغيره عن ابن عمر أنه فعل ذلك وهو قول سفيان . وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما وبه أخذ أبو بكر بن داود *

واحتج أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق سفيان الثوري . ويحيى بن سعيد القطان قال سفيان : عن مسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقال القطان : عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ثم اتفق ابن عباس . وابن عمر على ان رسول الله ﷺ جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء باقامة واحدة ، وهذا خبر صحيح * وقول ثالث وهو الجمع بينهما باقائتين لكل صلاة إقامة دون أذان رويناه عن حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عمر بن الخطاب

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) سقطت من النسخة رقم (١٤) خطأ

جمع بينهما بإقامتين — يعني بمزدلفة — * ومن طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جعفر أن علي بن أبي طالب جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بإقامة — يعني بمزدلفة — * ومن طريق حماد بن سبله أنا عبد الكريم أنه كان مع سالم ابن عبد الله بن عمر بمزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء بإقامتين — وهو قول سفيان، والشافعي. وأحمد — في أحد أقوالهم *

واحتجوا بما روياه من طريق مالك عن موسى بن عقبة عن كريب [مولى ابن عباس] (١) عن أسامة بن زيد «أن رسول الله ﷺ أتى مزدلفة فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره [في منزله] (٢) ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما [شيئاً] (٣) * ومن طريق البخاري نا عاصم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم [بن عبد الله] (٤) عن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال (٥): «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما . ولا على إثر [كل] (٦) واحدة منهما» وهذا خبران صحيحان * وقول رابع: وهو أن الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة * روينا من طريق سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن النعمان بن حميد أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان وإقامة * ومن طريق أبي داود والسجستاني نا مسدد نا أبو الأحوص نا أشعث بن سليم عن أبيه «أنه كان مع ابن عمر بمزدلفة فأذن وأقام أو أمر بذلك. ثم صلى المغرب ثلاث ركعات. ثم التفت إلينا فقال: الصلاة فصلى العشاء ركعتين قال أشعث: وأخبرني علاج بن عمرو عن ابن عمر بهذا (٧) قال: فقيل لابن عمر في ذلك فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا» وبه يأخذ أبو حنيفة إلا أنه قال: فإن تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى *

وقول خامس: وهو الجمع بينهما بأذانين وإقامتين صح ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم عن الأسود كنت مع عمر فأتى المزدلفة فصلى المغرب والعشاء كل صلاة بأذان وإقامة *

نا حمام نا الباجي نا عبد الله بن يونس نا بق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صليت مع ابن مسعود المغرب بجمع بأذان وإقامة، ثم أتينابعاثنا (٨) فتعشينا، ثم صلى بنا العشاء بأذان وإقامة * وبه نصا إلى أبي إسحاق السبيعي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب كان يجمع

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٥٥ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) الزيادة من الحديث اختصره المصنف اطرح ١٣ ص ٣٥٥ من الموطأ ورواه البخاري ج ٢ ص ٣١٧ بتغيير بعض الالفاظ ، وابدأودح ٢٥ ص ١٣٥ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٣١٨ (٥) الزيادة من صحيح البخاري (٦) الزيادة من صحيح البخاري (٧) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٣ « بمثل حديث أبي عن ابن عمر » والحديث اختصره المصنف (٨) في السحرة رقم (١٤) « نعتنا » وهو فتح العين فيما

بين الصلاتين بمزدلفة كل صلاة بأذان وإقامة ، وهو قول محمد بن علي بن الحسين وذكره عن أهل بيته ، وبه يقول مالك *

ولاحجة في هذا القول من خبر عن النبي ﷺ ، ولا حجة في قول عمر . وابن مسعود . وعلى ذلك لانه قد خالفهم غيرهم من الصحابة ، واختلف عن عمر أيضا كما اوردهنا فالرجوع اليه عند التنازع هو القرآن والسنة ، ولا حجة لابي حنيفة في دعواه أن إعادة الأذان للعشاء هو من أجل ان عمر وابن مسعود تعشيا بين الصلاتين لانهم لم يذكرا ذلك ولا أخبرا أن أعادتهما الأذان انما هو من أجل العشاء فهي دعوى فاسدة *

﴿ فان قيل ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بين سائر الصلوات اذا صليت الأولى في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها فلا بد من أذان وإقامة لكل صلاة قلنا : القياس باطل ولا يجوز أن يعارض ما صح عن النبي ﷺ بقياس فاسد *

قال ابو محمد : وقد روى مثل قولنا عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء كمارونا من طريق ابن أبي شيبه عن الفضل بن دكين عن مسعر بن كدام عن عبد الكريم قال : صليت خلف سالم المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامتين فلقيت نافعا فقلت له : هكذا كان يصنع عبد الله ؟ قال : نعم فلقيت عطاء فقلت له فقال : قد كنت أقول لهم لا صلاة الا باقامة ، وهو قول الشافعي من رواية أبي ثور عنه ، فهي ستة أقوال أحدها الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وصح عن ابن عمر * ، والثاني الجمع بينهما باقامة واحدة فقط . وصح أيضا عن ابن عمر وهو قول سفيان . وأحمد . وأبي بكر بن داود . وصح به خبر عن رسول الله ﷺ ، والثالث الجمع بينهما باقامتين فقط . روى عن عمر . وعلى . وصح عن سالم بن عبد الله وهو أحد قولي سفيان . وأحمد . والشافعي ، وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والرابع الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة . روى عن عمر وصح عن ابنه عبد الله وهو قول أبي حنيفة وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والخامس الجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين صح عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء وهو أحد قولي الشافعي وبه نأخذ ، وصح بذلك خبر عن رسول الله ﷺ * والسادس الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح عن عمر . وابن مسعود وروى عن علي ، وعن محمد بن علي بن الحسين وأهل بيته وهو قول مالك *

فأما الأخبار في ذلك فبعضها باقامة واحدة من طريق ابن عمر . وابن عباس ، وبعضها باقامتين من طريق ابن عمر . وأسامة بن زيد ، وبعضها بأذان واحد وإقامة واحدة من طريق ابن عمر ، وبعضها بأذان واحد وإقامتين من طريق جابر ، فاضطربت الرواية عن ابن عمر الا ان إحدى الروايات عنه وعن أسامة بن زيد ، وعن جابر بن عبد الله زادت

على الأخرى، وعلى رواية ابن عباس إقامة فوجب الأخذ بالزيادة، وإحدى الروايات عنه، وعن جابر تزيد على الأخرى، وعلى رواية أسامة أذا فوجب الأخذ بالزيادة لأنها رواية قائمة بنفسها صحيحة فلا يجوز خلافاً، فإذا جمعت رواية سالم. وعلاج عن ابن عمر صح منهما أذان وإقامتان كما جاء بينا في حديث جابر، وهذا هو الذي لا يجوز خلافه، ولا حجة لمن خالف ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا تجزئ صلاة المغرب تلك الليلة الا بمزدلفة ولا بدّ وبعد غروب الشفق ولا بدّ. فلما روينا من طريق البخاري نا ابن سلام نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال: «لما أفاض رسول الله ﷺ من عرفات عدل الى الشعب فقضى حاجته فجعلت أصب عليه ويتوضأ فقلت: يا رسول الله أتصلي؟ قال: المصلي أملك» وذ كر باقي الحديث (١) * ومن طريق مسلم نا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر قالوا: نا اسماعيل نا يحيى بن يحيى — واللفظ له — نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد «أنه كان ردف (٢) رسول الله ﷺ من عرفات، فلما بلغ [رسول الله ﷺ] (٣) الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أنا خ فبال، ثم جاء فضببت عليه الوضوء فتوضأ وضوء أخيفاً، ثم قالت: الصلاة يا رسول الله فقال: الصلاة أملك» وذ كر الحديث *

قال أبو محمد: فاذا قد قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب وأخبر بأن المصلي من أمام وان الصلاة من امام فالمصلي هو موضع الصلاة فقد أخبر بأن موضع الصلاة ووقت الصلاة من امام فصح يقينا ان ما قبل ذلك الوقت وما قبل ذلك المكان ليس مصلي ولا الصلاة فيه صلاة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لا صلاة الا بجمع * وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم — هو التستري — نا عبد الله بن أبي مليكة قال: كان ابن الزبير يخطبنا فيقول: ألا لا صلاة إلا بجمع يرددها ثلاثاً * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد قال: لا صلاة الا بجمع ولو الى نصف الليل * وروى عن ابن عمر. وابن عباس صلاة المغرب دون جمع، ولا حجة الا في قول رسول الله ﷺ *

(١) هو في البخاري ج ٢ ص ٣١٦ (٢) في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٦٢ «قال ردفت» (٣) الزيادة من صحيح مسلم.

وأما بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي نا جرير ابن حازم عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن عروة بن مضرّس قال قال رسول الله ﷺ: « من أدرك جمعا مع الامام والناس حتى يفيضوا [منها] ^(١) فقد أدرك الحج ومن لم يدرك مع الامام والناس ^(٢) فلم يدرك » ؛ وبه الى أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا إسماعيل بن أبي خالد أخبرني عامر الشعبي أخبرني عروة ابن مضرّس الطائي قال قلت ^(٣): يا رسول الله أتيتك من جبل طيء أكلت مطيتي ^(٤) وأتعبت نفسي، والله ^(٥) ما بقى من جبل ^(٦) الا وقفت عليه فهل لى من حج ؟، فقال رسول الله ﷺ: « من صلى الغداة ههنا. ثم أقام معنا، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه » ^(٧)، وقال تعالى: (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) فوجب الوقوف بمزدلفة — وهى المشعر الحرام — وذكر الله تعالى عندها فرض يعصى من خالفه ولا حج له لانه لم يأت بما أمر إلا أن إدراك صلاة الفجر فيها مع الامام هو الذكر المفترض ببيان رسول الله ﷺ المذكور ، ومن أدرك شيئا من صلاة الامام فقد أدرك الصلاة لقول رسول الله ﷺ: « فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » *

قال أبو محمد : والعجب من يقول: ان قول رسول الله ﷺ فى سائمة الابل « فى كل خمس شاة » دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة، ومن يقول: ان قوله عليه السلام : « واذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد » دليل على ان الامام لا يقول: ربنا ولك الحمد ، وان المأموم لا يقول سمع الله لمن حمده. ثم لا يرى قوله عليه السلام : « من صلى الغداة ههنا معنا وقد أتى عرفة قبل ذلك فقد تم حجه » دليلا على ان من لم يصل الغداة هنالك مع الامام لم يتم حجه، فكيف وقد غنينا [عن ذلك كله] ^(٨) بنصه عليه السلام ؟ على أنه إن لم يدرك ذلك فلم يدرك الحج *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ: « الحج عرفة » قال على : وهم أول مبطل لهذا الاحتجاج لان عندهم فرائض يبطل الحج بتركها سوى عرفة كترك الاحرام . وترك طواف الافاضة. وترك الصفا والمروة. فكم هذا التاقض ؟ وليس قوله عليه السلام « الحج

(١) الريا دقمن السائى ح ١ ص ٢٦٢، وفيه حتى يفيض منها، بدل « حتى يفيضوا » (٢) فى السائى « ومع الناس والامام، (٣) فى السائى ح ٥ ص ٢٦٤ « قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت » الح (٤) فى السحرة رقم (١٤) « أصليت مطيتى » وماها موافقا لى للسائى (٥) لفظ والله سقط من السائى (٦) . هو بالحاء المهملة المفتوحة . وسكون الاء الموحدة . ما استطال من الزمل، وقيل الحل مادون الحل فى الارتفاع وسق قريبا تفسيره (٧) فى السائى فيه محالة لبعض الالفاظ التى ذكرها المصنف طر ح ٥ ص ٢٦٤ (٨) اريادق من السحرة رقم (١٤) *

عرفة « بمنع من أن يكون غير عرفة الحج أيضا إذا جاء بذلك نص ، وقد قال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) . والبيت غير عرفة بلا شك ، وسوى تعالى بين الأمر بعرفة والأمر بمزدلفة في القرآن ، وقد قال تعالى : (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) . وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ولا يكون يوم الحج الأكبر إلا كبر الاو غيره يوم الحج الأصغر ، ومحال تمتع أن يكون — هو يوم الحج الأكبر — ولا يكون فيه من فرائض الحج شيء ، ويكون فرض الحج في غيره ، فصح أن جملة فرائض الحج في يوم الحج الأكبر ، وهي الوقوف بمزدلفة الذي لا يكون في غيره ، ورمي الجرة ، والافاضة ، وقد يكونان فيما بعده كما عرفة فيما قبله * .

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس قال : « من أفاض من عرفة فلا حجه له » وقد ذكرنا عن ابن الزبير أنه كان يقول في خطبته : ألا لاصلاة الا بجمع ، فإذا أبطل الصلاة الا بمزدلفة فقد جعلها من فرائض الحج * . ومن طريق شعبة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبي الضحى قال : سألت علقمة عن لم يدرك عرفات أو جمعا أو وقع باهله يوم النحر قبل أن يزور ؟ فقال : عليه الحج * . ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كان يقال : من فاته جمع أو عرفة فقد فاته الحج * .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : من فاته عرفة أو جمع ، أو جامع قبل أن يزور فقد فسده * . ومن طريق سفيان الثوري أيضا عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي أنه قال : من فاته جمع جعلها عمرة * .

وعن الحسن البصري من لم يقف بجمع فلا حجه له * . وعن حماد بن أبي سليمان قال : من فاته الافاضة من جمع فقد فاته الحج فليحل بعمره ثم ليحج من قابل * . ومن طريق شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ألا ترى أنه إذا فاته عرفة لم يفته الحج وإذا فاته يوم النحر فاته الحج * .

قال أبو محمد : صدق سعيد لان من فاته عرفة يوم عرفة لم يفته الحج لأنه يقف بعرفة ليلة يوم النحر ، وأما يوم النحر فانما ساء الله تعالى يوم الحج الأكبر لأن فيه فرائض ثلاثا من فرائض الحج ، وهو الوقوف بمزدلفة لا يكون جازئا الاغداة يوم النحر ، وجمرة العقبة ، وطواف الافاضة ويجوز تأخيرها ، فصح أن مزدلفة أشد فروض الحج تأكدا وأضيقتها وقتا ، وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا * .

وأما قولنا: إن النساء. والصبيان. والضعفاء بخلاف هذا. فلما رويناه من طريق مسلم نا محمد ابن أبي بكر المسمى نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق أن أسماء قالت له بمزدلفة: هل غاب القمر؟ قلت: لا فصلت ساعة ثم قالت [يا بني] (١) هل غاب القمر؟ قلت: نعم قالت: ارحل [بني] (٢) فارتحلنا حتى رمت الجرة ثم صلت في منزلها فقلت لها: [أى هتاه] (٣) لقد غلسنا قالت: كلا أى بنى إن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم، اذن للظعن (٥) *

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل فيذكرون الله تعالى ثم يدفنون قبل أن يقف الامام، ويقول [ابن عمر] (٦) أرخص في أولئك رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم حدثني علي بن خشرم أنا عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن شوال أخبره أنه دخل على أم حبيبة أم المؤمنين (٧) فأخبرته أن رسول الله (٨) ﷺ بعث بها من جمع بليل *

ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن عباس يقول: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثقل (٩) وفي الضعفة (١٠) من جمع بليل *

قال أبو محمد: كان ابن عباس حينئذ قد ناهز الاحتلام ولم يحتلم بعد، هكذا ذكر عن نفسه في الخبر الذي فيه أنه أتى منى على أتان. ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس قال: وأنا غلام قد ناهزت الاحتلام (١١) * فخرج هؤلاء عن وجوب حضور صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام عليهم وبق عليهم فرض الوقوف بمزدلفة، وذكروا الله تعالى هنالك ليلة النحر ولا بد لعموم قوله تعالى: (فاذا أفقستم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) *

وأما وجوب رمي جرة العقبة. فلما رويناه من طريق أبي داود نا نصر بن علي الجهضمي نا يزيد بن زريع نا خالد — هو الحذاء — عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم، ومعناه يا هذه، وقوله بعد «لقد غلسنا، أى لقد تقدمنا على الوقت المشروع» (٤) في صحيح مسلم «أن النبي» (٥) هو نضم الظاء والعين وباسكان العين أيضا وهن النساء الواحدة ظعينة كسفينته وسفن وأصل الظعينة اليهودج الذي تكون فيه المرأة على البعير، والله أعلم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٧) لفظ «أم المؤمنين» سقط من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٨) في صحيح مسلم «أن النبي» (٩) هو فتح التاء المثلثة والقاف المتاع ونحوه (١٠) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ «أوقال في الضعفة» (١١) هو في صحيح البخارى ج ١ ص ٩٤

قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انى أمسيت ولم ارم قال : ارم ولا حرج (١) *
ومن طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف نا مالك عن ابن شهاب عن عيسى
ابن طلحة عن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي (٢) « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقف في حجة الوداع [فجعلوا يسألونه] (٣) فقال له رجل : لم أشعر فتحررت
قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج » فأمر عليه السلام برميها فوجب فرضا *
﴿فان قيل﴾ : ان في هذا الخبر انه عليه السلام قال : « اذبح ولا حرج » فأوجبوا الذبح
فرضا . قلنا : ان كان ذلك الذبح مندورا أو هديا واجبا فعم هو فرض ، وان كان تطوعا
فيكفى من البرهان على انه ليس بذبحه فرضا يتقن العلم بأنه تطوع لا فرض *

روينا من طريق الخدافي عن عبد الرزاق عن معمر قال : قال الزهري فيمن لم يرم
الجمرة : ان ذكر وهو بمنى رمى وإن فاتته ذلك حتى نفر فانه يحج من قابل ويحافظ على
المناسك وبه يقول داود . وأصحابنا ، ولا يجزئ الرمي الابحصى كحصى الخذف لا أصغر .
ولا أكبر . لما روينا من طريق مسلم *

نا محمد بن ربح عن الليث — هو ابن سعد — عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس
عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بحصى الخذف الذى
ترمى به الجمرة (٤) » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم — هو الدورقي — نا اسماعيل بن ابراهيم
— هو ابن علية — ناعوف — هو ابن أبي (٥) جميلة نا زياد بن حصين عن أبي العالية قال : قال
ابن عباس : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : « هات
القط لى فلقطت له حصيات هى حصى الخذف قلنا وضعتن في يده قال : بأمثال هؤلاء
بأمثال هؤلاء (٦) وليا كم والغلو في الدين فانما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين » *

وقال مالك : أحب أكبر من حصى الخذف ، وهذا قول في غاية الفساد لتعريه من
البرهان ومخالفة الأثر الثابت * روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . وابن الزبير قالا جميعا : مثل حصى الخذف ، ولا
مخالف لهما لا من صاحب . ولا من تابع ، وهذان الأثران ييطان قول من قال :
يجزئ الرمي بغير الحصى *

(١) الحديث ذكره المصنف مختصرا الطر ج ٢ ص ١٤٩ من سنن ابى داود (٢) لفظ « ابن العاصي » غير موجود في صحيح
البخارى ج ٣ ص ٢ (٣) الزيادة من صحيح البخارى والمصنف ذكر الحديث مختصرا (٤) الحديث ذكره المصنف مختصرا
فيه عمل محل الشاهد وهو في مسلم ح ١ ص ٣٦٣ (٥) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « وابى ، خطأ (٦) في سنن النسائي ج ٥ ص ٢٦٨
يدون تكرار لفظ « بأمثال هؤلاء » ،

وأما العدد فإن الناس اختلفوا . رويانا من طريق ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن سعد بن أبي وقاص قال : جلسنا فقال بعضنا : رميت بست ، وقال بعضنا : رميت بسبع فلم يعب بعضنا على بعض (١) * .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره أنه سمع أبا حبة الأنصاري يفتي بأنه لا بأس بما رمى به الإنسان من عدد الحصى فجاء عبد الله بن عمرو إلى ابن عمر فأخبره فقال : صدق أبو حبة * .

قال أبو محمد : أبو حبة بدرى * وروينا عن طاوس من ترك حصاة فإنه يطعم تمره أو لقيمة * وعن عطاء من فاتته الجمار يوما تصدق بدرهم ومن فاتته حتى تنقضي أيام منى فعليه دم * .

قال علي : رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن سليمان التيمي عن أبي مجاز قلت لابن عمر : نسيت أن أرمي بحصاة من حصى الجرة فقال لي ابن عمر : اذهب إلى ذلك الشيخ فسله ثم ارجع فأخبرني بما يقول قال : فسألته فقال لي : لو نسيت شيئا من صلاتي لأعدت فقال ابن عمر : أصاب * .

قال أبو محمد : هذا الشيخ — هو محمد بن الحنفية — هكذا رويناه من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قال : من نسي الجرة رماها بالليل حين يذكر * وعن طاوس . وعروة بن الزبير . والنخعي . والحسن قالوا كلهم : يرمى بالليل ، ، وهو قول سفيان ؛ ولم يوجبوا في ذلك شيئا * .

قال أبو محمد : إنما نهى النبي ﷺ عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر وأباح رميها بعد ذلك وإن أُمسى ، وهذا يقع على الليل والعشى معا كما ذكرنا قبل ؛ قال أبو حنيفة : عليه في كل حصاة نسيها طعام مسكين نصف صاع حنطة إلا أن يبلغ ذلك دما * وقال مالك : عليه في الحصاة الواحدة فأكثر إن نسيها دم فإن ترك سبع حصيات فعليه بدنة . فإن لم يجد فبقرة . فإن لم يجد فشاة . فإن لم يجد فصيام * وأما الشافعي فمرة قال : عليه في حصاة واحدة مد طعام ؛ وفي حصاتين مدان ؛ وفي ثلاث فصاعدا دم ، وقد روى عنه في حصاة ثلث دم . وفي الحصاتين ثلثا دم . وفي الثلاث فصاعدا دم ، وروى عنه للحصاة الواحدة فصاعدا دم * .

قال أبو محمد : وهذه الأقوال المذكورة كلها ليس شيء منها جاء به نص ، ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس ، ولا قال بشيء منها أحد نعله قبل القائل بكل قول ذكرناه عن ذكرناه عنه * .

وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يجزئ أحداً. لا امرأة. ولا رجلاً، رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السري نا سفيان الثوري عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » (١) *

ورويناه عن طائفة من التابعين لإباحة الرمي قبل طلوع الشمس، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ وقال سفيان: من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها، وهو قول أصحابنا *

وأما قولنا: لا يقطع التلبية الا مع آخر حصة من جمرة العقبة. فان مالكا قال: يقطع التلبية اذا نهض الى عرفة، وذكرنا في ذلك رواية عن عائشة أم المؤمنين. وابن عمر. وعن علي، واحتجوا بأن قالوا: التلبية استجابة فاذا وصل فلامعنى التلبية * قال أبو محمد: اما الرواية عن علي فلا تصح لأنها منقطعة اليه. والصحيح عنه خلاف ذلك، وأما عن أم المؤمنين، وابن عمر فقد خالفها غيرهما من الصحابة رضى الله عنهم، واذا وقع التنازع فالرجوع فيه الى ما اقتضى الله تعالى الرجوع اليه من القرآن والسنة، وأما قولهم: ان التلبية استجابة فدعوى لا يبرهان على صحتها، ولو كان ما قالوا: لو جبت التلبية عند سماع الأذان. ووجوب النهوض الى الجمعة وغيرها، وما التلبية إلا شريعة أمر الله بها لاعلة لها الا ما قال تعالى: (ليلوكم أيكم أحسن عملا)، ثم لو كانت استجابة كما قالوا: لكان لم يصل بعد الى ما دعى اليه لانه قد بقيت عليه فروض من فروض الحج لا يكون واصلنا الى ما دعى اليه الا بتامها كعرفة وطواف الافاضة *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا وكيع عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « أن النبي ﷺ لبى حتى رمى جمرة العقبة » (٢)، وصح أيضا من طريق أسامة بن زيد عن النبي ﷺ * ومن طريق مسلم نا شرح بن يونس نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن ابن يزيد أن عبد الله بن مسعود لبى حين أفاض من جمع فقليل له: عن أى هذا (٣)؟ فقال: أنسى الناس أم ضلوا؟ سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان: « لييك اللهم لييك » *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب

(١) هو في النسائي ح ٥ ص ٢٧٢ (٢) هو في سنن أبي داود ح ٢ ص ٩٩؛ قال المنذرى: واخره البخارى ومسلم والترمذى

والنسائي وابن ماجه (٣) في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٦٣، فقليل أعرا في هذا، وهو اوضح مماها *

مولى ابن عباس أن يموت أم المؤمنين لبت حين رمت الجرة ، * وبه الى سفيان عن عامر بن شقيق سمعت أبا وائل يقول : قال ابن مسعود : لا يمسك الحاج عن التلبية حتى يرمى جمرة العقبة * ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني أنه سمع عبدالرحمن ابن الأسود بن يزيد يقول : حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلي بعرة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : سمعت عمر يلي غداة المزدلفة * وعن ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق سمعت عكرمة يقول : أهل رسول الله ﷺ حتى رمى الجرة . وأبو بكر ، وعمر * وعن علي بن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جمرة العقبة * وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة كانت تلي بعد عرفة * وعن سفيان بن عيينة سمع سعد بن ابراهيم ^(١) يحدث الزهري عن عبد الرحمن ابن الأسود أن أباه صعد الى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له : ما يمنعك ان تهل ؟ فقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل فأهل ابن الزبير * وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول : تلي حتى ينقضى حرمك اذا رميت الجرة * وعن سفيان الثوري عن عبد الله ابن الحسن عن عكرمة قال : كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جمرة العقبة *

قال أبو محمد : وكان معاوية ينهى عن ذلك * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : غدا عمر بن عبد العزيز من منى الى عرفة فسمع التكبير عاما فبعث الحرس يصيحون . أيها الناس انها التلبية * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة قال : ذكر عند ابراهيم النخعي اذا قدم الحاج أمسك عن التلبية مادام يطوف بالبيت فقال ابراهيم : لا بل يلي قبل الطواف وفي الطواف وبعد الطواف . ولا يقطعها حتى يرمى الجرة وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، واسحاق . وأبي سليمان *

قال أبو محمد : إلا أن أبا حنيفة . والشافعي قالوا : يقطع التلبية مع أول حصة يرميها في الجرة وليس كذلك بل مع آخر حصة من الجرة لأنه نص فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حكى ابن عباس . وأسامة أنه عليه السلام لبي حتى رمى جمرة العقبة ولو كان ما قاله أبو حنيفة ، والشافعي لقالا : حتى بدا رمى جمرة العقبة *

روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن ابراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يهل وهو يرمى جمرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ فقال : وهل قضينا نسكنا بعد ؟ وهو المفهوم الظاهر من فعل كل من ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم * وقال قوم

منهم مالك: ان الحاج يقطع التلبية اذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة. فاذا اتم ذلك عاودها (١) *
قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة. والشافعي: لا يقطعها وهذا هو الحق لما ذكرنا
من ان النبي ﷺ لبي حتى رمى جرة العقبة * روينا من طريق أبي داود نا عبد الله
ابن محمد النفيلي. وعثمان بن أبي شيبة قالوا: نا حاتم بن اسماعيل نا جعفر بن محمد عن أبيه
أن جابر بن عبد الله أخبره فذكر حديث حجة النبي ﷺ « وقال: فأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالتوحيد لييك اللهم لييك لا شريك لك لييك ان الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك فأهل الناس بهذا الذي يهلون به [فلم يرد عليهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم شيئا منه] (٢) ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته « فصح أنه عليه
السلام لم يقطعها *

ومن طريق سفيان النوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن مسروق أنه
رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفا قال: فقلت له: يا أبا
عبد الرحمن ان ناسا ينهون عن الاهلال في هذا المكان فقال: لكني آمرك به، وذكروا باقي الخبر *
(فان ذكروا) * ماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا صفوان بن عيسى عن
الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب (٣) عن مجاهد عن عبد الله بن سخبرة عن عبد الله
ابن مسعود قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فا ترك التلبية حتى أتى جمره
العقبة الا أن يخطها بتكبير أو تهليل *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق عن عكرمة قال: سمعت
الحسن بن علي يلبى حتى انتهى الى الجمره وقال لي: (٤) سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل
حتى انتهى الى الجمره وحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حتى انتهى إليها *
قلنا الحارث ضعيف. وأبان بن صالح ليس بالقوى، ثم لو صحا لكان خبر الفضل
ابن عباس. وأسامة بن زيد زائدين على هذين الخبرين زيادة لا يحل تركها رغبة عنها
واختيارا لغيرها عاها، وليس في هذين الخبرين نرى عما في خبر ابن عباس. وأسامة *
وقال قوم: يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم، وقالت طائفة: لا يقطعها إلا حتى يرى
بيوت مكة، وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة، وقال أبو حنيفة: لا يقطعها حتى
يستلم الحجر فاذا استلمه قطعها، وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التلبية * وقال الشافعي:

(١) في النسخة رقم (١٤) واعادها، والصمير يرجع الى التلبية (٢) الريادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٤ وهو هاك مطول
احصره المصنف ها (٣) هو بدال معجمة مصمومة وعوحدتين (٤) في النسخة رقم (١٦) ووقال انى ٥٥

لا يقطعها حتى يفتح الطواف ، وقال مالك : من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجعرانة أو من التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة أو إذا دخل المسجد *
روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : قال ابن عباس : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الركن ، وكان ابن عمر يقطعها إذا رأى بيوت مكة * قال وكيع : وحدثنا سفيان — هو الثوري — عن عبد الله بن دينار قال : قال ابن عمر : يقطع التلبية إذا دخل الحرم *

قال أبو محمد : والذي نقول به فهو ^(١) قول ابن مسعود الذي ذكرنا آفائه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة ﴿فان ذكروا﴾ * ماروينا عن سعيد بن منصور ناهشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لبى في عمرته حتى استلم الحجر * ومن طريق حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ، فهذا أن اثران ضعيفان في أحدهما ابن أبي ليلى — وهو سىء الحفظ — وفي الآخر الحجاج وناهيك به ، وهو أيضا صحيفة ﴿فان قالوا﴾ : فهل عندكم اعتراض ؟ فيما رويتم من طريق أحمد بن شعيب عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن علي عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلى به الصبح. ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ^(٢) * قلنا : لا معترض فيه وهو صحيح إلا أنه لا حاجة لكم فيه ؛ أول ذلك أنه ليس في هذا الخبر ما تدعون من أن ذلك كان في العمرة فهو مخالف لما اختاره أبو حنيفة ، والشافعي في الحج ولما اختاره أبو حنيفة في العمرة أيضا ، ثم نقول لمن ذهب إلى قول مالك في هذا : أن هذا خبر لا حاجة لكم فيه لأنه قد يمكن أن ابن عمر إنما أشار بقوله : « أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك » إلى المبيت بذي طوى وصلاة الصبح بها فقط ، وهكذا نقول : أو يكون أشار بذلك إلى قطع التلبية كما تقولون ، فإن كان هذا فخير جابر بن عبد الله . وأسامة . وابن عباس « أن رسول الله ﷺ لزم التلبية ولم يقطعها حتى رمى جمرة العقبة » زائد على ما في خبر ابن عمر ، وزيادة العدل لا يجوز تركها لأنه ذكر علما كان عنده لم يكن عند ابن عمر ^(٣) الذي لم يذكره وبالله تعالى التوفيق *

وأما اختيارنا الطيب بنى قبل رمى الجمرة. فلما قد ذكرنا قبل في اختيار التطيب للأحرام من النص ، وعن قال بذلك من الصحابة ، وغيرهم رضى الله عنهم فأغنى عن أعادته *

(١) وأما قرن الخبر بالفاء لشبه الوصول بالشرط في العموم (٢) لم أجده في سنن النسائي المطبوع ولعله في السنن الكبرى ، وهو موجود في السند بلفظه ومثله في البحارى ج ٢ ص ٢٨٣ (٣) لفظ « ابن عمر » سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ هـ

وأما قولنا أن يرمى الجمرة. وبدخول وقتها يحل للمحرم بالحج أو القران كل ما كان عليه حراما من اللباس، والطيب. والتصيد في الحل. وعقد النكاح لنفسه، ولغيره حاشا الجماع فقط فإنه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت فهو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان. وأصحابهم: * وقال مالك. وسفيان: إذا رمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء. والتصيد. والطيب، قال: فإن تطيب فلا شيء عليه لما جاء في ذلك، وإن تصيد فعليه الجزاء، وذكروا في ذلك رواية عن عمر. وابنه عبد الله أنه حل له كل شيء إلا النساء والطيب، وعن سالم. وعروة مثل هذا *

قال أبو محمد: أما ابن عمر فقد روى عنه الرجوع وقد خالف في ذلك عمر عائشة وغيرهما كما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عمر: إذا رميت الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب. والنساء. فقالت عائشة: أنا طيبت رسول الله ﷺ. فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع *

قال أبو محمد: هذا قول ابن عمر الذي لو اتبعوه لوقفوا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس قال: إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء فقال رجل: والطيب؟ فقال ابن عباس: أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضمنخ رأسه بالمسك أطيب ذلك أم لا؟ * ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: إذا رميت الجمرة فقد حل لك كل شيء إلا النساء * وعن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت ابن الزبير يقول: إذا رميت الجمرة فقد حل لك كل شيء ما وراء النساء، وهو قول عطاء. وطاوس. وعلقمة. وخارجة بن زيد بن ثابت *

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) وقال تعالى: (فاذا حللتم فاصطادوا) وجاء النص واجماع المخالفين معنا على أن المحرم حرام عليه لباس القمص. والعائم. والبرانس. والخفين. والسر اويل. وحلق الرأس. ووافقونا مع مجيء النص على جواز لباس كل ذلك إذا رمى ونحر؛ وصح عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى جواز تقديم الطواف. والذبح. والرمى. والحلق بعضها على بعض، فصح أن الاحرام قد بطل بدخول وقت الرمي. والحلق. والنحر. رمى أوله يرم، حلق أوله يحلق، نحر أوله ينحر، طاف أوله يطف، وإذا حل له الحلق الذي كان حراما في الاحرام فلا شك أنه قد بطل الاحرام وبطل حكمه، وإذا كان ذلك فقد حل حل له

الصيد الذى لم يحرم عليه الا بالاحرام وحل له بالاحلال ، وكذلك الزواج والتزويج لأن النص انما جاء بأن لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ، فصح أن هذا حرام على المحرم ومن حل له لباس القمص . والبرانس . وحلق الرأس لغير ضرورة فهو حلال لا محرم فالنكاح . والانكاح . والخطبة حلال له اذ ليس محرما ، وأما الجماع فبخلاف هذا لأن الله تعالى قال (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) . فحرم الرفث وهو الجماع فى الحج جملة لاعلى المحرم خاصة (١) وما دام يبقى من فرائض الحج شئ فهو بعد فى الحج وان لم يكن محرما ، والوطء حرام عليه مادام فى الحج *

قال أبو محمد : ومالك يرى فى الطيب المحرم على المحرم الفدية كما يرى الجزاء على المحرم فى الصيد . ثم رأى هنا الجزاء فى الصيد ولم ير الفدية فى التطيب وهذا عجب ! ﴿ فان احتجوا له ﴾ بالآثر الوارد فى طيب النبي ﷺ قبل ان يطوف بالبيت قلنا لهم : لا يخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحا ففرض عليكم أن لا تخالفوه وأتم قد خالفتموه أو يكون غير صحيح فلا تراعه وأوجبوا الفدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد . ولا فرق ، ثم نقول لهم : أخبرونا عن إيجابكم الجزاء على من تصيد فى الحل بعد رمى جمره العقبة أحرم هو أم غير حرم ؟ ولا سيلا الى ثالث ﴿ فان قلتم ﴾ : هو حرم قلنا لكم : فحرموا عليه اللباس الذى يحرم على المحرمين وحرّموا عليه حلق رأسه ، وان قالوا : ليس حراما قلنا : فلا جزاء عليه فى التصيد ، ﴿ فان قالوا ﴾ : قد جاء النص والاجماع بأمره بحلق رأسه ، ولباس ما يحرم على المحرمين قلنا : فهذا برهان كاف فى أنه ليس محرما ، وهذا ما لا مخلص [لهم] (٢) منه ، وأيضا فانهم أو هموا أنهم تعلقوا بعمر . وابن عمر . وانما عنها المنع من التطيب لا من الصيد ، وهذا عجب جداً ! ، وأيضا فالقوم أصحاب قياس وهم قد أحوا لباس القمص . والسر او يل وغير ذلك بعد رمى جمره العقبة . وحلق الرأس . ومنعوا من الصيد . والطيب * ﴿ فان قالوا ﴾ : قسناه على الجماع قلنا : هذا قياس فاسد لأن اللباس . والحلق والطيب . والصيد عندكم خبر واحد . وحكم واحد فى أنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، وكان للجماع خبر آخر لأنه لا يبطل به الصح فى الاحرام ، فلو كان القياس حقا لكان قياس الطيب . والصيد على اللباس . والحلق (٣) أولى من قياسه على الجماع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : — ان نهض الى مكة فطاف بالبيت سبعا لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا أو لم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما فى أول دخوله فقد تم

(١) فى السحرة رقم (١٤) « فى الحج حلة على المحرم خاصة » وماها تم لان الملقى والله اعلم ان هذه الاشياء المذكورة فى الآية الشريفة حرمات فى الحج على الحاج ما دق عليه شئ من اعمال الحج لاعلى المحرم فقط :

(٢) الرائدة من السحرة رقم (١٤) (٣) فى السحرة رقم (١٤) « وحلق الرأس » .

حجه وقرانه. وحل له النساء — فاجاع^(١) لاختلاف فيه مع النص في قوله تعالى: (وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) *

وأما قولنا — : انهم يرجعون الى منى فيقيمون بها ثلاث ليال بأيامها يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات سبع حصيات كل جمرة يبدأ بالقصوى؛ ثم التي تليها، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر وقد تم حجه وعمله كله — فاجاع^(١) لاختلاف فيه من أحد *

وأما قولنا: يقف للدعاء عند الجمرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة. فلما رويناه من طريق البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا طلحة بن يحيى الأنصاري نا يونس عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضي الله عنهما]^(٢) «أنه كان يرمى الجمرات الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسهل^(٣) مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه. ثم يرمى الجمرات الوسطى. ثم يأخذ بذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة [فيقوم طويلاً]^(٤) ثم يدعو ويرفع يديه. ثم يقوم طويلاً. ثم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها. ثم ينصرف. ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل»^(٥) *

ومن طريق أبي داود نا علي بن بحر. وعبد الله بن سعيد المعنى قالوا [جميعاً]^(٦) نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر. ثم رجع الى منى فكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرات اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة»^(٧) *

وأما قولنا: ويأكل القارن من هديه ولا بد ويتصدق، وكذلك من هدى التطوع فلقول الله تعالى (وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَاِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) وكان رسول الله ﷺ وعلى رضوان الله عليه^(٨) قارين، وأكلا من هديهما وتصدقا *

(١) في النسخة رقم (١٤) «داجاع»، والصحيح ما هنا لأنه جواب الشرط. عن قوله. «د» وأما قولنا، الخ، وقوله قبل فقد تم حجه جواب الشرط. اعني قوله وان نهض، وهو من مقول القول ته لذلك (٢) الزيادة من البخاري ج ٣ ص ٨، وفيه «عن ابن عمر» بدل «عن أبيه»، (٣) في البخاري «حتى يسهل فيقوم» ومعنى يسهل. يتم أو له وسكون ثانيه. يقصد السهل من الأرض وهو المكان اللين الذي لا ارتفاع فيه (٤) الزيادة من البخاري (٥) في البخاري د رایت النبي صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وهي غير موحدة في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٧ (٧) في سنن أبي داود زيادة سقطها مصنف، قال الحافظ المندري في مسنده محمد بن اسحق بن يسار (٨) في النسخة رقم (١٤) «رضي الله عنه».

قال أبو محمد: وروى أثر «أن من لم يطئف بالبيت يوم النحر فانه يعود محرماً كما كان حتى يطوف به» رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زمة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها عن أم سلمة أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ولا يصح لأن أبا عبيدة وإن كان مشهور الشرف والجلالة في الرياسة فليس معروفاً بنقل الحديث . ولا معروفاً بالحفظ ، ولو صح لقلنا به مسارعين الى ذلك ، وقد قال به عروة بن الزبير *

وأما قولنا: — (١) فأما المتمتع فإن كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هدياً ولا بدّ ولا يجزئه أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ، فإن لم يجد هدياً ولا ما يتعاه به فليصم ثلاثة أيام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة أيام اذا انقضت أيام التشريق ، فإن لم يصم الثلاثة الأيام كما ذكرنا فليؤخر طواف الافاضة حتى تنقضي أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام فاذا أتمها كلها طاف طواف الافاضة في اليوم الرابع ، ثم ابتدأ بصيام السبعة الأيام فإن لم يفعل حتى خرج عن عمل الحج صام السبعة الأيام فقط واستغفر الله (٢) ان كان تعمد ترك صيام الثلاثة الأيام ، ولو وجد هدياً بعد إحرامه بالحج لم يجزه وفرضه الصوم ولا بدّ ، فإن وجده قبل أن يحرم بالحج ففرضه الهدى — فلقول (٣) الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) . وهذا نص ما قلناه والله الحمد كثيراً *

وقد أجاز قوم أن يصوم الثلاثة الأيام قبل أن يحرم بالحج وهذا خطأ لانه خلاف أمر الله تعالى بأن يصومها في الحج ، وما لم يحرم المرء فليس هو في الحج فليس هو في وقت صيام الثلاثة الأيام ، وأيضاً فإنه لا يجب عليه الهدى المذكور ولا الصيام المذكور إلا بتمتع بالعمرة الى الحج بنص كلام الله تعالى وهو ما لم يحرم بالحج فليس هو بعد من تمتع بالعمرة الى الحج ، ولا يجزئ [أداء] (٤) فرض إلا في وقته الذي أوجه الله تعالى فيه (٥) ، وأجاز قوم أن يصوم الثلاثة الأيام في أيام التشريق وهذا خطأ ، وقد ذكرنا البرهان على بطلان [هذا القول] (٦) في كتاب الصيام من هذا الديوان ، ونهى النبي ﷺ عن صيام أيام التشريق جملة وبه يقول الشافعي . وأبو حنيفة . وأبو سليمان وغيرهم *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريح عن نافع

(١) اعلم أن أغلب ما يذكره المصنف ويورد به لفظه وما قولنا ، الخ هو محض تنويره وتبديل لانا للفظ الذي سبق ذكره . في أول مسألة ٨٣ ص ١١٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) وليس تعمر الله ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ولقول الله تعالى ، وهو غلط لانه جواب قوله وما قولنا ، الخ فيجب أن يقرن بالقوله (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ص ١١٧ (٥) في النسخة رقم ١٤ وفيه « به » زيادة « و » وماها (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وسقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ .

عن ابن عمر قال : لا يصوم المتمتع إلا وهو محرم لا يقضى عنه الا ذلك * وروينا عن عائشة وابن عمر أيضا جواز صيام أيام التشريق للمتمتع ولا حجة مع التنازع الا فيما صح عن الله تعالى ، أو عن رسوله عليه السلام ، وروينا عن علي من طريق منقطعة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في المتمتع يفوته الصوم في العشر : أنه يتسحر ليلة الحصة فيصوم ثلاثة أيام وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : ليلة الحصة هي الليلة الرابعة عشر من ذى الحجة التالية لآخر أيام التشريق ، وروينا عن عمر . وابن عباس ان من لم يصم الثلاثة الأيام في عشر ذى الحجة لم يكن له ان يصومها بعد *

قال علي : قول الله تعالى — هو الحالك على كل شيء — ولم يوجب تعالى صيام الثلاثة الأيام إلا في الحج فليس له ان يصومها لاقبل الحج ولا بعد الحج لأنه يكون مخالفا لأمر الله تعالى في ذلك ، ولم يوجب عز وجل صيامها ^(١) في الاحرام لكن في الحج ، وهو ما لم يطف طواف الافاضة فهو في الحج بعد * وقال أبو حنيفة : إن صام الثلاثة الأيام بعد ان أحرم بالعمرة وقبل ان يطوف لها أو بعد تمامها وقبل ان يحرم بالحج اجزأه ذلك ولا يجزئ ان يصوم السبعة الأيام في عشر ذى الحجة ؛ فكان هذا تناقضا لاختفاء به وخلافا للقرآن كما ذكرنا بلا دليل ، وقال بعضهم : معنى قوله تعالى : (في الحج) أى في أشهر الحج فقلنا : هذا كذب على القرآن ، فان كان كما تزعمون فأجزوا له صيامها في أشهر الحج قبل ان يعتمر ، والا فقد تناقضتم ، وصح عن أم المؤمنين عائشة ؛ وعن ابن عمر أنه لا يصوم الثلاثة الأيام الا بعد إحرامه بالحج ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ولا يعرف لهم ^(٢) مخالف من الصحابة في ذلك ، وقال الشافعي : يصومهن بعد أيام التشريق ويفرق بين الثلاثة والسبعة ولو بيوم *

قال علي : وهذا خطأ وخلاف للقرآن كما ذكرنا ، ولا فرق بين تقديم الفرض قبل وقته وبين تأخيرها بعد وقته بغير نص * وقال عطاء : لا يجزئ هدى المتعة الا بعد الوقوف بعرفة ، وقال عمرو بن دينار : يجزئ مذيحرم بالحج وبه نأخذ لما ذكرنا آنفا * واختلفوا في معنى قوله تعالى (وسبعة اذا رجعتن) فقال قوم : إذارجعتن الى بلادكم ، وقال آخرون : اذا رجعتن من عمل الحج وهو قول سفيان . وأبي حنيفة . وهو الصحيح لأنه لا يجوز تخصيص القرآن بلا نص ولا ضرورة موجبة لتخصيصه ، وقد ذكر تعالى صيام الثلاثة الأيام في الحج ، ثم قال عز وجل : (وسبعة اذا رجعتن) فصح أنه على ظاهره

(١) في السعة رقم (١٦) وصيامهن ، (٢) في السعة رقم (١٦) دلها ، وهو خطأ

وعوموه بعد رجوعه من الحج الموجب عليه ذلك الصيام وبالله تعالى التوفيق ﴿فان قيل﴾ فقد رويتم من طريق البخارى عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهرى ^(١) عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة. ويقصر ويحل ثم ليهل بالحج ^(٢) فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» قلنا: نعم والرجوع إلى أهله يقع على وجهين، أحدهما المشى إلى بلده، والآخر الرجوع إلى أهله وإن حل له فيها ما كان له حراما بالعمل للحج، ولا يجوز تخصيص اللفظ إلا بنص أو إجماع لحمله على كل ما يقع عليه اسم رجوع هو الواجب، فان صام السبعة إذا رجع إلى أهله من تحريمها عليه فذلك جائز وإن صامها إذا رجع بالمشى فذلك جائز *

قال أبو محمد: فان لم يصم الثلاثة الأيام حتى أتم الحج فقد روي عن عمر بن الخطاب أنه يعود عليه الهدى وصح ذلك ^(٣) عن ابن عباس وهو قول عطاء، وطاوس، ومجاهد، والنخعي، والحكم * وروى عنه أيضا أن عليه هديين، هدى المتعة، وهديا لتأخيرها، ولم يصح عنه، وبه يأخذ أبو حنيفة وأصحابه * وقال مالك والشافعي: يصوم من بعد الحج وهذا قول روى عن علي ولم يصح عنه، وقال سعيد بن جبير: يطعم عن الثلاثة الأيام ويصوم السبعة *

قال علي: ولا حجة في أحد مع الله تعالى. ورسوله ﷺ، وقد نص عز وجل على أن من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، فصح يقينا أن من لم يجد هديا. ولا ثمنه أن فرضه الصوم المذكور وأنه لا هدى عليه فاذ هو كذلك ييقن وبلا خلاف من أحد فلا يجوز سقوط فرضه الواجب عليه، وإيجاب هدى قد جاء القرآن بسقوطه عنه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن ولا سنة، ولا يجوزته أيضا أن يصوم الثلاثة الأيام في غير الوقت الذى افترض الله تعالى عليه صيامها فيه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن، ولا سنة، وعمر، وابن عباس يقولان: لا يصوم بعد، وعلى يقول: لا يهدى بعد، وسعيد بن جبير يقول: لا يهدى ولا يصوم من لكن يطعم، وغيره لا يرى الاطعام، فلم يصح إيجاب صوم أو هدى. أو اطعام بغير إجماع ولا نص بل النص مانع ^(٤) منها وغير موجب للاطعام، وقد وجدنا الله تعالى يقول: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وهو ليس في وسعه أن يصوم الثلاثة الأيام في وقت قد فات، فصح أنه ليس مكلفا بعد ما ليس في وسعه من ذلك؛ وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»

(١) في البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ د عن ابن شهاب، وهو هو (٢) في صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ د وبالصفا والمروة وإيقصر وليحل ثم ليهل بالحج، والحديث اختصره المصنف (٣) في السخنة رقم (١٦) د وكذلك عن ابن عباس، وما هنا أتم ما أوضح (٤) ن السخنة رقم (١٦) «بل الصرقة منع» وماها أس

فسقط عنه صوم الثلاثة الأيام لعجزه عن أدائها كما أمر وبقي عليه صيام السبعة الأيام لأنه مستطيع عليها فعليه أن يأتي بها أبداً وتجزي عنه ، فإن مات ولم يصمها صامها عنه وليه على ما ذكرنا في كتاب الصيام ؛ ولا تصام عنه الثلاثة الأيام لأنها ليست عليه بعد إلا أنه عاص لله تعالى إن كان تعمد ترك صيامها حتى فات وقتها فليستغفر الله عز وجل وليتب وليكثر من فعل الخير ، ولا حرج عليه إن كان تركها العذر لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : إن وجد هدياً قبل أن يتم صيام الثلاثة الأيام أو بعد أن أتمن وقبل أن يحل في أيام النحر فقد بطل صومه وعاد حكمه إلى الهدى ، وإن وجد الهدى بعد انقضاء أيام النحر وقد حل أو لم يحل فصومه تام ولا هدى عليه * وقال مالك . والشافعي : إن وجد الهدى بعد أن دخل في الصوم ففرضه الصوم [ولا هدى عليه] (١) وإن وجد الهدى قبل أن يأخذ في الصوم عاد حكمه إلى الهدى *

قال علي : كلا القولين لا دليل عليه ولا حجة في أحد مع كلام الله تعالى وإنما أوجب تعالى ما أوجب من الهدى . أو من الصوم إن لم يجد الهدى بأن يكون متمتعاً بالعمره إلى الحج فهو ما لم يحرم بالحج فليس متمتعاً بالعمره إلى الحج فلم يجب عليه حتى الآن هدى . ولا صوم ، ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أن المسلم إن اعتمر وهو يريد التمتع ثم لم يحج من عامه ذلك فانه لا هدى عليه ولا صوم ، فصح يقينا انه لا يجب عليه ذلك إلا بدخوله في الحج فانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمره إلى الحج فاذا لاشك في هذا فانما حكمه حين وجب عليه ذلك الحكم بالتمتع لا قبل ذلك ولا بعد ذلك ، فإن كان في اثر حين إحرامه بالحج قادراً على هدى ففرضه الهدى بنص القرآن سواء أعسر بعد ذلك أو كان معسراً قبل ذلك ، ولا يسقط عنه ما أوجبه الله تعالى عليه من الهدى بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة ، وعليه أن يهدي متى وجد ، فإن كان في اثر حين إحرامه بالحج لا يقدر على هدى ففرضه الصوم بنص القرآن سواء كان قبل ذلك قادراً على هدى أو قدر عليه بعد ذلك لا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه بالقرآن بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة * وقاسه الخفيفون على المطلقة التي لم تحض تعد بالشهور فتحيض قبل إتمام عدتها فانها تنتقل إلى العدة بالاقراء ، أو بالمطالقة يموت زوجها قبل تمام عدتها فتنقل إلى عدة الوفاة *

(١) (الريادة من النسخة رقم ١٤)

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الحج وبين الطلاق ، وإنما انتقلت التي لم تحض إلى العدة بالاقراء لأن القرآن جاء بذلك نصاً ، وبأن عدة المطلقة الاقراء إلا أن التي لم تحض أو يئست من الحيض عدتها الشهر فاذا حاضت فيقين ندرى أنها ليست من اللواتي لم يحضن ولا من اللاتي يئسن من الحيض فوجب أن تعتد بما أمرها الله تعالى أن تعتد به من الاقراء ، وإنما انتقلت المتوفى عنها زوجها إلى عدة الوفاة لأنها ما دامت في العدة فهي زوجة له وجميع أحكام الزوجية باق عليها وترثه ويرثها ، فاذا مات زوجها لزمها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً كما أمرها الله تعالى ، فظهر تخليط هؤلاء القوم وجهلهم بالقياس . وخلافهم القرآن بأرائهم *

وأما قولنا : أن هذا حكم من كان أهله قاطنين في الحرم بمكة فلأن الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ، ووجدنا الناس اختلفوا * فقال أبو حنيفة : حاضرو المسجد الحرام هو من كان ساكناً في أحد المواقيت فما بين ذلك إلى مكة ، وهو قول روى عن عطاء ولم يصح عنه ، وصح عن مكحول * وقال الشافعي : هم من كان من مكة على أربعة برد بحيث لا يقصر الصلاة إلى مكة ، وصح هذا عن عطاء * وقال مالك : هم أهل مكة وذو طوى ، وقال سفيان . وداود : هم أهل دور مكة فقط ، وصح عن نافع مولى ابن عمر ، وعن الأعرج ، وروينا عن عطاء . وطاوس أنهم أهل مكة إلا أن طاوساً قال : إذا ائتمر المكي من أحد المواقيت ثم حج من عامه فعليه ما على المتمتع . وروينا ذلك من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في حاضري المسجد الحرام قال : من كان أهله من مكة على يوم أو نحوه * وقال آخرون : هم أهل الحرم كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : المسجد الحرام الحرم كله *

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا معمر ، وسفيان بن عيينة قال معمر : عن رجل عن ابن عباس ، وعن عبد الله بن طاوس عن أبيه ، وقال سفيان : عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ثم اتفق ابن عباس . وطاوس . ومجاهد في قول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قالوا كلهم : هي لمن لم يكن أهله في الحرم *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة وأصحابه فقي غاية الفساد وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا : وجدنا من كان من أهل ما دون المواقيت لا يجوز لهم إذا أرادوا الحج أو العمرة أن يتجاوزوا المواقيت إلا محرمين ، وليس لهم أن يحرموا قبلها فصحن للمواقيت حكماً ما قبلها *

قال على : وهذا الاحتجاج في غاية الغثاثة ويقال لهم : [نعم] ^(١) فكان ماذا ؟ ومن أين وجب من هذا ان يكون أهل المواقيت فما وراءها الى مكة هم حاضرو المسجد الحرام ؟ وهل هذا التخليط إلا كمن قال : وجدنا كل من كان في أرض الاسلام ليس له ان يطلق سيفه — فيمن لقي — وغارته ؟، ووجدنا من كان في دار الحرب له ان يطلق سيفه وغارته ، فصح ان لأهل [دار] ^(٢) الاسلام حكما غير حكم غيرها فوجب من ذلك ان يكون جميع أهل دار الاسلام حاضرو المسجد الحرام ، ثم يقال لهم : ان الحاضر عندكم يتم الصلاة والمسافر يقصرها فاذا كان أهل ذى الحليفة . والجحفة حاضري المسجد الحرام — وهم عندكم يقصرون إلى مكة ويفظرون — فكيف يكون الحاضر يقصر ويفطر ؟ * والعجب كله ان جعل من كان في ذى الحليفة سا كننا من حاضري المسجد الحرام وبينهم وبين مكة نحو مائتي ميل ؛ وجعل من كان سا كنا خلف يللم ليس من حاضري المسجد الحرام وليس بينه وبينها إلا ثلاثة وثلاثون ميلا فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ وانا لله وانا اليه راجعون اذ صارت الشرائع في دين الله تعالى تشرع بمثل هذا الرأي * وأما قول مالك : فتخصيصه ذا طوى قول لادليل عليه ولا نعلم هذا القول عن أحد قبل مالك *

وأما قول الشافعي : فانه بنى قوله ههنا على قوله فيما تقصر فيه الصلاة ، وقوله هنالك خطأ فبنى الخطأ على الخطأ ، ويقال لهم : أتم تقولون : لا يجوز التيمم للحاضر المقيم أصلا ويجوز لمن كان على ميل ونحوه من منزله ؛ فهلا جعلتم حاضري المسجد الحرام قياسا على من يجوز له التيمم ؟، وهذا مالا انفكاك منه ، وهذا ما خالف فيه الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون صاحباً لا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يشنعون بهذا *
وأما قول سفيان . وداود : فوهم منها لأن الله تعالى لم يقل . حاضري مكة وانما قال تعالى : (حاضري المسجد الحرام) فسقطت مراعاة مكة ههنا وصح ان المراعى ههنا انما هو المسجد الحرام فقط ، فاذا ذلك كذلك فواجب ان نطلب مراد الله تعالى بقوله (حاضري المسجد الحرام) لنعرف من ألزمه الله تعالى الهدى أو الصوم ان تمتع بمن لم يلزمه الله تعالى ذلك فنظرنا فوجدنا لفظة المسجد الحرام لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه ^(٣) لا رابع لها : اما ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط ، أم أراد الحرم كله لأنه لا يقع اسم مسجد حرام الا على هذه الوجوه فقط ، فبطل ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدى الا عن أهله في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) ومن أحد ثلاثة وجوه ، *

الكعبة وهذا معدوم وغير موجود ، وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط لأن المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة فكان يكون هذا الحكم ينتقل ولا يثبت ، وأيضا فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام ، وهذا معدوم غير موجود ، فاذا بطل هذان الوجهان فقد صح الثالث اذ لم يبق غيره ، وأيضا فانه اذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز ان يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان ؛ وأيضا فان الله تعالى قديين علينا فقال : (يريد الله ليبين لكم) فلو أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك وليينه ، أو لكان الله تعالى معتتا لنا غير مبين علينا ما ألزمتنا ^(١) . ومعاذ الله من أن يظن هذا مسلم ، فصح إذ لم يبين الله تعالى انه اراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض فلا شك في انه تعالى أراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام ، وأيضا فان الله تعالى يقول : (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) فلم يختلفوا في أنه تعالى أراد الحرم كله ، فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى ، وصح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة . وجابر . وحذيفة « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » ^(٢) : فصح أن الحرم مسجد لأنه من الأرض فهو كله مسجد حرام فهو المسجد الحرام بلا شك ، والحاضرون هم القاطنون غير الخارجين ، فصح أن من كان أهله حاضرى المسجد الحرام هم من كان أهله قاطنين في الحرم *
﴿فان قيل﴾ : فان من سكن خارجا منه بقربه هم حاضروه قلنا : هذا خطأ ، وبرهان فساد هذا القول اننا نسألكم عن تحديد ذلك القرب الذى يكون من هو فيه حاضرا بما يكون من هو فيه غير حاضر ، وهذا لاسيلى إلى تفصيله الا بدعوى كاذبة لأن الأرض كلها خط بعد خط إلى منقطعها *

ورويانا من طريق مسلم نا على بن حجر نا على بن مسهر عن الأعشى عن ابراهيم ابن يزيد التيمى ان أباه قال له : سمعت أباذر يقول : سألت رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع فى الأرض فقال : (المسجد الحرام » ^(٣) *
قال أبو محمد : فصح انه الحرم كله ييقن لاشك فيه لان الكعبة لم تكن فى ذلك الوقت وانما بناها ابراهيم . واسماعيل عايهما السلام ، قال عز وجل : (واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) ولم يكن المسجد حول الكعبة الا بعد ذلك بدهر طويل ، ولا خلاف

(١) فى النسخة رقم (١٤) «هالزمتنا» (٢) هنا قطة من حديث رواه البخارى ومسلم حذف المصنف اوله وآخره واثى

تحت لسانه . (٣) الحديث اختصه المصنف بفتح السين ح ١ ص ١٠٦

بين أحد من الأئمة في أنه لو زيد في المسجد أبدا حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً،
وانه لو زيد فيه من الحل لم يسم ما زيد فيه مسجداً حراماً فارتفع كل إشكال والله الحمد كثيراً (١) *

مسائل من هذا الباب

٨٣٦ — مسألة — من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين فلا هدى عليه ولا صوم لأن أهله حاضرو المسجد الحرام فن حج بأهله فتمتع. فان أقام أكثر من أربعة أيام بأهله بمكة فأهله حاضرو المسجد الحرام وان لم يقيم بها إلا أربعة أيام فأقل (٢) فليس أهله حاضري المسجد الحرام فعليه الهدى أو الصوم ، وقد حج مع رسول الله ﷺ أهله وجماعة من أصحابه رضى الله عنهم بأهلهم فوجب على من تمتع منهم الهدى أو الصوم ، فصح ان من هذه صفته فليس أهله حاضري المسجد الحرام ، وانما أقام [رسول الله] (٣) عليه السلام بمكة أربعاً في حجة الوداع، ثم رجعنا عن هذا القول (٤) إلى انه ان أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل فليس من أهله حاضرو المسجد الحرام ، فان بقي أكثر من عشرين يوماً مذيحل مكة إلى أن يهمل بالحج فهو من أهله حاضرو المسجد الحرام لان رسول الله ﷺ أقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة، وان كان مكياً لأهل له أصلاً أوله أهل في غير الحرم فتمتع فعليه الهدى أو الصوم لانه ليس من أهله حاضرو المسجد الحرام ، والأهل هم العيال خاصة هننا لأن كل من حج مع رسول الله ﷺ من قريش فان أهلهم كانوا بمكة — يعنى أقاربهم — فلم يسقط هذا عنهم حكم الهدى أو الصوم الذي على المتمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل . أو من البقر ، أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم ، أو كان فيهم من يريد نصيبه لما للأكل أو البيع أو لنذر أو لتطوع فلقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) واسم الهدى يقع على الشاة . والبقرة . والبدنة * وروينا عن ابن مسعود انه كان يجيز في ذلك الشاة * وعن ابن عباس مثل ذلك ، واختلف فيه عن أم المؤمنين [عائشة] (٥) فروى عنها مثل قول ابن عباس ، وروى عنها أيضاً . وعن ابن عمر انه لا يجزئ في ذلك شاة وانه انما في ذلك الناقة أو البقرة كما روينا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق — هو السبيعي — عن وبرة

(١) الى هنا تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للإمام العلامة أبي محمد المشهور بابن حزم من النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية
وقم (١٤) من تجزئة مجلدات ، نسأل الله الاكمال (٢) في النسخة رقم (١٤) وانا لم يقيم بها الا أربعة أيام فصاعداً ، والصحيح ما هنا (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) سقط لفظ القول ، من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ابن عبد الرحمن قال : قال لى ابن عمر : صوم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعت الى أهلك أحب الى من شاة * ومن طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير قال : سمعت ابن عمر يسأل عن هدى المتعة — وهم يذكرون الشاة — فقال ابن عمر : شاة شاة ورفع بها صوته لا بل بقرة ، أو ناقة * وعن عروة بن الزبير مثل قول ابن عمر ، وروينا عن طاوس الترياق . رويانا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضى نا على بن عبد الله — هو ابن المدينى — نا هشام بن يوسف أنا ابن جريج قال : سمعت ابن طاوس يزعم عن أبيه انه كان يقول : بقدر يسار الرجل ان استيسر جزور فجزور ، وان استيسر بقرة فبقرة وان لم يستيسر الا شاة فشاة قال : وكان أبى يفرق بين ما استيسر وتيسر قال : فان استيسر على قدر يساره وتيسر ماشاء *

قال أبو محمد : وروينا من طريق البخارى نا اسحاق بن منصور انا النضر بن شميل انا شعبة انا أبو حمزة (١) — هو نصر بن عمر ان الضبعى — قال : سألت ابن عباس [رضى الله عنها] (٢) عن المتعة ؟ فأمرنى بها وسألته عن الهدى ؟ فقال : فيها جزور . أو بقرة . أو شاة . أو شرك فى دم ، وهكذا رويناه فى تفسير هدى المتعة أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة عن ابن عباس ، وبهذا نأخذ *

فأما اجازة الشاة فى ذلك فهو قول أبى حنيفة . ومالك . والشافعى : ، وأما الشرك فى الدم فيه يقول أبو حنيفة . والشافعى . والأوزاعى . وسفيان الثورى . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان الا ان أبا حنيفة قال : لا يجوز الشرك فى الدم الا بأن يكونوا كلهم يريدونه للهدى وأن اختلفت أسبابهم ، وقال صاحبه زفر بن الهذيل : لا يجوز الا بأن تكون (٣) أسبابهم واحدة مثل أن يكونوا كلهم متمتعين ، أو كلهم مفتدين ونحو هذا * وقال الشافعى . وأبو سليمان : كما قلنا إلا أنهم [كلهم] (٤) قالوا : لا يجوز ان يشرك فيه أكثر من سبعة *

فأما قول مالك : فانهم احتجوا برواية رويناهما من طريق أبى العالية . وسعيد بن جبيرة . وابن سيرين كلهم عن ابن عمر قال أبو العالية : سمعت ابن عمر يقول : يقولون : البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة ما أعلم النفس تجزىء إلا عن النفس * وقال سعيد بن جبيرة عنه أنه قال : ما كنت أشعر (٥) ان النفس تجزىء إلا عن النفس * وقال ابن سيرين عنه

(١) فى النسخ كلها داوود حمزة ، بالحاء المهملة والراءى وهو غلط صححاه من فتح البارى ج ٣ ص ٤٢٦ ، وتهذيب التهذيب ج ١٠

ص ٤٣١ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٢ ، والحديث اختصره المؤلف (٣) فى النسخة رقم (١٤) دالا ان تكون

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) فى النسخة رقم (١٦) دما كنت أشك ، وما هنا موافق لقوله بعد ولا أعلم

انه قال : لا أعلم ^(١) وما يراق عن أكثر من انسان واحد وهو رأى ابن سيرين ، وكره ذلك الحكم . وحماد بن أبي سليمان ، ما نعلم لهم شبهة غير هذا ، وهذا لاحجة فيه لأن ابن عمر قد رجع عن هذا الى إجازة الاشتراك ، وانما اخبر ههنا بأنه لم يعلم بذلك ولا شعر به ، وليس من لم يعلم حجة على من علم *

حدثنا يوسف بن عبد الله الثوري نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن أحمد نا أحمد بن عمرو بن موسى العقيلي نا محمد بن عيسى الهاشمي نا عمرو بن علي نا وكيع بن الجراح نا عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : الجزور والبقرة عن سبعة *

قال أبو محمد : إجازته عن ذلك ^(٢) دليل بين على أنه علم بالسنة في ذلك بعد ان لم يكن عليها ، وقد جاء هذا نصا عنه كما رويناه من طريق ابن أبي شبة نا ابن نمير نا مجاهد عن الشعبي قال : قلت لابن عمر : البقرة والبغير تجزى عن سبعة فقال : وكيف ؟ أها سبعة أنفس ؟ فقلت له ^(٣) : ان أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتوني فقال : القوم نعم : قد قاله رسول الله ﷺ . وأبو بكر . وعمر فقال ابن عمر : ما شعرت ، فبطل تعلقهم بابن عمر ، ولم يمنع من ذلك حماد . والحكم لكن كرهاه فقط ، فصح أنها مجيزان لذلك ، وانما هو عن ابن سيرين رأى لاعن أثر فبطل ان يكون لهذا القول متعلق أصلا ، وقد ذكرنا عن ابن عمر أننا رأينا أنه رأى الصوم في التمتع ولم يجز الشاة في ذلك ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر مثل عن يهدى جملا ؟ فقال : ما رأيت أحدا فعل ذلك *

قال علي : من الباطل الفاحش ان يكون ابن عمر ، أو غيره حجة في مكان غير حجة في [مكان] ^(٤) آخر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحاب محمد ﷺ يقولون : البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة * وعن قتادة عن أنس كان أصحاب محمد ﷺ يشركون السبعة في البدنة من الابل * وعن سفيان الثوري عن مسلم القرشي عن حبة العرنى عن علي بن أبي طالب قال : البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * وعن سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن سليمان بن زافر العبسي ^(٥) قال : أنا وأمي أخذنا مع حذيفة بن اليمان من بقرة عن سبعة في الأضحية * وعن سفيان الثوري عن أبي حصين عن خالد بن سعد عن أبي مسعود البدرى قال : تنحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة * ومن طريق ابن أبي شبة نا ابن عليه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار

(١) في النسخة رقم (١٦) وما أعلم ، (٢) في النسخة رقم (١٤) وإجازته لذلك ، (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظه له ، منها * (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) وفي نسخة القيسى ، لم اجد هاه

عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة . والجزور عن سبعة * وبه الى ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن مسلم عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال : البقرة والجزور عن سبعة * وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : الجزور . والبقرة عن سبعة * وصح القول بذلك أيضا عن عطاء . وطاوس . وسليمان التيمي . وأبي عثمان النهدي . والحسن البصري . وقاتدة . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعمر بن دينار وغيرهم *

والحجة لهذا القول ما روينا من طريق مالك عن أبي الزبير [المكي] (١) عن جابر ابن عبد الله [أنه] (٢) قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ يوم الحديدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد نا أبي — هو محمد ابن علي بن الحسين — نا جابر بن عبد الله فذكرة حجة النبي ﷺ وفيها «فنحر عليه السلام ثلاثا وستين فأعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه» *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أبو داود — هو الطيالسي — نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ نحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة» *

قال أبو محمد : فصح هذا عن النبي ﷺ وهو اجماع من الصحابة كما أوردنا * وأما قول من لم يحز ذلك إلا عن سبعة فإنه تعلق بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضى الله عنهم ، فأما الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم فقد اختلفوا *

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق [بن ابراهيم] — هو ابن راهويه (٣) — أنا الفضل بن موسى نا الحسين بن واقد عن علباء بن أحر عن عكرمة عن ابن عباس قال : «كنا مع رسول الله ﷺ فحضر التحر فنحرنا البعير عن عشرة (٤)» * ومن طريق الخدافي عن عبد الرزاق نا معمر نا قتادة قال : قال سعيد بن المسيب : البدنة عن عشرة *

فهذا اختلاف من الصحابة والتابعين على أنا اذا تأملنا فعل الصحابة رضى الله عنهم وقولهم في ذلك فانما (٥) هو أن البقرة عن سبعة . والبدنة عن سبعة ، وهذا قول صحيح وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ، وكذلك الأثر عن رسول الله ﷺ أيضا ، انما فيه أنه عليه السلام «نحر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة» وهذا حق ودين وليس فيه منع من نحرهما عن أكثر من سبعة ، أو عن أقل من سبعة ، وكذلك ما روينا من

(١) الريادة من الموطأ ج ٢ ص ٣٧ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) في سنن النسائي واخبرنا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا الفضل ، الخ بدلنا اسحاق بن ابراهيم ، والزائدة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسائي ج ٧ ص ٢٢٢ «فحضر الحرفا فاشتر كنز في البعير عن عشرة والبقرة عن سبعة» (٥) في النسخة رقم (١٦) «انما»

طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : « البقرة عن سبعة والجوزور عن سبعة » (١) فنعم قال : الحق وقوله الحق ، وليس في هذا منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ان جاء برهان بذلك وإلا فلا تجوز الزيادة على ذلك بالدعوى *

فنظرنا [في ذلك] (٢) فوجدنا ما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا عمرو بن عثمان . ومحمد بن مهران الرازي قالوا [جميعا] (٣) : نا الوليد بن مسلم عن الأزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ ذبح عمن اعتمر من أزواجه (٤) بقرة ينهن » *

ومن طريق البخاري نا عثمان — هو ابن أبي شيبة — نا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضي الله عنها] (٥) « قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا تطو فنا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى ان يحل فحل من لم يكن ساق الهدى ونساؤه لم يسقن فأحلن » *

قال أبو محمد : كن رضوان الله عليهن تسعا خرجت منهن عائشة لأنها لم تحل لكنها أردفت حجا على عمرتها كما جاء في أثر آخر فبقي ثمان لم يسقن الهدى فأحلن كما تسمع ونحر عليه السلام عنهن كلهن بقرة واحدة فهذا عن أكثر من سبعة ، فان قيل : قد روى أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : هذا لفظ روينا من طريق عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثا وفيه فأتينا باجم فقلت : ما هذا ؟ قالوا : أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر * وقد روينا هذا الخبر نفسه عمن هو أحفظ وأضبط من ابن الماجشون عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فبين ما أجمله ابن الماجشون * وروينا من طريق البخاري عن مسدد عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت الحديث « وفيه قالت : فلما كنا بمنى أتيت باجم بقر فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر » (٥) فبين سفيان في هذا

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٦ والجوزور - بفتح الجيم - البعير ذكرنا كانوا أثني (٢) الزيادة من نسخة رقم (١٤)

(٣) الزيادة ليست موجودة في سنن أبي داود ج ٣ ص ٧٩ (٤) في سنن أبي داود من نسائه ، قال الحافظ المنذري : واخرجه النسائي

وابن ماجه (٥) الزيادة من البخاري ج ٢ ص ٢٧٩ والمصنف اختصر الحديث واقتصر على عل الشاهد منه

(٦) هو في البخاري ج ٧ ص ١٨١

الجبر - وهو الذى رواه عبد العزيز بن الماجشون نفسه - ان تلك البقر كانت أضاحى، والأضاحى غير الهدى الواجب فى التمتع بالعمرة الى الحج بلا شك *
ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم نا محمد بن بكر انا ابن جريج انا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ «فأمرنا رسول الله ﷺ اذا أحللتنا ان نهدى ونجمع النفر منا فى الفدية^(١) وذلك حين أمرهم ان يحلوا فى هديهم من حجهم»^(٢) *

قال أبو محمد: هذا سند لا نظير له، ويان لإشكال فيه، والبقر يقع على العشرة وأقل وأكثر فظفرنا فى الآية فوجدنا الله تعالى أيضا يقول: (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى). ومن للتبعيض فجاز الاشتراك فى الهدى بظاهر الآية *
﴿فان قيل﴾: فن أين اقتصرتم على العشرة فقط قلنا: لوجهين، أحدهما أنه لم يقل أحد: بأنه يجوز أن يشترك فى هدى فرض أكثر من عشرة * والثانى ما روينا عن طريق البخارى نا مسدد نا أبو الأحوص ناسعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده رافع بن خديج فذكر حديث حين «وفيه أنه عليه السلام قسم بينهم وعدل بغيرا بعشر شياه»^(٣) *

قال على: قد صح إجماع المخالفين لنا مع ظاهر الآية بان شاة تجزىء فى الهدى الواجب فى التمتع. والاحصار. والتطوع، وقد عدل رسول الله ﷺ عشر شياه بغير فصح ان الشاة بازاء عشر البعير جملة، وان البقرة كالبعير فى جواز الاشتراك فيهما فى الهدى الواجب فيما ذكرنا، فصح ان البعير والبقرة يجزئان عما يجزىء عنه عشر شياه؛ وعشر شياه تجزىء عن عشرة، فالبعير. والبقرة يجزىء كل واحد منهما عن عشرة، وهو قول ابن عباس. وسعيد بن المسيب. واسحاق بن راهويه وبه نقول لما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق *

وأما من منع من اختلاف اغراض المشتركين فى الهدى فانهم احتجوا بأن قالوا: لما كان فيهم من يريد نصيبه للبيع، أو للأكل لا للهدى فلم تحصل البدنة ولا البقرة مذكاة للهدى المقصود به الى الله عز وجل * وحجة زفر أنه لم يحصل الهدى المذكور اذا اشترك^(٤) فيه المحصر. والمتمتع. والمتطوع. والقارن فلم يحصل مذكى لما قصده به كل واحد منهم، والمذكاة لا تتبع بعض *

(١) فى النسخة رقم (١٦)، فى الهدية، وهما معنى (٢) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ احتصره المصنف وذكره بمعا (٣) وفى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٨ مطولا احتصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) فى النسخة رقم (١٦) والمذكور المشترك به

قال أبو محمد : وهذا لا يحل (١) الاحتجاج به لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ كما أوردنا أنه أمر أن يجتمع النفر منهم في الهدى (٢) وأنه قال عليه السلام : « البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة » فعم عليه السلام ولم يخص من اتفقت أغراضهم من اختلفت ، وإنما أمرنا في الهدى بالتذكية وبالنية عما يقصده المرء ، وقد قال عليه السلام « ولكل امرئ ما نوى » فحصلت البدنة . والبقرة مذكاة اذ ذكيت كما أمر الله تعالى بأمر مالكتها وسمى الله تعالى عليها ، ثم لكل واحد منهم في حصته منهنية قال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فأحكام جملتها أنها مذكاة ، وحكم كل جزء منها ما نواه فيه مالكة ، ولا فرق حيثئذ بين اجزاء سبعة من البقرة أو البعير وبين سبع شياه (٣) ؛ ولا يختلفون في أنهم وان كانت أغراضهم متفقة وكان سببهم كلهم واحدا فان لكل واحد حكمه وانه قد يمكن أن يقبل الله تعالى من بعضهم ولا يقبل من بعضهم ، ولا يقدح ذلك في حصته المتقبل منه ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : لا يجوز أنه يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج وان له أن يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجوز أنه يهديه وينحره الا بمضى أو بمكة فلأن الله تعالى قال : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) فانما أوجبه تعالى على من تمتع بالعمرة إلى الحج لا على من لم يمتنع بالعمرة إلى الحج [بلا شك] (٤) ، فهو مالم يحرم بالحج فلم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج واذ لم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج فالهدى غير واجب عليه ، ولا يجزىء غير واجب عن واجب الا بنص وارد في ذلك ، ولا خلاف بين أحد في أنه ان بدا له فلم يصح من عامه ذلك فانه لا هدى عليه فصح أنه ليس [عليه] (٥) هدى بعد ، واذ لم يكن عليه فلا يجوز أنه مالم يس عليه عما يكون عليه بعد ذلك ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان * وأما ذبحه ونحره بعد ذلك فلأن هذا الهدى قد بين الله تعالى لنا أول وقت وجوبه ولم يحد آخر وقت وجوبه بحد ، وما كان هكذا فهو دين باق أبدا حتى يؤدى ، والأمر به ثابت حتى يؤدى ، ومن خصه بوقت محدد فقد قال على الله تعالى : مالم يقله عز وجل ، وهذا عظيم جدا * وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يجزىء هديه قبل يوم النحر وهذا قول لا دليل على صحته بل هو دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو ساقط ، والعجب من تجويز أبي حنيفة تقديم الزكاة واجازة أصحابه لمن نذر صيام يوم الخميس فصام يوم الأربعاء قبله اجزأه ثم لا يجيزون هدى المتعة قبل يوم النحر *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وهذا الا يصح ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وان يجمع الفرع من الهدى ، (٣) في النسخة

رقم (١٦) ، (٤) وسبع شياه ، بحذف بين وبلفظ (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الرياسة من النسخة رقم (١٤) *

وأما قولنا : انه لا يجزئ الا بمكة أو منى فان قوما قالوا : (١) يجزئ في كل بلد لان الله تعالى لم يحدد موضع أدائه فهو جائز في كل موضع ، ولو أراد الله تعالى قصره على مكان دون مكان لبيته كما بين ذلك في جزاء الصيد بقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) ولم يقل : في هدى المتعة ولا في هدى المحصر (وما كان ربك نسيا) ، (فان قيل) : نقيس الهدى على الهدى في ذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه ان صحتم قياسكم هدى المتعة على هدى جزاء الصيد لزمكم أن تقيسوه عليه في تعويض الاطعام من الهدى والصيام في هدى المتعة وأنتم لا تقولون : هذا ، فظهر فساد قياسكم وتناقضه * قال أبو محمد : لكن الحجة في ذلك ان الله تعالى قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع الى أجل مسمى * ثم محلها الى البيت العتيق) وقال تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فجاء النص بان شعائر الله تعالى محلها الى البيت العتيق ، وان البدن من شعائر الله تعالى ، فصح يقينا ان محلها الى البيت العتيق ، ولا خلاف بين أحد في أن حكم الهدى كله حكم البدن *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه ان جابر بن عبد الله حدثه ان رسول الله ﷺ قال : قد نحرنا هنا ومنى كلها منحر » (٢) * نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبيد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا معاذ بن المثنى نا مسدد نا حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال عند المنحر (٣) : هذا المنحر ولجأج مكة كلها منحر » (٤) ، وقال عليه السلام في منى « هذا المنحر ولجأج منى كلها منحر » فصح أنه حيثما نحر البدن والاهداء من لجأج مكة ومنى - وهو الحرم كله - فقد أصاب الناحر ، وأنه لا يجوز نحر البدن والهدى في غير الحرم الا ما خصه النص من هدى المحصر . وهدى التطوع اذا عطب قبل بلوغه مكة (٥) * وروينا عن طاوس ، وعطاء قالا : كل ما كان من هدى فهو بمكة والصيام والاطعام حيث شئت * وعن مجاهد انحر حيث شئت *

وأما قولنا : ومن كان أهله ساكنين في الحرم فلا يلزمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه * وقال قوم : هو مسيء في تمتعه *

قال أبو محمد : (٦) قال الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم

(١) في النسخة رقم (١٤) وقد قال قوم ، (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٣) في النسخة رقم (١٦) وعند المسجد ، (٤) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٥) في النسخة رقم (١٦) وقبل دخوله مكة ، (٦) جواب قوله وأما قولنا ، الخ قوله قال أبو محمد الخ

يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام *

قال علي : فقال المخالفون : لو ان الله تعالى أراد ما قلتم لقال : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، فصح أن المتعة إنما هي لغير أهل مكة *

قال أبو محمد : ليس كما قالوا : لأن الهدى أو الصوم الذي أوجبه الله تعالى في التمتع إنما هو نسك زائد وفضيلة وليس جبراً لنقص كما ظن من لا يحقق ، فهو لهم لا عليهم ^(١) * برهان صحة ذلك قول رسول الله ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما أمرى ما استدرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا حلت » ^(٢) أو كما قال عليه السلام ، فأخبر عليه السلام بفضل المتعة وأنها أفضل أعمال الحج ، وأسقط الله عز وجل الهدى عن أهل مكة والصوم فيها لما هو أعلم به ، وظاهره الرفق بهم لأنه لا شك في أن الله تعالى لو كفهم ذلك لكان حرجاً عليهم لسهولة العمرة عليهم ولا مكانها لهم كل يوم بخلاف أهل الآفاق ، وقال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ويطل قول المخالف أن الآية لو كانت كما ظن لحرمت العمرة في أشهر الحج على أهل مكة والحرم ، وهذا خلاف ما جاءت به السنة من الحض على العمرة وأنها كفارة لما بينهما ، فدخل في ذلك أهل مكة وغيرهم *

روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : ليس على أهل مكة هدى [في] ^(٣) المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم . ووکیع ، قال هشيم : نا المغيرة بن مقسم . ويونس بن عبيد قال المغيرة : عن النخعي ، وقال يونس : عن الحسن ، وقال وکیع : عن الحسن بن حي عن ليث عن عطاء . وطاوس . ومجاهد ، ثم اتفق عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . قالوا كلهم : ليس على المكي هدى في المتعة *

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن ابن جريج . ومعر قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمر . عن الزهري ، ثم اتفق الزهري ، وعطاء قال جميعاً في المكي يمر بالمقات فيعتمر منه : إنه ليس بمتع وبهذا نقول * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وکیع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : اذا خرج المكي الى المقات فمتع منه فعليه الهدى * قال أبو محمد : لاشئ عليه لأن أهله حاضرو المسجد الحرام ، وزعم المالكيون أن الهدى إنما جعل على المتمتع لاسقاطه سفر الحج الى مكة *

قال على : وهذا باطل بحث ، والعجب من تسهيلهم على أنفسهم مثل هذا القول الفاسد الذى يفتضحون به ^(١) من قرب ، ويقال لهم : هذه العلة نفسها موجودة فيمن اعتمر في آخر يوم ^(٢) من رمضان ، ثم أقام بمكة حتى حج فقد أسقط أحد السفرين وأتم لاترون عليه هديا ولا صوما ، ثم يقولون فيمن اعتمر في أشهر الحج ثم خرج الى مارواء أبعد المواقيت فأهل بالحج منه ، وهو من أهل مصر أو الشام أو العراق : أنه لا هدى عليه ولا صوم ولم يسقط أحد السفرين ، ويقولون فيمن كان من أهل هذه البلاد خرج لحاجته لا يريد حجا وكانت حاجته بعسفان أو بيطن فلما صار بها بدا له في الحج والعمرة فحج بعد أن اعتمر في غير أشهر الحج . فلا هدى عليه وهو قد أسقط السفرين الى الحج والى العمرة أيضا ، ولعمري ما ينبغي لمن له دين أو عقل أن يطلق عن الله تعالى ما لا علم له به ، وبالله تعالى تأييد *

وأما قولنا : — والمتمتع الذى يجب عليه الصوم أو الهدى هو من ابتداء عمرته بأن يحرم لها في أحد أشهر الحج لاقبل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك إلى الميقات أو الى منزله أو الى أفق أبعد من منزله أو مثله أو أقرب منه أو أقام بمكة ، اعتمر فيها بين ذلك عمرا كثيرة أو لم يعتمر ، فإن أحرم بالعمرة قبل هلال شوال فليس بمتع ولا هدى عليه ولا صوم ان حج من عامه ، أقام بمكة أو لم يقم عمل بعض عمرته أكثرها أو أقلها في أشهر الحج . أو لم يعمل منها شيئا في أشهر الحج إلا أن يعتمر بعد ذلك في أشهر الحج فيكون متمتعا — فإن ^(٣) الناس اختلفوا في هذا *

فقال طائفة : كما روينا من طريق حماد بن سلية نا اسحاق بن سويد قال : سمعت ابن الزبير يقول : أيها الناس ان المتمتع ليس بالذى تصنعون يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج ولكن الحاج اذا فاته الحج أو ضلت راحلته أو كسر حتى يفوته الحج فانه يجعلها عمرة وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : كان ابن الزبير يقول : المتعة لمن أحصر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من اعتمر في أى أشهر السنة كانت عمرته قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج ، ثم أقام حتى حج من عامه فهذا عليه الهدى أو الصوم ، وكذلك من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى حج من عامه أو لم يحج فعليه الهدى أو الصوم * روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن طاوس قال . اذا أهل

(١) في النسخة رقم (١٦) ، فيه بدل دبه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) «آخر يوم» باسقاط لفظ دفي ، (٣) هذا جواب

قوله قبل ، وأما قولنا والمتمتع ، الخ *

بالعمرة في أشهر الحج فعليه الهدى وإن لم يحج * ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن ليث عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : إن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام إلى الحج فهو متمتع * ومن طريق وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال . إذا خرج المكي إلى الميقات فاعتمر منه فعليه الهدى *

وقالت طائفة : ليس المتمتع إلا من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فإن رجع إلى أهله بين العمرة والحج فليس متمتعاً * روينا من طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال : إذا أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع وإذا رجع إلى أهله ثم حج فليس متمتعاً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع . وحفص بن غياث قال حفص : عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وقال وكيع : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع فليس بمتمتع ذاك من أقام ولم يرجع * وبه إلى وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة . ويحيى بن سعيد الأنصاري قال المغيرة : عن إبراهيم النخعي ، وقال يحيى : عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : مثل قول عمر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج لا قبلها . ثم أقام بمكة حتى حج من عامه ، فإن خرج بين العمرة والحج إلى ما تقصر فيه الصلاة من مكة فليس متمتعاً * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن ليث عن عطاء قال : ليس بمتمتع حتى يعتمر في أشهر الحج * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج قال قال [عطاء] (١) : عمرته في الشهر الذي يهل فيه فإذا سافر سَفَرًا تقصر فيه الصلاة فليس بمتمتع * ومن طريق وكيع نا سفيان عن ليث عن عطاء فيمن أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم لم يحج من عامه قال . لا شيء عليه *

وقالت طائفة : إن المتمتع من طاف في أشهر الحج : ثم حج من عامه . روى ذلك من طريق سفيان عن بعض أصحابه عن إبراهيم النخعي قال : عمرته في الشهر الذي يطوف فيه * ومن طريق عبد الرزاق عن هشام عن حفصة بنت سيرين قالت : أحرمتنا بالعمرة في رمضان فقدمنا مكة في شوال فسلأنا الفقهاء — والناس متوافرون — فكلهم قال : هي متعة * ومن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن مطر الوراق عن الحسن . والحكم ابن عتيبة فيمن أهلّ في رمضان وطاف في شوال قال جميعاً : عمرته في الشهر الذي طاف فيه * وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا رجع إلى

أهله قبل ان يحج وبعد ان اعتمر في أشهر الحج فليس متمتعاً ، فان أقام حتى يحج فهو متمتع ، وهو كله قول سفیان *

وقالت طائفة : ان أحرم بالعمرة في رمضان فدخل الحرم قبل هلال شوال فليس متمتعاً وإن دخل الحرم بعد هلال شوال فهو متمتع إذا حج من عامه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن ابن أبي نجيح عن عطاء ، وقال ابن جريج : عن عطاء قال : اذا دخل الحرم الحرم قبل ان يرى هلال شوال فليس متمتعاً وان دخل الحرم بعد أن يرى هلال شوال فهو متمتع إذا مكث الى الحج ، وهو قول الاوزاعي *
وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذى القعدة [أو في ذى الحجة قبل الحج] (١) فقد استمتع ووجب عليه الهدى أو الصيام اذا لم يجد هدياً *

ومن طريق عبد الرزاق عن سيف عن يزيد الفقيه أن قوما اعتمرُوا في أشهر الحج ثم خرجوا إلى المدينة فأهلوا بالحج فقال ابن عباس: عليهم الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن قدم في غير أشهر ^(٢) الحج معتمرا ثم بدا له أن يعتمر في أشهر الحج قال: لا يكون متمعا حتى يأتي من ميقاته في أشهر الحج فلتله: أَرَأَى أَمْ عَلِمَ؟ قال: بل علم *

قال أبو محمد : إنما وافقنا عطاء في أنه لا يكون المتمتع إلا من أحرم في أشهر الحج
 لأني قوله : إن من قدم في غير أشهر الحج محرماً ثم اعتمر ثم حل ثم اعتمر في أشهر الحج
 أنه ليس متمتعاً بل هو متمتع أن حج من عامه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن
 قتادة قال : عمرته في الشهر الذي أهل فيه * ومن طريق سعيد بن منصورناهشيم وأبو عوانة
 قال أبو عوانة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال هشيم : أما يونس عن الحسن ثم
 اتفق الحسن وسعيد تالا . في المتمتع عليه الهندي وإن رجع إلى بلاده *

وقالت طائفة [أخرى] (٣) : أن أحرم في غير أشهر الحج فطاف من عمرته أربعة أشواط (٤) ثم أهل هلال شوال فأتى عمرته ثم أفام بمكة أو لم يبق إلا أنه لم يرجع إلى بلده أو أهل بعمرته كذلك في أشهر الحج ولم يكن من أهل المواقيت فادونها فهو متبع عليه الهدى أو الصوم ، فإن أهل بعمرته في غير أشهر الحج وطاف من عمرته ثلاثة (٥) أشواط ، ثم أهل هلال شوال فليس متمتعاً وهو قول أبي حنيفة ، ووافقه أبو يوسف على ذلك

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣١٧ وأخذت اختصاره المحقق (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي غير شهر، (٣) الزيادة
من نسخة رقم ١٦ / ٤ الف السحرية رقم (١٤) أقل من أربعة موطأ وادها ما وافق لما يأتي بعد (٥) في النسخة رقم (١٤)
رابعة عن رتبة قبلها أربعاً وليس ذلك إلا حين تمت تجميع الأربعة الأساطير والأقل

إلا أنه قال : إذا رجع ^(١) إلى ما وراء ميقات من المواقيت فليس متمتعا ، وقالوا : من كان متمتعا ولا هدى معه فانه يحل إذا أتم عمرته فان كان أنى بهديه ^(٢) فانه لا يحل حتى يحل من الحج يوم النحر فان حل فعليه هدى آخر لاحتلاله *

وقالت طائفة : من اعتمر في أشهر الحج أو أهل بعمره في رمضان ثم بقي عليه من الطواف بين الصفا والمروة شيء وإن قل فأهل هلال شوال ثم أقام بمكة أو رجع إلى أفق دون أفقه في البعد ثم حج من عامه فهو متمتع فان أتم عمرته في رمضان فليس متمتعا ، وكذلك الذي يعتمر في شهر من شهور الحج ثم يرجع إلى أفقه أو أفق مثل أفقه في البعد فليس متمتعا ؛ وإن حج من عامه ، وهو قول مالك *

وقالت طائفة : من اعتمر أكثر عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام أو خرج إلى ما دون ميقات من المواقيت فهو متمتع إذا حج من عامه ، فان خرج إلى ميقات من المواقيت أو اعتمر في غير أشهر الحج فليس متمتعا ، وهو قول الشافعي *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل فيما يكون به متمتعا فقول لا يعرف عن أحد قبله ، ولا حجة له فيه لامن قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ؛ ولا قياس * واحتج له بعض مقلديه بأنه عول على قول عطاء في المرأة تحيض بعد ان طافت أربعة أشواط *

قال أبو محمد : وهذه مسألة غير المتعة ، وقول عطاء أيضا فيها خطأ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ «الحائض ان لا تطوف بالبيت» ، ولأنه ^(٣) تقسيم بلا دليل أصلا * وأما قول أبي حنيفة : ان المعتمر الذي معه الهدى المريد الحج فانه لا يحل حتى يحل من حجه فانه بنى على الآثار الواردة عن النبي ﷺ بأمره من معه الهدى بالبقاء على إحرامه ومن لا هدى معه بالاحلال ، والاحتجاج بهذه الآثار لقول أبي حنيفة جهل مظلم وقول بغير علم ، أو تعمد — بمن يعلم الكذب — على رسول الله ﷺ ، وكلاهما بلبية لأن جميع تلك الآثار إنما وردت بأنه عليه السلام أمر من لا هدى معه من المفردين للحج والقارنين بالاحلال ، وأمر من معه الهدى بأن يقرن بين حج وعمره ، وليس في شيء منها أنه عليه السلام أمر معتمر ألم يقرن بالبقاء على إحرامه ، وقد ذكرناها في ذكرنا عمل الحج من ديواننا هذا * وأما قول مالك في تفريقه بين بقاء شيء من السعي لعمرته حتى يهل هلال شوال فلا يحفظ عن أحد قبله ، ولاله أيضا متعلق في ذلك لا بقرآن . ولا بسنة . ولا برواية صحيحة . ولا سقيمة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وان رجع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وبهدي ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، ودانه *

وقول الشافعى أيضا : لا حجة له فيه أصلا ، وإنما هي آراء محضنة فوجب النظر فى سائر الأقوال فى أربعة مواضع من هذا الحكم ، أحدها من أهلّ بعمره فى غير أشهر الحج ، والثانى من أقام بمكة حتى حج أو رجع إلى بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه ، والثالث من اعتمر فى غير أشهر الحج وأقام بمكة ثم اعتمر فى أشهر الحج ثم حج من عامه ، والرابع هل المتمتع من فاته الحج كما قال ابن الزبير أم ليس هذا متمتعا ؟ *

ف نظرنا فى قول ابن الزبير هذا فوجدنا غيره من الصحابة [رضى الله عنهم] (١) قد خالفوه ، ووجدناه قولاً بلا دليل بل الدليل قائم على خطائه لأن الله تعالى سعى من حال بينه وبين ادراك الحج حتى فات وقته محصراً ولم يسمه متمتعا ، وفرق بين حكمه وبين حكم المتمتع ، قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وقال تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ففرق تعالى بين اسميهما وبين حكميهما ، فلم يحز أن يقال : هما شيء واحد ، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول طائوس : ان من اعتمر فى أشهر الحج فهو متمتع وان لم يحج من عامه ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم) فصح بنص القرآن أنه ليس متمتعا الا من حج بعد عمرته لوجوب الصيام عليه فى الحج ان لم يجد هديا *

ثم نظرنا فممن اعتمر فى غير أشهر الحج أو فى أشهر الحج أو اعتمر بعض عمرته فى غير أشهر الحج أقامها أو أكثرها ، وبعضها فى أشهر الحج أقامها أو أكثرها ، وفمن أقام من هؤلاء بمكة حتى حج من عامه أو لم يقيم لكن خرج الى مسافة تقصر فيها الصلاة أو لا تقصر ، أو الى ميقات أو وراء ميقات الى بلده أو مثل بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه فكان كل هؤلاء ممكنين فى اللغة أن يقع عليه اسم متمتع بالعمرة الى الحج ويمكننا ان لا يقع عليه أيضا اسم متمتع فلم يحز أن يقع على أحد لإيجاب غرامة هدى أو لإيجاب صوم بالظن الابيان جلى ان الله تعالى ألزمه ذلك ، فوجب الرجوع الى بيان سنة رسول الله ﷺ فى ذلك *

فوجدنا ما روينا من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل ابن خالد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : « تمتع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع بالعمرة (٢) الى الحج ، وأهدى (٣) ، وساق معه الهدى

(١) الرياضة السخرة رقم (١٦) (٢) فى السح فى العمرة ، صححه ابن صريح البخارى ح ٢ ص ٣٢٤ (٣) فى السخرة

رقم (١٦) دهادى ، وما هو موافق لما فى صحيح البخارى

من ذى الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ثم أهلّ بالحج فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ويقتصر ويحل (٢) ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » وذكر باقي الحديث ، فكان في هذا الخبر بيان من هو المتمتع الذي يجب عليه الهدى أو الصوم المذكور ، وهو أن النبي ﷺ إنما أمر بهذا أصحابه المتمتعين بالعمرة إلى الحج ، وهم قوم ابتدؤا الإحرام لعمرتهم في أشهر الحج ثم حجوا في تلك الأشهر ، فخرج بهذا الخبر الثابت عن أن يكون متمتعا بالعمرة إلى الحج كل من عمل شيئا من عمرته في غير أشهر الحج كلها أو أكثرها أو أقلها لأنه عليه السلام لم يخاطب بهذا الحكم أحداً من أهل هذه الصفات بلا شك وارتفع الإشكال في أمر هؤلاء بيقين ، وأيضا فيقال لمن قال : ان عمل الأكثر من عمرته في أشهر الحج فهو متمتع : من أين لك هذا ؟ دون أن يقول : ان من عمل منها شيئا في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل إلى دليل على ذلك ويقال له أيضا : من أين لك ان أربعة أشواط من طواف العمرة هو الأكثر ؟ بل هو من جملة الأقل لأن العمرة عندك وعندنا إحرام مدة . ثم سبعة أشواط . ثم سبعة أطواف بين الصفا والمروة ، فالباقي بعد الأربعة الأشواط قد يكون أكثر مما مضى له من عمل العمرة ، ويقال لمن قال : ان عمل من عمرته شيئا في أشهر الحج فهو متمتع : من أين قلت هذا ؟ دون أن تقول : ان عمل الأكثر منها في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل إلى دليل أصلا ؛ وكلتا الدعوتين تعارض الأخرى وكلتاها لا شيء ، وبالله تعالى التوفيق *

وبقي أمر من خرج بعد اعتماؤه في أشهر الحج إلى بلده أو إلى بلد في البعد مثل بلده ، أو إلى وراء ميقات من المواقيت ، أو إلى ميقات من المواقيت ، أو إلى ما تقصر فيه الصلاة فوجدنا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى مراده لم يشترط فيه على من خاطبه بذلك الحكم إقامة بمكة وترك خروج منها أصلا (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ، (وما كان ربك نسيا) ، ولو كان هذا من شرط التمتع لما أغفل رسول الله ﷺ بيانه حتى نحتاج في ذلك إلى بيان برأى فاسد . وظن كاذب . وتدافع من الأقوال بلا برهان ، وقوله ﷺ في هذا الخبر الثابت « ويحل ثم ليحل بالحج » بيان باباحة المهلة بين الإحلال والإهلال ، ولا مانع لمن عرضت له منهم رضى

الله عنهم حاجة من الخروج عن مكة لها فبطل ان تكون الإقامة بمكة حتى يحج من شروط التمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وصح ان المتمتع بنص الخبر المذكور هو من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم حج في تلك الأشهر فقط وبالله تعالى التوفيق ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى بلده سقط عنه الهدى والصوم للذان افترض الله تعالى أحدهما على المتمتع : من أين لك هذا ؟ وما الفرق بين من قال : ان خرج الى بلد مثل بلده في البعد فليس بمتمتع ؟ وهكذا يقال : أيضا لمن قال : ان خرج الى بلد في البعد مثل بلده فليس بمتمتع من أين قلت هذا ؟ وهلا خصصت بسقوط التمتع من خرج الى بلده فقط ، ويقال لهما جميعا : هلا قلتما من خرج الى وراء ميقات فليس بمتمتع ؟ *

قال أبو محمد : لا خلاص لهم من هذا السؤال أصلا إلا أن يقول قائلهم : كان عليه ان يأتي بالحج من بلده . أو من ميقات من المواقيت فنقول لمن قال هذا : قلت الباطل ، وما أوجب الله تعالى قط على أحد من أهل الاسلام أن يأتي بالحج من بلده ولا من مثل بلده في البعد ولا من ميقات ولا بد ، بل أنتم بجمعون معنا على ان المسلم في أول أوقات الاستطاعة للحج لو خرج تاجراً أو مسافراً لبعض الأمر قبل مقدار ما إن أراد الحج كانت له مهلة بينه وبين الوقت الذي اذا أهلّ [فيه] ^(١) أدرك الحج على سعة ومهل فانه لا يلزمه الخروج الى مكة حيثئذ أصلا وأنه ان قرب من مكة لحاجته بقرب وقت الحج وهو مستطيع له فحج من ذلك المكان أنه قد أدّى ما عليه بأتم ما يلزمه وأنه لا شيء عليه إذ لم يأت بالحج من بلده أصلا ، وكذلك لا خلاف فيمن جاز على ميقات لا يريد حجا ، ولا عمرة ولا دخول مكة لكن لحاجة له في رهاط ^(٢) أو في بستان ابن عامر ^(٣) أنه لا يلزمه الا هلال من هنالك وأنه إن بدا له في الحج والعمرة وقد تجاوز الميقات فانه يهل من مكانه ذلك وحجه تام وعمرته تامة وأنه غير مقصر في شيء مما يلزمه ، فصح ان القصد للحج أو العمرة من بلد الانسان ، أو من مثل بلده في البعد ، أو من الميقات لمن لم يمر به وهو يريد حجا ، أو عمرة ليس شيء من ذلك من شروط الحج ولا العمرة فبطلت هذه الأقوال الفاسدة جدا وكان تعارضها وتوافقها برهانا في فساد جميعها ، فان قال من قال : إنه ان خرج الى الميقات فليس بمتمتع لأن أهل المواقيت ليس لهم التمتع قلنا له : قد قلت : الباطل . واحتججت للخطأ بالخطأ . ولدعوى كاذبة وكفى بهذا مقنا ، فان قال : ان أهل

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ؛ وكذلك في اليمنية (٢) هو يضم اوله وآخره طاء مهملة موضع على ثلاث مراحل من مكة وفي النسخة رقم (١٦) «رباط» وهو غلط (٣) هو اسم موضع قريب من الجحفة ، وابن عامر هذا هو عبد الله بن عامر بن كريز استعمله عثمان رضي الله عنه على البصرة قاله الطليوسي في شرح ادب الكاتب

المواقيت فما دونها إلى مكة لا هدى عليهم ولا صوم في التمتع قلنا: قلت : الباطل واذا عيت ما لا يصح ثم لو صح لك لكان حجة عليك لأن أهل مكة لا هدى عليهم ولا صوم في التمتع ولم يكن المقيم بها حتى يحج كذلك بل الهدى عليه . أو الصوم فهلا اذا كان عندك من خرج الى ميقات فما دونه الى مكة يصير في حكم من هو من اهل ذلك الموضع في سقوط الهدى والصوم عليه جعلت أيضا المقيم بمكة حتى يحج في حكم أهل مكة في سقوط الهدى والصوم عنها فظهر تناقض هذا القول الفاسد أيضا ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى مكان تقصر فيه الصلاة ، سقط عنه الهدى والصوم : من أين قلت : هذا ؟ ولا دليل على صحة هذا القول أصلا ، فان قال : لأنه قد سافر الى الحج قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما الذي جعل سفره مسقطا للهدى والصوم للذين أوجب الله تعالى عليه ؟ هاتوا شيئا غير هذه الدعوى ولا سيلا الى ذلك ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن هذا الخبر الذي ذكرنا غلط أبو حنيفة . وأصحابه في إيجابهم على المتمتع الذي ساق الهدى أن يبقى على إحرامه حتى يقضى حجه *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه لأن ابن عمر راوى الخبر رضى الله عنه وان كان قال في أوّله : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع في العمرة الى الحج فانه بين إثر هذا الكلام صفة عمل النبي ﷺ . فذكر أنه عليه السلام « بدأ فأهل » بالعمرة ثم أهل بالحج ، فذكر صفة القران ، وهكذا صح في سائر الأخبار من رواية البراء . وعائشة . وحفصة أمي المؤمنين . وانس وغيرهم أنه عليه السلام كان قارنا ، فصح ان الذين أمرهم عليه السلام إذ أهدوا بأن لا يحلوا إنما كانوا قارين ، وهكذا روت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها « أنه عليه السلام أمر من معه الهدى بأن يهل بحج مع عمرته » فعاد احتجاجهم عليهم وبالله تعالى التوفيق ، فان قال قائل : قد صح الاجماع على ان من تمتع بالعمرة الى الحج فابتدأ عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام بمكة الى أن حج لم يخرج عنها أنه متمتع عليه الهدى . أو الصوم ، واختلفوا فيه اذا أهل بعمرة قبل أشهر الحج وإذا خرج بين عمرته . وجهه من مكة أتمتع [هو] (١) أم لا ؟ فوجب ان لا يلزم الهدى أو الصوم الا من أجمع على أنه يلزمه (٢) حكم المتمتع قلنا : هذا خطأ وما أجمع الناس قط على ما قلتم ، وقد روينا عن ابن الزبير ان المتمتع هو المحصر لا من حج بعد أن اعتمر ، ولا معنى لمراعاة الاجماع مع (٣) ورود بيان النبي ﷺ لأن في القول بهذا إيجاب مخالفة أو امره عليه السلام ما لم يجمع الناس عليها ، وهذا عين الباطل بل اذا تنازع الناس

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) وعلى أنه لا يلزمه ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «دبعد، بدل ومع» *

وردنا ذلك الى ما اقترض الله تعالى علينا الرد اليه من القرآن . والسنة ، ولا نراعي ما اجمعوا عليه مع وجود بيان السنة في أحد أقوال المتنازعين وبالله تعالى التوفيق *
وأما قولنا : لا يجب الوقوف بالهدى بعرة فان وقف بها فحسن وإلا فحسن ، فان مالكا ومن قلده قال : لا يجزى من الهدى الذى يتناع فى الحرم إلا أن يوقف بعرة ولا بد*
والافلا يجزى* إن كان واجبا ؛ فان كان تطوعا فلم يوقف بعرة فانه ينحر بمكة ولا بد*
ولا يجوز ان ينحر بمنى ، فان ابتاع الهدى فى الحل ثم أدخل الحرم اجزا وإن لم يوقف بعرة ، والابل . والبقر . والغنم عندهم سواء فى كل ذلك ، وقال الليث : لا يكون هديا إلا ما قلده وأشعر ووقف بعرة ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأبو سليمان : لا معنى للتعريف بالهدى سواء ابتاع فى الحرم أو فى الحل ان عرف فجائز وإن لم يعرف فجائز *

قال أبو محمد : أما قول مالك فما نعلمه عن أحد من العلماء لاقبله ولا معه ولا نعرف له وجها أصلا لا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من قول سلف ، ولا من قياس ، ولا من رأى له معنى ، وأما قول الليث فانه يحتاج له بما روينا من طريق حجاج ابن أرطاة . واسرائيل . ويونس بن يونس قال حجاج : عن عطاء ، وقال اسرائيل : عن ثوير بن أبى فاختة عن طاوس « ان رسول الله ﷺ عرف بالبدن » *

قال على : وهذان مرسلان ولا حجة فى مرسل ، ثم ان الحجاج . واسرائيل . وثويرا كلهم ضعفاء ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأن هذا فعل لأمر ، ولا حجة فيه لمالك لأنه شرط شروطا ليس فى هذا الخبر شيء منها ، وهدى النبي ﷺ انما سيق من المدينة بلا خلاف ، ومالك لا يوجب التوفيق بعرة فيما أدخل (١) من الحل * ويحتاج لقول الليث أيضا بما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى إلا ما قلده . وسيق . ووقف بعرة *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر ويقلد ويفاض به من عرفة فليس بهدى انما هى ضحايا *

قال على : مالك لا يحتاج [له] (٢) بهذا لأنه لا يرى الترك للتقليد وللأشعار مانعا من ان يكون هديا *

قال على : لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف ابن عمر فى هذا غيره من الصحابة كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبى معروف

(١) فى السبعة رقم (١٤) ، وما أدخل ، (٢) الرابا دقمن السبعة رقم (١٤) والسبعة البيية *

عن عطاء عن ابن عباس قال : ان شئت فعرف الهدى ، وان شئت فلا تعرف به انما أحدث
 الناس السياق مخافة السراق (١) وعن سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا الأعمش عن
 إبراهيم قال : دعا الأسود مولى له فأمره أن يخبرني بما قالت له عائشة فقال : نعم سألت
 عائشة أم المؤمنين فقلت : أعرف بالهدى ؟ فقالت : لا عليك ان لا تعرف به ، وعن عطاء ،
 وطاوس لا يضرك أن لا تعرف به . وعن ابن الحنفية أنه أمر بتعريف بدنة أدخلت من الحل *
 وعن سعيد بن جبير أنه لم ير هديا الا ما عرف به من الابل والبقر خاصة *

قال أبو محمد : لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ، ولا سنة ، ولا يجب الا
 ما أوجبه الله تعالى في أحدهما ولا قياس يوجب ذلك أيضا لأن مناسك الحج انما تلزم
 الناس لا الابل ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ولا هدى على القارن غير الهدى الذى ساق مع نفسه قبل أن يحرم
 وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكى فان مالكا . والشافعي قالا : على القارن
 هدى وحكمه حكم المتمتع سواء سواء في تعويض الصوم منه إن لم يجد هديا وليس على
 المكى عندهما هدى ، ولا صوم إن قرن كما لا شيء عليه في التمتع ، وقال مالك : لم أسمع قط
 ان مكيا قرن ، وقال أبو حنيفة : ان تمتع المكى فلا شيء عليه . لا هدى ، ولا صوم وان
 قرن فعليه هدى ولا بد ، ولا يجوز ان يعوض منه صوم وجد هديا أو لم يجد ، ولا
 يجوز له ان يأكل منه شيئا قال : والمكى عنده من كان ساكنيا في أحد المواقيت فمادونها
 إلى مكة قال : فان تمتع من هو ساكن فيما وراء المواقيت أو قرن فعليه هدى وله ان
 يأكل منه فان لم يجد فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ففيه وجوه من الخطأ ، أولها انه تقسيم لا يعرف
 عن أحد قبله ، والثاني تفريقه بين قران المكى وبين تمتعه وتسويته بين قران غير المكى
 وبين تمتعه بلا برهان ، والثالث تعويضه الصوم من هدى غير المكى ، ومنعه من تعويضه
 الصوم من هدى المكى ، كل ذلك رأى فاسدا لسلف له فيه ولا دليل أصلا ، فقالوا :
 ان المكى اذا قرن فهو داخل في إساءة ، فقلنا : فكان ماذا ؟ ، وأين وجدتم أن من دخل
 في إساءة لم يجز له أن يعوض من هديه دم ؟ وهذا قاتل الصيد محرما داخل في أعظم الإساءة
 وأشد الاتم وقد عوض الله تعالى من هديه صوما وإطعاما وخيره في أى ذلك شاء ؟
 وهذا المحصر غير داخل في إساءة بل مأجور معذور ولم يعوض الله تعالى من هديه صوما
 ولا إطعاما ، فكيف هذا التخليط والتخبط في دين الله تعالى بشرع الشرائع الفاسدة فيه ؟

وأيضاً فالمكّيّ عندما إذا تمتع فهو داخل في إساءة أو غير داخل في إساءة لا بدّ من أحدهما، فإن كان داخلاً في إساءة فلم لم يجعلوا عليه هدياً كالذى جعلوا في القرآن عليه ؟ وإن كان ليس داخلاً في إساءة فمن أين وجب أن يدخل إذا قرن في إساءة ؟ فهل فيما يأتي به المرورون أكثر من هذا ؟ ، وأما نحن فليس المكّيّ ولا غيره مسيئاً في قرانه ولا في تمتعه بل هما محسنان في كل ذلك كسائر الناس ولا فرق ، فسقط قول أبي حنيفة لعظيم تناقضه وفساده ، وأما مالك ، والشافعي فأنهما قاسا القرآن على المتعة في المكّيّ وغيره *

قال أبو محمد : القياس كله خطأ ^(١) ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الخطأ لأنه لا شبه بين القارن والمتمتع لأن المتمتع يجعل بين عمرته وحجه إحلالاً ولا يجعل القارن بين عمرته وحجه إحلالاً ، وأيضاً فإن القارن عندهما وعندنا لا يطوف إلا طوافاً واحداً ولا يسعى إلا سعيّاً واحداً والمتمتع يطوف طوافين ويسعى سعيين ، وأيضاً فإن القارن لا بدّ له من عمل الحج مع عمرته والمتمتع إن لم يرد أن يحج لم يلزمه أن يحج ، والقياس عندهما لا يكون إلا على علة جامعة بين الحكمين ولا علة تجمع بين القارن والمتمتع *
 ﴿فإن قالوا﴾ : العلة في ذلك هي إسقاط أحد السفيرين قلنا : هذه علة موضوعية لا دليل لكم على صحتها وقد أرينا كم بطلانها مراراً ، وأقرب ذلك أن من أحرم وعمل عمرته في آخر يوم من رمضان ثم أهل هلال شوال إثر إحلاله منها ثم أقام بمكة ولم يبرح حتى حج من عامه ذلك فلا هدى عليه عندهما ولا صوم ، وقد أسقط أحد السفيرين ، وكذلك من قصد إلى مادون التنعيم داخل العام لحاجة فلما صار هنالك وهو لا يريد حجاً ولا عمرة بدا له في العمرة فاعتمر من التنعيم في آخر يوم من رمضان ، ثم أقام حتى حج من عامه فلا هدى عليه ولا صوم عندهما ؛ وهو قد أسقط السفيرين جميعاً سفر الحج وسفر العمرة ، ثم يقولان فيمن حج بعده بساعة إثر ظهور هلال شوال فاعتمر ، ثم خرج إلى البيداء على أقل من بريد ^(٢) من المدينة عند الشافعي أو إلى مدينة القسطنطين وهو من أهل الإسكندرية عندما لك ثم حج من عامه : فعليه الهدى أو الصوم وهو لم يسقط سفر أصلاً ، فظهر فساد هذه العلة التي لا علة أفسد منها ولا أبطل ، وبالله تعالى التوفيق *

واحتج بعض أهل المعرفة بمن يرى الهدى في القرآن بأن قال : قد صح عن سعد ابن أبي وقاص . وعلى بن أبي طالب . وعائشة أم المؤمنين . وعمران بن الحصين . وعبد الله ابن عمر أنهم سموا القرآن تمتعاً . وهم الحجة في اللغة ، فاذ القرآن تمتع فالهدى فيه ، أو الصوم بنص القرآن في إيجاب ذلك على المتمتع *

(١) في السحرة رقم (١٦) والقياس كله باطل ، وما هنا أسب لما يأتي (٢) في السحرة رقم (١٦) «أقل من بريدين» *

قال أبو محمد : لا يختلف هؤلاء رضى الله عنهم ولا غيرهم في أن عمل المبلّ بحج وعمره معا هو عمل غير عمل المبلّ بعمره فقط ثم يحج من عامه باهلال آخر مبتدأ ، فاذ ذلك كذلك فالمرجوع اليه هو بيان رسول الله ﷺ ، وهبك ان كليها يسمى تمتعا إلا أنها عملان متغايران فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذى ذكرنا قبل من رواية البخارى عن يحيى ابن بكير عن الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « ان رسول الله ﷺ أهل بالعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس معه عليه السلام بالعمرة الى الحج فكان من الناس من [أهدى] ^(١) فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال [للناس] ^(٢) : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصر ويحل ؛ ثم ليهل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » * وقد ذكرنا قبل من طريق مالك ومعر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ أمر من معه الهدى بأن يجعل مع عمرته حجا ، فصح أمر النبي ﷺ من تمتع بالعمرة الى الحج بالهدى ، أو الصوم ولم يأمر القارن بشيء من ذلك * ووجدنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ [فى حجة الوداع] ^(٣) موافين لهلal ذى الحجة فكنت فيمن أهل بعمرة فقدمنا مكة فادر كنى يوم عرفة وانا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج قالت : ففعلت ^(٤) فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجتنا أرسل معى عبد الرحمن بن أبى بكر فأردفنى وخرج بي الى التعميم فأهللت بعمرة وقضى الله ^(٥) حجتنا وعمرتنا ولم يكن فى ذلك هدى ، ولا صدقة ، ولا صوم » * ومن طريق أنى داود نا الربيع بن سليمان [المؤذن] ^(٦) أنا محمد بن ادريس الشافعى عن سفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين « ان رسول الله ﷺ قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة ^(٧) يكفيك لحجك وعمرتك » فصح أنها كانت قارة ، ولم يجعل عليه السلام فى ذلك هديا ولا صوما *

(١) الريادة من البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٢) الرادة من البخارى (٣) الريادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ (٤) فى النسحة رقم (١٤) دفعلت قالت ، ريادة ، قالت ، وليست فى صحيح مسلم (٥) فى النسحة رقم (١٤) ، وقد قضى الله ، زيادة ، وقد ، وليست فى صحيح مسلم (٦) الريادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ١١٩ (٧) فى النسحة رقم (١٤) بالبيت والصفا والمروة ، وما هنا موافق لسنن أبى داود

﴿فان قيل﴾ : إنها رضى الله عنها : رفضت عمرتها (١) قلنا : ان كنتم تريدون أنها حلت منها فقد كذب من قال : ذلك لأن رسول الله ﷺ أخبرها ان طوافها وسعيها يكفيها لحجها وعمرتها ، ومن الباطل ان يكفيها عن عمرة قد أحلت منها ، وان كنتم تريدون أنها رفضتها وتركها بمعنى أخرت عمل العمرة من الطواف والسعى حتى أفاضت يوم النحر فطافت وسعت لحجها وعمرتها معافنعم ، وهذا قولنا : ﴿فان قيل﴾ : فان وكيعا روى هذا الخبر فجعل قولها ولم يكن في ذلك هدى ولا صوم من قول هشام قلنا : فان عبد الله بن نمير . وعبد جعلاه من كلام عائشة ، وما ابن نمير دون وكيع في الحفظ . والقة . وكذلك عبدة ، وكلا الروایتين حق قائلته هي وقاله هشام ، ونحن أيضا نقوله *

﴿فان قيل﴾ : قد صح أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : نعم وقد بين معنى ذلك الاهداء سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنه كان أصاحي لاهدى متعة ، ولاهديا عن قران *

قال أبو محمد : وقالوا : قد روى عن عمر . وجابر وجوب الهدى على القارن قلنا : أما الرواية عن عمر فانها من طريق عبد السلام بن حرب عن سعيد عن أبي معشر (٢) عن ابراهيم عن عمر ، فعبد السلام ضعيف ، وأبو معشر مثله ، و ابراهيم لم يولد الا بعد موت عمر رضى الله عنه ، وأما الرواية عن جابر فرويناها من طريق موسى بن عبيدة عن بعض أصحابه أنه سأل جابر بن عبد الله أن يقرن بين حج وعمرة بغير هدى ؟ فقال : مارأيت أحدا منا فعل [مثل] (٣) ذلك ، فوسى ضعيف وبعض أصحابه عجب البتة ؛ ثم لو صحت لكانت موافقة لقولنا : لأن ظاهرها المنع من القران دون أن يسوق مع نفسه هديا (٤) ، وهكذا نقول ، ثم لو صح ذلك عنها لكان لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وكان قد خالفهما من الصحابة كما ذكرنا آنفا عن أم المؤمنين *

ورويانا عن سعيد بن منصورنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان أنه سأل ابن عمر مع قوم عن رجل أحرم بالقران ما كفارته ؟ فقال ابن عمر : كفارته أنه يرجع بأجرين . وترجعون بأجر ، فلو كان عليه هدى لأقتا هم به *

ومن طريق ابن أبي شبة نا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة ان الحسن بن علي ابن أبي طالب قرن بين حج . وعمرة ولم يهد قال الحكم : وقرن أيضا شريح بين الحج والعمرة ولم يهد ، ﴿فان قيل﴾ : فقد رويتم عن ابن أبي شبة نا عبد الله بن نمير عن

(١) في السحق رقم (١٤) والعمرة (٢) في النسخة رقم (١٤) وعن سعيد بن أبي معشر ، وهو غلط لأن سعيدا هذا هو سعيد بن أبي عروبة ، وأبو معشر هذا هو زياد بن كليب التميمي الحنظلي ، و ابراهيم هو الخمي والله اعلم (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) «دون السوق للهدى مع نفسه» *

إسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: إذا قرن الرجل بين الحج والعمرة فعليه بدنة فليل له: أن ابن مسعود يقول: شاة، فقال ابن عمر: الصيام أحب إلى من شاة قلنا: نعم وأتم أول من خالف ابن عمر في هذا، ومن التلاعب في الدين أن توجبوا قول صاحب حجة [لا يجوز خلافا] (١) إذا وافق قول أبي حنيفة. أو مالك. أو الشافعي وغير حجة إذا خالفهم، نبرأ إلى الله تعالى من هذا العمل *

وأما قولنا: — من أراد أن يخرج من مكة من معتمر، أو قارن، أو متمتع بالعمرة إلى الحج؛ ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فإن تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بدّ فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت، فإن خرج عن منازل مكة فتردد خارجا ماشيا فليس عليه أن يعيد الطواف إلا التي تحيض بعد أن تطوف طواف الافاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هي، فإن حاضت قبل طواف الافاضة فلا بدّ لها أن تنتظر حتى تطهر، وتطوف، وتجنبس عليها الكرى والرققة — فلبارويناه من طريق مسلم قال: نا سعيد ابن منصور نا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» (٢) * ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث عن ابن شهاب عن أبي سبرة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أن عائشة أم المؤمنين قالت: «حاضت صفية بنت حيي بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال عليه السلام: (٣) أحابستاهي؟ فقلت: يا رسول الله إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت [بعد الافاضة]» (٤) فقال رسول الله ﷺ: فلتنفر: * «

قال أبو محمد: فمن خرج ولم يودع من غير الحائض فقد ترك فرضا لازما له فعليه أن يؤديه * رويانا من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن قوما نفروا ولم يودعوا فردهم عمر بن الخطاب حتى ودّعوا * قال علي: ولم يخص عمر موضعا من موضع، وقال مالك: بتحديد مكان إذا بلغه لم يرجع منه، وهذا قول لم يوجهه نص. ولا إجماع. ولا قياس. ولا قول صاحب * ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن نافع قال: ردهم عمر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ومن النسخة اليمنية (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٤ (٣) في صحيح مسلم ج ١

حص ٣٧٥ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٤) الزيادة من صحيح مسلم

ابن الخطاب نساء من ثنية هرشي (١) كن أفضن يوم النحر [ثم حضن] (٢) ففقرن فردهن حتى يطهرن ويظفن بالبيت، ثم بلغ عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع فترك صنعه الأول. قال أبو محمد: هرشي هي نصف الطريق من المدينة الى مكة بين الأبواء والجحفة على فرسخين من الأبواء وبها علمان مبنيان علامة لأنه نصف الطريق، وقد روى أثر من طريق أبي عوانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله ابن أوس « أن رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب أفتياه في المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض أن يكون آخر عهدها بالبيت » *

قال أبو محمد: الوليد بن عبد الرحمن غير معروف، ثم لو صح لكان داخلا في جملة أمره عليه السلام — أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت — وعمومه، وكأن يكون أمره عليه السلام الخائض التي أفاضت بأن تنفر حكاياتنا مبني على (٣) النهي المذكور مستثنى منه ليستعمل الخبران معا ولا يخالف شيء منها، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: من ترك عمدا أو بنسيان شيئا من طواف الافاضة أو من السعي الواجب بين الصفا والمروة فليرجع أيضا كما ذكرنا تمتعنا من النساء حتى يطوف [بالبيت] (٤) ما بقي عليه، فإن خرج ذوالالحجة قبل أن يطوف فقد بطل حجه وليس عليه في رجوعه لطواف الوداع أن يمتنع من النساء فلأن طواف الافاضة فرض، وقال تعالى: (الحج أشهر معلومات). وقد ذكرنا أنها شوال. وذوالقعدة. وذوالحجة فاذ هو كذلك فلا يحل لأحد أن يعمل شيئا من أعمال الحج في غير أشهر الحج فيكون مخالفا لأمر الله تعالى * وأما امتناعه من النساء فلقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج). فهو ما لم يتم فرائض الحج فهو في الحج بعد، وأما رجوعه لطواف الوداع فليس هو في حج، ولا في عمرة فليس عليه أن يحرم ولا أن يمتنع من النساء لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسوله ﷺ، ولا لإحرام الابل بحج، أو عمرة، وأما لطواف مجرد فلا *

وأما قولنا: أن من لم يرم جمرة العقبة حتى خرج ذوالالحجة أو حتى وطى عمدا فحجه باطل. فلباروينا من طريق أبي داود والسجستاني نا نصر بن علي — هو الجهمي — نا يزيد بن زريع نا خالد — هو الحذاء — عن عكرمة عن ابن عباس « أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: إني أمسييت ولم أرم قال: ارم ولا حرج » (٥) فأمر عليه السلام بالرمي المذكور. وأمره

(١) هي بفتح الهاء وسكون الراء ثم شين معجمة وبالقصير — ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة يرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلك واحدا منهما أفضى به إلى موضع واحد ولذلك قال الشاعر

خذنا أف هرشي أو قهاها فاما - كلا جابي هرشي لهن طريق (٢) الزيادة من السخنة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم

(١٦) « على النهي » (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الحديث اختصره المصنف انظر سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٩ *

فرض ، وأخبر عليه السلام انه لا حرج في تأخيره فهو باق مادام من أشهر الحج شيء ولا يجزى في غير أشهر الحج لانه من فرائض الحج لما ذكرنا آنفاً * رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان ذكر وهو بمنى رمى ، وان فاته ذلك حتى ينفر فانه يحج من قابل ويحافظ على المناسك *

قال أبو محمد : والعجب كله بمن يبطل حج المسلم بأن باشر امرأته حتى أمني من غير ايلاج . ولا نهى عن ذلك أصلاً الا في قرآن . ولا في سنة . ولا جاء بإبطال حجه بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قياس ؛ ثم لا يبطل حجه بترك رمى جمره العقبة وترك مزدلفة وقد صح الأمر بهما في القرآن والسنة الثابتة *

وأما قولنا : — انه يجزى القارن بين الحج والعمرة طواف واحد سبعة أشواط لهما جميعاً ، وسعى واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط ^(١) لهما جميعاً كالمفرد سواء سواء — فلما رويناه من طريق مسلم نا قتيبة نا الليث — هو ابن سعد — عن نافع أن ابن عمر قال لهم : اشهدوا اني قد أوجبت حجاً مع عمرتي ، ثم انطلق يهل بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك [ولم ينحر] ^(٢) ، ولم يحاق ، ولا قصر ، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فنحر وحلق ورأى انه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وقال : هكذا فعل رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن عائشة « انها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فمسكت المناسك كلها ، وقد أهلت بالحج . فقال لها رسول الله ﷺ ^(٣) يوم النفر : يسعك طوافك لحجك وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التعميم فاعتمرت بعد الحج » *

ومن طريق مسلم حدثني حسن [بن علي] ^(٤) الحلواني نا زيد بن الحباب حدثني ابراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين أنها حاضت بسرف قطهرت بعرة فقال لها رسول الله ﷺ : يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك *

ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : أقبلت عائشة بعمرة فذكر الحديث ، وفيه « ان رسول الله ﷺ دخل عليها وهي تبكي فقال :

(١) في النسخة رقم (١٤) «سبعة أطواف» (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٢ ، والحديث ذكره المصنف مختصراً وفيه اختلاف في بعض اللفاظ (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٢ وقال لها : النبي ، (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٣

ماشأنك ؟ قالت : [شأنى أنى] ^(١) قدحضنت ، وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون الى الحج الآن. فقال لها رسول الله ﷺ : إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلى. ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا [طهرت] ^(٢) طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة. قال رسول الله ﷺ : قدحلت من حجك وعمرتك جميعا * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ^(٣) انا أشهب ان مالكا حدثهم ان ابن شهاب وهشام بن عروة حدثاه عن عروة عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقدمنا مكة فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً » *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن بشر بن مطر نا أبوالمصعب. وجعفر بن محمد الوركانى قالا جميعا : نا الدراوردى — هو عبد العزيز بن محمد — نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من قرن بين الصج والعمرة فليطف لهما طوافا واحداً وسعيها واحداً » *

فهذه آثار متواترة متظاهرة توجب العلم الضرورى * ومن طريق عبد الرزاق نا عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر كان يقول : للقارن سعى واحد. وللمتمتع سعيان * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : يكفيك لهما طوافك الأول بين الصفا والمروة يعنى القارن بين الحج والعمرة * ومن طريق سفيان الثورى عن سلمة بن كهيل قال : حلفلى طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته الا طوافا واحداً * ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافا واحداً بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل العراق * ومن طريق هشيم ابن بشير نا أبو بشر ^(٤) عن سليمان الشكرى أن جابر بن عبد الله قال : لو أهلت بالحج والعمرة جميعا لطف لهما طوافا واحداً ولكنى مهديا — يعنى سوق الهدى قبل الاحرام — وهو قول محمد بن سيرين . والحسن البصرى . وسعيد بن جبير . وعطاء . وطاوس . ومجاهد .

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم وهي موافقة لسنن السائى ح ٥ ص ١٦٥ (٣) فى النسخة رقم (١٦) وأخبرني احمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو غلط وفى النسخة اليمنية وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وهو غلط ايضا صحناه من تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٦٠ (٤) فى النسخة رقم (١٦) « نا ابن بشر » وهو غلط لانه حمير بن اياس وهو ابن ابى وحشية الشكرى — او شر — روى عن سليمان الشكرى وروى عنه هشيم انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٨٣ وحجج ص ٢١٤ *

وسالم بن عبد الله بن عمر . ومحمد بن علي بن الحسين . والزهري . ومالك . والشافعي .
وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور ، وداود . وأصحابهم *

وقالت طائفة: بل يطوف طوافين، ويسعى سعين. كما روينا من طريق حماد بن سلمة
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن الضبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف
لهما طوافين وسعى سعين ولم يحل بينهما وأهدى. وأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال
عمر: هديت لسنة نبيك * ومن طريق عبد الرزاق عن عباد بن كثير. ويس الزيات قال
يس: عن رجل عن ابن الأصهباني، وقال عباد: عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى أن الحسين بن علي قرن بين الحج والعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
لعمرة، ثم قعد في الحجر ساعة، ثم قام فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا
لحجه، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ * ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن
ابن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن النبي ﷺ جمع بين الحج
والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعين » * وروى عن بعض الصحابة كما روينا
من طريق منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن أبي نصر—هو ابن عمرو السلمي—،
ومن طريق منصور عن رجل من بني سليم، ومن طريق أبي عوانة عن الأعمش عن
إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن أذينة، ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء
الليثي عن رجل من بني عذرة، ومن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة. وزياد بن مالك،
ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة، ثم اتفق أبو نصر عن عمرو، والرجل السلمي، والرجل
العذري، وعبد الرحمن بن أذينة، والحكم بن عتيبة، وزياد بن مالك، وابن شبرمة كلهم عن
علي أنه قال: يطوف القارن طوافين ويسعى سعين، ومن طريق منصور بن زاذان عن زياد بن
مالك. ومن طريق سفيان عن أبي إسحاق السبيعي، ثم اتفق زياد بن مالك. وأبو إسحاق
كلاهما عن ابن مسعود على القارن طوافان وسعيان (١) * ومن طريق الحجاج بن أرطاة
عن الحكم بن عمرو بن الأسود (٢) عن الحسين (٣) بن علي قال: إذا قرنت بين الحج
والعمرة فطف طوافين واسع سعين، وهو قول مجاهد. وجابر بن زيد. وشرح القاضي
والشعبي. ومحمد بن علي بن الحسين. وإبراهيم النخعي. وحماد بن أبي سليمان. والحكم
ابن عتيبة، وروى عن الأسود بن يزيد، وهو قول أبي حنيفة. وسفيان. والحسن
ابن حي، وأشار نحوه الأوزاعي * وهنا قول ثالث رويناه من طريق سعيد بن منصور

(١) في السبعة رقم (١٦) على القارن سعين، وهو غلط وسقط، وفي النسخة النجيلة على القارن طوافين وسعين، والتقدير
أي يطوف طوافين ويسعى سعين (٢) في السبعة رقم (١٦) عن الحكم عن عمرو بن الأسود وماها كالسختين الآخرين
وكلاهما صحيحة لأن الحكم هو ابن عمرو بن الأسود (٣) في السبعة رقم (١٤) عن الحسن، والسختان موافقان لما سألنا قريبا .

قال : نا جهم بن واقد الأنصارى سألت عطاء بن أبي رباح فقلت : قرنت الحج والعمرة فقال : تطوف طوافين بالبيت ويجزئك سعى واحد بين الصفا والمروة *

قال أبو محمد : أما قول عطاء هذا فإنه كان لا يرى السعى بين الصفا والمروة من فرائض الحج فلذلك اجزأه عنده سعى واحد بينهما لأنه للحج وحده *

قال أبو محمد : أما ما شغب به من يرى أن يطوف القارن طوافين ويسعى سبعين عن النبي ﷺ فساقت كلة لا يجوز الاحتجاج به ، وكذلك كل ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم لا يصح منه ولا كلة واحدة ، ولكنه عن ذكرنا من التابعين صحيح إلا عن الأسود وحده فإنه من رواية جابر الجعفي *

أما حديث الضبي بن معبد فإن إبراهيم لم يدرك الضبي . ولا سمع منه . ولا أدرك عمر فهو منقطع ، وقد رواه الثقات . مجاهد . ومنصور عن أبي وائل شقيق بن سبرة عن الضبي . فلم يذكروا فيه طوافا ولا طوافين . ولا سعى ولا سبعين أصلا . وإنما فيه أنه قرن بين الحج والعمرة فقط *

وأما حديث ابن أبي ليلى فرسل ، ثم هو أيضا عن الحسن بن عمار ولا يجوز الاحتجاج بروايته *

وأما حديث الحسين بن علي . فعن عباد بن كثير . ويس . وكلاهما ضعيف جداً في غاية السقوط ، فسقط كل ذلك وتسقط بسقوطه الرواية عن عمرو بن الحسين بن علي *
ووالله ما جعل الله تعالى عذراً لمن يعارض رواية عطاء . وطاوس . ومجاهد . وعروة عن أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ورواية نافع عن ابن عمر . وأبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي ﷺ بمثل هذه العفونات الذفرة ، ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الرواية عن علي فأبو نصر بن عمرو ؛ وعبد الرحمن بن أذينة ، وزباد بن مالك ، ورجل من بني عذرة . ورجل من بني سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم ؟ ، وأما الحكم بن عتيبة . وابن شبرمة فلم يدركا عليا ولا ولدا إلا بعد موته ، وأما الرواية عن الحسين ابنه . فعن الحجاج بن أرطاة وهو في غاية السقوط ، وأما الرواية عن ابن مسعود . فزياد ابن مالك لا يدري من هو ، وأما أبو اسحاق فلم يولد إلا سنة موت ابن مسعود أو بعدها ، *

فمن أعجب من يعارض رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ورواية عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس ، ورواية سبرة بن كميل عن طاوس عن الصحابة جملة ، ورواية أبي بشر عن سليمان الشكري عن جابر ، ورواية مالك عن الزهري . وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أم المؤمنين عن كل من قرن من الصحابة مع رسول الله

ﷺ بهذه الطائفة (١) المترديات ، وهذا — لمن تأمله — اجماع صحيح من جميع الصحابة رضى الله عنهم بحضرة رسول الله ﷺ لا يكدر فيه ما جاء بعده . لو جاء فكيف وكله باطل مطرح ؟ *

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ الذى رواه طاوس . ومجاهد عن ابن عباس ورواه عطاء ، ومحمد بن علي عن جابر ، ورواه طاوس عن سراقه كلهم عن النبي ﷺ « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » *

قال علي : ومن الباطل أن تحتاج العمرة إلى عمل غير عمل الحج وقد دخلت فيه ، ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بمن ذكرنا من السقاط الذين يؤنس بالحير فقد هم منه ، ويوحش منه وجودهم فيه ، ثم يقولون في الثابت عن النبي ﷺ من أمره من قرن بين الحج والعمرة بأن يطوف لهما طوافا واحدا وسعيًا واحدًا : هذا من رواية الدراوردي نعم أنه لمن رواية الدراوردي الثقة المأمون لامن رواية الحجاج بن أرطاة . وعباد بن كثير . ويس الزيات المطرحين المتروكين ، ثم أعجب شيء أن في رواية عبد الرحمن بن أذينة المذکور عن علي أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يردف عليه عمرة ، فجعل أبو خنيفة ماروي ابن أذينة عن علي من أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين حجة خالف لها (٢) السنن الثابتة وإجماع الصحابة ولم يجعل مارواه ابن أذينة عن علي — من أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يضيف إليه عمرة — حجة ، فما هذا التلاعب ؟ ولئن كانت رواية ابن أذينة عن علي في أحد الوجهين حجة أنها لحجة في الوجه الآخر ، ولئن لم تكن حجة في أحد الوجهين فما هي حجة في الآخر ، ثم اعترضوا في الآثار الواردة عن ابن عمر بما روى عنه من أن النبي ﷺ كان متمتعًا ، ولو أن الذى احتج بهذا يستحي بمن حضره من الناس [من] (٣) قبل أن يبلغ إلى الحياء من الملائكة ، ثم من الذى إليه معاده عز وجل لردعه عن هذه المجاهرة القبيحة ، وهذا الخبر قد ذكرناه وفيه [من] (٤) « تمتع رسول الله ﷺ بدأ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » فوصف عمل القران وسماه تمتعًا * والعجب أن هذا المجاهر بهذه العظيمة يناظر الدهر في إثبات أن النبي ﷺ كان قارنًا ، ثم أضرب عن ذلك الآن وجعل يومهم أنه كان متمتعًا ، وهذا من الغاية في السماجة والصفة المذمومة ، واعترض في الآثار المذكورة عن عائشة أم المؤمنين بما روى في ذلك الخبر

(١) في النسخة رقم (١٦) والقضائح ، والذى يناسب لفظ المترديات ، ما هنا (٢) في النسخة اليمنية « حالف بها » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) « ومن ، ها حرف حر »

من قول النبي ﷺ «ارفضى العمرة، ودعى العمرة، واتركى العمرة، وامتشطى، وانقضى رأسك، وأهلى بالحج» وأوهم هذا المكابر بهذه الألفاظ أنها أحلت من العمرة وهذا باطل لأن — معنى ارفضى العمرة، ودعى العمرة، واتركى العمرة، وأهلى بالحج — ان تدع الطواف الذى هو عمل العمرة وتتركه وترفض عمل العمرة من أجل حيضها وتدخل حجا على عمرتها فتكون قارئة فاذا طهرت طافت بالبيت حيثئذ للعمرة وللحج *

وأما نقض الرأس والامتشاط فلا يكره ذلك فى الاحرام بل هو مباح مطلق *
برهان ذلك (١) قول رسول الله ﷺ لها حيثئذ: «طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك» فكيف يمكن أن يكفيا طوافها وسعيها لعمرة قد أحلت منها؟ لولا الهوى المعمى المصم المقحم فى بحار الضلالة بالمجاهرة بالباطل، فصح يقينا أنه إنما كفاهها طوافها وسعيها لحجها وعمرتها اللذين كانت قارئة بينهما، هذا مالا يحيل على من له أدنى فهم ولم يجد ما يمويه به فى حديث جابر ولا فى حديث عروة عن عائشة أن الذين جمعوا بين العمرة والحج من الصحابة طافوا لها طوافا واحداً فرجع إلى أن قال: ان عليا كان مع رسول الله ﷺ فى حجه وأشركه فى هديه فلم يقل: ما قال إلا عن علم فيقال لمن قال: هذا القول: انك تنسب الى على الباطل وقولا لم يثبت عنه قط، ثم لو ثبت عنه فأم المؤمنين كانت فى تلك الحجة أبطن بالنبي ﷺ وأعلم به من على وغير على، واذا صار على هنا يجب تقليده واطراح السنن الثابتة وأقوال سائر الصحابة لقول لم يصح عنه، فهلا وجب تقليده فى الثابت عنه من بيع أمهات الأولاد، ومن قوله: ان فى خمس وعشرين من الابل خمس شياه، وسائر ما خالفوه فيه لما هو أقل مما تركوا هنا؟ ولكن الهوى إله معبود *

وعهدنا بهم يقولون فيما روى عن أم المؤمنين اذ قالت لأم ولد زيد بن أرقم فى بيعها غلاما من زيد بثمانمائة درهم الى العطاء، ثم ابتاعته منه بستائة درهم نقداً أبلغ زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب: مثل هذا لا يقال بالرأى، فهلا قالوا ههنا فى قول عائشة وجابر وابن عمر وابن عباس: ان القارن يحزئه طواف واحد: مثل هذا لا يقال بالرأى: ولكن حسبه ونصر المسألة الحاصلة الحاضرة بما يمكن (٢)، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٧ — مسألة — ويجزى فى الهدى المعيب: والسلام أحب إلينا. ولا تجزى جذعة من الابل. ولا من البقر. ولا من الغنم إلا فى جزاء الصيد فقط *
برهان ذلك ان نهى النبي ﷺ عن العرجاء البين عرجها، والعوراء البين عورها،

(١) فى السحرة رقم (١٦) «برهان هذا» وما حدأ سب (٢) فى السحرة اليمية وفى السحرة رقم (١٤) «دعما يمكن».

والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لاتتنى^(١)، وأن لا يضحى بشرقاء. ولا خرقاء. ولا مقابلة. ولا مدبرة أنما جاء في الأضاحي نصا والأضحية غير الهدى، والقياس باطل، وقد وافقنا المخالف على اختلاف حكم الهدى والأضحية^(٢) في الأشعار والتقليد وحكمه إذا عطب قبل محله، فمن الباطل أن يقاس حكم الهدى على الأضاحي في مكان، ولا يقاس عليه في مكان آخر بغير برهان مفرق بين ذلك، والهدى جائز في جميع السنة ولا تجوز الأضحية عندهم إلا في ثلاثة أيام من ذى الحجة فطلت التسوية بينهما، وبالله تعالى التوفيق.*

وأما الجذعة فلما روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى أنا هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب أن خاله أبا بردة بن نيارذ مح قبل أن يذبح النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ان هذا اليوم اللحم فيه مكروه^(٣) وأنى عجلت نسيكتي لأطعم أهلي وجيرانى وأهل دارى. فقال له^(٤) رسول الله ﷺ: أعد نسكا فقال: يا رسول الله ان عندى عناق لبن^(٥) هي خير من شاتى لحم فقال عليه السلام: هي خير نسيكتيك ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك.* وهذا عموم منه عليه السلام وابتداء قضية قائمة بذاتها^(٦) وإنما كان يكون هذا مقصوراً على الأضحية لوقال عليه السلام: ولا تجزى عن أحد بعدك فكان يكون الضمير مردوداً الى الأضحية لكن ابتداء عليه السلام فاخبر أنه لا تجزى جذعة عن أحد بعدها. فعم ولم يخص وإنما خصصنا جزاء الصيد بنص^(٧) قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم). فعم تعالى أيضاً ووجب أن يحزى الجذع بمثله، والصغير بمثله، والمعيب بمثله نص القرآن، وبالله تعالى التوفيق.*

٨٣٨ — مسألة — ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فان فعل لم يجزه، فان غطى قبله، ودبره فلا يسمى عريان فان انكشف ساهما لم يضره قال الله عز وجل: (خذوا زينتكم عند كل مسجد): روينا من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن المحرر^(٨) بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب حين بعثه رسول الله ﷺ الى مكة براءة كنا ننادى أنه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان، وقال تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به)*

٨٣٩ — مسألة — الطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء؛ ولا يحرم الاعلى الحائض فقط لان رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين — اذ حاضت — من الطواف بالبيت كما ذكرنا قبل؛ وولدت أسماء بنت عميس بذى الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تغتسل وتهل ولم ينهها عن الطواف

(١) الى التلايح لها (٢) في النسخة رقم (١٤) واليمنية والأضحية والهدى، (٣) معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه وشاق (٤) سقط لفظه، من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ (٥) العناق — بفتح العين — هي الاثني من المعز التي لم تستكمل سنة، وجمعها أعق وعنوق؛ وقوله عناق لبن معناه صغيرة قريبة مما ترضع (٦) في النسختين وبفسها وهما بمعنى (٧) لفظه بنص، سقط من النسخة رقم (١٤) (٨) هو رايه مهملتين -

فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبينه [رسول الله] ^(١) ﷺ كما بين أمر الحائض (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى)، (وما كان ربك نسيا) ولا فرق بين اجازتهم الوقوف بعرفة والمزدلفة ^(٢) والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمرة على غير طهارة وبين جواز الطواف على غير طهارة إلا حيث منع منه النص فقط *

روينا عن سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء قال : حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بها عائشة بقية طوافها ؛ فهذه أم المؤمنين لم ترا الطهارة من شروط الطواف ولا نقول بهذا في الحيض خاصة للنص الوارد في ذلك *
٨٤٠ - مسألة - فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه، أو أشواط فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد ، فاذا طهرت بنت على ما كانت طافه ولها أن تطوف بين الصفا والمروة لأنها لم تنه إلا عن الطواف [بالبيت] ^(٣) فقط ، وقد وافقونا على اجازة كل ذلك للحائض لأن النبي ﷺ لم ينهها عن ذلك فكذلك لم ينه الجنب ولا النساء عن الطواف ولا فرق ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) *

٨٤١ - مسألة - ومن قطع طوافه لعذر أو لكل بني على ما طاف ، وكذلك السعى لأنه قد طاف ما طاف كما أمر فلا يجوز ابطاله فلو قطعه عابثا فقد بطل طوافه لأنه لم يطف كما أمر *

٨٤٢ - مسألة - والطواف والسعى را كبا جائز ، وكذلك رمى الجمرة لعذر ولغير عذر * روينا من طريق مسلم ثنى أبو الطاهر وحرمله بن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن» ^(٥) * وروينا أيضا من طريق عائشة . وجابر بن عبد الله ^(٦) * ومن طريق مسلم نا عبد بن حميد انا محمد بن بكر انا ابن جريج أخبرني أبو الزيرانه سمع جابر بن عبد الله يقول : «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه» ^(٧) * ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل ^(٨) نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم - هو خال محمد بن سلمة - ، واسمه خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي انيسة عن يحيى بن الحصين عن جدته أم الحصين ^(٩) قالت : «حججت مع رسول الله ^(١٠) ﷺ حجة الوداع

(١) الريا دقمس النسخة رقم (١٦) ومن النسخة اليمنية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومردلة» (٣) الريا دقمس النسخة رقم (١٤) (٤) الريا دقمس النسخة رقم (١٦) (٥) هو في صحيح مسلم ح ٣١٠ (٦) هما في صحيح مسلم ح ٣٦١ (٧) الحديث في مسلم له بقية اسقطها المصنف اطر ح ١٣٦١ (٨) في النسخة رقم (١٦) واحمد بن كليل ، وهو غلط (٩) في صحيح مسلم ح ١٣٦٧ وعن ام الحصين حديثه والمعنى واحد (١٠) في صحيح مسلم «مع الى»

فرايت أسامة بن زيد وبلا لا أحدهما (١) أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخرة رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جمره العقبة * وقد روينا عن عمر . وعروة المنع من ذلك ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٨٤٣ — مسألة — ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف إلا في الزحام (٢) لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل (٣) رسول الله ﷺ وعبت لا (٤) معنى له فلا يجوز *
٨٤٤ — مسألة — والطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس. وعند غروبها، ويركع عند ذلك * روينا من طريق أحمد بن شبيب أنا عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الزهري نا سفيان — هو ابن عيينة — نا أبو الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم « أن النبي ﷺ قال : يابني عبد مناف لا تمنع أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار » (٥) * وروناه أيضا من طريق ابن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه باسناده * وروينا عن الحسن . والحسين ابني علي . وعبد الله بن عمر الطواف بعد العصر والصلاة حيثئذ إثر الطواف * وعن ابن عباس انه طاف بعد العصر * وعن ابن الزبير انه طاف بعد صلاة الصبح وصلى الركتين حيثئذ *
قال أبو محمد : انما جاء النهي عن الصلاة بعد العصر جملة فمن أجاز الطواف بعد العصر مالم تصفر الشمس فقد تحكم بلا دليل *

٨٤٥ — مسألة — وجائز في رمي الجمرة . والحلق . والنحر . والذبح . وطواف الافاضة . والطواف بالبيت . والسعي بين الصفا والمروة أن تقدم أيها شئت على أيها شئت لا حرج في شيء من ذلك * روينا من طريق مسلم [بن الحجاج] نا محمد ابن عبد الله بن قهزاذ (٦) نا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك أنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طاححة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال : يا رسول الله اني حلقت قل أن ارمى قال : ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال : اني ذبحت قبل أن ارمى قال : ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال : اني أفضت إلى البيت قبل أن ارمى قال : ارم ولا حرج [قال] (٧) فما رأيته يسأل (٨) يومئذ عن شيء إلا قال : افعلوا ولا حرج » * ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله

(١) في صحيح مسلم وواحداهما زيادة قول وليست موحدة في شرح مسلم (٢) في السحرة رقم (١٦) و (الإلزام)، (٣) في السحرة رقم (١٤) سقط لفظ فعل، خطأ (٤) في السحرة رقم (١٤) دفلا، ولا روم للعامة (٥) هو في النسائي ح ٢٢٣
(٦) هو نصم القاف وسمعتين بعد الهاء الساكنة بينهما ألف (٧) الزيادة من صحيح مسلم ح ١ ص ٣٧٠ (٨) في صحيح مسلم وستر، *

أبن عمرو بن العاصي «أن رسول الله ﷺ وقف بمنى في حجة الوداع فجاء رجل (١) فقال: يا رسول الله إني لم أشعر خلقت قبل أن أرمى قال: ارم ولا حرج، وجاء آخر فقال: يا رسول الله إني لم أشعر فتحرت قبل أن أرمى قال: ارم ولا حرج قال: فما سئل [رسول الله ﷺ] (٢) عن شيء يومئذ قدم أو أخر إلا قال: اصنع ولا حرج * ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحاق أنا أبو المصعب عن مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: «وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أذبح قال: اذبح ولا حرج فقال آخر: يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أرمى قال: ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج» (٣) *

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب — هو ابن خالد نا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس «أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق (٤) والرمي والتقديم والتأخير فقال: لا حرج * »

ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ (٥) حاجا فكان الناس يأتونه فمن قائل (٦): يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف أو أخرت شيئا أو قدمت شيئا فكان يقول: لا حرج [لا حرج] (٧)» وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد: فأخذ بهذا جمهور من السلف كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أيوب — هو السخيتاني — عن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلا من أهله أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يحلق * وروينا عنه غير هذا من طريق سعيد أيضا، نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن نافع نا ابن عمر لقي ابن أخيه عبد الرحمن ابن عبد الرحمن بن عمر قد أفاض قبل أن يحلق أو يقصر فأمره أن يقصر، ثم يرجع فيفيض * ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن الحسن الهاشمي نا روح نا سعيد عن قتادة عن موري العجلي قلت لابن عمر: [رجل] (٨) حلق قبل أن يذبح قال: خالف السنة قلت: ماذا عليه؟ قال: إنك لضخم اللحية ولم يجعل عليه شيئا * ومن طريق ابن الجهم نا إبراهيم بن حماد نا الصاغان نا سعيد

(١) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ «انه قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس بمنى والناس يسألونه فجاء رجل» الخ
(٢) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ (٢) هو في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٩ (٤) في النسخة رقم (١٦)
«في الحلق والذبح»، وما هناموافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٠ وكذلك النسختان (٥) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٦٠ ومع النبي صلى الله عليه وسلم (٦) في سنن أبي داود وفي قال، وليس بشيء (٧) الزيادة من سنن أبي داود (٨) الزيادة من النسخة رقم (١٦) *

ابن عامر عن سعيد بن أبي عروبة عن مقاتل أنهم سألوا أنس بن مالك عن قوم حلقوا قبل أن يذبحوا ؟ قال : أخطأتم السنة ولا شيء عليكم *

قال علي : ما أخطأوا السنة ولا خالفوها لأن ما أباحه رسول الله ﷺ ولم يرفه حرجاً فهو سنة لكن تركوا الأفضل فقط * ومن طريق الحذافي ناعبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء فيمن رمى الجرة الوسطى قبل الأولى قال : يرمى التي ترك [وأجزأه] ^(١) * وبه نصا إلى سفيان قال : أخبرني ابن جريح عن عطاء أنه قال : من بدأ بالصفاء والمروة قبل البيت أنه يطوف بالبيت وقد أجزأ عنه ، وبه يقول سفيان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد أنه أتى الحسن البصري بمكة ثاني يوم النحر قد بدأ برمي جرة العقبة ، ثم الوسطى ، ثم الأخرى قال : فسألت فقهاء مكة عن ذلك فلم ينكروه ؟ *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن ليث بن أبي سليم عن صدقة قال : سألت طلوساً ومجاهداً عن حلق قبل أن ينحر ؟ قالوا : لا شيء عليه وهو قول سفيان . و الأوزاعي . و داود وأصحابه ، و قد روى عن بعض السلف غير هذا * وروى ثمان بن طريق ابن أبي شيبة نا سلام بن مطيع — هو أبو الأحوص — عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق لذلك دماً * * ومن طريق ابن أبي شيبة نا جريح عن منصور عن سعيد ابن جبير قال : من قدم شيئاً قبل شيء من حجه أو حلق قبل أن يذبح فعليه دم * * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : من حلق قبل أن يذبح أهرق دماً وقرأ (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) * * ومن طريق ابن أبي شيبة نا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال : من حلق قبل أن ينحر فعليه الفدية *

قال أبو محمد : أما الرواية عن ابن عباس فواهيّة لأنها عن إبراهيم بن مهاجر ، وهو ضعيف ، وأما قول إبراهيم . وجابر بن زيد في أن من حلق قبل الذبح والنحر : فعليه دم أو الفدية ، واحتجاجهم بقول الله تعالى . (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فغفلة من احتج بهذا ^(٢) لأن محل الهدى هو يوم النحر بمنى ذبح أو نحر أولم يذبح ولا نحر إذا دخل يوم النحر والهدى بمنى أو بمكة فقد بلغ محله محل الحلق ولم يقل تعالى : حتى تنحروا أو تذبحوا ، وبين رسول ﷺ أن كل ذلك مباح ولا حجة في قول أحد سواه عليه السلام *

وأما المتأخرون عمن ذكرنا فإن أبا حنيفة قال : من حلق قبل أن يرمى فلا شيء عليه ، فإن حلق قبل أن ينحر أو يذبح فإن كان مفرداً فعليه دم وإن كان قارناً فعليه دمان *

(١) سقط هذا اللفظ من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « به » *

وقال زفر صاحبه : إن حلق القارن قبل أن يذبح أو ينحر فعليه ثلاثة دماء ، فإن كان متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه * وقال أبو يوسف : إن حلق قبل أن يذبح قارنا أو متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه ، ثم رجع فقال هو . ومحمد بن الحسن : لا شيء عليه في كل ذلك * وقال مالك : إن حلق قبل أن يذبح أو ينحر فلا شيء عليه فإن حلق قبل أن يرمى فعليه دم * وقال الشافعي : لا شيء عليه فيما آخر أو قدم إلا من طاف بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت فعليه دم * قال أبو محمد : كل هذه أقوال في غاية الفساد لأنها كلها دعوى بلا دليل لا من قرآن.

ولا من سنة. ولا من قول صاحب. ولا من قياس. ولا من رأى سديد *

فأما تفريق — أبي حنيفة بين حكم المفرد والقارن وإيجاب زفر ثلاثة دماء على القارن ودما على المتمتع ؛ وتفريق مالك بين تقديم الحلق على الرمي وتقديمه على النحر والذبح ، وتفريق الشافعي بين تقديم السعي على الطواف وبين سائر ما قدم وأخر — فأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل العلم قبل القائل بها من ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٤٦ — مسألة — ومن لم يبيت ليالى منى بمنى فقد أساء ولا شيء عليه إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكره لهم المبيت في غير منى بل للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما * رويناه من طريق أبي داود نا مسدد نا سفيان — هو ابن عينة — عن عبد الله . ومحمد ابني أبي بكر بن (١) محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي البداح بن عدى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ (٢) رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما » *

فصح بهذا الخبر أن الرمي في كل يوم من أيام منى ليس فرضا * ومن طريق مسلم نا ابن نمير — هو محمد بن عبد الله — نا أبي ناعيب نا الله — هو ابن عمر — حدثني نافع عن ابن عمر قال : « أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ من أجل سقايته أن يبيت بمكة ليالى منى فأذن له » (٣) *

قال أبو محمد : فأهل السقاية مأذون لهم من أجل السقاية وبات عليه السلام بمنى ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت به أسنة وليس فرضا لأن الفرض إنما هو أمره ﷺ فقط ؛ (٤) * فان قيل : إن إذنه للرعاء وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم قلنا : لا وإنما كان يكون هذا لو تقدم منه عليه السلام أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمروا ؛ وأما إذا لم يتقدم منه أمر عليه السلام فتحن ندرى أن هؤلاء

(١) في النسخة رقم (١٤) دان ، وهو غلط (٢) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٨ دان الثاني صلى الله عليه وسلم ، (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ « أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » (٤) قال في هامش النسخة رقم (١٤) دونسى أبو محمد قوله عليه السلام « خذوا عنى مناسككم » والمبيت بمنى كان لاجل المناسك أقول وهذه دعوى تحتاج إلى دليل آخر غير ما ذكره تنبه *

مأذون لهم وليس غيرهم مأمور بذلك ولا منها فهم على الإباحة * روي عن عمر بن الخطاب « لا يبيتن أحد من وراء العقبة أيام منى ، وصح هذا عنه رضى الله عنه ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر أنه كره الميت بغير منى أيام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلا * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة ان يبيت بها ليالى منى * ومن طريق ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع نا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا رميت الجمار فبت حيث شئت * وبه الى ابراهيم بن نافع نا ابن أبى نجيح عن عطاء قال : لا بأس ان يبيت بمكة ليالى منى في ضيعته * وعن مجاهد لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وآخره بمنى أو أول الليل بمنى وآخره بمكة * وروينا من طريق ابن أبى شيبة نا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من بات ليالى منى بمكة تصدق بدرهم أو نحوه * وعن بكير بن مسمار ^(١) عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا أيضا تصدق بدرهم اذا لم يبيت بمنى * ومن طريق أبى بكر بن عياش عن المغيرة عن ابراهيم قال : اذا بات دون العقبة أهرق دما * وقال أبو حنيفة : بمثل قولنا ، وقال سفيان : يطعم شيئا ، وقال مالك : من بات ليلة من ليالى منى بغير منى أو أكثر ليلته فعليه دم ، فان بات الأقل من ليلته فلا شيء عليه ، وقال الشافعى : من بات ليلة من ليالى التشريق في غير منى فليصدق بدم ، فان بات لياليتين ، فدان فان بات ثلاثا فدم * وروى عنه في ليلة ثالث دم وفي ليلتين ثلثا دم وفي ثلاث ليال دم *

قال أبو محمد : هذه الأقوال لادليل على صحتها ^(٢) يعنى الصدقة بدرهم أو باطعام شيء . أو بإيجاب دم . أو بدم . أو مدين . أو ثلث دم . أو ثلثي دم . أو الفرق بين الميت أكثر الليل . أو أقله ، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز وما نعلم لمالك . ولا للشافعى في أقوالهم هذه سلفا أصلا . لا من صاحب . ولا من تابع *

٨٤٧ — مسألة — ومن رمى يومين ، ثم نفر ولم يرم الثالث فلا بأس به ، ومن رمى الثالث فهو أحسن *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وقال أبو حنيفة : ان نفر ^(٣) اليوم الثانى الى الليل لزمه أن يرمى الثالث * قال على : وهذا خطأ وحكم بلا دليل وخلاف للقرآن *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن بكر بن مسمار» وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي اليمنية وعلى تصحيحها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «وانقى» وكذلك في النسخة اليمنية

٨٤٨ — مسألة — والمرأة المتمتعة بعمره ان حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها ان تضيف حجا الى عمرتها ان كانت تريد الحج من عامها وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت فاذا طهرت طافت ، وهذا لامر رسول الله ﷺ عائشة بذلك وقد ذكرناه قبل *
٨٤٩ — مسألة — ولا يلزم الغسل في الحج فرضا الا المرأة تهل بعمره تريد التمتع فحيض قبل الطواف بالبيت ف هذه تغتسل ولا بد وتقرن حجا الى عمرتها ، والمرأة تلد قبل ان تهل بالعمرة أو بالقران ففرض عليها ان تغتسل ولتهل بالحج *

لما روينا من طريق مسلم نا قتيبة نا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلت عائشة بعمره » فذكر الحديث وفيه « أنها قالت لرسول الله ﷺ : قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت [والناس يذهبون إلى الحج الآن] ^(١) فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاغتسلي وأهلى بالحج ^(٢) » ولأمره عليه السلام ، أسماء بنت عيسى اذ ولدت محمد بن أبي بكر بالشجرة ان تغتسل وتهل ، ونحن قاطعون باتمارها له عليه السلام ، وانها لو لم يغتسلا لكأنتا عاصيتين ، وقد أعادها الله عز وجل من ذلك *

٨٥٠ — مسألة — وكل من تعمد معصية أى معصية كانت — وهو ذا كر لحجه مذبحرم الى أن يتم طوافه بالبيت للفاضة ويرمى الجرة — فقد بطل حجه فان أتاها ناسيا لها أو ناسيا لاحرامه ودخوله في الحج أو العمرة فلا شئ عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تامان في نسيانه كونه فيهما ، وذلك لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فكان من شرط الله تعالى في الحج براءته من الرفث والفسوق ، فمن لم يتبرأ منهما فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلا حج له ، وقال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

ومن عجائب الدنيا ابطالهم الحج بتقبيله امرأته المباحة له فيمنى ! ولم ينه الله تعالى قط عن هذا ، ثم لا يبطلونه بالفسوق من قتل النفس المحرمة وترك الصلاة وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! ، وأعجب من ذلك ابطال أبي حنيفة الحج بوطء الرجل امرأته ناسيا لاحرامه ! ، وقد صح ان الله تعالى لا يؤخذ بالنسيان ، قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، ثم لا يبطل الحج بتعمد القصد الى أن يلوط في إحرامه أو يلاط به فهل في الفضائح والقبايح أكثر ^(٣) من هذه المصيبة ؟ وأعجب شئ دعواهم الاجماع على هذا ! ولا سبيل الى أن يأتوا برواية عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم

(١) الريادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) في صحيح مسلم « ثم أهلى بالحج » (٣) في السحرة رقم (١٦) د اكر ، اى اعظمه

في أن تعمد الفسوق (١) لا يطل! بل الروايات عن السلف تشهد لقولنا *
 وروى عن مجاهد أنه قال : أنالحرمن الميقات وأخشي أن لأخرج منه حتى أخرج
 أحرامى أو كلاما هذا معناه ، وإن شريحا كان إذا أحرم فكأنه حية صماء *
 ٨٥١ — مسألة — فإن أمكنه تجديد الاحرام فليفعل ويحج أو يعتمر وقد أدنى
 فرضه لأن احرامه الأول قد بطل وأفسده ، والتماذى عليه لا يجوز لقول الله تعالى :
 (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . وقال الأوزاعى : فى سباب المحرم دم ، وهم يجعلون
 الدم فيما لا يكره فيه من الميت فى غير منى وغير ذلك ولا يجعلونه فى السباب للمحرم فى الحج *
 ٨٥٢ — مسألة — ومن وقف بعرة على بعير مغضوب ، أو جلال بطل حجه إذا
 كان عالما بذلك وأما من حج بمال حرام فأنفقه فى الحج — ولم يتول هو حمله بنفسه (٢) —
 فحجه تام *

أما المغضوب فلأنه مخالف لما أمره الله تعالى به ولم يحج كما أمر ، وأما وقوفه على
 بعير جلال فلما صح عن النبى ﷺ مما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك
 نا محمد بن بكر نا أبو داود نا أحمد بن أبي سريح (٣) الرازى أخبرنى عبد الله بن الجهم
 نا عمرو — هو ابن أبى قيس — عن أيوب السخيتانى عن نافع عن ابن عمر قال : نهى
 رسول الله ﷺ عن الجلالة فى الإبل أن يركب عليها * وبه إلى أبى داود نا مسدد
 نا عبد الوارث — هو الثورى — عن أيوب السخيتانى عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى
 رسول الله ﷺ (٤) عن ركوب الجلالة » *

قال أبو محمد : والجلالة هى التى علفها الجلة وهى العذرة ، فمن وقف بعرة على بعير
 جلال فلم يقف كما أمر لأنه عاص فى وقوفه [عليه] (٥) ، والوقوف بعرة طاعة وفرض ،
 ومن المحال أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وقال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم
 عليكم حرام » فمن وقف بها حاملا لمال حرام فلم يقف كما أمر بل وقف عاصيا فان لم
 يعلم بذلك فقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ،
 ومن لم يتعمد للحرام عالما به فليس عاصيا وإذا لم يكن عاصيا فهو محسن قال تعالى : (ما على
 المحسنين من سبيل) ، فقد وقف كما أمر وعفا الله تعالى له عما لم يعلمه *

وأما نفقة المال الحرام فى الحج وطريقه فهو أن كان عاصيا بذلك فلم يباشر

(١) فى السحرة رقم (١٦) «تعمد المسق» (٢) فى السحرة رقم (١٤) ، واليمنية «مع نفسه» (٣) هو سبيل مهملة وفى آخره

حيم معجمة ، وفى السحرة كلها بالسين المعجمة وآخرها مهملة وهو علط صحاح من تهديد التهديد وحاشية تقريب التهديد
 وساح صحاح فى سنن أبى داود ح ٢ ص ٣٣٠ (٤) سقط من سنن أبى داود ح ٢ ص ٣٣٠ لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليها
 قوله نهى ، مسمى للمحلول ، والحد يثا سكت عنهما الحافظ المندرى (٥) الرائدة فى السحرة رقم (١٤) -

المعصية في حال إحرامه ولا في شيء من أعمال حجه فلم يخط في عمله الواجب عملاً محرماً (١) ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك لو ركب الجلال في شيء من إحرامه أو عمل حجه لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) . والمعصية فسوق ، وقد وافقونا على بطلان صلاة من صلى الفرض راكباً لغير ضرورة ، ولا فرق بين الأمرين لأن كليهما عمل محرم *

٨٥٣ — مسألة — وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة ، ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر لأن عرفة من الحل ، وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة ، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم ، وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة *

نأحمد بن عمر بن أنس ناعبد الله بن حسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى نا محمد بن احمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا ابو نصر التمار — هو عبد الملك بن عبد العزيز — عن سليمان ابن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم قال رسول الله ﷺ : « كل عرفات موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر (٢) » *
٨٥٤ — مسألة — ورمى الجمار بحصى قدرمى به قبل ذلك جائز ، وكذلك رميها راكباً حسن : أما رميها بحصى قدرمى به فلا نهلم نه عن ذلك قرآن ولا سنة ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه *
فان قيل : قد روى عن ابن عباس ان حصى الجمار ما تقبل منه رفعه ولم يتقبل منه تركه ولو لا ذلك لكان هضاباً (٣) تسد الطريق قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وان لم يتقبل رمى هذه الحصا من عمرو فستقبل من زيد ، وقد يتصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه ، ثم يملك تلك العين آخر فيتصدق بها فتقبل منه *

وأما رميها راكباً ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع نا أيمن بن نابل (٤) عن قدامة بن عبد الله « قال : رأيت رسول الله ﷺ يرمى جمرة العقبة [يوم النحر] (٥) على ناقة له صباء . لا ضرب . ولا طرد . ولا إليك إليك » (٦) * وقال ابو يوسف قبل موته بأقل من ساعة : رمى الجمرتين الآخريتين راكباً أفضل

(١) أورده مصحح نسخة رقم (١٤) بإمضاء ما نصه : لا فرق بين ركوب الجلالة أو كل المال الحرام في الحج لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ولا شك ان كليهما فاسق فليأمل اه أقول تأملت ذلك ونظرت كلام المصنف فوجدته يفتي عن الجواب لأنه فرق بين من تلبس بالمعصية وهو واقف بعرفة وبين من أكل الحرام ولم تلبس وقتئذ بالمعصية فشتان ما بينهما وهو فرق واضح نسأل الله الهداية (٢) الحديث في مسند الامام احمد بسند آخر عن جبير بن مطعم ج ٨٢ ، وفيه زيادة ونسبه ابن حجر في التلخيص الحبير الى ابن حبان والطبراني والبيهقي واليزار وغيرهم في ص ٢١٦ (٣) هو جمع هضبة الجبل المنبسطة على وجه الأرض (٤) هو بنون فباي موحد قوفي النسخ كلها ونافع ، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٧٠ (٦) هو تمر يض للامراء بانهم أحدثوا هذه الامور وقوله عليك عليك ، اسم فعل أى تبعد وتتح

ورمى جمرة العقبة راجلا أفضل، وهذا تقسيم فاسد بلا برهان بل رميها ركباً أفضل اقتداء برسول الله ﷺ *

٨٥٥ — مسألة — ويطل الحج تعمدا لو طء في الحلال من الزوجة والأمة ذكراً لحجه أو عمرته، فإن وطئها ناسياً لأنه في عمل حج أو عمره فلا شيء عليه، وكذلك يطل بتعمده أيضاً حج الموطوءة وعمرتها قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، والرفث الجماع. فمن جامع فلم يحجج ولا اعتمر كما أمر، وقال رسول الله ﷺ: « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » (١)، وأما الناسي والمكروه فلا شيء عليه لقول رسول الله ﷺ: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم)، وهو قول أصحابنا *

٨٥٦ — مسألة — وإن وطئ وعليه بقية من طواف الإفاضة (٣) أو شيء من رمي الجمرات فقد بطل حجه كما قلنا: قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، فصح أن من رفث ولم يكمل حجه فلم يحجج كما أمر، وهو قول ابن عمر، وقول أصحابنا، وقال ابن عباس: لا يبطل الحج بالوطء بعد عرفة، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: إن وطئ يوم النحر قبل رمي الجمرات بطل حجه، وإن وطئ يوم النحر بعد رمي الجمرات لم يبطل حجه، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمي الجمرات (٤) لم يبطل حجه * فاما قول مالك فتقسيم لا دليل على صحته أصلاً، واحتج أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ: « الحج عرفة » * قال علي: ولا حجة لهم في هذا لأن الذي قال هذا هو الذي أخبرنا عن الله تعالى بأنه قال: (وليطوفوا بالبيت العتيق) . وبأنه قال: (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وهو الذي أمر رمي الجمرات فلا يجوز الأخذ ببعض قوله دون بعض، وقد قال تعالى: (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فكان الطواف بالبيت هو الحج كعرفة ولا فرق، وقوله عليه السلام « الحج عرفة » لا يمنع من أن يكون الحج غير عرفة أيضاً، وقد وافقنا المخالف على أن امرأاً لو قصد عرفة فوقف بها فلم يحرم (٥). ولا لبي ولا طاف ولا سعى فلا حج له، فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام « الحج عرفة » *

٨٥٧ — مسألة — فمن وطئ عامداً كما قلنا فبطل حجه فليس عليه أن يتأدى على عمل فاسد باطل لا يجزئ عنه لكن يحرم من موضعه، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء

(١) تقدم الكلام عليه في حديث جابر الطويل ص ١١٩ من هذا الجزء، وهذا قطعة منه (٢) سياق الكلام عليهم يخرجهم قريبا (٣) في النسخة رقم (١٦) « وإن وطئ وتبقى عليه من طواف الإفاضة » وهو كلام ناقص (٤) في النسخة رقم (١٦) « قبل أن يرمي الجمرات » وما هنا أنسب بالسياق (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولم يحرم » *

عليه غير ذلك وان كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره الى الله تعالى ولا هدى في ذلك ولا شيء إلا لأن يكون لم يحج قط، فعليه الحج والعمرة *

وقد اختلف السلف في هذا * فروينا عن عمر رضى الله عنه أن يتأديا في حجهما؛ ثم يحجان من قابل ويتفرقان من الموضع الذى جامع فيه وعليه هدى وعليها، وهذا مرسل عن عمر لأنه عن مجاهد عن عمر ولم يدرك مجاهد عمر * وروينا عن علي وعلى كل واحد منهما بدنة ويتفرقان اذا حجا من قابل، وهذا مرسل عن علي لأنه عن الحكم عن علي والحكم لم يدرك عليا * وروينا عن ابن عباس أقوالا منها ان يتأديا على حجهما ذلك وعليهما هدى وحج قابل ويتفرقان من الموضع الذى جامعاه فيه * وعن عبد الله بن عمرو - وعبد الله بن عمر مثله قالوا : فان لم يجد هديا صام صيام المتمتع ، وقول آخر مثل هذا سواء سواء إلا أنه لم يعوض من الدم صياما *

وعن ابن عمرو . وابن عمر مثله ولم يذكر وا تفرقا * وروى عن ابن عباس ايضا انه عليه بدنة ويتفرقان من قابل قبل الموضع الذى جامعاه فيه * وعن ابن عباس على كل واحد منهما هدى * وعن جبير بن مطعم انه قال للجامع : أف لا أفنيك بشيء *

وأما من جامع بعد عرفة فعن ابن عمر من وطىء قبل ان يطوف بالبيت فعليه الحج والهدى ، وروى عنه أيضا عليه الحج من قابل وبدنة * وعن ابن عباس على كل واحد منهما جزور * ومن طريق ابن أبي شيبه عن ابن عليه عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من واقع امرأته قبل أن يطوف بالبيت فعليه دم * وعن ابن عباس أيضا عليه وعليها بدنة * وروينا عن عائشة أم المؤمنين لا هدى الا على المحصر ، وقال أبو حنيفة : ان وطىء قبل عرفة تأديا على حجهما ذلك وعليهما حج قابل وهدى ويجزى في ذلك شاة ولا يتفرقان ، فان وطىء بعد عرفة فحجه تام وعليه بدنة *

قال أبو محمد : فكان من العجب ! انه اذا بطل حجه اجزأه هدى شاة واذا تم حجه لم يجزه الا بدنة ، وهذا تقسيم ما روى عن أحد ، فان تعاقب ابن عباس فقد اختلف عن ابن عباس كما ذكرنا وعن غيره من الصحابة رضى الله عنهم ، وليس قول بعضهم أولى من بعض ، وهذا جبير ابن مطعم لم يوجب في ذلك هديا أصلا ولا أمر بالتأدي على الحج *

قال علي : قال الله تعالى . (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . فمن الخطأ (١) تأديته على عمل لا يصلحه الله عز وجل لأنه مفسد بلا خلاف منا ومنهم ، فالله تعالى لا يصلح عمله بنص القرآن ، وقد صح عن رسول الله ﷺ ان الحج انما يجبر مرة ؛ ومن ألزمه التأدي على ذلك الحج الفاسد ، ثم ألزمه حجا آخر فقد ألزمه حجتين ، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم! وهم لا يختلفون في أن من (١) أبطل صلاته أنه لا يتأدى عليها فلم ألزموه التماضى على الحج ؟ ، وقد خالف أبو حنيفة ابن عباس . وعمر . وعليهما فيما روى عنهم من التفرق (٢) فلا نكره فيمن خالف ابن عباس في قول قد صح عنه خلافه وانما هم ستة من الصحابة رضى الله عنهم يختلفون كما ذكرنا ؛ فالواجب الرجوع إلى القرآن ، والسنة ، وقد صح عن النبي ﷺ ، وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام . فلا يجوز أن يوجب هدى بغير قرآن ولا عهد من رسول الله ﷺ *

وروينا من طريق مجاهد وطاوس فيمن وطئ امرأته وهو محرم أن حجه يصير عمرة وعليه حج قابل وبدنة ، فلم يربا عليه التماضى في عمل الحج * وروينا عن قتادة أنهم ما يرجعان إلى حدّهما يعني الميقات ويهلان بعمره ويتفرقان ويهديان هديا هديا * وعن الحسن فيمن وطئ قبل طواف الافاضة قال : عليه حج قابل ولم يذكر هديا أصلا ، وقال مالك : ان وطئ قبل رمى الجمرة يوم النحر فعليه هدى وحج قابل ويتفرقان من حيث جامعها ، فان وطئ بعد رمى الجمرة فحجه تام وعليه عمرة وهدى بدنة ، فان لم يجد بقرة ، فان لم يجد فثأرة ، فان لم يجد صام صيام المتمتع ، فكان لإيجاب العمرة ههنا عجا لا يدري معناه ، وكذلك تقسيمه الهدى وتقسيمه وقت الوطء ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم * وقال الشافعي : ان وطئ ما بين أن يحرم إلى أن يرمى جمره العقبة فسد حجه وعليه بدنة . فان لم يجد بدنة فبقرة . فان لم يجد بقرة فسبع من الغنم ، فان لم يجد قومت البدنة بمكة دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فأطعم كل مسكين مدّا ، فان لم يجد صام عن كل مديوما ، فان وطئ بعد رمى جمره العقبة فحجه تام وعليه بدنة ، فكان هذا أيضا قول لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا يوجد هذا عن أحد من الصحابة أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

٨٥٨ — مسألة — ومن أخطأ في رؤية الهلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة فحجه تام ولا شيء عليه لأن رسول الله ﷺ لم يقل : ان الوقوف بعرفة لا يكون إلا في اليوم التاسع من ذى الحجة أو الليلة العاشرة منها ، وانما أوجب عليه السلام الوقوف بهاليل أو نهارا فصح ان كل من وقف بها اجزأه ما لم يقف في وقت لا يختلفان في أنه لا يجزيه فيه ، وقد يتقن (٣) الاجماع من الصغير . والكبير . والخالف . والسالفان من وقف بها قبل الزوال من اليوم التاسع من ذى الحجة أو بعد طلوع الفجر (٤) من الليلة الحادية

(١) في النسخة رقم (١٦) ديمس ، (٢) في النسخة رقم (١٤) دمس الترميز ، (٣) في السحرة رقم (١٦) وقد تلقى ، (٤) و

السحرة رقم (١٤) واليسية و بعد اطلاع المجر ،

عشرة (١) من ذى الحجة فلا حج له ، وكذلك أن وقف بها بعد طلوع الفجر من الليلة العاشرة وهو يدرى أنها العاشرة ، وهذا (٢) قول جمهور الناس *

٨٥٩ — مسألة — فإن صح عنده بعلم أو بخبر صادق أن هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية (٣) توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنده أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل لما ذكرنا * رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد قال : شهد نفر أنهم رأوا هلال ذى الحجة فذهب بهم سالم إلى ابن هشام وهو أمير الحج فلم يقبلهم فوقف سالم بعرفة لوقت شهادتهم ، ثم دفع فلما كان في اليوم الثاني وقف مع الناس *

٨٦٠ — مسألة — ومن أغمى عليه في إحرامه ، أو جن بعد أن أحرم في عقله فأحرامه صحيح ، وكذلك لو أغمى عليه ، أو جن بعد أن وقف بعرفة ولو طرفة عين أو بعد أن أدرك شيئا من الصلاة بمزدلفة مع الإمام فحجه تام لأن الإغماء والجنون لا يبطلان عملا - تقدم أصلا ولا جاء بذلك نص أصلا ولا إجماع ، وليس قول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث فذكر النائم حتى ينتبه والمبتلى حتى يفيق والصبي حتى يبلغ» (٤) بموجب بطلان ما تقدم من عمله ، وإنما فيه أنهم في هذه الحال غير مخاطبين فقط فإذا أفاقوا صاروا على حكمهم الذى كانوا عليه قبل ، وبالله تعالى تأييد *

٨٦١ — مسألة — ومن أغمى عليه. أو جن. أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفق. ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ، وكذلك من أغمى عليه. أو جن. أو نام قبل أن يدرك شيئا من صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام فلم يفق ولا استيقظ إلا بعد سلام الإمام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فإن كانت امرأة فنامت. أو جنت. أو أغمى عليها قبل أن تقف بمزدلفة فلم تقف. ولا انتبهت حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، وسواء وقف بها بمزدلفة. أو لم يوقف لأن الأعمال المذكورة فرض من فرائض الحج ، وقال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ، وقال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا يجزى عمل ما مور به إلا بنية القصد إليه مؤدى باخلاص لله تعالى فيه كما أمر عز وجل ، وكل من ذكرنا فلم يعبد الله

(١) في النسخ كلها والحادية عشر ، والقاعدة أن الحادى عشر والثاني عشر وثلاثون مع الزئيد ذكرنا مع المذكور (٢) في النسخة رقم (١٦) وهو (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي اليمينية لم يروه إلا رؤية ، زيادة ولا ، والذي يظهر لي أنها زائدة بدليل استدلاله بفعل ابن هشام من عدم قبول قول من رأى الهلال وأحبر بذلك ولو كانت تلك الرؤية توجب أنها اليوم الثاني لقلبه ولم يره ، والله أعلم (٤) رواه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٢٥٨ وأقره الذهبي على تصحيحه ، ورواه الإمام أحمد في مسنده وإبى داود في مسنده

في الأعمال المذكورة مخلصا له الدين بها فلم يأت بها . ولا حج لمن لم يأت بها . ولا يحزى ان يقف به غيره هناك لقول الله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) . وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، وكذلك لو أن امرءاً مر^(١) بعرفة مجتازا ليلة النحر نزل بها أو لم ينزل . وهو لا يدرى أنها عرفة فلا يحزته ذلك ولا حرج له حتى يقف بها قاصداً إلى الوقوف بها كما أمره الله تعالى *

واختلف الناس في هذا ، فقال مالك : لا يحزى ان يحرم أحد عن غيره فاذا أحرم بنية الحج اجزأ كل عمل في الحج بلانية ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : اعمال الحج كلها تجزى بلانية ولو ان من لم يحج قط حج ولا ينوي إلا التطوع اجزأه عن حجة الفرض * قال أبو محمد : وهذه اقوال في غاية الفساد والتناقض ، وقد أجمعوا لو أن امرءاً عليه صلاة الصبح فصلى ركعتين تطوعا . أو عليه الظهر فصلى أربعاً تطوعا ان ذلك لا يحزته من الفرض وأن من عليه زكاة خمسة دراهم فتصدق بخمسة دراهم تطوعا أنها لا تجزئه من الفرض ، وأجمعوا إلا زفر أن من صام يوماً من رمضان ينوي به التطوع فقط ، أو لا ينوي به شيئاً فإنه لا يحزته من صوم الفرض ، فليت شعري أي فرق بين الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج لو نصحوا أنفسهم ! ؟ ، (فان قالوا) : قدروى أن رسول الله ﷺ أخبر ان للصبي حجا ، وسمع انسانا لم يكن حج يلبى عن شبرمة فقال [له] : (٢) اجعل حجك هذا عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة (٣) قلنا : أما إخباره عليه السلام ان للصبي حجا فخير صحيح ثابت ولا متعلق لكم به لأنه لم يجعل عليه السلام ذلك الحج جازيا من حج الفريضة فهو حجة لنا عليكم ، ونحن نقول : ان للصبي حجا كما قال عليه السلام وهو تطوع لا يحزى عن الفرض ، ونحن نقول : ان للصبي صلاة ، وصوما وكل ذلك تطوع منه وله ، وقد كان الصبيان يشهدون الصلوات مع رسول الله ﷺ كما حج بهم معه ولا فرق ، وأما خبر شبرمة فلا يصح ولو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه ان حجه عن شبرمة يحزى عن الذي حج عنه بل هو حجة عليهم لأن فيه ان يجعل الحجة عن نفسه ، وفي هذا إيجاب للنية (٤) بها عن نفسه فهو حجة عليهم ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) سقط لفظ « مر » من السحرة رقم (١٦) خطأ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة اليمنية سقط لفظه فقال له ، خطأ (٣) في هامش السحرة اليمنية ما ههنا يقال : قد قال له : وحج عن شبرمة وهذا أمر له أن يحج عن الغير ، اه وهو دهل عن جواب المصنف بعد ، وعلى تسليم دلالة ذلك عليه فهل يقال أنه يجب عليه ان يحج عنه لامره صلى الله عليه وسلم بذلك ولا قائل به ، والمعنى والله اعلم ان امرأته صلى الله عليه وسلم الرجل بذلك استمر امامه فعل ذلك لان الاسان يبدأ بنفسه ثم يعبره فلا دلالة له على مشروعية ذلك والله اعلم (٤) في السحرة رقم (١٦) دايجاب النية ،

ورويانا عن الحسن فيمن عليه شهران متتابعان من كفارة ظاهر ، أو نذر ، وعليه حج نذره ولم يكن حج حجة الفريضة فصام شعبان ورمضان وحج فان ذلك يجزئه عما كان عليه ، وعن فرض رمضان ، وتلك الحجة تجزئه عن نذره وفرض الاسلام ، وهذا خطأ لما ذكرنا قبل — وهو قول أصحابنا — ، وبالله تعالى التوفيق *

(فان قال مالكي) : الحج كصوم اليوم اذا دخل فيه بنية ، ثم عزبت نيته اجزأه قلنا : ليس كذلك لان الحج أعمال كثيرة متغايرة يحول بينهما ليس منها كالتلبية ، والوقوف بعرفة ، ومزدلفة ، ورمي الجمار ، وطواف الافاضة ، والسعي بين الصفا والمروة فلا بد لكل عمل من نية له ، وأما الاحرام فهو عمل متصل لا ينفصل فيجزئه نية الدخول فيه ما لم يعتمد إحالة نيته أو ابطال إحرامه ، وبالله تعالى تأييد (١) *

٨٦٢ — مسألة — ومن أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلبس الامام ذكر هذا الانسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه لأنه لم يدرك الصلاة مع الامام ، وقد تقدم ذكرنا لقول رسول الله ﷺ في ذلك . وبالله التوفيق *

٨٦٣ — مسألة — ومن قتل صيداً متصيذاً له ذا كرا لاحرامه عامداً لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان إحرامه وعليه الجزاء مع ذلك لقول الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية ، فحرم الله تعالى عليه أن يقتل الصيد متعمداً في إحرامه فإذا فعل فلم يحرم كما أمر لأن الله تعالى انما أمره باحرام ليس فيه تعمد قتل صيد ، وهذا الاحرام هو بلا شك غير الاحرام الذي فيه تعمد قتل الصيد فلم يأت بالاحرام الذي أمره الله تعالى به ، وأيضاً فان الله تعالى قال : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، ولا خلاف في أن تعمد (٢) قتل الصيد في الاحرام فسوق ، ومن فسق في حجه فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلم يحج *

روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد التنوري عن ليث عن مجاهد قال : من قتل صيداً متعمداً بطل حجه وعليه الهدى * واعترض بعضهم بأن قال : إن الله تعالى يقول : (لا تقتلوا الصيد وأتم حرم) فسماهم حرماً *

قال أبو محمد : وهذا إقدام منهم عظيم على تقويل الله تعالى ما لم يقله قط ، وانما سماهم الله تعالى حرماً قبل قتل الصيد ونهاهم اذا كانوا حرماً عن قتل الصيد وما سماهم تعالى قط

(١) في السخنة رقم (١٦) وبالله التوفيق ، (٢) في السخنة رقم (١٤) وفي أن من تعمد ، ولا يوافقه الخبر الا بضرب من التأويل ولا داعي اليه .

بعد قتل الصيد حرماً ، فأف لكل عصية لمذهب تحدو (١) إلى الكذب على الله تعالى جباراً ، وقد قال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فأثبت الحج ونهى فيه عن الرفث فيلزمهم على هذا أن لا يبطلوا الحج بالجماع الذي هو الرفث ، وهذه كالتى قبلها ولا فرق ، وإنما جعلهم تعالى في الحج مالم يرفثوا ولا فسقوا ، وقال بعضهم : قد أوجب عليه السلام في الضبع كبشا ولم يخبر بأن إحرامه بطل ، قلنا لهم : (٢) قلتم : الباطل بل قد أخبر عليه السلام بأن إحرامه قد بطل بقوله عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأيضاً فلم يقل عليه السلام قط أن إحرامه لم يبطل ، ولا دل دليل على ذلك أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٤ — مسألة — قال أبو محمد : (٣) وكل فسوق تعمد المحرم ذا كرا لإحرامه فقد بطل إحرامه وحجه. وعمرته لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فصح أن من تعمد الفسوق (٤) ذا كرا لحجه ، أو عمرته فلم يمحج كما أمر ، وقد أخبر عليه السلام « أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة » ، وقال عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تلونا فأبطلوا الحج بالرفث ولم يبطلوه بالفسوق وأعجب من هذا أن أباحيفة قال : من وطئ في إحرامه — ناسيا غير عامد ولا ذا كرا لأنه محرم — امرأته التي أباح الله تعالى له وطأها قبل الإحرام أو بعده فقد بطل حجه ، فلو تعمد اللياطة بذكرا أو أن يلاط به ذا كرا لإحرامه فحجه تام وإحرامه مبرور ، فأف لهذا القول عدد الرمل والحصى والتراب * فان قالوا : إنما يبطل إحرامه بأن يأتي ما حرم في حال الإحرام فقط لا بما هو حرام قبل الإحرام. وفي الإحرام. وبعد الإحرام قلنا : وعن هذا التقسيم الفاسد سألناكم ؟ ولا حجة لكم فيه ، وأتم بطولون الصلاة بكل عمل محرم قبلها. وفيها. وبعدها كما تبطلونها بما حرم فيها فقط ، وقد نقضتم هذا الأصل الفاسد فلم تبطلوا الإحرام بتعمد لباس ما حرم فيه بما هو حلال قبله وبعده ، فقد أبطلتم هذا التقسيم الفاسد فآين القياس الذي تنتسبون إليه بزعمكم ؟ والله تعالى قدأ كد الحج وخصه بتحريم الفسوق فيه كما خصه بتحريم الرفث فيه (٥) ولا فرق *

أخبرنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي ناعبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس بمصر نأبو سعيد بن الأعرجي ناعبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي ناعبد الله

(١) أى تسوق ، وفي السحرة اليمسية وتجرة والمعنى قريب (٢) سقط لفظ دولهم من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) سقط جملة وقال أبو محمد « من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) واليمينية والفسق ، وما هنا نسب بظلم الآية (٥) سقط لفظ فيه من النسخة رقم (١٦)

ابن نمير نا أحمد بن بشر عن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي عن أبيه عن زينب بنت جابر الأحمسية «أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجت معها مصمته : قولى لها : تسكلم فانه لاجح لمن لم يتكلم » ، وقد ذكرنا رواية أحمد بن شعيب عن نوح بن حبيب القومسي «أن رسول الله ﷺ أمر الذى أحرم في جبة ان يحدد إحراما» ^(١) *

قال أبو محمد : ولا سبيل لهم الى ان يوجدوا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ان الفسوق لا يبطل الاحرام ، وأما من فسق غير ذاك لا حرامه فانه لا يبطل بذلك إحرامه لأنه لم يقصد إبطاله ولا أتى بإحرامه بخلاف ما أمر به عامداً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٥ — مسألة — والجدال قسمان ، قسم في واجب وحق ، وقسم في باطل. فالذى في الحق واجب في الاحرام وغير الاحرام قال تعالى : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) . ومن جادل في طلب حق له فقد دعا الى سبيل ربه تعالى ، وسعى في اظهار الحق والمنع من الباطل ، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى ، والجدال بالباطل وفي الباطل عمدأ ذكرنا لإحرامه مبطل للاحرام وللجج لقوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٦ — مسألة — ومن لم يلب في شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته ^(٢) فان لبي ولو مرة واحدة اجزأه والاستكثار أفضل ، فلو لبي ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة لأمر جبريل رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فمن لم يلب أصلاً أو لبي ولم يرفع صوته وهو قادر على ذلك فلم يحج ولا اعتمر كما أمره الله تعالى ، وقد قال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» . ولو أنهم رضى الله عنهم إذا أمرهم عليه السلام برفع أصواتهم بالتلبية أبوا لكانوا عصاة بلا شك ، والمعصية فسوق بلا خلاف ، وقد أعادهم الله عز وجل من ذلك قال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، وقد بينا أن الفسوق يبطل الحج ، وبالله تعالى التوفيق *

ومن لبي مرة واحدة رافعا صوته فقد لبي كما أمره الله تعالى ووقع عليه اسم ملب ^(٣) وعلى فعله اسم التلبية فقد أدى ما عليه ومن أدى ما عليه لم يلزمه فرضا أن يؤدي ما ليس عليه ، والفرائض لا تكون الا محدودة ليعلم الناس ما يلزمهم منها ، وما لاحد له فليس فرضا عليه ، وبالله تعالى التوفيق ، لأن في إلزامه تكليف ما لا يطاق وقد أمنا الله تعالى من ذلك *

٨٦٧ — مسألة — وجائز للمحرمين من الرجال والنساء ان يتظللوا في المحامل

(١) تقدم قريبا (٢) سقط من النسخة رقم (١٤) جملة وبطل حجه وعمرته ، خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية

«ملي ، بإثبات الياء على خلاف القاعدة

واذا نزلوا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأصحابنا ، وقال مالك : يتظللون اذا نزلوا ولا يتظللون في الحامل ولا ركابا ، وهذا تقسيم لا دليل على صحته فهو خطأ *
 ﴿فان قيل﴾ : قد نهى عن ذلك ابن عمر قلنا : نعم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن عمر من قدم ثقله من منى فلا حج له ، فما الذي جعل قول ابن عمر في النهي عن التظلل حجة ولم يجعل قول أبيه في النهي عن تقدم الثقل من منى وتشدده في ذلك حجة ؟ وقد صح عن ابن عمر فيمن أفطر في [نهار] ^(١) رمضان ناسيا ان صيامه تام ولا قضاء عليه ؛ وصح عنه لإباحة تقريده ^(٢) البعير للحرم ، وصح عن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف طواف الافاضة بطل حجه ، ولا مخالف له من الصحابة في شيء مما ذكرنا الا ابن عباس فانه رأى حج من وطئ بعد الوقوف بعرفة تاما بخالفوه ، فما الذي جعل قول ابن عمر في بعض المواضع حجة وفي بعضها ليس حجة ؟ *

روينا من طريق مسلم ناسلة بن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين قال : سمعت جدي أم الحصين تقول ^(٣) : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرة العقبة انصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس » ^(٤) *
 ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل نا محمد بن سلة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة » ؛ فهذا هو الصحابة لا ما سواه ، وقد خالف ابن عمر في هذا القول بلالا ^(٥) وأسامة ، وهو قول عطاء . والأسود . وغيرهما *
 ٨٦٨ — مسألة — والكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل لأن النص لم يأت بمنع من ذلك ، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل تحريمه فهو حلال ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٩ — مسألة — ولا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ، ولا أن يخطب خطبة نكاح مذ يجرمان الى أن تطلع

(١) الزيادة من السبعة رقم (١٦) وزيادتها ليست بلازم (٢) قال في الصحاح : يقال قد بعيرك اي انزع منه القردان — وواحد القردان قراد — والتعريف الخداع ، واصله ان الرجل اذا اراد ان يأخذ البعير الصعب فرده ولا كأنه ينزع قردانه
 (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ وعن حديثه أم الحصين قال : سمعتها تقول ، الخ (٤) الحديث له بقية (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧
 « عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسق ذكر هذا الحديث بهذا السند في ص ١٨٠ من هذا الجزء . (٦) في السبعة رقم (١٦) وبلال ، وما هنا أم لأن المحالمة تسد للصغير أدبا وابن عمر اصغر منهما -

الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة، ويفسخ النكاح قبل الوقت المذكور. كان فيه دخول وطول مدة وولادة، أو لم يكن، فإذا دخل الوقت المذكور حل لهما النكاح والآنكاح؛ وله أن يراجع زوجته المطلقة مادامت في العدة فقط، ولها أن يراجعها زوجها كذلك أيضا مادامت في العدة، وله أن يتنازع الجوارى للوطء ولا يطاق *

روينا من طريق مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أن أبان بن عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» (١) وهذا لفظ يقتضى كل ما قلناه، والمحرم اسم يقع على الجنس ويعم الرجال والنساء، ومراجعة المرأة [المطلقة] (٢) في عدتها لا يسمى نكاحا لأنها امرأته كما كانت ترثه ويرثها وتلزمه نفقتها واسكانها، ولا صداق في ذلك، ولا يراعى اذنها، ولا حكم للولى في ذلك؛ وأما بعد انقضاء العدة فهو نكاح لا مراجعة ولا يكون إلا برضاها وبصداق وولى، وابتياح الجوارى للوطء لا يسمى نكاحا، وإنما حرم الله تعالى ما ذكرنا من النكاح والآنكاح والخطبة على المحرم، والمحرم هو الذى يحرم عليه لباس القمص والعائم والبرانس. وحلق رأسه بالضرورة بالنص والاجماع، فإذا صار في حال يجوز له كل ذلك فليس محرما بلا شك فقد تم لإحرامه وإذا لم يكن محرما حل له النكاح والآنكاح والخطبة، وبدخول وقت رمى الجمرة يحل له كل ما ذكرنا. رمى، أو لم يرم على ما ذكرنا قبل من إباحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقديم الحلق على الرمي، فإن نكح المحرم أو المحرمة فسخ لقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، وكذلك (٣) أن أنكح من لا نكاح لها إلا بانكاحه فهو نكاح مفسوخ لما ذكرنا ولفساد الانكاح الذى لا يصح الكاح إلا به ولاصح لما لا يصح إلا بما يصح، وأما الخطبة فإن خطب فهو عاص ولا يفسد النكاح لأن الخطبة لا متعلق لها بالنكاح، وقد يحطب ولا يتم الكاح إذا رد الخاطب، وقد يتم نكاح بلا خطبة أصلا لكن بأن يقول لها: أنكحني نفسك فتقول: نعم قد فعلت ويقول هو: قد رضيت ويأذن الولي في ذلك (٤)، وبالله تعالى التوفيق *

واختلف السلف في هذا فأجاز نكاح المحرم طائفة صح (٥) ذلك عن ابن عباس، وروى عن ابن مسعود. ومعاذ، وقال به عطاء. والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وعكرمة. وإبراهيم النخعي، وبه يقول أبو حنيفة. وسفيان، وصح عن عمر بن الخطاب. وزيد ابن ثابت فسخ نكاح المحرم إذا نكح، وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سبلة

(١) في موطأ مالك ح ١ ص ٣٢١ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٢) الريادة من السحرة رقم (١٤)

(٣) في السحرة رقم (١٦)، وكذلك، وماهاصح (٤) في السحرة رقم (١٦) «وتأذن لولى في ذلك» وليس شيء *.

(٥) في السحرة رقم (١٦) «وصح» بريادة وأولا لروم لها *

عن أيوب السخيتاني عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على من سواه * وروينا عن علي بن أبي طالب لا يجوز نكاح المحرم ان نكح^(١) نزعا منه امرأته، وهو قول سعيد بن المسيب : وبه يقول مالك. والشافعي. وأبو سليمان. وأصحابهم : * واحتج من رأى نكاحه جائزا بما روينا من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال : « تزوج رسول الله ﷺ وهو محرم » ، وبما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس قال « ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهما محرمان » * وكذلك روينا أيضا من طريق جابر بن زيد . وعكرمة عن ابن عباس * قال علي : فعارضهم الآخرون بأن ذكروا ما روينا من طريق حماد بن سلمة ناخبين ابن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم ابن أخت ميمونة أم المؤمنين عن ميمونة أم المؤمنين قالت : تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف * قال أبو محمد : فقال من أجاز نكاح المحرم : لا يعدل يزيد بن الأصم أعرابي بوال على عقبيه بعد الله بن عباس وقالوا : قد يخفى على ميمونة كون رسول الله ﷺ محرما ، فالخبر عن كونه عليه السلام محرما زائدا علما ، وقالوا : خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فهو أولى ، وقالوا في خبر عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح : انما معناه لا يوطئ غيره ولا يبطأ ، ثم اعترضوا بوساوس من القياس عورضوا بمثلها لافائدة في ذكرها لأنها حماقات * قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله ليس بشيء ، أما تأويلهم في خبر عثمان رضي الله عنه أن معناه لا يبطأ ولا يوطئ فباطل وتخصيص للخبر بالدعوى الكاذبة على رسول الله ﷺ اذ صرفوا كلامه عليه السلام^(٢) إلى بعض ما يقتضيه دون بعض وهذا لا يجوز ، قال تعالى : (يحرّفون الكلم عن مواضعه) . ويبين ضلال هذا التأويل قوله عليه السلام « ولا يخطب » فصح أنه عليه السلام أراد النكاح الذي هو العقد ، ولا يجوز ان يخص هذا اللفظ بلانص بين *

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم : لا يقرن يزيد إلى ابن عباس فنعم والله لا نقرنه إليه ولا كرامة ، وهذا تمويه منهم انما روى يزيد عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس فليسمعوا الآن الى الحق : نحن نقول : لا تقرن ابن عباس صيبا من صبيان أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ إلى ميمونة المتكئة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى القديمة الاسلام والصحة ، ولكن تقرن يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس ولا يقطع بفضله عليه *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وان نكح » (٢) لفظ عليه السلام ، سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) سقط لفظ « أصحاب » من النسخة رقم (١٦) خطأ

وأما قولهم: قد يخفى على ميمونة إجماع رسول الله ﷺ اذ تزوجها فكلام سخيّف ،
 ويعارضون بأن يقال لهم : قد يخفى على ابن عباس إجماع رسول الله ﷺ من
 إجماعهم ، فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما فحصلنا على قد يخفى وقد لا يخفى *
 وأما قولهم : خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فليس كذلك بل خبر عثمان هو الوارد
 بالحكم الزائد على مانين ان شاء الله تعالى ، فبطل كل ما شغبوا به ، فبقى ان نرجح خبر
 عثمان . وخبر ميمونة على خبر ابن عباس رضى الله عن جميعهم *

فقول وبالله تعالى التوفيق : خبر يزيد عن ميمونة هو الحق ، وقول ابن عباس وهم
 منه بلا شك لوجوه بينة * أولها أنها رضى الله عنها أعلم بنفسها من ابن عباس لاختصاصها
 بتلك القصة دونه ، هذا مالا يشك فيه أحد * وثانيها أنها رضى الله عنها كانت حينئذ
 امرأة كاملة وكان ابن عباس رضى الله عنه يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فبين الضبطين
 فرق لا يخفى * والثالث أنه عليه السلام انما تزوجها في عمرة القضاء هذا مالا يختلف
 فيه اثنان ومكة يومئذ دار حرب وانما هادتهم عليه السلام على أن يدخلها معتمرا أو يبق
 بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأتى من المدينة محرما بعمرة ولم يقدم شيئا إذ دخل على
 الطواف والسعي وتم إحرامه في الوقت ولم يختلف أحد في أنه انما تزوجها بمكة حاضرا
 بها لا بالمدينة ، فصح أنه بلا شك إنما تزوجها بعد تمام إحرامه لا في حال طوافه وسعيه ،
 فارتفع الاشكال جملة ، وبقى خبر ميمونة . وخبر عثمان لا معارض لها والحمد لله رب العالمين *
 ثم لو صح خبر ابن عباس ييقن ولم يصح خبر ميمونة لكان خبر عثمان هو الزائد الوارد
 بحكم لا يحل خلافه لأن النكاح مذ أباحه الله تعالى حلال في كل حال للصائم . والمحرم .
 والمجاهد . والمعتكف ، وغيرهم هذا مالا يشك فيه ، ثم لما (١) أمر عليه السلام بأن لا ينكح (٢)
 المحرم ، ولا ينكح ، ولا يخطب كان ذلك بلا شك ناسخا للحال المتقدمة من الإباحة لا يمكن
 غير هذا أصلا ، وكان يكون خبر ابن عباس منسوخا بلا شك لموافقه للحالة المنسوخة ييقن ،
 ومن ادعى في حكم قد صح نسخته وبطلانه انه قد عاد حكمه وبطل نسخته فقد كذب أو قطع
 بالظن ان لم يحقق ذلك ، وكلاهما لا يحل القول به ولا يجوز ترك اليقين للظنون *

قال أبو محمد : وقالوا : لما حل له شراء جارية للوطء ولا يطاق حل له نكاح زوجة
 للوطء ولا يطاق فقلنا لهم : لو استعملتم هذا في قولكم : لا يكون صداق يستباح به الفرج
 أقل من عشرة دراهم فلا قلتم : كما حل له استباحة فرج جارية محرمة بأن يبتاعها بدرهم
 حل له فرج زوجة محرمة بأن يصدقها درهما ؟ والقياسات لا يعارض بها الحق لأن القياس

(١) سقط من السحق رقم (١٤) لفظه ، خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) واليسية «ان لا ينكح»

كله باطل ، وقالوا : كما جاز له ان يراجع المطلقة في عدتها جاز له ابتداء النكاح قلنا : هذا باطل لأنه لو كان قياس النكاح على المراجعة حقا لوجب أن يقولوا : كما جازت المراجعة بغير اذنها ولا اذن (١) وليها وبغير صداق ووجب أن يجوز (٢) النكاح بغير اذنها ولا اذن (٣) وليها وبغير صداق وهم لا يقولونه ، وهذه صفة قياساتهم السخيفة .
وأما المالكيون فانهم أجازوا نكاح الموهوبة اذا ذكر فيه صداق ومنعوا من نكاح المحرم وهم لا يزالون يقولون في الأوامر : هذا نذب كقولهم في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ، ثم يتوضأ منه » : انما هو نذب فها قالوا : ههنا في قوله عليه السلام « لا ينكح المحرم ولا ينكح » : هذا نذب ، ولكنهم انما يجرون على ما سنح وبالله تعالى التوفيق .

٨٧٠ — مسألة — ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي بيده منها وأن يشرب من نيزد السقاية لما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن راهويه عن حاتم ابن اسماعيل [المدني] (٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله فذ كر حديث حجة النبي ﷺ قال : « ثم ركب رسول الله ﷺ فاقض بالبيت فصلى بمكة الظهر وأتى بني (٥) عبد المطلب يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائتكم لنزعتم معكم فناولوه دلوأ فشرب منه » (٦) *

ومن طريق مسلم نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني انه سمع ابن عباس يقول : « قدم النبي ﷺ على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيناه باناء من نيزد فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم وأجملتم هكذا فاصنعوا ، قال ابن عباس : فتحن لا نريد أن نغير (٧) ما أمر به رسول الله ﷺ » * ومن طريق عبد الرزاق نا معمر وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه فذ كر أمر شرب النبي ﷺ من ماء زمزم ومن شراب سقاية العباس النيزد (٨) المذكور فقال طاوس : هو من تمام الحج * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٧١ — مسألة — ومن فاتته الصلاة مع الامام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بعرفة فلو أدرك الامام (٩) في العصر لزمه أن يدخل معه وينوي بها (١٠) الظهر ولا بد لا يجزيه (١١) غير ذلك فاذا

(١) في السحرة رقم (١٤) دو غير ادن ، (٢) في السحرة رقم (١٤) دو حبان يكون ، (٣) في السحرة رقم (١٤) دو غير ادن ،

(٤) الزيادة من صحيح مسلم ح ١ ص ٣٤٦ (٥) في السحرة رقم (١٤) دو آتى على ، وفي السحرة اليمية أيضا ، وماها موافق لصحيح

مسلم (٦) اقتصر المصنف على محل الشاهد من الحديث وهو مطول جدا جمع اغلب احكام الملح (١) في صحيح مسلم ح ١ ص ٣٧١

ولا يريد تغيير ، والحديث مختصر من اوله (٨) في السحرة رقم (١٦) د من البيه ، (٩) في السحرة رقم (١٦) « من الامام »

(١٠) في السحرة رقم (١٤) ديوى بها ، ودون واو (١١) في السحرة رقم (١٦) دو لا يجزيه ، رادقوا و -

سلم الامام أتم صلاته ان كان بقى عليه منها شيء ، ثم صلى العصر ان أمكنه في جماعة والا فوحده ، وكذلك لو وجد الامام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ولينوبها المغرب ولا بدّ لا يجزئه غير ذلك ، أما الجمع فانه حكم هذه الصلوات هنالك في ذلك اليوم . وتلك الليلة بالنص ، والاجماع فلا يجوز له خلاف ذلك ، وأما تقديم الظهر والمغرب فلاّنهما قبل العصر والعتمة ولا يحل تقديم مؤخرة منهما ولا تأخير مقدمة ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة جواز اختلاف نية الامام والمأموم ، فان أدر كهما من أولها فليقعد في الثالثة ولا يقيم حتى يقعد الامام فاذا سلم الامام سلم معه وان أدرك معه ثلاث ركعات فليقم في الثانية بقيام الامام ولا بدّ ، وليقعد في الأولى بعوده وليسلم بسلامه ، أما قعوده في الثالثة فلاّنه لو قام لصلى المغرب أربعاً عامداً وهذا حرام وفساد للصلاة وكفر عن دان به ، وأما ان أدرك ثلاثاً فقط فقعوده في الأولى لقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » ولا خلاف في نص ولا بين الأئمة في ان المأموم ان وجد الامام جالسا جلس معه وكذلك من أدرك ركعة من أى الصلوات كانت فانه يجلس ولو كان منفردا أو إماما لقام ، وأما قيامه من الثانية فللنص الوارد والاجماع في ان الامام ان قام من اثنتين ساهيا ففرض على المأمومين اتباعه في ذلك هذا كله ان أتم الامام أو كان المأموم بمن يتم وإلا فلا ، فاذا أتم صلاة المغرب صلى العتمة في جماعة أو وحده ان لم يجد جماعة ؛ وبالله تعالى التوفيق *.

٨٧٢ — مسألة — ومن كان في طواف فرض أو تطوع فأقيمت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه ويتمه ، وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه ^(١) بين الصفا والمروة ولا فرق ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي ، وقال مالك : اما في الطواف الواجب فيبتدىء ولا بدّ الا في الصلاة المكتوبة فقط فانه يصلها تم بينى ، وأما في طواف التطوع فيبنى في كل ذلك *.

قال أبو محمد : هذا تقسيم لا برهان على صحته أصلا ولم يأت نص ولا إجماع على وجوب ابتداء الطواف والسعى ان قطع الحاجة . ولا بابطال ما طاف من أشواطه وسعى ، وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، واما افتراض الطواف والسعى سبعا ، ولم يأت نص بوجوب اتصاله ^(٢) وانما هو عمل من النبي ﷺ فقط ، وأما من فعل ذلك عبثا فلا عمل لعابث ولا يجزئه * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم

ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنثي نا محمد بن المنثي نا مؤمل بن اسماعيل الحميري نا سفيان الثوري نا جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف في يوم حارّ ثلاثة أطواف ، ثم أصابه حرّ فدخل الحجر فجلس ، ثم خرج فبني على ما كان طاف * وعن عطاء لا بأس بأن يجلس الانسان في الطواف ليستريح وفيمن عرضت له حاجة في طوافه ليذهب وليقض حاجته ، ثم يبني على ما كان طاف ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٣ — مسألة — وأما الإحصار فان كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته قارنا كان . أو متمتعاً . من عدو . أو مرض . أو كسر . أو خطأ طريق . أو خطأ في رؤية الهلال . أو سجن . أو شيء كان فهو محصر ، فان كان اشترط عند إحرامه كما قدمنا ان محله حيث حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه سواء شرع في عمل الحج . أو العمرة أو لم يشرع بعد ، قريباً كان أو بعيداً ، مضى له أكثر فرضيهما أو أقله كل ذلك سواء ولا هدى في ذلك ولا غيره ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر ولا بدّ ، فان كان لم يشترط كما ذكرنا فانه يحل أيضاً كما ذكرنا سواء سواء ولا فرق وعليه هدى ولا بدّ كما قلنا في هدى المتعة سواء سواء إلا أنه لا يعوض من هذا الهدى صوم ولا غيره فمن لم يحجده فهو عليه دين حتى يحجده ولا قضاء عليه إلا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر *

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الإحصار فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لا إحصار الا من عدو *

ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا عيسى بن يونس نا زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : «لما أحصر النبي ﷺ عند البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيبقى^(١) بها ثلاثاً ولا يدخلها الا ببجلبان^(٢) السلاح السيف وقرابه ولا يخرج بأحدهم من أهلها ولا يمنع أحداً يمكث بهامن كان معه»^(٣) فسمى البراء منع العدو إحصاراً * وروينا عن ابراهيم النخعي الإحصار من الخوف والمرض . والكسر * ومن طريق ابن جريج عن عطاء قال : الإحصار من كل شيء يجبسه ، وأما الحصر فروينا عن مجاهد عن ابن مسعود أنه قال : الحصر والمرض . والكسر وشبهه * ومن طريق ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو * وعن طاوس قال : لا حصر الآن قد ذهب الحصر *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥ مقيم ، (٢) هو لضم الحيم واللام وتشديد الهمزة الموحدة ، وقيل : لسكون اللام ، قال النووي في شرح مسلم : واما شرط هذا الوجه ، أحدهما ان لا يظهر منه دخول العائدين القاهرين ، والآخر ان يعرض فته أو يحوها يكون في الاستعدادا سلاح صعوبة ، واثقه اعلم (٣) الحديث له بقية اقتصر المصنف على محل التشاهداهما منه د

وعن علقمة الحصر الخوف والمرض * وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : الحصر ما حبسه من حابس من وجع . أو خوف . أو ابتغاء ضالة * وعن معمر عن الزهرى قال : الحصر ما منعه ^(١) من وجع ، أو عدو حتى يفوته الحج ؛ وفرق قوم بين الإحصار والحصر فروينا عن الكسائى قال : ما كان من المرض فانه يقال فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وقال أبو عبيد : قال أبو عبيدة : ما كان من مرض ، أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وبه يقول أبو عبيد *

قال أبو محمد : هذا لا معنى له ، قول الله تعالى هو الحجة فى اللغة والشرعية قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وانما نزلت هذه الآية فى أمر الحديبية اذ منع الكفار رسول الله ﷺ من إتمام عمرته وسمى الله تعالى منع العدو لإحصاراً ، وكذلك قال البراء بن عازب . وابن عمر . وإبراهيم النخعى : وهم فى اللغة فوق أبي عبيدة . وأبي عبيد . والكسائى ، وقال تعالى : (للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضرباً فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً) * فهذا هو منع العدو بلا شك لأن المهاجرين إنما منعهم من الضرب فى الأرض الكفار بلا شك ، وبين ذلك تعالى بقوله : (فى سبيل الله) فصح ان الإحصار والحصر بمعنى واحدوا أنها اسمان يقعان على كل مانع من عدو ؛ أو مرض ؛ أو غير ذلك أى شئ كان ؟ *

ثم اختلفوا فى حكم المحصر الممنوع من إتمام حجه ، أو عمرته ، فروينا عن ابن مسعود أنه أفتى فى محرم بحج مرض فلم يقدر على النهوض أنه يبعث بهدى فاذا بلغ محله حل ، فان اعتمر من وجهه ذلك اذا برأ ؛ ثم حج من قابل فليس عليه هدى فان لم يزر البيت حتى يحج ويجعلها سفراً واحداً فعليه هدى آخر سفران وهدى أو هديان وسفر ، وهذا عنه منقطع لا يصح ؛ وصح عنه أنه أفتى فى محرم بعمره لدغ ^(٢) فلم يقدر على النفوذ أنه يبعث بهدى ويواعد أصحابه فاذا بلغ الهدى أحل ، وصح عنه أيضاً أنه أفتى فى مريض محرم لا يقدر على النفوذ بأن ينحر عنه بدنة ، ثم ليهل عاماً قابلاً بمثل إهلاله الذى أهل به ، وصح عن ابن عباس . وابن عمر فى محرم بعمره مرض بوقعة من راحلته قال جميعاً : ليس لها وقت كوقت الحج يكون على إحرامه حتى يصل الى البيت *

وعن ابن الزبير مثل هذا أيضاً ، وروينا عن ابن عباس فيمن أحصر يبعث بهديه فاذا نحر فقد حل من كل شئ * وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن

(١) فى النسخة اليمية « ما حسه » (٢) هو بدال مهملة وعين معجمة من لدغ العقرب ، وفى النسخة رقم (١٦) « لدغ » ، بدال معجمة وعين مهملة وليس مراداً معناه ، وفى النسخة اليمية « ما ندع به » ، ولا معنى لها *

عمر أنه قيل له: لا يضرك ان لاتحج العام فاننا نخشى ان يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت وذلك حين نزل الحجاج بابن الزبير فقال ابن عمر: ان حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت أشهدكم أني قد أوجبت عمره، ثم قال: ما أمرهما الا واحد ان حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي *

قال أبو محمد: ولم يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ اذ حال كفار قريش بينه وبين العمرة— وكان مهلاً بعمره هو وأصحابه رضي الله عنهم— نحر وحلّ وانصرف من الحديبية* ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر « أنه [أخبره أنه] (١) كان مع عبد الله ابن جعفر [نخرج معه من المدينة] (٢) فمروا على الحسين بن علي وهو مريض بالسقيا فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا خاف القوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس وهما بالمدينة فقدمتا عليه وان حسينا أشار إلى رأسه فأمر علي برأسه فخلق، ثم نسك عنه بالسقيا فنحر عنه بعيراً » *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: أن الحسين بن علي خرج معتمراً مع عثمان بن عفان فلما كان بالعرج مرض فلما أتى السقيا برسم (٣)، فكان أول فاقتة أن اشار إلى رأسه فخلق على رأسه ونحر عنه بها جزوراً *

قال أبو محمد: إنما أتينا بهذا الخبر لما فيه من انه كان معتمراً. فهذا علي. والحسين. وأسماء رأوا أن يحل من عمرته ويهدى في موضعه الذي كان فيه وهو قولنا:، وعن علقمة في المحصر قال: يبعث بهديه فاذا ذبح حل* وروينا عن علقمة أيضاً لا يحله الا الطواف بالبيت، وروينا عنه أيضاً ان حل قبل نحر هديه فعليه دم* وروينا عن ابراهيم. وعطاء. والحسن. والشعبي لا يحله الا الطواف بالبيت* وروينا عنهم أيضاً حاشا الشعبي ان حل دون البيت فعليه هدى آخر سوى الذي لزمه أن يبعث به ولا يحل إلا في اليوم الذي واعدهم لبلوغه مكة ونحره* وروينا عن ابراهيم أيضاً في القارن يحصر قال: عليه هديان *

ورويانا عنه أيضاً. وعن سعيد بن جبير في القارن يحصر قال جميعاً: عليه عمرتان وحجة، وعن عطاء. وطاوس ليس على القارن الا هدى واحد* وعن الشعبي أيضاً ان أحل المحصر قبل نحر هديه فعليه فدية الأذى اطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام أو شاة *

(١) الريادة من الموطأ ج ١ ص ٣٤٨ (٢) الريادة من الموطأ (٣) الرسام علة معروفة وهي ورم حار يعرض للحصاة الذي بين

لكبد والمعة اعددها الله عما حياه

وعن مجاهد في القارن يحصر قال : يبعث بهدى يحل به ، ثم يهل من قابل بما كان أهل به *
وعن حماد بن أبي سليمان في القارن يحصر أنه يبعث بالهدى فإذا بلغ محله حل وعليه عمرة
وحجة ، قال الحكم بن عتيبة : عليه حجة وثلاث عمر * وعن عروة بن الزبير في المحصر إذا
رجع لا يحل منه إلا رأسه * وعن الزهري من أحصر بالحرب نحر حيث حبس وحل
من النساء ومن كل شيء * وعن القاسم بن محمد . وسالم . وابن سيرين يبعث هديه فإذا نحر
فقد حل من كل شيء ، وعن مجاهد أيضاً إذا حل المحصر قبل نحر هديه فعليه هدى آخر ؛
وقال أبو حنيفة فيمن أهل بالحج فأحصر : عليه أن يبعث بثمان هدى فيشتري له بمكة فيذبح
عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة ، فإن لم يجد هدياً أقام محرماً حتى يجد هدياً وله أن
يؤاخذهم بنحره قبل يوم النحر : قال : والمعتذر ينحر هديه متى شاء ، والاحصار عنده بالعدو
والمرض وبكل مانع سواهما سواء ، فإن تمادى مرضه إلى يوم النحر فكما قلنا : وإن
هو أفاق قبل وقت الحج لم يجزه ذلك وهو محرم بالحج كما كان ، فإن كان معتمراً أفاق
فإن قدر على ادراك الهدى الذي بعث مضى وقضى عمرته فإن لم يقدر على ذلك حل إذا
نحر عنه الهدى ، وقال مالك : إن أحصر بعدو فانه ينحر هديه حيث حبس ويحل ولا قضاء
عليه إلا أن يكون لم يحج قط حجة الاسلام فعليه أن يحج فإن لم يهد فلا شيء عليه
لا يلزمه (١) الهدى إلا أن يكون حاضراً معه قد ساقه مع نفسه ، فإن أحصر بغير عدو
لكن بحبس أو مرض ، أو غير ذلك فانه لا يحل إلا بالطواف بالبيت ولو بقي كذلك إلى
عام آخر ، وقال الشافعي : إذا أحصر بعدو ، أو بسجن فانه يهدى ويحل حيث كان من حل ،
أو حرم ، ولا قضاء عليه إلا أن كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج ويعتمر ، فإن لم
يقدر على هدى ففيها قولان ، أحدهما لا يحل إلا حتى يهدى ، والآخر يحل والهدى دين
عليه ، وقد قيل : عليه اطعام أو صيام إن لم يقدر على الهدى فإن أحصر بغير عدو أو
حبس لم يحله إلا الطواف بالبيت فإن لم يقق حتى فاته الحج طاف وسعى وحل وعليه الهدى *
قال أبو محمد : أما التفريق بين المحصر بعدو . وبغير عدو ففاسد على ما قدمنا قبل ،
وأما إسقاط الهدى عن المحصر بعدو ، أو غيره بخلاف للقرآن (٢) لأن الله تعالى يقول :
(فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وأما إيجاب القضاء فخطأ لأنه لم يأت بذلك نص *
﴿فإن قيل : إن رسول الله ﷺ قد اعتمر بعد عام الحديبية قلنا : نعم ونحن لم نمنع من القضاء
عاماً آخر لمن أحببنا﴾ وإنما نمنع من إيجابه فرضاً لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله
ﷺ ، وقد صح أن الله تعالى لم يوجب على المسلم إلا حجة واحدة وعمرة في الدهر فلا

يجوز إيجاب أخرى الا بقرآن أو سنة صحيحة توجب ذلك فيوقف عند ذلك ، وأما القول ببقاء المحصر بمرض (١) على إحصاءه حتى يطوف بالبيت فقول لا برهان على صحته ولا أوجه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع بل هو خلاف القرآن كما أوردنا * والصحابة قد اختلفوا في ذلك في العمرة خاصة ولم يرو عن أحد منهم أنه أفتى بذلك في الحج أصلاً * ﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ثم محلها إلى البيت العتيق) . قلنا : نعم ولم يقل تعالى : ان المحصر لا يحل الا بالطواف ، والذي قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق) هو الذي قال : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) ، وهو الذي أمر رسوله ﷺ ان يحل ويرجع قبل أن يطوف بالبيت في عمرته التي صد فيها (٢) عن البيت ولا يحل ضرب أو امره بعضها ببعض * وأما القول : ببعثه هدياً (٣) يحل به فقول لا يؤيده قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ، والصحابة قد اختلفوا في ذلك كما أوردنا ﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) قلنا : نعم وليس هذا في المحصر وحده بل هو حكم كل من ساق هدياً في حج أو عمرة على عموم الآية *

فالحاج . والقارن إذا كان يوم النحر فقد بلغ الهدى محله من الزمان والمكان بمكة أو بمنى فله أن يحلق رأسه ، والمعتمر إذا أتم طوافه وسعيه فقد بلغ هديه محله من الزمان والمكان بمكة فله أن يحلق رأسه ، والمحصر إذا صد فقد بلغ هديه محله فله أن يحلق رأسه ان كان مع هؤلاء هدى ولم يقل الله عز وجل قط : إن المحصر لا يحل حتى يبلغ هديه مكة بل هو الكذب على الله تعالى بمنسبه اليه عز وجل ، فظهر خطأ هذه الأقاويل *
وأما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي : في الإحصار فلا يحفظ قول منها بتامه وتقسيمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم أصلاً *

قال أبو محمد : فوجب الرجوع عند التنازع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه اذ يقول عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فوجدنا حكم الإحصار يرجع إلى قول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) فكان في هذه الآية عموم إيجاب الهدى على كل من أحصر بأى وجه أحصر ، وإلى فعل رسول الله ﷺ اذ صدّه المشركون عن البيت فنحر وحلق هو وأصحابه وحلوا بالحديبية ، وإلى أمره عليه السلام من حج أن يقول : «اللهم ان محلى حيث حبستني» ، وقد ذكرناه قبل ، وإلى ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد

(١) سقط لفظ بمرض ، من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) ومنها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) والبيمة وبعثه

هدى ، وهو غلط .

ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن مسعدة [البصرى] (١) نا سفيان [هو ابن حبيب] (٢) عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن الحجاج ابن عمرو الأنصارى قال : « سمعت (٣) رسول الله ﷺ يقول : من كسر أو عرج (٤) فقد حل وعليه حجة أخرى فسألت ابن عباس وأبا هريرة فقالا : صدق » . فهذه النصوص تنظم كل ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين *

﴿ فان قيل ﴾ : ففى هذا الخبر ان عليه حجة أخرى وليس فيه ذكر هدى قلنا : ان القرآن جاء بايجاب الهدى فهو زائد على ما فى هذا الخبر وليس فى هذا الخبر ذكر لاسقاط الهدى ولا لايحايه فوجب اضافة ما زاده القرآن اليه ، وقد قدمنا ان النبى ﷺ اخبر بأن اللازم للناس حجة واحدة ، فكان هذا الخبر محمولا على من لم يصب قط وبهذا تتألف الاخبار *

﴿ فان قيل ﴾ : ان ابن عباس قد روى عنه خلاف ما روى من هذا قلنا : الحجة انما هى فيما روى لافى رأيه وقد ينسى ، أو يتأول ، وأيضا فان التوهين بما روى لما روى عنه بما يخالف ما روى أولى من توهين ما روى بما روى عنه من خلافه لما روى ، لأن الطاعة علينا انما هى لما روى لا لما رأى برأيه ، وأيضا فلو صح عن ابن عباس خلاف ما روى لكان الحجاج . وأبو هريرة قد روىاه ولم يخالفاه * وقال أبو حنيفة : لا ينحر هدى الاحصار الا فى الحرم واحتج بأن ناجية بن كعب نهض بالهدى يوم الحديدية فى شعاب وأودية حتى نحره فى الحرم * قال أبو محمد : لو صح هذا لما كانت فيه حجة لأنه لم يأمر بذلك عليه السلام ولا أوجهه وانما كان يكون عملا عملا وانما الطاعة لأمره عليه السلام * وروينا خبرا فيه أنه عليه السلام أمر أصحابه بالبدن للهدى وهذا لا يصح لأن راويه أبو حنيفة (٥) الأزدى وهو مجهول ، والله تعالى التوفيق *

٨٧٤ — مسألة — ومن احتاج الى حلق رأسه — وهو محرم لمرض . أو صداع ، أو لقميل . أو لجرح به أو نحو ذلك مما يؤذيه — فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير فى أيها شاء لا بدله من أحدها ، إما ان يصوم ثلاثة أيام ، وإما ان يطعم ستة مساكين متغايرين لكل مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما ان يهدى شاة يتصدق بها على المساكين ، أو يصوم ، أو يطعم ، أو ينسك الشاة فى المكان الذى حلق فيه ، أو فى غيره ، فان حلق رأسه لغير ضرورة ؛ أو حلق بعض رأسه دون بعض عامدا عالما ان ذلك لا يجوز بطل حجه ، فلو قطع من شعر رأسه ما لا يسمى به حلقا بعض رأسه فلا شىء عليه لاثم ولا كفارة بأى وجه قطعه ، أو نزعته *

(١) الريادة من النسائي ح ٥ ص ١٩٨ (٢) الريادة من النسائي (٣) فى النسائي « انه سمع » بدل سمعت (٤) فى النسائي

« مع عرج أو كسر » (٥) هو بالصاد المعجمة ، وفى بعض النسخ بالصاد المهملة وهو غلط ~

برهان ذلك قول الله عز وجل : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فكان في هذه الآية التخير في أىّ هذه الثلاثة الأعمال أحبّ وليس فيها بيان كم يصوم ؟ ولا بكم يتصدق ؟ ، ولا بماذا ينسك ؟ وفي الآية أيضاً حذف بينه الاجماع . والسة وهو خلق رأسه * وروينا من طريق حماد بن سلة عن داود ابن أبي هند عن الشعبيّ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في هذا الخبر « أن رسول الله ﷺ قال له : ان شئت فانسك نسيك ، وان شئت فصم ثلاثة أيام ، وان شئت فأطعم ثلاثة أصع من تمر لسته مساكين » * وروينا من طريق مسلم حدثني يحيى ابن يحيى نا خالد بن عبد الله الطحان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة « أن رسول الله ﷺ مرّ به من الحديبية فقال له : آذاك هوام رأسك (١) ؟ قال : نعم فقال له النبيّ ﷺ : احلق ، ثم اذبح شاة نسكا ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين *

قال أبو محمد : هذا أكمل الأحاديث وأبينها ، وقد جاء هذا الخبر من طرق في بعضها « أو انسك ما تيسر » وبعضها رويناه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الاصبهاني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره بهذا الخبر ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له حينئذ : أو أطعم ستة (٢) مساكين نصف صاع طعاما لكل مسكين » ، وروى أيضاً من طريق بشر بن عمر الزهراني عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الاصبهاني عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة فذكر فيه نصف صاع حنطة لكل مسكين * وخبر من طريق أبي داود نا محمد بن منصور نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن اسحاق [قال] (٣) حدثني ابان — هو ابن صالح — عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبيّ ﷺ فذكر فيه « أو اطعام (٤) ستة مساكين فرقا (٥) من زبيب » * وخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن زكريا بن أنى زائدة عن (٦) عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عبد الله بن معقل أخبرني كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ فذكر الحديث ، وفيه « أنه عليه السلام قال له : هل عندك نسك ؟ قال : ما أقدر عليه فامرّه ان يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل

(١) في السعة رقم (١٤) و اتوديك هوام رأسك ، وماها موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٦ ولسن ان داود ح ١١٠ إلا ان في سنن داود زيادة لفظه قد ، وهوام الرأس القمل (٢) في السعة رقم (١٤) و اطعام ستة ، وماها موافق للحدّث المتقدم قريبا (٣) الزيادة قم سنن داود ح ٢ ص ١١١ (٤) في سنن داود و اطعم ، (٥) والفرق ، فتح اوله وثانيه محكيال يسع ستة عشر رطلا (٦) في السعة رقم (١٤) وحدثنا ، بدل لفظه عن ،

مسكين نصف صاع» * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: «هل تجد من نسيكه؟ قال: لا قال: وهي شاة قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ثلاثة أصع بين ستة مساكين» * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثني نا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد الثقفي — نا داود بن أبي هند عن الشعبي عن كعب بن عجرة «أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الحديث نفسه: «أمعك دم؟ قال: لا» فذكر الحديث وفيه «أنه عليه السلام قال له: فصم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع [من] (١) تمر بين ستة (٢) مساكين» لم يسمعه الشعبي من كعب على ما ذكرنا قبل *

ونذكر الآن أن شاء الله تعالى كما روينا من طريق محمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا محمد بن الصباح نا اسماعيل بن زكريا عن أشعث عن الشعبي عن عبد الله بن معقل عن كعب ابن عجرة قال: «إن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: أمعك هدى؟ قلت: ما أجدته قال: إنه ما استيسر قلت: ما أجدته قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر» *

قال أبو محمد: فهذه الأحاديث المضطربة كلها إنما هي في رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة، والذي ذكرناه أولا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة هو الصحيح المتفق عليه * أما هذا الخبر الذي فيه لكل مسكين صاع تمر فروع عن أشعث الكوفي عن الشعبي وهو ضعيف البتة، وفي هذا الخبر الذي قبله من طريق داود عن الشعبي عن كعب إيجاب الترتيب وإن لا يجزى الصيام. ولا الصدقة إلا عند عدم النسك وذلك الخبر قد بينا أن الشعبي لم يسمعه من كعب فصل منقطعا فسقطا معا *

وأما رواية ابن أبي زائدة. وأبي عوانة عن الأصهباني عن عبد الله بن معقل ففيها أيضا إيجاب الترتيب وقد خالفها شعبة عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فذكره بالتخيير بين النسك. أو الصوم. أو الصدقة، ثم وجدنا شعبة قد اختلف عليه أيضا في هذا الخبر، فروى عنه محمد بن جعفر نصف صاع طعاما لكل مسكين، وروى عنه بشر بن عمر نصف صاع حنطة لكل مسكين، وروى عنه أبو داود الطيالسي ثلاثة أصع بين ستة مساكين ولم يذكر لماذا؟ *

قال أبو محمد: وهذا كله خبر واحد في قصة واحدة بلا خلاف من أحد. وبنصوص هذه الأخبار كلها أيضا فصح أن جميعها وهم إلا واحدا فقط فوجدنا أصحاب شعبة قد

اختلفوا عليه فوجب ترك ما اضطربوا فيه اذ ليس بعضه أولى من بعض ، ووجب الرجوع الى رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى الذي لم يضطرب الثقات من رواته فيه ، ولو كان ما ذكر في هذه الاخبار عن قضايا شتى لوجب الأخذ بجميعها وضم بعضها الى بعض وأما في قضية واحدة (١) فلا يمكن ذلك أصلاً ، ثم وجدنا إبان بن صالح قد ذكر في روايته فرقا من زييب ، وإبان لا يعدل في الحفظ بداد بن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ولا بأبي قلابه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا بدت من أخذ إحدى هاتين الروایتين اذ لا يمكن جمعها لأنها كلها في قضية (٢) واحدة ، في مقام واحد ، في رجل واحد في وقت واحد ، فوجب أخذ ما رواه أبو قلابه ، والشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة لثقتهما (٣) ، ولأنها مبينة لسائر الأحاديث ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما من حلق رأسه لغير ضرورة عالماً عامداً بأن ذلك (٤) لا يجوز ، أو حلق بعض رأسه وخلى البعض عالماً بأن ذلك لا يجوز فقد عصي الله تعالى ، وكل معصية فسوق ، وقد بينا أن الفسوق (٥) يبطل الاحرام ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء في ذلك لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة الا على من حلق رأسه لمرض . أو أذى به فقط (وما كان ربك نسياً) ولا يجوز ان يوجب فدية ، أو غرامة ، أو صيام ، لم يوجه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فهو شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا يجوز قياس العاصي على المطيع لو كان (٦) القياس حقاً فكيف وهو كله باطل ؟ وأما من قطع من شعر رأسه ما لا يسمى بذلك (٧) حالقاً بعض رأسه فإنه لم يعص ولا أتى منكراً لأن الله تعالى لم ينه المحرم الا عن حلق رأسه ونهى جملة على لسان رسوله ﷺ (٨) عن حلق بعض الرأس دون بعض وهو القزع (٩) *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ صيباً (١٠) قد حلق بعض شعره وترك بعضه فنهاهم عن ذلك ، وقال : احلقوا كله . أو اتركوا كله (١١) » *

قال أبو محمد : وجاءت اخبار لا تصح ، منها من طريق الليث نا نافع عن رجل أنصاري « أن رسول الله ﷺ أمر كعب بن عجرة أن يحلق ويهدى بقرة » وهذا مرسل عن مجهول *

(١) في النسخة رقم (١٦) وفي قصته واحدة ، وهي لا شيء ، (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي قصته ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ولثقتها وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) « فإن ذلك ، وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٤) « وأن الفسق ، وما هنا انصب آية التنزيل : (٦) في النسخة رقم (١٦) « وأن كان ، وما هنا الملع (٧) في النسخة رقم (١٦) « به ، (٨) في النسخة رقم (١٦) « ولسان نبيه ، (٩) هو بفتح اوله وثانيه (١٠) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٤ « والي صلى الله عليه وسلم رأى صيباً » (١١) في سنن أبي داود « احلقوه كله أو اتركوه كله » *

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن سليمان بن محمد بن كعب ابن عجرة أن كعبا ذبح بقرة بالحديبية ، عبد الله بن عمر ضعيف جداً * ومن طريق اسماعيل ابن أمية عن محمد بن يحيى بن حيان أن رجلا أصابه مثل الذى أصاب كعب بن عجرة فسأل عمر ابنا لكعب بن عجرة عما كان أبوه ذبح بالحديبية في فدية رأسه ؟ فقال : بقرة ، محمد بن يحيى لم يدرك عمر * ومن طريق نافع . وغيره عن سليمان بن يسار قال : سأل عمر ابنا لكعب بن عجرة بماذا اقتدى أبوه ؟ فقال : بقرة ، سليمان لم يدرك عمر * ومن طريق أبي معشر المدني ^(١) عن نافع عن ابن عمر قال : اقتدى كعب بن عجرة من أذى كان برأسه فحلقة بقرة قلدها وأشعرها * أبو معشر ضعيف *

قال أبو محمد : واختلف السلف فروينا عن ابن عباس . وعلقمة . ومجاهد . وإبراهيم النخعي . وقتادة . وطاوس . وعطاء كلهم قال في فدية الأذى : صيام ثلاثة أيام ، أو نسك شاة ، أو إطعام ستة مساكين نصف صاع ، وصح عن الحسن البصري . ونافع مولى ابن عمر . وعكرمة في فدية الأذى نسك شاة ، أو صيام عشرة أيام ، أو إطعام عشرة مساكين *

روينا ذلك من طريق سعيد بن منصور عن هشيم أنا منصور بن المعتمر عن الحسن فذكره * ومن طريق بشر بن عمر عن شعبة عن قتادة عن الحسن . وعكرمة فذكره * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع . وعكرمة فذكره * قال أبو محمد : وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة قال : أن حلق من رأسه أقل من الربع لضرورة فعليه صدقة مائيسر ، فإن حلق ربع رأسه فهو مخير بين نسك ماشاء ويجزئه شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ؛ أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حنطة ، أو دقيق حنطة ، أو صاعا من تمر ، أو من شعير ، أو من زبيب ، قال أبو يوسف : ويجزى أن يغديهم ويعشيهم ، قال محمد بن الحسن : لا يجزئه إلا أن يعطيهم إياه ، وقال أبو يوسف في قول له آخر : أن حلق نصف رأسه فأقل فصدقة وإن حلق أكثر من النصف فالفدية كما ذكرنا ، وروى عن محمد بن الحسن في قول له آخر أن حلق عشر رأسه فصدقة فإن حلق أكثر من العشر فالفدية المذكورة قالوا كلهم : فإن حلق رأسه لغير ضرورة فعليه دم لا يجزئه ^(٢) بدله صيام ، ولا إطعام ، وقال الطحاوى : ليس في حلق بعض الرأس شيء * قال أبو محمد : وهذه وساوس واستهزاء وشبهه بالهزل نعوذ بالله من البلاء ، ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) واليمينية والمدنية ، وهو غلط راجع تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٩٩ (٢) في النسخة رقم (١٦) ولا يجزئه ، ريادة قواوه

يحفظ هذا السخام عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم * وقال مالك : ان حلق ، أو تنف شعرات ناسيا ، أو جاهلا أو عامداً فيقطع شيئا من طعام فان حلق . أو تنف ما يكون فيه أمانة أدى فعله الفدية المذكورة في حديث كعب بن عجرة *

قال علي : وهذا أيضاً قول لادليل على صحته ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقال الشافعي . والأوزاعي في تنف شعرة أو حلقها عامداً وناسيا : مد ، وفي الشعرتين كذلك مدان ، وفي الثلاث شعرات فصاعداً كذلك دم ، قال الشافعي : ان أحب فشة وان شاء أطمع ستة مساكين لكل مسكين مدان مدان بما يأكل وان شاء صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : رويانا عن عطاء ليس في الشعرتين ولا في الشعرة شيء . وفي ثلاث شعرات دم ، وكان الليث بن سعد نحا إلى هذا * وروينا عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام ابن حسان عن الحسن . وعطاء قالاً جميعاً في ثلاث شعرات للمحرم : دم ، الناسي والعامد سواء * ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن أبي اسماعيل المسكي : قال سألت عطاء عن محرم حاق شعرتين لدواء ؟ قال : عليه دم *

قال أبو محمد : رويانا (١) عن أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة — هو حماد بن أسامة — عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن عكرمة قال : كان ابن عباس لا يرى بأساً للمحرم ان يحلق عن الشجة *

قال علي : فأباح ذلك ولم يرفيه شيئاً ولا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم * قال أبو محمد : وأما موضع النسك والاطعام والصيام فقد ذكرنا في باب المحصر نسك علي بن أبي طالب عن الحسين رضي الله تعالى عنهما في حلق رأسه لمرض كان به بالسقي ولا نعلم لهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مخالفاً (٢) ، ونسك حلق الرأس لا يسمى هدياً ، فإذا لم يكن هدياً فهو جائز في كل موضع اذ لم يوجب كون النسك بمكة قرآن . ولا سنة . ولا اجماع * وروينا عن طاوس (٣) قال : ما كان من دم أو طعام فمكة وأما الصوم فحيث شاء ، وقال عطاء . وابراهيم النخعي (٤) ما كان من دم فمكة وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء ؛ وقال الحسن : كل دم واجب فليس لك ان تذبحه الا بمكة * وروينا عن سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد قال : اجعل الفدية حيث شئت * قال أبو محمد : لا يجوز ان يخص بالنسك مكان دون مكان الا بقرآن . أو سنة ثابتة *

(١) في السحرة رقم (١٦) وروينا (٢) في السحرة رقم (١٤) « ولا يعلم لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف » (٣) في السحرة رقم (١٦) وعن عطاء ، وهو عطاء (٤) في السحرة رقم (١٦) وقال الحسن وعطاء وابراهيم ، بزيادة الحسن .

٨٧٥ — مسألة — فان حلق رأسه بنورة فهو حالق في اللغة فقيه ما في الحالق من كل ما ذكرنا بأى شيء حلقه ؟ فان تنفه فلا شيء في ذلك لأنه لم يحلقه، والتنف غير الحلق (وما كان ربك نسياً) وانما جاء النهي والقضية في الحلق لافي التنف *

٨٧٦ — مسألة — ومن تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمره أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول احرامه إلى دخول وقت رمى جمره العقبة أو قتله محرم أو محل في الحرم فان فعل ذلك (١) عامداً لقتله غير ذا كر لاحرامه أو لأنه في الحرم أو غير عامد لقتله سواء كان ذا كر لاحرامه أو لم يكن فلا شيء عليه لا كفارة ولا اثم ، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله فان قتله عامداً لقتله ذا كر لاحرامه أو لأنه في الحرم فهو عاص لله تعالى وحجه باطل وعمرته كذلك وعليه ما نذكر بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليندق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه) *

فصح يقينا لا اشكال فيه ان هذا الحكم كله انما هو على العامد لقتله ، اذا كر لاحرامه أو لأنه في الحرم لأن اذاقة الله تعالى وبال الأمر وعظيم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان من أهل الاسلام في انه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العامد للمعصية القاصد اليها ، فطل يقينا أن يكون في القرآن ولا في السنة إيجاب حكم في هذا المكان على غير العامد اذا كر القاصد الى المعصية ، وقال الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) *

واختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع عن المسعودي — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله (٣) بن مسعود — عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي انه سمع عمر بن الخطاب ومعه عبد الرحمن بن عوف وعمر يسأل رجلا قتل ظيلا وهو محرم فقال له عمر : عمدأ قتلته أم خطأ ؟ فقال له الرجل : لقد تعمدت رميه وما أردت قتله فقال له عمر : ما أراك الا أشركت بين العمد والخطأ اعمد الى شاة فاذبحها فصدق بلحمها وأسق اها بها (٤) * قال أبو محمد : فلو كان العمد والخطأ في ذلك سواء عند عمر وعبد الرحمن لما سأل عمر أعمدأ قتلته أم خطأ ؟ ولم ينكر ذلك عبد الرحمن لأنه كان يكون فضولا من السؤال لا معنى له *

(١) في النسخة رقم (١٦) « فان عمل ذلك » (٢) رواه الطبراني عن ثوبان بن أسناد حس (٣) سقط لفظ ابن عبد الله ، من تهذيب

التهذيب (٤) اى اعط جلداه من يتخذ سقاء ، والسقاء ظرف الما من الجلداه نهاية ه

ومن طريق ابن أبي شيبه عن اسماعيل بن علية عن الحسين المعلم عن قتادة عن أبي مدينة عن ابن عباس أنه قال في المحرم يقتل الصيد ليس عليه في الخطأ شيء ، أبو مدينة — هو عبد الله ابن حصن السدوسي — (١) تابعي ، سمع أبا موسى . وابن عباس . وابن الزبير رضي الله عنهم *
ومن طريق شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير أنه سئل عن المحرم يقتل الصيد خطأ ؟ قال : ليس عليه شيء قال : فقلت له : এমন ؟ قال : السنة *
قال أبو محمد : عهدنا بالمالكين يجعلون قول سعيد بن المسيب إذا سأله ربيعة عن قوله في المرأة يقطع لها ثلاث أصابع لها ثلاثون من الابل فإن قطعت لها أربع أصابع فليس لها إلا عشرون من الابل فقال له سعيد : السنة يا ابن أخي فجعلوه (٢) حجة لا يجوز خلافها ، وقد خالف سعيد (٣) في ذلك عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب وغيرهما ، ثم لم يجعلوها هنا حجة قول سعيد بن جبير ان السنة هي أن ليس على المحرم يقتل الصيد خطأ ، ومعه القرآن والصحابة ، وهذا عجب جداً * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن طاوس قال : لا يحكم الا على من قتله متعمدا كما قال الله عز وجل * وعن القاسم ابن محمد . وسالم بن عبد الله . وعطاء . ومجاهد فيمن أصاب الجنادب (٤) خطأ قالوا : لا يحكم عليه فان أصابها متعمدا حكم عليه وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وصح عن مجاهد قول آخر وهو أنه انما يحكم على من قتل الصيد وهو محرم خطأ وأما من قتله عامداً ذا كرا لآحرامه فلا يحكم عليه ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : العمد والخطأ سواء يحكم عليه في كل ذلك ، وقد روى هذا القول أيضا عن عمر . وعبد الرحمن . وسعد . والنخعي . والشعبي *

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع هو ما اقتضاه الله عز وجل علينا من الرجوع الى الله تعالى ورسوله ﷺ ، وشغب أهل هذه المقالة بأن قالوا : قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتل المؤمن خطأ فقسنا عليه قاتل الصيد خطأ *
قال علي : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، ولكانوا أيضا قد فارقوا حكم القياس في قولهم هذا ، أما كونه خطأ فلا من أصلهم الذي لا يختلفون فيه ان ما خرج عن حكم أصله فصار مخصوصا أنه لا يقاس عليه ،

(١) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية د هو عبد الرحمن بن حصن السدوسي ، وما هنا موافق لكتاب الكشي للدولابي ج ٢ ص ١٠٩ (٢) قوله « فجعلوه » ثابت في النسخ كلها وهو « أند قوله » حجة بعده مفعول ثان لقوله قيل « يجعلون قول سعيد بن المسيب » الخ ، واتي بالمصنف لطول الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني ، وقد تكرر ذلك من المصنف قبل ونبهنا عليه في تحقيقنا والله أعلم (٣) في النسخ كلها « سعيدا » بالنصب ، والذي يناسب الرفع وسعيد ، لأن المخالفة تنسب الى المتأخر والاقل مكانة وقد سبق في ص ١٧٩ لنا كلام في ذلك (٤) جمع جندب بضم الدال وفتحها هو ضرب من الجراد .

والأصل ان لاشئ على الناسى والمخطئ نخرج عندهم إيجاب الكفارة والدية على قاتل المؤمن خطأ عن أصله فوجب ان لا يقاس عليه ، وأيضاً فانهم متفقون على ان لا يقاسوا حكم الواطئ في نهار رمضان ناسياً على الواطئ فيه عمداً في إيجاب الكفارة عليهما ، وقتل الصيد أشبه بالوطء منه بقتل المؤمن لأن قتل المؤمن لم يحل قط ، ثم حرم بل لم يزل حراماً مذكوراً أو مذلولاً كان ولد على الاسلام ، وأما الوطء وقتل الصيد فكانا حلالين ، ثم حرماً بالصوم وبالاحرام فجعلتها هذه العلة فاختاروا في قياس قاتل الصيد (١) خطأ على ما لا يشبهه ، وأما مخالفتهم للقياس هنا (٢) فان الخفيفين من أصلهم ان الكفارات لا يجوز ان توجب بالقياس ثم أوجبوها هنا بالقياس ، وأيضاً فان الخفيفين والمالكين قاسوا الخطأ في قتل الصيد على الخطأ في قتل المؤمن فأوجبوا الجزاء في كليهما ولم يقيسوا قتل المؤمن عمداً على قتل الصيد عمداً (٣) فأوجبوا الكفارة في قتل الصيد عمداً ولم يوجبوها في قتل المؤمن عمداً وهذا تناقض وباطل ، وأيضاً فلم يقيسوا ناسى التسمية في التذكية على المتعمد لتركها فيها مع مجيء القرآن بالتسوية بين الأمرين هنالك ، وتفريق الحكم هنا ، والشافعيون فرّقوا بين الناسى فيما تبطل به الصلاة وبين العامد ، وكذلك في الصوم وساووا هنا بين الناسى والعامد وهذا اضطراب شديد * وقالوا : ليس تخصيص الله تعالى المتعمد بإيجاب الكفارة عليه بموجب ان المخطئ بخلافه وذكروا ما يحتاج به نحن ومن وافقنا منهم من النصوص في ابطال القول بدليل الخطاب *

قال أبو محمد : وهذا جهل شديد من هذا القائل لا تناذاً أبطلنا القول بدليل الخطاب لم نوجب القول بالقياس بل أبطلناهما جميعاً والقياس هو ان يحكم للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، ودليل الخطاب هو ان يحكم للمسكوت عنه بخلاف المنصوص عليه ، وأما هم قتلونا (٤) ههنا ماشاءوا فرة يحكمون للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه قياساً ومرة يحكمون عليه بخلاف حكمه اخذاً بدليل الخطاب ، وكل واحد من هذين الحكمين مضاد للآخر ، وأما نحن فلا تتعدى القرآن ولا السنة ونوقف أمر المسكوت عنه فلا نحكم له بحكم المنصوص ولا بحكم آخر بخلاف حكم المنصوص لكن نطلب حكمه في نص آخر فلا بد من وجوده ولم نقل قط ههنا : انه لما نص الله تعالى على إيجاب الجزاء والكفارة على قاتل الصيد عمداً وجب أن يكون المخطئ بخلافه ومعاذ الله ان نقول : هذا لكن

(١) في النسخة رقم (١٤) «قتل الصيد» وما هنا يناسب ما تقدم قل (٢) في النسخة رقم (١٤) «هذا» بدل ههنا

(٣) من قوله «فأوجبوا الجزاء في كليهما» الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ ، وفي النسخة رقم (١٦) «خطأ» بدل لفظ

«عمداً» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) و«النسخة اليمنية» فتأولوا ، وفي النسخة رقم (١٦) «قتلونا» وهي تصحيف عن «قتلونا» وما هنا اطهر في المراد لان من يذهب تارة الى كذا وتارة الى كذا يكون متولواً لا يثبت على حال والله أعلم .

قلنا : ليس في هذه الآية إلا المتعمد وحده وليس فيها ذكر للخطيء لا بإيجاب جزاء عليه ولا باسقاطه عنه فوجب طلب حكمه في نص آخر، اذ ليس حكم كل شيء موجودا في آية واحدة، وهذا هو الذي لا يعقل أحد سواه ، فاذا وجدنا حكمه حكما به اما موافقا لهذا الحكم الآخر واما مخالفا له ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد أسقط الجناح عن الخطيء، ووجدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وأنه قد عمان الخطأ والنسيان وذم تعالى من شرع في الدين ما لم يأذن به، فوجب بهذا النصوص ان لا يلزم قاتل الصيد خطأ أو ناسيا لاحرامه شرع صوم ولا غرامة هدى أو اطعام أصلا، فظهر فساد احتجاجهم ولله تعالى الحمد *

واحتجوا أيضا بان قالوا : لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد وكان الصيد ملكا لله تعالى وجب ضمانه بالعمد والخطأ *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل، ولو كانوا أيضا قد اخطأوا فيه، أما كونه خطأ فان الله تعالى فرق بين حكم ما أصيب من أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الاحرام فجعل في أموال الناس المثل . أو القيمة عند عدم المثل، وجعل في الصيد جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الاحلال ، أو اطعاما أو صياما وليس شيء من هذا في أموال الناس فسووا بين حكيم قد فرق الله تعالى بينها ، وهذه جرأة شديدة وخطأ لا تحصى ، واما خطأهم فيه فان الحنفيين مجمعون على ان الكفارات لا يجوز ان تؤخذ قياسا وأوجبوا هنا قياسا والقوم ليسوا في شيء ، واما هم في شبه اللعب ونعوذ بالله من الخذلان * وأما المالكيون فانهم قاسوا متلف الصيد خطأ على متلف أموال الناس عمدا وانما يجب عندهم في أموال الناس القيمة فقط ويجب عندهم في الصيد المثل من النعم . أو الاطعام . أو الصيام فقد تروا قياسهم الفاسد *

﴿ فان قالوا ﴾ اتبعنا القرآن قلنا : فالتمزوا اتباعه في العامد خاصة واسقاط الجناح عن الخطيء ووجبوا (١) في الصيد القيمة كما فعل أبو حنيفة وطرد قياسه الفاسد ، وأيضا فان الحنفيين لا يرون ضمان ما ولدت الماشية المنصوبة إلا أن تستهلك الأولاد ويرى على من أخذ صيدا وهو محرم فولد عنده ، ثم مات الولد من غير فعله ان يضمن الأم والأولاد، فاين قياسه الصيد على أموال الناس ؟ *

وأما الشافعيون فان الله تعالى قد حرم الخنزير وكل ذى ناب من السباع وكل ذى

(١) في النسخة البغية والنسخة رقم (١٦) «اراجعوا».

مخلب من الطير كما حرم الصيد في الاحرام وكل ذلك ملك لله تعالى ، ثم لا يوجبون على من قتل شيئاً من ذلك جزاءً فتقضوا قياسهم ، ﴿فان قالوا﴾ : لم يحرم قتل شيء من هذه قلنا : ولا أوجب الله تعالى الجزاء الا على المتعمد فاما التزموا النصوص كما وردت ولا تتعدوا حدود الله واما اطردوا قياسكم فأوجبوا الجزاء في الخنزير ، وفي السباع ، وفي ذوات المخالب كما فعل أبو حنيفة ، فظهر أيضاً فساد اقوالهم جملة ، وبالله تعالى التوفيق ، وقال بعضهم : انما نص على المتعمد ليعلم أن حكم المخطيء مثله * .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف كلام في الأرض ، ويلزمه أن يقول : ان الله تعالى انما نص على ان جزاء قاتل المؤمن عامداً في جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ليعلم أن حكم قاتله مخطئاً مثله ، وإلا فقد ظهر كذب هذا القائل على الله عز وجل وافتراؤه على خالقه لاخباره عنه بالكذب والباطل ، ﴿فان قال﴾ : (١) قد فرق الله تعالى بين قاتل العمد وقاتل الخطأ قلنا : وقد فرق الله عز وجل بين كل مخطيء وكل عامد بقوله عز وجل : (وليس عايكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * .

قال علي : ما نعلم لهم تمويهاً غير هذا وهو كله ظاهر الفساد ، وبالله تعالى التوفيق * .
وأما قولنا : إن ذلك الصيد حرام أكله فلأن الله تعالى سماه قتلاً ونهى عنه ولم يبيح لنا عز وجل أكل شيء من الحيوان الا بالذكاة التي أمر بها عز وجل ، ولا شك عند كل (٢) ذي حس سليم ان الذي امر الله تعالى به من الذكاة هو غير مانهى عنه من القتل فاذا هو غيره فالقتل المبهى عنه ليس ذكاة ، واذا ليس هو ذكاة فلا يحل أكل الحيوان به ، وبالله تعالى التوفيق * .

﴿فان قيل﴾ : فها خصصتم العامد بذلك قلنا : نص الآية مانع من ذلك لأن الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فعم تعالى ولم يخص ، وسمى اتلاف الصيد في حال (٣) الحرم قتلاً وحرمة ، ثم قال : (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب حكم الجزاء على العامد خاصة بخلاف النهي العام في أول الآية * .
وأما بطلان احرامه بذلك فلأنه (٤) بلا خلاف معصية ، والمعاصي كلها فسوق ، والاحرام يبطل بالفسوق كما ذكرنا قبل * . ومن شنع الأقوال وفاسدها بطل المالكين الحج بالدفع من عرفة قبل غروب الشمس ولم يمنع الله تعالى قط من ذلك ولا رسوله عليه السلام ، ثم لم يطلوه بالفسوق الكبير الذي توعد الله تعالى أشد الوعيد فيه وهو قتل الصيد عمداً ، وأبطلواهم

(١) في السحرة رقم (١٤) ، وفان قالوا ، (٢) لعط وكل ، سقط من السحرة رقم (١٤) خطأ (٣) لعط وحال ، سقط من السحرة

رقم (١٤) (٤) في السحرة رقم (١٤) ، وفان قالوا ، *

والخنيئون الاحرام بالوطء ناسيا ولم يطله الله تعالى قط بذلك ولا رسوله ﷺ ولم يطلوه (١) بقتل الصيد المحرم ، وأبطلوا هم والشافعيون الحج بالا كراه على الوطء ولم يطله الله تعالى قط به ولا رسوله عليه السلام ولم يطلوه بقتل الصيد عمدا ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٨٧٧ — مسألة — فلو ان كتابيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله لقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) فوجب ان يحكم عليهم بحكم الله تعالى على المسلمين ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٨ — مسألة — وأما المتعمد لقتل الصيد وهو محرم (٢) فهو بخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله ؟ وقد أدى ما عليه اما ان يهدى مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي الابل . والبقر . والغنم ضأنها . وما عزاها . وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل مما قد حكم به عدلان من الصحابة رضي الله عنهم أو من التابعين رحمهم الله ، وليس عليه ان يستأنف تحكيم حكيمين الآن وان شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة وان شاء نظر الى ما يشعب ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوما *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) فأوجب الله تعالى التخيير في ذلك بلفظة أو ، وأوجب من المثل ما حكم به ذوا عدل منا ، فصح ان الصاحبين اذا حكما بمثل في ذلك فقد صار فرضا لازما لا يحل تعديه ، وكذلك الصاحب والتابع ان لم يوجد فيه حكم صاحبين ، وكذلك حكم التابعين ان لم يوجد فيه حكم صاحب ، وأوجب تعالى طعام مساكين . وهذا بناء لا يقع على أقل من ثلاثة في اللغة التي بها نزل القرآن ويقع على ثلاثة فصاعدا الى ما لا يقدر على احصائه الا الله عز وجل ؛ فكان لإيجاب عدد أكثر من ثلاثة قولاً على الله تعالى بلا برهان . وهذا لا يجوز ووجب اطعام الثلاثة بنص القرآن لأقل ؛ فان زاد فهو تطوع خير ؛ ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لو أراد ان يلزم في هذا عددا محدودا من المساكين لا يوجه ظاهر الآية أو صفة من الاطعام لا يقتضيه ظاهر الآية لما أغفله عمدا ولانسيه وليته لنا في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ كما بين عدد المساكين في كفارة قتل الخطأ . وكفارة العود للظهار . وكفارة الأيمان . وكفارة الوطء في رمضان . وكفارة حلق الرأس للأذى في الاحرام ، فاذ لم ينص تعالى هنا على عدد بعينه ولا على صفة بعينها فنحن نشهد بشهادة الله الصادقة أنه لم يلزم في ذلك غير ما اقتضاه ظاهر الآية ييقن لا مجال للشك

(١) في السحرة رقم (١٤) ولم يطلوا ، وهو غلط (٢) في السحرة اليمية وفي رقم (١٦) وهو محرم ، وهو نور من الاحرام ، ولا يصح ان يكون نضم الحار والرا المهملتين لا جمع ولا يصحها .

فيه ولا يمكن سواه والحمد لله رب العالمين ^(١) وقال بعض الناس: كقولنا إلا أنه قال: ما أطعمهم وأتى مقدار أطعمهم اجزأه *

قال أبو محمد: وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (أطعام مساكين) فلو حمل على ظاهر اللفظ لاجزأ أطعام حبة برة ^(٢) لمسكين أو حبة خردلة أو وزن ^(٣) حبة صبر أو شحم حنظل، وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، وذكر تعالى عن إبراهيم أنه ذكر عن ربه عز وجل في حمده إياه هو (يطعمنى ويسقنى)، فانما أراد عز وجل بذلك بلا شك ^(٤) ما أمسك الحياة وطرده الجوع بما يحل أكله لا بما يحرم ولا بما هو وعده سواء؛ فصح يقينا أنه يشبع ثلاث مساكين بما يحل أكله، وهكذا نقول ^(٥) في الاطعام في كفارة قتل الخطأ، وأما سائر ما فيه الاطعام فقد جاء مقدار ما يطعم فيه منصوصا وهى أربعة مواضع فقط. الاطعام في وطء الأهل في نهار رمضان. عمدا، والاطعام في الظهار، والاطعام في كفارة الأيمان، والاطعام في حلق الرأس للبريض المحرم قتل محله؛ وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في الصيام: فان الإشارة بلفظة ذلك انما تقع في اللسان العربى الذى به نزل القرآن على أبعد مذكور، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلزم بذلك عدله صياما ولا يكون عدله أصلا الا كما ذكرنا، وأما من قوله قيمة، ثم قوم القيمة طعاما، ثم رأى عدل ذلك صياما فلم يوجب عدل الصيد وانما أوجب عدل قيمته وليس هذا في الآية فبطل القول به [جملة] ^(٦)، ثم نسأل من قال: بتقويم الهدى دراهم، أو طعاما أى الهدى تقوم؛ وقد يختلف قيم الوق. والبقرة. والغنم فأى ناقة تقوم؟ أم أى بقرة تقوم؟ أم أى شاة؟ وهذا الزام مضمحل بلا برهان؛ ثم نقول لمن قال بتقويم الصيد: متى تقومه؟ أحياء أم مقتولا؟ فان قالوا: مقتولا قلنا: هو عندكم جيفة ميتة ولا قيمة للبيته، ثم هو أيضا منكم قول بلا برهان، وان قالوا بل يقوم ^(٧) حيا قلنا: وما برهانكم على ذلك وقيمه حيا تختلف فيكون حمار وحش يرغب فيه الملوك حيا فيغالون به فاذا ذكى لم يكن له كبير قيمة، ثم فى أى المواضع يقوم؟ فان قالوا: حيث أصيب قلنا: فان أصيب بفلاة لقيمة له ^(٨) فيها أصلا؟ وكل ما قالوه فلا دليل *

قال أبو محمد: واختلف الناس ههنا في مواضع أحدها التخيير فقال قوم: هذا على

(١) سقطت هذه الجملة من السحرة رقم (١٦) (٢) في السحرة رقم (١٤) والقيمة «حرة» وهو جمع رقة من القمح وماها
أص على الوحدة (٣) في السحرة رقم (١٦) «أورق» وهو تصحيف (٤) سقط لفظ بلا شك من السحرة رقم (١٤) خطأ (٥) في
السحرة رقم (١٦) «فكذلك القول» وماها اتم (٦) الزيادة من السحرة رقم (١٦) *
(٧) سقط من السحرة رقم (١٦) جملة «بل يقوم» ومن السحرة القيمة لفظ دل، (٨) في السحرة رقم (١٦) «لها» وهو غلط *

الترتيب ولا يجزئه الا الهدى فان لم يجد فالاطعام فان لم يجد فالصيام * روينا هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : اذا أصاب المحرم الصيد فان كان عنده جزاء ذبحه فان لم يكن عنده جزاء قوم جزاؤه دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوما ، وانما جعل الطعام للصائم لانه اذا وجد الطعام وجد جزاؤه * وروينا ايضا عن ابراهيم النخعي . وعطاء . ومجاهد . وميمون بن مهران وهو قول زفر . وسفيان الثوري *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس كل شيء في القرآن * (أو) فهو مخير ^(١) ، وكل شيء (فن لم يجد) فهو الأول فالأول * وروينا التخيير أيضا عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم . والزهرى . وقادة . وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، واذا تنازع الناس فالمرجع الى القرآن ، وحكم القرآن التخيير ، ولقد كان يلزم من قاس قاتل الصيد خطأ على العامد في ايجاب الكفارة أو على قاتل الخطأ ان يقيس حكم كفارة الصيد على كفارة القتل فيجعلها على الترتيب كما كفارة القتل على الترتيب والا فقد تناقضوا *

﴿ومنها﴾ ^(٢) استئناف التحكم فان الرواية جاءت عن طاوس انه يستأنف الحكم ويحكم بحكم يومها ولا ينظر ان الى حكم من مضى ، فان مالكا . وابن أبي ليلى . والحسن ابن حى . والثوري قالوا : لا بد له ^(٣) من استئناف تحكيم حكيم ، ثم اختلفوا فقال مالك : الخيار الى المحكوم عليه لا الى الحكيم ، ويقول لهما : لا تحكما على الا بالاطعام ان شاء أو بالصيام ان شاء أو بالجزاء ان شاء ، وقال ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن وابن حى : الخيار فى ذلك الى الحكيم لا الى المحكوم عليه * وقال مالك : لا يجوز للحكيم ان يحكما بغير حكم من مضى ، وقال ابن حى : ان كان حكم اليوم أكثر من حكم من مضى حكم بحكم اليوم وان كان حكم اليوم أقل من حكم من مضى حكم بحكم من مضى * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : لا يستأنف الحكم اليوم ، قال الشافعي . وأبو سليمان : انما هو ما حكم به السلف لا يجوز تجاوزه *

قال أبو محمد : والله تعالى أوجب ما حكم به فى ذلك ذوا عدل منا فاذا حكم اثنان من السلف فقد أوجب الله تعالى الطاعة لما حكما به فاستئناف تحكيم آخرين لا معنى له لأنهم يوجهه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع فهو عمل فارغ فاسد لا فائدة فيه أصلا ، ثم قول

(١) فى النسخة رقم (١٦) وهو محرم بخير ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) دومه ، وهو غلط لأن مرجع الضمير الى مواضع وهو جمع وليكون على نسق ما بعده (٣) لعل ذلك سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ *

مالك : ان الخيار الى المحكوم عليه خطأ مكرر إذ لو وجب تحكيم حكيمين لا تجب طاعتها فيما حكما به مما جعل الله تعالى اليها الحكم به لكان ذلك عملا فاسدا ، فان موها بالحكمين . بين الزوجين فلم يجعل الله تعالى قط اليها فرقة ^(١) ولا إيجاب غرامة وانما جعل تعالى اليها الاصلاح ليوفق الله تعالى بينهما فقط *

ومنها * ان بعض من ذكرنا رأى التحكيم في الاطعام . والصيام ، وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يوجب التحكيم في ذلك الا في الجزاء بالهدى فقط هذا هو نص الآية ، ثم القائل : بهذا قد خالف ما جاء عن ابن عباس . وغيره من الحكم في الاطعام . والصيام فتناقض * ومنها مقدار الاطعام ، والصيام فعن ابن عباس كما ذكرنا أننا ان يقوم الجزاء من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاما فيصوم بدل كل نصف صاع يوما * وعن ابن عمر أيضا كذلك ، وكلاهما لا يصح عنهما ، فدل هذا على أن الاطعام يكون لكل مسكين نصف صاع * وعن ابن عباس أيضا قول آخر وهو ان قتل نعامه . أو حمار وحش فبدنة من الابل فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، فان لم يجد صام ثلاثين يوما ، والاطعام مدّة فقط ، فان قتل ايلا ^(٢) أو نحوه فبقرة ، فان لم يجد أطعم عشرين مسكينا ، فان لم يجد صام عشرين يوما ، فان قتل ظبيا ^(٣) فشااة ، فان لم يجد فاطعام ستة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم قوله غير هذه التي ذكرنا ^(٤) * وروينا عن مجاهد أن يحكم في ذلك بهدى فان لم يجده قوّم الهدى طعاما ، ثم قوّم الطعام صياما لكل مسكين مدّة ان ومكان كل مسكين صوم يوم * وعن ابراهيم نحوه هذا * وعن الحسن مثله أيضاً * وعن عطاء يقوّم الجزاء طعاما ، ثم يصوم بدل كل مدّة يوما ، فان وجد الطعام قبل أن يفرغ من الصوم أطعم * وروينا عنه أيضاً بدل كل نصف صاع صيام يوم * وعن ميمون بن مهران ان صيام يوم بدل كل ^(٥) مسكين يوما * وعن أبي عياض وهو تابعي روى عن معاوية قال : أكثر الصوم في ذلك واحد وعشرون يوما ؛ وصح عن سعيد بن جبير أنه قال : الصوم في فدية الصيد من ثلاثة أيام إلى عشرة

(١) في النسخة رقم (١٦) ددية ، وهو تصحيف (٢) يضم الهمزة وفتحها مع فتح الباء وتشديدها فيهما ، وقيل : ايل بفتح الهمزة وكسر اليا المشددة كسيد الذكر من الاوعال شيه يقرب الوحش ، وهو اذا خاف من الصياد يرمى نفسه من رأس الجبل ولا يتضرره (٣) هو العزال قبل ابن خلكان ان جعفر الصادق رضى الله عنه سأل ابا حنيفة النعمان ما تقول في حرم كسر رباعية ظلي فقال يا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أعلم ما فيه فقال : ان الظلي لا يكون رباعيا وهو ثني ابدا (٤) في النسخة اليمنية وقولا غير هذه التي ذكرنا ، وفي النسخة رقم (١٦) وقولا غير هذا الذي ذكرناه (٥) في النسخة رقم (١٤) صيام بدل كل ، والخ وفي النسخة اليمنية ان صيام بدل كل ، الخ ، وما هنا اجمعها واظهرها

أيام ما نعلم عن تابع في هذا غير ما ذكرنا ، وقال الليث : لا يتجاوز في ذلك بالصوم ستين يوما ، وقال أبو حنيفة : يقوم الصيد دراهم فيبتاع بها طعاما فيطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع شعير أو زبيب ، أو يصوم بدل كل مسكين يوما ، وهو قول الثوري ، وبه قال مالك إلا أنه قال : يطعم [لكل مسكين] ^(١) مدامدا أو يصوم بدل كل مدّة يوما ، وقولهم : بتقويم الصيد لا نعلمه قبلهم عن أحد وإنما قال من ذكرنا قبل : بتقويم الهدى وهو الجزاء ، وقال الشافعي : يقوم الجزاء لا الصيد دراهم ، ثم تقوّم الدراهم طعاما فيطعم مدامدا أو يصوم بدل كل مدّة يوما ، وقال أبو ثور : الاطعام ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، والصيام ثلاثة أيام فقط *

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد اختلفت أقواله في ذلك وليس بعضها أولى من بعض ، وكلها قد خالفها ^(٢) أبو حنيفة . ومالك . والشافعي وهم يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم لأن في أحد قوله الترتيب وهم لا يقولون به ، وفيه أن يقوم الجزاء ولا يقول أبو حنيفة ولا مالك به . وفيه عنه وعن ابن عمر مكان كل نصف صاع يوما ولا يقول مالك . ولا الشافعي به ، وأما قوله الثاني فكلهم مخالفون له جملة ولا يعرف فيما ذكرنا لابن عباس وابن عمر مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : لم نجد لشيء من هذه الأقوال برهانا من قرآن ولا سنة ، ولا حجة إلا فيهما ، ولا أحسن قولاً ممن استسهل خلاف ابن عباس برأى نفسه ^(٣) أو برأى تابع قد خالفه غيره من التابعين ، ثم ينكر علي من خالفه التزاما للقرآن ، ونحن راضون مسرورون بهذه القسمة من الله تعالى لنا ولهم ، لأعدنا الله تعالى ذلك بمنه [وفضله] ^(٤) آمين ، والتابعون مختلفون كما ذكرنا فمن تعلق ببعض قوله لواحد ^(٥) منهم بلا نص في ذلك فقد خالفه نفسه وغيره من التابعين المذكورين في قوله أخرى في المسألة بعينها وإنما هم سبعة فقط مختلفون متنازعون ، مجاهد وعطاء . وإبراهيم . والحسن . وأبو عياض . وسعيد ابن جبير . وميمون بن مهران *

وأما قول أبي حنيفة . وسفيان . ومالك . والشافعي فمع اختلافهم وتنازعهم فلا برهان ^(٦) لواحد منهم على صحة دعواه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا قياس . ولا من تابع موافق لواحد منهم في قوله كله في ذلك *
وأما الليث فإنه قاس الصيام في ذلك على الصيام في قتل النفس ، ولقد كان يلزم من قاس إيجاب الكفارة في قتل الصيد خطأ على وجوبها في قتل المؤمن خطأ أن يقيس الصيام في

(١) الزيادة من السخنة رقم (١٤) (٢) في السخنة رقم (١٤) والنسخة اليمنية وقد حاله ، (٣) في السخنة رقم (١٦) (٤) برأى

أبي حنيفة وهو غلط (٤) الزيادة من السخنة اليمنية (٥) في السخنة رقم (١٦) (٦) في السخنة رقم (١٦) (٧) بلا برهان *

هذه على الصيام في ذلك كما فعل الليث ، ولا سيما من لم يبلغ دية العبد والامة الى دية الحر^١ والحرّة ومن جعل للفرس سهما وقال : لا أفضل بهيمة على انسان ، ثم فضل البهاائم ههنا على الناس في الصيام عن نفوسها *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لأن الله تعالى أوجب في جزاء الصيد مثالا من النعم أو اطعاما ولم يوجب شيئا من ذلك في قتل المؤمن خطأ بل أوجب هنالك دية . وعتق رقبة ولم يوجبها ههنا ، فكيف يستجيز أحد قياس شيء على شيء قد فرق الله تعالى بين حكميهما ؟ *

وأما أبو ثور فانه قاس الاطعام . والصيام في جزاء الصيد على الاطعام . والصيام في فدية حلق المحرم رأسه للأذى يكون به والمرض *

قال علي : وهذا قياس والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن قاتل الصيد عاص لله تعالى فاسق آثم ، ثم متوعد أشد^(١) الوعيد ، وحالق رأسه لمرض به مطيع محسن مأجور فكيف يجوز قياس أحدهما على الآخر وليس مثله ؟ ثم إن الله تعالى قد فرق بينهما فجعل في جزاء الصيد تحكيم حكيمين ولم يجعل ذلك في حالق رأسه ، وهذا بين ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن اسحاق بن راهويه أنه ذكر له قول أحمد في مسألة فقال : أحسن ما كنت اظن ان أحدا يوافقني عليها ، فلم ينكر أبو يعقوب رحمه الله القول بما لا يعلم به قائل اذا وافق القرآن ، أو السنة لا كمن ينكر هذا ، ثم يأتي باقوال من رأيه بخلافه^(٢) للقرآن والسنة لا يعرف^(٣) ان أحدا قال بها^(٤) قبله ، وفي قول كل من ذكرنا من أبي حنيفة . ومالك . والليث . والشافعي . مالا يعرف ان احدا قال به قبل كل واحد منهم من التقسيم الذي قسموه ، فمتبع القرآن ، والسنة أولى بالحق *

﴿ومنها﴾ ما هو المثل الذي يجزى به الصيد من النعم فان الرواية جاءت كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عائد^(٥) بن حبيب عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم قالوا جميعا : اذا أصاب المحرم صيدا حكم عليه بثمنه فاشتري به هديا فان لم يجد قوم طعاما فصدق به على كل مسكين نصف صاع ، فان لم يجد صام لكل صاع يومين ، وقد صح عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم غير هذا ، وهو أنهم قالوا : الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة ، وهكذا روينا عن عثمان . وعمر . وعلي . وعبد الرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وجابر

(١) في النسخة رقم (١٦) دشر ، وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) باقوال من رواية بخلافه ، وفي النسخة اليمنية وسم يأتي باقوال بخلافه ، والصحيح ما هنا (٣) في النسخة رقم (١٤) «لا يعلم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «قال به» وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) «عائد» نال الدال المهملة وهو غلط

ابن عبد الله . وابن عباس . ومعاوية . وابن مسعود . وطارق بن شهاب . وعبد الله بن عمر .
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم
في ذلك ، وكذلك أيضا عن ذكرنا من التابعين ، وعن شريح . وسعيد بن جبير . وغيرهم
وهو قول مالك . وسفيان الثوري . والشافعي . وابن حنبل . وابن أبي ليلى . وأحمد . وإسحاق .
وأبي ثور . وأبي سليمان وغيرهم *

فأني أبو حنيفة بقول لم يسمع بأوحش منه في هذا الباب وهو أنه قال : من قتل صيدا وهو
محرم فإنه يقوّم الصيد دراهم ، ثم يتناح بثلث الدراهم ما بلغت من الهدى ولا يجزى
في ذلك إلا الجذع من الضأن فصاعداً ، والثني من الابل ، والبقر ، والماعز فصاعداً ، فإن
وجد بثلث القيمة هديين أو ثلاثة أو أربعة لزمه أن يهدي كل ذلك هكذا يفعل في الظبي
والنعامة . وحمار الوحش . والایل . والبقرة الوحشية . والضب ، واليربوع .^(١) والحمامة
وغير ذلك ، فإن لم يبلغ قيمة ذلك هديا ابتاع به طعاما فأطعم كما ذكرنا عنه قبل ، فإن قتل فيلا
لم يتجاوز بالهدى في جزائه شاة واحدة ، وكذلك أن قتل قرداً ، ويجزى الخنزير البري أن
قتله ، فليت شعري كيف يقوّم الخنزير ؟ وقال صاحبه زفر : يقوّم الصيد فإن بلغت
قيمة النعامة أكثر من بدنة لم يتجاوز بها بدنة واحدة فإن بلغت قيمة حمار الوحش .
ونور الوحش . والایل . والآروي ^(٢) أكثر من بقرة لم يتجاوز بها بقرة واحدة ، فإن
بلغت قيمة الثيتل ^(٣) والغزال . والظبي . والأرنب . والوبر . ^(٤) واليربوع . والضب
والحمامة . والحجلة . والقطاة ^(٥) . والدبسي ^(٦) . والحباري ^(٧) . والكروان ^(٨) .
والكركي ^(٩) . والدجاجة الحبشية أكثر من شاة واحدة لم يتجاوز بها شاة واحدة ،
فإن لم يبلغ شيء من ذلك ثمن هدى ابتاع به طعاما كما قال أبو حنيفة وهو خالفها أبو يوسف
ومحمد بن الحسن فرأيا الجزاء بالمثل كما قال سائر الناس *

(١) الضب بفتح الصاد المعجمة حيوان بري ، ومن خصائصه أنه لا يرد الماء ويعيش سبعة أشهر فصاعداً ، ويقال : أنه يبول
في كل أربعين يوماً قطرة ولا تسقط له سن ، واليربوع يفتح البيا المشاة تحت حيوان طويل الرجلين قصير الدين جدالونه كلون الغزال
(٢) هو جمع كثرة للآروية وتجمع على آراوى وهي غنم الجبل (٣) هو البائى المثلث بعد هيا مشاة من تحت الذكر المسن من
الآوا وال (٤) يفتح الواو وتسكين الباء الموحدة قديمية أصغر من السنور (٥) طائر معروف واحد ويجمع أيضا على قطاة قطوات
وقطيات (٦) ينتح البالد المهمة وتسمى السنين المهمة ، ويقال له أيضا الدبسي يعظم البالد طائر صغير منسوب إلى دبس الرطب لأنهم
يغيرون في النسب كالدهرى والسبلى ، والادس من الطير والخيل الذى في لونه غبرة بين السواد والحمرة (٧) هو يضم الحاء المهمة
وفتح الباء الموحدة طائر معروف وهو اسم جنس يقع على الذكور والاثني واحد وجمعه سواء (٨) هو يفتح الكاف والراء المهمة
طائر يشبه البط لا ينام الليل سوى بضده من الكراواتي كراوة (٩) هو يضم الكاف وسكون الراء المهمة طائر كبير معروف
والجمع الكراكي .

قال أبو محمد: قول أبي حنيفة . وزفر في غاية الفساد، ومخالف للقرآن (١) والسنة لأن الله تعالى قال: (جزاء مثل ما قتل من النعم). ولم يقل تعالى: جزاء قيمة مثل ما قتل. من النعم، ولا تدل الآية على ذلك أصلاً ولا تحتمله بوجه من الوجوه، وصح عن النبي ﷺ في الضبع كبش ولم يجعل فيها قيمة، وقد وجدنا قيمة الحمامة الهادية، والمقلين المفرد يبلغ عشرات الدنانير، فعلى قول أبي حنيفة يكون جزاء كل واحد منهما من الهدى أكثر من جزاء الحمار الوحشى. والعامة من الهدى، فهذا مع خلاف القرآن تخليط فاحش ثم سائر تقسيمه المذكور فهو شيء لم يحفظ عن أحد من أهل الاسلام قبله، وقد وقف أبو يوسف أبا حنيفة على أن هذا الباب قد رويت فيه آثار مؤثرة فلم يلتفت إلى ذلك وقال: إنما تتبع القرآن *

قال أبو محمد: فوالله ما وفق في هذا لاتباع القرآن ولا لاتباع أحد من السلف، وقد أطلقوا القول بأنه قد بلغهم ذلك عن ابن عباس . وإبراهيم *

قال أبو محمد: وهذا إطلاق فاسد (٢) إنما جاء عن إبراهيم . وعطاء . ومجاهد أن يقوم الصيد فقط وجاء عنهم خلافه، وأما ابن عباس فلم يأت عنه إلا ما ذكرنا قبل فقط بما قد خالفوه كله، ولقد أقدم بعضهم فقال: القيمة أعدل *

قال على: كذب الآفك الآثم ولا كرامة أن تكون القيمة أعدل من المثل من النعم الذى أمر الله تعالى به بل القيمة في ذلك جور وظلم، وإنما هو أصل بنوه على أصل آخر لهم فاسد وهو أن يحكم فيما أنف من أموال الناس بما لا يكال ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل، وهذا رد منهم للخطأ على الخطأ، وما الواجب في كل ذلك إلا المثل بنص القرآن والسنة *

قال أبو محمد: فاذ قد بطلت هذه التخليط فالواجب الرجوع إلى القرآن وما حكم به رسول الله ﷺ، وما حكم به العدول من الصحابة . والتابعين رضی الله عنهم كما أمر تعالى باتباعهم هنا، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٩ — مسألة — وفي النعمة بدنة من الابل، وفي حمار الوحش . وثور الوحش . والأروية العظيمة . والأيل بقرة، وفي الغزال . والوعل. (٣) والظبي عنز، وفي الضب . واليربوع . والأرنب وأم جبين (٤) جدى، وفي الوبر شاة، وكذلك في الورل (٥) .

(١) في النسخة رقم (١٤) دو مخالفة للقرآن، وفي النسخة رقم (١٦) دو مخالفة للقرآن، (٢) في النسخة رقم (١٦) دو قال أبو محمد: وهذه إطلاق فاسدة، وفي النسخة رقم (١٤) سقط جملة . قال أبو محمد، (٣) هو يفتح الواو وكسر العين المهملة الأروى وهو التيس الجلبى والاثنى تسمى أروية وهي شاة الوحش، والجمع أوعال ووعل (٤) هي بحاء مهملة مضمومة وياؤه مفتوحة مخففة دوية مثل ابن عرس وابن آوى، سميت بذلك من الحبن تقول فلان بهجن فهو احبن أى مستسقى فشبهت بذلك لكبر بطنها وهي على خلقه الحر با غير الصدر (٥) هو يفتح الواو والراء المهملة وباللام فى آخره دابة على خلقه الضب إلا أنه اعظم منه، والجمع اورال وورلان والاثنى ورلة

والضبع . وفي الحمامة وكل ماعب وهدر من الطير شاة ، وكذلك الحبارى والكركي
والبلدج . والأوز البرى . والبرك (١) البحرى ، والدجاج الحبشى . والكروان *
برهان ذلك قول الله عز وجل : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فلا يخلو المثل من أن
يكون من جميع الوجوه ، أو من وجه واحد ، أو من أغلب الوجوه ، فوجدنا المماثلة من
جميع الوجوه معدومة من العالم جملة لأن كل غيرين فليسماثلين في تغايرهما فبطل هذا القسم ،
ثم نظرنا في المماثلة من أقل الوجوه وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا تحاش شيئاً
فهو يماثل كل ما في العالم من وجهه ولا بد وهو الخلق ، لأن كل ما في العالم — وهو ما دون الله
تعالى — فهو مخلوق فبطل هذا القسم أيضاً ، ولو استعمل لاجزأت العنز بدل الحمار (٢)
الوحشى والنعام لانهما حيان مخلوقان معا ، وهذا ما لا يقوله أحد فلم يبق الا القسم الثالث
وهو المماثلة من أغلب الوجوه وأظهرها وإذا لم يكن في المسألة الا أقوال محصورة فبطلت
كلها الا واحداً فهو الحق بلا شك ، فهذا موجب القرآن ، ووجدنا رسول الله ﷺ
قد حكم في الضبع بكبش فعلمنا يقيناً انه عليه السلام انما بين لنا ان المماثلة انما هي في القد (٣)
وهيئة الجسم لأن الكبش أشبه النعم بالضبع ، وبهذا جاء حكم السلف الطيب رضى الله عنهم *
روينا من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن
ابن أبي عمار عن جابر بن عبد الله « قال : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال :
هو صيد وجعل فيه كبشاً إذا صاده المحرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة أنا أبو الزبير
انه سمع جابر بن عبد الله يقول : حكم عمر بن الخطاب في الضبع كبشاً * ومن طريق حماد
ابن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن رباح ان عبد الله بن عمر حكم في الضبع كبشاً *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سمع ابن عباس يقول : في الضبع كبش *
وعن علي بن أبي طالب . وجابر بن عبد الله قال جميعاً : في الضبع كبش ، فهم عمر .
وعلى . وجابر . وابن عمر . وابن عباس وقد بلغ ابن الزبير قول عمر هذا فلم يخالفه ،
وهو قول عكرمة . والشافعى . وأبى سليمان * ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراسانى
عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب . وعثمان . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت قالوا
في النعام : بدنة من الابل * ومن طريق ابن جريج عن عطاء ان ابن عباس . ومعاوية
قالا : في النعام بدنة يعنى من الابل وهو قول طاوس . وعطاء . ومجاهد . وعروة بن الزبير .
وابراهيم النخعى ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان ، ولا شيء أشبه بالنعام

(١) البركة بالضم طائر من طيور الماء ايض والجمع برك وبراك وبراقي ما ذكر تقدم تفسيره ص ٢٢٦ (٢) في النسخة

ورقم (١٦) وعن الحمار (٣) في النسخة رقم (١٦) وفي القد ، =

من الناقة في طول العنق، والهيئة، والصورة * وروينا عن ابن مسعود في حمار الوحش بدنة أو بقرة، وعن ابن عباس فيه بدنة، وعن إبراهيم فيه بدنة، وعن عطاء فيه بدنة، وقدروى عن عطاء أيضاً فيه بقرة، والرواية في ذلك عن ابن عباس لا تصح ولا عن ابن مسعود لأنه مرسل عنه، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد، وروى ابن جريج عن عطاء قالاً جميعاً: في حمار الوحش بقرة، وفي بقرة الوحش بقرة، قال عطاء: وفي الأروى بقرة، وقال مجاهد: (١) في القادر العظيم (٢) من الأروى بقرة، وهذا صحيح عنهما وهما ذوا عدل منا، فوجدنا حمار الوحش أشبه بالبقرة منه بالناقة لأن البقر. وحمار الوحش ذوا شعر وذنب سابغ وليس لهما سنام، والناقة ذات وبر وذنب قصير وسنام فوجب الحكم بالبقرة لقوة المائلة؛ وروى عن ابن عباس في الأيل بقرة وبه يقول الشافعي، وفي الثيتل بقرة وهو قول جماعة من السلف، وفي الوبر شاة وهو قول عطاء. والشافعي، وعن عمر ابن الخطاب، وعطاء في الغزال شاة *

قال أبو محمد: الشاة تقع على الماعزة كما تقع على الضانية، وعن سعد. وعبد الرحمن ابن عوف في الظلي تيس. وعن عمر بن الخطاب. وزيد بن جابر في الضب جدى راع، وعن زيد بن عبد الله. وطارق بن شهاب مثله أيضاً * فقال (٣) مالك. وأبو حنيفة لا يجوز هذا، وروى عن عطاء في الضب شاة، وعن مجاهد في الضب حفنة من طعام، وهذا كله لا شيء لأن خلاف حكم عمر. وطارق ومن معها لا يجوز خلافه لأنهم ذوو عدل منا مع موافقتهم القرآن في المائلة، وقول عطاء حادث بعدهم؛ وقول مجاهد كذلك مع خلاف قولهما، وقول مالك للقرآن، وبقول عمر يقول الشافعي. وأبو سليمان. وأبو يوسف. ومحمد بن الحسن. وأحمد وغيرهم، وعن عمر في الأرنب عناق وهي الجدى، وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي. وعمرو بن حنشى. وابن عباس مثله، وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، قال أبو حنيفة (٤). ومالك لا يجوز نخالفوا كل من ذكرنا، والمائلة المأمور بها في القرآن * وعن عمر. وابن مسعود. ومجاهد في اليربوع سحطة أو جفرة وهما سواء وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، وروينا عن عطاء لم أسمع فيه بشيء، وعن الزهري فيه حكومة، وعن إبراهيم فيه قيمته، وهذا كله ليس بشيء، وقال مالك في الأرنب. والضب. واليربوع قيمته يتباع به طعام، وهذا خطأ لم يوجهه القرآن، ولا السنة، ولا قول صاحب. ولا إجماع، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عطاء» وهو غلط بدليل قوله بعد وهذا صحيح عنها أى عن عطاء ومجاهد (٢) في النسخة البنية، في القادر العظيم، (٣) في النسخة رقم (١٦) «وقال» نالوا ولا مالاً (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقال»

﴿فان قالوا﴾: قسنا على الاضاحى لايجوز فيه الجذع من غير الضأن ولا مادون الجذع من الضأن قلنا : القياس باطل ، ثم لو كان حقا لكنتم أول مخالف لهذا القياس لانكم تقولون : ان الكبش . والتيس أفضل فى الاضاحى من الابل والبقر وان الذكر فيها أفضل من الانثى ، وتقولون فى الهدى كله : ان الابل ، والبقر أفضل من الضأن والماعز ، وان الاناث أفضل فيها من الذكور ، فرمة تقيسون حكم بعض ذلك على بعض ؛ ومرة تفرقون بين احكامها بلا نص ولا دليل ، ﴿فان قالوا﴾ : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : لا تجزى جذعة عن أحد بعد أبى بردة قلنا : نعم ، والذي أخبر بهذا هو الذى أخبرنا عن ربه تعالى بايجاب مثل الصيد المقتول من النعم ، وليس بعض كلامه أولى بالطاعة من بعض بل كله فرض استعماله ولا يجوز ترك شيء منه لشيء ، وبالله تعالى التوفيق ، ولم ينه قط عليه السلام عن مادون الجذع باسمه لكن لما كان بعض مادون الجذع لا يقع عليه اسم شاة لم يجز فيما جاء فيه النص بايجاب شاة فقط ، وأما الجذعة فلا تجزى فى جزاء الصيد أيضا لأن النهى عنها عموم الاحيث أوجب باسمها وليس ذلك الا فى زكاة الابل ، والبقر فقط مع ان الجذع من الضأن . والماعز . والابل . والبقر لا معنى لمراعاته فى جزاء الصيد انما يراعى المثل فى القدر والصورة لا مالا يعرف الا بعد فرمة (١) الأسنان ، فصح ان الجذعة لا تجزى فى جزاء الصيد ، وبالله تعالى التوفيق ، وروينا عن عطاء فى الورل شاة *

قال أبو محمد : ان كان عظما فى مقدار الشاة فكذلك والا ففيه وفى القنفذ جدى صغير ، وعن عمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر فى الحمامة شاة ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان . وأحمد ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : كل ما يعجب كما تعب الشاة ففيه شاة بهذه المائنة ، وروينا عن ابن عباس فى الدبسى ، والقمرى ، والحبارى ، والقطة ، والحجلة شاة شاة ، وروينا عن عطاء فى كل ذلك مثل هذا أيضا ، وكذلك فى الكروان ، وابن الماء ، وروينا عن القاسم . وسالم لك مدخير من حجلة *

قال أبو محمد : لا يجوزها خلاف ما حكم به ابن عباس . وعطاء *
قال على : وعن عطاء فى الهدد درهم ، وفى الطواط ثلثا درهم ، وفى العصفور نصف درهم ، وعن عمر فى الجرادة تمر ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وقال آخرون : لا شيء فيها لأنها (٢) من صيد البحر ، وهذا خطأ لأنها ان غمست فى البحر ماتت ، وعن كعب فى الجرادة درهم *

قال أبو محمد : اما أمر الله تعالى بتحكيم فى الجزاء من النعم لافى الاطعام ولا فى الصيام ،

(١) يقال فودت الفرس أمره — فالهم — فرا اذا طرت الى اسائه (٢) فى السحرة رقم (١٦) دوى ، وماها انتم .

فلا يجوز التحكيم في هذين العملين ، وإنما هو ما أمر الله تعالى به في ذلك وهو ما ذكرنا قبل ، فكل ما كان له مثل من صغار النعم جزى به وما لم يكن له مثل من كبار النعم ولا صغاره فأنما فيه فدية طعام مساكين كما قال عز وجل : (أو عدل ذلك صياما) لأن من المحال أن يوجب الله تعالى جزاء صيد بمثله من النعم وهو لا مثل له منها لأن هذا تكليف مالم يسع في الوسع والله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ، فاذ لا شك في هذا فلا شك أيضاً في أن الله تعالى قد علم أن من جزاء الصيد الذى خلق صغيراً جداً كصغار للعصافير والجراد فلم يجعل في كبير الصيد وصغيره إلا فدية طعام مساكين أو عدله صياماً ، فوجب في الجرادة فما فوقها إلى النعامة ، وفي ولد أصغر الطير إلى حمار الوحش اطعام ثلاثة مساكين فقط ، وأما الصيام فلا صيام في الاسلام أقل من صوم يوم ، ففى كل صغير منها صوم يوم فقط ، فإن كان يشبع بكبر جسمه انسانين أو ثلاثة فأكثر فلكل آكل صوم يوم كما نص الله تعالى ، ﴿ فان قيل ﴾ : ان هذا قول لا يحفظ عن أحد من سلف قلنا : نحن لا ندعى الاحاطة باقوال الصحابة جميعهم والتابعين كلهم فمن بعدهم من العلماء بل نقول ونقطع : ان من ادعى الاحاطة باقوالهم فقد كذب كذباً متيقناً لا خفاء به ولا تنكر القول بما أوجه القرآن أو السنة وان لم تعرف رواية عن انسان بعينه بمثل ذلك لأن الله تعالى لم يقل لنا قط ولا رسوله ﷺ : لا تقولوا بما في القرآن والسنة حتى تعلموا ان انساناً قال بما فيها ، بل هذا القول عندنا ضلال وبدعة كبيرة من أكبر الكبائر وإنما قال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) *

والناس قد اختلفوا في الجراد فروينا من طريق حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ « الجراد من صيد البحر » * ومن طريق أبي داود نا محمد بن عيسى عن حماد عن ميمون بن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة مسنداً مثله ^(١) * وعن كعب انه قال لعمر : يا أمير المؤمنين ان الجراد نثر حوت ينثره في كل عام مرتين ، وأباح أكله للحرم وصيده ، فهذا قول * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال كعب : ذكر لعمر اني أصبت جرادتين وانا محرم فقال لي عمر : ما نويت في نفسك ؟ قلت : درهمين فقال عمر : تمرتان خير من جرادتين امض لما نويت في نفسك ، فهذا عمر . وكعب جعلا في الجرادة درهما فهذا قول آخر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه قال في محرم أصاب جرادة : تمر خير من جرادة * * ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله الطحان عن محمد بن عمرو

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٩ ، وقال الحافظ المنذرى : ميمون بن جابان لا يحتج به وسيضعف المصنف قريبا .

ابن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه حكم في الجرادة تمرة ، فهذا قول ثالث * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد قال : أفتى ابن عباس في جرادة يصيها المحرم بأن يتصدق بقبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن شعيب عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر قال في الجرادة اذا صاها المحرم : قبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد ابن المسيب قال في الجرادة : قبضة من طعام فهذا قول رابع * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء قال في الجرادة : قبضة أولقمة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن جابر عن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . قالوا كلهم : في الجرادة ليس فيها في الخطأ شيء فان قتلها عمدا أطعم شيئا * ومن طريق وكيع عن عمران بن حدير عن عكرمة في الجرادة قال : يطعم كسرة فهذا قول خامس * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال في محرم أصاب صيدا ليس له ندم من النعم : إنه يهدي ثمنه الى مكة * وروينا أيضا عن عكرمة فيه ثمنه ، فهذا قول سادس * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن الحسن قال : الجراد من صيد البر والبحر فهذا قول سابع * ومن طريق سعيد بن منصور نا حفص بن ميسرة الصنعاني نا زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن كعب الأحبار ان عمر كره أكل الجراد للحرم ولم يجعل فيه جزاء * ومن طريق سعيد عن هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال : نهى ابن عباس عن أخذ الجراد في الحرم قال : لو علموا ما فيه ما أخذوه ، فهي ثمانية أقوال كما أوردنا ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟ *

وأما الخبر في ذلك عن رسول الله ﷺ فهو موضوع بلا شك لأن في أحد طريقه أبا المهزم (١) وهو هالك ، وفي الأخرى ميمون بن جابان وهو مجهول ؛ وبالعيان يرى الناس الجراد يبيض في البر وفي البر يفقس عنه البيض وفي البر يبقى حتى يموت ، وأنه لو غمس في ماء عذب أو ملح لمات في مقدار ما يموت فيه سائر حيوان البر اذا غمس في الماء ، ورسول الله ﷺ لا يقول : الكذب ، فسقط هذا القول (٢) ييقين ، وصح انه من صيد البر المحرم على المحرم وفي الحرم بلا شك ؛ والأقوال الباقية عن عمر بن الخطاب . وكعب في الجرادة

(١) هو بتشديد الزاى المكسورة ووقع في حاشية تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٤٩ « بتشديد الزاى وهو غلط اطه ثمانين

الطبع » (٢) في النسخة رقم (١٦) « فسقط ذلك القول » د

درهم * وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي في الجرادة تمرة * وقال عمر : تمرة خير من جرادة * وعن ابن عباس . وابن عمر . وابن المسيب في الجرادة قبضة من طعام * وعن عطاء قبضة أو لقمة * وعن عكرمة كسرة * وعن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . يطعم شيئا ان أصابها عمدأ والا فلا * وعن ابن عباس فيما لاندله (١) من النعم ثمنه يهديه إلى مكة * وعن عكرمة ثمنه ، والجرادة مما لاندلها من النعم * وعن الحسن هي من صيد البر والبحر * وعن عمر . وابن عباس المنع من صيدها ولم يحصلا فيها شيئا ، فالرجوع اليه عند التنازع هو ما افترض الله تعالى علينا الرجوع اليه اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والقرآن يوجب ما قلنا ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد خالف أبو حنيفة . ومالك في بيض الصيد كل ما روى فيه عن أحد من المتقدمين فأني لهم انكار ذلك على غيرهم ؟ وفي صغار الصيد ما كان منه من ذوات الأربع أو الطير صغارها في صغاره ، وكبارها في كباره ففي رأل النعام فصيل من الابل ، وفي ولد كل ما فيه بقرة عجول مثل ذلك الصغير ، وفيما فيه شاة حمل أو جدى على ما ذكرنا قبل * وقال مالك : في صغارها ما في كبارها ، وهذا خطأ لأن الكبير ليس مثلا للصغير * وروينا عن ابن عمر أنه حكم في فرخ حمامة وأمهما بثلاثة من الغنم وقد خالفوا ابن عمر وغيره في كثير مما ذكرنا قبل ، ويفدى المعيب بمعيب مثله ، والسالم بسالم ، والذكر بالذكر ، والآتي بالآتي لقوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء قال : في الظبية والودشاة والد ، وفي الحمارقة الوحش النتوج بقرة تتوج * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قلت لعطاء ابن أبي رباح : أ رأيت لو أصبت صيدا فيه نقص أو عور أغرم مثله ؟ قال : نعم قلت : الو في أحب إليك قال : نعم وفي ولد الضبع ولد الكبش (٢) لأن الصغير من الضباع لا يسمى ضبعا انما يسمى الفرغل ، والسلحفاة هي من صيد البر لأن عيشها الدائم في البر ففيها الجزاء بصغير من الغنم ، وما كان ساكنا في الماء أبدا لا يفارقه فهو مباح للحرم ، وقد روينا عن عطاء فيما عاش في البر والبحر فيه نصف الجزاء *

قال علي : وليس هذا بشيء لأن الله تعالى أباح للحرم صيد البحر وحرم عليه صيد البر فليس لإلحرام أو حلال ، ولا يجوز أن يكون حلال حرام معا ولا لإلحلال وإلحرام ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) أي لا مثل له ولا نظير (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولد كبش»، وماها أنسب

٨٨٠ — مسألة — ويبيض النعام وسائر الصيد حلال للمحرم وفي الحرم ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابها لأن البيض ليس صيدا ولا يسمى صيدا ولا يقتل ، وإنما حرم الله تعالى على المحرم قتل صيد البر فقط ، فإن وجد فيها فرخ ميت فلا جزاء . له لأنه ليس صيدا ولم يقتله ، فإن وجد فيها فرخ حي فمات فجزاؤه بجنين من مثله لأنه صيد قتله ، وقال مالك : في بيضة النعام عشر البدنة ، وفي بيضة الحمامة عشر الشاة قال : ولا يحل أكله للمحرم ولا للحلال إذا شواه المحرم أو كسره * وقال الشافعي : فيه قيمته فقط * قال أبو محمد : أما قول الشافعي خطأ لما ذكرنا من أنه ليس صيدا ، وأخطأ خطأ آخر أيضا وهو أنه جزاؤه بشمته ، والجزاء بالثمن لا يوجد في قرآن ولا سنة * وأما قول مالك جُمع فيه من الخطأ وجوها * أولها أنه قول (١) لا يعرف أن أحدا قال به قبله : توهم ينكرون مثل هذا أشد الانكار كما ذكرنا آنفا في قولنا في الجراد ، وثانيها أنه قول لا يوجد في القرآن ، ولا في السنة ، وثالثها أنهم لا يجيزون الاشتراك في الهدى حيث صح إجماع الصحابة ، والسنة على جوازه ، ثم أجازوه (٢) وهنا حيث لم يقل به أحد يعرف قبلهم * ﴿فإن قالوا﴾ : إنما نقول البدنة ، أو الشاة ، ثم نأخذ عشر تلك القيمة فنطعم به قلنا : هذا خطأ رابع فاحش لأنكم تلزمون وتأمرونه بما تنهونه عنه من وقتكم فتوجبون عليه عشر بدنة ، وعشر شاة ولا يجوز له أهداؤه وإنما يلزمه طعام بقيمة ذلك العشر ، وهذا تخاليف ناهيك به ، وتناقض ظاهر * وخامسها احتجاجهم بأنهم قالوا : ذلك قياسا على جنين الحرّة الذي فيه عشر دية أمه قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وتشبيهه للباطل بالباطل المشبه بالباطل . وما جعل الله تعالى قط في جنين الحرّة ولا في جنين الأمة عشر دية أمه ولا عشر قيمة أمه ، وإنما جعل الله تعالى في الجنين على لسان رسوله عليه السلام غرة عبدا ، أو أمة فقط ولا جعل في الدية قيمة بل جعلها مائة من الإبل * قال أبو محمد : وأما اختلاف الناس في هذا فأتانا رويانا من طريق حماد بن سلمة أنا عمار بن أبي عمار عن عبد الله بن الحارث بن نوفل «أن أعرابيا أهدى إلى رسول الله ﷺ بيضا وتتمير (٣) وحش فقال له : أطعمه أهلك فأتانا حرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ مثله حرا فحرفا *

(١) في النسخة رقم (١٤) «نه قال قولا» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ثم يحيزوه» وهو غلط لأن فيه حذف النون بدون مقتض (٣) التميمير تقطيع اللحم صفارا كالتمر وتجفيفه وتشيفه وفي النسخة رقم (١٦) «لعد قوله وحش» «قديد» وهو زائد من النسخ

قال أبو محمد : الأول مرسل ، وفي الثاني على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان فيهما نهي عن أكلها وإنما هو ترك منه عليه السلام ، وقد يترك ما ليس حراما كما ترك الضب * ومن طريق ابن أبي شيبة ناخض بن غياث . وأبو خالد الأحمر كلاهما عن ابن جريج عن عبد الله بن ذكوان — هو أبو الزناد — عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ سئل عن يئض نعام أصابها حرم ؟ فقال عليه السلام : في كل يئضة صيام يوم أو اطعام مسكين » *

قال علي : أبو الزناد لم يدرك عائشة رضي الله عنها فهو منقطع ، ولو صح لقلنا به ، وقال بهذا بعض السلف : كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي المليح عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود قال في يئضة النعامة (١) يصيبها المحرم : صوم يوم . أو اطعام مسكين * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدة عن سعيد عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود في يئض النعام يصيبها المحرم قال أبو عبيدة : كان ابن مسعود يقول فيه : صوم يوم ، أو اطعام مسكين * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : في كل يئضة من يئض النعام صيام يوم ، أو اطعام مسكين ، وهو قول عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أيضا ، وهو قول ابن سيرين أفتى بذلك على محرم أشار للحلال إلى يئض نعام (٢) فهذا قول * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير أخبرني عكرمة عن ابن عباس قال : قضى علي بن أبي طالب في يئض النعامة يصيبها المحرم ترسل الفحل على ابلك فاذا تين لقاحها سميت عدد ما أصبت من البيض فقلت : هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد ، قال ابن عباس : ففجب معاوية من قضاء علي ، قال ابن عباس : لم يعجب معاوية من عجب ما هو إلا ما يباع به البيض في السوق يتصدق به . قال ابن جريج : وقال عطاء : من كانت له ابل فان فيه ما قال علي ومن لم يكن له ابل فقي كل يئضة درهمان فهذا قول آخر ؛ وثالث ، ورابع *

ومن طريق وكيع نا الأعمش عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في يئض النعام : قيمته . أو ثمنه * ومن طريق وكيع عن خفيف عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه قال في يئض النعام : قيمته . أو ثمنه ، وهو قول إبراهيم النخعي . والشعبي . والزهري . والشافعي *

وأما يئض الحما فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعطاء كلاهما قال : إن علي بن أبي طالب قال : في كل يئضتين درهم * ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عبيد الله

(١) في النسخة رقم (١٤) « في يئض النعامة » (٢) في النسخة رقم (١٤) « إلى يئض النعام » .

عن عطاء عن ابن عباس قال: في كل بيضة من بيض حمام مكة نصف درهم، وهو قول عطاء، وقال: فإن كان فيها فرخ فدرهم، وقال عبيد بن عمير: بنصف درهم طعام ويتصدق به * وعن عبد الرزاق عن معمر، وعن قتادة قال في بيضة من بيض حمام مكة: درهم. وفي بيضة من بيض حمام الحل: مد، قال معمر: وقال الزهري: فيه ثمنه، وهو قول الشافعي * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خفيف عن ابن عباس قال في البيضة: درهم فهي أقوال كما ترى، أحدها أن في بيضة النعامة صوم يوم، أو أطعام مسكين فيه خبر مسند؛ وهو قول أبي موسى الأشعري. وابن مسعود: وإني أبي عبيدة. وعبد الرحمن. وابن سيرين، وثانيها أن في كل بيضة منها لقاح ناقة وهو قول علي. ومعاوية. وعطاء * وثالثها أن في بيضة النعامة ثمنها وهو قول عمر. وابن مسعود. وابن عباس. وإبراهيم. والشعبي. والزهري. والشافعي، ورابعها أن من له ابل فقي كل بيضة لقاح ناقة ومن لا ابل له فقي كل بيضة درهمان. وهو قول عطاء. * وفي بيض الحمام أقوال، أحدها في البيضة درهم وهو قول ابن عباس. * وثانيها في البيضة نصف درهم وهو قول ابن عباس. وعبيد بن عمير * وثالثها فيها نصف درهم فإن كان فيها فرخ فدرهم وهو قول عطاء، ورابعها في بيضة من حمام مكة درهم وفي بيضة من حمام الحل مد وهو قول قتادة، وخامسها فيها ثمنها وهو قول الزهري. والشافعي، فخرج قول مالك. وأبي حنيفة عن أن يعرف لها قائل من السلف وهم يعظمون هذا إذا خالف تقليدهم^(١)، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨١ — مسألة — ولا يجزى الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام، ثم ينحر بمكة أو بمبنى لقول الله تعالى: (يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة) *

٨٨٢ — مسألة — وأما الاطعام والصيام فحيث شاء لأن الله تعالى لم يحدد لهما موضعا^(٢) *

٨٨٣ — مسألة — وصيد كل ماسكن الماء من البرك. أو الأنهار. أو البحر. أو العيون. أو الآبار حلال للبحر صيده وأكله لقول الله تعالى: (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما). وقال تعالى: (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج، ومن كل تأكلون لحما طريا) فسمى تعالى كل ماء عذب أو ملح بحرا، وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد الر والبحر والنهر^(٣)، وكل ما ذكرنا حلالا بلا خلاف بنص القرآن، ثم حرم بالاحرام وفي الحرم

(١) كذا في كل النسخ وينبغي أن يكون «كذا» إذا وافق تقليدهم، (٢) سقطت هذه المسألة برمتها من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) «والبر» *

صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ماعدا صيد البر حلالا كما كان اذ لم يأت ما يحرمه.
وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٤ — مسألة — والجزاء واجب كما ذكرنا سواء سواء فيما أصيب في حرم مكة،
أو في حرم المدينة أصاب به حلال، أو محرم لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد واتم حرم
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية، فمن كان في حرم مكة، أو في
حرم المدينة فاسم حرم يقع عليه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن الحسن بن حي قال: سألت ابن أبي ليلى.
عن أصاب صيدا بالمدينة؟ فقال: يحكم عليه، وهو قول ابن أبي ذئب. ومحمد بن ابراهيم
النيسابورى. وبعض كبار أصحاب مالك، وقد صح ان رسول الله ﷺ حرّم ما بين
لابقى المدينة ومهاجرتان بهما معروفتان، وحرّم المدينة معروف كحرم مكة* وقال أبو حنيفة.
ومالك: لاجزاء فيه وهو خطأ لما ذكرنا، واحتج بعض من امتحن بتقليدهما بخبرين.
فى أحدهما ان عمرو بن أمية كان يتصيد بالعقيق وهذا لاجحة لهم فيه لأنه خبر لا يصح،
ولو صح لكان ذلك ممكنا [ان يكون] (١) قبل تحريم الحرم بالمدينة والنبي عن صيدهاء
والثانى أن رسول الله ﷺ كان له وحش فكان يلعب فاذا رأى رسول الله ﷺ قبع (٢)
وهو خبر لا يصح، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن الصيد اذا صيد فى الحل، ثم أدخل فى الحرم
حل ملكه على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى *

٨٨٥ — مسألة — ومن تعمد قتل صيد فى الحل وهو فى الحرم فعليه الجزاء لأنه
قتل الصيد وهو حرم، فان كان الصيد فى الحرم والقاتل فى الحل فهو عاص لله عز وجل
ولا يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه، اما سقوط الجزاء فلا لأنه ليس حرما (٣)، وأما عصيانه
والمنع من أكل الصيد فلا لأنه من صيد الحرم ولم يأت فيه جزاء انما (٤) جاء تحريمه فقط وانما
جاء الجزاء على القاتل اذا كان حرما *

روينا من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنهما] (٥) قال: قال رسول الله ﷺ
يوم افتتح مكة فذكر كلاما فيه «هذا بلد حرمه الله عز وجل يوم خلق السموات والأرض
وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لا يعصده شوكه ولا ينفر صيده» وذكر الحديث*
ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير نا أبي نا عثمان بن حكيم

(١) الزيادة من السخنة رقم (١٤) (٢) قال الجوهري فى صحاحه: قبع القفد... إذا دخل رأسه فى جلده وكذلك الرجل إذا
أدخل رأسه فى قيصة (٣) فى السخنة رقم (١٦) حراما ومما معنى وهو على وزن من وزمان (٤) فى السخنة رقم (١٦) وانما، بزيادة.
واو (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩ *

تما عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه قال : انى (١) احرم حايين لا بئى المدينة ان يقطع عضاهها أو يقتل صيدها » (٢) *

ومن طريق مسلم ناقيبة [بن سعيد] (٣) نا عبد العزيز — هو ابن محمد الدراوردي — عن عمرو بن يحيى المازنى عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم « أن رسول الله ﷺ قال : ان ابراهيم حرّم مكة ودعا لاهلها وانى حرمت المدينة كما حرّم ابراهيم مكة (٤) » *

قال أبو محمد : فصح تحريم قتل صيد المدينة وان ذلك حكم حرم مكة سواء سواء ، فصح ان كل صيد قتل فى حرم المدينة ، أو مكة فهو غير ذكى ، وبالله تعالى التوفيق (٥) *

روينا عن عطاء . وقادة من رمى صيدا فى الحل والرامى فى الحرم فعليه الجزاء ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٦ — مسألة — والقارن والمعتمر والمتمتع سواء فى الجزاء فيما ذكرنا سواء فى حل أصابوه ، أو فى حرم انما فى كل ذلك جزاء واحد وهو قول مالك . والشافعى ، وقال أبو حنيفة : على القارن جزاء ان فان قتله فى الحرم وهو محرم لجزاء واحد وهذا تناقض شديد ، ثم قال : ان قتل الحل صيدا فى الحرم فانما فيه الهدى ، أو الصدقة فقط ولا يجزئه صيام ، وهذا تخطيط آخر وقول لا يعرف أحد قال به قبله ، وانما أوجب الله تعالى على قاتل الصيد وهو حرم جزاء مثل ما قتل لاجزاء مثل ما قتل ، بخالف القرآن فى كلا الموضعين ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت آثار عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه المحرم ؟ فما سألوا فى شيء من ذلك أقارن هو . أم مفرد . أم معتمر ؟ فبطل ما قالوه جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٧ — مسألة — فان اشترك جماعة فى قتل صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم كلهم الاجزاء واحد لقول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم) : فليس فى الصيد الا مثله لا أمثاله * رويانا من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبى عمار ان موالى لابن الزبير قتلوا ضبعا وهم محرمون فسألوا ابن عمر ؟ فقال : اذبحوا كبشا فقالوا : عن كل إنسان منا فقال : بل كيش واحد عن جميعكم ، وهذا فى أول دولة ابن الزبير ، ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف وهو قول عطاء . والزهرى . ومجاهد . والنخعى . ومحمد بن على . والحارث العكلى . وحماد بن أبى سليمان . والأوزاعى . والشافعى . وأبى سليمان ، وروى عن الحسن البصرى . وسعيد بن جبير . والشعبى على كل واحد منهم جزاء ، وروى هذا أيضا عن النخعى . والحارث العكلى ، وهو قول مالك *

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى « الخ (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٤) الحديث مختصر (٥) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) .

وقال أبو حنيفة: اما المحرمون فسواء أصابوه في الحرم ، أو الحل على كل واحد منهم جزاء كامل ، وأما الحلالان فصاعدا يصيرون الصيد في الحرم فعليهم كلهم جزاء واحد ، فكان هذا الفرق طريقا جدا لا يحفظ عن أحد قبله *

واحتجوا في ذلك بأن إحرام كل واحد من المحرمين غير إحرام صاحبه ، والحرم شيء واحد فقبل لهم : بل موضع كل واحد منهم من الحرم غير موضع الآخر ، وكل مكان من الحرم فهو حرم آخر غير المكان الثاني والإحرام حكم واحد لازم لجميع المحرمين * واحتج بعض من رأى على كل واحد جزاء بأن قال : هي كفارة فكما على كل قاتل خطأ اذا اشتراكوا في دم المؤمن كفارة ، وعلى كل حائث اذا اشتراكوا في فعل واحد كفارة . فهذا مثله ، فعارضهم الآخرون بأنه لما كان عليهم كلهم دية واحدة فكذلك عليهم جزاء واحد وإطعام واحد *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، والصحيح ان أموال الناس محظورة فلا يجوز الزامهم غرامة بغير نص ولا إجماع فالجزاء بينهم والإطعام كذلك ، وأما الصيام فان اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله لأن الصوم لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال ، فان اختلفوا فن اختار منهم الجزاء لم يحزه الا بمثل كامل لا ببعض مثل ومن اختار الإطعام لم يحزه أقل من ثلاثة مساكين لأنه كان يكون خلاف النص ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٨ — مسألة ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء وليس قول الله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) بمسقط للجزاء عنه لأن الله تعالى لم يقل : لاجزاء عليه بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمدا ، فهو على كل قاتل مع النعمة على العائد ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٩ — مسألة — وحلال للحرم ذبح ما عدا الصيد عما يأكله الناس من الدجاج والأوز الممتلك ، والبرك^(١) الممتلك ، والحمام الممتلك ، والابل ، والبقر ، والغنم ، والحيل ؛ وكل ما ليس صيدا . الحل والحرم سواء ، وهذا لا خلاف فيه من أحد مع ان النص لم يحرمه ، وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم بلا خلاف أيضا مع ان النص لم يمنع من ذلك *

٨٩٠ — مسألة — وجائز للمحرم في الحل والحرم وللحلي في الحرم والحل^(٢) قتل كل ما ليس بصيد من الخنازير . والأسد . والسباع . والقمل . والبراغيث . وقردان

(١) البرك بالصم جمع بركة طائر من طيور الماء . (٢) في النسخة اليمنية وفي الحل والحرم ، *

بغيره أو غير بغيره . والحلم (١) . كذلك ، ونستحب لهم قتل الحيات . والفيضان .
والحدأة (٢) والغربان . والعقارب . والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك وكباره سواء ،
وكذلك الوزغ (٣) وسائر الهوام ، ولا جزاء في شيء من كل ما ذكرنا ولا في القمل ،
فإن قتل ما نهى عن قتله من هدهد . أو صرد . أو ضفدع . أو نمل فقد عصى ولا جزاء في ذلك .
برهان ما ذكرنا أن الله تعالى أباح قتل ما ذكرنا ، ثم لم ينه المحرم إلا عن قتل الصيد
فقط ، ولا نهى إلا عن صيد الحرم فقط ؛ ولا جعل الجزاء إلا في الصيد فقط ، فمن حرم
مالم يأت النص بتحريمه أو جعل جزاء فيما لم يأت النص بالجزاء فيه فقد شرع في الدين
مالم يأذن به الله * وقال أبو حنيفة : لا يقتل المحرم شيئاً من الحيوان إلا الكلب العقور .
والحية . والعقرب . والحدأة . والغراب . والذئب فقط ، ولا جزاء عليه فيها فأما الأسد .
والنمر . والسبع . والدب . والخنزير وسائر سباع ذوات الأربع ، وجميع سباع الطير
ففيها الجزاء إلا أن تكون ابتدأته فلا جزاء عليه فيها ، وجزاؤها عنده الأقل من قيمة
كل ذلك أو شاة ، ولا يتجاوز بجزء شيء من ذلك شاة واحدة ويقتل القردان عن بغيره
ولا شيء عليه ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئاً ، وله قتل البرغوث . والذر . والبعوض
ولا جزاء في ذلك ، وقال زفر : سواء ابتدأت المحرم السباع أو لم تبدئه عليه الجزاء فيما قتل
منها ، وقال الطحاوي : لا يقتل المحرم الحية . ولا الوزغ . ولا شيئاً غير الحدأة . والغراب .
والكلب العقور . والفأرة (٤) والعقرب * وقال مالك : يقتل المحرم الفأرة . والعقرب .
والحدأة . والغراب . والكلب العقور . والحية . وجميع سباع ذوات الأربع إلا أنه
كره قتل الغراب . والحدأة إلا أن يؤذيه ، ولا يجوز له قتل الثعلب ، ولا الهر الوحشي
وفيها الجزاء على من قتلها إلا أن ابتدأه بالأذى ، ولا يجوز له قتل صغار السباع أصلاً
ولا قتل الوزغ ، ولا قتل البعوض ، ولا قردان بغيره خاصة فإن قتلها أطعم شيئاً ، ولا يقتل
شيئاً من سباع الطير فإن فعل ففيها الجزاء وله قتل القراد إذا وجدته على نفسه ولا يجوز
له قتل صغار الغربان ولا صغار الحدأة ، واختاف عنه في صغار الفيضان أيقتلها أم لا ؟
قال : ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئاً * وقول الشافعي : كقولنا إلا في الثعلب فإنه رأى
فيه الجزاء ، وورينان مجاهد اقتل الحدأة وأرم الغراب ولا تقتله * ومن طريق وكيع عن سفيان
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : لا يقتل (٥) المحرم الفأرة *

(١) يفتح الحاء المهملة واللام جمع حلبة وهو القراد العظيم ، قال الجوهري : هو مثل القمل (٢) هو بورق عب واحد حدأة
بوزن عنة طائر معروف من الجوارح وهو أخس الطيور ولا تصيد وإنما تحطب ، ومن محاسنها أنها لو ماتت حوفاً لا تدعو على
فراخ جارتها ، وهذا خلق المؤمن الكامل حقاً إيماناً له وجد الآن (٣) يفتح الواو والراء وفي آخره عين معجمة نونية وهي
جمع وزغة ، وقد جاء الترتيب في قتلها لأنها من الفواسق في غير حديث (٤) هي بالهمز وجمعها فأربالهمز وقد تسهل (٥) في
النسخة رقم (١٦) ويقتل ، باسقاط حرف لا وهو خطاً

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا آراء فاسدة متناقضة ولئن كانت السباع محرمة على المحرم وفى الحرم فإن تفريق أبى حنيفة بين جزاء الصيد فرأى فيه قيمته يتباع ما بلغت من الاهداء ولو ثلاثة . أو أربعة وبين جزاء السباع فلم ير فيها الا الأقل من قيمتها أو شاة . فقط لا يزيد على واحدة عجب لانظير له ؟ ، ودين جديد نبرأ الى الله تعالى عز وجل منه ، وبقول بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قبله . ولا قياس . ولا رأى له نصيب من السداد ، وكذلك تفريق مالك بين صغار الغربان ، والحديا وبين صغار العقارب ، والحيات ، وبين سباع الطير ، وبين سباع ذوات الأربع *
﴿فان قالوا﴾ : سنسابع ذوات الأربع على الكلب العقور قلنا : فلا قسم سباع الطير على الحدة ؟ أو هلا قسم سباع ذوات الأربع على الضبع وعلى الثعلب عندكم ؟ واحتجوا فى القردان بأنها من البعير *

قال على : هذا كلام فاحش الفساد لوجيهين ، أحدهما أنه باطل وما كانت القردان قط متولدة من الابل ، والثانى أنه ما علم فى دين الله تعالى لإحرام على بعير ولو أن محرما أنزى بعيره على ناقة أو أنزى بعير على ناقته ما كان عليه فى ذلك شيء ، فكيف ان ^(١) يعذب بأكل القردان له ^(٢) ؟ ان هذا لعجب ! واحتجوا فى القملة بأنها من الانسان فقلنا : فكان ماذا ؟ وهم لا يختلفون ان الصفار ^(٣) من الانسان ولو قتلها المحرم لم يكن فيها عندهم شيء ، وقالوا : هو اماطة الأذى ^(٤) عن نفسه فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما أمر الله تعالى قط فى اماطة الأذى بغير حلق الرأس بشيء وأتم لا يختلفون فى ان تعصير الدملى وحك الجلد وغسل القذى عن العين وقتل البراغيث لإماطة أذى ولا شيء عليه فى ذلك عندكم ؛ واذ ^(٥) قسم إماطة الأذى حيث اشتهم على اماطة الأذى بحلق الرأس فاجعلوا فيها ما فى اماطة الأذى بحلق الرأس والا فقد خلطتم وتناقضتم وأبطلتم قياسكم *
قال على : وهذا الباب كله مرجعه الى شيئين ، أحدهما قول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد واتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية * والى ما رويناها من طريق نافع عن ابن عمر قيل : « يارسول الله ما قتل من الدواب اذا أحرمتنا ؟ قال : خمس لاجناح على من قتلن الحدة ، والغراب ، والعقرب ، والفأرة والكلب العقور » *
ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ « خمس لاجناح على من ^(٦) قتلن فى الحرم والاحرام الفأرة والغراب . والحدة . والعقرب ، والكلب العقور » *

(١) فى النسخة اليمنية سقط لفظ « ان » (٢) سقط لفظ « له » من النسخة رقم (١٤) (٣) قال فى الجمل : الصفردابة تكون فى البطن تصيب الناس والدواب (٤) فى النسخة رقم (١٦) د اماطة للأذى ، (٥) فى النسخة رقم (١٦) « واذ قسم » (٦) فى النسخة رقم (١٦) د لاجناح فى ،

قال علي : فقال قائلون : قد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبيان وسئل ماذا يقتل المحرم ؟ فأجابهم عليه السلام بهذه الخنس وأخبر أنه لا جناح في قتلهم في الحرم والاحرام ، فلو كان هنالك سادس لبيته عليه السلام وحاشاله من أن يغفل شيئا من الدين ^(١) سئل عنه ، فصح أن ما عدا هذه الخمسة لا يجوز قتلهم * .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج لا يمكن للمقلدين لآني خيفة أن يحتجوا به لأنهم كلهم قد زادوا إلى هذه الخنس ما لم يذكروا فيه ، فأضاف أبو خيفة اليهن الذئب . والحيات . والجعلان ^(٢) والوزغ . والنمل . والقراد ^(٣) . والبعوض ، ^(٤) فان قالوا : ^(٥) إنما زدنا الذئب للخبر الذي روينا من طريق وكيع عن سفيان عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال : « يقتل المحرم الذئب » والمرسل والمستند سواء ، قلنا : فقولوا بما روينا من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم قال : أنا يزيد بن أبي زياد ناعبد الرحمن ابن أبي نعم البجلي ^(٥) عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ سئل عما يقتل المحرم ؟ فقال : الحية . والعقرب والفويسقة ويرمى الغراب ولا يقتله . والكلب العقور والحدأة ، والسبع العادي » ^(٦) فاقولوا كل سبع عاد ^(٧) ، ولم يقل عليه السلام : السبع العادي عليه ^(٨) بل أطلقه إطلاقا ، وأما نحن فلم نأخذ بما في هذا الخبر من النهي عن قتل الغراب لأن راويه يزيد بن أبي زياد ، وقد قال فيه ابن المبارك : إرم به ، على جهود لسان ابن المبارك وشدة توقيه ، وتكلم فيه شعبة . وأحد ، وقال فيه يحيى : لا يحتج بحديثه ، وكذبه أبو اسامة وقال : لو حلف خمسين يمينا ما صدقته ، ^(٩) فان قالوا : ^(١٠) قد جعل رسول الله ﷺ في الضبع الجزاء — وهي سبع ذوناب — قلنا : نعم وهي حلال من بين السباع فهي صيد فما الذي أوجب أن تقيسوا سائر السباع المحرمة على الضبع الحلال أكلها ؟ ولم تقيسوها على الذئب الذي هو حرام عندكم ، وقد صح عن أبي هريرة أن الأسد هو الكلب العقور ، وأبو هريرة حجة في اللغة ولا مخالف له من الصحابة يعرف في ذلك *

(١) في النسخة رقم (١٤) دمن الذي ، وهو تصحيف (٢) هو بكسر الجيم وسكون العين المهملة جمع جعل كصردى دوية تمض البهائم في فروجها وهي أكبر من الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون حمرة ، ومن عجب امرها أنها تموت من ريح الورد وريح الطيب فإذا أعيدت إلى الروث عاشت (٣) في النسخة رقم (١٦) والقراد وهو جمع لقراد (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وفان قال ، وهو غلط لأن السياق يأباه (٥) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية وابن أبي نعم البجلي ، وهو غلط ، وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٨ وهو بضم النون وسكون العين المهملة (٦) قال الحافظ المنذرى : وأخرجه الترمذي : وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن أهـ قول وفيه زياد متكلم فيه كما قال المصنف رحمه الله (٧) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية وكل سبع عادى ، بآثبات اليا على خلاف القاعدة (٨) في النسخة رقم (١٦) عليك ، وما هنا نسب بالسباق :

قال أبو محمد : أما هذه الأقوال فظاهرة الفساد : ولم يبق الكلام الا في تخصيص الخبر المذکور من [هذه] ^(١) الآية ولحقاق ما عدا ما ذكر في هذا الخبر بالتحريم ، أو تخصيص الآية ولحقاق ما عدا ما ذكر فيها بالخبر المذکور ، أو ان نحكم بما في الآية وبما في الخبر ونطلب حكم ما لم يذكر فيها من غير هذين النصين *

قال علي : فكان الوجهان الأولان متعارضين ليس أحدهما أولى من الآخر ، وأيضا فان لحاق ما لم يذكر ^(٢) في الآية بما ذكر فيها أو الحاق ما لم يذكر في الخبر بما ذكر فيه قياس ^(٣) ، والقياس كله باطل ، وتعدّد لحدود الله (ومن يتعدّد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وشرع في الدين بما يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل ، فلم يبق الا الوجه الثالث فكان هو الحق لانه هو الاتم لله تعالى ولرسوله عليه السلام وترك تعدّد لحدودهما *

فظهرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى انما حرم في الاحرام والحرم قتل الصيد وجعل على من قتله وهو حرم بالعمد الجزاء فوجب القول بذلك ، ووجدنا رسول الله عليه السلام قد أخبر بأن المحرم يقتل الخمس المذكورات وأنه لا جناح في قتلن في حرم ، أو إحرام فوجب القول بذلك ، ثم نظرنا فيما عدا الخمس المذكورات بما ليس صيدا فوجدنا الكلام فيهما في موضعين ، أحدهما قتلها ، والثاني هل في قتلها جزاء أم لا ؟ فنظرنا في إيجاب الجزاء في ذلك فوجدناه باطلا لا إشكال فيه لانه ليس في هذا الخبر دليل على إيجاب جزاء في ذلك أصلا ولا شيء من النصوص كلها ، فكان القول بذلك شرعا في الدين لم يأذن به الله تعالى ، فبطل جملة والحمد لله رب العالمين ^(٤) *

ثم نظرنا في قتلها فوجدنا من منع منه يقول : اقتصر النبي ﷺ على جواب السائل عما يقتل المحرم على هذه الخمس دليل على أن ما عداها بخلافها ؟ ، ولولا ذلك لكان كلامه عليه السلام غير مستوعب لجواب السائل ولا مبين له حكم ما سأل عنه ، وحاشا له من هذا ، ووجدنا من أباح قتلها يقول : اقتصر الله تعالى على المنع من قتل الصيد خاصة بقوله تعالى : (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) دليل على ان ما عدا الصيد بخلاف الصيد في ذلك ولولا ذلك لكان كلامه تعالى غير مستوعب لما يحرم علينا ولا مبين لنا حكم ما ألزمننا إياه وحاشا له من ذلك ، فكان هذان الاستدلالات متقابلين فلا بد ^(٥) من النظر فيهما *

فأول ما نقول : ان اليقين من كل مسلم قد صحح بأن الله تعالى قد بين لنا ما ألزمننا وأن

(١) زيادة من السحبة اليمية (٢) في السحبة رقم (١٤) ، فان لحاق الحر ما لم يذكر ، بزيادة لفظ الحر ، وز يادته حشو

(٣) من قوله ليس احدهما أولى من الآخر الى هنا سقط من النسخة اليمية خطأ (٤) الى هنا انتهى المجلد الثالث من النسخة رقم

(١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) دولاده .

رسول الله عليه السلام قد بين لنا ما أئزنا الله تعالى ولم يحز لنا تعدى مانصه علينا ربنا تعالى ونينا عليه السلام، فوجدنا الآية فيها حكم الصيد وليس فيها حكم غيره لا بتحريم، ولا باباحة، ووجدنا الخبر الذي فيه ذكر الخمس المحضوض على قتلها في الحرم والاحرام والحل ليس فيه حكم غيرها لا بتحريم، ولا باباحة فلم يحز أن يضاف الى هذه الآية ولا الى هذا الحديث ما ليس فيهما؛ فوجب النظر فيما لم يذكر فيهما وطلب حكمه من غيرهما فوجدنا الحيوان قسمين سوى ما ذكر في الآية والخبر، فقسم مباح قتله كجميع سباع الطير وذوات الأربع والخنازير. والبهائم. والقمل. والقردان. والحيات. والوزغ وغير ذلك مما لا يختلف أنه لا حرج في قتله، وقسم محرم قتله بنصوص واردة فيه كالهدهد. والصدرد. والضفادع. والنحل. والنمل، فوجب أن يحمل كل ذلك على حكمه بما كان وان لا ينقل بطن قد عارضه ظن آخر وبغير نص جلي، فهذا هو الحق الذي لا يجوز تعديه *
 ﴿فان قيل﴾ : فان ما لا يحل أكله قد يصيده المرء ليطعمه جوارحه قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى قد نص علينا حكم الصيد بقوله تعالى : (ليلوكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) . وبقوله تعالى : (فاذا حلتم فاصطادوا) فصح أن المحلل لنا إذا حللنا هو المحرم علينا إذا أحرمتنا وانه تصيد ما علينا الله عز وجل حكمه الذي بالتزامه يتبين من يخاف ربه تعالى فيلتزم ما أمر به في صيده ويحتنب ما نهى عنه فيه من لا يخاف ربه فيعتدى ما أمره به تعالى ، وليس هذا ييقن الا فيما تصيد للأكل وما علينا قط في لغة ولا شريعة أن الجرى خلف الخنازير والأسد وقتلها يطلق عليه اسم صيد *
 ﴿فان قيل﴾ : فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس ؟ قلنا . وبالله تعالى التوفيق : ظاهر الخبر يدل على انها محضوض على قتل من مندوب اليه ويكون غيرهن مباحا قتله أيضاً وليس هذا الخبر مما يمنع أن يكون غير الخمس ما مورأ بقتله أيضاً كالوزغ . والأفاعي . والحيات . والرتيلا (١) . والثعابين ، وقد يكون عليه السلام تقدم بيانه في هذه فاكفى عن اعادتها عند ذكره الخمس الفواسق، ولم يكن تقدم ذكره لهن ، فلو لا هذا الخبر ما علينا الحض على قتل الغراب . ولا تحريم أكله أو كل الفأرة . والعقرب فله أعظم الفائدة والله تعالى اخذ *
 وقد قلنا : إن هذا الحجاج كله لا مدخل في شيء لأبى حنيفة ولا لمالك لأنهم زادوا على الخمس دواب كثيرة ، ومنعوا من قتل دواب كثيرة بالرأى الفاسد المجرد ، فلا بالآية تعلقوا ولا بالحديث *

(١) قال في اللسان : والرتيلا بالراء المهملة المصومة وبعدها تاء متاقفة فوق مقصور ومودع السيراق حسن من

الهوام اه وقال النعميري في حياطين الحيوان : الرتيلا تصم الراء المهملة وفتح التاء المثناة تحسن من الهوام ويمد ايضا ه . وبهى هنافى

جميع السح بالياء المثناة فوق

وأما الشافعي فانه تناقض في الثعلب لأنه ذنوب من السباع فهو حرام لم يأت تحليله في نص
 قط وليس صيداً ، والعجب كله ممن احتج من أصحاب أبي حنيفة بحديث الخمس الفواسق وأوهم
 انه متعلق به غير متعدله ؛ وقد كذبوا في ذلك كما ذكرنا ، ثم لم يبالوا بأن يزيدوا على حديث
 الأصناف الستة في الربا ألف صنف لا يذكر لافي ذلك الخبر ولا في غيره *
 رويان من طريق وكيع ناسفیان عن ابن جريج عن عطاء قال : اقتل من السباع ما عدا عليك
 وما لم يعد [عليك] ^(١) وأنت محرم قال : ولا بأس بأن يقتل المحرم الذئب والسنور البرى والنسر *
 قال أبو محمد : أما النسر ففيه الجزاء لأنه صيد حلال كله إذ لم ينص على تحريمه *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : ما سمعنا أن الثعلب يفدى ،
 وعن معمر عن ابن أبي نعيم أن الثعلب سبع وأنكر أن يكون فيه جزاء أو أن يكون صيداً *
 ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد
 ابن غفلة قال : أمرنا عمر بن الخطاب بقتل الحية . والعقرب . والفأر . والزبور ونحن محرمون *
 ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب المعلم ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح قال : ليس في
 الزبور جزاء * ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد
 ابن جبیر عن ابن عباس قال : من قتل وزغافله به صدقة ، وعن ابن عمر اقتلوا الوزغ فانه شيطان *
 ومن طريق وكيع عن حنظلة بن أبي سفیان الجمحي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن
 عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقتل الوزغ في بيت الله تعالى * ومن طريق وكيع قال ابراهيم
 ابن نافع : سألت عطاء أيقتل الوزغ في الحرم ؟ قال : لا بأس ، ولا مخالف لهم يعرف من
 الصحابة رضي الله عنهم * ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم
 التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرّ دبعية ^(٣) وهو محرم *
 ومن طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري أن علياً
 ابن أبي طالب رخص في المحرم أن يقرّ دبعية * ومن طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء
 — هو ابن المسيب — قال : سئل عطاء أيقّرّ المحرم بعيره ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرّ
 بعيره وهو محرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عبادة عن زكريا بن اسحاق نا أبو الزبير
 انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس أن يقرّ المحرم بعيره * ومن طريق سعيد بن منصور
 نا سفیان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقرّ دبعية
 وهو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس : فقم فانحره فحره فقال له ابن عباس : لا

(١) الريادة من السحرة اليمية (٢) هو حذرت في قرية (٣) أي يقتل فراده وقد تقدم قريباً بسيرة أيضاً أوسع من هذا *

أم لك كم قتلت من قراد وحلة وحنانة (١) ؟ لا يعرف لهم من الصحابة مخالف الا رواية عن ابن عمر قد أوردنا عنه خلافا * وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرّد المحرم بغيره ويطلقه بالقطران لا بأس بذلك ، وهو قول مجاهد ، وقد روينا خلاف ذلك عن بعض التابعين *

وأما النمل فلا يحل قتله ولا قتل الهدد والصدرد ولا النحلة . ولا الضفدع لما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب : النملة والنحلة والهدد والصدرد * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان « أن طيبيا سأل رسول الله ﷺ (٢) عن ضفدع يجعلها في دواء ؟ فقها النبي عليه السلام عن قلبها » (٣) *

قال أبو محمد : فلا يحل قتل شيء من هذه لا للحل ولا للمحرم فإن قتل شيئا منها عامدا وهو محرم عالما بالنهي فهو فاسق عاص لله عز وجل ولا جزاء عليه لأنها ليست صيدا * وروينا من طريق حماد ابن سلة عن أبي المهزم سمع ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نملا ؟ فقال له ابن الزبير : ليس عليك شيء *

وأما البعوض والذباب فروينا عن سعيد بن جبير قال : ما بألى لو قتلت عشرين ذبابة وأنا محرم وأنه لا بأس بقتل البق للمحرم يعني البعوض * وعن عطاء لا بأس بقتل الذباب للمحرم ، وعن مجاهد لا شيء في الرخم (٤) . والعقاب والصقر . والحدأ يصيبها المحرم * وأما القمل فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه — هو المعتمر بن سليمان — عن أبي مجلز قال : شهدت امرأة سألت ابن عمر عن قملة قتلتها وهي محرمة ، فقال : ما نعلم القملة من الصيد وذكر باقي الخبر * ومن طريق وكيع نا عيسى بن حفص عن أبيه قال : رأيت ابن عمر وأنا أقرر رأسي وأنا محرم فقال : هكذا حكا شديدا * ومن طريق وكيع نا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت عند ابن عباس فسأله رجل أحك رأسي وأنا محرم ؟ فحك ابن عباس رأسه حك شديدا . فقال الرجل : أفرأيت أن قتلت قملة ، قال : بعدت ما القملة ما نعتي

(١) الحماة واحد الحماة فتح الحاء المهملة قل في الصحاح الحماة قراد قال الأصمعي وله قفامة صغير حدثهم حماد ثم قرأهم حلة : وقد تقدم تفسير الحلقة قريبا (٢) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٦ وسأل النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال الخطابي في شرح هذا الحديث : في هذا دليل على أن الضفدع محرم إلا كل غير داخل فيما ينبع من دواب الماء وكل مبيع عن قتله من الحيوان ما تأموا لاحد امرين إما الحرمية في نفسه كالآدمي وإما التحريم لحمه كالصدرد والهدد ويحوها ، وإذا كان صفع ليس محرم كالآدمي كان الهوى فيه مصرفا إلى الوحه الآخر . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دبح الحيوان إلا ذكاة (٤) هو جمع وخمسة التحريك والماء فيها للحسن — طائر أفع يشبه السر في الحلقة

أن أحك رأسي وليأها أردت، وما نهيتم إلا عن الصيد، وعن ابن جريج عن عطاء كل ما لا يؤكل فإن قتلته وأنت محرم فلا غرم عليك فيه مع أنه ينهى عن قتله إلا أن يكون عدواً أو يؤذيكم * وعن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بقتل المحرم القملة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم سمعت أبا بشر وقد سأله عن القملة يقتلها المحرم، فقال: قال سعيد بن جبير: (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ليس للقملة جزاء، وروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت: يقتل المحرم الهوام كلبها إلا القملة فإنها منه *

قال أبو محمد: لم يجعل فيها شيئاً، وقال أبو حنيفة: إن قتل قملة أطعم شيئاً، وأباح للمحرم غسل ثيابه وغسل رأسه وهذا تناقض، وسئل مالك عن البعوض والبراغيث يقتلها المحرم أعليه كفارة؟ فقال: إني لأحب ذلك، هذه رواية ابن وهب عنه، وروى عنه ابن القاسم أنه قال في محرم لدغته ديرة^(١) فقتلها وهو لا يشعر فقال: يطعم شيئاً وكذلك من قتل قملة * وقال الشافعي: إن أخذها من رأسه فقتلها فليطعم لقمة *

قال علي: فإن احتجوا بما أمر به رسول الله ﷺ كعب بن عجرة إذ رآه يتناثر القمل على وجهه فأمره بخلق رأسه وأن يفتدى قلنا: نعم هذا حق ولسنا معكم في حلق الرأس إنما نحن في قتل القمل ولم يقل عليه السلام: إن هذه القدية إنما هي لقتل القمل، ومن قوله هذا فقد كذب عليه، ولئن كانت القملة ليست من الصيد فإلها جزاء، ولئن كانت من الصيد فإمثلها لقمة ولا قبضة طعام وإنما مثلها حبة سمسم، فإندري بماذا تعلقوا؟ وبالله تعالى التوفيق * ٨٩١ - مسألة - وجائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين والخطمي والاكتهال والتسويك والنظر في المرأة وشم الريحان. وغسل ثيابه. وقص أظفاره وشاربه وتنف إبطه والتور، ولا حرج في شيء من ذلك ولا شيء عليه لأنه لم يأت في منعه من كل ما ذكرنا قرآن ولا سنة يومدعي الإجماع في شيء من ذلك كاذب على جميع الأمة قائل ما لا علم به، ومن أوجب في ذلك غرامة فقد أوجب شرعاً في الدين لم يأذن به الله تعالى * وقد اختلف السلف في هذا، وروينا من طريق أيوب السخيتاني عن عكرمة أن ابن عباس دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال: إن الله تعالى لا يصنع بوسخ المحرم شيئاً وأنه قال: المحرم يدخل الحمام وينزع ضره وإن انكسر ظفره طرحه، أميطوا عنكم الأذى^(٢) إن الله لا يصنع بأذاكم شيئاً، وأنه كان لا يرى بشم الريحان للمحرم بأساً، وإن يقطع ظفره إذا انكسر، ويقلع ضره إذا آذاه * ومن طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال:

(١) أي ذنوب (٢) أي موعاكم الأذى

ورأى عمر بن الخطاب بعض بنيه أحسبه قال عاصم بن عمر . وعبدالرحمن بن زيد بن الخطاب وهو جالس على ضفة (١) البحر وهما يتماقلان وهم محرمون يغيب هذا رأس هذا ويغيب هذا رأس هذا فلم يعب غليهما * وعن عكرمة عن ابن عباس قال : كنت أطاول عمر بن الخطاب النفس ونحن محرمان في الحياض * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب — هو السخيتاني — عن عكرمة عن ابن عباس قال : لقد رأيته أمتنى أما قل عمر بن الخطاب بالجحفة ونحن محرمان ، الماقلة التغطيس في الماء * ومن طريق حماد بن سلية عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان هو وابن عمر باخذاً بالجحفة يترا مسان وهما محرمان *

قال أبو محمد : الاخاذ الغدير ، والترامس التغاطس ، ورأى مالك على من غيب رأسه في الماء الفدية ، وخالف كل من ذكرنا ، واختلف عن ابن عباس . والمسور بن مخرمة في غسل المحرم رأسه فاحتكما الى أبي أيوب الأنصاري ووجهها اليه عبد الله بن حنين فوجده يغسل رأسه وهو محرم وأخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ، وقد ذكرنا بأمر رسول الله ﷺ عائشة أم المؤمنين بأن تنقض رأسها وتمشط وهي محرمة * ومن طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر قال : لا بأس أن يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال : سئل ابن عمر عن ذلك؟ — يعني عن غسل المحرم ثيابه — فقال : لا بأس به إن الله لا يصنع بدرك شيئاً * ومن طريق عمرو بن دينار عن عكرمة قال : لا بأس أن تمشط المرأة الحرام المرأة الحرام وتقتل قل غيرهما * وعن عطاء . وإبراهيم النخعي قال : لا بأس بدخول المحرم الحمام ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان *

فان ذكرنا قول الله تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) قلنا: رويناه عن ابن عمر قال: التفث ما عليهم من الحج، وقد أخبر رسول الله ﷺ من الفطرة: قص الأظفار. وتنف الأبط. وحلق العانة. وقص الشارب، والفطرة سنة لا يجوز تعديها، ولم يخص عليه السلام محرم ما من غيره (وما كان ربك نسياً) والعجب كله ممن يجعل فيمن فعل ما أمر به من ذلك أو أيسح له ولم ينه عنه كفارة أو غرامة ، ثم لا يجعل على المحرم في فسوقه ومعاصيه. وارتكابه الكبائر شيئاً لا فدية، ولا غرامة بل يرى حجه ذلك تاماً مبروراً ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينظر في المرأة وهو محرم *

ومن طريق عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول الحسن . وابن سيرين .

(١) هو بكسر الصاد المعجمة وتشديد الهمزة المفتوحة جانب البحر والهر في النسخ كلها «صفة» بالصا دالمملتو هو تصحيفه

وعطاء . وطلاوس . وعكرمة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يكره ذلك ، وقدرويت كراهة ذلك عن ابن عباس ، والاباحه عنه أصح * وقال أبو حنيفة : ان قلم المحرم أظفار أربع أصابع أربع أصابع من كل يد من يديه ، ومن كل رجل من رجليه فعليه اطعام ماشاء ؛ فان قلم أظفار كف واحدة فقط أو رجل واحدة فقط فعليه دم *

وقال محمد بن الحسن : ان قلم خمسة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين أو من رجلين أو من يديه ورجليه معا فعليه دم ، فان قلم أربعة أظفار كذلك فعليه لطعام ، وقال أبو يوسف : كقول أبي حنيفة إلا أنه قال : يطعم عن كل ظفر نصف صاع ، وقال زفر . والحسن بن زياد : ان قلم ثلاثة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين ورجل أو من رجلين ويد فعليه دم ، فان قلم أقل فعليه أن يطعم عن كل أصبع نصف صاع ، وقال الطحاوي : لا شيء عليه حتى يقلم جميع أظفار يديه ورجليه فتجب عليه الفدية ، وقال مالك : من قلم من أظفاره ما يميّط به عن نفسه أذى فالفدية المذكورة في حلق الرأس عليه ، وقال الشافعي : من قلم ظفراً واحداً فليطعم مدّاً فان قلم ظفرين فدين فان قلم ثلاثة أظفار فعليه دم ، فاعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من وجوه الصواب ولا نعلم أحداً قالها قبلهم : ، وقد ذكرنا عن ابن عباس أنفاً لا بأس على المحرم إذا انكسر ظفره أن يطرّحه عنه وأن يميّط عن نفسه الأذى وهو قول عكرمة . وإبراهيم النخعي . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وحماد بن أبي سليمان ليس منهم أحد جعل في ذلك شيئاً * وعن عطاء ان قص أظفاره لا ذى به فلا شيء عليه فان قصها لغير أذى فعليه دم ، وعنه وعن الحسن ان قلم ظفره المنكسر فلا شيء عليه فان قلبه من غير أن يتكسر فعليه دم ، وعن الشعبي ان نزع المحرم ضرسه فعليه دم *

قال أبو محمد : ولا يخالف لابن عباس في هذا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، ويلزم من رأى في إمطة الأذى الدم أن يقول بقول الشعبي في إيجاب إمطة الأذى بقلع الضرر نعم . وفي البول . وفي الغائط لأن كل ذلك إمطة أذى ، وعن ابن عباس يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال في غسل المحرم ثيابه : ان الله لا يصنع بدرنك شيئاً ، وبه إلى سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال : لا بأس بغسل المحرم ثيابه ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : *

٨٩٢ — مسألة — وكل ما صاده المحلّ في الحلّ فأدخله الحرم ، أو وهبه لمحرم ، أو اشتراه محرم خلال للمحرم ولمن في الحرم ملكه ، وذبحه ، وأكله ، وكذلك

من أحرَم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك، أو في منزله قريباً، أو بعيداً، أو في قفص معه فهو حلال له — كما كان — أكله وذبحه. وملكه. وبيعه، ولو أنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وتملكه وذبحه حيثئذ فقط فلو ذبحه لكان ميتة ولو أنترعه حلال من يده لكان للذي أنترعه ولا يملكه المحرم وان أحل الأبا ن يحدث له تملكاً بعد إحلاله *

برهان ذلك أن الله تعالى قال : (وحرَم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وقال : (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرَم) فقالت طائفة : هاتان الآيتان على عمومهما والشئ المتصيد هو المحرم ملكه وذبحه وأكله كيف كان ؟ فخرتموا على المحرم أكل كل شئ من لحم الصيد جملة وان صاده لنفسه حلال وان ذبحه الحلال ، وحرموا عليه ذبح شئ منه وان كان قد ملكه قبل إحرامه . وأوجبوا على من أحرَم وفي داره صيد أو في يده . أو معه في قفص أن يطلقه وأسقطوا عنه ملكه البتة ولم يبيحوا لأحد من سكان مكة والمدينة أكل شئ من لحم الصيد . أو تملكه . أو ذبحه *

وقالت طائفة : قول الله تعالى : (وحرَم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) إنما أراد الله تعالى الفعل الذي هو التصيد لا الشئ المتصيد وهو مصدر صادي صيد صيداً فأما حرَم عليه صيده لما يتصيد فقط ، وقالوا : قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرَم) هو التصيد أيضاً نفسه المحرم في الآية الأخرى * واستدل هذه الطائفة على ما قلته بقول الله تعالى : (وإذا حللتم فاصطادوا) قالوا : فالذي أباحه الله تعالى لنا بالاحلال هو بلا شك المحرم علينا بالاحرام لا غيره ، وقالوا : لا يطلق في اللغة اسم الصيد الا على ما كان في البرية وحشياً غير متملك فاذا تملك لم يقع عليه اسم صيد بعد * قال أبو محمد : فهذان القولان هما اللذان لا يجوز أن يفهم من الآية غيرهما وكل ما عداهما فقول فاسد متناقض لا يدل على صحته دليل أصلاً ، فوجب أن ننظر في أى القولين يقوم على صحته البرهان ، فوجدنا أهل المقالة الأولى يحتجون بحديث ابن عباس عن الصعب ابن جثامة اللثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ رجل حمار وحش فرده عليه . وقال : « انا حرم لا بأكل الصيد » . وروى هذا الحديث أيضاً بالفظ « أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش فرده عليه وقال : لولا أنا محرمون لقبيلناه منك » *

روينا اللفظ الأول من طريق حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، واللفظ الثاني من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أهدى الصعب بن جثامة * ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن

حلاوس عن ابن عباس أن زيد بن أرقم أخبره « أن رسول الله ﷺ أهدى له [عضو من] (١) لحم صيد فرده وقال: أنا لا تأكله أنا حرم » وهذا خبران رويناها من طرق كلها صحاح، وهذا قول روى عن علي. ومعاذ. وابن عمر وبه يقول أبو بكر بن داود. روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال: أهدى إلى ابن عمر ظيما مذبوحة بمكة فلم يقبلها، وكان ابن عمر يكره للحرم أن يأكل من لحم الصيد على كل حال. فظننا فيها احتجت به الطائفة الأخرى فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا سفيان — هو ابن عيينة — نا صالح بن كيسان قال: سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول: سمعت أبا قتادة يقول: « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه (٢) فمنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يترأون شيئا [فظنرت] (٣) فاذا حمار وحش [فأسرجت فرسى] (٤) وأخذت رمحي ثم ركبت [فسقط مني سوطي] (٥) فقلت لأصحابي: ناولوني سوطي وكانوا محرمين فقالوا: لا (٦) والله لا نعينك عليه بشيء فنزلت وتناولته ثم ركبت فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء الكمة (٧) فطعنته برمح فقترته فأثبت به أصحابي فقال بعضهم: كلوه وقال بعضهم: لا تأكلوه، وكان النبي عليه السلام أمانا فركت فرسى فأدركت فقال: هو حلال فكلوه، أبو محمد مولى أبي قتادة ثقة اسمه نافع روى عنه أبو النضر وغيره * ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبد الله الضبي نا فضيل بن سليمان النيرى نا أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهم محرمون وأبو قتادة محل » فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال: هل معكم منه (٨) شيء؟ قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام فأكلها * ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال: « كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى لنا طير وطلحة راقد فمنا من تورع. ومنا من أكل فلما (٩) استيقظ طلحة وفق من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ * ومن طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة ابن عبيد الله عن عمير بن سلبة الضمرى قال: « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالروحاء وهم حرم إذا حمار معقور فقال رسول الله ﷺ: دعوه فيوشك صاحبه أن

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٣، والحديث مختصر من أوله (٢) هي على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقياء بحرميل اه معجم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) سقط لفظ « لا » من صحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) سقط لفظ « منه » من نسخة رقم (١٦) (٩) هو صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٤ مع تقديم وتأخير

يأتى فجاء رجل من بهز هو الذى عقر الحمار فقال : يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فامر عليه السلام أبا بكر فقسمه بين الناس ، وهو قول عمر بن الخطاب . وطلحة كما ذكرنا وأبى هريرة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر أنه سمع أبا هريرة يحدث أباه عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين أهدوا لهم صيداً ؟ قال : فامرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال عمر : لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعتك * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار قال : أقبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمرة من بيت المقدس وأميرنا معاذ بن جبل فأتى رجل بحمار وحش قد عقره فابتاعه كعب بن مسلم فجاء معاذ والقذور تغلى به فقال معاذ : لا يطيعني أحد الا أكفأ قدره فأكفأ القوم قدورهم فلما وافوا عمر قص عليه كعب قصة الحمار فقال عمر : ما بأس ذلك؟ ومن نهى عن ذلك ؟ لعلك أفتيت بذلك يا معاذ قال : نعم فلامه عمر * وهو أيضاً قول ابن عمر . وابن مسعود . وأبى ذر . ومجاهد . والليث . وأبى حنيفة ، وغيرهم *

قال أبو محمد : فكانت هذه الأخبار والى قبلها صحاحا كلها ، فالواجب في ذلك الأخذ بجميعها واستعمالها كما هي دون أن يضاف شيء منها ما ليس فيه فيقع فاعل ذلك في الكذب ، فنظرنا في هذه الأخبار فوجدنا فيها إباحة أكل ما صاده الحلال للمحرم ، ثم نظرنا في التى قبلها فوجدناها ليس فيها نهى المحرم عن أكل ما صاده المحل أصلا وإنما فيها قوله عليه السلام « انا لاناكله انا حرم . ولولا أننا محرمون لقبلائه » فانما فيه رد الصيد على مهيديه لأنهم حرم وترك أكله لأنهم حرم ، وهذا فعل منه عليه السلام وليس أمراً وانما الواجب أمره وانما في فعله لا يتساء به فقط ، وهذا مثل قوله عليه السلام « أما انا فلا آكل متكثا » وتركه أكل الضب فلم يحرم بذلك الا كل متكثا لكن هو الأفضل ولم يحرم أيضاً أكل المحرم الصيد يصيده المحل بقوله عليه السلام « انا لاناكله انا حرم » لكن كان ترك أكله أفضل ، وهكذا روى عن عائشة ولا حرج في أكله أصلا ولا كراهة لانه عليه السلام قد أباحه وأكله أيضا مرة لم يأكله ومرة قبله ومرة لم يقبله . فكل ذلك حسن مباح ، وهكذا القول في الحديث الذى فيه « أهدى لرسول الله عليه السلام يرض نعام وتسمير وحش فقال : أطعمه أهلك فاما حرم » لو صح فكيف ولا يصح ؟ فاذ لا شك في هذا فقد صح ان قول الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) انما أراد به الصيد في البر فقط ، وصح ان قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) نهى عن قتله في حال كون المرء حرما ، والذكاة ليست قتلًا بلا خلاف في الشريعة ، والقتل

ليس ذكاة فصيح أنه لم ينه عن تذكيته ، وإذا ثبت هذا فلم يأت النص بنهي عن تملك الصيد بغير التصيد فهو حلال *

وبرهان قاطع وهو أن النبي عليه السلام سكن المدينة إلى أن مات ، وهي حرم مكة سواء سواء وأصحابه بعده ، ولم يزل عليه السلام يهدي له الصيد ولاصحابه ويدخل به المدينة حيا فيتباع ويذبح ويؤكل ويتملك ، ومذكي فيباع ويؤكل ، وهذا أمر لا يقدر على إنكاره أحد جيلا بعد جيل ، وكذلك بمكة وهي حرم *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب — هو ابن أبي خزيمة — نا عبيد الله بن عمر نا حماد بن زيد قال : سمعت داود بن أبي هند يحدث هشام بن عروة أن عطاء بكره ما أدخل من الصيد من الحل أن يذبح في الحرم ، فقال هشام : وما علم عطاء ، ومن يأخذ عن ابن أبي رباح كان أمير المؤمنين بمكة — يعني عمه ابن الزبير — تسع سنين يراها في الأقفاس وأصحاب رسول الله عليه السلام يقدمون بها القمارى ^(١) واليعاقب ^(٢) لا ينهون عن ذلك *

قال أبو محمد : ما لم يمنع منه الحرم لم يمنع منه الأحرام إذ لم يفرق بين ذلك النص أصلا فارتفع الاشكال ، وبالله تعالى التوفيق ، إلا أن أبا حنيفة قال : من أحرم وفي منزله صيد أو معه في قفص لم يلزمه إرساله فان كان في يده لزمه إرساله فان وجد بعد إحلاله في يد إنسان قد أخذه كان له ارتجاعه وانتزاعه من الذي هو بيده ، وهذا تخليط ناهيك به ، ولئن كان يسقط ملكه عنه باحرامه فما له أن يأخذه من ملكه ولاسيل إلى عودة ملكه عليه بعد سقوطه إلا ببرهان ، وان كان ملكه لم يسقط عنه باحرامه فلا يلزمه إرساله ، وقال أيضاً : ان صاد محل صيداً فأدخله حرم مكة حيا فعليه أن يرسله فان باعه ففسخ بيعه فان باعه من يذبحه أو ذبحه فعليه الجزاء ، وهذا تخليط وتناقض لما ذكرنا قبل * ورويا عن مجاهد لا بأس أن يدخل الصيد في الحرم حيا ، ثم يذبح * وعن عطاء . وعمر بن دينار . وسعيد بن جبير أيضاً مثل هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان قال : رأيت الصيد يباع بمكة حيا في إمارة ابن الزبير *

قال أبو محمد : ولا فرق بين من كان في الحرم وبين الحرم في الحل والحرم لأن كليهما يقع عليه اسم حرم ، وبالله تعالى التوفيق ، فاذ قد صح هذا فالواجب فيمن قتل صيداً متملكاً وهو محرم أو في الحرم أن يؤدي لصاحبه صيداً مثله يبتاعه له أو قيمته ان لم يوجد مثله ولاجزاء فيه ولا يؤكل الذي قتل لآله ميتة اذ قتله بغير إذن صاحبه *

(١) هو جمع القمري والآخر قرية طائر مشهور (٢) هو جمع يعقوب ذكر الحجل ، ويوصف بكثرة العدو وشدة * .

قال أبو محمد: وههنا قولان آخران، أحدهما قوم قالوا: لحم الصيد حلال للحرم ما لم يصده هو أو يصده له، واحتجوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «خرجت مع رسول الله عليه السلام من المدينة فأحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمار وحش فحملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه للنبي عليه السلام وذكركت أني لم أكن أحرم فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له * وبما رويناه من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله عليه السلام: «صيد البر لكم حلال وأتم حرم إلا ما اصطدتم وصيد لكم» فروينا هذا عن عثمان وأنه أنى بصيده وهو وأصحابه محرمون فأمرهم بأكله ولم يأكله هو فقال له عمرو بن العاصي: يا عجب لك تأمرنا أن نأكل مما لست آكل فقال عثمان: اني أظن انما صيد من أجل فأكلوا ولم يأكل، وهو قول مالك *

قال أبو محمد: أما خبر جابر فساقت لأنه عن عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف، وأما خبر أبي قتادة فإن معمرأ رواه كما ذكرنا، ورواه عن يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام، وهشام الدستوائي كلاهما يقول فيه. عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة ولا يذكر أن ما ذكر معمر، ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة، ورواه أيضاً شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى فلم يذكر فيه ما ذكر معمر، ورواه أيضاً أبو محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة فلم يذكر فيه ما ذكر معمر، ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر أن رسول الله عليه السلام أكل منه *

فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه. أما أن تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لاسيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرأ، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة لأنه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم. وأبي محمد. وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم لأنه لا يشك ذو حسان إحدى الروايتين وهم، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام أكل منه وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد ويؤخذ بالرائد وهو الحق الذي لا يجوز تعديه * فنظرنا في ذلك فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ أكل منه، قد أثبت خبراً وزاد علماً على من روى عنه أنه عليه السلام لم يأكل منه فوجب الأخذ بالرائد ولا بد وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره، وبالله تعالى التوفيق *

وأما فعل عثمان فاننا رويناه من طريق سعيد بن منصور اننا ان وهب ان عمرو بن الحارث

أن أبا النضر مولى عمر بن عبد الله (١) حدثه أن بسر (٢) بن سعيد أخبره أن عثمان بن عفان كان يصاد له الوحش على المنازل ، ثم يذبح فيأكله وهو محرم ستيين من خلافته ، ثم إن الزبير كلبه فقال : ما أدري ما هذا يصاد لنا ومن أجلنا ؟ لو تر كناه قتركه ؛ فصح انه رأى من عثمان . والزبير واستحسان لا منع ولا عن أثر عندهما ، ومثل هذا لا تقوم به حجة ، ولا يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصاد الحمار إلا لنفسه وأصحابه وهم محرمون فلم يمنعهم رسول الله ﷺ من أكله فسقط هذا القول *

وقول آخر : وهو انه حلال للمحرم ما صاده الحلال ما لم يشر له اليه أو يأمره بصيده واحتج هؤلاء بما روينا من طريق شعبة أنا عثمان بن عبد الله بن موهب قال : سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه « انهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم فرأيت حمار وحش فر كبت فرسى وأخذت رمحي فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني فاختلست سوطا من بعضهم وشدت على الحمار فأصبته فأكلوا منه فأشفقوا منه فسل عن ذلك رسول الله عليه السلام ؟ فقال . هل أشرتم أو أعتم ؟ قالوا : لا قال : فكلوه » * ومن طريق أبي عوانة عن عبد الله بن عثمان بن موهب عن ابن أبي قتادة عن أبيه بمثله الا انه قال : هل منكم أحد أمره أو أشار اليه بشيء ؟ قالوا : لا *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لأننا لا ندري ماذا كان يقول رسول الله ﷺ لو قال له : نعم ؟ إلا أن اليقين عندنا أن كل ما لم يقله عليه السلام ولا حكم به فانه غير لازم ولا تؤخذ الديانة بالتكهن ، ونحن على يقين من أنه لو لزم بأشارتهم اليه أو أمرهم إياه أو عونهم له حكم تحريم لبينه عليه السلام ، فاذ لم يفعل فلا حكم لذلك * وقد روينا عن عطاء في محرم كان بمكة فاشتري حجلة فأمر محلا بذبحها انه لا شيء عليه . وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٣ — مسألة — فلو أمر محرم حلالا بالتصيد فان كان ممن يطيعه ويأتمر له فالمحرم هو القاتل للصيد فهو حرام ، وان كان ممن لا يأتمر له ولا يطيعه فليس المحرم ههنا قاتلا بل أمر بمباح حلال للباة مور ولو اشترك حلال ومحرم في قتل صيد كان ميتة لا يحل أكله لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاؤه كله لأنه قاتل ولا جزاء على المحل ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٤ — مسألة — ومباح للمحرم ان يقبل امرأته ويأمرها ما لم يوج لآن الله تعالى لم ينه الا عن الرفث والرفث الجماع فقط ؛ ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ؛ ولم

(١) وقع في تهذيب التهذيب ، عبد الله ، وفي النسخ كلها ، عبد الله ، بالتصغير وهو موافق لما في تقريب التهذيب (٢) وقع في تهذيب التهذيب ، بشر ، ح ١ ص ٤٣١ نشين معجمة وهو غلط والصواب ما هنا ما السين المهملة .

بنيه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام قط عن ذلك ، وبطل الحج بالامتناء في مباشرتها التي لم ينه قط قرآن ولا سنة عنها ، ثم لا يبطل حجه بالفسوق الذي صح نهي الله تعالى في القرآن عنه في الحج من ترك الصلاة ، وقتل النفس التي حرم الله تعالى بغير الحق وسائر الفسوق ان هذا لعجب !
روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن شيخ يقال له :
أبو هرم قال : سمعت أبا هريرة يقول : يحل للمحرم من امرأته كل شيء إلا هذا وأشار بأصبعه السبابة بين أصبعين من أصابع يده يعني الجماع * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج .
أخبرني عثمان بن عبد الرحمن انه قتل امرأته وهو محرم فسألت سعيد بن جبير ؟ فقال :
مانع لم فيها شيئاً فليستغفر الله عز وجل ، قال ابن جريج : وسمعت عطاء يقول : مثل قول
سعيد بن جبير * ومن طريق ابن جريج أيضاً عن عطاء لا يفسد الحج الا التقاء الحتانين
فاذا التقي الحتانان فسد الحج ووجب الغرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن
غيلان بن جرير قال : سألتني وعلى بن عبد الله ، وحلم بن الدريم محرم ؟ فقال : وضعت
يدي من امرأتى موضعاً فلم أرفعها حتى أجنبت قتلنا : كلنا مالنا بهذا علم ؟ فضى إلى
أبي الشعاء جابر بن زيد فسأله ، ثم رجع ليأخبرني وجهه ؟ فسألناه ماذا أفنالك ؟
فقال : انه استكنمتني ، فهو لاء كلهم لم يروا في ذلك شيئاً *

فان ذكروا الرواية عن عائشة يحرم على المحرم من امرأته كل شيء الا الكلام *
وعن ابن عباس انما الرفث ماتكلم به عند النساء ، فهم أول مخالف لهذا لانهم يبيحون
له النظر ، ثم انها وابن عباس لم يجعلا في ذلك شيئاً ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : من
جامع دون الفرج فأنزله فليس عليه الا دم وتجزئه شاة وحجته تام * وروينا عن ابن عباس
ولم يصح فممن نظر فأمدى . أو أمنى عليه دم * وعن علي ولا يصح من قبل فعليه دم ،
أما رواية ابن عباس فعن شريك عن ابراهيم بن مهاجر ، وأما رواية علي فعن شريك
عن جابر الجعفي وكلهم لاشيء *

قال أبو محمد : إيجاب الدم في ذلك قول لم يوجه قرآن ولا سنة . ولا قياس . ولا قول مجمع
عليه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٥ — مسألة — ومن تطيب ناسياً أو تداوى بطيب أو مسه طيب الكعبة ،
أو مس طيباً لبيع ، أو شراء ، أو لبس ما يحرم على المحرم لباسه ناسياً ، أو لضرورة طال كل
ذلك منه . أو قصر فلا شيء عليه ولا يكدر ذلك في حجه وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة
يذكره أو ساعة يستغنى عنه ، وكذلك من حلق رأسه ناسياً فلا شيء عليه ، وله ان يحتجم
ويحلق مواضع المحاجم ، ولا شيء عليه ، وله ان يدهن بماء ، فلو تعمد لباس ما حرم عليه . أو فعل
ما حرم لغير ضرورة بطل حجه وإحرامه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ: «عفى لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فالمستكره على كل ما ذكرنا والمرأة المكروهة على الجماع لشيء عليها، ولا على من أكره على ما ذكرنا، وحجهم تام، وإحرامهم تام* وقال أبو حنيفة: من غطى رأسه، أو وجهه، أو لبس مانئى عامداً، أو ناسياً، أو مكرها يوماً إلى الليل فعليه دم، فإن فعل ذلك أقل من يوم فعليه صدقة؛ فإن حلق قفاه للحجامة فعليه دم، فإن حلق بعض عضو فعليه صدقة، وقال مالك: من فعل شيئاً من ذلك فأماط به عن نفسه أذى فعليه الفدية التي على من حلق رأسه ولا يحتجيم إلا من ضرورة، فإن حلق مواضع المحاجم فعليه الفدية* وقال الشافعي: لشيء في النسيان في كل ذلك إلا في حلق الرأس فقط ففيه الفدية قال: ولا يحلق موضع المحاجم ولم يذكر في ذلك فدية*

قال أبو محمد: أما أقوال أبي حنيفة فظاهرة الفساد والتناقض ولا نعلمها عن أحد قبله، ولا دليل على صحة شيء منها لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس لأن تفريقه بين ذلك يوماً أو أقل من يوم دعوى فاسدة، وقال بعضهم: هذا هو المجهود من لباس الناس*

قال علي: كذب في ذلك بل قد قال الله تعالى: (وحيث تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء) فأخبر تعالى أن اللباس لا يقل (١) في النهار بل قد يوضع للقائلة، وأخبر أن اللباس يقل (٢) إلى بعد صلاة العشاء وقد يكون إلى نصف الليل، فإن ذكروا ما روى عن ابن عباس. والنخعي أن من ترك من نسكه شيئاً فليرق دما قلنا: أنتم أول من خالف ذلك لأنكم تجمعون في أكثر ذلك صدقة لادما، ولا عجب أعجب ممن يحتج بشيء يراه حقاً، ثم هو أول مخالف له: وأما قول مالك فإنه قياس والقياس كله باطل، ولو كانت إمامته (٣) الأذى بغير حلق الرأس توجب الفدية لأوجب الفدية البول. والغائط. والأكل. والشرب. والغسل للحر، والترويح والتدفق للبرد، وقلع الضرس للوجع، فكل هذا إمامة أذى، فإن قالوا: قد أجمع الناس على إسقاط الفدية في أكثر

(١) يقال أقل الشيء يقله واستقله يستقله إذا رفعه وحمله، والمعنى هنا والله أعلم (وحيث تضعون ثيابكم) — أي تنزعونها عن أبدانكم وقت الظهيرة من شدة حرها، وكذلك بعد صلاة العشاء لأنه وقت نوم وخلو قبال أهل (٢) أي يحمل ويلبس إلى بعد صلاة العشاء. وبعد هذا الوقت ينزع لأنه وقت نوم ففي الآية دليل على أن اللباس لا يتصل لبسه من أول النهار إلى آخره بل ينزع في أوقات مخصوصة فسقط ما قاله البعض من أن المجهود من لباس الناس يوماً إلى الليل كما يقوله أبو حنيفة، ووقع في بعض النسخ «أن اللباس يتصل» بدل «يقطع»، والمعنى قريب من هذا ولا يحتاج إلى تكلف وحرينا على ما هنا لبيان المعنى بخلاف تلك النسخ (٣) في النسخة أهمية إمامة،

من ذلك قلنا : حسبنا وإياكم أقراركم بصحة الاجماع على ابطال علتكم ، وعلى أنه ليس كل اماطة أذى تجب فيه فدية ، والزام الصيام والصدقة والهدى شرع لا يجوز الزامه أحد حيث لم يلزمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لانهم لا يقدرّون على ان يوردوا في ذلك قول عشرة من صاحب ، وتابع في ذلك مع اختلافهم في أقوالهم * وأما الشافعي فانه احتج له مقلده بأن كل من ذكرنا يقدر الناس على إزالته عن نفسه الا حلق الشعر فلا يقدر على انباته فقلنا : فكان ماذا ؟ وأى شيء في هذا مما يوجب الفدية ؟ وهل زدتم إلا دعوى لا برهان لها *

ورويانا من طريق نافع ان ابن عمر كان يأكل الخبيص الأصفر ^(١) وهو محرم يعني المزعفر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بأى كحل شاء ما لم يكن فيه طيب * ومن طريق شعبة عن شميصة الأزديّة أن عائشة أم المؤمنين قالت لها : كتحلى بأى كحل شئت غير الاثمدا ما انه ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن نكرهه *

ومن الخلاف في ذلك ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي نا يزيد ابن ابراهيم عن قتادة أن عبد الرحمن بن أبي بكر أمر امرأة محرمة ا كتحلت بأثمدا أن تهرق دما * ومن طريق سعيد بن منصور نا مروان — هو ابن معاوية الفزاري — نا صالح بن حي قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه خلوق الكعبة فلم يغسله — وكان محرما — وعن عطاء وسعيد بن جبير مثله سواء سواء * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر ان شتم المحرم ريحانا . أو مس طيبا أهرق دما ^(٢) * وقد رويانا من طريق عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس « أن النبي عليه السلام احتجم وهو محرم » * ومن طريق مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة نا المعلي بن منصور نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بحنة قال : « احتجم رسول الله عليه السلام بطريق مكة ^(٣) وهو محرم ووسط رأسه » * قال أبو محمد : لم يخبر عليه السلام ان في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع ^(٤) ، وانما نهينا عن حلق الرأس في الاحرام ، والقفا ليس رأسا ولا هو من الرأس ، فان ذكروا ما رويانا عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

(١) هو طعام معروف (٢) في النسخة رقم (١٤) داواهرق دما ، وهو غلط (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٧ نا النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطريق مكة ، الخ (٤) قال في الصحاح الافرع التام الشعر وقال في النهاية الافرع وافي الشعر ، وقيل الذي له جمعة

أنه أمر محرما احتجم ان يفقدى بصيام . أو صدقة . أو نسك ؛ فان اضطر الى ذلك فلا شيء عليه ، فهذا عليهم لأنهم خالفوه في موضعين ، أحدهما أنه أوجب الدم ولم يشترط ان حلق لها شعرا ، والثانى أنه لم يوجب شيئا على من اضطر اليها وهم لا يقولون بهذا *
ورويتنا عن مسروق أنه قال: يحتجم المحرم ولا يحتجم الصائم ولم يشترط ترك حلق القفا *
وعن طاوس يحتجم المحرم اذا كان وجعا وما نعلم من أوجب في ذلك حكما من التابعين إلا الحسن فانه قال : من احتجم وهو محرم اراق دما * وعن ابراهيم . وعطاء ان حلق مواضع المحاجم فعليه كفارة *

وأما الاذهان فروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أشعث بن سليم — هو ابن أبي الشعثاء (١) — عن مرة بن خالد قال: رأنا أبو ذر ونحن محرمون فقال: ادهنوا ايديكم ، وصح عن ابن عمر أنه كره ان يعالج المحرم يديه بالدم وان يدهن بالسمن رأسه لصداغ أصابه ولم يجعل في ذلك شيئا * وروينا عن عطاء من تدأوى بدواء فيه طيب فعليه الكفارة ولا بأس بالأذهان الفارسية * وعن ابراهيم في الطيب الفدية * وعن مجاهد اذا تدأوى المحرم بالسمن ، أو الزيت ، أو البنفسج فعليه الكفارة * وعن الحجاج بن أرطاة كان الحكم وأصحابا يقولون في المحرم يدأوى قروحا برأسه وجسده : ان عليه كفارتين *

وأما اللباس ناسيا فعن عطاء في المحرم يغطي رأسه ناسيا لا شيء عليه فان لبس قميصا ناسيا فلا شيء عليه وليستغفر الله تعالى ، فان تعمد ذلك فالكفارة * وعن حماد ابن أبي سليمان بمثله لا شيء في ذلك على الناسى * وعن مجاهد . وسعيد بن جبير انها اجاز للمحرم أكل الطعام ، وفيه الزعفران ، وكرهه عطاء واخبر أنه لا ياتر فوله عن أحد * وعن طاوس . وعطاء لإباحة الخبيص المزعفر للمحرم ، ومثله عن الحسن . وابراهيم النخعي . وجابر بن زيد . ومحمد بن علي * وعن ابراهيم . وعطاء . والحسن . في لباس القميص . والقنسوة . والخفين للمحرم أنه يهرق دما ، وهذه كلها أقوال مخالفة لأقوال أبي حنيفة ، ومالك * قال أبو محمد : وأما من تعمد ما حرم عليه فقد فسق والفسوق يبطل الحج كما قدمنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٦ — مسألة — وللمحرم ان يشد المنطقة على ازاره ان شاء أو على جلده ويحتزم بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد ازاره عليه ورداءه ان شاء ، ويحمل ماشاء من الخولة على رأسه ويعصب على رأسه لصداغ ، أو لجرح ويحجر كسر ذراعاه أو ساقه ويعصب على جراحه وخرجاه وقرحه ولا شيء عليه في كل شيء من ذلك ، ويحرم في أى لون شاء حاشا

(١) في السخنة رقم (١٤) « هو ابو الشعثاء » . وبه مصححا على انه غلط وصوابه كما هو هو كما قال .

ما صبح بورس ، أو زعفران لأنه لم ينه عن شيء مما ذكرنا قرآن ، ولا سنة (وما كان ربك نسيا) . الا اتنا روينا من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي حسان « أن رسول الله ﷺ رأى محرما محتزما بجبل فقال : يا صاحب الجبل ألقه » وبه الى ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعتد عليك شيئا وانت محرم * ومن طريق ابن أبي شبة ناخفص بن غياث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كره الهميان ^(١) للمحرم ، فأما الأثر فرسل لاحجة فيه ، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن الأسلي عن سمع صالحا مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول : رخص رسول الله عليه السلام في الهميان للمحرم *

قال أبو محمد : كلاهما وتمرة ، واما ابن عمر فقد روى عنه وعن غيره من الصحابة رضى الله عنهم خلاف هذا * وروينا من طريق ابن أبي شبة نا ابن فضيل عن ليث عن عطاء . وطاوس قالا جميعا : رأينا ابن عمر قد شد حقويه ^(٢) بجمامة وهو محرم * ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم ارنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين انها كانت ترخص في الهميان يشده المحرم على حقويه وفي المنطقة أيضا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهميان للمحرم : لا بأس به * ومن طريق شعبة عن منصور عن مجاهد قال : رأيت ابن الزبير جاء حاجا فرمل حتى رأيت منطقه قد انقطعت على بطنه *

قال أبو محمد : لاشك ان ابن الزبير لم يكن مضطرا إلى احراز نفقته وابن عمر لم يجعل في ذلك شيئا ، ورأى مالك على من عصب رأسه فدية ، ومن طريق ابن عمر لا يعصب المحرم رأسه بسير ولا بحرقه * ومن طريق ابن أبي شبة عن أبي داود الطيالسي عن أبي معشر عن عبد الرحمن بن يسار قال : رأيت ابن عباس قد شد شعره بسير وهو محرم وكلاهما لم يجعل فيه شيئا * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان — هو ابن عينة — عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد أبي الشعثاء : ينحل ازارى يوم عرفة قال : اعقده * ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى بأسا ان يتوشح المحرم بثوبه ويعقده على قفاه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه لم ير بأسا ان يعقد المحرم ثوبه على نفسه ، وأباح لباس الهميان للمحرم محمد بن كعب . وعطاء . وطاوس . ومحمد بن علي . وابراهيم . وسعيد بن جبير . ومجاهد . والقاسم بن محمد ، وكرهه آخرون * وعن سعيد بن جبير أنه أباح للمحرم ينكسر

(١) هو كيس يجعل فيه المفقود يشد على الوسط وجمعه همايين (٢) تنية حقوه الحاصرة

ظفره ان يجعل عليه مرارة ولم يأمر في ذلك بشيء * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا منصور عن ابراهيم ومجاهد قالا جميعا : يجبر المحرم عظمه اذا انكسر قالا : وليس عليه في ذلك كفارة * ومن طريق سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال : اذا انكسرت يد المحرم أو شج عصب على الشج والكسر وعقد عليه ولم يجعل في ذلك شيئا *

وعن محمد بن علي وسعيد بن المسيب لا بأس ان يعقد المحرم قال محمد : على القرحة ، وقال ابن المسيب : على الجرح ، وأباح أبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان للمحرم الهميان والمنطقة ، وان يحمل الخرج على رأسه ونحو ذلك ولم يروا فيه بأسا ، وأباح مالك لباس المنطقة للمحرم اذا كانت فيها نفقته ، ومنعه لباسها اذا كانت فيها نفقة غيره ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك الفدية ، ومنع مالك من شد المنطقة على العضد للمحرم وأباح شدها على جلده ومنع من شدها فوق الازار ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك فدية فأقوال متناقضة لا دليل على صحة شيء منها ، ولا نعلم أحدا قال بها قبلهما ، ومنع مالك المحرم من حمل خرج لغيره على رأسه ورأى عليه في ذلك فدية وأباح له حملها على رأسه اذا كان له ، وهذا فرق فاسد لانعله أيضا عن أحد قبله ، وقد روى عن عطاء إباحة حمل المحرم المكمل على رأسه * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن الحسين قال : رأى عمر على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرتين (١) وهو محرم فقال : ما هذا ؟ فقال علي بن أبي طالب : ما أخال أحدا يعلننا السنة فسكت عمر * وعن سالم ابن عبد الله بن عمر أنه لبس ثوبا موردا وهو محرم ، * فان قيل * : قد روى عن عمر أنه أنكر على طالحة لباس ثوب مصبوغ للمحرم قلنا : أتم أول من خالف عمر في ذلك فلم تنكروه ؟ ولا رأيتم فيه شيئا ؛ وهذا ما تروا كوا فيه القياس فأباحوا المصبغات ولم يقيسوها على الورس والمصفر كما قاسوا كل من أماط به أذى على حائق رأسه ، وكما قاسوا إجارح الصيد على قاتله ، وكما أوجبوها على من لبس قيصا أو عمامة *

٨٩٧ - مسألة - ولا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة . والمدينة ، ولا شوكة خافوقها ، ولا من حشيشه حاشا الاذخر (٢) فان جمعه مباح في الحرم ومباح له ان يرعى لإبله أو بغيره أو مواشيه في الحرم ، فان وجد غصنا قد قطعه غيره أو وقع فقارق جذمه (٣) فله أخذه حيثنذ ، فان احتطب في حرم المدينة خاصة فان سلبه حلال لمن وجده *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : «إن هذا البلد حرمه

(١) قال في الصحاح : ضربت الثوب تضرى اذا صبغته بالحر وهو دون المشبع وفوق المورد أه (٢) هو - بكسر الهمزة - حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الحشب (٣) قال الجوهري في صحاحه الجذم بالكسر اصل الشيء وقد يفتح

الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى [إلى يوم القيامة] ^(١) وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعصده شجره ^(٢) ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرّفها ولا يحتلّ خلاها ^(٣) قال العباس : يا رسول الله إلا الاذخر فإنه لقينهم وليوتهم فقال : « إلا الاذخر » *

ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي « أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله عليه السلام فيها فقتلوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب ^(٤) » * قال أبو محمد : هذا ما نهي الله تعالى عنه على لسان رسوله عليه السلام ولم ينه عن إرعاء

المواشي (وما كان ربك نسيا) * وقال أبو حنيفة : بكرهية الرعي في حرم مكة وهذا تعدّ لحدود الله تعالى ، وأباح مالك أخذ السنن ^(٥) وسائر حشيش الحرم ، وهذا أيضاً خلاف أمر رسول الله عليه السلام ، ولا فرق بين السنن وبين سائر حشيش الحرم * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وسفيان : بإيجاب الجزاء على قاطع شجر الحرم ، قال أبو حنيفة في الغصن فما فوقه إلى الدوحة : ^(٦) قيمة ذلك ، فإن بلغ هدياً أهده ، فإن لم يبلغ هدياً فقيمه طعاماً يتصدق به لكل مسكين نصف صاع حنطة . أو صاع تمر . أو شعير ، ولا يجزى في ذلك صيام *

وقال زفر : يتصدق بالقيمة ولا يجزى في ذلك هدى ولا صيام * قال أبو محمد . روي عن بعض السلف في الدوحة بدنة ، وعن عطاء فيها بقرة ، وفي الوند مدّة * وعن عبد الله بن عامر في الدوحة بقرة * وعن ابن أبي نجيح في الدوحة ستة دنانير . أو خمسة . أو سبعة يتصدق بها بمكة ، وما نعلم لأبي حنيفة وزفر في قولهما سلفاً *

وقال مالك . وأبو سليمان : لأشياء في ذلك وهو الحق لأنه لو كان في ذلك شيء لبيّن رسول الله ﷺ ، ولا يجوز شرعاً هدى . ولا إيجاب صيام . ولا إلزام غرامة إطعام ولا صدقة إلا بقرآن أو سنة ، وهذا ما تروى فيه الطوائف المذكورة القياس ، فإن أبا حنيفة والشافعي قاسا إيجاب الجزاء في شجر الحرم على إيجاب الجزاء في صيده ولم يقيسا إيجاب الجزاء في حرم المدينة على إيجابه في حرم مكة وكلاهما حرم محرّم صيده ، وقاس مالك إيجاب الفدية على اللابس

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٣ ، والحديث اختصره المصنف من أوله (٢) في صحيح مسلم ولا يعصده شجره ، بدل « شجره » (٣) قال في الصحاح : الخلا مقصور وهو الرطب من الحشيش الواحدة خلاة (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ وقد اختصره المؤلف من أوله وآخره واقتصر على محل الشاهد منه (٥) هو بالقصر نبات معروف من الأدوية له محل ، الواحدة سنة ، وبعضهم يرويه بالمد (٦) أي الشجرة

والمطيب على وجوبها على حائق رأسه ولم يقس إيجاب الجزاء في شجر حرم مكة وفي صيد حرم المدينة على وجوبه في صيد حرم مكة ، وكل ذلك تناقض لا وجه له والله تعالى التوفيق *
٨٩٨ — مسألة (١) — ولا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلا ولا أن يقام فيها حد ، ولا يسجن فيها أحد ، فمن وجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد لما ذكرنا من نهى رسول الله عليه السلام أن يسفك بها دم ، ولقول الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) . وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وأما إخراج العاصي منه (٢) فلقول الله تعالى : (أن تطهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) . فطهره من العصاة واجب ، وليس هذا في حرم المدينة لأنه لم يأت بذلك نص ولا يسمى ذبح الحيوان المتملك ، ولا الحجامة ، ولا فح العرق سفك دم *

روينا من طريق ابن عينة أن أبا إبراهيم بن ميسرة — وكان ثقة مأمونا — قال : سمعت طاوسا يقول : سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ، ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع — وذكر كلاما — وفيه فاذا خرج أقيم عليه الحد ، وهو قول سعيد بن جبير . والحكم ابن عتيبة ، وهو قول عمر بن الخطاب * ومن طريق ابن جريج قال أبو الزبير : قال ابن عمر : لو وجدت فيه قاتل عمر مآذنه (٣) يعني حرم مكة ، وقال ابن عباس : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضت له *

قال أبو محمد : فلم يخصوا من أصاب حدا في الحرم ممن أصابه خارج الحرم ؛ ثم لجأ إلى الحرم ، وفرق عطاء . ومجاهد بينهما * وروينا من طريق ابن الزبير أنه أخرج قوما من الحرم إلى الحل فصلبهم * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان فيمن قتل ، ثم لجأ إلى الحرم قال : يخرج منه فيقتل * وقال أبو حنيفة : تقام الحدود في الحرم إلا القتل وحده فإنه لا يقام فيه حد قتل ولا قود حتى يخرج باختياره ، وقال أبو يوسف : يخرج فيقام عليه حد القتل *

قال علي : تقسم أبي حنيفة فاسد ما نعلم لمن أباح القتل في الحرم حجة أصلا ولا سلفا إلا الحصين بن نمير ومن بعثه والحجاج ومن بعثه *

قال أبو محمد : وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن نفسه قال تعالى : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه فإن قاتلواكم فاقتلواهم) ، والله تعالى التوفيق *

٨٩٩ — مسألة — ولا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته إلى الحل *
 روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن عطاء قال : يكره أن يخرج من

(١) لفظ ، مسألة ، زياد من النسخة اليمنية (٢) من قوله ولقول الله تعالى مقام إبراهيم ، إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ

(٣) قال الجوهري في الصحاح : التده الزجر تقول : تدهت البعير إذا زجرته عن الخوض وغيره *

تراب الحرم إلى الحل أو يدخل تراب الحل إلى الحرم وهو قول ابن أبي ليلى وغيره ، ولا بأس باخراج ماء زمزم لأن حرمة الحرم انما هي للأرض و ترابها وحجارتها ، فلا يجوز له إزالة حرمتها (١) ولم يأت في الماء تحريم *

٩٠٠ — مسألة — وملك دور مكة ويعبها واجارتها جائز ؛ وقد روينا عن عبد الله ابن عمرو بن العاصي أنه قال : لا يحل بيع دورها ولا إيجارتها ، ومنع عمر بن عبد العزيز من كرائتها ، وروينا عن عمر المنع من التبويب على دورها ، وروينا في ذلك خبرين مرسلين لا يصحان ، وهو قول اسحاق بن راهويه *

قال علي : قدمك الصحابة بها دورهم يعلم رسول الله عليه السلام فلم يمنع من ذلك وكل من ملك ربعا فقد قال الله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأمر بالمؤاجرة رسوله عليه السلام فكل ذلك مباح فيها *

٩٠١ — مسألة — وأما من احتطب في حرم المدينة فلال سلبه كل مامعه في حاله تلك وتجريده الا ما يستر عورته فقط ، فلما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — عن ابي عامر العقدي نا عبد الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد قال : ان سعدا أباهر كب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخطه فسلبه [فلما رجع سعد] (٢) جاءه أهل العبد فسألوه (٣) ان يرد على غلامهم [أو عليهم ما أخذ من غلامهم] (٤) فقال : معاذ الله ان أرد شيئا نفلنيه رسول الله ﷺ وأبى ان يرد عليهم * وعن عمر بن الخطاب انه قال لمولى لعمان بن مظعون : انى استعملتك على ما هنا فمن رأيت يخط (٥) شجرا أو يعضده فخذ جله وفاسه قلت : آخذ رداءه قال : لا * وعن ابن عمر نحو هذا *

قال أبو محمد : ولا يخالف لهم من الصحابة يعرف وليس هذا في الحشيش لأن الأثر انما جاء في الاحتطاب ، وستر العورة فرض بكل حال *

٩٠٢ — مسألة — ومن نذر ان يمشى الى مكة أو الى عرفة أو الى منى او الى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب الى الله عز وجل او الشكر له تعالى لا على سبيل اليمين ففرض عليه المشى الى حيث نذر للصلاة هنالك . أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه ان يسبح ولا أن يعتمر إلا أن يندر ذلك وإلا فلا ، فان شق عليه المشى الى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه ، فان ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدى ولا يعوض منه صياما ولا اطعاما ،

(١) في النسخة اليمنية ولا يجوز له ازالة تجزئتها ، وما هنا تم وأوضح (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٦ (٣) في

صحيح مسلم ، فكلوه ، (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) خبط الشجر ضربه بالعصا ليقاثر الورق واسم الورق الساقط خبط بالتحريك *

فان نذر ان يصح ماشيا فليمش من الميقات حتى يتم حجه ، ومن نذر ان يركب في ذلك فعليه أن يركب ولا بد لقول الله تعالى : (يا توك رجلا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) فالمشى والركوب الى كل ما ذكرنا طاعة لله عز وجل *

روينا من طريق مالك عن طلحة بن عبد الملك [الأيلي] (١) عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله عليه السلام : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » ، (٢) وقال تعالى : (يوفون بالنذر) وقال تعالى : (أو فوا بالعقود) فانما أمر تعالى بالوفاء بعقود الطاعة لا بعقود المعاصي ، وقال قوم : لا يمشى الا في حج ، أو عمرة *

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه الزام ما لم ينذره على نفسه بغير قرآن ولا سنة ، وقال مالك : ان نذر المشى الى المسجد ، أو الى الكعبة ، أو الى الحرم لزمه فان نذر الى عرفة ، أو الى مزدلفة ، أو منى ، أو الصفا والمروة لم يلزمه ، وهذا التقسيم بلا برهان *

روينا من طريق البخاري نا محمد بن سلام نا الفزاري عن حميد الطويل أخبرني ثابت — هو البناني — عن أنس عن النبي عليه السلام « أنه رأى شيخا يهادى بين بنيه فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر ان يمشى قال : ان الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان يركب » (٣) فلم يوجب عليه النبي عليه السلام شيئا لركوبه ، وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فمن ليس المشى في وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشى ، وكان نذره لما ليس في وسعه معصية لا يجوز له الوفاء بها *

قال علي : الفزاري هذا — هو أبو اسحاق — أو مروان بن معاوية و كلاهما ثقة امام * ومن طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام بن يوسف انا ابن جريج اخبرهم قال : أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره ان أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهني قال : « نذرت اختي ان تمشى الى بيت الله تعالى [وأمرتني ان استفتي لها النبي ﷺ] (٤) فاستفتيت النبي عليه السلام فقال : تمشي ولتركب » فأمرها بكل الأمرين ولم يوجب عليها في ذلك شيئا ، وقد علمنا ضرورة أن رسول الله عليه السلام لم يأمرها بالمشى إلا وهي قادرة عليه

(١) الزيادة من موطأ مالك ج ٢ ص ٣٠ ورواه البخاري ج ٨ ص ٢٥٤ (٢) قال مالك في موطأه بعد ما أورد الحديث بمعنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » ان ينذر الرجل ان يمشى الى الشام او الى مصر او الى الرينة او ما شبه ذلك مما ليس لله طاعة أو ان كلم فلانا او ما شبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك ان هو كله او حنت بما حلف عليه لا يمس الله في هذه الاشياء طاعة واما يوفى الله بما له فيه طاعة اه والله أعلم (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٤٨ وقوله يهادى ، من المهاد قوهى ان يمشى الشخص بين اثنين معتمدا عليهما ، ورواه ابو داود ايضا في سننه ج ٣ ص ٢٣٣ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٤٨ وهى موجودة ايضا في سنن ابى داود ج ٣ ص ٢٣١ *

لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا هشام (١) - نا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن أخت عقبة ابن عامر نذرت أن تمشى إلى البيت فأمرها النبي عليه السلام أن تترك وتهدى هديا » فهذا أمر من رسول الله عليه السلام، أحدهما أن تترك وتمشى دون الزام شيء في ذلك، والآخر أن تترك وتهدى هديا دون مشى في ذلك وهذا هو قولنا *

قال أبو محمد: وروينا من طريق فيها عبيد الله بن زحر - وهو ضعيف - (٢) عن أبي سعيد الرعيني وهو مجهول (٣) « أنه عليه السلام أمرها أن تصوم ثلاثة أيام » وروى أيضا مثل هذا من طريق فيها يحيى بن عبد الله - وهو مجهول - ومثله من طريق فيها شريك - وهو ضعيف - نهبنا عليها لثا يغتر بها * وقد اعترض قوم في الحديثين اللذين أوردنا بأن قالوا: قد رواه مطر الوراق عن عكرمة عن عقبة وعكرمة لم يلق عقبة، وأوقفه بعض الناس على ابن عباس، وقد روى عن ابن عباس خلافة *

قال علي: وهذا بما يمقت الله تعالى عليه لأن المفترض بهذا من قوله: أن المرسل والمنقطع كالمسند ثم يعيب هنا مسندا صحيحا برواية من رواه منقطعاً أو موقوفاً إن خالف تقليده، وهذا فعل من لا ورع له ولا صدق ولا يعترض على المسند الذي تقوم به الحجة بمثل هذا الاجاهل لأنه اعترض لادليل على صحته ودعوى فاسدة لأن المسند تقوم به الحجة، والمرسل مطروح، وأي نقيصة على الحق من رواية آخر بما لا حجة فيه *

وأما قولهم: أنه قد روى عن ابن عباس خلاف ما روى من ذلك فإن الرواية عن ابن عباس اختلت فروينا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال: امش ما استطعت واركب واذهب، أو تصدق، وهذا موافق لما روى الا ذكر الصدقة فقط * وروينا عنه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن ابن عباس أمر أمة نذرت أن تصح ماشية بأن تشتري رقبة وتمشي فإذا عجزت فلتركب وتمشي الرقبة فإذا أعت الرقبة فلتركب وتمشي الناذرة فإذا قضت حجبها فلتعتقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حجة أنها نذرت أن تمشى إلى الكعبة فمشت حتى أعتت فركبت. ثم أتت ابن عباس فسألته فقال: أتستطيعين أن تصحي قبل أن تتركي حتى تنتهي إلى المكان الذي ركبت فيه فتمشي ما ركبت؟ قالت: لا قال: ألك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لا ابنتان هما في أنفسهما أعظم من ذلك، قال فاستغفرى الله وتوب إلى الله *

(١) وقع في - بن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٢ نا هامام، بدل هشام، وكلاهما يروى عن قتادة يروى عنها أبو الوليد الطيالسي، ولا ادرى الوهم من ١٤، الا ان ما دنا منوص عليهمين، ورواه أبو داود عن طرق في سنته. (٢) هو كما قال المصنف (٣) هو كما قال المصنف،

قال أبو محمد: هذه أم حجة التي عولوا على روايتها في بيع العبد من زيد بن أرقم إلى أجل ثمانمائة وابتاعها إياه منه بستائة درهم، فمرة يقلدون روايتها حيث اشتروا مرة يطرحونها، والحجة إنما هي في رواية ابن عباس لا في رأيه وقديهم وينسى، وقد ذكرنا ما أخذوا به مما رواه صاحب وخالفه كرواية عائشة تحريم الرضاع بلبن الفحل، ثم كانت لا تدخل عليهما من أرضه نساء أخوتها * وروينا عن علي من نذر أن يمشي إلى بيت الله فليركب وليهد هديا * وروينا عنه أيضا يهدى بدنة، وعن ابن الزبير. وابن عمر يمشي فإذا أعير كعب ويعود من قابل فيركب مامشي ويمشي ماركب، وقال أبو حنيفة: يمشي فإن ركب فليهد شاة فافوقها، وقال مالك في رواية ابن وهب عنه: يمشي فإن عجز ركب وأهدى شاة فافوقها؛ وروى عنه ابن القاسم أنه يمشي فإذا أعير كعب ويعرف الموضع الذي ركب منه فإذا كان من قابل رجع فمشى ماركب وركب مامشي، فإن كان ركوبه يومًا أقل لم يرجع لذلك ولكن عليه الهدى، فإن ركب من مكة إلى منى إلى العرفة إلى مزدلفة إلى منى إلى مكة رجع من قابل فمشى كل ذلك بخلاف الركوب يوما في الطريق وعليه مع ذلك هدى، فإن كان شيخا كبيرا مشى ولو نصف ميل، ثم ركب ويهدى ولا يرجع ثانية، وقال الشافعي: يمشي فإن أعير كعب وعليه هدى غير واجب ولكن احتياطا، وقال ابن شبرمة: كقولنا إن عجز ركب ولا شيء عليه *

فأما قول مالك فتقسم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله وخلاف لكل ما روى في ذلك عن الصحابة، وقول لا دليل على صحته * وروينا عن حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء فيمن جعل على نفسه المشى إلى البيت قال: يمشي من حيث نوى فإن لم ينوشيتا فليركب فإذا دخل الحرم مشى إلى البيت *

٩٠٣ — مسألة — فإن نذر أن يحج ماشيا، أو يعتمر ماشيا فكذلكنا ولا يلزمه المشى إلا مذيحرم إلى أن يتم مناسك عمله لأن هذا هو الحج فإن نذر المشى إلى مكة فكما قال عطاء: من حيث نوى فإن لم ينو فليمش ما يقع عليه اسم مشى وليركب غير ذلك ولا شيء عليه لأنه قد أوفى بما نذر، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٤ — مسألة — ودخول مكة بلا إحرام جائز لأن النبي عليه السلام إنما جعل المواقيت لمن مرت بهن يريد حجا، أو عمرة ولم يجعلها لمن لم يرد حجا ولا عمرة فلم يأمر الله تعالى قط. ولا رسوله عليه السلام بأن لا يدخل مكة إلا بإحرام فهو إلزام ما لم يأت في الشرع إلزامه *

وروينا عن ابن عباس لا يدخل أحد مكة إلا محرما * وعن ابن عمر أنه رجع من بعض الطريق فدخل مكة غير محرم * وعن ابن شهاب لا بأس بدخول مكة بغير إحرام، وقال أبو حنيفة. أما من كان منزله بحيث يكون الميقات بينه وبينها فلا يدخلها إلا بإحرام بعمرة

أو حجة ، وأما من كان منزله بين الميقات ومكة أو كان من أهل الميقات فله دخول مكة ولا إحرام ، وقال مالك : لا يدخل أحد مكة إلا بإحرام إلا من اختلف من الطائفة . وعسفان بالحطب والفاكة فله دخولها بلا إحرام ، وإلا العبيد فلهم دخولها بلا إحرام ، وإلا من خرج منها ، ثم رجع من قرب فله دخولها بلا إحرام ، وقال الشافعي : لا يدخلها أحد إلا بإحرام ، *

فأما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لأنه تقسيم لا يعقل ولا له وجه ، وفيه إيجاب حج وعمره لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، وإنما يجب في الدين مرة في الدهر إلا من نذر ذلك فيجب أن يفى بنذره بالنص . وقول مالك أيضا : كذلك سواء سواء ، وما نعرف لهم في هذين القولين سلفا أصلا ، والعجب من احتجاج من احتج في ذلك بقول رسول الله ﷺ في مكة : « أنها حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت كحرمتها بالأمس » فليت شعري بأى شيء استحلوا أن يوهوا في هذا الخبر ما ليس فيه أنروا لدليل ؟ وإنما أخبر عليه السلام أن سفك الدماء والقتال حرام لم يحل لأحد قبله كما ذكرنا قبل هذا ، وليس في هذا الحديث للإحرام معنى . وقد صح أنه عليه السلام دخلها وعلى رأسه المغفر أو عمامة سوداء ، وهو غير محرم وحتى لو لم يأت هذا لكان في أنه لم يأت بإيجاب الإحرام على من قصدها لغير حج ، أو عمره كفاية ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٥ — مسألة — ومن نذر أن يحج ، أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الاسلام وعمرته لا يجزئ به إلا ذلك ولا يجزئ به أن يحج ناولا للفرض ولنذره ولا لحجة فرض وعمره نذر ؛ ولا لحجة نذر وعمره فرض لأن عقد الله ثابت عليه قبل نذره ، فإن أخر ما قدمه الله تعالى فهو عاص والمعصية لا تنوب عن الطاعة ولا يجزئ عمل واحد عن عملين مفترضين إلا حيث أجاز به النص ، وقد قدمنا أن من ساق الهدى ففرض عليه أن يقرن . فالعمره الموجهة عليه لسوق الهدى هي غير التي نذر فلا يجزئ به غير ما أمر به ولا يجزئ به عمل عن عملين إلا حيث أجاز به النص ، والقياس باطل ، وقد أجمعوا أنه لا تجزئ صلاة عن صلاتين ووافقونا — نعى الحاضرين من خصوصنا — على أنه لا يجزئ صوم يوم عن يومين . ولا رقة عن رقتين ، ولا زكاة عن زكاتين فتناقصوا ، وبالله تعالى التوفيق *

وروينا عن ابن عمر أنه سألته امرأة عن نذر أن يحج ولم يكن حج بعد ؟ فقال : هذه حجة الاسلام وفي بنذرك * وعز أنس قال يبدأ بالفريضة فيمن نذر ولم يكن حج بعد ، وفي هذا خلاف * روينا عن مجاهد وسعيد بن جبير فيمن نذر أن يحج ولم يكن حج حجة الاسلام

قالا جميعا : تجزئتهما حجة الاسلام عنهما جميعا ، وقال محمد بن الحسن . وأبو يوسف : من حج حجة الاسلام فنوى بعمله فرضه والتطوع معا انه يجزئته عن حجة الاسلام وتبطل نية التطوع ، فلو نذر أن يحج فحج ينوى نذره والتطوع معا ، قال أبو يوسف : يجزئته عن نذره فقط ، وقال محمد : هي تطوع ولا تجزى عن النذر *

قال أبو محمد : العمل كله باطل لأنه لم يخلص النية لما لزمه كما أمر *

٩٠٦ - مسألة - من أهدي هدى تطوع فعطب في الطريق قبل بلوغه مكة أو منى فلينحره ويلق قلائده في دمه وليخل بين الناس وبينه ، وإن قسمه بين الناس ضمن مثل ما قسم فلو قال : شأنكم به أو نحو هذا فلا بأس ، ولا يحل له أن يأكل هو ولا رفقاؤه منه شيئا فن أكل منهم منه أدى إلى المساكين لمماثل ما أكل فقط ، الغنم ، والبقر ، والابل في كل ذلك سواء ، فإن بلغ محله ففرض عليه أن يأكل منه ولا بد ويتصدق منه ولا بد ، وهكذا رويانا عن طائفة من السلف *

رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان . ومعمر كليهما عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في هدى التطوع يعطب : لينحره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فإن أكل منه أو أمر بأكله غرم ، فإن كان واجبا فعطب فلينحره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فإن شاء أكل وإن شاء أهدي وإن شاء تقوى به في ثمن أخرى * وعن عطاء مثل هذا كله ، وعن ابن المسيب في التطوع مثله *

ورويانا خلاف هذا من طريق حماد بن سلمة أخبرني حماد - هو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أن عائشة أم المؤمنين قالت في الهدى يعطب في الطريق : كلوه ولا تدعوه للكلاب . والسباع فإن كان واجبا فاهدوا مكانه هديا وإن كان تطوعا فإن شتم فلاتهدوا وإن شتم فاهدوا * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أنه عطبت له بدنة تطوع فتحرها ابن عمرو أكلها ولم يهدم مكانها *

ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أهديت هديا - وهو تطوع - فعطب فانحره ، ثم اغمس النعل في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم كله إن شئت واهدته إن شئت وتقوى به في هدى آخر * وعن ابن مسعود إذا ساق الهدى تطوعا فعطب كل وأطعم وليس عليك البدل وهو قول نافع أيضا * وعن سعيد بن جبير إذا عطب الهدى قبل محله فكل من التطوع ولا تأكل من الواجب * ورويانا قول آخر عن سعيد بن المسيب قال : يدعها تموت *

فرجعنا إلى السنة فوجدنا ما رويانا من طريق أبي داود ناسدنا حماد عن أبي التياح عن

موسى بن سلبة^(١) عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ مع فلان الأسلمي ثمان عشرة بدنة فقال : أريت أن أزحف^(٢) على مناشيء فقال رسول الله عليه السلام : تتحرها ثم تصبغ نعلها في دمها ، ثم اضرب بها^(٣) على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك » * ومن طريق أبي داودنا أحمد بن كثير ناسفیان — هو الثوري — عن هشام ابن عروة عن أبيه عن ناجية الأسلمي « ان رسول الله عليه السلام بعث معه بهدي فقال : ان عطب [مناشيء]^(٤) فانحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خلل بينه وبين الناس » ، فهذا عموم لكل هدي *

قال أبو محمد : قال أبو حنيفة : له ان يتصدق بها وهذا خلاف أمر رسول الله عليه السلام لأنه إذ اتولى توزيعها فلم يخل بين الناس وبينها ، وقال مالك : ان أكل منها شيئا ضمن الهدى كله وهذا خطأ لأن الله تعالى قال : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن الباطل المحال^(٥) ان يأكل لقمة فيغرم عنها ناقة من أصلها ، وهذا عدوان لاشك فيه ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : لا يغرم إلا مثل ما أكل ، وهذا مما يتناقض فيه أبو حنيفة . ومالك فأخذنا فيه برواية ابن عباس وتركارأيه الذي خالف فيه ماروى ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٧ — مسألة — فان كان الهدى عن واجب وهي ستة أهداء فقط لاسابع لها ، إما جزاء صيد . وإما هدى المتمتع . وإما هدى الاحصار . وإما نسك فدية الأذى . وإما هدى من نذر مشيا الى الكعبة فركب ، وإما نذر هدى ، وهذا الهدى ينقسم قسمين قسم بغير عينه وقسم مندور بعينه ، فان عطب الواجب قبل بلوغه محله فصل به صاحبه ماشاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة ويهدى ماوجب عليه ولا بد حاشا المنذور بعينه فانه ينحره ويتركه ولا يبدله لأنه انما عليه في كل ما ذكرنا هدى واجب في ماله وذمته فعليه أن يأتي به أبداً وما لم يؤده عما عليه فهو مال من ماله يفعل فيه ماشاء عطب أو لم يعطب ، وأما المنذور بعينه فهو خارج عن ماله لاحق له فيه وليس عليه أن يبدله إلا أن يتعدى عليه فيهلكه فيضمنه بالوجه الذي نذره له لأنه اعتدى على حق غيره فعليه مثله ، وأما من منع من تحكّم المرء في هديه مالم يبلغه محله فبطل بلا دليل وانما خرج من ذلك التطوع يعطب قبل محله بالنص الذي أوردنا ، والتطوع ثلاثة أهداء لارابع لها ، من ساق هديا في قران

(١) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى بن سلبة ، وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٤٦ (٢) هو بضم الهمزة مني للمجول كذا ضبطه الخطابي في صحيح مسلم وفاز حفت عليه ، بفتح الهمزة قرأ سكان الزاوي ، قال العلامة النووي رحمه الله تعالى : كلاهما صحيح ؛ معناه اعجبى كل يقال : زحف البعير اذا خرج على استه على الارض من الأعيام واوحفه السير اذا حده وبلغ به هذا الحال ، والله اعلم (٣) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٨٢ و « ثم اضربها » (٤) الزيادة من سنن أبي داود ، قال الحافظ المنرى : وأحرقه الترمذي والنسائي وابن ماجة ، وقال الترمذي حديث ناحية حديث حس صحيح (٥) في النسخة رقم (١٤) « ومن المحال الباطل » *

أو في عمرة وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو أهدي وهو لا يريد حجا ولا عمرة *
 ٩٠٨ — مسألة — وياكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد كما قلنا ولا
 يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها فإن أكل ضمن مثل ما أكل.
 فقط ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلا ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد *
 أما التطوع فلقول الله تعالى: (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا
 اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) الآية ،
 وأمر الله تعالى فرض *

ومن طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن
 أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حجة رسول الله ﷺ قال جابر : « ثم انصرف
 رسول الله عليه السلام الى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة ، ثم أعطى عليا فنحر ما غبر
 وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشربا
 من مرقها (١) » ، فهذا أمر منه عليه السلام بأخذ البضعة وطبخها ولم يقتصر على الأكل
 من بعض الهدى دون بعض *

ومن طريق محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب انا عمران بن يزيد (٢) نا شعيب
 ابن اسحاق انا ابن جريج انا الحسن بن مسلم (٣) ان مجاهدا أخبره أن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره « أن رسول الله ﷺ أمره ان
 يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزارتها من شيء » *
 قال أبو محمد : من جعل بعض أو امره عليه السلام في كل ما ذكرنا فرضا وبعضها
 ندبا فقد تحكم في دين الله تعالى بالباطل وبما لا يحل من القول *

وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن
 علقمة عن ابن مسعود انه بعث بهدي وقال : كل أنت وأصحابك ثلثا وتصدق بثلث وأبعث
 الى آل عتبة ثلثا * ومن طريق وكيع عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

(١) تقدم للحديث ذكر غير مرقه وفي صحيح مسلم مطول جدا جمع فيه احكام حج النبي عليه السلام انظر ج ١ ص ٣٤٨ (٢) في
 النسخة رقم (١٦) « عمران بن يزيد » وكذلك في النسخة رقم (١٤) ، وفي النسخة اليمنية ومروءة وهو غلط فيها كلها ، والصواب
 ما هنا لانه عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم القرشي الطائي ، ويقال عمران بن يزيد بن خالد ، انظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٩ ،
 والحديث رواه النسائي في سننه الكبرى لافي المجتبى المطبوع لانه غير موحد هذا الحديث فيه ، ورواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٧١
 عن محمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن مرزوق وعبد بن حميد قال عبدانا قال الاخران نا محمد بن بكر نا ابن جريج الخ ، وهو اضافي
 صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٣١ (٣) في النسخ كلها : حسين بن مسلم ، وهو غلط وهو الحسن بن مسلم بن نافع بفتح التثنية
 وتشديد النون آخره قاف ، وناه في صحيح البخاري ومسلم صحيحا كما هنا تنبيه فان التقليد في التصحيح جهل وضعف عقل
 فلا يفرق اتفاق النسخ كلها على شيء هو في الواقع غلط وتصحيح ،

الضحايا والهدايا ثلث لاهلك وثلث لك وثلث للساكنين * وعن معمر عن عاصم عن أبي مجلز أن ابن عمر أمر أن يدفع له من أضحيته بضعة ويتصدق بسائرها *
 واختلف الناس فيما يؤكل من الهدى فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يؤكل من كل شيء إلا من جزاء صيد ونذر *
 وعن علي لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للساكنين *
 وعن معمر عن قتادة عن الحسن يؤكل من الهدى كله إلا من جزاء الصيد ، وقال الأوزاعي يؤكل من الهدى خمسة : النذر ، والمتعة ، والتطوع ، والوصية ، والمحصر إلا الكفارات كلها ، وقال أبو حنيفة : لا يؤكل من شيء من الهدى إلا المتعة ، والقران . والتطوع إذا بلغ محله ، وقال مالك : يؤكل من كل شيء من الهدى إلا التطوع إذا لم يبلغ محله ، وجزاء الصيد . وفدية الأذى . ونذر المساكنين *

قال أبو محمد : هذه آراء مجردة لا دليل على شيء منها ، واحتج بعضهم بأنه يؤكل من كل هدى إلا ما جعل للساكنين فقلنا : وإن وجدتم أن جزاء الصيد للساكنين وإن هدى المتعة والاحصار ليس للساكنين ؟ ، وقال بعضهم : قسنا هدى المتعة على هدى القران فقلنا : أين وجدتم أن على القارن هديا يلزمه بعد قرانه ؟ وقد مضى الكلام في هذا وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : كل هدى أوجه الله تعالى فرضا فقد ألزم صاحبه إخراجه من ماله وقطعه منه فاذ هو كذلك فلا يحل له ما قد سقط ملكه عنه إلا بنص لكن يأكل منه أهله وولده إن شأوا لأنهم غيره إلا ما سمى للساكنين فلا يأكلوا منه إن لم يكونوا مساكنين ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٩٠٩ - مسألة - والأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج ، وقال قوم : لا يضحي الحاج *
 روينا من طريق مسلم ناعمر و الناقد نا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ (١) ولا نرى إلا الحج فذكرت الحديث وفيه « فضحى رسول الله عليه السلام عن نسائه بالبحر » * ومن طريق البخاري نا مسدد نا سفيان بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضی الله عنها] (٢) « أن النبي عليه السلام دخل عليها وقد حاضت بسرف قبل أن تدخل مكة فآخبرته أنها حاضت فقال لها عليه السلام : فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت قالت : فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر كثير فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : ضحى رسول الله عليه السلام عن

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤١ « مع النبي صلى الله عليه وسلم » (٢) الزيادة من البخاري ج ٧ ص ١٨١ (٣) لفظ وقد ،

فسأته (١) بالبقر ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الهدى ما قلدوا وأشعرو وقف به بعرفة والافانما هي ضحايا * ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليمان بن حرب ناسليمان بن زيد حدثني عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري أن الحسن أباه تمتع فذبح شاتين شاة لمتعته وشاة لأخوته ، وقد حض رسول الله عليه السلام على الأضحية فلا يجوز أن يمنع الحاج من الفضل والقربة إلى الله تعالى بغير نص في ذلك *

٩١٠ - مسألت - وان وافق الامام يوم عرفة يوم الجمعة جهر وهي صلاة الجمعة ويصلى الجمعة أيضا بمنى وبمكة لأن النص لم يأت بالنهي عن ذلك ، وقال تعالى : (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلم يخص الله تعالى بذلك غير يوم عرفة ومنى من عرفة ومنى *

وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا مسلم بن ابراهيم نا بشر ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة جهر الامام بالقراءة * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء مثله وهو قول أبي سليمان * فان ذكروا خبرا رويناه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر عن الحسن ابن مسلم قال : وافق يوم التروية يوم الجمعة وحجة النبي عليه السلام فقال : « من استطاع منكم ان يصلى الظهر بمنى فليفعل فصلى الظهر بمنى ولم يخطب » قال عبد العزيز : وفعل عمر بن الخطاب مثل ذلك * وبه الى ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن وبرة قال : وافق يوم عرفة يوم الجمعة فصلى ابن الزبير الظهر ولم يجهر بالقراءة فهذا خبر موضوع فيه كل بلية ، ابراهيم بن أبي يحيى مذكور بالكذب متروك من الكل ، ثم هو مرسل ، وفيه عن ابن الزبير مع ابن أبي يحيى الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ؛ ثم الكذب فيه ظاهر لأن يوم التروية في حجة النبي عليه السلام انما كان يوم الخميس وكان يوم عرفة يوم الجمعة * روينا ذلك من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عوف نا أبو العميس ارنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب « ان هذه الآية (اليوم أكملت لكم دينكم) نزلت على رسول الله عليه السلام وهو قائم بعرفة يوم الجمعة » ، (٢)

فان قيل ﴿ : ان الآثار كلها انما فيها جمع رسول الله عليه السلام بعرفة بين الظهر والعصر قلنا : نعم وصلاة الجمعة هي صلاة الظهر نفسها وليس في شيء من الآثار أنه عليه

(١) في صحيح البخاري وعس ازواجه ، والحديث اختصره المصنف رحمه الله تعالى وسق الحديث ذكر قل هذا

(٢) هو في صحيح البخاري مطول اختصره المصنف اقتصر على عل الشاهد منه اطرفه في ح ١ ص ٣١ من صحيح البخاري

السلام لم يحجر فيها ، والجهر أيضا ليس فرضا وإنما يفترق الحكم في أن ظهر يوم الجمعة في الحضر والسفر للجماعة ركعتان *

٩١١ — مسألة — لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما فمن فعل ذلك فقد عصي وعليه أن يعتذر ويحج وهو قول مالك . وأبي سليمان ، وقال الشافعي : هو في سعة إلى آخر عمره *

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ، وقال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، ولا خلاف في أن هذا متوجه إلى كل مستطيع فلا يخلو المستطيع من أن يكون مفترضا عليه الحج أولا يكون مفترضا عليه الحج ، فإن كان مفترضا عليه فهو مأمور به في عامه وهو قولنا . وهو أن لم يحج معطل فرض وإن كان ليس مفترضا عليه الحج فهذا خلاف القرآن ، وأيضا فإن كان مفسوحا له إلى آخر عمره فأنما تلحقه الملامة بعد الموت ، واللاملة لا تلحق أحدا بعد الموت فصح أنه ملوم في حياته ، فإن احتجوا بأن النبي عليه السلام أقام بالمدينة عشر سنين لم يحج إلا في آخرها قلنا : لا بيان عندكم متى افترض الله تعالى الحج ، ويمكن أن لا يكون افترض العام حج عليه السلام وما لا نص بنا فيه فلا حجة فيه إلا أننا موقنون أن رسول الله ﷺ لا يدع الأفضل إلا لعذر مانع . ولا يحتلمون معناني أن التعجيل أفضل ، فإن ذكروا تأخير الصلاة إلى آخر وقتها قلنا : هذا جاء به النص فأوجدونا نصا ينص في جواز تأخير الحج وهو قولكم حيثئذ ، ولا سبيل إلى هذا ، والله تعالى التوفيق *

٩١٢ — مسألة — وإنما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي حدثت له فيه الاستطاعة فيدرك الحج في وقته والعمرة ، فإن استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور لم يكن مستطيعا ولا يلزمه الحج لأنه لم يكلف العمرة والحج إلا في وقت الحج فيكون قارنا ، أو متمتا *

٩١٣ — مسألة — فن استطاع كما ذكرنا ، ثم بطلت استطاعته أو لم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائهما عنه من رأس ماله قبل ديون الناس على ما ذكرنا في أول كتاب الحج الذي نحن فيه ، فإن لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة استوجره لقلول النبي عليه السلام : «دين الله أحق بالقضاء» (١) من (٢) يحج عنه ويعتمر من ميقات من المواقيت لا يلزم غير هذا إلا أن يوصى بأن يحج عنه من بلده فتكون الاجارة الزائدة على الحج

(١) في النسخة الميمنية ودين الله أحق ابقصى ، وهما روايتان كما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ (٢) هو نائب فاعل قوله استوجره

من ميقات ما من الثلث لأنه عمل لا يلزم ، ولو خرج المرء من منزله لحاجة نفسه لا ينوى حجاً ، ولا عمرة فأتى الميقات فحينئذ لزمه الاحرام والدخول في عمل الحج لا قبل ذلك ، وجائز ان تحج المرأة عن الرجل والمرأة ، والرجل عن المرأة والرجل لأمر النبي عليه السلام الختعية أن تحج عن أيها ، وأمره عليه السلام الرجل أن يحج عن أمه ، والرجل أن يحج عن أبيه ، ولم يأت نص ينهى عن شيء من ذلك ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) وهذا خير فجائز ان يفعله كل أحد عن كل أحد ، وقولنا (١) هو قول أبي سليمان . والشافعي . وغيرهما ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز الاجارة على الحج وانما يجوز أن يعطى مالاً ليحج عن المحجوج عنه به فقط ، واحتج في منع الاجارة في ذلك بأن قال قائلهم : لا تجوز الاجارة على الطاعة ولا على المعصية *

قال أبو محمد : اما الاجارة على المعصية فنعم وأما على الطاعة فقولهم فيه باطل بل الاجارة جائزة على الطاعة ، وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وأباحها وحض على اعطاء الأجير أجره فكان هذا جائزاً على كل شيء الامانع منه نص فقط ، وهم مجمعون معنا على جواز الاجارة في بنيان المساجد ، وعلى جواز الاجارة للابل للحج عليها ، وعلى جلاء سلاح المجاهدين ، وكل ذلك طاعة لله تعالى ، فظهر تناقضهم ، وتعتقد الاجارة في كل ذلك بأن تعطى دراهم في هدى المتعة ، أو في هدى يسوقه قبل الاحرام ليكون قارناً ، ثم يوصف له عمل الحج الذي استؤجر عليه كله من تحديد الميقات وعدد التلبية ، ووقت الميقات بعرفة ، وصفة الركعتين عند المقام والتعجيل في يومين أو التأخير ، فان حدث العام فحسن فان لم يحج فيه لم يكن له من الاجارة شيء وبطل العقد ، وان لم يحدث العام فحسن وعليه أن يحج في أول أوقات امكان الحج له ويجزى متى حج عنه كسائر الأعمال الموصوفة من الحياطة وغيرها ، وكل ما أصاب الأجير من فدية الأذى فهو عليه لاعلى المحجوج عنه فان تعمد ابطال الحج ، أو عمرته فلا شيء له من الأجرة لأنه لم يعمل شيئاً مما أمر به فلو عمل بعض عمل الحج ، أو العمرة ، ثم مرض أو مات ، أو صد كان له بمقدار ما عمل ولا يكون له الباقي لأنه قد عمل بعض ما أمر به كما أمر ولم يتعمد ترك الباقي ويكون هدى الاحصار في مال المحصر لأنه ليس مما يعمل عن الميت فيستأجر عنه من يرمى الجمار .
أو يطوف عنه ويسعى بمن قدرى عن نفسه وطاف عن نفسه ومن يحرم عنه ويقف بعرفة والمزدلفة ويوفى عنه باقى عمل الحج ان كان لم يعمل من ذلك شيئاً ، ولا يجوز اعطاء مال ليحج به عن الميت بغير أجرة لأن المال قد يضيع فلا يلزم المدفوع به ضمان مال ولا عمل

حج فهو تضييع لمال الميت وهذا لا يجوز؛ فلو أعطاه حتى ليحج به عنه كان عقداً غير لازم حتى يتم الحج فإذا تم حينئذ استحق ما أعطى وأجزأ عن المعطى ، وبالله تعالى التوفيق *
ولا يجوز أن يستأجر من لم يحج ولا اعتمر إلا أن لا يكون مستطيعاً حين استؤجر ويجوز حينئذ لأنه غير مستطيع للحج عن نفسه فلا يلزمه وهو مستطيع للحج عن غيره بما يأخذ من الأجرة فاستجاره لما يستطيع عليه جائز ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٤ — مسألة — والأيام المعدودات والمعلومات واحدة ، وهي يوم النحر ، وثلاثة أيام بعده لقول الله تعالى : (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) ، والتعجيل المذكور والتأخير المذكور انما هو بلا خلاف من أحد في أيام رمي الجمار — وأيام رمي الجمار بلا خلاف هو يوم النحر وثلاثة أيام بعده — ، وقال تعالى : (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فهذه بلا شك أيام النحر التي تنحر فيها بهيمة الأنعام وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده *
روينا من طريق محمد بن المثنى ناعبيد الله بن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : الأيام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : (في أيام معدودات) قال : يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق ، وهذا قولنا ، وقد روى غير هذا وقبل وبعد فذكر الله تعالى واجب في كل يوم فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص ، وأما بالدعوى وقول قائل قد خولف فلا ، صح عن ابن عباس . وسعيد بن جبيرة . وإبراهيم النخعي . ومجاهد . وعطاء . والحسن البصري أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجة آخرها يوم النحر وأن المعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر *
روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشيم نا أبو بشر عن سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس ، وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة . وعن يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم ، وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء . وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان *
ورويانا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن زر . ونافع قال زر : عن علي بن أبي طالب . وقال نافع : عن ابن عمر . ثم اتفق علي . وابن عمر قال جميعاً : الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وأفضلها أولها * وروينا من طريق محمد بن المثنى نا حماد بن عيسى الجبني نا جعفر

ابن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في أيام معدودات : أيام التشريق *
ورويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا ابن مجلان نا نافع عن ابن عمر أنه كان
يقول : الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر فمن
تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه وبه يقول مالك : *

قال أبو محمد : مانع له حجة الا تعلقه بابن عمر ، وقد رويانا عن ابن عمر خلاف
هذا وخالفه ابن عباس . وعلى فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض ، واحتج الآخرون
بأن قالوا : قد فرق الله تعالى بين اسميهما قلنا : نعم وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره
عز وجل فقط وذكر الله تعالى لا يجوز ان يخص به يوم دون يوم ، وكذلك لا يجوز
ان يخص بالنحر الله تعالى يوم دون يوم لأنه فعل خير وبر لا لبص ، ولا نص في تخصيص
ذلك ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٥ — مسألة — ونستحب الحج بالصبي وإن كان صغيرا جدا أو كبيرا وله
حج وأجر وهو تطوع وللذي يصح به أجر ويحتب ما يحتب المحرم ولا شيء عليه ان
واقع من ذلك ما لا يحل له ويطاف به ويرمى عنه الجمار ان لم يطق ذلك ويجزى الطائف
به طوافه ذلك عن نفسه ، وكذلك ينبغي ان يدرّبوا ويعلموا الشرائع من الصلاة والصوم
اذا أطاقوا ذلك ويحنبوا الحرام كله والله تعالى يتفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم
إثما حتى يبلغوا *

رويانا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة ناسفیان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب
[مولى ابن عباس] ^(١) عن ابن عباس « ان امرأة رفعت الى رسول الله ﷺ صيا
فقلت : ألهاحج؟ قال : نعم ولك أجر » *

قال أبو محمد : والحج عمل حسن وقال الله تعالى : (انا لانضيع أجر من أحسن عملا) *
﴿ فان قيل ﴾ : لانية للصبي قلنا : نعم ولا تلزمه انما تلزم النية المخاطب المأمور المكلف
والصبي ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مأمورا وإنما أجره تفضل من الله تعالى مجرد عليه كما
يتفضل على الميت بعد موته ولانية له ولا عمل بأن يأجره بدعاء ابنه له بعده وبما يعمل
غيره عنه من حج ، أو صيام ، أو صدقة ولا فرق ويفعل الله ما يشاء ، واذا الصبي قدرع
عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد ان قتله في الحرم ، أو في إحرامه ، ولا في حلق رأسه لأذى
به ، ولا عن تمتعه ولا احصاره لأنه غير مخاطب بشيء من ذلك ، ولو لزمه هدى للزمه
ان يعوض منه الصيام وهو في المتعة وحلق الرأس وجزاء الصيد وهم لا يقولون : هذا

ولا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا انما هو ماعمل ، أو عمل به أجر ومالم يعمل فلا إثم عليه ، وقد كان الصبيان يحضرون الصلاة مع رسول الله عليه السلام صحت بذلك آثار كثيرة كصلاته بأمامة بنت أبي العاص ، وحضور ابن عباس معه الصلاة ، وسماعه بكاء الصبي في الصلاة وغير ذلك ؛ ويجزى الطائف به طوافه عن نفسه لأنه طائف وحامل فيها عملان متغايران لكل واحد منهما حكم كما هو طائف وراكب ، ولا فرق*.

٩١٦ — مسألة — فان بلغ الصبي في حال إحرامه لزمه ان يجدد إحراما ويشرع في عمل الحج ، فان فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاتته الحج ولا هدى عليه ولا شيء ، أما تجديده الاحرام فلا لأنه قد صار أمورا بالحج وهو قادر عليه فلزمه ان يتبدئه لأن إحرامه الأول كان تطوعا والفرض أولى من التطوع*.

٩١٧ — مسألة — من حج واعتمر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه ان يعيد الحج ولا العمرة وهو قول الشافعي وأحد قولي الليث : * وقال أبو حنيفة . ومالك . وأبو سليمان : يعيد الحج والعمرة ، واحتجوا بقول الله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) ما نعلم لهم حجة غيرها ، ولا حجة لهم فيها لأن الله تعالى لم يقل فيها : لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك ، وهذه زيادة على الله تعالى لا تجوز وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك اذا مات أيضا على شركه لا إذا أسلم وهذا حق بلا شك ، ولو حج مشرك أو اعتمر ، أو صلى ، أو صام ، أو زكى لم يحزه شيء من ذلك عن الواجب ، وأيضا فان قوله تعالى فيها : (ولتكونن من الخاسرين) يبان ان المرتد اذا رجع الى الاسلام (١) لم يحبط ماعمل به بل في اسلامه أصلا بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجدة لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة لاهم ولا نحن في ان المرتد اذا رجع الاسلام ليس من الخاسرين بل من المرتبطين المفلقين الفائزين ، فصح ان الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتدًا أو غير مرتد ، وهذا هو من الخاسرين بلا شك لا من أسلم بعد كفره أو رجع الاسلام بعد ردتته ، وقال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فصح نص قولنا : من أنه لا يحبط عمله ان ارتد الا بأن يموت وهو كافر ، ووجدنا الله تعالى يقول : (إني لأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) . وهذا عموم لا يجوز تخصيصه ، فصح ان حجه وعمرته اذا رجع الاسلام سيراهما ولا يضيعان له *

ورويانا من طرق كالشمس عن صالح بن كيسان . ويونس . ومعمر كلهم عن الزهرى *
ورويانا أيضا عن هشام بن عروة المعنى ، ثم اتفق الزهرى . وهشام كلاهما عن عروة
واللفظ للزهرى قال : انا عروة بن الزبيران حكيم بن حزام أخبره « أنه قال لرسول الله
عليه السلام : أى رسول الله رأيت امورا كنت أتحدث بها في الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة أو صلة
رحم أفيها أجر ؟ فقال رسول الله عليه السلام : أسلمت على ما سلفت من خير » *

قال أبو محمد : فصحا ان المرتد اذا أسلم والكافر الذى لم يكن أسلم قط اذا أسلما فقد
أسلما على ما أسلفا من الخير ، وقد كان المرتد اذا حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به
وما كلف كما أمر به فقد أسلم الآن عليه فهو له كما كان ، وأما الكافر يحج كالصائبين الذين
يرون الحج إلى مكة في دينهم ، فان أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله تعالى به
لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد
ابن عبد الله عليه السلام في الدين الذى جاء به الذى لا يقبل الله تعالى ديننا غيره ، وقال
عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . والصائب إنما حج كما أمره
يورا سف ، أو هر مس فلا يجزه ، وبالله تعالى التوفيق ؛ ويلزم من أسقط حجه برذته أن
يسقط احصانه وطلاقه الثلاث ويبيعها وابتاعه وعطاياه التى كانت في الاسلام وهم لا يقولون
بهذا ، فظهر فساد قولهم ، وبالله تعالى تأيد *

٩١٨ مسألة — ولا تحل لقطعة في حرم مكة ولا لقطعة من أحرم بحج ، أو عمرة
مذ يحرم الى أن يتم جميع عمل حجه الا لمن ينشدها ابدًا لا يحدّ تعريفها بعام ولا بأكثر
ولا بأقل فان يئس من معرفة صاحبها قطعًا متيقنًا حلت حيثنذ لو اجدتها بخلاف سائر اللقطات
التي تحل له بعد العام *

روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي نا يحيى
ابن أبي كثير حدثني أبو سلبية بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة « أن رسول الله
ﷺ قال : ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لم تحل
لأحد قبلي وإنما (١) أحلت لى ساعة من نهار وأنها لن تحل لأحد بعدى فلا يفر صيدها
ولا يمتلئ شو كها ولا تحل ساقتها الا لمنشد » وذ كر باقى الحديث *

قال أبو محمد : ليست هذه الا صفة الحرم لا الحل * ومن طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة
نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنها] (٢) « أن
رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة : هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ « لرحل لأحد كان قبلى ولها » الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩

وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » ، ثم ذكر كلاما وفيه « فلا يلتقط لقطة الا من عرفت » وذكر الحديث . فأحلبا عليه السلام للنشدوا واجب تعريفها بغير تحديد ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » واللقطة هي غير مال الملتقط فهي عليه حرام ، والتعريف انما هو لوجود من يعرفها أو صاحبها فهذا الحكم لازم ، فاذا يئس يقين عن معرفة صاحبها سقط التعريف إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف ، وإذا سقط التعريف حلت حينئذ بالنص لمنشدها * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن بكير — هو ابن عبد الله بن الأشج — عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي « أن رسول الله عليه السلام نهى عن لقطة الحاج » (١) *

قال أبو محمد : الحاج هو من هو في عمل الحج وأما قبل ان يشرع في العمل فهو يريد للحج وليس حاجا بعد ، وأما بعد إتمامه عمل الحج فقد حج وليس حاجا الآن وانما سمي حاجا مجازا كما ان الصائم ، أو المصل ، أو المجاهد انما هو صائم ، ومصل ، ومجاهد مادام في عمل ذلك ، وكذلك كل ذلك . ونهى عليه السلام عن لقطة لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما ان يكون نهى عليه السلام عن أخذها أو نهى عن تملكها فأما أخذها فقد قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . ونهى عليه السلام عن إضاعة المال ، وتركها إضاعة لها بلا شك ، وحفظها تعاون على البر والتقوى ، فصح أنه انما نهى عليه السلام عن تملكها (٢) ، وأيضافاته عليه السلام لم ينه عن حفظها ولا عن تعريفها وانما نهى عنها بعينها هذا نص الحديث ، فصح أنه انما نهى عن تملكها فاذا يئس عن معرفة صاحبها يقين فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى ، ثم في مصالح عباده ، والملتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها ولا يتعدى به الى غيره الا ببرهان ، وحكم المعتمر حكم الحاج لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٩ — مسألة — ومكة أفضل بلاد الله تعالى نغني الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام نغني حرمها وحده ، ثم بيت المقدس نغني المسجد وحده ؛ هذا قول جمهور العلماء ، وقال مالك : المدينة أفضل من مكة ، واحتج

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٩ (٢) وهذا مذهب الجمهور ، قالوا : وانما اختصت لقطة الحاج بذلك لا مكان إصاها الى اربابها ان كانت لمسكي فظاهر ، وان كانت لآفاق فلا يخلو في الغالب من واردمته اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها ، قال ابن بطال : وقال جماعة هي كغيرها من البلاد ما يخص مكة بالمبالغة بالتعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط الى المبالغة في التعريف بها والطاهر القول الاول وان حديث أبي داود مقيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يحل لقطتها الا لمنشد فالذي اختص به لقطة مكة انما لا تلتقط الا للتعريف بها ابدافلا يجوز للتملك والله اعلم .

مقلدوه بأخبار ثابتة منها قوله عليه السلام «ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها وانى حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة وانى دعوت فى صاعها ومدتها بمثل مادعا به ابراهيم لاهل مكة» قال أبو محمد : هذا لاجحة لهم فيه لأنه لا دليل فيه على فضل المدينة على مكة أصلا وإنما فيه أنه عليه السلام حرمها كما حرم ابراهيم مكة ودعا لها كما دعا ابراهيم لمكة فقط ، وهذا حق وقد دعا عليه السلام للمسلمين كلهم كما دعا لآبى بكر . وعمر . ولأصحابه رضى الله عنهم فهل فى ذلك دليل على فضلنا عليهم أو على مساواتنا لهم فى الفضل ؟ هذا مالا يقوله ذو عقل ، وقد حرم عليه السلام الدماء والأعراض والأموال وليس فى ذلك دليل على فضل ، واحتجوا بخبر آخر صحيح أنه عليه السلام كان يقول : « اللهم بارك لنا فى تمرنا وبارك لنا فى مدينتنا وبارك لنا فى صاعنا ومدتنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليتك ونيك وأنه دعاك لمكة وانى أدعوك للمدينة بمثل مادعاك به لمكة وماله معه » وبخبر صحيح فيه « اللهم اجعل بالمدينة ضعفى ما جعلت بمكة من البركة » وهذا لاجحة فيه فى فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة ، ونعم هى والله مباركة ، وإنما دعا ابراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول : (فاجعل أقدمة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات) ، ولا شك فى أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة ، ولا شك فى أن النبى عليه السلام لم يدع للمدينة بأن تهوى أقدمة الناس اليها أكثر من هويها إلى مكة لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة ، فصح أن دعاه عليه السلام للمدينة بمثل مادعا به ابراهيم لمكة ومثله معه إنما هو فى الرزق من الثمرات وليس هذا من باب الفضل فى شيء * ومنها قوله عليه السلام « المدينة كالكبير تنفى خبثها وينصع ^(١) طيها ، وإنما تنفى الناس كما ينفى الكبير خبث الحديد » ولاجحة فيه فى فضلها على مكة لأن هذا الخبر إنما هو فى وقت دون وقت ، وفى قوم دون قوم ، وفى خاص لافى عام * .

برهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق ، ومن أجاز على النبى عليه السلام الكذب فهو كافر ؛ وقال الله تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) ، وقال تعالى : (ان المنافقين فى الدرك الأسفل من النار) ، فصح أن المنافقين أخبر بالخلق بلا خلاف من أحد من المسلمين وكانوا بالمدينة ، وكذلك قد خرج على طلحة . والزبير . وأبو عبيدة بن الجراح . ومعاذ . وابن مسعود عن المدينة وهم من أطيب الخلق رضى الله عنهم بلا خلاف من مسلم حاشا الخوارج فى بغضهم ، فصح يقيننا

(١) قال الجوهرى فى الصحاح : الناصع الخالص من كل شئ يقال : أبيض ناصع وأصفر ناصع وقال ابن الأثير فى النهاية :

« وتصع طيها ، أى تخلصه ، ويرى ويصح ، أى يظهر »

لا يمتري فيه الا مستخف بالثبتي عليه السلام أنه عليه السلام لم يعن بالمدينة تنفي الخبر إلا في خاص من الناس، وفي خاص من الزمان لا عام *

وقد جاء كلامنا هذا نصا كما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا عبد العزيز يعني الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في حديث: «ألا ان المدينة كالكير يخرج الخبث (١) لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد» * ومن طريق أحمد بن شعيب نا إسحاق ابن إبراهيم — هو ابن راهويه — نا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك «أن رسول الله عليه السلام قال: ليس بلد الا سيطؤه الدجال الا المدينة ومكة على كل نقب من انقاب المدينة الملائكة صافين يحرسونها فينزل السبخة فترجف المدينة ثلاث رجعات يخرج اليه منها كل منافق وكافر» (٢) وهذا نفس قولنا وليس في هذا كله انها أفضل من مكة لا بنص. ولا بدليل * ومعنى قوله عليه السلام «مامن بلد إلا سيطؤه الدجال الا مكة والمدينة» اما هو سيطؤه أمره وبعوثة لا يمكن غير هذا، وسكان المدينة اليوم أخبث الخبث وإيا الله وإيا إليه راجعون على مصيبتنا في ذلك، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

ومنها قوله عليه السلام «يفتح الين فيأتى قوم يبسون» (٣) بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» وذكر مثل هذا حرفا حرفا في فتح الشام، وفتح العراق، وقوله عليه السلام «يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذي نفسى بيده لا يخرج أحد منهم رغبة عنها الا أخلف الله فيها خيرا منه» *

قال أبو محمد: انما أخبر عليه السلام بأن المدينة خير لهم من الين. والشام. والعراق. وبلاد الرخاء وهذا لا شك فيه وليس فيه فضلها على مكة ولا ذكر لمكة أصلا *

وأما اخباره عليه السلام أيضا بأن المدينة خير من هذه البلاد لهم فانما هو أيضا في خاص لا عام وهو من خرج عنها طلب رخاء، أو لعرض دنيا، وأما من خرج عنها لجهاد. أو لحكم بالعدل، أو لتعالم الناس دينهم فلا. بل الذي خرجوا له أفضل من مقامهم بالمدينة *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٩ «يخرج الخبث» (٢) لم أحده في سنن السائي وهو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٥٣ (٣) قال الجوهري في الصحاح الس سوق اللين وقد بسست الابل اسبا بالصم وقال في العريين يقال في رح الدابة اذا سقتها لس وهو زجر السوق كلام أهل اليس وويه لتان بسست واست وقال في الهابة يقال. بسست لاقفوا بسستها إذا سقتها ورحرت و قلت لها: لس بس تكسر اليا وفتحها

برهان ذلك خروجه عليه السلام عنها للجهاد وأمره الناس بالخروج معه والوعيد على من تخلف بالمدينة لغير عذر هذا مالا شك فيه ، وكذلك بعثه عليه السلام أصحابه إلى اليمن والبحرين . وعمان للدعاء إلى الاسلام . وتعليم القرآن . والسنة وهو عليه السلام يقول : « الدين النصيحة » فلا شك أنه قد نصحهم في إخراجهم لذلك ، فصح قولنا : ويطل أن يكون لهم متعلق في هذا في دعواهم فضل المدينة على مكة *
وأما قوله عليه السلام « لا يخرج أحد منهم رغبة عنها » فهذا الحق وعلى من يرغب عن المدينة لعنة الله فما هو بمسلم ، وكذلك بلا شك من رغب عن مكة وليس في هذا فضل لها على مكة *

ومنها قوله عليه السلام : « أمرت بقرية تأكل القرى » وهذا إنما فيه أن من المدينة تفتح الدنيا وليس في هذا فضل لها على مكة وقد فتحت خراسان . وسجستان . وفارس . وكرمان من البصرة وليس ذلك دليلا على فضل البصرة على مكة *
ومنها قوله عليه السلام « إن الإيمان يارز (١) إلى المدينة كما تارز الحية إلى جحرها » وهذا ليس فيه فضلها على مكة وإنما هو خبر عن وقت دون وقت بلا شك *
وبرهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق وهو اليوم بخلاف ذلك فواحنناه ووأسفاه وما الاسلام ظاهرا إلا في غيرها ونسأل الله أعادتها إلى أفضل ما كانت عليه بعده عليه السلام ، وقد جاء هذا الخبر بزيادة كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع ناشابة بن سوار نا عاصم — هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب — عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « أن الاسلام بدا غريبا وسيعود غريبا كما بدا وهو يارز بين المسجدين كما تارز الحية إلى جحرها (٢) » ففى هذا أن الإيمان يارز بين مسجد مكة ومسجد المدينة *

ومنها حديث أنس « أن رسول الله عليه السلام كان إذا قدم من سفر فظفر إلى جذرات (٣) المدينة أو وضع راحلته من حبها » ، وهذا ليس فيه إلا أنه عليه السلام كان يحبها ونعم هذا حق وليس فيه أنه كان يحبها أكثر من حبه مكة ولا أنها أفضل من مكة *
ومنها قوله عليه السلام : « لا يكيد أحد أهل المدينة إلا انماع (٤) كما ينماع الملح في الماء » *
ومنها قوله عليه السلام « لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة »

(١) قال في العريين أى يصم اليها ويجمع بعضه إلى بعض فيها يقال أرزت الحية تارز رورا ، وكذلك قال صاحب الهياة (٢) في صحيح مسلم ح ١ ص ٥٢ ، في جحرها ، (٣) هو ضميتين جمع حذر جمع حذار ما داه صاحب مجمع البحار ، وقوله بعد أوضع راحله ، أى حملها على سرعة السير (٤) قال في الهياة ما ع الشئ يجمع واما إذا داسو سال *

والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» (١) ، وقوله عليه السلام مثل هذا فيمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً وهذا صحيح ، وإنما فيه الوعيد على من كاد أهلها ولا يحمل كيد مسلم فليس فيه أنها أفضل من مكة ، وقد قال تعالى عن مكة : (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) فصح الوعيد على من ظلم بمكة كالوعيد على من كاد أهل المدينة * ومنها قوله عليه السلام : « لا يثبت أحد على لاوائها (٢) وشذتها إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة ، فأنما في هذا الحضر على الثبات على شذتها وأنه يكون لهم شفيعاً وليس في هذا دليل على فضلها على مكة ، وقد صح أنه عليه السلام يشفع لجميع أمته ، وقد قال عليه السلام « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » ، وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من المسلمين * ومنها قوله عليه السلام : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد » فليس في هذا دليل على فضلها على مكة وإنما دعا عليه السلام بهذا كما ترى في أحد الأمرين. أما أن يحبها إليهم كحبهم مكة. وإما أشد من حبهم مكة. والله أعلم أي الأمرين أجيب به دعاؤه عليه السلام ، وحب البلد يكون للواقفة والألفة وليس في هذا فضل على مكة * ومنها قوله عليه السلام : « لقاب قوس (٣) أحدكم من الجنة أو موضع قيد — يعني سوطه — خير من الدنيا وما فيها » ، وقوله عليه السلام : « بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي » وأرادوا أن يثبتوا من هذا أن مكة من الدنيا فوضع قاب قوس من تلك الروضة خير من مكة فليس هذا كما ظنوه ، ولو كان كذلك لكانت مصر والكوفة وهيت خيراً من مكة. والمدينة * وروينا عن مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا محمد بن بشر نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أنى هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « سيحان. وجيحان. والفراة. والنيل كل من أنهار الجنة » (٤) وهذا ما لا يقوله مسلم : أن هذه البلاد من أجل ما فيها من أنهار الجنة خير من مكة والمدينة *

قال أبو محمد : وهذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة وأن هذه الأنهار مبهطة من الجنة هذا باطل وكذب لأن الله تعالى يقول في الجنة : (إن لك أن لاتجوع فيها ولا تعرى وإلك لاتظمأ فيها ولا تنضح) فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولاتلك الروضة ، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق ، فصح أن كون تلك الروضة من الجنة إنما

(١) قال في العربية روى عن مكحول أنه قال لصرف التوبة والعد ، لم يرد ما غيره : الصرف الالف لعل يدل على رخصة ه
(٢) اللازم الشدة وصيق المعيشة (٣) قال في الصحاح قاب قوس وقيد قوس وقيد قوس أي قدر قوس. العا مابين المقص والسوق لكل قوس قالاناه (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٥١ -

هو لفضلها ، وإن الصلاة فيها تؤدي الى الجنة وإن تلك الا نهار لبركتها أضيفت الى الجنة كما تقول في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قيل في الضأن أنها من دواب الجنة ، وكما قال عليه السلام « إن الجنة تحت ظلال السيوف » فهذا في أرض الكفر بلا شك وليس في هذا فضل لها على مكة ، ثم لو صح ما أدعوه وظنوه لما كان الفضل الا لتلك الروضة خاصة لالسائر المدينة وهذا خلاف قولهم ، **﴿فان قالوا﴾** : ما قرب منها أفضل مما بعد قلنا : يلزمكم على هذا ان الجحفة وخيبر ووادي القرى أفضل من مكة لأنها أقرب الى تلك الروضة من مكة ، وهذا لا يقولونه ولا يقوله ذو عقل ، فبطل تظنهم والله الحمد ، *

وسبحان من جعل هؤلاء القوم يتأولون الأخبار الصحاح بلا برهان مثل « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » ومثل « لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » وغير ذلك ، ثم يأتون الى الأخبار التي قد صحح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها فيريدون حملها على ظاهرها ان هذا لعجب لا نظير له ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد *

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا موسى ابن داود عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله عليه السلام ^(١) قال : الحجر الأسود من الجنة » فهذا بمكة فالذي بمكة من هذا كالذي للمدينة اذ في كل واحدة منهما شيء من الجنة *

ومنها قوله عليه السلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » *

قال أبو محمد : تأولوا هم ان الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بدون الألف ، وقلنا نحن : بل هذا الاستثناء لأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد المدينة *

قال علي : فكلما التأويلين محتمل نعم وتأويل ثالث وهو الا المسجد الحرام فان الصلاة في كليهما سواء ولا يجوز المصير الى أحد هذه التأويلات دون الآخر الا بنص آخر ، وبطل ان يكون في هذا الخبر بيان في فضل المدينة على مكة ؛ وبالله تعالى التوفيق *

ومنها قوله عليه السلام « على أقباب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » وهذا ليس فيه فضلها على مكة لأنه عليه السلام قد أخبر ان مكة لا يدخلها الدجال أيضا .

هو الله تعالى يصرفه عنها كما يصرفه عن المدينة والملائكة تنزل على المصلين في كل بلد كما أخبر عليه السلام « أنه يتعاقب فينا ملائكة بالليل والنهار » *
ومنها قوله عليه السلام « هي طيبة » ونعم هي والله طيبة وليس في هذا فضل لها على مكة أصلاً *

فهذا كل ما احتجوا به من الأخبار الصحاح ما لهم خبر صحيح سوى هذه ، وكلها لاحجة في شيء منها على فضل المدينة على مكة أصلاً على ما بينا ، والحمد لله رب العالمين *
واحتجوا بمن دون رسول الله عليه السلام بالخبر الصحيح أن عمر قال لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: أنت القائل لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه ، وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً أنت القائل : لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً ، ثم انصرف *

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لالهم لأن عبد الله بن عياش لم ينكر لعمر أنه قال ما قرره عليه بل احتج لقوله ذلك بما لم يعترض فيه عمر ، فصح أن عبد الله بن عياش — وهو صاحب — كان يقول : مكة أفضل من المدينة وليس في هذا الخبر عن عمر لأن مكة أفضل ولا أن المدينة أفضل ، وإنما فيه تقريره لعبد الله على هذا القول فقط ، ونحن نوجد من عمر تصريحاً بأن مكة أفضل من المدينة *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النري نا سعيد بن نصر نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد أن ناسليمان ابن عتيق قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي عليه السلام « وهذا سند كالشمس في الصحة ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ومثل هذا حجة عندهم *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : من نذر أن يعتكف في مسجد إيليا فاعتكف في مسجد النبي عليه السلام بالمدينة أجزأ عنه ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي عليه السلام فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ، فهذا سعيد فقيه أهل المدينة يصرح بفضل مكة على المدينة *

قال أبو محمد : واحتجوا بأخبار موضوعة يجب التنبيه عليها والتحذير منها * منها خبر رويناه أن النبي عليه السلام قال في ميت رآه : دفن في التربة التي خلق منها ، قالوا : والنبي عليه السلام دفن بالمدينة فمن تربتها خلق وهو أفضل الخلق فهي أفضل المقام . وهذا خبر

موضوع لأن في أحد طريقه محمد بن الحسن بن زباله وهو ساقط بالجملة قال فيه يحيى ابن معين : ليس بثقة وهو بالجملة متفق عن أطراحه ، ثم هو أيضا عن أنيس بن يحيى مرسل ولا يدري من أنيس بن يحيى ، والطريق الأخرى من رواية أبي خالد وهو مجهول عن يحيى البكاء وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه إنما كان يكون الفضل لقبره عليه السلام فقط والا فقد دفن فيها المنافقون وقد دفن الأنبياء عليهم السلام من إبراهيم واسحاق ويعقوب . وموسى . وهارون . وسليمان . وداود عليهم السلام وغيرهم بالشام ولا يقول مسلم : لأنها بذلك أفضل من مكة *

ومنها « افتتحت المدائن بالسيف وفتحت المدينة بالقرآن » . وهذا أيضا من رواية محمد بن الحسن بن زباله المذكور بوضع الحديث ، وهذا من وضعه بلا شك لأنه رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه السلام ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلا مثل هذه المزيلة ، وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زباله دون سائر من روى عن مالك من الثقات ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن البحرين وأكثر مدائن اليمن كصنعاء والجند^(١) وغيرها لم تفتح بسيف إلا بالقرآن فقط وليس ذلك بموجب فضلها على مكة عند أحد من المسلمين *

ومنها « ما على الأرض بقعة أحب إلى أن يكون قبري فيها منها » وهذا من رواية الكذاب محمد بن الحسن بن زباله عن مالك عن يحيى بن سعيد مرسل ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن رسول الله عليه السلام كره للهاجرين وهو سيدهم أن يرجعوا إلى مكة ليحشروا غرباء مطرودين عن وطنهم في الله تعالى حتى أنه عليه السلام رثى لسعد بن خولة أن مات بمكة ولم يجعل للهاجرين بعد تمام نسكه أن يبقى بمكة إلا ثلاث ليال فقط ، فاذ خرجت مكة بهذه العلة عن أن يدفن فيها النبي عليه السلام فالمدينة أفضل البقاع بعدها بلا شك *

روينا من طريق البزار نا محمد بن عمر بن هياج نا الفضيل بن دكين أبو نعيم نا محمد بن قيس عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي موسى قال : مرض سعد بمكة فأتاه النبي عليه السلام يعبده فقال له : « يا رسول الله أليس^(٢) تكره أن يموت الرجل في الأرض التي هاجر منها ؟ قال : بلى » وذكر باقي الخبر ، فهذا نص ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين . ومنها « اللهم أنك أخرجتني من أحب بلادك إلى فأسكني أحب البلاد إليك » وهذا موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زباله المذكور عن محمد بن اسمعيل عن سليمان بن بريدة وغيره مرسل *

(١) هوشنات من مدن اليمن العظيمة (٢) في السحرة رقم (١٦) والست

ومنها المدينة خير من مكة ، هكذا تصریح رويناه من طرق ، احدها من رواية محمد بن الحسن بن زباله صاحب هذه الفضائح كلها المنقرد بوضعها عن يحيى بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ : « والثاني من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج عن النبي عليه السلام ، ومحمد بن عبد الرحمن هذا مجهول لا يدريه أحد * والثالث من طريق عبد الله بن نافع الصايغ صاحب مالك عن محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد المذكور عن يحيى بن سعيد عن عمرة قال رافع : قال رسول الله عليه السلام ، وعبد الله بن نافع هذا ضعيف بلا خلاف ، وابن الرداد مجهول ، ومثل هذا الشارح العجيب لا يجوز أن يسلك عليه الا على هذه الزوايا الوحشة *

وهذا الخبر رويناه من طريق مسلم باسناد في غاية الصحة قال مسلم « نا عبد الله بن مسلمة القعنبي ناسليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير بن مطعم قال : خطب مروان فذكر مكة وأهلها وحرمتها [ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها] ^(١) فناداه رافع بن خديج [فقال] ^(٢) أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ، وقد حرم رسول الله عليه السلام ما بين لابتيها ^(٣) وذلك عندنا في أديم خولاني ^(٤) ان شئتم أقرأتكم ^(٥) فقال مروان : قد سمعت بعض ذلك » *

قال ابو محمد : فهكذا كان الحديث فبدل له أهل الزيغ عصرية عجل الله تعالى لهم بها الفضيحة في الكذب على رسول الله عليه السلام وصفة الحماقة ، ونعوذ بالله من كل ذلك *

قال علي : هذا كل ما هو عليه قد أوضحناه . وبالله تعالى التوفيق ، ثم نورد الآثار الصحيحة والبراهين الواضحة في فضل مكة على المدينة وغيرها ، أول ذلك حبس الله تعالى الفيل عنها وإهلاكه جيش راكبه اذ أراد غزو مكة ، ثم قول رسول الله عليه السلام في غزوة الخديبية إذ بركت ناقته فقال الناس : خلأت ^(٦) فقال النبي عليه السلام : « ما خلأت ولا هو لها بخلق ولكن حسبها حابس الفيل » وقال تعالى : (ومن دخله كان آمنا) وقال تعالى : (ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين) وقال تعالى : (ان الصفا والمروة من شعائر

(١) الريادة من صحيح مسلم ح ١ ص ٣٨٥ (٢) الريادة من صحيح مسلم (٣) هي ثنية لا تقوى الارض للثنية حجارة سودا ، وللمدينة لانتان شرقية وعربية وهي بينهما . ويقال لانه قولون ثنية ثلث لغات مشهورات . فاده النووي في شرح مسلم (٤) الاديم الحلة المدبوع ، والحولاني سلة الى حولان وهو محلاف من محاليل اليمن ، وايضا سمقرية كانت قرب دمشق يريد رافع ان حديث تحريم المدينة معطوط بعد ان كانت في حله مدبوع منسوب الى حولان ، ولعل اديم تدنو نحو في ذلك . وما كان من اسم واحسن الحلود التي يكتبون فيها ولله اعلم (٥) كذا في جميع نسخ نصيحة جمع ، وفي صحيح مسلم شئت أقرأتكم ، وهو ظاهر السياق (٦) أي حررت ولم تمس

الله) وقال تعالى: (ثم حملها الى البيت العتيق) وقال تعالى: (أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) ثم جعل الله تعالى فيها تمام الصلاة . والحج . والعمرة ، فهي القبلة التي لا تقبل صلاة الا بالقصد نحوها ، واليها الحج المفترض . والعمرة المفترضة ، وانما فرضت الهجرة الى المدينة ما لم تفتح مكة فلما فتحت بطلت الهجرة ، فهذه الفضيلة لمكة ثم للمدينة ، وأمر عليه السلام أن لا يسفك فيها دم ، وأخبر أن الله تعالى حرما يوم خلق السموات والأرض ولم يحرما الناس ، ونهى عليه السلام أن يستقبلها أحد أو يستدبرها يول أو غائط *
روينا من طريق البخاري نا محمد بن عبد الله نا عاصم بن علي نا عاصم بن محمد - هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن واقد بن محمد - هو أخوه - قال : سمعت أبي - هو محمد بن زيد - قال : قال عبد الله بن عمر : « قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أي شئ تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا ؟ قال : [الا] (١) أي بلد تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا ؟ قال : [ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا ؟ قال : (٢) فإن الله تعالى حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا من شهركم هذا ألا هل بلغت ؟ ثلاثا كل ذلك يحییونه ألا نعم » (٣) *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله عليه السلام في حجته : « أتدرون أي يوم أعظم حرمة ؟ فقلنا : يومنا هذا قال : فأی بلد أعظم حرمة ؟ فقلنا : بلدنا هذا » ثم ذكر مثل حديث ابن عمر ، فهذان جابر . وابن عمر يشهدان أن رسول الله عليه السلام قرر الناس على أي بلد أعظم حرمة فأجابوه بأنه مكة وصدقهم في ذلك ، وهذا إجماع من جميع الصحابة في اجابتهم إياه عليه السلام بأنه بلدهم ذلك وهم بمكة فمن خالف هذا فقد خالف الإجماع ، فصح بالنص والإجماع أن مكة أعظم حرمة من المدينة ، وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلا شك لأن أعظم الحرمة لا يكون الا للأفضل ولا بد لا للأقل فضلا *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة « أن رسول الله عليه السلام كان بالحجون (٤) فقال : والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى ولولم أخرج منك ما خرجت لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي » وذكر باقي الحديث *

ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدر اوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٨٥ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح البخاري زيادة في آخر الحديث تركها الصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) هو يفتح الحاء المهملة الجبل المشرف بما يلي شعب الجزائر من كنهه الماية ، وقال في المعجم حل بأعلى مكة عند مدافن أهلها *

ابن وقاص عن أبي سلبية هو ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «أن رسول الله عليه السلام وقف بالحجون فقال : إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولو تركت فيك ما خرجت منك» وذكر باقي الحديث *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سلبية بن شبيب . وقتيبة بن سعيد . وإسحاق بن منصور قال سلبية : عن إبراهيم بن خالد قال : سمعت معمر بن الزهري عن أبي سلبية بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام وهو في سوق الجزيرة بمكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب البلاد إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ؛ وقال قتيبة : نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد ، وقال إسحاق بن يعقوب — هو ابن إبراهيم — بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح بن كيسان ، ثم اتفق عقيل . وصالح كلاهما عن الزهري أخبرني أبو سلبية بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام وهو واقف على راحلته بالجزيرة من مكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » لم يختلف عقيل . وصالح في شيء من لفظه عليه السلام إلا أن عقيل قال عن الزهري عن أبي سلبية بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عدى بن الحراء ، وعبد الله هذا مشهور من الصحابة بزهري النسب *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبوذر الهروي نا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن حميرويه نا علي بن محمد بن عيسى نا أبو اليمان — هو الحكم بن نافع — أخبرني شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو سلبية بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول وهو واقف بالجزيرة في سوق مكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » فارتفع الاشكال جملة والله الحمد *

وهذا خبر في غاية الصحة رواه عن النبي عليه السلام أبو هريرة . وعبد الله بن عدى ، ورواه عنهما أبو سلبية بن عبد الرحمن بن عوف . ورواه عن أبي سلبية الزهري . ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ورواه عن محمد بن عمرو حماد بن سلبية والدراوردي ، ورواه عن الزهري أصحابه الثقات معمر . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل . وصالح بن كيسان ، ورواه أيضا عنه يونس بن يزيد . وعبد الرحمن بن خالد ، ورواه عن هؤلاء الجلاء الفقير ، ولا مقال للاحد بعد هذا *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير . وأبو يحيى بن أبي مرة قال جميعا : نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن حبيب المعلم نا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله عليه السلام : « صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة » قال أحمد بن زهير : سألت يحيى بن معين عن حبيب المعلم فقال : ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : حبيب المعلم ثقة ما أصح حديثه هذا لفظ أحمد بن زهير ، وقال ابن أبي مرة في روايته : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي » * وروناه أيضا من طريق محمد بن عبيد بن حساب عن حماد بن زيد بلفظه وإسناده * وروناه أيضا من طريق أبي معاوية عن موسى الجني عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، حديث ابن الزبير صحيح فارتفع الاشكال جملة والحمد لله * فروى القاطع بفضل مكة على المدينة كما أوردنا عن النبي عليه السلام جابر . وأبو هريرة . وابن عمر . وابن الزبير . وعبد الله بن عدى خمسة من الصحابة رضی الله تعالى عنهم منهم ثلاثة مدنيون بأسانيد في غاية الصحة ، ورواه عن هؤلاء أبو صالح السمان . ومحمد بن زيد بن عبد الله بن عمر . وأبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن أبي رباح منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء عاصم بن محمد . والأعمش . ومحمد بن عمرو بن علقمة . والزهرى . وحبيب المعلم منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء واقد بن محمد . وأبو معاوية محمد بن حازم الضير . وحماد بن سلمة . وحماد بن زيد . وعبد العزيز بن محمد الدراوردي . ومعمر . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل بن خالد . وصالح بن كيسان . وعبد الرحمن بن خالد . ويونس بن يزيد منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء من لا يحصى كثرة والحمد لله رب العالمين *

وقد ذكرنا أنه قول جميع الصحابة وقول عمر بن الخطاب مروا عنه ، وروينا من طريق يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أسلم المنقري قلت لعطاء آتى مسجد النبي ﷺ فأصلى فيه ؟ قال : فقال لي عطاء : طواف واحد أحب الي من سفرك الى المدينة وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وسفيان . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم ، وبالله تعالى التوفيق *

بسم الله الرحمن الرحيم بك اللهم أستعين^(١)

كتاب الجهاد

٩٢٠ — مسألة — والجهاد فرض على المسلمين فاذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم في عقردارهم^(٢) ويحمي ثغور المسلمين سقط فرضه عن الباقيين وإلا فلا، قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم) *

روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا محمود بن خداش نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن محمد بن سيرين قال: كان أبو أيوب الأنصاري يقول: قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا) فلا أحد من الناس إلا خفيف أو ثقیل *

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي أخبرنا عبد الله بن المبارك عن وهيب المكي عن عمر بن محمد بن المنكدر^(٣) عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث [به]^(٤) نفسه مات على شعبة من نفاق»^(٥) قال أبو محمد: هذا وعيد شديد نعوذ بالله منه *

ومن طريق مسلم نا اسماعيل بن علي بن المبارك نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري «أن رسول الله ﷺ بعث [بعثا]^(٦) إلى بني لحيان من هذيل فقال: لينبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما» *

٩٢١ — مسألة — ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب ففرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع * رويانا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله نا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان - هو الثوري - حدثني منصور - هو ابن المعتمر - عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضي الله عنهما]^(٧) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» *

(١) البسلة وما بعدها سقطت من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجوهرى في صحاحه: قال الأصمعي: «عقر» رأسهم، وهو محلة القوم، وأهل المدينة يقولون: عقر الدار بالضم (٣) في النسخة 'ليثية' وعن محمد بن عمر بن محمد بن المنكدر: «زيادة ومحمد بن وهب» وهو على (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٤ (٥) في صحيح مسلم عد أن ذكر الحديث: قال ابن سهم: قال عبد الله بن المبارك: «وذكر» وروى أن ذلك كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٠ (٧) الزيادة من صحيح لبخارى ج ٤ ص ٦٦ *

٩٢٢ — مسألة — ولا يجوز الجهاد إلا باذن الأيوين إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ففرض على كل من يمكنه اعانتهم أن يقصدهم مغنيا لهم (١) أذن الأيوين أم لم يأذنا إلا أن يضيقا أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يضيق منهما *

روينا من طريق البخارى نا آدم نا شعبة نا حبيب بن أبى ثابت قال : سمعت أبا العباس الشاعر وكان لايتهم فى الحديث (٢) قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ (٣) فاستأذنه فى الجهاد فقال له عليه السلام : أحيى والداك ؟ قال : نعم قال : ففيهما فجاهد » *

ومن طريق البخارى نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٤) عن النبي ﷺ قال : « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية (٥) فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وروينا عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال « إنما الطاعة فى المعروف » . وعن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « لا طاعة إلا لحق فى معصية الله تعالى » *

٩٢٣ — مسألة — ولا يحل لمسلم أن يفر عن مشرك ولا عن مشركين ولو كثرت عددهم أصلا ليكن ينوى فى رجوعه التحيز الى جماعة المسلمين ان رجاء البلوغ اليهم أو ينوى الكفر الى القتال فان لم ينو الا تولية دبره هارباً فهو فاسق ما لم يتب ، قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا وحلفوا ان لا يقاتلوكم الا بدينهم الا ان يقاتلوكم الا بدينهم الا بدينهم الا بدينهم) أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم) ، وقال قوم : ان الفرار له مباح من ثلاثة فصاعداً . وهذا خطأ *

واحتجوا فى ذلك بقول الله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله) *

ورويانا عن ابن عباس أنه قال : « ان فر رجل من رجلين فقد فرّ وإن فر من ثلاثة فلم يفر » *

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد خالفوه فى مئين من القضايا منها قراءة أم القرآن جهراً فى صلاة الجنائز و اخباره أنه لا صلاة الا بها وغير ذلك كثير ولا حجة الا فى كلام الله تعالى ، أو كلام رسوله ﷺ ، وأما الآية فلا متعلق لهم فيها لأنه ليس فيها لانص ولا دليل باباحة الفرار عن العدد المذكور ، وإنما فيها أن الله تعالى علم أن فينا ضعفاً . وهذا حق ان فينا ضعفاً ولا قوى إلا وفيه ضعف بالاضافة الى ما هو أقوى منه الا الله تعالى وحده

(١) فى السحابة اليمية بمعناها (٢) هو فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٢ (٣) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ الى (٤) على انه غلطه وسلم (٥) الرادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ١٢٧ (٥) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ -

هو القوي الذي لا يقنع ولا يغلب ، ولها أن الله تعالى خفف عنا فله الحمد
وما زال ربنا تعالى رحيمًا بخائفنا يحفف غنا في جميع الأعمال التي ألزمتنا ، وفيها أنه ان كان من مائة
صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منا ألف يغلبوا ألفين باذن الله وهذا حق ، وليس فيه أن
المائة لا تغلب أكثر من مائتين ولا أقل أصلاً بل قد تغلب ثلثمائة نعم وألفين وثلاثة آلاف
ولا أن الألف (١) لا يغلبون إلا ألفين فقط لا أكثر ولا أقل ، ومما ادعى هذا في الآية فقد
أبطلوا ادعى ما ليس فيها منه (٢) أثر . ولا إشارة . ولا نص . ولا دليل ، بل قد قال عروجي
(كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين) فظهر أن (٣) قولهم لا دليل عليه
أصلاً . ونسألهم عن فارس بطل شاكى العلاج قوى لقي ثلاثة من شيوخ اليهود الحريين
هرمى مرضى رجالة عزلاً (٤) أو على حمير أنه ان يفر عنهم ؟ لئن قالوا نعم : ليائن بطامة بأبامها
الله والمؤمنون وكل ذى عقل ، وإن قالوا : لا ليركن قولهم (٥) ، وكذلك نسألهم عن ألف
فارس نجدة أبطال أمجاد مسلحين ذوى بصائر لقوا ثلاثة آلاف من مشودة بادية النصارى
رجالة مسخرين ؟ ألهم ان يفرواعنهم ؟ *

وروي ناعن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : ليس الفرار من الزحف من الكبار
إنما كان ذلك يوم بدر خاصة *

قال أبو محمد : وهذا تخصيص للآية بلا دليل . روي ناعن طريق البزار ناعمر بن علي
ومحمد بن مني قالاجيعا : نايحي بن سعيد القطان ناعوف الأعرابي عن يزيد الفارسي نايحي
عباس ان عثمان قاله : كانت الأنفال من أول ما أنزل بالمدينة * وروينا من طريق مسلم نا
هارون بن سعيد [الأيلي] (٦) ناابن وهب أخبرنا سليمان (٧) بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي
الغيث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اجتنبوا السبع الموبقات » قيل
تارسل الله وما من ؟ قال : [(٨) التارك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله إلا
بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات
المؤمنات » فعم عليه السلام ولم يصر * ومن طريق البخارى ناعبد الله بن محمد ناعمارة بن عمرو
نا أبو اسحاق — هو الهزارى — عن موسى بن عقبة عن سالم أنى الضر مولى عمر بن عبيد الله
قال : كتب اليه عبد الله بن أنى أوفى (٩) فقرأته ان رسول الله ﷺ « قال يا أيها الناس
لا تتموا لقاء العدو واسألوا الله العافية ؛ فاذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال

(١) في النسخة رقم (١٤) ولا أن الألف ، وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٤) ومها ، (٣) في النسخة اليمنية فقط لفظ
ذاته غلطاً (٤) جمع أعزل الذى لا سلاح معه (٥) في النسخة رقم (١٤) واقواله ، (٦) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧
(٧) في النسخة اليمنية — نايم ، وهو غلط (٨) في صحيح مسلم « عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » (٩) الزيادة من
صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧ (١٠) في النسخة اليمنية « عدا الله نايحي النصر » وهو غلط

السيف» (١) فعم عليه السلام ولم يخص ، واسلام أبى هريرة وابن أبى أوفى بلا شك بعد نزول سورة الأنفال التى فيها الآية التى احتجوا بها فيما ليس فيها منه شيء ، وقد خالف ابن عباس غيره كما حدثنا عبد الله بن ربيع التميمى نا محمد بن معاوية المروانى أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الجباب [الجحى] (٢) نا عبد الله بن عبد الوهاب الجحى نا خالد بن الحارث الهجيمى (٣) ناشعة عن أبى اسحاق السبعى قال : سمعت رجلا سأل البراء بن عازب ارأيت لو أن رجلا حمل على الكتيبة وهم ألف ألقى يده الى التهلكة ؟ قال البراء : لا ولكن التهلكة أن يصيب الرجل الذنب فيلقى يده ويقول : لا توبة لى * وعن عمر بن الخطاب اذا القيم فلا تفروا * وعن على ، وابن عمر الفرار من الزحف من الكبراء * ولم يخصوا عددا من عدد ، ولم ينكر أبو أيوب الأنصارى ولا أبو موسى الأشعرى أن يحمل الرجل وحده على العسكر الجرار وثبت حتى يقتل ، وقد ذكر واحدنا مرسلنا من طريق الحسن « أن المسلمين لقوا المشركين فقال رجل : يا رسول الله أشد عليهم ، أو أحمل عليهم ؟ فقال له رسول الله ﷺ : أتراك قاتل هؤلاء كلهم اجلس فاذا نهض أعصابك فانهض واذا شدوا فشد ، » وهذا مرسل لا حجة فيه بل قد صح عنه عليه السلام أن رجلا من أصحابه سأله ما يصحك الله من عبده ، قال غمسه يده فى العدو حاسرا فزع الرجل درعه ودخل فى العدو حتى قتل رضى الله عنه *

٩٢٤ — مسألة — وجاز تحريق أشجار المشركين . وأطعمتهم . وزرعهم . ودورهم وهدمها قال الله تعالى : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين) ، وقال تعالى : (ولا يطمئنوننا ، يغبط الكفار ولا ينالون من عدونا نالا الا كتب لهم به عمل صالح) ، وقد أحرق رسول الله ﷺ نخل بنى النضير - وهى فى طرف دور المدينة - وقد علم أنها تصير للمسلمين فى يومه أو غده ، وقد روينا عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه لا تقطعن شجرا مشمرا ولا تخربن عامرا ، ولا حجة فى أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ينهى أبو بكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما فى الآية المذكورة ، ولم يقطع ﷺ أيضا نخل خيبر ، فكل ذلك حسن . وبالله تعالى التوفيق *

٩٢٥ — مسألة — ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة لا إبل . ولا بقرة . ولا غنم . ولا خيل . ولا دجاج . ولا حام ، ولا أوز ، ولا برك ، ولا غير ذلك الا للآكل فقط حاشا الخنازير جملة فتعقر وحاشا الخيل فى حال المقاتلة فقط . وسواء أخذها المسلمون . أو لم يأخذوها أدر كها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها . أولم يدر كوها (٤) ، ويحلى كل ذلك

(١) : ذكر هذا الحديث البخارى فى مواضع من صحيحه مقطعا وهو موجود فى ج ٤ ص ١٢٩ بأطول من هنا (٢) : الزيادة من النسخة وتم (١٤) (٣) : هو بياض مضمومة وفتح الجيم نسبة الى الهجيم بن عمرو وهما من المنى (٤) : كذا فى النسخ وهو صحيح الا ان الانساب أولم يدر كها .

ولا بد أن لم يقدر على منعه . ولا على سوقه . ولا يعقر شيء من نخلهم ، ولا يغرق ، ولا تحرق خلاياه ، وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي وهي له أبدامال من ماله كما كانت لا يزال ملكه عنها حكم بلا نص ، وهو قول مالك ، وأبي سليمان : وقال الحنفيون . والمالكيون : يعقر كل ذلك فاما الابل . والبقر . والغنم فتعقر ثم تحرق ، وأما الخيل . والبغال . والحمير فتعقر فقط * وقال المالكيون : أما البغال . والحمير فتذبح وأما الخيل فلا تذبح ولا تعقر لكن تعرق ، أو تشق أجوافها * قال أبو محمد : في هذا الكلام من التخليط ما لا خفاء به على ذى فهم ، أول ذلك انه دعوى بلا برهان وتفريق لا يعرف عن أحديهم ، وكانت حجتهم في ذلك انهم ربما أكلوا الابل . والبقر . والغنم . والخيل اذا وجدوها منحورة فكان هذا الاحتجاج أدخل في التخليط من القولة المحتج لها ، وليت شعري متى كانت النصارى . او المجوس . او عباد الأوثان ^(١) يتجنبون أكل حمار ، أو بغل ويقتصرون على أكل الأنعام ، والخيل ، وكل هؤلاء يأكلون الميتة ولا يحرمون حيوانا أصلا ، وأما اليهود . والصابئون فلا يأكلون شيئا ذكاه غيرهم أصلا ، وهذا عجب جدا ! واحتجوا في إباحتهم قتل كل ذلك بقول الله تعالى : (ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدونا الا كذب لهم به عمل صالح) * قال أبو محمد : قتلنا لهم : فاقتلوا أولادهم وصغارهم ونساءهم بهذا الاستدلال فهو بلا شك أغبط لهم من قتل حيوانهم فقالوا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان قتلنا لهم : وهو عليه السلام نهى عن قتل الحيوان الا لما كلة ولا فرق ، وانما أمرنا الله تعالى أن نغيظهم فيما لم ينه عنه لا بما حرم علينا فعله *

روينا من طريق احمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن عمرو - هو ابن دينار - عن صهيب مولى ابن عامر ^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان يقتل عصفورا ^(٣) فما فوقها بغير حقها الا سأله الله [عز وجل] ^(٤) عنها قيل : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : يذبها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرمى به » ^(٥) * ومن طريق مسلم بن الحجاج نا محمد بن حاتم نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى النبي ﷺ ^(٦) [عن] ^(٧) أن يقتل شيء من الدواب صبرا * ومن طريق احمد بن شعيب أخبرنا محمد بن زبور المكي نا ابن أبي حازم عن يزيد بن الهاد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال : قال

(١) في النسخة اليمنية أوعباداوثان ، (٢) في النسخة اليمنية ابن عامر ، وهو غلط صححا من تهذيب التهذيب (٣) في النسائي ج ٧ ص ٢٠٧ د قتل عصفورا ، (٤) الزيادة من النسائي (٥) في النسائي د يرى بها ، والضمير عائد إلى الرأس وهو حد كرك (٦) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٦ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٧) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ،

ورسول الله ﷺ: «لا تملأوا بالبهاشم» (١) * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن أبانكر الصديق رضي الله عنه قال لا مير جيش بعثه الى الشام : لا تفرق شاة ولا بغير - إلا أكله ولا تحرقن نخلًا ولا تفرقنه ، (٢) ولا يعرف الله في ذلك من الصخابة مخالف * .

وأما الختاير فرويتا من طريق البخاري نا اسحق - هو ابن راهويه - نا يعقوب بن ابراهيم ابني سعد نا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا [فيكسر الصليب] (٣) ويقتل الخنزير » * فأخبر عليه السلام أن قتل الخنزير من العدل الثابت في ملته التي يحياها عيسى أخوه عليهما السلام ، وذكر بعض الناس خبراً لا يصح فيه أن جعفر بن أبي طالب عرق فرسه يوم قتل ؛ وهذا خبر رواه عباد بن عبد الله بن الوير عن رجل من بني مرة لم يسمه ، ولو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك (٤) فأقره * .

وأما الفرس في المدافعة فان للمسلم أن يدفع عنه من أراد قتله أو أسره بأي شيء أمكنه * ٩٢٦ — مسألة — ولا يحل قتل نسايتهم ولا قتل من لم يبلغ منهم إلا أن يقاتل أحد من ذكرنا فلا يكون للمسلم متجاً منه إلا بقتله فله قتله حينئذ * روينا من طريق البخاري نا أحمد بن يونس نا الليث - هو ابن سعد - عن نافع ان ابن عمر أخبره « ان امرأة وجدت في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم مقتولة فأنكر » (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان * .

٩٢٧ — مسألة — فان أصيبوا في آليات أو في اختلاط الماحمة عن غير قصد فلا حرج في ذلك * روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله نا سفيان نا الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي « أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذرايرهم ونسايتهم فقال: هم من آبايتهم » (٦) * ٩٢٨ — مسألة — وجائز قتل كل من عدا من المشركين من مقاتل ، أو غير مقاتل ، أو تاجر ، أو أجير - وهو العسيف - أو شيخ كبير كان ذارأى - أو لم يكن - أو فلاح ، أو أسقف ، أو قسيس ، أو راهب ، أو أعمى ، أو مقعد لا تحاش أحدا ، وجائز استبقاؤهم أيضا قال الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم

(١) الحديث اختصره المصنف اطرح ص ٢٣٨ من سنن النسائي (٢) هو في موطأ مالك ح ٦٧ باطل من هذا اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه ووقع في الموطأ المطبوع مع تعليق السيوطي ولا تحرقن نخلًا ولا تفرقنه ، وهو غلط وجاء صحيحا في الرقاع على الموطأ كما هاتبه فان التصحيح ليس بالسهل (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (٣١) وعرف بذلك ، (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٧ (٦) هو في صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٦ باطل من هذا

كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تفلحوا (ستيلهم) فعمّ عز وجل كل مشرك بالقتل الا أن يسلم ؛ وقال قوم : لا يقتل أحد من ذكرنا ؛ واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة نا الحفيظة عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رباح (١) ابن الربيع قال : « كنا مع رسول الله ﷺ فقال لرجل : « أدرك خالدًا وقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفا » * ومن طريق سفيان عن عبد الله بن ذكوان عن المرقع بن صيفي عن عه حنظلة الكاتب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تقتلوا الذرية ولا عسيفا » * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا الحسن بن صالح بن حي نا خالد بن الفرو (٢) عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال لهم : انطلقوا باسم الله وفي سبيل الله تقتلون عدو الله (٣) لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا مؤلا امرأة * * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبنى عبد الأشهل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ كان اذا بعث جيو شه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق القعني نا ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة « قال رسول الله ﷺ : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه « أن رسول الله ﷺ قال : لا تقتلوا صغيرا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا » * وعن حماد بن سلمة عن شيخ بمى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل العساء والوصفاء (٤) » * ومن طريق قيس ابن الربيع عن عمر مولى عبسة عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ « أنه نهى ان يقتل شيخ كبير أو يعقر شجر الاشجر يحترقهم » * ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأحوص عن راشد بن سعد نهى النبي ﷺ عن قتل الشيخ الذي لا حراك به *

وذكروا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لا ميرله : لا تقتل امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هـ ما إنك ستمر على قوم قد حبسوا أنفسهم في الصوامع زعموا لله فدعهم وما حبسوا أنفسهم له . وستر على قوم قد فخصوا من أوساط رؤوسهم وتركوا فيها من شعورهم أمثال العصاب فاضرب ما فخصوا به بالسيف * وعن جابر بن عبد الله قال : كانوا لا يقتلون تجار المشركين وقالوا : إنما نقتل من قاتل وهؤلاء لا يقتلون *

(١) هو بناء موحدة محمقة (٢) هو بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء بعدها راى اه تقريب هـ (٣) في نسخة اعدائه

(٤) العساء الاحراء والوصفاء العبيد

هذا كل ما شغبوا به وكل ذلك لا يصح، أما حديث المرقع فالمرقع مجهول^(١)، وأما حديث ابن عباس فغن شيخ مدني لم يسم وقد سماه بعضهم فذكر ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة^(٢) وهو ضعيف، والخبران الآخران، مرسلان، وكذلك حديث راشد مرسل ولا حجة في مرسل، وأما حديث أنس فغن خالد بن الفرزوه مجهول، وحديث حماد بن سلمة عن شيخ بنى عن أبيه وهذا عجب جدا، وأعجب منه أن يترك له القرآن! وأما حديث قيس بن الربيع فليس قيس بالقوى ولا عمر مولى غنسة معروف، وعلى بن الحسين لم يولد إلا بعد موت جده رضى الله عنهم، فسقط كل ما هو به، وأما الرواية عن أبي بكر فغن عجائبهم هذا الخبر نفسه: عن أبي بكر رضى الله عنه فيه جاء نهى أبي بكر رضى الله عنه عن عقري من الابل. أو الشاء إلا مأكلة، وفيه جاء أن لا يقطع الشجر ولا يفرق النحل نخله، كما اشتهوا حيث لا يحل خلافه لأن السنة معه وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة، ثم احتجوا به حيث خالفه غيره من الصحابة رضى الله عنهم، وهذا عجب جدا في خبر واحد!، وأما قول جابر لم يكونوا يقتلون تجار المشركين فلا حجة لهم فيه لأنهم يقل: إن تركهم قتلهم كان في دار الحرب وإنما أخبر عن جملة أمرهم، ثم لو صح مينا عنه لما كان لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه نهى عن قتلهم وإنما فيه اختيارهم وتركهم فقط * وروينا عن الحسن. ومجاهد. والضحاك النهى عن قتل الشيخ الكبير ولا يصح عن مجاهد. والضحاك لأنه من طريق جوير. وليث بن أبي سليم، وكذلك أيضا هذا الخبر عن أبي بكر لا يصح لأنه عن يحيى بن سعيد. وعطاء وثابت بن الحجاج وكلهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضى الله عنه بدهر* ومن طريق فيها الحجاج بن أرطاة وهو هالك ولو شئت أن نحتج بخبر الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ وبخبر الحجاج مسندا «اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم»^(٣) لكننا أدخلناهم في الإيهام ولكن يعيذنا الله عز وجل من أن نحتج بما لا نزاهة صحيحة، وفي القرآن وصحيح السنن كفاية *

وأما قولهم: إنما تقتل^(٤) من قاتل فباطل بل تقتل كل من يدعى إلى الاسلام منهم حتى يؤمن أو يؤدى الجزية إن كان كنايا كما أمر الله تعالى في القرآن لا كما أمر أبو حنيفة إذ يقول إن ارتدت المرأة لم تقتل فإن قتلت قتلت، وإن سب المشركون أهل الذمة النبي ﷺ تركوا

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٨٨ عتب ماساق كلام ابن حزم ها: وهو من اطلاقاته المردودة اه
(٢) هو مفتاح المهمة كسر الموحدة، وفي النسخة رقم (١٤) ابن أبي ليبة، وكذلك في النسخة اليمنية وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب يبر أن لا يعتدال وجانية تقرب التهذيب (٣) قال العلامة مجد الدين إسماعيل في النهاية لابن الأثير في الرجال المسان أهل الجند والقوة على القتال ولم يرد الهرمي، والشرح الصغار الذين لم يدر كوا، وقيل: إرادوا الشيوخ الهرمي الذين إذا سبوا لم ينتفع بهم في الخدمة وإرادوا الشيوخ الشباب أهل الجند الذين ينتفع بهم في الخدمة، وشرح الشباب أوله، وقيل: تضارته وقوته وهو مصدر يقع على الواحد والاثني والجمع، وقيل: هو جمع شارخ مثل شارب وشرب (٤) في النسخة اليمنية وإنما قاتل، وما هنا أنسبه

هو سبهم له حتى يشفوا صدورهم ويخزي المسلمون بذلك تبا لهذا القول وقائله *
وروينا من طريق وكيع ناسفیان نا عبد الملك بن عمير القرظي نا عطية القرظي قال:
« عرضت يوم قريظة على رسول الله ﷺ فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله
فكنت فيمن لم ينبت » ، فهذا عموم من النبي ﷺ لم يستبق منهم عسيفا ، ولا تاجرا ، ولا فلاحا ،
ولا شيئا كبيرا ، وهذا إجماع صحيح منهم رضى الله عنهم متيقن لانهم في عرض من أعراض
المدينة لم يخف (١) ذلك على أحد من أهلها * ومن طريق حماد بن سبله أخبرنا أيوب السختياني
وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى
أمرأء الأجناد أن لا يجلبوا اليان من العلوج (٢) أحدا اقلوهم ولا تقتلوا من جرت عليهم
المواسى (٣) ولا تقتلوا صديا ، ولا امرأة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن نمير نا عبيد الله بن
عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر إلى الأجناد لا تقتلوا امرأة ، ولا صديا وأن يقتلوا كل
من جرت عليه المواسى * فهذا عمر رضى الله عنه لم يستثن شيئا ، ولا راهبا ، ولا عسيفا ، ولا أحدا
إلا النساء ، والصديان فقط ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة ، وقد قتل دريد بن الصمة
وهو شيخ هرم قد أهتر عقله (٤) فلم ينكر النبي ﷺ فقالوا : لأنه كان ذا رأى فقلنا لهم :
ومن ذا الذى قسم لكم ذا الرأى من غيره فلا سمع له ولا طاعة ، ومثل هذه التقاسيم لا تؤخذ
إلا من القرآن ، أو عن النبي ﷺ ، وبالله تعالى تأييد *

٩٢٩ — مسألة — ويغزى أهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ومع
المتغلب والمحارب كما يغزى مع الامام ويغزوهم المرء وحده إن قدر أيضا قال الله تعالى : (وتعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ في أول
باب من كتاب الجهاد هنا السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية ، وقال تعالى : (انفروا
خفافا وثقالا) ، وقد علم الله تعالى أنه ستكون أمراء فساد فلم يخصهم من غيرهم ، وكل
من دعا إلى طاعة الله في الصلاة المؤداة كما أمر الله تعالى والصدقة الموضوعة مواضعها المأخوذة
في حقها ، والصيام كذلك ، والحج كذلك ، والجهاد كذلك ، وسائر الطاعات كلها فقرض
إجابته للنصوص المذكورة ، وكل من دعا من امام حق ، أو غيره إلى معصية فلا سمع ولا طاعة
كتاب الله أحق وشرط الله اوتق . وقال عليه السلام : « لكل امرئ ما نوى » *

وروينا من طريق البخارى نا أبو اليمان أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري
عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : « أمر رسول الله ﷺ بلالا فنادى في الناس

(١) في النسخة البغية ولم يخف ، (٢) جمع علج وهو الرجل من كبار المعجم وغيرهم (٣) قايانا لاثير : أى من بنت عاتة
لان المواسى انما تجرى على من أنبت ، ارا من بلغ الحلم من الكفار (٤) قال الجوهرى في الصحاح : اهتر الرجل هو مهتر أى صار
خرقا من الكبر .

أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » (١) *
 ٩٣٠ - مسألة - فمن غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليقسمه زروعهم ودورهم
 وثأرهم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ، فإن أخرجهم من ظلمات الكفر (٢) إلى
 نور الإسلام فرض يعصى الله من تركه قادرا عليه وإثمهم على من غلهم ، وكل محضية فهي
 أقل من تركهم في التكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم (٣) من (٤)
 من نهى عن جهاد الكفار وأمر بإسلام حريم المسلمين [إليهم] (٥) من أجل فسق
 رجل مسلم لا يحاسب غيره بنفسه *

٩٣١ - مسألة - ولا يملك أهل الكفر الحريون مال مسلم ولا مال ذمي أبدا
 إلا بالاتباع الصحيح ؛ أو الهبة الصحيحة ؛ أو بمرأث من ذمي كافر . أو بمعاملة صحيحة في دين
 الإسلام فكل ما غنموه من مال ذمي أو مسلم . أو آبق إليهم فهو باق على ملك صاحبه
 حتى قدر عليه رد على صاحبه (٦) قبل القسمة وبعدها دخلوا به أرض الحرب ، أو لم
 يدخلوا (٧) ولا يكلف مالكة عوضا ولا ثمنا لكن يعوض الأمير من كان صار في سهمه
 من كل مال لجماعة المسلمين ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في سهمه ولا صدقته ولا هبته ولا بيعه
 ولا تكون له الأمة أم ولد ، وعلمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ، ولا فرق
 وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ولحن سالف أقوال ثلاثة سوى هذا ، أحدها أنه لا يرث شيء
 من ذلك إلى صاحبه لا قبل القسمة . ولا بعدها ، لا بضمن . ولا بغير ثمن . وهو لمن صار في سهمه *
 رويان من طريق ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه أن علي بن
 أبي طالب قال : ما أحرزه العدو من أموال المسلمين فهو بمنزلة أموالهم * وكان الحسن
 البصري يقضي بذلك * وعن قتادة أن مكاتب أسره العدو فاشتراه رجل فسأل بكر بن
 قرواش (٨) عنه علي بن أبي طالب فقال له علي : إن أفكته سيده فهو على كتابته وإن
 أبي أن يفتكه فهو للذي اشتراه * وعن قتادة عن خلاص (٩) عن علي ما أحرزه العدو
 فهو جائز * وعن قتادة عن علي هو فيء المسلمين لا يرد * وعن معمر عن الزهري ما
 أحرزه المشركون ثم أصابه المسلمون فهو لهم ما لم يكن حرا أو معاهدا * وعن معمر عن
 رجل عن الحسن مثل هذا ، والقول الثاني أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه فإن
 لم يدرك حتى قسم فهو للذي وقع في سهمه لا يرد إلى صاحبه لا بضمن ، ولا بغيره هكذا رويناه

(١) احتصره المصنف اطرح صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦٦ (٢) في السحرة رقم (١٤) « طلبة الكفر » وماها وأطلع وأستب

(٣) في السحرة رقم (١٤) « ولا إثم أعظم بعد الكفر » (٤) الزيادة من النسخة اليمنية (٥) في السحرة رقم (١٤) « إلى صاحبه » (٦)

في السحرة اليمنية « أم لم يدخلوا » (٧) في السحرة اليمنية « وقرواش » « سين مبهلة » وهو غلط (٨) هو بخلاف معجمة فكتورة بعدها لام
 معجمة وفي آخره سين مبهلة ، وفي السحرة اليمنية « خلاص » « محام مبهلة » وهو غلط .

عن عمر نصاباً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قال : ما أحرزوا للمشركون من أموال المسلمين فوجد رجل ماله بعينه قبل أن تقسم السهام فهو أحق به وإن كان قسم فلا شيء له * ومن طريق ابن أبي شيبه عن عيسى بن يونس عن ثور عن أبي عون عن زهرة بن يزيد المرادي أن أمة لرجل مسلم أتيته بالعدو فغنمها المسلمون فعرفها أهلها فكتب فيها أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب إليه عمر أن كانت لم تخمس ولم تقسم ^(١) فهي رد على أهلها وإن كانت قبل تخمس وقسمت فامضها لسيبها * وروى نحوه أيضاً عن زيد بن ثابت *

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن سليمان بن ربيعة فيما أحرز العدو قال : صاحبه أحق به مالم يقسم * ومن طريق هشيم عن المغيرة ويونس قال المغيرة عن إبراهيم ، وقال يونس عن الحسن قالاً جميعاً : ما غنمه العدو من مال المسلمين فغنمه المسلمون فصاحبه أحق به فإن قسم فقد مضى * وذكر ابن أبي الزناد عن أبيه هذا القول عن القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وخارجة بن زيد بن ثابت . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وأبي بكر بن عبد الرحمن . وسليمان بن يسار في مشيخة من نظر أئمتهم قالوا : ما غنم العدو من المسلمين ثم غنمه المسلمون فصاحبه أحق به مالم يقع فيه السهمان فإذا قسم فلا سبيل [له] ^(٢) إليه ، وصح عن عطاء أيضاً وأخبار عطاء أنه رأى منه . وهو قول الليث . وأحمد بن حنبل ، والقول الثالث أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه بغير ثمن وإن لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته * وروناه من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن عمر بن الخطاب * ومن طريق سفيان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي * ومن طريق ابن سيرين عن شريح * ومن طريق عبد الله بن إدريس عن أبيه عن مجاهد *

فالقول الأول لا يرد ما أخذه المشركون من أموالنا إلى أربابها لا قبل أن تقسم ولا بعد أن تقسم لا بمن ولا بغيره روى عن علي ، وصح عن الحسن . والزهري . وعمر بن دينار ولم يصح عن علي لأنه من طريق سليمان التيمي . وقاتدة عن علي ولم يدركاه ، ورواية خلاص عن علي صحيحة إلا أنه لا بيان فيها إنما هي ما أحرزه العدو فهو جائز ولا ندري ما معنى فهو جائز ولعله أراد أنه جائز لأصحابه إذا ظفر به * والقول الثاني أن يرد إلى أصحابه قبل القسمة ولا يرد بعد القسمة روى عن عمر . وأبي عبيدة . وزيد بن ثابت ، ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن قبيصة بن ذؤيب ولم يدرك عمر ، ومن طريق أبي عون أو ابن عون ولم يدركا أبا عبيدة . ولا عمر . ولا ندري من رواه عن زيد بن ثابت ، وروى عن فقهاء

المدينة السبعة ولا يصح عنهم لأنه من طريق ابن أبي الزناد وهو ضعيف ، وعن سليمان ابن ربيعة ولم يصح عنه (١) لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة ، وصح عن ابراهيم [وشريح] (٢) ، والحسن . وعطاء * والقول الثالث انه ان أدرك قبل القسمة رد الى صاحبه بغير ثمن وان لم يدرك الا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته ، (٣) روى عن عمر ولم يصح عنه لأنه من رواية مكحول ولم يدرك عمر ، وصح عن ابراهيم . وشريح ومجاهد وهو قول مالك . والأوزاعي ، ومن قول مالك ان الآبق والمنغوم سواء في ذلك وان المدبر . والمكاتب . وأم الولد سواء في ذلك الا أن سيد أم الولد يجبر على أن يفكها ، وهنا قول خامس لا يعرف عن أحد من السلف وهو قول أبي حنيفة ، ولا يحفظ ان أحدا قاله قبله وهو أن ما ببق الى المشركين من عبد لمسلم فانه مردود الى صاحبه قبل القسمة وبعدها بلا ثمن ، وكذلك ما غنموه من مدبر . ومكاتب . وأم ولد ولا فرق ، ووافقه في هذا سفيان قال أبو حنيفة : وأما ما غنموه من الاماء . والعبيد . والحيوان . والمتاع فان أدرك قبل ان يدخلوا به دار الحرب . ثم غنمناه رد الى صاحبه قبل القسمة وبعدها بلا ثمن ، وان دخلوا به دار الحرب ثم غنمناه رد الى صاحبه قبل القسمة ، (٤) وأما بعد القسمة فصاحبه أحق به بالقيمة ان شاء والا فلا يرد اليه *

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية التخليط والفساد في التقسيم لادليل على صحة تقسيمه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وقال بعضهم . انما يكون علينا ما يملكه بعضنا على بعض * قال أبو محمد : وصدق هذا القائل ولا يملك بعضنا على بعض الا بالباطل ولا بالغصب أصلا . ولا باطل . ولا غصب أحرم ولا أبطل من أخذ حربي مال مسلم ، فسقط هذا القول الفاسد جملة ، ثم نظرنا في سائر الأقوال فنظرنا في قول مالك فوجدناهم ان تعلقوا بما روى عن عمر فقد عارضته رواية أخرى عن عمر هي عنه أمثل من التي تعلقوا بها ، وأخرى عن علي هي مثل التي تعلقوا بها ، الذي جعل بعض هذه الروايات أحق من بعض ؟ ، وقال بعضهم : معنى قول عمر في الرواية الأخرى فلا شيء له وامضها لسيلها أي الا بالثمن فقلنا : ما يعجز من لادين له عن الكذب ، ويقال لكم : معنى قول عمر إنه أحق بها بالقيمة أي ان تراضيا جميعا على ذلك والا فلا فاما الفرق بين كذب وكذب ؟ ، ثم وجدناهم يحتجون بخبر رويناه من طريق حماد بن سلمة وغيره عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة أن عثمان اشترى بغيرا من العدو

(١) من قوله «لأنه من طريق ابن أبي الزناد» الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) من قوله «انه ان أدرك قبل القسمة» الى هنا سقط من النسخة اليمنية (٤) من قوله «وبعدها بلا ثمن» الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ

فعرفه صاحبه فخاصمه الى رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ : « ان شئت أعطيتك الثمن الذي اشتراه به وهو لك والافواه » ، وهذا منقطع لاحجة فيه ، وسماك ضعيف يقبل التلقين شهد به عليه شعبة وغيره ، وأسنده يس الزيات عن سماك عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، ويس لا تحل الرواية عنه ، وسماك قد ذكرناه ، ورواه بعض الناس عن ابراهيم ابن محمد الهمداني ^(١) أو الانباري عن زياد بن علاقة عن جابر بن سمرة مسندا ، وابراهيم ابن محمد الانباري أو الهمداني لا يدرى أحد من هوفى الخلق ، وأسنده أيضا الحسن بن عماره واسماعيل بن عياش كلاهما عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال في بيعير أحرزه العدو ثم غلب عليه المسلمون : « ان وجدته قبل القسمة فأنت أحق به بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فأنت أحق به بالثمن ان شئت » ، والحسن بن عماره هالك واسماعيل بن عياش ضعيف ، ورواه بعض الناس من طريق علي بن المديني . وأحمد بن حنبل ، قال علي : نايجي بن سعيد القطان ، وقال أحمد : عن إسحاق الأزرق ثم اتفق يحيى وإسحاق عن مسعر عن عبد الملك بن ميسرة ، وهذا منقطع غير مسند على أن الطريق الى علي وأحمد تالفة ، ولا يعرف هذا الخبر في حديث يحيى بن سعيد القطان الصحيح عنه أصلا فان لجوا وقالوا : المرسل حجة ورواية الحسن بن عماره . واسماعيل بن عياش حجة قلنا : لا عليكم رونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أخبرني عكرمة بن خالد قال : أخبرني أسيد بن ظهير الانصاري وكان والي النخاعة أيام معاوية « ان النبي ﷺ قضى في السرقة ان كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم بخير سيدها ان شاء أخذ الذي سرق منه بثمنه وان شاء اتبع سارقه ^(٢) » ، ثم قضى بذلك بعده أبو بكر . وعمر . وعثمان ، وقضى به أسيد بن ظهير * قال أبو محمد : وقد قضى به أيضا عميرة بن يثرى قاضي البصرة . لعمر ، وبه يقول إسحاق بن راهويه فهذا خبر أحسن من خبركم وأقوم وهو في معناه نخذوا به والافأتم متلاعبون . وأما نحن فتركناه لأن عكرمة بن خالد ليس بالقوى ، وعلى كل حال فهو والله بلا خلاف من أحد أشبه من ياسين . والحسن بن عماره . واسماعيل بن عياش وما هو بدون سماك أصلا ، والعجب كل العجب ان أصحاب أبي حنيفة ردوا حديث « من وجد سلعة بعينها عند مفلس فهو أحق بها من الغرماء » وهذا حديث ثابت صحيح ، ^(٣) قالوا : هذا خلاف الأصول ولا يخلو المفلس من ان يكون [كان] ^(٤) قد ملكها أو لم يكن ملكها ، فان كان لم يملكها فإتم لا تقولون بهذا وان كان قد ملكها فلا حق لبائعها فيما قد ملكه منه المشتري باختياره وتركوا هذا

(١) في النسخة اليمنية الهمداني ، بالدال المهملة (٢) في النسخة اليمنية ، 'بتاء سارقة' ، وهو غلط (٣) في النسخة اليمنية ، باز

قالوا ، (٤) الزيادة من النسخة اليمنية .

الإعتراض بعينه هنا وأخذوا بيجز مكدوب مخالف للأصول وللقرآن والسنن (١) لانه لا يخلو الحريون من ان يكونوا ملكوا ما أخذوا هنا أو لم يملكوه، فان كانوا لم يملكوه فهذا قولنا وهو خلاف قولهم ، والواجب ان يرد الى مالكة بكل جال قبل القسمة ويعدّها بلا ثمن يكلفه ، وان كانوا قد ملكوه فلا سبيل للذى أخذ منه عليه لا ثمن ولا يغير ثمن لا قبل القسمة ولا بعد القسمة لانه كسائر الغنيمة ولا فرق ، فاي عجب أعجب من هذا ! وبأيضا فانه لا يخلو الذى وقع فى سهمه من أن يكون ملكه أو لم يملكه ، فان كان لم يملكه فهو قولنا والواجب رده الى مالكة وان قالوا : بل ملكه قلنا : فيا يجل اخراج ملكه عن يده بغير طيب نفس منه لا ثمن ولا يغير ثمن ، فهل سمع بأعين فساد من هذه الأقوال الفاسدة والتناقض الفاحش والتحكم فى دين الله تعالى وفى أموال الناس بالباطل الذى لا خفاء به ؟ فسقط هذا القول جملة اذ لم يصح فيه أثرو ولا صححه نظر ، وأما قول من قال : يرد قبل القسمة ولا يرد بعدها فقول أيضا لا يقوم على صحته دليل أصلا لا من نص . ولا من رواية ضعيفة . ولا من نظر . ولا من وجه من الوجوه ، وأما قول من قال : لا يرد قبل القسمة ولا بعدها فهو أقلها تناقضا ، وعمدتهم ان أهل الحرب قد ملكوا ما أخذوا منا ، ولو صح لهم هذا الأصل لكان قولهم هو الحق لكن نقول لهم : قال الله تعالى : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) : وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، وقال عليه السلام « ليس لعرق ظالم حق » ، وقال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، فأخبرونا عما أخذ منا أهل الحرب أبحق أخذوه أم يباطل ؟ وهل أموالنا مما أحله الله تعالى لهم أو بما حرّمه عليهم ؟ وهل هم ظالمون فى ذلك أو غير ظالمين ؟ وهل عملوا من ذلك عملا موافقا لأمر الله تعالى وأمر نبيه عليه السلام أو عملا مخالفا لأمره تعالى وأمر رسوله ﷺ ؟ وهل يلزمهم دين الاسلام ويخلدون فى النار لخلافهم له ؟ أم لا ؟ ولا بد من أحدها ، فالقول بأنهم أخذوه بحق وانه مما أحله الله تعالى لهم وأنهم غير ظالمين فى ذلك وأنهم لم يعملوا بذلك عملا مخالفا لأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام ، وانه لا يلزمهم دين الاسلام كبر صراح براح لا برية فيه ، فسقط هذا القول ، واذ قد سقط فلم يبق الا الآخر وهو الحق اليقين من أنهم إنما أخذوه بالباطل وأخذوا حراما عليهم وهم فى ذلك أظلم الظالمين وأنهم عملوا بذلك عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ ، وان التزام دين الاسلام فرض عليهم ، فاذ لا شك فى هذا فأخذهم لما أخذوا بباطل مردود ، وظلم مفسوخ ولا حق لهم ولا لاجد يشبههم فيه ، فهو على ملك مالكة

أبدا ، وهذا أمر ما ندري كيف يخفى على أحد؛ وقد أجمع الحاضرون من المخالفين على أنهم لا يملكون أحرارنا أصلا وأنهم مسرحون قبل القسمة وبعدها بلا تكليف ثمن، فأى فرق بين تملك الحر وبين تملك المال بالظلم والباطل لو أنصفوا أنفسهم؟ وقد اتفقوا على أن المسلم لا يملك على المسلم بالغصب فكيف وقعت لهم هذه العناية بالكفار في ذلك مع عظيم تناقضهم في أنهم يملكون علينا لا يملكون علينا؟ وقد قال بعضهم: عظيمة دلت على فساد دينه وهو أنه قال : هو جور ينفذون نظره بمفضل بعض ولده على بعض، فحصل هذا الجاهل على الكذب والكفر وهو أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ تفصيل بشير لبعض ولده على بعض وقد كذب في ذلك بل أمره عليه السلام برده نصا^(١) ثم نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ الجور وأمضاه وهذا كفر من قائله، ونعوذ بالله من الخذلان*

قال أبو محمد: فسقطت هذه الأقوال^(٢) كلها، وقد قلنا: إنه ليس منها قول يصح عن أحد من الصحابة وإنما صححت عن بعض التابعين فقط والخطأ لم يصم منه أحد بعد النبي ﷺ؛ فاذا سقطت كلها فلم يبق الا قولنا وهو الحق الذي لا يحل خلافه بما ذكرنا أنفام من أنهم لا يحل لهم شيء من أموالنا إلا بما أحله الله تعالى فيما يشاء^(٣) من بعضنا لبعض قال تعالى^(٤) : «وقالت لهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» ثم هو الثابت عن رسول الله ﷺ *

روينا من طريق أبي داود نا صالح بن سهيل نا يحيى — يعنى ابن أبى زائدة — عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « ان غلاما^(٥) أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم» *

قال أبو محمد : منع النبي ﷺ من قسمته برهان بأنه لا يجوز قسمته وأنه لاحق فيه للغنائمين، ولو كان لهم فيه حق لقسمه عليه السلام فيهم * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت نافعا مولى ابن عمر يزعم ان عبد الله بن عمر ذهب العدو بفرسه فلما هزم العدو وجد خالد بن الوليد فرسه فرده إلى عبد الله بن عمر * وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : أبقى غلام يوم اليرموك * ثم ظهر عليه المسلمون فردوه إلى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا شريك عن الركين عن أبيه أو عمه قال : حبس لى فرس فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فوجده في مربوط سعد فقلت: فرسى فقال : بيتك فقلت:

(١) قال ابن الأثير في اسد الغابة في ترجمة بشير بن النعمان: انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابن له يحمله فقال: يا رسول الله أتى نخلت ابني هذا غلاما وأنا احب ان تشهد قال: لك ابن غيره فقال: نعم قال: فكلمهم بحلت مثل ما نخلت قال: لا قال: لا أشهد على هذا، (٢) في النسخة اليمنية هذه الاقوال، (٣) في النسخة اليمنية «فما بينا» وكذلك في نسخة أخرى (٤) في النسخة رقم (١٤) «وقال تعالى» بزيادة واو (٥) في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٧ وان غلاما لابن عمر،

انا أدعوه فيحجم فقال سعد : إن أجابك فانا لا نريد منك (١) بينة فهذا ليس الا بعد القسمة
فهذا فعل المسلمين ، وخالد بن الوليد ، وابن عمر لم يفرقوا بين حال القسمة وما قبل القسمة *
وروينا هذا القول عن الحكم بن عتيبة ، وبالله تعالى التوفيق (٢) *

٩٣٢ — مسألة — وكذلك لو نزل أهل الحرب عندنا تجارا بأمان ، أو رسلا ،
أو مستأمنين مستجيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ،
أو أهل ذمة ، أو عبيدا أو إماما للمسلمين ، أو مالا لمسلم ، أو لذي فانه ينتزع كل ذلك منهم
بلاعوض أجوا أم كرهوا ؟ ويرد المال الى أصحابه ، ولا يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه
على خلاف هذا لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » *
ونسأل من خالفنا يقول لو عاهدناهم على ان لا نصلي ، أو لا نصوم (٣) ، وكذلك لو أسلوا
أو تذرنا فانه يؤخذ كل ما في أيديهم من حرم مسلم ، أو ذمي أو لمسلم ، أو لذي ، ويرد
الى أصحابه بلا عوض ولا شيء عليهم فيما استهلكوا في حال كونهم حريين ، ولو
أن تاجرا ، أو رسولا دخل الى دار الحرب فاقتدى أسيرا ، أو أعطوه
إياه ، أو ابتاع متاعا لمسلم ، أو لذي (٤) ، أو وهبوه له فخرج الى دار الاسلام انتزع منه كل
ذلك ، ورد الى صاحبه ، وهو من خسارة المشتري وأطلق الأسير (٥) بلا غرامة لما ذكرنا
في الباب الذي قبل هذا من أن أبطل الباطل وأظلم الظلم أخذ المشرك للمسلم ، أو لماله ، أو
لذمي . أو لماله . والظلم لا يجوز امضاؤه بل يرد ويفسخ *

فلو أن الأسير قال لمسلم ، أو لذي دخل دار الحرب : أفدني منهم وما تعطيهم دينك علي فبوكا
قال ، وهو دين عليه لانه استقرضه فأقرضه وهذا حق ، وقال مالك . وابن القاسم : لو نزل حريون
بأمان وعندهم مسلمات ما سورات لم ينتزع منهم ولا يمتنعون من الوطء لهم ، وقال ابن القاسم : لو
تذمم حريون بأيديهم أسرى مسلمون أحرار فهم باقون في أيدي أهل الذمة عبيد لهم كما كانوا *
وهذان القولان لا نعلم قولاً أعظم فساداً منهما ، ونعوذ بالله منهما ، وليت
شعري ما القول لو كان بأيديهم شيوخ مسلمون وهم يستحلون فعل قوم لوط أيترون
وذلك ؟ أولو أن بأيديهم مصاحف أيترون يمسحون بها العذر عن أستاذهم ؟ نبرأ الى الله
تعالى من هذا القول آثم البراءة ونعوذ بالله من الخذلان *

(١) في السخنة رقم (١٤) « ولا يريدك » (٢) قال مصحح السخنة رقم (١٤) ما نصه : ومن هذا الباب ايضا اخذ النبي عليه
السلام فاقته العنبر من المرأة التي خرجتها من المشرق كين هاربة والقصة مشهورة في كتاب مسلم ، وهناك من جلي على ان ما غنم
المشركون من اموال المسلمين فهو لارباه المسلمين وان كانوا قد وصلوا به الى بلادهم ، وقد قال عليه السلام للمرأة ما قال ، ولا يأخذ
عليه السلام الاماله (وما ينطق عن الهوى) (٣) في السخنة رقم (١٤) « ولا نصوم » . (٤) في السخنة اليمنية داودي ،
(٥) في السخنة اليمنية : الاسرى .

٩٣٣ — مسألة — (١) فان ذكروا حديث أبي جندل ، وان رسول الله ﷺ رده على المشركين فلا حجة لهم فيه لوجوه ، أولها انه عليه السلام رده ولم يكن العهد تم بينهم وهم لا يقولون بهذا ، والثاني انه عليه السلام لم يرده حتى أجاره له مكرزبن حفص (٢) من أن يؤذى ؛ والثالث انه عليه السلام قد كان الله تعالى أعلم أنه سيجعل الله له فرجا ومخرجا ونحن لا نعلم ذلك ، والرابع انه خبر منسوخ نسخه قول الله تعالى بعد قصة أبي جندل (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) فأبطل الله تبارك وتعالى هذه الآية عهدهم في رد النساء ثم أنزل الله تعالى براءة بعض ذلك فأبطل العهد كله ونسخه بقوله تعالى: (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) وبقوله تعالى في براءة أيضا. (كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ؟) الآية فأبطل تعالى كل عهد للمشركين (٣) حاشا الذين عاهدوا (٤) عند المسجد الحرام . وبقوله تعالى : (فاذا انسلكم الاشر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ، وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) * فأبطل الله تعالى كل عهد ولم يقره ولم يجعل للمشركين إلا القتل ؛ أو الاسلام ، ولاهل الكتاب خاصة اعطاء الجزية وهم صاغرون (٥) وأمن المستجير والرسول حتى يؤدى رسالته ويسمع المستجير كلام الله (٦) ثم يردان الى بلادهما ولا مزيد ، فكل عهد غير هذا فهو باطل مفسوخ لا يحل الوفاء به لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره * رويناه من طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة وغيره فذكر حديث الحديبية ، وفيه « فقال المسلمون : سبحان الله ! كيف يردنا الى المشركين وقد جاء مسلما ؟ فبيناهم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده [وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين] (٧) فقال سهيل : هذا أول ما أقاضيك عليه ان

(١) سقط لفظ «مسألة» من النسخة اليمنية، (٢) في النسخة اليمنية ذكر زبن جابر، وصحنا من تاريخ الكامل لابن الاثير طبع ادارتاج ٢ ص ١٣٨ نسأل الله اتمامه، وهو في البخارى أيضا ج ٤ ص ٣٩ (٣) في النسخة اليمنية وكل عهد لمشرك (٤) في النسخة اليمنية «عاهد» (٥) في النسخة رقم (١٤) «اعطاء» الجزية صاغرين، (٦) في النسخة اليمنية «كتاب الله» وما هنا نسب بالثلاوة (٧) الر يادقة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٠ والحديث مطول جدا فيه فوائد عظيمة، ومعنى «يرسف» يمشى مشيا طائسا بسب القيود

ترده الى فقال النبي ﷺ : انالم نقض الكتاب بعد ، قال : فوالله اذا لا أصلحك على شيء أبدا فقال له النبي ﷺ : فأجزه لي قال : ما أنا بمجيزه لك (١) قال : بلي فافعل قال : ما أنا بفاعل قال مكرز : — هو ابن حفص بن الأخنف — بل قد أجزناه لك ، فهذا خلاف قولهم كلهم (٢) ، وحديث أبي جندل حجة عليهم كما أوردنا . *

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عفان — هو ابن مسلم — نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ان قريشا صالحوا النبي ﷺ فاشترطوا على النبي ﷺ : « ان من جاء منكم لم نرده عليكم ومن جاء منا رددموه علينا فقالوا : يا رسول الله أتكتب هذا ؟ قال : نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا » ، وهذا خبر منه عليه السلام مقطوع بصدقه *

ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع المسور بن مخرمة وآخر يخرنان عن أصحاب النبي ﷺ فذكر ا حديث الحديدية وفيه « فرد يومئذ أبا جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت به أحد من الرجال الا ردّه في تلك المدقة وان كان مسلما وجاءت المؤمنين مهاجرات وجاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط بمن خرج الى رسول الله ﷺ يومئذ وهى عاتق (٣) فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ ان يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما أنزل الله تعالى . فيهن (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن) (٤) الآية * ٩٣٤ — مسألة — ومن كان أسيرا عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه

فلا يحل له أن يرجع اليهم ولا ان يعطيهم شيئا ولا يحل للامام ان يجبره على ان يعطيهم شيئا فان لم يقدر على الانطلاق إلا بالفداء ففرض على المسلمين ان يفدوه ان لم يكن له مال يفى بفدائه ، قال الله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وإسار المسلم أبطل الباطل ، وأخذ الكافر أو الظالم ماله فداء من أبطل الباطل . فلا يحل اعطاء الباطل . ولا العون عليه ، وتلك العهود والايامن التى أعطاها لشيء عليه فيها لأنه مكره عليها اذ لا سبيل له الى الخلاص الا بها ولا يحل له البقاء فى أرض الكفر وهو قادر على الخروج وقد قال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهكذا كل عهد أعطيناهم حتى تتمكن من استنقاذ المسلمين وأموالهم من أيديهم فان عجزنا عن استنقاذه الا بالفداء ففرض علينا فداءه لخبر رسول الله ﷺ الذى رويناه من طريق أبي موسى الاشعري

(١) فى السحق رقم (١٤) وما انا بمجيز ذلك ، وما هما موافق لصحيح البخارى (٢) فى السحق رقم (١٤) وقولهم كله

(٣) هى الجارية الشابة اول ما ذكره (٤) الحديث فى البخارى ج ٤ ص ٢٨ *

« أطعموا الجائع وفكوا العاني » وهو قول أبى سليمان ، والشافعى *

٩٣٥ — مسألة — ولا يحل فداء الأسير المسلم الا مالم يمال ، واما باسير كافر ، ولا يحل ان يرد صغير سبي من أرض الحرب اليهم لا بفداء ولا بغير فداء لأنه قد لزمه حكم الاسلام بملك المسلمين له فهو وأولاد المسلمين سواء ولا فرق ، وهو قول المزنى *

٩٣٦ — مسألة — وما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول اليهم ، أو التاجر عندهم فهو حلال . وهبة صحيحة مالم يكن مال مسلم ، أو ذمى ، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتياح صحيح مالم يكن لمسلم ، أو ذمى لأنهم مالكون لأموالهم مالم ينتزعها المسلم منهم بقول الله تعالى : (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فجعلها الله تعالى لهم الى ان أورثنا اياها . والتوريث لا يكون الا بالأخذ والتملك والافلم يورث بعد مالم تقدر ايدىنا عليه ، وانما جعل الله تعالى أموالهم للغنائم لها لكل من لم يغنمها *

٩٣٧ — مسألة — وإذا أسلم الكافر الحربى فسواء أسلم فى دار الحرب ، ثم خرج الى دار الاسلام . أو لم يخرج ، أو خرج الى دار الاسلام ، ثم أسلم كل ذلك سواء وجميع ماله الذى معه فى أرض الاسلام . أو فى دار الحرب . أو الذى ترك وراءه فى دار الحرب من عقار ، أو دار ، أو أرض . أو حيوان ، أو ناض ، أو متاع فى منزله ، أو مودعا ، أو كان ديننا هو كله له لاحق لأحد فيه ولا يملكه المسلمون ان غنموه ، أو اقتحموا تلك الأرض ؛ ومن غصبه منها شيئا من حربى ، أو مسلم ، أو ذمى رد الى صاحبه ويرثه ورثته ان مات وأولاده الصغار مسلمون أحرار ، وكذلك الذى فى بطن امرأته ، وأما امرأته وأولاده الكبار ففى ان سبوا وهو باق على نكاحه معها وهى رقيق لمن وقعت له فى سهمه *

برهان ذلك أنه اذا أسلم فهو بلا شك ، وبلا خلاف وبص القرآن والسنة مسلم واذ هو مسلم فهو كسائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » فصح أن دمه وبشرته وعرضه وماله حرام على كل أحد سواه ، ونكاح أهل الكفر صحيح لأن النبى ﷺ أقروهم على نكاحهم ولو كان فاسدا لما أقروه ومنه خلق عليه السلام ولم يخاف الا من نكاح صحيح فهما باقيان على نكاحهما لا يفسده شيء ، ولا غيره إلا ما جاء فيه النص بفساده ، والعجب أن الحاضرين من المخالفين لا ينازعوننا فى أن دمه . وعرضه . وبشرته . حرام ، ثم يضطربون فى أمر ماله ، وهذا عجب جداً ؛ أو قولنا هذا كله هو قول الأوزاعى والشافعى ، وأبى سليمان ، وقال أبو حنيفة : ان أسلم فى دار الحرب وأقام هناك حتى تغلب المسلمون عليها فإنه حر وأمواله كلها له لا يغنم منها شيء . ولانما كان نه دبيعة عند مسلم ، أو ذمى ،

وأولاده الصغار مسلمون أحرار حاشا أرضه وحمل امرأته فكل ذلك غنيمة وفيه ويكونه الجنين مع ذلك مسلما ، وأما امرأته وأولاده الكبار فقيء ، وقال أبو يوسف : وأرضه له أيضا ، قال أبو حنيفة : فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام فأولاده الصغار أحرار مسلمون لا يغمون وكل ما أودع عند مسلم ، أو ذمى فله ، ولا يغم ، وأما سائر ما ترك في أرض الحرب من أرض ، أو عقار ، أو أثاث ، أو حيوان فقيء مغنوم ، وكذلك حمل امرأته وهو مع ذلك مسلم فإن خرج إلى دار الإسلام كافرا ، ثم أسلم فيها فهو حر مسلم . وأما كل ما ترك من أرض ، أو عقار ، أو متاع ، أو حيوان ، أو أولاده الصغار فقيء مغنوم ولا يكونون مسلمين بإسلامه *

قال أبو محمد : لو قيل لانساختف (١) واجتهد ما قدر على أكثر من هذا ولا تعرف هذه التقاسيم لاحد من أهل الإسلام قبله وما تعلق (٢) فيها لا بقرآن ، ولا بسنة ، ولا برواية فاسدة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا بقياس ، ولا برأى يعقل ، ونعوذ بالله من الخذلان ، بل هو خلاف القرآن والسنة في إباحته مال المسلم وولده الصغار للغنيمة بالباطل وخلاف المعقول اذ صار عنده فراره إلى أرض الإسلام بنفسه وإسلامه فيها ذنبا عظيما يستحق به منه إباحة صغار أولاده للأسار والكفر وإباحة جميع ماله للغنيمة هذا جزاؤه عند أنى حنيفة وجعل بقاءه في دار الكفر (٣) خصلة (٤) حرم بها أمواله كلها حاشا أرضه وحرم بها صغار أولاده حاشا الجنين ، هذا مع إباحته للكفار والحريين تملك أموال المسلمين كما قدمنا قبل ، وتحريمه ضربهم وقتلهم ان أعلنوا بسب رسول الله ﷺ باقزع (٥) السب وتكذيبه في الأسواق ، فإن قتل مسلم منهم قتيلا قتل به فكيف ترون ؟ وهو أيضا خلاف الإجماع المتيقن لأنه لا يشك مؤمن . ولا كافر . ولا جاهل . ولا عالم في ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أطوارا فظاظة أسلبوا بمكة ، ثم فروا عنها بأديانهم كأبي بكر . وعمر . وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم ، وطائفة خرجوا كفارا ، ثم أسلبوا كعمرو بن العاصي أسلم عند النجاشي ، وأبي سفيان أسلم في عسكر النبي ﷺ ، وطائفة أسلبوا بقوا بمكة كجميع المستضعفين من النساء وغيرهم قال الله تعالى : (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد ان أظفر كم عليهم) إلى قوله (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤوهم فتصيبكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لوتزيلوا لعذبا الذين كفروا منهم عذابا أليما) ، وكل هؤلاء أذفتح رسول الله ﷺ مكة رجوع الخارج إلى داره ،

(١) قال في اللسان : السخف بالفتح رقة العيش وبالضم رقة العقل ، وقيل : هي الخفة التي تعتري الانسان اذا جاء من السخف اه

(٢) في النسخة اليمنية ولا تعلق ، (٣) في النسخة رتم (١٤) في أرض الكفر ، (٤) في نسخة وحلة ، (٥) يقال : أقرع في المنطق واقتع (بالزاي والذال) اذا تعدى في القول *

وعقاره ، وضياهم بالطائف وغيرها ، وبقي المستضعف في داره وعقاره وأثاته كذلك ، فأين يذهب هؤلاء القوم لو نصحوا انفسهم ؟ وأتى بعضهم هنا بأبدة (١) وهي أنه قال : قال الله عز وجل : (الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) وذكر ماروننا من طريق أبي عبيد عن أبي الأسود المصري عن ابن لبيعة عن يزيد بن أبي حبيب (٢) أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له مال للمسلمين وله سهم في الاسلام ، ومن أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فإله فيء للمسلمين لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه قال : فسماهم تعالى فقراء فصيح أن أموالهم قد ملكها الكفار عليهم . قال أبو محمد : لقد كان ينبغي ان يردعه الحياء عن هذه المجاهرة القبيحة ، وأى إشارة في هذه الآية الى ما قال ؟ بل هي دالة على كذبه في قوله لأنه تعالى أتى أموالهم وديارهم في ملكهم بأن نسبها اليهم وجعلها لهم وعظم بالانكار اخراجهم ظلما منها ونعم هم فقراء بلا شك إذ لا يجدون غنى وهم بمجمعون معنا على أن رجلا من أهل المغرب أو المشرق لو حج فقرغ ما في يده بمكة ، أو بالمدينة وله في بلاده ضياع بألف الف دينار وأثاث بمثل ذلك وهو حيث لا يقدر على قرض ، ولا على ابتياع ، ولا بيع فانه فقير تحل له الزكاة المفروضة وماله في بلاده منطلقه عليه يده ، وكذلك من حال بينه وبين ماله فتنة ، أو غصب ، ولا فرق ، ولقد عظمت مصيبة ضعفاء المسلمين المغترين بهم منهم ، ونحمد الله تعالى على ما هدانا له من الحق *

واما الرواية عن عمر رضي الله عنه فساقطة لأنها منقطعة لم يولد يزيد بن أبي حبيب الا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وفيها ابن لبيعة وهو لا شيء ، ثم لو صححت لما كان لهم فيها متعلق بل هي موافقة لقولنا وخلاف لقولهم ، (٣) لان نصبا من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له مال للمسلمين ، فصحيح هذا ان ماله كله حيث كان له كما كان لكل مسلم ، ثم فيها ان أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فإله للمسلمين فيء لأنه قد أحرزه المسلمون قبل إسلامه فهذا قولنا لأنه قد صار ماله للمسلمين قبل أن يسلم فأعجبوا لتويعهم وتدليسهم بما هو عليهم ليضلوا به من اغتر بهم ! *

٩٣٨ — مسألة — فان كان الجنين لم ينفع فيه الروح بعد فامرأته حرة لا تسرق لان الجنين حينئذ بعضها ، ولا يسترق لأنه جنين مسلم ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها حرة لما نذكر في كتاب العتق ان شاء الله تعالى بخلاف حكمها اذا نفخ فيه الروح قبل إسلام أبيه لأنه حينئذ غيرها ، وهو ربما كان ذكراً وهي أثنى ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) قال الجوهري في صحاحه : وحام فلان بأبدة أي بداهية يبقى ذكرها على الابد (٢) في النسخة رقم (١٤) د زيد

بن أبي حبيب ، وهو غلط انظر تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٨ (٣) في النسخة اليمنية د موافقة لنا وخلاف لهم ، *

٩٣٩ - مسألة - وأما امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمى، أو حربى فحين إسلامها انفسخ نكاحها منه سواء أسلم بعدها بطرقة عين، أو أكثر، أو لم يسلم لاسيلى له عليها الا ابتداء نكاح برضاها وإلا فلا، فلو أسلمها معا بقيا على نكاحهما فان أسلم هو قبلها، فان كانت كتابية بقيا على نكاحهما أسلمت هي، أو لم تسلم، وان كانت غير كتابية فساعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه أسلمت بعده بطرقة عين فأكثر لا سليل له عليها الا ابتداء نكاح برضاها ان أسلمت والا فلا سواء حربيين أو ذميين كانا، وهو قول عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله. وابن عباس رضى الله عنهم وبه يقول حماد بن زيد. والحكم بن عتيبة. وسعيد ابن جبير. وعمر بن عبد العزيز. وعدى بن عدى الكندى. والحسن البصرى. وقتادة، والشعبى، وغيرهم، وقال أبو حنيفة: أيهما أسلم قبل الآخر فى دار الاسلام فانه يعرض الاسلام على الذى لم يسلم منهما، فان أسلم بقيا على نكاحهما وان أبى فحينئذ تقع الفرقة ولا معنى لمراجعة العدة فى ذلك، قال: فان أسلمت فى دار الحرب فخرجت مسلمة أو ذمية فساعة حصولها فى دار الاسلام يقع الفسخ بينهما لا قبل ذلك، فان لم تخرج من دار الحرب فان حاضت ثلاث حيض قبل أن يسلم هو وقعت الفرقة حينئذ وعليها أن تبتدى ثلاث حيض آخر عدة منه، وان أسلم هو قبل ذلك فهو على نكاحه معها قال: فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح من وقته، وقال مالك: ان أسلمت المرأة ولم يسلم زوجها فان أسلم فى عدتها فهما على نكاحهما وان لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه، قال: فلو أسلم هو، وهى غير كتابية عرض الاسلام عليها، فان أسلمت بقيا على نكاحهما وان أبى انفسخ النكاح ساعة لإبائها، فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح ساعتئذ، وقال ابن شبرمة: عكس قول مالك إن أسلم هو وهى وثنية فان أسلمت قبل تمام العدة فهى امرأته وإلا فبتمامها تقع الفرقة وان أسلمت هى وقعت الفرقة فى الحين، وقال الأوزاعى، والليث، والشافعى: كل ذلك سواء، وتراعى العدة، فان أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما وان لم يسلم حتى تمت العدة وقعت الفرقة وهو قول الزهرى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأحد قولى الحسن بن حبان*

قال أبو محمد: أما قول أبى حنيفة فظاهر الفساد لانه لا حاجة له لامن قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، وينبغى لهم أن يحدوا وقت عرض الاسلام، ولا سليل الى ذلك الا برأى فاسد وهو أيضا قول لا يعرف مثل تقسيمه لأخذ من أهل الاسلام قبله، وكذلك قول مالك سواء سواء، وقد موته بعضهم بما كان السكوت أولى به لو نصح نفسه مما سئذ كره ان شاء الله تعالى *

[وروينا ^(١) من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي بن أبي طالب قال : اذا أسلمت امرأة اليهودي أو النصراني كان أحق بوضعها لأن له عهداً *]

ورويانا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان هاني بن هاني بن قيصة الشيباني ، وكان نصرانياً عنده أربع نسوة فأسلمن فقدم المدينة ونزل على عبدالرحمن بن عوف فأقرهن عمر عنده قال شعبة : قلت للحكم : عن هذا ؟ قال : هذا شيء معروف *

ورويانا من طريق عبدالرحمن بن مهدي . ومحمد بن جعفر غندر قال عبدالرحمن : عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . والمغيرة بن مقسم ، وقال غندر : ناشبة نا حامد بن أبي سليمان ، ثم اتفق المغيرة . ومنصور . وحامد كلهم عن ابراهيم النخعي في ذمية أسلمت تحت ذمي قال : تقرّ عنده ، وبه أفتى حماد بن أبي سليمان وهو قول أبي سليمان الا أنه قال : يمنع من وطئها فهذا قول * وعن عمر أيضاً قول آخر : صح عنه رويناه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وقتادة عن محمد بن سيرين عن عبدالله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأتها فخيرها عمر بن الخطاب ان شاءت فارقتة وان شاءت أقامت عليه * ورويناه أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبدالله بن يزيد الخطمي عن عمر بمثله وعبدالله بن يزيد هذا له صحبة ، وعن عمر أيضاً قول ثالث رويناه من طريق حماد بن سلمة عن داود الطائي عن زياد بن عبد الرحمن ان حنظلة بن بشر زوج ابنته وهى مسلمة من ابن أخ له نصراني فركب عوف بن القعقاع الى عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب عمر في ذلك ان أسلم ففى امرأتها وان لم يسلم فرّق بينهما فلم يسلم فرّق بينهما فزوجها عوف بن القعقاع ، وهم لا يقولون بهذا لأنهم لا يجيزون البتة ابتداء عقد نكاح مسلمة من كافر أسلم لآخر ذلك أو لم يسلم * وعن عمر أيضاً قول رابع لا يصح عنه رويناه من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أنبأني ابن المرأة التي فرّق بينهما عمر عرض عليه الاسلام فأبى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن أبي إسحق الشيباني ^(٢) عن يزيد بن علقمة أن عبادة بن النعمان التغلبي كان نا كحاً بامرأة من بني تميم فأسلمت فقال له عمر بن الخطاب : إما أن تسلم وإما أن تنزعها منك فأبى فنزعها عمر منه * ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي إسحق الشيباني عن السفاح بن مضر التغلبي عن داود بن كردوس ان عبادة بن النعمان بن زركة أسلمت امرأته التيممية وأبى أن يسلم فرّق عمر بينهما *

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) من قوله قال : أنبأني ابن المرأة ، الى هنا سقط من النسخة اليمنية

أبو إسحاق لم يدرك عمره، والسفاح، وداود بن ردوس مجهولان، وكذلك يزيد بن علقمة، وعن علي بن أبي طالب قول آخر من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما، هو أملك بيضعها مادامت في دار هجرتها * ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها، وقول آخر رويناه من طريق ابن أبي شيبة نامعتر بن سلمان عن معمر عن الزهري إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما إلا أن يفرق (١) بينهما سلطان * وأما من راعى عرض الاسلام فكما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبدة ابن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: اذا أسلمت وأبى أن يسلم فانها تبين منه بواحدة وقاله عكرمة *

قال أبو محمد: ليس في هذا بيان ان إبايته بعد اسلامها وقد يريد أن يسلم معها، (٢) وأما من راعى الغدة فصح عن عطاء، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز * وأما قولنا فروى عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما روينا من طريق شعبة أخبرني أبو إسحاق الشيباني قال: سمعت يزيد بن علقمة أن جده وجدته كانا نصرانيين فأسلمت جدته ففرق عمر بن الخطاب بينهما * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية، أو النصرانية تسلم تحت اليهودى، أو النصراني قال: يفرق بينهما * الاسلام يعلو ولا يعلو عليه، وبه يفتي حماد بن زيد * ومن طريق عبد الرزاق عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نساء أهل الكتاب لناحل ونساؤنا عليهم حرام (٣) * وصح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في المجوسين يسلم أحدهما قال: قد انقطع ما بينهما * وصح عن سعيد بن جبير في نصرانية أسلمت تحت نصراني قال: قد فرق الاسلام بينهما (٤) * وصح عن عطاء: وطاوس، ومجاهد، والحكم بن عتيبة في كافرة تسلم تحت كافر قالوا: قد فرق الاسلام بينهما، وصح عن عمر بن عبد العزيز، وعدي بن عدي هذا بعينه أيضا، وعن الحسن ثابت أيضا أيهما اسلم فرق الاسلام بينهما، وروى أيضا عن الشعبي *

قال أبو محمد: أما جميع هذه الأقوال التي قدمنا فنانعلم لشيء منها حجة أصلا إلا من قال: بأنها تفرق عنده ويمنع من وطئها فانهم احتجوا بأن قالوا: نكاح الكفر صحيح فلا يجوز إبطال نكاح صحيح بغير يقين * واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال: نا عبد الله بن محمد النفيلي ومحمد

(١) في السحرة اليمنية وما لم يرق، وما هذا موافق لما في زاد المعاد ج ٤ ص ١٤٤ (٢) في السحرة رقم (١٤) «وقد يريد أن يسلم معها بإذاعة داني، وكتب عليها مصححها، وصح، ولا يرى هنا لزادها معنى» (٣) من قوله ومن طريق عبد الرزاق، إلى ما سقط من النسخة اليمنية «(٤) في السحرة رقم (١٤) «قال فرق فرق» *

ابن عمرو الرازي، والحسن بن علي — هو الحلواني — قال النخعي: نا محمد بن سلة، وقال الرازي: نا سلة بن الفضل، وقال الحلواني: نا يزيد — هو ابن زريع — أو ابن هارون أحدهما بلا شك، ثم اتفق سلة وابن سلة ويزيد كلهم عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بالنكاح الأول. زاد محمد بن سلة لم يحدث شيئاً ^(١) وزاد سلة بعد ست سنين وزاد يزيد بعد ستين ^(٢) وقالوا: قد أقر النبي ﷺ جميع كفار العرب على نسائهم وفيهم من أسلمت قبله، وفيهم من أسلم قبلها * قال أبو محمد: لاجبة لهم غير ما ذكرنا، فأما قولهم: ان نكاح أهل الكفر صحيح فلا يجوز فسخره بغير يقين فصدقوا، واليقين قد جاء كما نذكر بعده ان شاء الله عز وجل * وأما الخبر فصحيح يعني حديث زينب مع أبي العاص رضي الله عنهما ولا حاجة لهم فيه لأن إسلام أبي العاص كان قبل الحديبية ولم يكن نزل بعد تحريم المسئلة على المشرك، وأما احتجاجهم بإسلام العرب فلا سبيل لهم إلى خبر صحيح بان إسلام رجل تقدم إسلام امرأته، أو تقدم إسلامها فأقرهما عليه السلام على النكاح الأول، فاذا سبيل إلى هذا فلا يجوز أن يطلق على رسول الله ﷺ لأنه إطلاق الكذب والقول بغير علم، ﴿فان قيل﴾: قد روى أن أبا سفيان أسلم قبل هند، وامرأة صفوان أسلمت قبل صفوان قلنا: ومن أين لكم أنها بقيا على نكاحهما ولم يحددا عقدا؟ وهل جاء ذلك قط باسناد صحيح متصل إلى النبي ﷺ أنه عرف ذلك فأقره؟ حاشا لله من هذا ^(٣) *

قال أبو محمد: وهنا شغب المالكيون، والشافعيون فاما الشافعيون فاحتجوا بهذا كله وبحديث أبي العاص وجعلوا المراعى في ذلك العدة فيقال لهم: هبكم أنه قد صح كل ما ذكرنا من أين لكم ان المراعى في أمر أبي العاص. وأمر هند. وامرأة صفوان. وسائر من أسلم انما هو العدة؟ ومن أخبركم بهذا؟ وليس في شيء من هذه الاخبار كلها ذكر عدة ولا دليل عليها أصلاً، ولا عدة في دين الله تعالى الا من طلاق، أو وفاة، والمعققة تختار نفسها وليست المسئلة تحت كافر ولا الباقية على الكفر تحت المسلم. ولا المرتدة واحدة منهن. فن أين جئتمونا بهذه العدة؟ ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبداً الا بالدعوى الكاذبة فكيف وقد أسلمت زينب في أول بعث أبيها عليه السلام؟ لا خلاف في ذلك، ثم هاجرت إلى المدينة وزوجها كافر وكان بين إسلامها وإسلامه أزيد من ثمان

(١) وفي رواية لاحمد « ولم يحدث شهادة ولا صداقا » (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٩، قال عشيبة: ووقع في رواية بعد ثلاث سنين، وأشار الحافظ في الفتح إلى الجمع فقال: أراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه، وبالستين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى (لاهن حل لم) وقدمه مسلماً ما بين ستين وأشهرًا.

(٣) انظر زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم الحوزية ج ٤ ص ١٤٠ محمد ما يتركه.

عشرة سنة وقد ولدت في خلال هذا ابنها علي بن أبي العاص (١) فإين العدة لو عقلتم ؟ *
وأما المالكيون فإن موته هو إيا امرأة صفوان عورضوا بهذا ، وأبي سفيان ، وإن احتجوا
بقول الله : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ذكروا بقول الله تعالى : (لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهم) فظهر فساد هذه الأقوال كلها ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات
مهجرات الآية إلى قوله :) (ذلكم حكم الله يحكم بينكم) فهذا حكم الله الذي لا يحل لأحد أن
يخرج عنه ، فقد حرم الله تعالى رجوع المؤمنة إلى الكافر *

وصح عن النبي ﷺ أنه قال : « المهاجر من هجر ما نهى الله عنه » فكل من أسلم فقد هجر الكفر
الذي قد نهى عنه فهو مهاجر ، ونص تعالى على أن نكاحها مباح لنا فصح انقطاع العصمة
بإسلامها ، وصح أن الذي يسلم ما موربأن لا يمسك عصمة كافرة فصح أن ساعة يقع الإسلام ،
أو الردة فقد انقطعت عصمة المسلمة من الكافر ، وعصمة الكافرة من المسلم سواء أسلم
أحدهما أو كانا كافرين ؛ أو ارتد أحدهما وكانا مسلمين ، والفرق بين ذلك تخليط ، وقول في
الدين بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٠ — مسألة — ومن قال من أهل الكفر بما سوى اليهود ، والنصارى ،
أو المجوس : لا إله إلا الله أو قال : محمد رسول الله كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الإسلام
فإن أبي الإسلام قتل ، وأما من اليهود ، والنصارى ، والمجوس فلا يكون مسلماً بقول
لا إله إلا الله محمد رسول الله إلا حتى (٢) يقول : وأنا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو أنا بريء من كل
دين حاشا الإسلام *

روينا من طريق مسلم نا حرملة بن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال : « لما حضرت أبا طالب الوفاة قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم (٣) : يا أعم قل : لا إله إلا الله كلبه أشهد لك بها عند الله » وذكر الحديث *
ومن طريق مسلم نا يعقوب الدورقي نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — أخبرنا
أبو ظبيان سمعت أسامة بن زيد [بن حارثة يحدث] (٤) قال : بعثنا رسول الله ﷺ في
سرية فصبحنا الحرقات من جهينة فهزمناهم ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم
فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله فكف عنه الأنصاري وطعته فقتلته (٥) ، فبلغ ذلك

(١) سقط لفظ « أبي » في النسخة رقم (١٤) خطأ (٢) سقط لفظ « إلا » من النسخة اليمنية ، والكلام بدونه صحيح
(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢ دحاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن الميرة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، الخ ، ورواه البخاري في صحيحه ج ٢ ص ١٩٩ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ (٥) في صحيح مسلم
دفعت برعي حتى قتله ، والحرقات هزمتين وقاف اسم موضع

رسول الله ﷺ فقال لى : يا أسامة أقتله بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ قلت : يا رسول الله انما كان متعوذا فقال : أقتله بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ فما زال يكررها على حتى تمنيت انى لم اكن أسلمت قبل ذلك اليوم * .

قال أبو محمد : فهذا فى آخر الاسلام ، وحديث أبى طالب فى معظم الاسلام بعد اعوام منه ، وقد كفى الانصارى كما ترى عن قتله اذ قال : لا إله الا الله ولم يلزم أسامة قود لانه قتله وهو يظنه كافرا فليس قاتل عمد * .

ومن طريق مسلم نالحسن بن على الحلوانى نا أبو توبة — هو الربيع بن نافع — نامعاوية (١) — يعنى ابن سلام — عن زيد بنى أخاه أنه سمع أباسلام قال : انا أبو اسماء الرحى (٢) أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه « قال : كنت قائما عند رسول الله ﷺ فجاء جبر من أحبار اليهود فقال : السلام عليك يا محمد فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال : لم تدفعنى ؟ قلت : ألا تقول : يا رسول الله ؟ فقال اليهودى : انما ندعوه باسمه الذى سماه به أهله فقال رسول الله ﷺ : ان اسمى محمد (٣) الذى سماني به أهلى » ، ثم ذكر الحديث ، وفى آخره « ان اليهودى قال له : [لقد] (٤) صدقت وأنتك لنبى » ، ثم انصرف * .

ففى هذا الخبر ضرب ثوبان رضى الله عنه اليهودى اذ لم يقل : رسول الله ، ولم ينكر رسول الله ﷺ ، فصح أنه حق واجب اذ لو كان غير جائز لا نكره عليه ، وفيه ان اليهودى قال له : إنك لنبى ولم يلزمه النبى ﷺ بذلك ترك دينه * .

ومن طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا أبو روح حرمى بن عمار نا شعبة عن واقد — هو ابن محمد — بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « سمعت أبى يحدث عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ (٥) : « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله الا الله وان محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله » وهذا كله قول الثبافى . وأبى سليمان : * .

٩٤١ — مسألة — ولا يقبل من يهودى ، ولا نصرانى ، ولا مجوسى جزية الا بأن يقرؤا بأن محمدا رسول الله الينا وأن لا يطعنوا فيه ولا فى شيء من دين الاسلام لحديث ثوبان

(١) وقع فى صحيح مسلم ج ١ ص ٩٩ دا أبو معاوية ، وكذلك فى شرح مسلم النووى طبع بولاق السادسة ج ٢ ص ٣٦٠ وهو غلط فيما وقع صحيحا فى صحيح مسلم طبع الاستانة ج ١ ص ١٧٣ (٢) هو نفتح الزاوا الحاء المهملتين واسمه عمرو بن مرثد الشامى الدمشقى وهو من رحة دمشق قرية من قرأها بينها وبين دمشق ميل (٣) فى النسخة اليمنية وفى النسخة رقم (١٤) « ان اسمى محمدا » وهو غلط (٤) الزيادة من السحقرقم (١٤) وهى موحدة فى صحيح مسلم (٥) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٢ « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » الخ

الذى ذكرنا آنفا ، ولقول الله تعالى: (واطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم) وهو قول مالك ، قال في المستخرجة : من قال من أهل الذمة : انما أرسل محمد إليكم لا إلينا فلا شيء عليه ، قال : فان قال لم يكن نيا قتل *

٩٤٢ — مسألة — ومن قال : ان في شيء من الاسلام باطنا غير الظاهر الذى يعرفه الاسود والاحمر فهو كافر يقتل ولا بد لقول الله تعالى : (انما على رسولنا البلاغ المبين) . وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فمن خالف هذا فقد كذب بالقرآن *

٩٤٣ — مسألة — وكل عبد ، أو أمة كانا لكافرين ، أو أحدهما مسلما في دار الحرب ، أو في غير دار الحرب فيها حران ، فلو كانا كذلك لدمى فأسلما فيها حران ساعة اسلامها ، وكذلك مدبر الذمى ، أو الحرى ، أو مكاتبها ، أو أم ولدها أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة ، أو ما بقى منها ولا يرجع الذى أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه فيأخذه لقول الله عز وجل : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) . وإنما عنى تعالى بهذا احكام الدين بلا شك ، وأما تسلط الدنيا بالظلم فلا ، والرق أعظم السبيل ؛ وقد أسقطه الله تعالى بالاسلام ، ونسأل من باعهما عليه لم تبعهما ؟ أهما مملوكان له أم غير مملوكين ؟ ولا بد من أحدهما *
 (فان قال) : ليسا مملوكين له صدق وهو قولنا ، وإذا لم يكونا مملوكين له فهما حران ، وإن قال : هما مملوكان له قلنا : فلم تبطل ملكه الذى أنت تصححه بلا نص ولا إجماع ؟ وأى فرق بين اقرارك لهما في ملكه ساعة ، أو ساعتين ، أو يوما ، أو يومين ، أو جمعة ، أو جمعتين ، أو شهرا ، أو شهرين ، أو عاما ، أو عامين ، أو باقى عمرها ، أو عمره ؛ وكيف صح اقرارك لهما في ملكه مدة تعريضها للبيع ؟ ولم يصح ، ولم يصح ابقاؤهما في ملكه أكثر ولعلها لا يستيعان في شهر ، أو أكثر ، وهلا اقررتما في ملكه وحلت بينه وبينهما كما فعلتم في المدبر . وأم الولد . والمكاتب اذا اسلبوا ؟ ولئن كان يجوز ابقاؤهم في ملكه ان ذلك لجائز في العبد ، ولئن حرم ابقاء العبد في ملكه ليحرم ذلك في أم الولد . والمدبر . والمكاتب ولا فرق ، وهذا تناقض ظاهر لا خفاء به وقول فاسد لامرية فيه ، ونسألهم أيضا عن كافر اشترى عبدا مسلما ، أو أمة مسلمة ، فمن قولهم : أنهم يفسخون ذلك الشراء فنقول لهم : ولم يفسختموه ؟ وهلا بعتموهما عليه كما تفعلون اذا أسلم في ملكه ؟ وما الفرق ؟ (فان قالوا) : لأن هذا ابتداء تملك قلنا نعم : فكان ماذا ؟ ولا يخلو ابقاؤه لهما من أن يكون ابتداء تملك لما يخل تملكه أو لما لا يخل تملكه ، ولا سبيل الى ثالث *

(فان قالوا) : بل لما لا يخل تملكه قلنا : صدقتم فكيف أحلتم تملكه لهما مدة تعريضكم

إياهما للبيع إذا أسلما في ملكه؟ ﴿فان قالوا﴾ : بل لما يحل تملكه قلنا : فلم فسختم ابتياعه لما يحل له تملكه ؟ بل لم تبيعون عليه ما يحل له تملكه ؟ ﴿فان قالوا﴾ : انهما كانا في ملكه قبل أن يسلبا فلم يطل.. ملكه باسلاهما ، قلنا : نعم فلم يعموهما عليه وهذا تناقض فاحش لا إشكال فيه ، وقول باطل بلا برهان ، والعجب كل العجب ! انهم ينكرون مثل هذا على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ فيقولون في تزوجه عليه السلام صفية أم المؤمنين وجعل عتقها صداقها : لا يخلو أن يكون تزوجها قبل عتقها ، أو بعد عتقها ، فان كان تزوجها قبل عتقها فرواج الرجل أمة لا يحل ، وان كان تزوجها بعد عتقها فقد مضى عتقها فأين الصداق ؟ وقالوا : مثل هذا في العتق بالقرعة وفي وجود المرء سلطته عند مفلس ، وكل هذا لا يدخل فيه ما أدخلوه فيه من هذه الاعتراضات الفاسدة ، ثم لا ينكرون هذا على أنفسهم وهو موضع الانكار حقا لانهم انما يتكلمون ويقضون برأيهم الفاسد وهو عليه السلام انما يتكلم ويقضى عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . ﴿فان قالوا﴾ : نبيعه على الكافر كما تبيعون أتم عبد المسلم وأمه اذا شكوا الضرر وفي التفتليس قلنا لهم ، وبالله تعالى التوفيق : لا تبيع عبد المسلم ولا أمته أصلا لا في حق واجب لازم لا بمكنتنا التوصل اليه البتة بوجه من الوجوه إلا ببيعهما والا فلا . أول ذلك اننا لا نبيعهما عليه الا في دين لزمه أو في نفقة لزمته لنفسه أو للمملوك والمملوكة ، أو لمن تلزمه نفقته ، أو لضرر ثابت ، فاما الحق الواجب فادمننا نجد له دراهم أو دنانير لم نبيعهما عليه فان لم نجد له غيرهما ولم يكن سبيل الى أداء ذلك الحق الا ببيعهما فمال من ماله يباع عند ذلك لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ومن القيام بالقسط إعطاء كل ذي حق حقه ، وصوب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا القول إذ قاله سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وأما الضرر الثابت فان أمكنتنا منع الضرر بأن نحول بينه وبين الأمة ، والعبد بأن يؤجرا ، أو يجعلنا عند ثقة يمنع من الاضرار بهما لم نبيعهما فاذا لم يقدر على ذلك البتة بعناهما لا تنالنا تقدر على المنع من الظلم والعدوان والاثم الا بذلك ، وقال تعالى : (ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ﴿فان قالوا﴾ : كذلك تحكم الكافر على المسلم من عييدهم ضرر قلنا : فان صح أنه لا ضرر على الأمة والعبد من سيدهما الكافر ، أو سيدتهما الكافرة بل هما معترفان بالاحسان والرفق جملة أليس قد بطل تعلقكم بالضرر ؟ ، هذا مالا شك فيه . ﴿فان قالوا﴾ : نخاف أن يفسد دينا بهما بطول الصحبة قلنا : ففرقوا بينهما وبين ابنيهما اذا أسلم خوف أن يفسد دينه ويبعوا عبد المسلم الفاسق وأمه بهذا الاعتلال لانه مضمون منه تدريهما على شرب الخمر . واضاعة الصلاة والظلم ولا فرق ، وهذا مالا يخاض منه أصلا ، والحمد لله رب العالمين ، وقوله تعالى : (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم

بإيمانهم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن اذا آتيتوهن أجورهن (برهان قاطع في وجوب عتق أمة الذمي، أو الحرني اذا أسلمت لانه تعالى أمر أن لا ترجعها الى الكفار وأنهن لا يحلن لهن ^(١)) وأباح لنا نكاحهن، وهذا عموم يوجب الحرية ضرورة ﴿فان قيل﴾: قوله تعالى في هذه الآية: (وآتوهن ما أنفقوا) دليل على أنه تعالى أراد الزوجات قلنا: الآية كلها عامة لكل مؤمنة هاجرت بالايان لتدخل في جملة المسلمين وهذا الحكم في إتياء ما أنفقوا خاص في الزوجات ولا يوجب أن يكون سائر عموم الآية خصوصاً إذ لم يوجب ذلك لغة ولا شريعة، وبالله تعالى التوفيق، وقد صرح أن أبابكر خرج الى رسول الله ﷺ مسلماً ففتح، ﴿فان قالوا﴾: هذا حكم من خرج من دار الحرب الى دار الاسلام قلنا: ما الفرق بينكم وبين من قال: بل هذا حكم من خرج من الطائف خاصة؟ وهل بين الحكيمين فرق؟ ثم نقول لهم: وما دليلكم على هذا؟ وانما جاء مسلماً الى رسول الله ﷺ وهو عبد لكافر فأعتقه ولم يقل عليه السلام اني انما اعتقته لانه خرج من دار الحرب فمن نسب هذا الى رسول الله ﷺ فقد كذب عليه، وقال عليه بلا برهان، وأتم تقيسون الجص على التمر والسقمونيا على البر والكمون عليهما بلا برهان، وفرج المسلبة المتزوجة على يد السارق، ثم تفرقون بين عبد مسلم وعبد مسلم كلاهما أسلم في ملك كافر ان هذا لعوج ما شتم، فان ذكروا أمر بلال، وسلمان رضي الله عنهما وان كليهما أسلم وهما مملوكان لوتى ويهودى فابتاع بلالاً أبوبكر، وكاتب سلمان سيده فلوكا باحرين بنفس اسلامهما لما كان أبوبكر مالك ولاء بلال، ولا صحيح العتق فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق: *

أما أمر بلال فكان في أول الاسلام بلا خلاف من أحد وقبل نزول الآية التي ذكرنا يضيع عشرة سنة لأن الآية مدنية في سورة النساء ولم تكن الصلاة يومئذ لازمة. ولا الزكاة، ولا الصيام، ولا الحج، ولا المواريث: ولا كان حرام نكاح الوثني المسلبة، ولا نكاح المسلم الوثنية، ولا ملك الوثني للمسلم فلا حاجة في أمر بلال *

وأما أمر سلمان فكان بالمدينة وكان مملوكاً لرجل من بني قريظة وهم ممنعون لا يجرى عليهم حكم رسول الله ﷺ بل هم في حصونهم مالم يكون لأنفسهم، وكان اسلام سلمان رضي الله عنه بلا خلاف قبل الخندق وهو أول مشاهدته، وهلاك بني قريظة وقتلهم، وحصارهم بعد الخندق بلا خلاف من أحد *

ومن البرهان القاطع على أن ملك سيده له بطل عنه باسلامه أنه كان مكاتباً له بلا شك

وما اتى قط الى ولاء ذلك القرظي بل اتى مولى الله تعالى ورسوله، وهذا كله متفق عليه من المؤلف والمخالف، والصالح والطالح، فلو كان ملكه له صحيحا وكتابت له صحيحة بحق الملك لكان ولاؤه له ولو كان ولاؤه لما تركه النبي ﷺ ينتفى عن ولائه، وفي هذا حجة لمن نصح نفسه وكفاية، وكيف ولولم يقم هذا البرهان لما كان لهم فيه حجة؟ لأنهم لا دليل لهم على أنه كان أمره بعد نزول الآية المذكورة، وبالله تعالى التوفيق *

وبهذا القول يقول بعض أصحاب مالك ذكر ذلك ابن شعبان عنهم أن عبد الذمي ساعة يسلم فهو حر، وقال أشهب: ساعة يسلم عبد الحربي فهو حر خرج أو لم يخرج، وقال مالك: إذا أسلمت أم ولد الذمي فهي حرة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو باق على ملكه فان باعه أو وهبه من مسلم أو كافر أو لمسلم أو كافر^(١) فهو حر ساعة يبعه، أو هبته وبطل البيع والهبة قال: فان اشترى الحربي عبدا مسلما فهو على ملكه فإذا حمله الى أرض الحرب فساعة دخوله الى أرض الحرب فهو حر، فهل سمع بأو حش أو أخش من هذا التخليط؟ وهي أقوال لا يعرف أن أحدا قالها قبله، وأما مالك فاذا اعتق أم ولده باسلا مها وهي أمة له فقد ناقض اذ لم يعتق العبد والامة باسلا مها، ولا فرق بين ذلك *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا أنه سمع سليمان بن موسى يقول: لا يسترق الكافر المسلم، وهذا نفس قولنا لأنه أبطل استرقاقه إياه جملة، قال ابن جريج: وسئل ابن شهاب عن أم ولد النصراني^(٢) أسلمت؟ فقال ابن شهاب: يفرق الاسلام بينهما وتعتق، قال ابن جريج: لا تعتق حتى يدعى هو الى الاسلام فان أبي عتقت *

قال أبو محمد: كلاهما قد أوجب عتقها ولا معنى لتأني عرض الاسلام عليه، ومن طريق ابن أبي شبة نامعن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: مضت السنة أن لا يسترق كافر مسلما * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال: كتب عمر بن عبد العزيز فيمن أسلم من رقيق أهل الذمة أن يباعوا ولا يتركوا يسترقونهم ويدفع أثمانهم اليهم فن قدرت عليه بعد تقدمك اليه استرق شيئا من سبي المسلمين ممن قد أسلم وصلى فاعتقه * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني بعض أهل أرضنا أن نصرانيا اعتق مسلما فقال عمر بن عبد العزيز: أعطوه قيمته من بيت المال وولاؤه للمسلمين *

قال أبو محمد: قد رأى عتقه له غير نافذ ورأى ولاءه للمسلمين^(٣) وهذا هو نص قولنا، وأما إعطاؤه قيمته من بيت المال فلا نقول بهذا: فإنه لاحق للكفار في بيت مال المسلمين *

(١) في النسخة اليمنية، وأولها (٢) في النسخة اليمنية «أم ولد النصراني» (٣) في السحرة رقم (١٤) دلائل الاسلام،

٩٤٤ — مسألة — ومن سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة ، أو من النساء ولها زوج فسواء سبي معها ، أو لم يسب معها ، ولا سببت معه فهما على زوجتيهما فإن أسلمت انفسخ نكاحها حين تسلم لما قدمنا ، وأما بقاء الزوجية فلأن نكاح أهل الشرك صحيح قد أقرهم رسول الله ﷺ عليه ، ولم يأت نص بأن سباهما ، أو سبأ أحدهما يفسخ نكاحهما ، *

﴿فان قيل﴾ : فقد قال الله تعالى : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) . قلنا : نعم إذا أسلمت حلت لسيدها المسلم ، ولو كانت هذه الآية على عمومها لكان من له أمة ناكح تحل له لأنها ملك يمينه ، وهذا مالا يقوله الحاضرون من خصومنا ، وقد قال به ابن عباس وغيره : من ابتاع أمة ذات زوج فبيعها طلاقها ولا نقول بهذا لما سنده كره في كتاب النكاح ان شاء الله عز وجل *

٩٤٥ — مسألة — وأى الأبوين الكافرين أسلم ؟ فكل من لم يبلغ من أولادهما مسلم بإسلام من أسلم منهما الأم أسلمت أو الأب وهو قول عثمان البتي . والأوزاعي . والليث بن سعد . والحسن بن حي . وأبى حنيفة . والشافعي وأصحابهم كلهم ، وقال مالك . وأبو سليمان : لا يكونون مسلمين إلا بإسلام الأب ، لا بإسلام الأم ، وقال بعض فقهاء المدينة : لا يكونون مسلمين إلا بإسلام الأم وأما بإسلام الأب فلا لأنهم تبع للأم في الحرية ، والرق للأب *

قال أبو محمد : ما نعلم لمن جعلهم بإسلام الأب خاصة مسلمين حجة أصلا ، ونسألهم عن قولهم في ابن المسلمة من زنا ، أو استكراه (١) فمن قولهم : إنه مسلم بإسلامها وهذا ترك منهم لقولهم ، ووافقونا أنه ان أسلم الأبوان أو أحدهما ولهما بنون وبنات قد بلغوا مبلغ الرجال والنساء فانهم على دينهم لا يجبرون على الإسلام ، وبه نقول لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) ، والبالغ مخاطب قد لزمه حكم الكفر أو الذمة ، وليس غير البالغ مخاطبا كما قدما قال مالك : نعم ولو كان الولد حزورا (٢) قد قارب البلوغ ولم يبلغ فهو على دينه *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه ليس بالغا وما لم يكن بالغا فحكمه حكم من لم يبلغ لا من بلغ ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما من قاس الدين على الحرية والرق فالتقياس كله باطل قال الله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق

(١) في السحرة رقم (١٤) دأوا كراهه (٢) قال في الصحاح الحرور والعلام إذا اشتد قوى وحدم ، قال يعقوب هو الذي قد كاد يدرك ولم يفعل اه

الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (فصح انه لا يجوز تبديل دين الاسلام لاحد ولا يترك أحد يبدله الا من أمر الله تعالى بتركه على تبدليه فقط ، وقال تعالى : (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) ، فصح انه لا يجوز أن يقبل في الدنيا ولا في الآخرة دين من أحد غير دين الاسلام الا من أمر الله تعالى بأن يقبل منه ويقر عليه *

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : « مامن مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه (١) » فصح انه لا يكون أحد الا على الاسلام حتى يعبر عن نفسه فمن أذن الله تعالى في اقراره على مفارقة الاسلام الذى ولد عليه أقرناه ومن لم نقره على غير الاسلام *

ومن طريق مسلم نا حاجب بن الوليد نا محمد بن حرب عن الزيدى عن الزهرى أخبرنى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال (٢) رسول الله ﷺ : « مامن مولود لا يولد (٣) على الفطرة أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة [بهيمة] (٤) جمعاء هل تحس فيها من جدعاء ؟ » *

قال أبو محمد: فصح انه لا يترك أحد على مخالفة الاسلام الا من اتفق أبواه على تهويده ، أو تنصيره . أو تمجيسه فقط ، فاذا أسلم أحدهما فلم يمجسه أبواه ، ولا نصرأه . ولا هوأه فهو باقى على ما ولد عليه من الاسلام ولا بدّ بنص القرآن والسنة . وقد وهل (٥) قوم في هذه الآية وهذه الاخبار وهى بينة وهى العهد الذى أخذ الله تعالى على الأنفس حين خلقها كما قال تعالى : (واخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) *

وقد اختلف قول عطاء في هذا فرة قال : كقولنا : انه مسلم باسلام أى أبويه أسلم ومرة قال هم مسلمون باسلام أمهم لا باسلام أبيهم ، ومرة قال : أيهما أسلم ورتا جميعا من مات من صغار ولدهما وورثهما صغار ولدهما ، رويانهذا الاقوال كلها عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروينا عن شعبة عن الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان انهما قالالا جميعا في الصغير يكون أحد أبويه مسلما فيموت : انه يرثه المسلم ويصلى عليه * ومن طريق معمر عن عمرو والمغيرة قال عمرو : عن الحسن ، وقال المغيرة : عن ابراهيم النخعي قالالا جميعا في نصرانيين بينهما ولد صغار فأسلم أحدهما : ان أولاهما بهم المسلم يرثهم ويرثونه ، وقال الاوزاعي : ان أسلم جد الصغير ، أو عمه فهو مسلم باسلام أيهما أسلم ، وقال سليمان بن موسى : الامر

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٢ ، وفي رواية « حتى يعبر عنه لسانه » (٢) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠١ وعن أبي

هريرة انه كان يقول قال الخ (٣) في السحبة اليمنية « مامن مولود يولد إلا » وماها موافق لصحيح مسلم (٤) الزيادة من ، صحيح مسلم ومعى حماء سليمة من العيوب محتمة الا عصا كما نهاه لاحد عن مبالوا لى (٥) أى غلط به وفي السحبة اليمنية دهل ،

فيا مضى في أولنا الذى يعمل به ولا يشك فيه ونحن عليه الآن ان النصرانيين بينهما ولد صغير فأسلت الأم ورثته كتاب الله تعالى وما بقى فله مسلمين فان كان أبواه نصرانيين وهو صغير وله أخ من أم مسلم، أو أخت مسلمة ورثه أخوه، أو أخته كتاب الله، ثم كان ما بقى للمسلمين، رويناهذا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج انه سمع سليمان بن موسى يقول هذا لعطاء، وسليمان فقيه أهل الشام أدرك التابعين الأكابر ولسنا نراه مسلما باسلام جد، ولا عم، ولا أخ، ولا أخت اذا اجتمع أبواه على تهويده، أو تنصيره، أو تمجيسه كما قال رسول الله ﷺ * ٩٤٦ — مسألة — وولد الكافرة الذمية؛ أو الحرية من زنا. أو كراه مسلم ولا بد لانه ولد على ملة الاسلام كما ذكرنا ولا بوين له يخرجانه من الاسلام فهو مسلم وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٧ — مسألة — ومن سبي من صغار أهل الحرب فسواء سبي مع أبويه، أو مع أحدهما، أو دونهما هو مسلم، ولا بد لأن حكم أبويه قد زال عن النظر له وصار سيده أملك به فبطل اخراجهما له عن الاسلام الذى ولد عليه *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا خلا قال: أخبرني عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب كان لا يدع يهوديا، ولا نصرانيا يهودوله، ولا ينصره في ملك العرب، وهذا نص قولنا ولا نعلم له مخالفا من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك، وهو قول سفيان الثوري. والأوزاعي. والمزني، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٨ — مسألة — ومن وجد كنزا من دفن كافر غير ذمى جاهليا كان الدافن، أو غير جاهلي فأربعة أخماسه له حلال، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة، ولا يعطى للسلطان من كل ذلك شيئا إلا ان كان إمام عدل فيعطيه الخمس فقط وسواء وجدته في فلاة في أرض العرب، أو في أرض خراج، أو أرض عنوة، أو أرض صلح، أو في داره، أو في دار مسلم، أو في دار ذمى، أو حيث ما وجدته حكمه سواء كما ذكرنا، وسواء وجدته حر، أو عبد، أو امرأة قال الله عز وجل: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) الآية، وقال تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا)، ومال الكافر غير الذمى غنيمة لمن وجدته *

وروينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركاذا الخمس» (١) ومن حديث رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان ناشئة حدثني إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها «أن رجلا قال لها: أصبت كنزا فرفعتة الى السلطان فقالت له عائشة: بفيك الكشكش»، الكشكش التراب (٢)،

(١) هو في الموطأ ج ١ ص ٢٢٤ وفي الركاذا الخمس، (٢) قال ابن الاثير في النهاية: الكشكش بالكسر والفتح دقاق الحصى والتراب

وقولنا هذا: هو قول أبي سليمان: «ولا يكون وجوده في أرض مملكة لمسلم، أو ذمي موجباً لمالك صاحب الأرض لأنه غير الأرض فلا يكون ملك الأرض ملكاً لها فيها من غيرها من صيد، أو لقطة، أو دفينة، أو غير ذلك، وقال الشافعي: كقولنا إلا أنه قال: إن ادعى صاحب الأرض التي وجد فيها أنه قد كان وجوده ثم أقره فبوله، وهذا ليس بشيء لأنها دعوى لا يثبت له عليها فلو لم يوجده لأنه في يده وهو غانم إلا أن يوجد أثر استخراجها، ثم رده فيكون حينئذ قول صاحب الأرض حقاً، وأما إذا وجد كما وضع أول مرة فكذب مدعيه ظاهر بلا شك، وقال مالك: لا يكون لواجد إلا أن يجد في صحارى أرض العرب فبوله بعد الخمس فإن وجده في أرض عنوة فهو كله لبقايا مفتحي تلك البلاد، وفيه الخمس، فإن وجده في أرض صالح فهو كله لأهل الصلح ولا خمس فيه»

وهذا خطأ ظاهر من وجوه * أولها أنه أسقط الخمس عما وجد من ذلك في أرض صلح وهذا خلاف قول رسول الله ﷺ: «وفي الرّكاز الخمس» فمّم عليه السلام ولم يخص أرض صلح من غيرها * وثانيها أنهم إنما صالحوا على ما يملكونه بما بأيديهم لا على ما لا يملكونه ولا هو بأيديهم ولا يعرفونه * وثالثها أنهم لو ملكوا كل ركاز في الأرض التي صالحوا عليها لوجب أن تملكه أيضاً العرب الذين أسلموا على بلادهم فيكون ما وجد فيها من ركاز للذين أسلموا على تلك الأرض، وهذا خلاف قولهم *

وأما قوله فيما وجد في أرض العنوة أنه لورثة المفتحين خطأ لأن المفتحين للأرض إنما يملكون ما غنموه إلا ما لم يغنموه، والركاز بما لم يغنموه. ولا حصلوا عليه ولا أخذوه فلا حق لهم فيه * والعجب كله أنهم لا يجعلون الأرض حقاً للمفتحين أرض العنوة وهم غنموها ثم يجعلون الركاز الذي فيها حقاً لهم وهم لم يغنموه، وقال الحنفيون: هو لواجده وعليه فيه الخمس وله أن يأخذ الخمس إن كان محتاجاً إلا أن يجد في دار اختطها مسلم أو في دار الحرب فانه إن وجده في دار اختطها مسلم فهو لصاحب الخطئة وفيه الخمس، وإن وجده في دار حربى وقد دخلها بأمان فهو كله للحربي، وإن وجده في صحراء في دار الحرب فهو كله لواجده ولا خمس عليه فيه، وهذا تقسيم في غاية الفساد وخلاف لأمر رسول الله ﷺ بأن في الركاز الخمس فمّم عليه السلام ولم يخص؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبل أبي حنيفة، وهو مع ذلك قول بلا برهان، وفيه عن السلف آثار، منها ما روينا من طريق ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن علياً (١) أتاه رجل بألف وخمسمائة [درهم] (٢) وجدها في خربة بالسواد فقال علي: إن كنت وجدتها في قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهي لهم، وإن كانت لا تحمل خراجها فلك أربعة أخماس ولنا خمسة وسأطيه لك جميعاً *

وهذا خلاف قول الخفيفين والمالكين لأن السواد أخذ عتوة لا صلحا وكان في أيام علي دار إسلام وقبل ذلك بدهر وشيء رويناه من طريق قتادة أن أبا موسى وجد دانيال بالسوس إذ فتحها ومعه مال إلى جنبه كانوا يستقرضون منه ما احتاجوا إلى أجل مسمى فإذا جاء ذلك الأجل ولم يرد المستقرض برص^(١) فكتب إلى عمر بذلك فكتب إليه عمر كفته وخطفه وصل عليه وادفنه كما دفنت الأنبياء واجعل المال في بيت مال المسلمين، وهذا صحيح لأنه لم يكن ركازا إنما كان معلوما ظاهرا ولم يكن من أموال الكفار فيخمس ويغنم بل كان مال نبي فهو للمسلمين في مصالحهم * ومنها خبر عن عمر من طريق سماك بن حرب عن جرير بن رباح^(٢) عن أبيه أنهم أصابوا قبرا بالمدائن وفيه ميت عليه ثياب منسوجة بالذهب ومعه مال فكتب فيه عمار بن ياسر إلى عمر فكتب إليه عمر أعظم إياه ولا تنزعه منهم ، وهذا قولنا لا قولهم إلا أنه ليس فيه ذكر خمس ؛ ولا بد من الخمس عندنا وعندهم *

وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي أن رجلا وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة فأتى بها عمر فاخذ خمسها مائتي دينار ودفع إليه الباقي ، ثم جعل عمر يقسم المائتين بين من حضر من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فدفعها إلى واجدها ، وهذا قولنا إلا في صفة قسمته الخمس * ومن طريق ابن جرير أن عمرو بن شعيب أخبره أن عبدا وجد كرة على عهد عمر فأعتقه منها وأعطاه منها وجعل سائرهما في بيت المال وهم لا يقولون بهذا ، وسواء عندنا وجد الركاز حر ، أو عبد ، الحكم [عندنا]^(٣) واحد على ما قدمنا * وروينا خبرين أحدهما من طريق الزمعي^(٤) عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد بن الأسود عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن المقداد خرج إلى حاجته يبيع الخبجة^(٥) فإذا جرد^(٦) يخرج من جرد دينار بعد دينار ثم أخرج خرقة حمراء^(٧) فكانت ثمانية عشر دينارًا فاخذها وحملها إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ : «هل أهويت [بيدك إلى]^(٨) البحر؟ قال: لا قال له رسول الله ﷺ : [خذها]^(٩) بارك الله لك فيها » وهذا خبر ليس موافقا لقول أحد ممن ذكرنا وإسناده مظلم ، الزمعي عن عمته قرية^(١٠) وهي مجهولة ، ولعل تلك الدناير

(١) في النسخة اليمنية درص ، (٢) في النسخة رقم (١٤) درباح ، بالباء الموحدة لم يجد جرير بن رباح أو رباح في كتب الرجال المطبوعة ، وجدت ترجمة لرباح أبيه في تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٩٩ (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة اليمنية والدمعي ، وهو غلط ، واسمه موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمة بن الأسود بن المطلب أبو محمد المدني (٥) هو يفتح الحاء المعجمة والباء الموحدة وتفتح الجيم وباء أخرى ، انظر معجم البلدان لياقوت ، وقال الدميري في حياة الحيوان في الجزء وذكر هذا الحديث : هو يفتح الحاء وينسكون بالياء الأولى موضع نواحي المدينة ، وذكر صاحب القاموس أنه يجمعين ، ولذلك تجد نسخ الحلى مختلفة فيه (٦) هو يفتح الجيم وتفتح الراء المهملة وبالدال المعجمة ذكر الفيران ، والحديث رواه أبو داود بن ماجه وغيرهما على ما قاله الدميري والحديث ذكره المصنف مختصرا (٧) في حياة الحيوان وخضراء ، بدل حمراء (٨) الزيادة من حياة الحيوان (٩) الزيادة من حياة الحيوان (١٠) هي بصيغة التصغير — بنت عبد الله بن وهب بن زمة

من دفن مسلم مجهول ميتوس عن معرفته فهي لمن وجدها عندنا كلها * وخبر آخر من طريق يحيى بن معين عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي بجير عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أنه كان مع رسول الله ﷺ في خروجه إلى الطائف فمروا بقبر فقال رسول الله ﷺ : هذا قبر أبي رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب أن أتم نبشتم عنه وجدتموه فابتدره الناس فوجدوا الغصن » وهذا لا يصح لأنه عن يحيى بن أبي بجير وهو مجهول ، ثم لا حاجة فيه لقول أحد ممن ذكرنا وإنما فيه نبش قبور المشركين فقط ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٩ — مسألة — ويقسم خمس الركاز وخمس الغنيمة على خمسة أسهم فسهم يضعه الامام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين ، وسهم ثاني لبني هاشم : والمطلب بن عبد مناف غنيهم وفقيرهم ، وذكرهم وأتاهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم فيه سواء ، ولاحظ فيه لمواليهم ولالحلفائهم وللبني بناتهم [من غيرهم] ^(١) ولا لأحد من خلق الله تعالى سواهم ولا لكافر منهم * وسهم ثالث لليتامى من المسلمين كذلك أيضا ، وسهم رابع للمساكين من المسلمين * وسهم خامس لابن السبيل من المسلمين ، وقد فسرنا المساكين. وابن السبيل في كتاب الزكاة فأغنى عن إعادة ذلك ، واليتامى هم الذين قدمنا آباؤهم فقط فاذا بلغوا فقد سقط عنهم اسم اليتيم وخرجوا من السهم *

برهان ذلك قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذی القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) ولقوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فلا يسع أحدا الخروج عن قسمة الله تعالى التي نص عليها * من طريق أبي داود نا مسدد نا هشيم عن محمد بن اسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أخبرني جبير ابن مطعم قال : « لما كان يوم خيبر وضع رسول الله ﷺ سهم ذی القربى في بني هاشم ، وبني المطلب وترك ، بني نوفل ، وبني عبد شمس قال : فانطلقت انا وعثمان بن عفان الى رسول الله ﷺ ^(٢) فقلنا . يارسول الله هؤلاء بنو هاشم لانكر فضلهم للموضع الذي وضعك الله به منهم فما بال اخواننا بني المطلب أعطيتهم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله ﷺ : انا وبنو المطلب لانفترق في جاهلية ولا إسلام وانما نحن وهم شيء واحد وشبك بين أصابعه [ﷺ] ^(٣) » * وهذا بيان جلي واسناد في غاية الصحة *

ابن الاسود بن المطلب الاسدي روت عن أبيها وأما كريمة بنت المقداد بن الاسود ، وليست بمجهولة كما قال المصنف *
 (١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في سنن ابن داود ج ٣ ص ١٠٧ « حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم »
 (٣) الزيادة من سنن ابن داود

نا أحمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن أحمد بن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس
العقبى المكي نا أحمد بن محمد بن سالم التيسابورى نا اسحاق بن راهويه نا وهب بن جرير
ابن حازم نا أبى قال : سمعت محمد بن اسحاق يقول : حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب
عن جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام مثل الحديث الذى ذكرنا ، وفيه « قال :
فقسم رسول الله ﷺ بينهم خمس الخمس من القمح والتمر والنوى » وهذا أيضا
اسناد فى غاية الصحة والبيان وهو يبين ان سهم الله تعالى وسهم رسوله واحد وهو خمس الخمس *
نا يوسف بن عبد الله النمري نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن اصبغ نا أحمد بن زهير
ابن حرب نا أبى ناروح بن عباد نا على بن سويد بن منجوف ^(١) نا عبد الله بن بريدة الأسلمى عن
أبيه ^(٢) « أن رسول الله ﷺ بعث عليا الى خالد ليقسم الخمس فاصطفى على منهاسية فأصبح يقطر
رأسه فقال خالد لبريدة : ألا ترى ما صنع هذا الرجل ؟ قال بريدة : وكنت أبغض عليا فأتيت نبي
الله ﷺ فلما أخبرته قال : أبغض عليا ؟ قلت : نعم قال : فأحبه فان له فى الخمس أكثر من ذلك ،
وهذا اسناد فى غاية الصحة وفى غاية البيان فى أن نصيب كل امرئ من ذوى القربى محدود
معروف القدر * ومن طريق أبى داود نا عبيد الله بن عمر ^(٣) بن مسيرة نا عبد الرحمن
ابن مهدى عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري [قال] ^(٤) اخبرني
سعيد بن المسيب اخبرني جبير بن مطعم أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله
ﷺ فيما قسم من الخمس بين بنى هاشم ، وبنى المطلب فقلت : « يا رسول الله قسمت
لاخواننا بنى المطلب ولم تعطنا شيئا وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة » ^(٥) فقال النبي ﷺ :
انما بنو هاشم ، وبنو المطلب شيء واحد ، قال جبير ولم يقسم لبنى عبد شمس ، ولا لبنى نوفل
من ذلك الخمس [كما قسم لبنى هاشم وبنى المطلب قال :] ^(٦) ، وكان أبو بكر يقسم الخمس
نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطى قري رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ يعطيهم
وكان عمر بن الخطاب يعطيهم منه وعثمان بعده * فهذا اسناد فى غاية الصحة
والبيان وانما كان الذى لم يعطهم أبو بكر كما كان النبي ﷺ يعطيهم فهو ما كان عليه
السلام يعود به عليهم من سهمه وكانت حاجة المسلمين أيام أبى بكر أشد ، وأما أن يمنهم
الحق المفروض الذى سماه الله ورسوله ﷺ لهم فيعيد الله تعالى أبا بكر رضى الله عنه من ذلك *

(١) هو بنون وجهم وفى آخره فاء ، وزاد فى المعنى مفتوحة وسكون بون (٢) سقط لفظ « عن ابيه » من النسخة رقم (١٤) خطأ

(٣) فى النسخة اليمنية « عبد الله بن عمرو » وهو غلط ، ووقع فى تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٠ « بن عمرو » بزيادة واو وهو غلط

ايضا وجاء صحيحا فيها فى سنن أبى داود ج ٣ ص ١٠٦ (٤) الزيادة من سنن أبى داود (٥) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بنى هاشم ، وعثمان رضى الله عنه من بنى عبد شمس ، وجبير بن مطعم من بنى نوفل ، وعبد شمس وبنو هاشم ومطلب سواء الجميع نو
عبد مناف وعبد مناف هو الجد الرابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من سنن أبى داود *

ومن طريق أبي داود ناعباس بن عبد العظيم العبدي نا يحيى بن أبي بكير نا أبو جعفر — هو عبد الله — بن عبد الله الرازي قاضي الري عن مطرف — هو ابن طريف — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « سمعت عليا يقول : ولاني رسول الله ﷺ خمس الخمس فوضعت مواضعه حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر ، وحياة عمر فأني بمال فدعاني فقال : خذه فقلت : لأأريده قال : خذه فأتم أحق به قلت : قد استغنيا عنه فجعله في بيت المال » (١) ، أبو جعفر الرازي ثقة روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره *

ومن طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاصي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن يزيد بن هرمز قال : نا ابن عباس أمره أن يكتب الى نجدة وكتبته تسألني عن ذوى القربى من هم وانا زعمنا انهم قاي ذلك علينا قومنا (٢) * فهذه الاخبار الصحاح البينة ولا يعارضها مالا يصح أو ماموه به فيما ليس فيه منه شيء ، وقولنا في هذا هو قول أبي العالية ، وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أيضا ، *

وروينا من طريق عبد بن حميد نا أبو نعيم عن زهير عن الحسن بن الحر نا الحكم عن عمرو (٣) بن شعيب عن أبيه قال . خمس الخمس سهم الله تعالى وسهم رسوله ﷺ * ومن طريق عبد بن حميد أيضا اخبرنا عمرو بن عون عن هشيم عن المغيرة عن ابراهيم النخعي (واعلموا أعا غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين) قال : كل شيء لله تعالى وخمس الله تعالى ورسوله ﷺ واحد ، ويقسم ماسوى ذلك على أربعة أسهم * ومن طريق عبد بن حميد اخبرنا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد الثقفي — عن سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة قال : تقسم الغنائم خمسة أخماس فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ، ثم يقسم الباقي على خمسة أخماس . فخمس منها لله تعالى وللرسول . وخمس لقراءة الرسول ﷺ . وخمس لليتامى . وخمس لابن السبيل . وخمس للمساكين * قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور . واسحاق . وأبي سليمان . والنسائي . وجهور اصحاب الحديث . وآخر قولي أني يوسف القاضي الذي رجع اليه إلا أن الشافعي قال : للذكر من ذوى القربى مثل حظ الأنثيين وهذا خطأ لأنه لم يأت به نص أصلا وليس ميراثا فيقسم كذلك وإنما هي عطية من الله تعالى فهم فيها سواء ؛ وقال مالك : يجعل الخمس كله في بيت المال ويعطى أقرباء

(١) هوفى سنن أبي داود ج ٣ ص ١٠٧ (٢) هوفى صحيح مسلم مطول ج ٢ ص ٧٧ ودكره الطبري في تفسيره ج ١ ص ٥٥ من طريق آخر عن ابن عباس (٣) في نسخة اليمنية بالحكم بن عمرو ، وهو غلط ، والحكم هذا هو ابن عتبة الكندي يروي عن عمرو ابن شعيب وغيره ، وروى عنه الحسن بن الحرو وغيره .

رسول الله ﷺ على ما يرى الامام ليس في ذلك حد محدود؛ قال أصبغ بن فرج: أقرأوه عليه السلام هم جميع قريش، وقال أبو حنيفة: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم، الفقراء، والمساكين، وابن السبيل *

قال علي: هذه أقوال في غاية الفساد لأنها خلاف القرآن نصا، وخلاف السنن الثابتة، ولا يعرف قول أبي حنيفة عن أحد من أهل الاسلام قبله، وقد تقصينا كل ما شغبوا به في كتاب الايصال، وجماع كل ذلك لكل من تأمله أنهم إنما احتجوا بأحاديث موضوعة من رواية الزبيرى ونظرائه أو مرسله. أو صحاح ليس فيها دليل على ما ادعوه أصلا، أو قول عن صاحب قد خالفه غيره منهم ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٠ — مسألة — وتقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الوقعة أو الغنيمة لصاحب الفرس ثلاثة أسهم له سهم، ولفرسه سهمان، وللراجل وراكب البغل والحمار والجل سهم واحد فقط، وهو قول مالك، والشافعى. وأبى سليمان، * وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان له سهم ولفرسه سهم ولسائر من ذكرنا سهم، وهو قول أبى موسى الأشعرى، وقال أحمد: للفارس ثلاثة أسهم ولراكب البعير سهمان، ولغيرهما سهم *

قال أبو محمد: أما قول أحمد فما نعلم له حجة، وأما قول أبى حنيفة فأنهم احتجوا له بآثار ضعيفة، منها من طريق مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية (١) الأنصارى عن أبيه عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بن جارية (٢) الأنصارى، وكان أحد القراء «أن رسول الله ﷺ أعطى للفارس سهمين، والراجل سهما (٣)» مجمع مجهول وأبوه كذلك * ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهما» عبد الله بن عمر الذى يروى عن نافع في غاية الضعف، وعن شيخ من أهل الشام عن مكحول مثل ذلك، وهذه فضيحة مجهول، ومرسل، واحتج أبو حنيفة بأن قال: لا أفضل بهيمة على إنسان فيقال له: وتساوى بينهما أن هذا لعجب، فإذا جازت المساواة فما منع من التفضيل؟ ثم هو يسهم للفرس وإن لم يقاتل عليه ولا يسهم للمسلم التاجر. ولا الأجير إلا أن يقاتلا، فقد فضل بهيمة على إنسان، ثم هو يقول في إنسان قتل كلبا لمسلم، وعبدا مسلما فضلا، وخنزيرا لذمى، قيمة كل واحد منهم عشرون ألف درهم فانه يؤدى في الكلب عشرين ألف درهم وفي الخنزير

(١) في السحبة اليمنية من حارثة، وهو غلط صحاحه من اسد الغابة وتهذيب التهذيب ولم يذكر تحبيلها فاطره هالكا

(٢) في السحبة اليمنية من حارثة، وهو غلط (٣) في السحبة اليمنية «أعطى للفارس سهمين وللراجل سهما»

ذلك ، ولا يعطى في العبد المسلم إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ، فاعجبوا لهذا الرأي
للساقط أو احمداوا الله تعالى على السلامة ، فقد فضل البيمة على الانسان *

وقالوا : قد صح الاجماع على السهمين قلنا لهم : ان كنتم لاتقولون بما صح عن
النبي ﷺ كلنا كم في ذلك فكيف ودعوا كم الاجماع هنا كذب ؟ وما ندري لعل فيمن
أخطأ كخطئكم ثم من يقول : لا يفضل فارس على راجل كما لا يفضل راكب البغل على
الراجل ، وكما لا يفضل الشجاع البطل المبلى على الجبان الضعيف المريض ، ثم لو
حردتم أصلكم هذا لوجب ان تسقطوا الزكاة عن كل ما أوجبتوها فيه من العسل وغير
ذلك ، ولبطل قولكم في دية الكافر لأنه لم يجمع على شيء من ذلك ، وهذا يهدم عليكم
أكثر مذاهبكم *

وروا ان أول من جعل للفرس سهمين عمر بن الخطاب من طريق ليث عن الحكم وهذا
منقطع وهم يرون حكم عمر في حد الخمر ثمانين سنة ، فهذا ينبغي ان يجعله سنة أيضا *
وروينا من طريق البخارى نا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة (١) عن عبيد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٢) قال : جعل رسول الله ﷺ
للفرس سهمين ، ولصاحبه سهما * ومن طريق البخارى نا الحسن بن اسحاق
نا محمد بن سابق نا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٣)
قال : « قسم رسول الله ﷺ للفرس سهمين وللراجل سهما يوم خيبر » ، فهذا هو الذى
لا يجوز خلافه لصحته ولأنه لو صحت تلك الأخبار لكان هذا زائدا عليها ، وزيادة
العدل لا يجوز ردها وهو قول سعد بن أبى وقاص . والحسن . وابن سيرين ذكر ذلك
عن الصحابة ، وبه يقول عمر بن عبد العزيز . [وبالله تعالى التوفيق] (٥) *

٩٥١ — مسألة — ومن حضر بخيل لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط ، وقد قال قوم :
يسهم لفرسين فقط ؛ وقال آخرون : يسهم لكل فرس منها ، وهذا لا يقوم به برهان *
فان قيل ، قد روى : ان النبي ﷺ أسهم للزبير لفرسين قلنا : هذا مرسل
لا يصح . وأصح حديث فيه هو الذى (٦) رويناه من طريق ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن
عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال : « ضرب
رسول الله ﷺ عام خير للزبير بأربعة أسهم ، سهم للزبير ، وسهم القرني (٧) لصفية بنت
عبد المطلب . وسهمين للفرس » *

(١) في السخنة اليمنية ، أى إمارة ، وهو غلط (٢) الزيادة من صحيح البخارى ح ٩٣ ص ٩٣ (٣) في صحيح البخارى
« ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل » (٤) الزيادة من صحيح البخارى ج ٥ ص ٢٨٣ ، والحديث مختصر (٥) الزيادة من
السخنة رقم (١٤) (٦) في السخنة رقم (١٤) وهو الذى ، بزيادة ، وليس شئ (٧) في السخنة اليمنية ، وسهم القرنا ، وهو تحريف

٩٥٢ — مسألة — ويسهم للأجير. وللتاجر. وللعبد. ولحر. والمريض. والصحيح. سواء سواء كلهم لقول الله تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وللأثر الذى أوردنا آنفا من أنه عليه السلام قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهما، ولم يخص عليه السلام حرا من عبد، ولا أجير من غيره، ولا تاجرا من سواء، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالظن الكاذب *

فان احتجوا بقول ابن عباس فى كتابه الى نجدة تسألنى عن العبد والمرأة يحضران المغنم هل يقسم لهما؟ أو أنه (١) ليس لهما شيء إلا أن يحذيا (٢)، فهذا قول ابن عباس * وقدرونا أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر ليس للعبد من الغنيمة شيء، ولا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ، وكم قصة خالفوا فيها ابن عباس؟ كقوله فى بيع أمهات الأولاد، والصرف، وسهم ذى القربى وغير ذلك * فان ذكرنا ما روينا من طريق أحمد بن حنبل ناشر بن المفضل عن محمد بن زيد (٣) بن المهاجر حدثنى عمير مولى أنى اللحم قال: «شهدت خبير مع ساداتى فكلموا فى رسول الله ﷺ [فأمر بى] (٤) فقلت السيف فاذا أنا أجره فأخبر أنى ملوك فأمر لى بشيء من خرمى المتاع (٥)، فهذا لا حجة فيه لأن محمد بن زيد (٦) غير مشهور، وقدرونا من طريق حفص بن غياث فقال محمد بن زيد (٧) وأيضاً فانه ذكر انه كان يجر السيف، وهذا صفة من لم يبلغ، وهكذا نقول: ان من لم يبلغ لا يسهم له * فان ذكرنا ما روينا من طريق الثورى عن ابن أبى لى عن فضالة بن عبيد «انهم كانوا مع النبى ﷺ فى غزوة وفينا ملوك فكلمهم» وهذا منقطع لأنه ان كان ابن أبى لى هو محمد فلم يدرك فضالة ولا ولداً لا بعد موته بدهر طويل، وان كان هو عبد الرحمن فالثورى لم يدركه ولا ولداً لا بعد موته بسنين *

روينا من طريق أبى داود نايراهيم بن موسى الرازى أخبرنا عيسى أخبرنا ابن أبى ذئب عن القاسم بن عباس الهبى (٨) عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: بان أبى يقسم للحر والعبد * ومن طريق ابن أبى شيبه ناوكيع ناابن أبى ذئب عن خاله الحرث بن عبد الرحمن عن أبى قرّة قال: قسم لى أبو بكر الصديق كما قسم لسيدي * روينا من طريق ابن أبى شيبه ناحفص بن غياث عن أشعث عن الحكم بن عتيبة. والحسن البصرى. ومحمد بن سيرين قالوا: من شهد البأس من حر، أو عبد، أو أجير فله سهم * ومن طريق ابن أبى شيبه ناجير

(١) فى النسخة اليمنية واهـ (٢) أى يعطيان بدون سهم وقد تقدم الحديث من طريق مسلم ص ٣٢٩ من هذا الجزء.

(٣) فى النسخة ومحمد بن يزيد، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٤) الزيادة من سنن أبى داود ص ٢٧ (٥) هو — لعظم الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر المثلثة وتشديد الياء آخر الحروف — اثاث البيت (٦) فى النسخة بن زيد، ولعله التيس على المصنف ولذلك وصفه بعداً بأنه غير مشهور وليس كذلك بلى هو مشهور، وجاء فى سنن أبى داود صحيحاً كما هنا (٧) فى النسخة اليمنية ومحمد بن زيد (٨) فى النسخة اليمنية والى، وهو غلط راجع ميزان الاعتدال

عن المغيرة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الغنائم يسبها الجيش (١) قال: إن أعانهم التاجر، والعبد ضرب له بسهامهم مع الجيش، قال أبو بكر: وحدها محمد بن فضيل عن المغيرة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: إذا شهد التاجر والعبد قسم له وقسم للعبد *
ومن طريق ابن أبي شيبة ناغندر عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: يسهم للعبد؛ وهو قول أبي سليمان *

قال أبو محمد: وهم موافقون لنا على أن يسهم للفرس وهم أصحاب قياس بزعمهم فبلا أسهموا للعبد قياساً على ذلك، فإن ذكروا في الأجير خبرين — فيما أن أجيراً استوجر في زمان النبي ﷺ في غزوة ثلاثة دنانير فلم يجعل له عليه السلام سهماً غيرها — فلا يصحان، لأن أحدهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد (٢) عن أبي سلمة الحمصي (٣) «أن رسول الله ﷺ وأبو سلم مجهول وهو منقطع أيضاً * والثاني من طريق ابن وهب عن عاصم ابن حكيم عن يحيى بن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن الديلمي أن يعلى بن منية، وعاصم بن حكيم. وعبد الله بن الديلمي مجهولان (٤) * وقال الحسن. وابن سيرين. والأوزاعي. والليث: لا يسهم للأجير. وقال أبو حنيفة. ومالك: لا يسهم لهما إلا أن يقاتلا * وقال سفيان الثوري: يسهم للتاجر، وقال الحسن بن حي: يسهم للأجير *

٩٥٣ — مسألة — ولا يسهم لامرأة، ولا لمن لم يبلغ. قاتلاً، أو لم يقاتلاً، وينفلان دون سهم راجل ولا يحضر مغازي المسلمين كافر فإن حضر لم يسهم له أصلاً، ولا ينفل. قاتل أو لم يقاتل *
روينا من طريق مسلم نا ابن قعنب نا سليمان — هو ابن بلال — عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن يزيد بن هرمز عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذبن من الغنيمة (٥) وأما يسهم لهن فلم يضرب لهن (٦) *
قال أبو محمد: لو بلغ بالنفل لهما سهم راجل لكان قد أسهم لهن وهو قول سعيد بن المسيب وأبي حنيفة. والشافعي. وسفيان الثوري. والليث. وأبي سليمان: وقال مالك: لا يرشح لهن، وهذا خطأ وخلاف الأثر المذكور *

قال أبو محمد: وقد روى من طريق أبي داود نا ابراهيم بن سعيد أخبرني زيد بن الحباب (٧) نا ربيع بن سبرة بن زياد [قال] (٨) حدثني حشرج بن زياد (٩) عن جدته أم أبيه أنها غزت (١٠) مع

(١) في النسخة اليمنية «يسبها الجيش» * (٢) في النسخة اليمنية «بن أبي رواد» وهو غلط (٣) كذا في النسخ والذي ظهر لي بعد المراجعة أنه سلة لها، في آخره يروى عنه عبد العزيز بن أبي رواد راجع تهذيب التهذيب ج ٣٨ ص ٣٣٨ و ج ١٢ ص ١١٨ (٤) ليس كما قال المؤلف انظر تهذيب التهذيب (٥) أي يعطين منها (٦) الحديث اختصره المصنف وهو في صحيح مسلم مطولاً ج ٢ ص ٧٧ (٧) في النسخة اليمنية «يزيد بن الحباب» وهو غلط (٨) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧ (٩) في النسخة اليمنية «بن ربيعة» وهو غلط (١٠) في سنن أبي داود «خرجت» بدل «غزت» *

رسول الله ﷺ في ست نسوة (١) قالت: فاسهم لنا عليه السلام كما أسهم للرجال (٢) وهذا إسناد مظلم. رافع. وحشرج مجهولان * ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الله الشيعي (٣) عن خالد ابن معدان قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء وللصبيان والخيول، وهذا مرسل * ومن طريق ابن أبي شيبه نا وكيع نا محمد بن راشد عن مجهول قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء والصبيان والخيول وهذا أيضا مرسل * ومن طريق ابن أبي شيبه نا أبو خالد الأحمر عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد ابن أبي حبيب عن سفيان بن وهب الخولاني قال: قسم عمر بن الخطاب بين الناس غنائمهم فأعطى كل إنسان دينارا وجعل سهم الرجل والمرأة سواء * ومن طريق وكيع نا شعبة عن العوام بن مزاحم عن خالد بن سيحان قال: شهد مع أبي موسى أربع نسوة منهن أم جزة بنت ثور فاسهم لهن أبو موسى الأشعري، وهو قول الأوزاعي وقد كان يلزم أهل القياس ان يقولوا بهذا لأنه اذا أسهم للفرس وهو بهيمة فالمرأة أحق بالسهم إن كان القياس حقا *

قال أبو محمد: فعل رسول الله ﷺ هو القاضي على ما سواه، وأما الصبيان فغير مخاطبين، وأما النفل للصبيان أيضا من خمس الخمس فلا بأس لأنه في جميع مصالح المسلمين. وأما الكافر فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج عن الزهري نا رسول الله ﷺ «كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين، وروينا عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه * ومن طريق وكيع نا الحسن بن حي عن الثيباني — هو أبو اسحاق — ان سعد بن مالك — هو ابن أبي وقاص — غزا يقوم من اليمن وفرضخ لهم (٤) * ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر قال: سألت الشعبي عن المسلمين يغزون بأهل الكتاب؟ فقال الشعبي: أدركت الأئمة الفقيه منهم وغير الفقيه يغزون بأهل الذمة فيقسمون لهم ويضعون عنهم من جزيتهم فذلك لهم نفل حسن، والشعبي ولد في أول أيام علي وأدرك من بعده من الصحابة رضى الله عنهم، وهو قول الأوزاعي. وسفيان الثوري أنه يقسم للمشرِك إذا حضر كسهم المسلم *

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر سمعت قتادة سئل عن أهل العهد يغزون مع المسلمين؟ قال: لهم ما صالحوا عليه ما جعل لهم فهو لهم، وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان: لا يسهم لهم، قال أبو سليمان: ولا يرَضَخ لهم، ولا يستعان بهم * قال أبو محمد: حديث الزهري مرسل ولا حجة في مرسل، ولقد كان يلزم الحنفيين. والمالكيين القائلين بالمرسل إن يقولوا: بهذا لأنه من أحسن المراسيل لاسما مع قول الشعبي: إنه أدرك الناس على هذا، ولا نعلم لسعد مخالفا في ذلك من الصحابة، وكان سلمان بن ربيعة يستعين بالمشرِكين على المشرِكين؟ لكن الحجة في هذا هو ما روينا

(١) في سنن أبي داود «في غزوة خير سادس ست نسوة» (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) هو بمجموعة مضمومة ثم عين مهمله وآخره ثاء مثله (٤) الرَضَخ لضم الراء وبمعجمتين إعطاء القليل من العيمة.

من طريق مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة
أن رسول الله ﷺ قال : انا لانتعين بمشرك * ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع
نا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه نا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ في
حديث أنه قال : « فلم تحل الغنائم ^(١) لأحد من قبلنا » فصح أنه لاحق في الغنائم
لغير المسلمين *

٩٥٤ — مسألة — فان اضطررنا الى المشرك في الدلالة في الطريق استؤجر لذلك
بمال مسمى من غير الغنيمة لما روينا من طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام — هو
أبن يوسف — نا معمر عن الزهري عن عروة [بن الزبير] ^(٢) عن عائشة [رضي الله عنها] ^(٣)
قالت . « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل [وهو] ^(٤) على دين
كفار قريش هاديا يعني بالطريق » *

٩٥٥ — مسألة — وكل من قتل قتيلاً من المشركين فله سلبه قال ذلك الامام، أولم
يقله كيف ما قتله صبراً، أو في القتال؟ ولا يخمس السلب قل، أو كثر، ولا يصدق إلا بينة
في الحكم، فان لم تكن له بينة، أو خشي أن ينتزع منه، أو أن يخمس فله أن يغيبه ويخفي أمره،
والسلب فرس المقتول، وسرجه، ولجامه، وكل ما عليه من لباس، وحلية، ومهاميز ^(٥) وكل ما معه
من سلاح، وكل ما معه من مال في نطاقه أو في يده؛ أو كيف ما كان معه *

روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن أفلح — هو عمر بن كثير بن أفلح —
عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة « أن رسول الله ﷺ قال بعد انقضاء القتال يوم
حنين : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » في حديث *

ومن طريق البخاري نا أبو نعم نا أبو العميس — هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن
مسعود — عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : « أتى النبي ﷺ عين من المشركين وهو
في سفر [جلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب] ^(٦) فقال النبي ﷺ : اطلبوه واقتلوه قال
سلمة : فقتلته ففله رسول الله ﷺ سلبه » *

ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد — هو ابن زيد — عن اسحاق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال يوم حنين ^(٧) : من قتل كافراً فله سلبه
فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم » ^(٨) *

(١) في النسخة اليمنية « ولم تجعل الغنائم » وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ٩٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخاري (٤) الزيادة من صحيح البخاري والحديث اختصره المصنف

(٥) جمع مہمز أو مہازوی عصاف في راسها حديدية ينخس بها الحمار (٦) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦١

(٧) في نسخة أبي داود ج ٣ ص ٢٣ « قال يومئذ يعني يوم حنين » (٨) في آخر الحديث في نسخة أبي داود قصة تركها المؤلف

فهذه الأحاديث توجب ما قلناه وهي منقولة نقل التواتر كما ترى * رويان من طريق وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدى أن بشر بن علقمة قتل يوم القادسية عظيما من الفرس مبارزة وأخذ سلبه فأتى به إلى سعد بن أبي وقاص فقومه اثني عشر ألفا ففله إياه سعد * ومن طريق وائلة بن الأسقع أنه ركب وحده حتى أتى باب دمشق فخرجت إليه . خيل منها قتل منهم ثلاثة وأخذ خيلهم فأتى بها خالد بن الوليد وعنده عظم الروم فاتباع منه سرج أحدها بعشرة آلاف ونفله خالد بن الوليد كل ما أخذ من ذلك ، فهذا وائلة وخالد . وسعيد بحضرة الصحابة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحيم ^(١) بن سليمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان السلب لا يخمس وكان أول سلب خمس في الاسلام سلب البراء بن مالك ، وكان قتل مرزبان الزارة ^(٢) وقطع منطقته وسواريه فلما قدمنا المدينة صلى عمر الصبح ، ثم أتانا فقال : السلام عليكم أثم أبو طلحة ؟ فقالوا : نعم فخرج إليه فقال عمر : انا كنا لانخمس السلب وان سلب البراء مال وانى خامسه فدعا المقومين فقوموا ثلاثين ألفا فأخذ منها ستة آلاف *

ومن طريق ابن جريج سمعت نافعا يقول : لم نزل نسمع منذ قط اذا التقى المسلمون والكفار قتل مسلم مشر كافله سلبه إلا أن يكون في معمة القتال فانه لا يدري أحد قتل أحدا ، فهذا عمر يخبر عما سلف فصح أنه فعل أبى بكر ومن بعده وجميع أمرائهم ، وهذا نافع يخبر أنه لم يزل يسمع ذلك وهو قد أدرك الصحابة ، فصح أنه قول جميعهم بالمدينة ، ولا يجوز أن يظن بعمر تعمد خلاف رسول الله ﷺ ، فصح أنه استطاب نفس البراء ؛ وهذا صحيح حسن لا نكره ، وهو قول الأوزاعي . وسعيد بن عبد العزيز . واليث بن سعد . والشافعي . وأحمد . وأبى ثور . وأبى عبيد . وأبى سليمان . وجميع أصحاب الحديث إلا أن الشافعي . وأحمد قالا : ان قتله غير ممتنع فلا يكون له سلبه ، وهذا خطأ الحديث سلمة ابن الأكوع الذى ذكرنا فانه قتله غير ممتنع وفي غير قتال وأخذ سلبه بأمر رسول الله ﷺ * فان قيل : فان أخذتم بعوم حديثه عليه السلام فى ذلك فأعطوا من قتل مسلما بحق فى قود ، أو رجم ، أو محاربة أو بغي سلبه قلنا : لولا ان الله تعالى حرم على لسان نبيه ﷺ : وفي القرآن مال المسلم لفعلنا ما قلتم ، فخرج سلب المسلم بهذا عن جملة هذا الخبر وبقي سلب الكافر على حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

(١) فى النسخة رقم (١٤) عبد الرحمن ، وهو غلط (٢) المرزبان هضم الميم والزاي هو المارس الشجاع المقدم على القوم وهو معرب معناه حاضط الثعور ، والرأرة هى الأجمة سمى بالزبير الاسديها ه نهاية وشقاء الغليل وكان البراء بن مالك شجاعا مقداما ذاقوة وحزم ، وهو اخوان بن مالك لا يهوامه ؛ وله مواقع شديدة وانتصارات غريبة راجع ترجمته تجد ما يدهش العقول ويحيرها من شجاعته وفروسيته وقوة إيمانه *

وروينا من طريق ابن أبي شيبَةَ نالضحاك بن مخلد — هو أبو عاصم النبيل — عن الأوزاعي عن الزهري عن القاسم بن محمد قال : سئل ابن عباس عن السلب ؟ فقال : لا سلب إلا من النفل وفي النفل الخمس ، فهذا ابن عباس يمنع أن يكون السلب إلا نفلًا فقله : كقول من ذكرنا إلا أنه رأى فيه الخمس وهو قول إسحاق بن راهويه ، وذهب أبو حنيفة . وسفيان . ومالك إلى أنه لا يكون السلب للقاتل إلا أن يقول الأمير قبل القتال : من قتل قتيلًا فله سلبه فإذا قال ذلك فهو كما قال : ولا يخمس *

قال أبو محمد : وهذا قول فاسد لأنهم أو هموا أنهم اتبعوا الحديث ولم يفعلوا بل خالفوه لأن رسول الله ﷺ إنما قال : ذلك بعد القتال ، فهذا خلاف قولهم صراحًا ، وقال بعضهم : لم يقل ذلك رسول الله ﷺ إلا يوم حنين *

قال أبو محمد : فكان هذا عجبًا نعم فهبك أنه لم يقله عليه السلام قط إلا يومئذ ، أو قاله قبل وبعد أتري يجدون في أنفسهم حرجًا مما قضى به مرة ، أو يرونه باطلا حتى يكرر القضاء به ؟ حاشا لله من هذا الضلال ، ولا فرق بين ما قاله مرة ، أو ألف ألف مرة ، كله دين . وكله حق ، وكله حكم الله تعالى ، وكله لا يحل لأحد خلافه *

وموهوا بفعل عمر وهم مخالفون له لأن عمر قضى بالسلب للقاتل دون أن يقول ذلك قبل القتال إلا أنه خمسهم ولم يمانعه البراء فصح أنه طابت به نفسه وهذا حسن لا ننكره ، وشغبوا أيضًا بأشياء نذكرها إن شاء الله تعالى ، فهو بعض المخالفين في نصر تقليدهم بقول الله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) *

قال أبو محمد : وهذا عليهم لالهم لأن الذي أمرنا بهذا هو الذي أوحى إلى رسول الله ﷺ بأن السلب للقاتل ، ثم يقال لهم : فأتطلوا بهذا الدليل قولكم : إن الإمام إذا قال : السلب للقاتل كان له فقد جعلتم قول إمام لعله لا تجب طاعته حجة على الآية : ولم تجعلوا قول الإمام الذي لا إمامة لأحد إلا بطاعته بيانًا للآية ، وهذا عجب جدا ! ثم أعجب شيء أنهم لا يحتجون بهذه الآية على أنفسهم في قولهم : إن الأرض المغنومة لا خمس فيها ، وهذا موضع الاحتجاج بالآية حقًا ، وذكرنا خبراً رويناه من طريق عوف بن مالك الأشجعي في أن رجلاً قتل فارساً من الروم يوم مؤتة (١) وأخذ سلاحه ، وفرسه فبعث إليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف : فأثيت خالدًا فقلت له : أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟

(١) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣ وفي غزوة مؤتة ، وهي بضم الميم وهمزة ساكنة ويحذف زكرها قرية معروفة في طرف الشام عند الكرك قاله النووي والحديث في سنن أبي داود مطو لا وهوايضافي صحيح مسلم

قال : بلى ولكنى استكثرته قلت : لتردنه أولا عرفكمها (١) عند رسول الله ﷺ فأبى أن يرد عليه قال عوف : فأجتمعنا عند رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال النبي ﷺ : « يا خالده ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : [يا رسول الله] (٢) استكثرته فقال عليه السلام : يا خالده رد عليه ما أخذت منه قال عوف : فقلت له : دونك (٣) يا خالده ألم أف لك ؟ فقال النبي ﷺ : وما ذلك ؟ قال : فأخبرته فغضب [رسول الله ﷺ] (٤) وقال : يا خالده لا ترد عليه هل أنتم تاركو لى أمرائى ؟ لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره » *

قال أبو محمد : لاجحة لهم فى هذا بل هو حجة عليهم لوجوه ، وأولها أن فيه نصا جليا أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل ، وهذا قولنا . * وثانيها أنه عليه السلام أمر خالدا بالرد عليه . * وثالثها أن فى نصه أن النبي ﷺ إنما أمره بأن لا يرد عليه لأنه علم أن القاتل صاحب السلب أعطاه بطيب نفس ولم يطلب خالدا به وإن عوفا يتكلم فيما لاحق له فيه وهذا هو نص الخبر . * ورابعها أنه لو كان كما يوهون لما كان لهم فيه حجة لأن يوم حنين الذى قال فيه عليه السلام : « من قتل كافرا فله سلبه » كان بعد يوم مؤتة بلا خلاف ، ويوم حنين كان بعد فتح مكة ، وقد كان قتل جعفر . وزيد بن حارثة . وابن رواحة رضى الله عنهم قبل فتح مكة يوم مؤتة فيوم حنين حكمه ناسخ لما تقدم لو كان خلافا (٥) : وموهوا أيضا بخبر قتل أبى جهل يوم بدر وأن رسول الله ﷺ قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وهو أحد قاتليه ، والثانى معاذ ابن عفراء وأن ابن مسعود قتله أيضا فله رسول الله ﷺ سيفه . *

قال أبو محمد : ولاجحة لهم فى هذا كله وابن يوم بدر من يوم حنين وبينهما أعوام ؟ وما نزل حكم الغنائم إلا بعد يوم بدر فكيف يكون السلب للقاتل ؟ * وموهوا بخبر ساقط روينا من طريق حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قلت : يا رسول الله هل أحد أحق بشئ من المغنم من أحد ؟ قال : لا حتى السهم يأخذه أحدكم من جنبه فليس أحق من أخيه به . *

قال أبو محمد : هذا عن رجل مجهول لا يدري أصدق فى ادعائه الصجبة أم لا ؟ ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن الجنس من جملة الغنيمة يستحقه دون أهل الغنيمة من لم يشهد الغنيمة بلا خلاف فالسلب مضموم إلى ذلك بالنص ، ثم يقال لهم : هلا احتجتم بهذا الخبر على أنفسكم فى قولكم : إن القاتل أحق بالسلب من غيره إذا قال الإمام : من قتل قتيلا فله سلبه ؟ فكان هذا الخبر عندكم مخصوصا بقول من لا وزن له عند الله

(١) من التعريف أى لا جازيك بها حتى تعرف سوء صنيعك ، وهى كلمة يقال عند التهديد (٢) الرىاق من سنن أبى داود

(٣) أى أخذ ما وعدتك (٤) الرىاق من سنن أبى داود ح ٣ ص ٢٤ (٥) فى النسخة رقم (١٤) ولو كان خلافا له .

تعالى ولم تخصه^(١) بقول من لا إيمان لكم ان لم تسلبوا لأمره وقضائه تال هذه العقول المكيدة *
وموهوا بما روى من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن
جنادة بن أبي أمية أن حبيب بن مسلمة قتل قتيلًا فاراد أبو عبيدة أن يخمس سلبه فقال
له حبيب : « ان رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل فقال له معاذ: مهلا يا حبيب سمعت
رسول الله ﷺ يقول: انما للمرء ما طابت به نفس امامه » *

قال أبو محمد: وهذا خبر سوء مكذوب بلا شك لانه من رواية عمرو بن واقد، وهو منكر الحديث
قاله البخاري وغيره: عن موسى بن يسار، وقد ترك يحيى القطان، وقد روينا عن موسى هذا أنه قال: *
كان أصحاب رسول الله محمد ﷺ أعرا باحفاة فقتلنا نحن أبناء فارس فلخصنا هذا الدين فانظروا
بمن يحتجون على السنن الثابتة ثم عن مكحول عن جنادة ومكحول لم يدرك جنادة، ثم لو صح لكان
حجة عليهم لانه مبطل لقولهم: ان الذي وجد الركاك له ان ينفرد بجميعه دون طيب نفس امامه، ثم
نقول للمحتج بهذا الخبر: * رأيت ان لم تطب نفس الامام لبعض الجيش بسهمهم من الغنيمة؟
أي بطل بذلك حقهم؟ ان هذا العجب اوهم لا يقولون بهذا فصاروا أول مخالف لما حققوه واحتجوا
به، وهذا فعل من لا ورع له * وقالوا: قد روى من طريق غالب بن حجرة عن أم عبد الله بنت الملقام
ابن التلب عن أبيها [عن أبيه] ^(٢) ان رسول الله ﷺ قال « من أتى بمولى ^(٣) فله سلبه قالوا: *
فقولوا بهذا أيضا *

قال أبو محمد: فقلنا انما يلزم القول بهذا من يقول بحديث مبشر بن عبيد الحمصي ^(٤) لا صدق
اقل من عشرة دراهم، ومن يقول بحديث أبي زيد مولى عمرو بن حريث في اباحة الوضوء بالخمر
وتلك التطايع والمتريديات فهذا الخبر مضاف الى تلك، وأما من لا يأخذ الا بما روى الثقة عن
الثقة فليس يلزمه ان يأخذ بما رواه غالب بن حجرة ^(٥) المجهول عن أم عبد الله بنت الملقام التي
لا يدري من هي عن أبيها الذي لا يعرف، والقوم في عني نعوذ بالله مما ابتلاهم به، وتالله لو صح
لقلنا به ولم نجد في أنفسنا حرجا منه *

فان ذكرنا ما روينا من طريق سعيد عن قتادة وقد قيل ان عمرو بن شعيب رواه عن ابيه
عن جده في سبب نزول سورة الأنفال « ان النبي ﷺ كان ينفل الرجل من المسلمين سلب
الكاfer اذا قتله فامرهم ان يرد بعضهم على بعض قال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم أي ليردن
بعضكم على بعض *

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولم تخصه » (٢) الزيادة من النسخة اليمنية وقول المصنف بعده عن أبيها الذي لا يعرف
واقصاره عليه يدل على زيادتها (٣) في النسخة اليمنية « من أتى » (٤) في النسخة اليمنية « بحديث المبشر بن عبيد الحمصي » وفي النسخة
رقم (١٤) « بحديث مبشر بن عبيد الحمصي » وكلاهما غير صحيح وما هنا موافق لما في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٠، وتهذيب التهذيب ج
١٠ ص ٣٢ (٥) في النسخة غالب بن حجرة « بالتصغير وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب والخلاص وهو مفتوح الحاء المهملة
واسكان الحيم »

قال أبو محمد : وهذا الاشئء لأنها صحيفة ومرسل ، ولو صح لكان فى امر بدر وقد قلنا : ان القضاء بالسلب للقاتل كان فى حين بعد ذلك بأعوام ستة أو نحوها ، ثم موها بقياسات سخيفة كلها لازم لهم وغير لازم لنا * منها أن قالوا : لما كان الغائم ليس احق بماغتم كان القاتل فى السلب كذلك ، ولو كان السلب حقا للقاتل لكانت الأسلاب — اذا لم يعرف قاتلو أهلها — موقفة كاللقطة *

قال أبو محمد : القياس باطل وانما يلزم القياس من صحه ، وهم يصحونه فهو لهم لازم فليطلوا بهاتين الاحوقتين قولهم : [ان السلب] (١) للقاتل اذا قال الامام [قبل القتال] : (٢) من قتل قتيلافله سلبه فهذا يلزمهم إذعدلوا هذا الاكزام على أنفسهم ، وأمانحن فنقول : ان كل مال لا يعرف صاحبه فهو فى مصالح المسلمين ، وكل سلب لا تقوم لقاتله بينة فهو فى جملة الغنيمة بحكم رسول الله ﷺ ، ونص قوله لا تتعداه (٣) والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد : ويكفى من هذا ان الله تعالى قال : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) وقد قضى رسول الله ﷺ أن السلب للقاتل اذا قامت له بينة فان كانت طاعته عليه السلام واجبة فالسلب حق للقاتل متى قامت له به بينة (٤) ولا خيرة لاحد لا امام ولا غيره فى خلاف ذلك لنص كلام الله تعالى ، وان كانت طاعته عليه السلام ليست واجبة فهذا كفر من قائله ، واذا لم يكن السلب من حق القاتل بقوله عليه الصلاة والسلام : انه له اذا قامت له به بينة ، فمن أين خرج لهم ؟ وأين وجدوا ما يوجب قولهم الفاسد ؟ فى أن الامام اذا قال : من قتل قتيلافله سلبه كان السلب حينئذ للقاتل ، ولا نعى عين للامام أن يكون قوله تحريما أو إيجابا ، فظهر فساد قولهم جملة وتعريه من الدليل ، وهو قول لم يحفظ قط قبلهم لاعتن صاحب : ولا عن تابع ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٦ — مسألة — وان نقل الامام من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القسمة من رأى أن ينقله ممن أغنى عن المسلمين وعن معه من النساء اللواتى ينتفع بهن أهل الجيش ومن قاتل ممن لم يبلغ فحسن : وان رأى أن ينقل من أتى بمغتم فى الدخول ربع ماساق بعد الخمس فأقل ، أو ثلث ماساق بعد الخمس فأقل لأكثر أصلا فحسن لما روينا من طريق مسلم نا عبد الملك ابن شعيب بن الليث حدثنى أبى عن جدى حدثنى عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ ينقل (٥) بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة (٦) عامة الجيش والخمس فى ذلك واجب كله » *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة اليمنية « لا يتعدى »

(٤) من قوله : « فان كانت » إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٥) فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٠ « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان ينقل » الخ (٦) فى صحيح مسلم « قسم » د

ومن طريق أبي داود نا محمد بن مروان بن محمد نا يحيى بن حمزة قال: [سمعت أبا وهب يقول]: (١) سمعت مكحولاً قال: سمعت زياد بن جارية (٢) سمعت حبيب بن مسلمة (٣) يقول: «شهدت رسول الله ﷺ نفل (٤) الربع في البداءة والثالث في الرجعة» * ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني (٥) نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام مطور الحبشي (٨) عن أبي أمامة الباهلي عن عبادة بن الصامت «أن رسول الله ﷺ كان ينفل في البداءة الربع وفي القفول الثالث» * ومن طريق ابن أبي شبة نا عفان بن مسلم عن أبي عوانة عن عاصم بن كليب عن أبي الجويرية قال لى معن بن يزيد السلمي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نفل الا من بعد الخنس» وقال بهذا طائفة من السلف *

روينا من طريق حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند عن الشعبي أن جرير بن عبد الله البجلي قدم على عمر بن الخطاب في قومه يريد الشام فقال له عمر: هل لك أن تأتي الكوفة وأنقلك الثالث من بعد الخنس من كل أرض وشيء؟ *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى قال: كان الناس ينفلون أكثر من الثلث حتى إذا كان عمر بن عبد العزيز كتب أنه لم يباغنا أن رسول الله ﷺ نفل بأكثر من الثلث، وهو قول الأوزاعي وأبي سليمان *

قال أبو محمد: الخنس قد جعله الله تعالى لأهله الذين سمي فالنفل منه من سهم النبي ﷺ خاصة وهو خمس الخنس وسائر الغنيمة للغانمين فلا يحل أن يخرج منه شيء الا ما أباح الله تعالى إخراجة، أو أوجب إخراجة على لسان رسوله ﷺ، وليس الا السلب جملة للقاتل وتنفيل ما ذكرنا من الربع فأقل أو الثالث في القفول فأقل، وكذلك كما روينا عن أنس. وسعيد بن المسيب لا نفل الا بعد الخنس، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٧ — مسألة — وتقسم الغنائم كما هي بالقيمة (٧) ولا تباع لانه لم يأت نص بيعها وتعمل القسمة في دار الحرب وتقسم الأرض وتخمس كسائر الغنائم، ولا فرق،

(١) الريادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٣ وهي مذكورة في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٩٢ ووقع فيه «أبي وهب» بالصغير وهو غلط (٢) في النسخة اليمنية «خارجة» وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٤) «حبيب بن سلمة» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٤) «يقول، بدل، هل، وما هنا موافق لما في سنن أبي داود، والحديث اختصره المصنف (٥) كذا في النسخة، اليمنية، وفي النسخة رقم (١٤) «عبد السلام الحشني» باسقاط لفظ محمد بن، وكلاهما لم أجده في كتب الرجال المطبوعة ورأيت في كتاب الانساب للسمعاني ما نصه: واحد بن حلف ابنه محمد بن عبد السلام الحشني مات سنة ٢٨٦ ولادى هو هذا ما ذكر هنا غيره هو الله اعلم (٦) في النسخة اليمنية والحشني، وهو غلط (٧) كذا في النسخة وامله بالقسمة، كما هو ظاهر كلام المصنف قبل وبعد

فان طابت نفوس جميع أهل العسكر على تركها أوقفها الامام حيثئذ للمسلمين ولا افلا ، ومن أسلم نصيبه كان من لم يسلم على حقه لا يجوز غير ذلك ، وهو قول الشافعى ، وأبى سليمان ، وقال مالك : تباع الغنيمة وتقسم أثمانها وتوقف الأرض ولا تقسم ولا تكون ملكاً لأحد ، وقال أبو حنيفة : الامام مخير ان شاء قسمها وان شاء أوقفها ، فان أوقفها فهي ملك للكفار الذين كانت لهم ولا تقسم الغنائم الا بعد الخروج من دار الحرب *

قال أبو محمد : يبين ما قلنا قول الله تعالى : (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) ولم يقل من أثمان ما غنمتم * ومن طريق البخارى ناسدنا أبو الأحوص ناسعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع عن أبيه عن جده رافع بن خديج « أنهم أصابوا غنائم فقسمها النبي ﷺ بينهم فعدل بعيراً بعشر شياه (١) » فصح أنه عليه السلام انما قسم أعيان الغنيمة وأيضاً فان حقهم انما هو فيما غنموا فبيع حقوقهم وأموالهم بغير رضا من جميعهم أو لهم عن آخرهم لا يحل لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فان رضى الجيش كلهم بالبيع الا واحد أفله ذلك ويعطى حقه من عين الغنيمة ويبيع ان أراد البيع قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وبهذا جاءت الآثار فى حنين وبدر وغيرهما كقول علي : أنه وقع لى شارف من المغنم ، وكوقوع جويرية أم المؤمنين فى سهم ثابت بن قيس بن الشماس وغير ذلك كثير ، وكذلك بعد النبي ﷺ كقول ابن عمر : وقعت فى سهمى يوم جلولاء جارية ، - وهو قول سعيد بن المسيب وغيره * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أكره بيع الجنس حتى يقسم ، ولا نعرف لهم مخالفاً (٢) من الصحابة أصلاً *

وأما تعجيل القسمة فان مطل ذى الحق لحقه (٣) ظلم وتعجيل اعطاء كل ذى حق حقه فرض ، والحنيفيون يقولون : من مات من أهل الجيش قبل الخروج الى دار الاسلام ، أو قتل فى الحرب فلا سهم له قال : فلو خرجوا عن دار الحرب فلحق بهم مدد قبل خروجهم الى دار الاسلام فحقهم معهم فى الغنيمة وهذا ظلم لا خفاء به وقول فى غاية الفساد بغير برهان بل كل من شهد شيئاً من القتال الذى كان سبب الغنيمة ، أو شهد شيئاً من جمع الغنيمة لحقه فيها يورث عنه ومن لم يشهد من ذلك شيئاً فلا حق له فيها ، فهل سمع بظلم أقبح من منع من قاتل وغنم واعطاء من لم يقاتل ولا غنم ؟ ، وأما الأرض فان الصحابة اختلفوا فروبنا ان ابن الزبير وبلا لا وغيرهم دعوا الى قسمة الأرض وان عمر . وعلياً . ومعاذا . وأبا عبيدة رأوا ابقاءها (٤) رأيا منهم واذا تنازعوا فالمرود اليه هو ما افترض

(١) الحديث ذكره البخارى فى صحيحه فى غير موضع مطولاً ومختصراً واختصر المصنف هذه الرواية واقتصر على عمل الشاهد منها ، اظهره فى ج ٧ ص ١٧٨ هـ (٢) فى النسخة رقم (١٤) ولا يعرف لهم مخالف ، (٣) فى النسخة رقم (١٤) وبحقه ، (٤) فى النسخة رقم (١٤) رأوا ابقائها ، هـ

ﷻ تعالى الرد إليه إذ يقول : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ، فوجدنا من قلد عمر في ذلك يذكروا رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر : لولا آخر المسلمين ما افتتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير ، *

قال أبو محمد : وهذا أعظم حجة عليهم لوجوه ، أولها اقرار عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قسم خير ، والثاني أنه قد أخبر رضي الله عنه أنه انما فعل ذلك نظرا لآخر المسلمين والذي لاشك فيه [فهو] ^(١) أن رسول الله ﷺ كان أنظر لأول المسلمين ولآخرهم من عمر فما رأى هذا رأى بل أبقى لآخر المسلمين ما أبقى لأولهم الجهاد في سبيل الله ، فاما الغنيمة ولما الشهادة ، وأبقى لهم موارث موتاهم . والتجارة والماشية والحراث ، والثالث أنه قد خالف عمر الزبير . وبلال وليس بعضهم أحق بالاتباع من بعض ، فحتى لو صح عن عمر رضي الله عنه ما ظنوه به لما كان لهم فيه حجة ولو كان رأيا منه غيره خير منه وهو ما أخبر به عن النبي ﷺ ، فكيف وعمر قوله كقولنا في هذه المسألة ؟ كما نبين بعده ان شاء الله تعالى *

وهذا الخبر من عمر يكذب كل مامو هو أنه من أحاديث مكذوبة من أن رسول الله ﷺ لم يقسم خير كلها فهم دأب يسعون في تكذيب قول عمر نصرا لرأيهم الفاسد وظنهم الكاذب * وقد رويناه عن عمر أنه قال : ان عشت الى قابل لاتفتح قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير ، فهذا رجوع من عمر الى القسمة *

واحتجوا بخبر صحيح رويناه من طريق أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : منعت العراق درهمها وققيزها ، ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر اردبها ودينارها وعدم كما بدأتكم » قالوا : فهذا هو الخراج المضروب على الأرض وهو يوجب إيقافها * قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للخبر بالباطل وادعاء ما ليس في الخبر بلا نص ولا دليل ^(٢) ، ولا يخلو هذا الخبر من احد وجهين فقط ، أو قد يجمعها جميعا بظاهر لفظه ، أحدهما أنه أخبر ﷺ عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد اذا فتحت وهو قولنا لأن الجزية بلا شك واجبة بنص القرآن ، ولانص يوجب الخراج الذي يدعون ، والثاني أنه انذار منه عليه السلام بسوء العاقبة في آخر الأمر وان المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدؤا ، وهذا أيضا حق قد ظهر ، وانا لله وإنا اليه راجعون ، فعاد هذا الخبر حجة عليهم *

(١) الريادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) ولا ينص ولا بدليل *

قال أبو محمد : فاذ لا دليل على صحة قولهم فلنذكر الآن البراهين على صحة قولنا قال الله تعالى : (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) . فسوى تعالى بين كل ذلك ولم يفرق فلا يجوز أن يفرق بين حكم ما صار إلينا من أهل الحرب من مال ، أو أرض بنص القرآن وقال تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى) الآية * وروينا من طريق البخارى ناعبد الله بن محمد — هو المسندى — نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحاق — هو الفزارى — عن مالك بن أنس حدثني ثور عن سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة [رضى الله عنه] ^(١) يقول : افتتحنا خير فلم نغنم ذهابا ، ولا فضة إنما غنمنا الابل ، والبقر ، والمتاع ، والحوائط ، فصح ان الحوائط وهى الضياع والبساتين مغنومة كسائر المتاع فهى الخمسة بنص القرآن ، والخمس مقسوم بلا خلاف * وروينا من طريق أحمد ابن حنبل ، واسحاق بن راهويه كلاهما عن عبد الرزاق نا عمر عن همام بن منبه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اياما قرية أتيتوها وأقمتم فيها فسهمكم فيها وأياما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هى لكم » ، وهذا نص جلى لا محيص ^(٢) عنه ، وقد صح ان النبي ﷺ قسم أرض بنى قريظة وخيبر ، ثم العجب كله ان مالكا قد هبنا عمر ، ثم فيما ذكرتم وقف فلم يخبر كيف يعمل في خراجها ؟ وأقر أنه لا يدري فعل عمر في ذلك ؟ فهل في الأرض أعجب من جهالة تجعل حجة ! * وأما أبو حنيفة فأخذ في ذلك برواية غير قوية جاءت عن عمرو وترك سائر ما روى عنه وتحكموا في الخطأ ^(٣) بلا برهان ، وقد تقصينا ذلك في كتاب الايصال والله المستعان [والله تعالى الحمد] فكيف والرواية عن عمر الصحيحة هى قولنا ؟ كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور نا محمد بن عيسى بن رفاعة نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد ناهشيم نا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : كانت بجيلة ربع الناس يوم القادسية فجعل لهم عمر ربع السواد فأخذوا سنتين ، أو ثلاثا فوفد عمار بن ياسر الى عمر بن الخطاب ومعه جرير بن عبد الله فقال عمر : يا جرير لولا انى قاسم مسئول لكنتم على ما جعل لكم وأرى الناس قد كثروا فأرى ان ترده عليهم ففعل جرير ذلك ، فقالت أم كرز البجيلة : يا أمير المؤمنين ان أبى هلك وسهمه ثابت في السواد وانى لم أسلم فقال لها عمر : يا أم كرز ان قومك قد صنعوا ما قد علمت فقالت : إن كانوا صنعوا ما صنعوا فاقى لست أسلم حتى تحملى على ناقة ذلول عليها قطيفة حمراء وتملأ كفى ذهابا ففعل عمر ذلك فكانت الذهب نحو ثمانين دينارا ، فهذا أصح ما جاء عن عمر في ذلك وهو قولنا فانه لم يوقف حتى استطاب نفوس الغانمين وورثة من مات منهم ، وهذا الذى لا يجوز أن ،

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٥ ص ٢٨٦ (٢) فى النسخة رقم (١٤) ولا محيد ، (٣) فى النسخة رقم (١٤) وبالخطأ ، *

يظن بعمر غيره ، ورب قضية خالفوا فيها عمر بما قد ذكرناه قبل من تخميسه السلب وإمضائه سائره للقاتل وغير ذلك ، ومن عجائبهم اسقاطهم الجزية عن أهل الخراج ! *
وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن عمر ، وعلى أنهما قالوا : إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية وأخذنا منه خراجها *

حدثنا ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين أن رجلين من أهل أليس (١) أسلما فكتب عمر الى عثمان بن خنيفة أن يرفع الجزية عن رءوسهما وان يأخذ الطسق (٢) من أرضيهما *

حدثنا ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب (٣) ان دهقانة من نهر الملك (٤) أسلت فقال عمر : ادفعوا اليها أرضها تؤدي عنها الخراج *
نا ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي ان الرقيل دهقان النهرين أسلم ففرض له عمر في الفين ووضع عن رأسه الجزية وألزمه خراج أرضه ، (فان قيل) : (٥) حديث ابن عون مرسل قلنا : سبحان الله ! وإذ روى المرسل عن معاذ في اجتهاد الرأي كان حجة والآن ليس بحجة ، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة *

٩٥٨ — مسألة — ولا يقبل من كافر إلا الاسلام ، أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، وهم اليهود ، والصارى ، والمجوس فقط فانهم ان أعطوا الجزية أقرتوا على ذلك مع الصغار ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : أما من لم يكن كتابيا من العرب خاصة فالاسلام (٦) ، أو السيف ، وأما الأعاجم فالكتابي وغيره سواء ويقر جميعهم على الجزية *

قال أبو محمد : هذا باطل لقول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) ، وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلم يخص تعالى عربيا من عجمي في كلا الحكمين ،

(١) قال ياقوت في معجمه . ليس مصر بورذ وليس والسير مهلة الموضع الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس في أول أرض العراق من ناحية البادية (٢) قال في النهاية . الطسق الوطيفة من حراج الارض المقرر عليها وهو فارسي معرب (٣) في نسخة طارق بن شريك ، وهو غلط (٤) قال ياقوت في معجمه : كورة واسعة بعد نهر عيسى (٥) في السعة اليمنية . فان قالوا ، (٦) في السعة اليمنية ، فالقتل ، وهو غلط *

وصح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر فصح انهم من اهل الكتاب ، ولولا ذلك ماخالف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى *

فان ذكروا ما روى عن النبي ﷺ من قوله : « انما أريدكم على كلمة تدين لهم بها العرب ثم تؤدى اليهم العجم الجزية » فلاحجة لهم في هذا لأنهم لا يختلفون في أن أهل الكتاب من العرب يؤدون الجزية وأن من أسلم من العجم لا يؤدون الجزية ، فصح ان هذا الخبر ليس على عمومه وانه عليه السلام انما غنى بأداء الجزية بعض العجم لا كلهم ، وبين تعالى من هم وانهم أهل الكتاب فقط ، والعجب كله انهم جعلوا قول الله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) منسوخ بقوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) ، ولم يجعلوا ذلك مبيها لقوله عليه السلام « تؤدى اليكم العجم الجزية » ، ولو قبلوا لأصابوا وهذا تحكم بالباطل ، وقالوا : قال الله تعالى : (لا إكراه في الدين) ، فقلنا : أتم أول من يقول : ان العرب الوثنيين يكرهون على الاسلام ، وان المرتد يكره على الاسلام ، وقد صح أن النبي ﷺ أكره مشركى العرب على الاسلام ، فصح أن (هذه) (١) الآية ليست على ظاهرها وانما هي فيمن نهانا الله تعالى أن نكرهه . وهم أهل الكتاب خاصة ، وقولنا هذا هو قول الشافعى . وأبى سليمان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٩ — مسألة — والصغار هو أن يجرى حكم الاسلام عليهم وأن لا يظهروا شيئا من كفرهم ولا عما يحرم في دين الاسلام ، قال عز وجل : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) ، وبنو تغلب وغيرهم سواء لأن الله تعالى ورسوله ﷺ لم يفرقا (٢) بين أحد منهم ، ويجمع الصغار شروط عمر رضى الله عنه عليهم *

نا محمد بن الحسن بن الوارث نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس (٣) نا أبو العباس محمد بن اسحق بن أبي اسحق الصفار نا أبو الفضل الربيع بن تغلب نا يحيى بن عقبة عن أبي العيزار عن سفيان الثوري عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين صالح نصارى الشام وشرط عليهم فيه أن لا يحدثوا في مدينتهم ولا ماحولها ديرا ، ولا كنيسة ، ولا قلية (٤) ، ولا صومعة راهب ولا يجددوا ما خرب منها ولا يمتنعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤوا جاسوسا ولا يكتبوا غشا للمسلمين . ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركا ، ولا يمتنعوا ذوى قرباتهم من الاسلام أن أرادوه ، وان يوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) في النسخة رقم (١٤) ولم يفرق ، بالافراد لان الرسول عليه السلام مبين ومنفذ لما امره الله تعالى (٣) في النسخة اليمنية ، ابن الجاش ، (٤) قال ابن الاثير في النهاية : القلية كالصومعة كذاوردت ، واسمها عند الصارى القلاية وهو تريب كلاله وهي من بيوت عبادتهم

عن مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، ولا يتكلموا بكلام المسلمين ، ولا يتكلموا بكنائهم ، ولا يركبوا سرجاء ، ولا يتقلدوا سيفاً ، ولا يتخذوا شيئاً من السلاح ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالعربية ، ولا يبيعوا الخمر ، ولا ينجسوا ما قدمه وسهم ، وأن يلزموا زيارتهم حيث ما كانوا ، وأن يشدوا الزنابير على أوساطهم ، ولا يظهر أوصلياً ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا ناقوساً الاضرباً خفيفاً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين ولا يخرجوا سعادين^(١) ، ولا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم ، ولا يظهر الزنيران معهم ، ولا يشتروا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، فإن خالفوا شيئاً مما شرطه فلا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق ، * وعن عمر أيضاً أن لا يجاورونا بخنزير *

قال أبو محمد : ومن الصغار أن لا يؤذوا مسلماً ولا يستخدموه ولا يتولى أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجري لهم^(٢) فيه أمر على مسلم *

٩٦٠ — مسألة — والجزية لازمة للحر منهم والعبد . والذكر . والائتني ، والفقير البات ، والغني الرأهب ، وغير الرأهب سواء من البالغين خاصة لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ، ولا خلاف في أن الدين لازم للنساء كلزومه للرجال ولم يأت نص بالفرق بينهم في الجزية صح عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض الجزية على رهبان الديارات على كل راهب دينارين * ومن طريق سفيان الثوري أن عمر بن عبد العزيز أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى ، وقال مالك : لا تؤخذ الجزية من أعتقه مسلم ، أو كافر ، وقال أبو حنيفة ، والشافعي . وأبو سليمان : تؤخذ الجزية منهم وما نعلم لقول مالك حجة أصلاً ﴿ فان قيل ﴾ : قد صح عن عمر رضي الله عنه أن تؤخذ الجزية من كل من جرت عليه المواشي إلا النساء قلنا : أتم أول من خالفتم هذا الحكم فأسقطتموها عن المعتقين والرهبان وأمانحن فلا حجة عندنا في قول أحد غير^(٣) رسول الله ﷺ ، وقد جاءت في هذا آثار مرسله وهي كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق قال : بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل عالم وحاملة من أهل الذمة ديناراً أو قيمته من المعافر *

قال أبو محمد : على هذا الاسناد عولوا في أخذ التبع من الثلاثين من البقر والمستنة

(١) بالسين المهملة بعدها عين مهملة ، هو عيدهم معروف قبل عيدهم الكبير بأسبوع وهو سرياني معرب ، وقيل هو جمع واحد سعنون اه نهاية . وفي النسخة رقم ١٤ « شعائين » وهو تحريف ، وفي النسخة اليمنية كذلك *
(٢) في النسخة اليمنية « له » (٣) في النسخة رقم ١٤ « دون » بدل « غير » *

من الأربعين ، ومن المحال ان يكون خبر حجة في شيء غير حجة في غيره *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن :
من كره الاسلام من يهودى ، أو نصرانى فانه لا يحول عن دينه وعليه الجزية على كل
حالم ذكر ، أو أنثى ، حر أو عبد دينار وافر من قيمة المعافر ^(١) . أو عرضه *
ومن طريق أبي عبيدنا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو ابن المعتمر —
عن الحكم بن عتيبة قال : كتب رسول الله ﷺ الى معاذ وهو باليمن فى الحالم ، أو الحاملة
دينار ، أو عدله من المعافر *

قال أبو محمد : الخفيفون . والمالكيون يقولون : ان المرسل أقوى من المسندو يأخذون
به اذا وافقهم فالفرض عليهم أن يأخذوا ههنا بها فلا مرسل أحسن من هذه المراسيل ،
وأما نحن فانما ^(٢) معولنا على عموم الآية فقط ، ﴿فان قالوا﴾ : انما تؤخذ الجزية ممن
يقاتل قلنا : فلا تأخذوها من المرضى ولا من أهل بلدة من بلاد الكفر لزوموا بيوتهم
وأسواقهم ولم يقاتلوا مسلما ، ﴿فان قالوا﴾ : أول الآية (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قلنا : نعم أمرنا بقتالهم ان قاتلونا حتى
يعطى جميعهم الجزية عن يد كما فى نص الآية لأن الضمير راجع الى أقرب مذكور ،
والعجب ان الخنفيين يقيمون اضعاف الصدقة على بنى تغلب مقام الجزية ، ثم يضعونها ^(٣)
على النساء ، ثم يأبون من أخذ الجزية من النساء ، ﴿فان قالوا﴾ : قد نهى عمر عن أخذها
من النساء قلنا : قد صح عن عمر الأمر بالتفريق بين كل ذى محرم من المجوس وأتيم
تخالفونه وفى ألف قضية قد ذكرنا منها كثيرا فلا ندرى متى هو عمر حجة ولا متى هو
ليس حجة ؟ * فان ادعوا إجماعا كذبوا ولا سبيل الى ان يجدوا نهيا عن ذلك عن
غير عمر ، ومسروق أدرك معاذا وشاهد حكمه باليمن وذكر أن النبي ﷺ خاطبه بأخذ الجزية
من النساء ، ومن المحال ان يخالف معاذ ما كتب اليه به رسول الله ﷺ ، وبالله تعالى التوفيق *
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا الفضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد
قال : يقاتل أهل الأوثان على الاسلام ويقاتل أهل الكتاب على الجزية .
وهذا عموم للرجال والنساء ، وهو قولنا ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : لا تقبل الجزية
الا من كتابى وأما غيرهم فالاسلام ، أو القتل . الرجال والنساء سواء ، وهو نص القرآن .

(١) هي برود باليمن منسوبة الى معافر وهي قبيلة باليمن ، والميم زائدة اه ناية (٢) فى النسخة رقم ١٤ ، فانـ

(٣) فى النسخة اليمنية ثم د يضمفونها ، *

خالف فريق بين [كل] (١) ذلك لا يجوز ولا يحل البتة ان يبقى مخاطب مكلف لا يسلم ولا يؤدي الجزية ولا يقتل لانه خلاف القرآن والسنة ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان النساء مكلفات من دين الاسلام ومفارقة الكفر ما يلزم الرجال سواء سواء ، فلا يحل ابقاؤهن على الكفر بغير قتل ولا جزية ، وقد صح عن النبي ﷺ ما [قد] (٢) ذكرناه قبل بإسناده « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله واني رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » ولا يختلفون في ان هذه اللوازم كلها هي على النساء كما هي على الرجال ، وان أموالهن في الكفر مغنومة كأموال الرجال فثبت يقينا انهن لا يعصمن دماءهن وأموالهن الا بما يعصم الرجال به أموالهم ودماءهم من الاسلام أو الجزية ان كن كتابيات ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٦١- مسألة ولا يحل السفر بالمصحف الى أرض الحرب لافي عسكر ولا في غير عسكر *
روينا من طريق معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة ان يناله العدو » (٣) وقال مالك : ان كان عسكر مأمون فلا بأس به *
قال أبو محمد : وهذا خطأ وقد يهزم العسكر المأمون ولا يجوز ان يعترض أمر رسول الله ﷺ فيخص بلا نص *

٩٦٢ - مسألة - ولا تحل التجارة إلى أرض الحرب اذا كانت احكامهم تجرى على التجار ، ولا يحل ان يحمل اليهم سلاح ، ولا خيل ، ولا شيء يتقوون به على المسلمين ، وهو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . وعمر بن دينار وغيرهم *
روينا من طريق أبي داود نا هناد بن السرى نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير ابن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « انا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » (٤) *

قال أبو محمد : من دخل اليهم لغير جهاد ، أو رسالة من الأمير فاقامة ساعة اقامة ،

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) هو في صحيح مسلم غير طريق ج ٩ ص ٩٤ ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٠ وهو موجود ايضا في سنن ابن ماجه ، وظاهر سياق المصنف الحديث بسنده ان قوله ومخافة ان يناله العدو ، من كلام صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم وكذلك هو في صحيح مسلم وسنن ابن ماجه ، وفي سنن أبي داود انه تفسير من كلام مالك رضي الله عنه حيث قال في سنن أبي داود قال مالك اراه ومخافة ان يناله العدو ، واجاب الحافظ ابن حجر بقوله : بل لعل مالكا كان يحزم به . ثم صار يشك في رفعه فجعله من تفسير نفسه اهـ والله اعلم (٤) الحديث اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه انظر سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٤٨

قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)، وقال تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) (فقرض علينا اربابهم ومن أعانهم بما يحمل اليهم فلم يرهبهم بل أعانهم على الاثم والعدوان) * ٩٦٣ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يأخذ مما غنم جيش، أو سرية شيئا خيطا فما فوقه، وأما الطعام فكل ما أمكن حمله لحرام على المسلمين الا ما اضطروا الى أكله ولم يجدوا شيئا غيره، وأما ما لا يقدر على حمله فجائز افساده واكله وان لم يضطروا اليه وانما هذا فيما ملكوه وأما ما لم يملكوه من صيد، أو حجر، أو عود شعر، أو ثمار، أو غير ذلك فهو كله مباح كما هو في أرض الاسلام ولا فرق، قال عز وجل: (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) * روينا (١) من طريق مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة أنه قال: «أهدى الى رسول الله ﷺ عبد أسود يقال له: مدعم حتى اذا كانوا بوادي القرى فينا مدعم يحط رحل رسول الله ﷺ اذ جاءه سهم (عائر فاصابه) (٢) فقتله فقال الناس: هنيئا له الجنة فقال رسول الله ﷺ: كلا والذي نفسي بيده ان الشملة التي أخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا، فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشراك، أو شراكين الى رسول الله ﷺ فقال له عليه السلام: شراك، أو شراكين من نار، والطعام من جملة اموالهم * فان ذكر ذاكر مارويناه من طريق ابن عمر «غنم جيش في زمان رسول الله ﷺ طعاما وعسلا فلم يؤخذ منهم الخمس» فهذا عليهم لأنهم يقولون: ان كثر ذلك وأمكن حمله خمس ولا بد، وأما نحن فان الآية زائدة على ما في هذا الخبر وهي قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى) الآية؛ وحديث الغلول زائد عليه فيخرج هذا الخبر على أنه كان قبل نزول الخمس لا يجوز (٤) الا هذا لأن الاخذ بالزائد فرض لا يحل تركه، ونحن على يقين من ان الآية وحديث الغلول غير منسوخين مذكورين * فان ذكرنا أيضا حديث ابن عمر «كننا نصيب في مغازينا العنب والعسل فأنأكله ولا نرفعه» فهذا بين وهو أنه كان لا يمكن حمله اذ لم يرفعه فأكله خير من افساده، أو تركه، وهكذا نقول *

فان ذكرنا حديث ابن مغفل في جراب الشحم فلا حجة لهم فيه لأنهم أول مخالف له فيقولون: لا يحل أخذ الجراب وانما يحل عند بعضهم الشحم فقط، وهذا خبر قد رويناه بزيادة بيان كما روينا من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب

(١) في النسخة اليمنية: وروينا، (٢) في الموطأ ج ٢ ص ١٦ د لرسول الله، والحديث اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه

(٣) الزيادة من الموطأ والسهم العائر هو الذي لا يدري من رماه (٤) في النسخة اليمنية: ولا يجوز، ويرى زيادة واو -

ناعقان بن مسلم . ومسلم بن ابراهيم قالا : نا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال : كنا محاصري خيبر فذلى الينا جراب فيه شحم فأردت أن آخذه ونوينا أن لا نعطي أحدا منه شيئا فالتفت فاذا رسول الله ﷺ خلفي يتسم فاستحييت أن آخذه (١) ، ثم لو صح أنه آخذه لكان على ما ذكرنا من الحاجة اليه ؛ يبين ذلك ما روينا من طريق البخاري نا علي بن الحكم الانصاري نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع . ابن خديج عن جده قال : « كنا مع رسول الله ﷺ بذى الحليفة فاصاب الناس جوع فاصابوا لبلا وغنا والنبي ﷺ في أخريات الناس فمجلوا فذبجوا ونصبوا القدور فأمر النبي ﷺ بالقدور فأكفئت ، ثم قسم فعدل عشرة من الغنم يعير (٢) » فلم يبح لهم أكل شيء اذ قد كانت القسمة قد حضرت فيصل كل ذى حق الى حقه (٣) ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٦٤ — مسألة — وكل من دخل من المسلمين فغنم في أرض الحرب سواء كان وحده أو في أكثر من واحد باذن الامام وبغير أذنه فكل ذلك سواء ، والخمس فيما أصيب والباقي لمن غنمه لقول الله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) الآية ، وقوله تعالى : (فكلوا مما غنمتم) ، وقال أبو حنيفة : لا خمس إلا فيما أصابته جماعة ، قال أبو يوسف : تسعة فاكثر ، وهذه أقوال في غاية الفساد لمخالفتها القرآن . والسنن . والمعقول ، وقد قال تعالى : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) ، فلم يخص بأمر الامام ولا بغير أمره ، ولو أن اماما نهى عن قتال أهل الحرب لوجب معصيته في ذلك لأنه أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له ، وقال تعالى : (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك) ، وهذا خطاب متوجه الى كل مسلم فكل أحدا مأمور بالجهاد وان لم يكن معه أحد ، وقال تعالى : (فانفروا خفا وبقالا) وقال تعالى : (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) *

٩٦٥ — مسألة — ونستحب الخروج للسفر يوم الخميس * روينا من طريق البخاري نا عبد الله بن محمد نا هشام بن يوسف نا خبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يخرج يوم الخميس » (٤) *

٩٦٦ — مسألة — ومن قدم من سفر نهارا فلا يدخل إلا ليلا ومن قدم ليلا فلا يدخل إلا نهارا إلا لعذر * روينا من طريق شعبة عن يسار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله

(١) هو إصافي صحيح البخاري بسند آخر جزء ٧ ص ١٦٨ (٢) رواه البخاري في غير موضع والفاظ مختلفة وقد تقدم قريبا ص ٣٤٢ (٣) في النسخة اليمنية كل أحد الى حقه ، (٤) الحديث اختاره المصنف أخرج ٤ ص ١٢٥ في صحيح البخاري .

قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قدم أحدكم ليلا فلا يأتين أهله طروقا (١) حتى تستحد المغيبة وتمشط الشعثة (٢)» * ومن طريق هشيم عن يسار عن الشعبي عن جابر «قدمنا مع رسول الله ﷺ المدينة فذهبنا لندخل فقال عليه السلام: امهلوا حتى ندخل ليلا كي تستحد المغيبة وتمشط الشعثة» (٣) *

٩٦٧ — مسألة — ولا يجوز أن تقلد الابل في اعناقها شيئا ولا أن يستعمل الجرس في الرفاق * روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم أن أبا بشير (٤) الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر (٥) فأرسل عليه السلام رسولا لاتبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة الاقطعت» (٦) * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير — هو ابن معاوية — نا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب. أو جرس» (٧) وصح النهي عن الجرس عن عائشة. وأم سلمة أمي المؤمنين. وأبي هريرة ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولم يصح في النهي عن تقليد أعناق الخيل وغيرها أثر *

٩٦٨ — مسألة — وجازن تحلية السيوف والدواة والرمح. والمهاميز. والسرخ. واللجام وغير ذلك بالفضة والجواهر ولا شيء من الذهب في شيء من ذلك قال عز وجل: (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) فأباح لنا لباس اللؤلؤ، وقال تعالى: (خلق لكم ما في الأرض جميعا.) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) ، فكل شيء فهو حلال الا ما فصل لنا تحريمه ولم يفصل تحريم الفضة أصلا إلا في الآنية فقط * روينا من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا جرير بن حازم نا قتادة عن أنس قال «كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ فضة» (٨) *

قال أبو محمد: ففاس قوم على السيف والخاتم المصحف والمنطقة ومنعوا من سائر ذلك؛ فلا القياس طردوا ولا النصوص اتبعوا، والعجب كل العجب من تحريمهم التحلي بالفضة في السرخ واللجام ولا نهى في ذلك وابتاعهم لباس الحرير في الحرب وقد صح تحريمه جملة! *

(١) بضم او لهو ثانيه اتى ليلا، وكل آت بالليل طارق (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧، ومعنى تستحد المغيبة، أى تزيل شعر عاتقها، والمغيبة هى التى غاب زوجها، والشعثة مغبر قاله اس (٣) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ (٤) فى الدخلة اليمنية «ان ابا بشير» وهو غلط (٥) فى موطأ مالك ج ٢ ص ١١٨ وفى بعض أسفار وقال، وكذلك فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ وفى صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٤ (٥) الحديث اختصره المصنف، والقلادة ما يعلق فى العنق وجميعا قلادته والوتر القوس (٧) هو فى سنن ابى داود ج ٢ ص ٢٣٠ (٦) هو فى سنن ابى داود ج ٢ ص ٢٣٥ قال فى القاموس: قبعة السيف ما على طرف مقبضه من فضة او حديد فقال المنذرى بواخرجه الترمذى والنسائى، وقال الترمذى: حديث حسن غريب.

٩٦٩ — مسألة — والرباط في الثغور حسن ولا يحل الرباط إلى ماليس ثغرا كان فيما مضى ثغرا أو لم يكن وهو بدعة عظيمة * رويننا من طريق مسلم نا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي نا أبو الوليد الطيالسي نا ليث - هو ابن سعد - عن أيوب ابن موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سليمان الفارسي [قال] (١) سمعت : رسول الله ﷺ يقول : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن من مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتان » *

قال أبو محمد : وكل موضع سوى مدينة رسول الله ﷺ فقد كان ثغرا . ودار حرب . ومغزى جهاد فتخصيص مكان من الأرض كلها بالقصد لأن العدو ضرب فيه دون سائر الأرض كلها ضلال . وحق . وإثم . وقتة . وبدعة ، فإن كان لمسجد فيه (٢) فهذا أشد في الضلال لنهى النبي ﷺ عن السفر إلى شيء من المساجد حاشا مسجد مكة . ومسجده بالمدينة . ومسجديت المقدس ، فإن كان ساحل بحر ف ساحل البحر كله من شرق الأرض إلى غربها سواء ؛ ولا فرق بين ساحل بحر وساحل نهر في الدين ولا فضل لشيء من ذلك ، فإن كان أثر نبي من الأنبياء فالقصد إليه حسن قد تترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بموضع مصلاه واستدعوه ليصلي في بوتهم في موضع يتخذونه مضى فأجاب إلى ذلك عليه السلام *

٩٧٠ — مسألة — وتعليم الرمي عن القوس والاكثار منه فضل حسن سواء العربية والعجمية * رويننا من طريق مسلم نا هارون بن معروف نا ابن وهب نا عمرو ابن الحارث عن [أبي علي] (٣) ثمامة بن شفي عن عقبة بن عامر [يقول] : (٤) سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي (٥) ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله فلا يعجز أحدكم أن يلهو بسهمه » (٦) * ومن طريق الليث عن الحارث بن يعقوب عن عبد الرحمن بن شماس قال عقبة بن عامر : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من علم الرمي ، ثم تركه فليس منا [أو قد عصي] (٧) » *

٩٧١ — مسألة — والمسابقة بالخيل والبغال والحير وعلى الاقدام حسن والمناضلة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠٥ (٢) في النسخة رقم (١٤) والمسجد فيه ، وهو غلط (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٥ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الذي في صحيح مسلم إعادة هذا اللفظ ثلاث مرات وبه ينتهي الحديث وكذلك في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢١ ، وقوله « ستفتح عليكم » الحديث آخر من الطريق المذكور قبل (٦) في النسخة رقم (١٤) وبإسنادهم وما هنا موافق لصحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم والحديث فيه مطول اختصره المصنف

بالرماح. والنبيل. والسيوف حسن * روينامن طريق أبي داودنا أبو صالح محبوب بن موسى الانطاكي اخبرنا أبو اسحاق الفزارى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر] (١) قالت : « سأبقت رسول الله ﷺ فسبقت على رجلى فلما حملت اللحم (٢) سابقته فسبقتى فقال : هذه بتلك السابقة » *

ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع — هو مولى أبي أحمد — عن أبي هريرة (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لاسبق الا فى حافر . أو خف . أو نصل » (٤) *

قال أبو محمد : الخف اسم يقع على الابل فى اللغة العربية ، والخافر فى اللغة لا يقع الا على الخيل . والبغال . والحمير ، والنصل لا يقع الا على السيف ، والرمح ، والنبيل ، والسبق هو ما يعطاه السابق *

٩٧٢ — مسألة — والسبق هو ان يخرج الأمير ، أو غيره مالا يجعله لمن سبق فى أحد هذه الوجوه فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتسابقين فيما ذكرنا مالا فيقول لصاحبه : ان سبقتنى فهو لك وان سبقتك فلا شيء لك على ولا شيء على عليك ، فهذا حسن ، فهذا الوجهان يجوزان فى كل ما ذكرنا ، ولا يجوز اعطاء مال فى سبق غير هذا أصلا للخبر الذى ذكرنا آنفا ، فان أراد ان يخرج كل واحد منهما مالا يكون للسابق منهما لم يحل ذلك أصلا الا فى الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك فى الخيل أيضا الا بأن يدخلها معها فارسا على فرس يمكن ان يسبقها ويمكن ان لا يسبقها ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلا ، فغاي الخرجين للبال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالا وان سبقها الفارس الذى أدخلها وهو يسمى المحلل أخذ المالين جميعا فان سبق فلا شيء عليه ، وما عدا هذا حرام ، ولا يجوز ان يشترط على السابق اطعام من حضر * روينامن طريق أبي داودنا مسددنا الحصين بن نمير نا سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدخل فرسا بين فرسين يعنى وهو لا يؤمن ان يسبق فليس بقمار ، ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قمار » (٥) *

قال أبو محمد : ما عدا هذا فهو أكل مال بالباطل ، وبالله تعالى التوفيق *

﴿ تم كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه وحسبنا الله ونعم الوكيل ﴾

(١) الزيادة من سنن أبي داود ح ٢ ص ٣٣٤ (٢) يعنى سمئت وكثر لحمى (٣) سقط لفظه عن أبي هريرة ، من نسخة اليمانية

نطا (٤) هو فى سنن أبي داود ح ٢ ص ٣٣٤ (٥) هو فى سنن أبي داود ح ٢ ص ٣٣٤ ، وقوله « لا يؤمن ان يسبق » وقوله « وأمن ان سبق » على صيغة المحول لاى لا يعلم ولا يعرف هذا منه يقينا *

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضاحي

٩٧٣ - مسألة - الاضحية سنة حسنة وليست فرضاً ومن تركها غير راغب عنها فلا حرج عليه في ذلك ، ومن ضحى عن امرأته أو ولده أو أمته لحسن ومن لا فلا حرج في ذلك ، ومن أراد أن يضحي ففرض عليه إذا أهل هلال ذى الحجة أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي ، لا يخلق ، ولا يقص ولا بنورة ولا بغير ذلك ، ومن لم يرد أن يضحي لم يلزمه ذلك *

روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن معاذ بن معاذ الغنبري نا أبي نا محمد بن عمرو نا عمر بن مسلم (١) سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت أم سلبية أم المؤمنين تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له ذبح يجذب به فأهل (٢) هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا سليمان بن سلم البلخي ثقة نا النضر بن شميل نا شعبة عن مالك بن أنس عن ابن مسلم (٣) عن سعيد بن المسيب عن أم سلبية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى هلال ذى الحجة فأراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره حتى يضحي » فقله عليه السلام « فأراد أن يضحي » برهان بان الاضحية مردودة إلى إرادة المسلم وما كان هكذا فليس فرضاً * ، وقال أبو حنيفة : الاضحية فرض وعلى المراء أن يضحي عن زوجته فجمع وجوها من الخطأ ، أولها إيجابها عليه ، ثم إيجابها على امرأته ولذا هي فرض فهي كالزكاة وما يلزم أحد أن يزكي عن امرأته ولا أن يهدي عنها هدى متعة ولا جزاء صيد ، ولا فدية حلق الرأس من الأذى (٤) ؛ ثم خلاف أمر النبي صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضحي أن لا يمسه من شعره ، ولا من ظفره شيئاً كما ذكرنا ، *

(١) كذا في نسخ المحلى كلها ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٥١ وعمره ، بالواو ، وهو عمرو بن مسلم بن عمارة را كيمة الليثي ، والبيهقي في تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٠٤ وعمره بالواو وقيل : عمر ، قال أبو داود بعدما أورده الحديث اختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو في عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر وقال أكثرهم عمرو قال أبو داود وهو عمرو بن مسلم نا كيمة الليثي الجندعي اه
(٢) في سنن أبي داود وقفا نا اهل (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢١١ وعن أبي مسلم ، وهو غلط وهو عمرو بن مسلم المتقدم في سنن أبي داود ، وقد صرح به في سنن النسائي في الباب نفسه (٤) في النسخة رقم ١٤ ، ولا ذي ، *

﴿فإن قيل﴾ : كيف لا تكون فرضاً ؟ وأتم ترون فرضاً على من أراد أن يضحي ان لا يمس من شعره ، ولا من ظفره إذا أهل هلال ذى الحجة حتى يضحي قلنا : نعم لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك من أراد أن يضحي ولم يأمر بالاضحية فلم تعد ما حد ، وكل سنة ليست فرضاً فان لها حدوداً مفروضة لا تكون الا بها كمن أراد ان يتطوع بصلاة ففرض عليه ألا يصلها الا بوضوء والى القبلة إلا أن يكون راكباً وأن يقرأ فيها ويركع . ويسجد . ويجلس ولا بد ، وكن أراد أن يصوم ففرض عليه ان يحتب ما يحتنبه الصائم والا فليس صوماً ، وهكذا كل (١) تطوع فى الديانة ، والاضحية كذلك إن أداها كما أمر ولا فهي شاة لحم وليست أضحية ، ﴿فإن قيل﴾ : فقد جاء « ماحق امرىء له شىء يريد أن يوصى فيه » إلى آخر الحديث ولم يكن هذا اللفظ منه عليه السلام دليلاً عندكم على ان الوصية ليست فرضاً بل هى عندكم فرض قلنا : نعم لأنه قد جاء نص آخر بايجاب الوصية فى القرآن والسنة قال تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) الآية فأخذنا بهذا ولم يأت نص بايجاب الاضحية ، ولو جاء لاخذنا به * واحتجوا بأشياء ، منها خبر من طريق أحمد بن زهير بن حرب عن يحيى بن أيوب عن معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أبي رملة (٢) عن مخنف بن سليم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعرفة : ان على كل أهل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة أتدرون ما العتيرة هى التى يسميها الناس الرجية » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن حبيب بن مخنف عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعرفة : « على كل أهل بيت ان يذبحوا فى كل رجب شاة وفى كل أضحية شاة » ومن طريق محمد بن جرير الطبرى نا ابن سنان القزاز نا أبو عاصم عن يحيى بن زرارة بن كريم بن الحارث حدثنى أبي عن جده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى حجة الوداع : « من شاء فرع . ومن شاء لم يفرع . ومن شاء عتر . ومن شاء لم يعتر وفى الغنم أضحياتها » * ومن طريق الطبرى أيضاً حدثنى أبو عاصم مروان بن محمد الأنصارى نا يحيى بن سعيد القطان حدثنى محمد بن أبي يحيى حدثنى أمى عن أم بلال الأسلمية قالت : قال رسول الله ﷺ : « ضحوا بالجذع من الضأن » * ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر الجعفى عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال : « أمرت بالاضحية ولم تكتب » * ومن طريق ابن لهيعة عن ابن أنعم عن عتبة بن حميد الضبي عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم الاشعري عن معاذ بن جبل قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر أن نضحى ويأمر أن نطعم منها

(١) فى النسخة رقم ١٦ وفى كل ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ وعن أبيه الى رملة ، وهو غلط .

الجار والسائل» * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن « أن رسول الله ﷺ أمر بالاضحية » * ومن طريق ابن أخي ابن وهب عن عمه عن عبد الله بن عياش بن عباس القتباني (١) عن عيسى بن عبد الرحمن عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : من وجد سعة فليضح ، * ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو يحيى بن أبي مسرة نا عبد الله بن يزيد المقرئ نا عبد الله بن عياش بن عباس القتباني حدثني عبد الرحمن بن هرم نا الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا » وكل هذا ليس بشيء *

أما حديث مخنف فنحن نأبى رملة الغامدى . وحبيب بن مخنف وكلاهما مجهول لا يدري ، وأما حديث الحارث فهو عن يحيى بن زرارة عن أبيه ، وكلاهما مجهول لا يدري ، وأما حديث أمّ بلال فقيه أم محمد بن أبي يحيى وهى مجهولة ، وأما حديث ابن عياش فقيه جابر الجعفى وهو كذاب ، وأما حديث معاذ فقيه ابن لهيعة وابن أنعم وكلاهما فى غاية السقوط ، وأما حديث الحسن فرسل ، وأما حديث أبي هريرة فكلما طريقه من رواية عبد الله بن عياش ابن عباس القتباني فليس معروفاً بالثقة فسقط كل ما هووا به فى ذلك *
وذكروا قول الله تعالى : (فصل لربك وانحر) فقالوا : هو الاضحية *

قال أبو محمد : وهذا قول على الله تعالى بغير علم ، وقال تعالى : (وأن تشر كوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ، وقد روينا عن على . وابن عباس . وغيرهما أنه وضع اليد عند النحر فى الصلاة ولعله نحر البدن فيما وجبت فيه كما روينا عن مجاهد . واسماعيل بن أبي خالد وما نعلم أحداً قبلهم قال : إنها الاضحية *
وذكروا أيضاً قوله تعالى : (ولكل أمة جعلنا منسكاً) وهذا لا دليل فيه على القرض وإنما فيه ان النسك لنا فهو فضل لا فرض *

وذكروا الخبر الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحاً ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » *

قال على : أما أمره عليه السلام بأعادة الذبح من ذبح قبل الصلاة ففرض عليه لأنه أمر منه عليه السلام ولا نكرة فى وجود أمر فى الدين ليس فرضاً ويكون العوض (٢) منه فرضاً فهم موافقون لنا فى من تطوع بيوم ليس فرضاً فافطر عمداً ان قضاءه عليه فرض ، ويقولون فى من حج تطوعاً فأفسده : ان قضاءه فرض وإنما يراعى أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فما وجد فيه فهو فرض وما لم يوجد فيه فليس فرضاً ؛ وأما قوله عليه السلام : « ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » فالدليل على أنه ليس أمر فرض صحة الاجماع على أن من ضحى

(١) فى النسخة رقم (١٤) «الفتيان» بالفاء وهو غلط (٢) فى النسخة رقم (١٦) «ويكون القرض» وهو تصحيف *

يعبر فتحه فليس عليه فرضان يذبح فصيح أنه أمر ندب، وبالله تعالى التوفيق *
وعن رويناعنه إيجاب الأضحية مجاهد . ومكحول ، وعن الشعبي لم يكونوا يرخصون
في ترك الأضحية إلا لحاج ، أو مسافر ، وروى عن أبي هريرة ولا يصح * وروينا من طريق
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن أبي سريحة
حذيفة بن أسيد الغفاري قال : لقد رأيت أبا بكر ، وعمر وما يضحيان كراهية أن يقتدى بهما *
ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل — هو شقيق بن سلمة —
عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البدرى أنه قال : لقد هممت أن أدع الأضحية وإنى لمن
أيسر كم مخافة أن يحسب الناس أنها حتم واجب * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص
أنا عمران بن مسلم — هو الجعفي — عن سويد بن غفلة قال : قال لى بلال : ما كنت أبالي
لو ضحيت بديك ولأن أخذ ثمن الأضحية فاتصدق به على مسكين مقتر فهو أحب إلى
من أن أضحي * ومن طريق حماد بن سلمة عن عقيل بن طلحة عن زياد بن عبد الرحمن
عن ابن عمر قال : الأضحية سنة * ومن طريق شعبة عن تميم بن حويص الأزدي قال :
ضلت أضحتي قبل أن أذبحها فسألت ابن عباس ؟ فقال : لا يضرك هذا كله صحيح *
ومن طريق وكيع نا أبو معشر المدني عن عبد الله بن عمير مولى ابن عباس عن
ابن عباس أنه أعطى مولى له درهمين وقال : اشتر بهما لحما ومن لقيك فقل : هذه أضحية
ابن عباس *

قال أبو محمد : لا يصح عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة ، وصح أن الأضحية
ليست واجبة عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال : لأن أتصدق بثلاثة دراهم أحب
إلى من أن أضحي * وعن سعيد بن جبير ، وعن عطاء . وعن الحسن . وعن طاوس ،
وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد ، وروى أيضا عن علقمة . ومحمد بن علي بن الحسين ، وهو
قول سفيان . وعبيد الله بن الحسن . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحق . وأبي سليمان :
وهذا ما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء *

٩٧٤ — مسألة — ولا تجزى في الأضحية العرجاء البين عرجها بلغت المنسك ، أولم
تبلغ ، مشت أو لم تمش ، ولا المريضة البين مرضها — والجرب مرض — فإن كان كل ما ذكرنا
لأبنيين اجزأ ، ولا تجزى العجفاء التي لاتنق (١) ، ولا تجزى التي في أذنها شيء من النقص ، أو القطع ،
أو الثقب الفاقد ، ولا التي في عينا شيء من العيب ، أو في عينيها كذلك ، ولا البتراء في
ذنبها ، تم كل عيب سوى ما ذكرنا فإنها تجزى به الأضحية كالخصي وكسر القرن دمي ، أولم يدم ،

(١) أى التي لاج لها صمها وهزالها ، وسيعمرها المصعب بعد بأها التي لا شيء من الشحم لها *

والهتاء (١) والمقطوعة الالية، وغير ذلك لا تحاش شيئا غير ما ذكرنا *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي . ويحيى القطان وغيرهما من أصحاب شعبة كلهم نا شعبة سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال : سمعت عبيد بن فيروز أن البراء بن عازب قال له رسول الله ﷺ : « أربع لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها ، والمریضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلها ، والكسير التي لا تنقي » قال البراء : فما كرهت منه فذعه ولا تحرمه على أحد : (٢) *

قال علي : التي لا تنقي هي التي لا شيء من الشحم لها فان كان لها منه شيء وان قل اجزأت عنه وان كانت عجفاء *

روينا من طريق أحمد بن شعيب انا محمد بن آدم عن عبد الرحيم (٣) - هو ابن سليمان - عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه] (٤) قال : « أمرنا رسول الله ﷺ ان نستشرف العين والأذن (٥) وان لا نضحي بمقابلة . ولا بمدبرة . ولا بتراء . ولا خرقاء » *

ومن طريق أبي داود نا عبد الله بن محمد النفيلي نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن شريح بن النعمان - وكان رجل صدق - عن علي بن أبي طالب « قال : (٦) أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العين ، والأذن ، ولا نضحي بعوراء ، ولا مقابلة : ولا مدبرة . ولا خرقاء . ولا شرقاء » قال زهير : قلت لابي اسحاق : ما المقابلة ؟ قال : تقطع طرف الاذن ، قلت : فما المدبرة ؟ قال : تقطع مؤخر الاذن ، قلت : فما الشرقاء ؟ قال : تشق الاذن ، قلت : فما الخرقاء ؟ قال : تحرق أذنها السمة (٧) *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا علي بن عمر الدار قطني نا يحيى بن محمد ابن صاعد نا محمد بن عبد الله المحرمي نا أبو كامل مظفر بن مدرك نا قيس بن الربيع عن أبي اسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب في الأضاحي قال قيس : قلت لابي اسحاق : سمعته من شريح قال : حدثني عنه سعيد بن أشوع قال الدار قطني : نا علي بن ابراهيم عن ابن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال . شريح بن النعمان الصائدي سمع علي بن أبي طالب قال أبو نعيم : وو كيع عن سفيان الثوري عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان سمعت علي بن أبي طالب يقول : سليمة

(١) هي التي اكسرت ثماياها من اصلها واقلعت (٢) الحديث رواه النسائي بأطول من هذا ح ٧ ص ٢١٥ (٣) في النسخ كلها « عبد الكريم » وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب ح ٦ ص ٣٠٦ (٤) الريادة من النسائي ح ٧ ص ٢١٦ (٥) اي تأمل سلامتهما من آفة تكون بهما ، وقيل هو من الشرفة وهي حيار المال اي امرنا ان نحيرها (٦) الريادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٥٥ (٧) اي العلامة .

العين والأذن ، وسعيد بن أشوع ثقة مشهور ، فصح هذا الخبر ، وبه يقول طائفة من السلف *
روينا من طريق علي بن أبي طالب أنه أفتى بهذا وقال في الأضحية : لا مقابلة . ولا مداورة .
ولا شرقاء . سليمة العين والأذن * ومن طريق عمرو بن مرة ^(١) عن شقيق بن سلمة عن
عبد الله بن مسعود قال : سليم العين والأذن * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا ابن عليه
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في الأضحية أنه كره ناقص الخلق والسن *

ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سلمان ^(٢) أنه كره أن يضحي بالآبتر *
وعن شعبة عن المغيرة عن إبراهيم أنه كره أن يضحي بالآبتر ، وعن ابن سيرين أنه
كره أن يضحي بالآبتر ، وأجاز قوم أن يضحي بالآبتر واحتجوا بآثرين رديين ، أحدهما
من طريق جابر الجعفي عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد قال : اشتريت كبشاً لأضحي به
فعدا الذئب على ذنبه فقطعه فأسألت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ضح به ، والآخر من
طريق الحجاج بن أرطاة عن بعض شيوخه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أيضاً يضحي بالبتراء ؟
قال : لا بأس بها ، جابر كذاب ، وحجاج ساقط * وعن بعض شيوخه روي
عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسعيد بن جبيرة ، والحسن ، والحكم اجازة البتراء
في الأضحية ، وعن الحسن أنه حد القطع في الأذن بالنصف فأكثر ، ولا في حنيفة قولان ،
أحدهما أن ذهاب من العين أو الأذن ، أو الذنب ، أو الآلية أقل من الثلث أجزأت في
الأضحية فإن ذهب الثلث فصاعدا لم تجز ، والآخر أنه حد ذلك بالنصف مكان الثلث
قال : فإن خلقت بلا أذن أجزأت ، وروي عنه لا تجزى ، وقال مالك : أن كان القرن
ذاها لا يدمى أجزأت فإن كان يدمى لم تجز ، وقال أبو حنيفة . ومالك في العرجاء إذا
بلغت المنسك : أجزأت *

قال علي : هذه أقوال لا دليل على صحة شيء منها ، ولا يعرف التحديد المذكور باللك ،
أو النصف في كل ذلك عن أحد قبل أبي حنيفة ، وروي عن علي من طريق لا تصح في
العرجاء إذا بلغت المنسك ، وروي عن عمر المع من العرجاء جملة ، ويقال لمن صح هذا :
أن المنسك قد يكون على ذراع وأقل ويكون على فرسخ فأش ، ذلك تراعون ، وروي في
الاعضب ^(٣) أثر أنه لا يجزى ولا يصح لأنه من طريق جرى بن كليب وليس مشهوراً
عمن لم يسم عن علي ، وجاء خبر في أنه لا تجزى المستأصلة قربها ولا يصح لأنه من طريق
أبي حميد الرعيني عن أبي مضر وهما مجهولان ، وحديث آخر في أنه لا تجزى الجذعاء ولا يصح
لأنه من طريق جابر الجعفي *

(١) في السحرة رقم (١٦) دهر بن مرة ، وهو غلط (٢) في السحرة رقم (١٦) دحمان سليمان ، وهو غلط *

(٣) هو مشقوق الأذن وفي نسخة والاعضب ، بالعين المعجمة وهو غلط *

٩٧٥ - مسألة - ولا تجزى فى الأضاحى جذعة ولا جذع أصلا من الضأن ولا من غير الضأن ويجزى ما فوق الجذع، وما دون الجذع، والجذع من الضأن، والماعز والظباء والبقر. هو ما أتم عاما كاملا ودخل فى الثانى من أعوامه فلا يزال جذعا حتى يتم عامين ويدخل فى الثالث فيكون ثنيا حيثن هذا قال فى الضأن والماعز الكسائى. والأصمى. وأبو عبيد وهو لا يعدول أهل العلم فى اللغة: وقاله ابن قتيبة وهو ثقة فى دينه وعلمه، وقاله العديس الكلانى، وأبو فقحس الأسدى وهما ثقتان فى اللغة، وقال ذلك فى البقر والظباء أبو فقحس ولا نعلم له مخالفا من أهل العلم باللغة، والجذع من الابل ما كل أربع سنين ودخل فى الخامسة فهو جذع إلى أن يدخل السادسة فيكون ثنيا هذا مالا خلاف فيه (١) *

روينا من طريق وكيع نا سفيان الثورى عن أبى إسحق السبيعى عن هيرة بن يريم (٢) عن على بن أبى طالب قال: إذا اشتريت أضحية فاستسمن فإن أكلت أكلت طيبا وإن اطعمت اطعمت طيبا واشتر ثنيا فصاعدا *

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أبى اسحاق السبيعى نا هيرة بن يريم قال: قال على بن أبى طالب: ضحوا شئ فصاعدا وسليم العين والأذن *
ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثورى عن جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: ضحوا بثنى فصاعدا ولا تضحوا بأعور *

ومن طريق عبد الرزاق نا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لا تجزى إلا التنية فصاعدا *
ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حصين - هو ابن عبد الرحمن - قال: رأيت هلال بن يساف يضحى بجذع من الضأن فقلت: أتفعل هذا؟ فقال: رأيت أبا هريرة

(١) فى هامش الصفحة رقم ١ حاشية نقلها صاحب المصحح لها من كتاب الاصل محتصرة للإمام ابن حرم وأما للمائدة نقلها تمامها، وذلك بتدوين لك قيمة هذا الكتاب واسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى إلى تحصيله ونشره من طقات بحى العلم بها كناه اما ولد البقر فهو فى أول سنة تنع فادا أتمها هو جذع فى الثانية، وفى الثالثة شئ فادا دخل فى الرابعة فهو رابع، وفى الخامسة سدس. وفى السادسة صالح - او سابع - يقال صالح ستة وصالح ستين وصالح ثلاث. وكذلك ما راد، واما ولد العلم حين تلده امه مسجلة كرا كان أو اثنى والجمع سحال ثم هو لهمة، والجمع بهم فادا بلغت أربعة أشهر وضطمت عن أمها فالأثنى من الماعز حصرة والذكر حصر فادارعى فهو عريص والجمع عرصات وعترود والجمع عندئذ والد كرمه فى كل ذلك حدى والأثنى عاق فادا أتم حولا فهو تيس والأثنى عر فادا دخل فى السنة الثانية فهو جذع والأثنى جذعة فى الثالثة الد كرنى والأثنى ثنية وفى الرابعة الد كرماع والأثنى رماعية وفى الخامسة الد كروالأثنى سدس وفى السادسة صالح الد كروالأثنى سابع وليس له اسم بعد هذا، واما الابل فهو فى التذاته فى السنة الثانية أن محاص وبت محاص وفى الثالثة أن لبوب وبت لبوب، وفى الرابعة حق وحق وفى الخامسة حذع وحذعة وفى السادسة ثنى وثنية اه واقه اعلم (٢) هو على ورن عظيم *

يضحى بجذع من الضأن ، فهذا حصين قد انكر الجذع من الضأن في الأضحية *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال :
يجزى مادون الجذع من الابل عن واحد في الأضحية *

ومن طريق ابى بكر بن ابى شيبة نا وكيع عن سفيان الثورى عن ابى معاذ عن
الحسن قال. يجزى الحوار عن واحد يعنى الأضحية . والحوار هو ولد الناقة ساعة تلده *
وبرهان صحة قولنا هذا مارويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن داود
ابن أبى هند عن الشعبي عن البراء بن عازب فذ كر الحديث وفيه « ان خاله أبا بردة
قال : يا رسول الله ان عندى عناق ابن وهى خير من شاتى لحم قال (١) : هي خير نسيكتيك (٢)
ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك » * ومن طريق شعبة عن زيد بن الحارث اليمامى عن
الشعبى عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « عندى جذعة خير من مستتين (٣)
قال : اذبحها ولن تجزى عن أحد بعدك » * وهكذا رويناه من طريق عاصم الأحول
عن الشعبى أن البراء حدثه بذلك * ومن طريق أبى عوانة عن فراس عن الشعبى عن البراء أيضا *
ومن طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبى جحيفة عن البراء بن عازب ، فقطع عليه
السلام ان لا تجزى جذعة عن أحد بعد أبى بردة فلا يحل لأحد تخصيص نوع دون
نوع بذلك ، ولو ان مادون الجذعة لا يجزى لبينه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان من ربه
تعالى : (وما كان ربك نسيا) ، وبالله تعالى التوفيق *

فان اعترض بعض المتعسفين فقال : ان حديث أبى بردة هذا قد رواه منصور بن المعتمر
عن الشعبى عن البراء فقال فيه : « ان عندى عناقا جذعة فهل تجزى عنى ؟ قال : نعم ولن
تجزى عن أحد بعدك » قلنا . نعم والعناق اسم يقع على الضانية كما يقع على الماعزة ولا فرق ،
وقال العديس السكلاوى . وأبوقعس الأسدى وكلاهما بما نقل الأئمة عنهما اللغة : الجفر .
والعناق . والجدى من أولاد الماعز إذا بلغ أربعة أشهر وكذلك من أولاد الضأن *
﴿ فان قالوا ﴾ : فان مطرف بن طريف رواه عن الشعبى عن البراء فذ كر فيه « ان
أبا بردة قال : يا رسول الله ان عندى داجنا جذعة من المعز قال : اذبحها ولا تصلح لغيرك » ،
قلنا : نعم ولا خلاف فى ان هذا كله خبر واحد عن قصة واحدة فى موطن واحد فرواية
من روى عن البراء قول النبى ﷺ « لا تجزى جذعة عن أحد بعدك » هي الزائدة
مالم يروه من لم يرو هذه اللفظة ، وزيادة العدل خبر قائم بنفسه وحكم وارد لا يسع أحدا

(١) فى صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ وقال ، (٢) فى السبعة رقم (١٦) ورقم (١٤) وحبر سيكتك ، لصيغة الافراد ما هنا موافق
لصحيح مسلم (٣) فى صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ من مسة ، بالافراد .

تركه ، وإنما يحتاج برواية مطرف هذا من لم يمنع من الجذع إلا من الماعز فقط ، وأما من منع من الجذاع كلها بما عدا الضأن فلا حجة له في شيء من هذا الخبر بل هو حجة عليه ، وبالله تعالى التوفيق كما أن هذا الخبر نفسه قد رواه زكريا عن فراس عن الشعبي عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « أن عندى شاة خير من شاتين قال : ضح بها فانها خير نسيك » ولم يذكر أنها لا تجزى عن أحد بعدك ، وكذلك روايتنا من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك فذكر هذا الخبر نفسه وأن ذلك القائل قال : « يا رسول الله عندى جذعة هي أحب إلى من شاتي لحم فأذبحها » فرخص له قال أنس : فلا أدرى أبلغت رخصة من سواه أم لا ؟ فلم يجعل المخالفون سكوت زكريا عما زاده غيره من بيان أنه خصوص ولا سكوت أنس عن ذلك أيضا ، ومغيب ذلك عنه حجة في رد الزيادة التي ذكرها (١) غيرهما فما الذي جعل هذه الزيادة واجبا أخذها وزيادة من زاد لفظه الجذعة لا يجب أخذها ؟ إن هذا لتحكم في الدين بالباطل ، ونعوذ بالله من هذا *

قال أبو محمد : وقد جاء خبر يمكن أن يشغب به وهو ما روينا من طريق مسلم ناظر ابن علي الجهمي نا يزيد بن زريع نا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال : « لما كان ذلك اليوم قعد النبي ﷺ على بعيره وقال : أتدرون أي يوم هذا ؟ » (٢) وذكر الحديث وفيه « أنه عليه السلام قال : أليس يوم النحر ؟ قالوا : بلى » (٣) ، ثم ذكر الحديث وفيه « ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما وإلى جذية (٤) من الغنم قسمها بيننا » *

قال علي : ليس فيه أنه اعطاهم إياها ليضحوا بها ولا أنهم ضحوا بها وإنما فيه أنه عليه السلام قسمها بينهم والكذب لا يحل ، وأيضا فاسم الغنم يقع على الماعز كما يقع على الضأن فان كان حجة لهم في إباحة التضحية بالجذاع من الضأن فهو حجة في إباحة التضحية بالجذاع من المعز ، وإن لم يكن حجة في إباحة التضحية بالجذاع من الماعز فليس حجة في إباحة التضحية بجذاع الضأن ، والنهي قد صح عاما في أن لا تجزى جذعة بعد أبي بردة * وخبر آخر تذكره أيضا (٥) وهو ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن يونس نا زهير ابن معاوية نا أبو الربيع عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تدبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر (٦) عليكم فذبحوا جذعة من الضأن » *

قال أبو محمد : هذا حجة على الحاضرين من المخالفين لأنهم يحيزون الجذع من الضأن

(١) في السحرة رقم (١٤) والتي رواها (٢) هو في صحيح مسلم مطولاً ح ٢٩ (٣) في صحيح مسلم قلنا بلى ،

(٤) هي قطعة من الغنم (٥) لفظ « أيضا » سقط من السحرة رقم (١٦) (٦) في صحيح مسلم ح ٢٨ ١١٨ ويصير .

مع وجود المسنات فقد خالفوه وهم يصحونه وأما نحن فلا نصححه لأن أبا الزبير مدلس مالم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر هو أقر بذلك على نفسه رويانا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد ، ثم لو صح لكان خبر البراء ناسخا له لأن قول النبي ﷺ : « لا تجزى جذعة عن أحد بعدك » خبر قاطع ثابت مادامت الدنيا ناسخ لكل ما تقدم لا يجوز نسخه لأنه كان يكون كذبا ولا ينسب الكذب إلى رسول الله ﷺ إلا كافر *

واحتج من أجاز الجذاع من الضأن بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر قال : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذاع من الضأن * ومن طريق وكيع عن أسامة ابن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن سعيد بن المسيب عن عقبة بن عامر « سألت رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن ؟ فقال : ضح به » * وبخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن أبي يحيى عن أمه عن أم بلال الأسلمية شهد أبوها الحديبية مع النبي ﷺ قالت : « قال رسول الله ﷺ : ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز » * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن النعمان ^(١) عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه « ان رسول الله ﷺ ضحى بكبشين جذعين » * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر « ضحى رسول الله ﷺ بكبشين جذعين » * ومن طريق وكيع عن عثمان ابن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش أن أبا هريرة قال له : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن » * ومن طريق هشام بن سعد ^(٢) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن جبريل قال للنبي ﷺ : « يا محمد ان الجذع من الضأن خير من السيد من المعز » ، وذ كر باقي الخبر * ومن طريق سعيد بن منصور عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن رافع عن شيخ من أهل حمص « ان النبي ﷺ قال : قال لي جبريل : يا محمد ان الجذع من الضأن خير من المسن من المعز » وذ كر باقي الخبر * ومن طريق ابن أبي شبة عن ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبادة ابن أبي الدرداء عن أبيه « ان النبي ﷺ ضحى بكبشين جذعين » * ومن طريق سليمان بن موسى عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : « فضحوا بالجذعة من الضأن والنية من المعز » * قال أبو محمد : لا يحتاج بهذه الآثار الا قليل العلم بوهيها فيعذر ، أو قليل الدين يحتاج بالابطال التي لا يحل أخذ الدين بها * أما حديث عقبة بن عامر الذي صدرنا به فن طريق معاذ بن عبد الله ابن خبيب وهو مجهول ، ورواية ابن وهب له غير مسندة لأنه ليس فيه ان النبي ﷺ عرف ذلك ،

(١) في السخنة رقم (١٦) وص النعمان ، ولم احده (٢) في السخنة رقم (١٦) دهشام بن سعيد ، وهو غلط .

وهم لا يجعلون قول اسماء بنت الصديق نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساقاً كئله مسنداً ، ولا قول جابر : كنا نبيع أمهات الاولاد على عهد رسول الله ﷺ مسنداً ، ولا قول ابن عباس : ان طلاق الثلاث كان يرد على عهد رسول الله ﷺ الى الواحدة مسنداً ، وكلها في غاية الصحة ، ويقولون : ليس فيها ان رسول الله ﷺ كان يعرف ذلك ، ثم يجعلون هذا الخبر الساقط الواهي مسنداً ، وهذا قلة حياء واستخفاف بالكلام في الدين ، وهو من طريق وكيع من رواية أسامة ابن زيد وهو ضعيف جداً عن مجهول * وأما حديث أم بلال فهو عن أم محمد بن أبي يحيى ولا يدرى من هي عن أم بلال وهي مجهولة ولا ندرى لها صحبة أم لا ؟ * وحديث أبي الدرداء وأبي جعفر كلاهما من طريق الحجاج بن ارطاة وهو هالك ، وطريق أبي هريرة الاولى اسقطها كلها وفضيحة الدهر لأنه عن عثمان بن واقد وهو مجهول عن كدام بن عبد الرحمن ولا ندرى من هو ؟ عن أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة الى المدينة فبارت عليه هكذا نص حديثه ، وهنا جاء ما جاء أبو كباش وما أدراك ما أبو كباش ما شاء الله كان ، وكذلك خبر الشيخ من أهل حمص وكفاك به * ومن طريق أبي هريرة الاخرى من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف *

وحديث مكحول مرسل * وحديث أبي الدرداء من طريق ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ ، ثم لو صحت كلها بالاسانيد التي لا مغرم فيها لما كان لهم في شيء منها حاجة لأن الأضحية كانت مباحة في كل ما كان من الانعام بلا شك ، وقد كان نزل حكمها بلا شك من أحد قبل قصة أبي بردة ، وضحي أبو بردة وقوم معه ييقن قبل ان يقول النبي ﷺ لا تجزى جذعة عن أحد بعدك فلو صحت هذه الاخبار كلها لكان قوله عليه السلام لا تجزى جذعة عن أحد بعدك ناسخاً لها بلا شك ، ومن ادعى عودة حكم المنسوخ فقد كذب إلا أن يأتي على ذلك برهان فكيف وكلها باطل لا خير في شيء منها ؟ *

وذكروا عن بعض السلف اجازة الأضحية بالجذع من الضأن فذكروا عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علي بن أبي طالب قال : يجزى من الضأن الجذع ، وعن جبة العرنى عن علي مثله مع رواية جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً قال : يجزى من البدن ومن البقر ومن المعز التي فصاعدا * وعن ابن عمر لأن أضحي بجذعة سمينة أحب الى من أن أضحي بجذاء (١) * ومن طريق سعيد ابن منصور ناخا لـ ابن عبد الله هو الطحان عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لأن أضحي بجذعة سمينة عظيمة تجزى في الصدقة أحب الى من أن أضحي بجذع المعز مع قوله : لا تجزى الا الثانية من الابل . والبقر * وعن أم سلبة لأن أضحي بجذع من الضأن أحب الى من ان

(١) قال الجوهرى في الصحاح : الجذاء التي ذهب لها من عيائها ، وقال ناسخ نسخة رقم (١٤) بهامشها الجذاء اليابسة

اضحى بمسمن من المعز* وعن أبي هريرة لا بأس بالجذع من الضأن في الأضحية* وعن عمران ابن الحصين انى لاضحى بالجذع من الضأن وانها لتروج على ألف شاة* وعن ابن عباس لا بأس بالجذع من الضأن، فهم ستة من الصحابة* وروينا إجازة الجذع من الضأن في الأضحية عن هلال ابن يساف وعن كعب وعطاء وطاوس وابراهيم وأبي رزين وسويد بن غفلة فهم سبعة من التابعين، وقال ابراهيم: لا يجزى من الماعز إلا التي فصاعدا، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي*

قال أبو محمد: كل هذا لا حجة لهم فيه، أما الرواية عن علي فنقطعة، والآخرى واهية، ثم ليس فيها المنع من التضحية بالجذع من الماعز ولا من الابل والبقر؛ ثم لو صحت لكانت قد رويته بخلافها كما قد مناقب، وإذا وجد خلاف من الصحابة قالوا يجب الرد إلى القرآن والسنة*

وأما ابن عمر فلا حجة لهم فيه بل هو عليهم لأنه ليس في هذه الرواية عنه إلا اختيار الضأن على الماعز فقط والمنع مما دون التني من الابل والبقر فقط لا من الماعز؛ وقد رويته عنه بخلاف هذا كما أوردناه في اختلاف من قوله وإذا جاء الاختلاف عن الصحابة رضى الله عنهم فقد وجب الرد إلى القرآن والسنة كما أمر الله عز وجل؛ وأما الرواية عن أم سلمة أم المؤمنين فأنما فيها إختيار الجذع من الضأن وليس فيها المنع من الجذع من غير الضأن وكذلك عن سائر من ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فكيف ولا حجة في قول أحد مع رسول الله ﷺ؟ وكما قصة خالفوا فيها جمهور العلماء؟ كما ذكرنا في غير ما سأله؛ ومن العجب ان الرواية صحت عن ابن عباس وجابر وابن مسعود وزيد بن ثابت بان العمرة فرض كالحج؛ ولم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف لهم فجعلوا قول ابن عمر «بني الاسلام على خمس» فذكر فيه من الحج ولم يذكر العمرة خلافا في ذلك، ثم لا يجعلون تصريحه بان ما دون الجذع لا يجزى خلافا في ذلك، وقد اشار قوم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم ان يضحي بالجذع من الماعز وبالجدع من الابل والبقر كما نورد إن شاء الله تعالى، وجاءت بذلك آثار عن النبي ﷺ نورد هان شاء الله تعالى لنرى من نصح نفسه أنه لا حجة للحنيفيين والمالكيين والشافعيين أصلا في إجازتهم الجذع من الضأن ومنعهم من الجذع من الابل والبقر والماعز*

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير عن محمد بن اسحاق عن عماره — هو ابن عبد الله بن طعمة — عن سعيد بن المسيب عن زيد بن خالد الجهني قال: «قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحيا فاعطاني عتودا من المعز. فمجت به النبي ﷺ فقلت: إنه جذع فقال: ضح به»* ومن طريق البخارى ومسلم جميعا قال البخارى ناعمر بن خالد، وقال مسلم: ناعمد بن ربح، ثم اتفق عمرو وابن ربح على ان الليث بن سعد أخبرهما عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن أبي

الخير عن عقبة بن عامر قال: ان النبي ﷺ اعطاه غنما يقسمها بين اصحابه فبقى عتود (١) فذكره
لرسول الله ﷺ فقال: له ضح أنت به « هذا لفظ عمرو، ولفظ ابن ربح « ضح به أنت » *
قال أبو محمد: العتود هو الجذع من المعز بلا خلاف وهذا خبر ان في غاية الصحة، وقد اجاز
التضحية بالجذع من المعز فيهما اثنان من الصحابة عقبة بن عامر. وزيد بن خالد، وقد ذكرنا قبل
عن أم سلمة أم المؤمنين. وابن عمر جواز الجذع من المعز في الاضحية وان كان غيره خيرا منه، *
﴿ فان قالوا ﴾ : هذا منسوخ بخبر البراء قلنا: خبر البراء لا دليل فيه على تخصيص الجذع
من المعز دون الجذع من الضأن. والابل. والبقر بالمنع الا بدعوى كاذبة (٢) *
وأما الآثار التي فيها إباحة التضحية بالجذع جملة من كل شيء فروينا عن عبد الرزاق عن

سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا مع رجل من اصحاب النبي ﷺ يقال له:
مجاهش من بني سليم فامر منا ديانا دى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: الجذع
توفي مما توفي منه الثنية *
ومن طريق أبي الجهم نا يوسف — هو ابن يعقوب القاضي — نا أبو الربيع — هو الزهراني —

ناحبان بن علي عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا يؤمر علينا المغازي أصحاب رسول الله
ﷺ فامر علينا رجل من الانصار فقال: اني شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اليوم
يعني يوم النحر فطلبنا المسن فغلت علينا فقال رسول الله ﷺ: « ان الجذع يفي عما يفي
منه المسن » *

قال أبو محمد: الحديث الأول في غاية الصحة. ومجاهش السلمي — هو مجاشع بن مسعود —
مشهور من فضلاء الصحابة ممن أسلم، واتفق، وقاتل قبل فتح مكة، وهو فتح كرمان، ورواته كلهم
ثقات مشاهير، والآخر جيد صحيح (٣) لان أمير العسكر لا تخفى صحة صحبته من بطلانها *
وقد روينا من طريق معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين قال: لان
اضحى بجذع أحب الى من ان اضحى بهرم الله احق بالغنى، والكرم وأحبهن الى ان اضحى
به أحبهن إلى بأن اقتنيه *

وقد ذكرنا قبل عن ابن عمر لان اضحى بجذعة عظيمة تجوز في الصدقة أحب الى من أن اضحى
بجداه فهذا عموم في الجذع *

ومن طريق وكيع . ويحيى بن سعيد القطان قالا جميعا: نا علي بن المبارك عن أبي السوية

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ يقسمها على اصحابه ضحيا فبقى عتود، وفي صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٣ يقسمها على
صحابه ضحيا فبقى عتود، (٢) في النسخة رقم (١٦) والاب بالدعوى الكاذبة، (٣) قال في هامش نسخة رقم (١٤): كيف يكون
صحيحا وهو من روايت حبان بن علي المرسى اقل نظر في ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٠٨ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٧٣ الا انه لم
ذكر فيهما بهذا الوصف بل وصف بالعزى.

التمسعى قال: جاء رجل الى ابن عباس فقال على بدنة أتجزى عنى جذعة قال: نعم، وفى رواية وكيع جذعة من الابل قال: نعم * ومن طريق وكيع ناعمر بن ذر الهمداني قلت لطاوس: يا أبا عبد الرحمن انا ندخل السوق فنجذ الجذع من البقر السمين العظيم فنختار الثنى لسنه فقال طاوس: أحبهما الى اسمئها واعظمهما (١) * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال: يجزى الثنى من المعز والجذع من الضأن، والجذع من الابل، والبقر يعنى فى الاضاحى * ومن طريق وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح قال: يجزى الجذع عن سبعة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: يجزى من الابل الجذع فصاعدا * ومن طريق ابن أبى شيبه نا بن عليه عن يونس بن عبيد (٢) عن الحسن البصرى أنه قال كان يقول: يضحي بالجذع من الابل، والبقر عن ثلاثة ومادون الجذع من الابل عن واحد، فهذه أسانيد فى غاية الصحة * وعن طاوس وعطاء والحسن فى جواز الجذع من الابل، والبقر فى الاضاحى * وعن ابن عباس جواز الجذع من الابل فى البدن، (فان قيل): قد روى عن عطاء كراهة ذلك قلنا: رواه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، ولا يعارض به ابن جريج الاجاهل *

قال أبو محمد: والناسخ لهذا كله قول رسول الله ﷺ: «لا تجزى جذعة عن أحد بعدك»، ومن الباطل البحث ان يجعل هذا القول ناسخا لباحة بعض الجذاع دون بعض، والعجب أنهم لم يجحدوا فى النهى عن الجذاع من الابل والبقر خبر أصلا الا هذا اللفظ فن أين خصوا به جذاع الابل والبقر دون جذاع الضأن (فان قالوا): قسنا جذاع الابل والبقر على جذاع الماعز قلنا: وهلا قسموها على جذاع الضأن الجائزة عندكم وما الذى جعل قياس الابل والبقر على الماعز أولى من قياسها على الضأن؟ لاسيما والجذع عندكم من الابل والبقر يجزى ان فى الزكاة فهلا قسم جوازها فى الاضحية على جوازها فى الزكاة فلاح أنهم لا النص اتبعوا، ولا القياس عرفوا بالله تعالى التوفيق * ويقولون أيضا: ان ولدت الاضحية الشاة، أو الماعز، أو البقرة أو الناقة ضحى بولدها معها فتناقصوا وأجازوا فى الاضحية الصغير جدا، (فان قالوا): انما هو تبع قلنا: هذا كلام فاسد لا معنى له، وعرفونا معنى تبع اهو بعضها فهذا كذب بالبيان بل هو غيرها وهو ذكروها هى أنثى وان كان غير هاهو فوق لنا ولا فضل فى ذلك *

٩٧٦ - مسألة - قال على: ذكرنا فى أول كلامنا ههنا فى الاضاحى أمر رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره ولا من أظافره شيئا، ولم نذكر اعتراض المخالفين فى ذلك بالنسيان فاستدركنا ههنا ما روى عن أم سلبية أم المؤمنين

(١) فى النسخة رقم (١٦) داحبا الى اسمئها واعظمها، وفى نسخة رقم (١٤) داحبها الى اسمئها واعظمها، وما هاتما واولى

(٢) فى النسخة رقم (١٤) وكذلك فى السعة اليمنية يونس بن عينة، وهو تصحيف *

أنها أقت بذلك * وناحما ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد ناعسد نا يزيد بن زريع ناعسيد بن أبي عروبة نا ابن أبي كثير - هويحي - أن يحيى بن يعمر كان يفتى بخراسان. ان الرجل اذا اشترى أضحية ، ودخل العشر ان يكف عن شعره ، واظفاره حتى يضحى ، قال سعيد : قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : نعم قلت : عن يابا محمد ؟ قال : عن أصحاب رسول الله ﷺ *

قال مسدد : ونا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أنى يقول : كان ابن سيرين يكره اذا دخل العشر أن يأخذ الرجل من شعره حتى يكره أن يحلق الصبيان فى العشر ، وهو قول الشافعى . وأبى نور . وأحمد . وإسحاق . وأبى سليمان ، وهو قول الأوزاعى : ، وخالف ذلك أبو حنيفة . ومالك وما نعلم لها (١) حجة أصلا الا ان بعضهم ذكر مارويتنا من طريق مالك عن عمارة بن عبد الله بن صياد عن سعيد بن المسيب انه كان لا يرى بأسا بالاطلاء فى العشر قالوا : وهو راوى هذا الخبر *

وما روينا من طريق عكرمة انه ذكر له هذا الخبر فقال . فهلا اجتنب النساء ، والطيب وما نعلم لهم غير هذا أصلا ، وهذا كله لاشيء ، أما الرواية عن سعيد انه كان لا يرى بأسا بالاطلاء فى العشر فالاحتجاج به باطل لوجه : أولها انه لاحجة فى قول سعيد وانما الحجة التى ألزمتها الله تعالى فهى روايته ورواية غيره من الثقات ، وثانيها انه قد صح عن سعيد خلاف ذلك مما ذكرنا قبل وهو أولى بسعيد ، وثالثها انه قد يتأول سعيد فى الاطلاء انه بخلاف حكم سائر الشعر وان النهى انما هو شعر الرأس فقط ، ورابعها ان يقال لهم : كما قلتم لما روى عن سعيد خلاف هذا الحديث الذى روى دل على ضعف ذلك الحديث لانه لا يدع ماروى الا لما هو أقوى عنده منه ، فالأولى بكم أن تقولوا لما روى سعيد عن النبى ﷺ وعن أصحابه رضى الله عنهم خلاف ماروى عن سعيد : دل ذلك على ضعف تلك الرواية عن سعيد اذ لا يجوز ان يفتى بخلاف ماروى ، فهذا اعتراض أولى من اعتراضكم ، وخامسها انه قد يكون المراد بقول سعيد فى الاطلاء فى العشر انما أراد عشر المحرم لاعشر ذى الحجة وإلا فمن أين لكم انه أراد عشر ذى الحجة ؟ واسم العشر يطلق على عشر المحرم كما يطلق على عشر ذى الحجة *

وسادسها ان نقول : لعل سعيدا رأى ذلك لمن لا يريد أن يضحى فهذا صحيح ، وأما قول عكرمة ففساد لأن الدين لا يؤخذ بقول عكرمة ورأيه انما هذا منه قياس والقياس

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وما علمناهم ، وفى النسخة البغية «وما علم لهم» ، والذى حالف فى ذلك أبو حنيفة ومالك وأرجاع الضمير اليهما بصيغة التثنية اولى ولذلك رجحنا ما هنا *

كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس اذا وجب ان لا يمس الشعر والظفر بالنص الوارد في ذلك يجب ان يجتنب النساء ، والطيب كما انه اذا وجب اجتناب الجماع والطيب لم يجب بذلك اجتناب مس الشعر والظفر ، فهذا الصائم فرض عليه اجتناب النساء ولا يلزمه اجتناب الطيب ولا لمس الشعر والظفر وكذلك المعتكف ، وهذه المعتدة يحرم عليها الجماع والطيب ولا يلزمها اجتناب قصر الشعر والأظفار ، فظهر حماقة قياسهم وقولهم في الدين بالباطل ، وهذه فتيا صحت عن الصحابة رضى الله عنهم ولا يعرف فيها مخالف منهم لهم فخالفوا ذلك برأيهم ، ورواه مالك مرسلا فخالفوا بالمرسل والمسنند ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٧ — مسألة — والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أوطائر كالفرس والابل . وبقر الوحش . والديك . وسائر الطير والحيوان الحلال أكله . والافضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه ، وقد ذكرنا في أول كلامنا في الأضاحي قول بلال : ما أبالي لو ضحيت بديك ، وعن ابن عباس في ابتياعه لحما بدرهمين وقال : هذه أضحية ابن عباس ، وروينا أيضا من طريق وكيع عن كثير بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس ، وكثير بن زيد هذا هو الذى عولوا عليه في احتجاجهم بالاثرا الذى لا يصح « المسلمون عند شروطهم » ونقوه هالك ولم يروه غيره ، والحسن بن حى يميز الأضحية ببقرة وحشية عن سبعة ، وبالظبي أو الغزال عن واحد ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه التضحية بما حملت به البقرة الالاسية من الثور الوحشى ، وبما حملت به العنز من الوعل ، وقال مالك : لا تجزى الامن الابل والقر . والغنم . ورأى مالك العجبة . والعنز . والتيس أفضل من الابل . والبقرة في الأضحية وخالفه في ذلك أبو حنيفة والشافعى فرأى الابل أفضل ، ثم البقرة ، ثم الضأن ، ثم الماعز وما نعلم لهذا القول حجة فنوردها أصلا إلا ان يدعو إجماعا في جوازها من هذه الأنعام والخلاف في غيرها فهذا ليس بشيء . ويعارضون بما صح في ذلك عن بلال ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا عندهم حجة اذا وافقهم ، وأما مراعاة الاجماع فبوخذ به ويترك ما اختلف فيه فهذا يهدم عليهم جميع مذاهبهم الا يسير اجدانها ويلزمهم ان لا يوجبوا في الصلاة . أو الصوم . والحج . والزكاة . والبيوع إلا ما أجمع عليه وفي هذا هدم مذاهبهم كله *

قال أبو محمد : وأما (١) المردود اليه عند التنازع فهو ما افترض الله تعالى الرذالية فوجدنا النصوص تشهد لقولنا ، وذلك ان الأضحية قربة إلى الله تعالى فالتقرب إلى الله تعالى — بكل مالم يمنع من قرآن ولا نص سنة — حسن ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) والتقرب اليه عز وجل بالملم يمنع من التقرب اليه به فعل خير *

نا يونس بن عبدالله بن مغيث نا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشن نا محمد بن بشار بن دار (١) نا صغوان بن عيسى نا ابن عجلان عن أبيه عن أنس بن هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل المهجر الى الجمعة كمثل من يهدي بدنة ؛ ثم كمن يهدي بقرة ، ثم كمن يهدي شاة ، ثم مثل من يهدي دجاجة ، ثم كمثل من يهدي عصفورا ، ثم كمثل من يهدي بيضة » *

وروينا من طريق مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكا تماقرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكا تماقرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكا تماقرب كبشا أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكا تماقرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكا تماقرب بيضة » *

ففي هذين الخبرين جواز هدي دجاجة وعصفور وتقريبهما وتقريب بيضة ؛ والاضحية تقرب بلا شك وفيهما أيضا فضل الا كبر فالأ كبرجما فيه ومنفعة للبساكين ولا معترض على هذين النصين أصلا *

قال أبو محمد : ومن البرهان على ان الابل والبقر أفضل من الغنم الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ كاريونا من طريق البخاري ، والخبر الذي أوردنا في المسألة التالية لهذه ففيها أمره عليه السلام في الأضاح بالنحر ، ولا يخلو هذا من ان يكون عليه السلام أمر بالنحر في الابل والبقر ، أو في الغنم فان كان أمر بذلك في الغنم فهذا مبطل لقول مالك : ان النحر في الغنم لا يحل ولا يكون ذكاة فيها وان كان أمر بذلك عليه السلام في الابل والبقر والغنم لحسن المحال الباطل الممتنع لا شك فيه أن يكون عليه السلام يحض أمته وأصحابه على التضحية بالابل والبقر مع عظيم السكينة فيها وغلو ائمانها ويتركون الأرخص والأقل ثمنا وهو أفضل ، وهذه أضاعة المال التي حرمها الله تعالى وانما التضحية بالغنم ضأنها وما عزاها رفق بالناس لقله ائمانها وتفاهة أمرها وتخفيف لهم بذلك عن الأفضل الذي هو أضحت في النفقة لله عز وجل ، هذا مما لا شك فيه *

واخرج من رأى ان الضأن أفضل بخبر رويناه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أنس بن هريرة « ان جبريل قال لبي ﷺ يوم الأضاح : يا محمد ان الجزع من الضأن خير من السيد (٢) من المعز وان الجزع من الضأن خير من السيد من البقر وان الجزع من الضأن خير من السيد من الابل ولو علم الله ذبحا هو أفضل منه لهدى به ابراهيم عليه السلام » *

(١) قالنا ما مشا الخلاصة في الاصل من في يد القانون وهو اصل ديوان الخراج واما قيل له بدار لا كان بدارا في الحديث

جمع حديث بلده اه (٢) هو المسن ، وقيل : الجليل وان لم يكن مساها نهاية *

ويخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال : « مر النعمان بن أنى فطيمة على رسول الله ﷺ بكبش أقرن أعين فقال عليه السلام : ما أشبه هذا الكبش بالكبش الذى ذبح إبراهيم عليه السلام » *
وروى نحوه من طريق زياد بن ميمون عن أنس *

ويخبر رويناه من طريق وكيع عن هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عبادة بن نسي عن النسي * قال : « خير الأصحية الكبش » *
قال أبو محمد : هذه أخبار مكذوبة ، أما خبر أنى هريرة . وعبادة بن نسي فعن هشام بن سعد وهو ضعيف جدا ضعفه جدا واطرحه أحمد وأساء القول فيه جدا ولم يحجز الرواية به عنه يحيى بن سعيد ، وزياد بن ميمون مذكور بالكذب *

وخبر عبد الرزاق عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وهو ضعيف ومرسل مع ذلك ، وأيضاً ففى الخبر المنسوب الى أنى هريرة كذب ظاهر وهو قوله : انه فدى الله به إبراهيم (١) ولم يقد إبراهيم بلا شك وانما فدى ابته ، وأما الاحتجاج بأنه فدى الذبيح بكبش فباطل ما صح ذلك قط ، وقد قيل : انه كان أروية (٢) ، وهبك لو صح فليس فيه فضل سائر الكباش على سائر الحيوان ، ولا كان أمرا إبراهيم عليه السلام أخحية فلا مدخل للاضاحى فيه ، وقد قال تعالى : (ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة) الى قوله تعالى : (فقلنا : اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريمكم آياته) فينبغى على هذا أن يكون البقر أفضل من الضأن بهذه الآية البينة الواضحة لا بالظن الكاذب فى كبش الذبيح ، وقد قال الله تعالى : (ناقة الله وسقياها) فى ناقة صالح فينبغى ان تكون الابل أفضل من الضأن بهذه الآية البينة الواضحة لا بالظن الكاذب فى كبش إبراهيم عليه السلام *

وموه بعضهم نذكر الأثر الذى فيه الصلاة ومبارك الغنم والنهى عن الصلاة فى معادن الابل لأنها جن خلقت من جن فقلنا : فليكن هذا عندكم دليلا فى فضل الغنم عليها فى الهدى واتم لا تقولون بهذا *

فان ذكروا ان رسول الله ﷺ ضحى بكبشين قلنا : نعم وقد صح ان عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يعمل به الناس فيكتب عليهم ، وأيضاً فقد أهدى غنما مقلدة كما ذكرنا فى كتاب الحج فلم يكن ذلك عندهم دليلا على ان الغنم أفضل فى الهدى من البقر ، فمن أين وقع لكم هذا الاستدلال فى الاضاحى ؟ . وأيضاً فقد ضحى عليه السلام بالبقر *

(١) فى السحرة رقم (١٤) وهو قوله الذى فدى الله به إبراهيم ، وفى السحرة اليمنية وهو قوله الذى فدى الله به إبراهيم *

(٢) هو بضم الهجمة وإسكان الراء وكسر الواو وتشديد الياء الاثنى عشر الوعول ، والجمع اراوى *

روينا من طريق البخارى عن مسدنا سفيان الثورى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] (١) قالت في حديث: «لما كنا بمنى أتيت بلحم بقرة كثير فقلت: ما هذا؟ قالوا: ضحى رسول الله ﷺ عن نساءه (٢) بالبقرة»، وهذا في حجة الوداع وهو آخر عمله عليه السلام ولم يضح بعدها *

ورويانا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن زيد الياضى (٣) عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما نبدأ به في يومنا هذا ان نصلى (٤)، ثم نرجع فنحمر» * ومن طريق البخارى عن يحيى بن بكير نا الليث نا ابن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع نا ابن عمر [رضى الله عنهما] (٥) أخبره قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى»، والنحر عند مالك — وهو الذى يخالفنا في هذه المسألة — لا يجوز البتة في الغنم وإنما هو عندنا في الابل وعلى تكرهه في البقر، وقد صح (٦) أنه عليه السلام كان يضحى بالابل والبقر أو يترك قوله فيجيز النحر في الغنم ولا بد من أحدهما ولا يجوز ان يحتج بفعله عليه السلام مباح ذلك الفعل أو غيره باقرار المحتج على نص قوله عليه السلام في تفضيل الابل، ثم البقر، ثم الضأن *

روينا عن مسلم بن يسار أنه كان يضحى بجزور من الابل * وعن سعيد بن المسيب أنه كان يضحى مرة بناقة. ومرة ببقرة. ومرة بشاة. ومرة لا يضحى * فأما قول مالك: في فضل الماعز على البقر. والابل وفضل البقر على الابل فلا نعلم له متعلقاً أصلاً ولا أحداً قال به قبله، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٨ — مسألة — ووقت ذبح الأضحية أو نحرها هو ان يميل حتى تطلع الشمس من يوم النحر، ثم تبيض وترتفع ويميل حتى يمضى مقدار ما يصلى ركعتين يقرأ في الأولى بعد ثمان تكبيرات أم القرآن وسورة (ق) وفي الثانية بعد ست تكبيرات أم القرآن وسورة (اقربت الساعة وانشق القمر) بترتيل ويتم فيهما الركوع، والسجود، ويجلس، ويتشهد، ويسلم، ثم يذبح أضحيته أو ينحرها البادية والحاضر. وأهل القرى والصحارى. والمدن سواء في كل ذلك، فمن ذبح، أو نحر قبل ما ذكرنا ففرض عليه ان يضحى ولا بد بعد دخول الوقت المذكور، ولا معنى لمراعاة صلاة الامام ولا مراعاة تضحيته *

برهان ذلك ما ذكرنا في أول الباب الذى قل هذا من قوله عليه السلام: «أول ما نبدأ به في يومنا هذا ان نصلى، ثم نرجع فنحمر» * ومن طريق شعبة عن سبله — هو

(١) الريادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٨١ (٢) في صحيح البخارى عن ارواحه، (٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧

علاياضى، وهما واحد (٤) في صحيح مسلم هذا صلى، ناسقاط هاء، والحديث له نية (٥) الريادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٨٣ (٦) في نسخة رقم (١٦) وقد صح، ولا عمل لما هنا *

ابن كميل — عن أبي جحيفة عن البراء بن عازب قال : ذبح أبو بردة قبل الصلاة فقال له (١) النبي ﷺ : «أبدلها» * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ صلى ، ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة ان يعيد ذبحا» (٢) * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن الأسود بن قيس قال : سمعت جندبا يقول : «مر رسول الله ﷺ يوم النحر على قوم قد نحرروا وذبحوا فقال : من نحر وذبح قبل صلاتنا فليعد ومن لم يذبح أو ينحر فليذبح ولينحر باسم الله» * ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا محمد بن بكر نا ابن جريح نا أبو الزبير أنه سمع (٣) جابر بن عبد الله يقول «أمر رسول الله ﷺ من كان نحر قبله ان يعيد ينحر آخر ولا ينحر أوله حتى ينحر الذي» وقالوقت الذي حددنا هو وقت صلاة النبي ﷺ وهو قول الشافعي . وأبي سليمان إلا أن الشافعي لم يجز التضحية قبل تمام الخطبة ولا معنى لهذا أن النبي ﷺ لم يبد وقت الأضحية بذلك ، وقال سفيان : ان ضحى قبل الخطبة اجزأه ، وقال أبو حنيفة : أما أهل المدن والأصوار فن ضحى منهم قبل تمام صلاة الامام فعليه ان يعيد ولم يضح وأما أهل القرى والبوادي فان ضحوا بعد طلوع الفجر من يوم الأضحية أجزأهم ، وقال مالك : من ضحى قبل ان يضحى (٤) الامام فلم يضح ، ثم اختلف أصحابه فطائفة قالت : الامام هو أمير المؤمنين ، وطائفة قالت : بل هو أمير البلدة ، وطائفة قالت : بل هو الذي يصلي بالناس صلاة العيد *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة بخلاف مجرد لرسول الله ﷺ كما أوردنا بلا برهان ، وأما قول مالك فلا حجة له أصلا وخلاف للخبر أيضا اذ لم يأمر النبي ﷺ قط بمراجعة تضحية غيره ، ونقول للطائفتين معا : رأيتم ان ضيع الامام صلاة الأضحية ولم يضح أنبطل سنة الله تعالى في الأضحية على الناس؟ حاشا لله من هذا بل هو الحق انه الامام ان صلى في الوقت الذي كان يصلي فيه رسول الله ﷺ فقد أحسن وهو أحد المسلمين في وقت تضحيته وان أغفل ذلك فقد أخطأ وليس ذلك بكادح في عدالته لانه لم يعطل فرضا وليس ذلك بحيل شيئا من حكم الناس في أضاحيهم ، ونقول للمالكين أيضا : رأيتم ان ضحى الامام قبل وقت صلاة الأضحية أيكون ذلك علما للأضحية الناس؟ * **فان قالوا** : نعم أثروا بعظيمة (٥) وإن قالوا : لا صدقوا وتركوا قولهم في مراعاة تضحية الامام ، وبالله تعالى التوفيق * وقد رويننا مثل قول أبي حنيفة في الفرق بين

(١) لفظ دله سقط من النسخة رقم (١٤) وكذلك في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ والحديث بقية (٢) الحديث في صحيح

مسلم ج ٢ ص ١١٨ (٣) في النسخة رقم (١٤) وقال سمعت ، وما هذا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ والحديث اختصره المصنف

(٤) في النسخة رقم (١٦) وقبل ان يصلي ، وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) وأثروا بطبيعة *

أهل القرى ، وأهل المدن عن عطاء . وإبراهيم وما نعرف قول مالك في مراعاة التضحية
الامام عن أحد قبله ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٩ — مسألة — والأضحية مستحبة للحاج بمكة وللمسافر كما هي للمقيم ولا
فرق ، وكذلك العبد والمرأة لقول الله تعالى : (وافعلوا الخير) والأضحية فعل خير
وكل من ذكرنا محتاج الى فعل الخير مندوب اليه ولما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ
في التضحية والتقريب ولم يخص عليه السلام باديامن حاضر ، ولا مسافرا من مقيم ، ولا
ذكرا من أنثى ، ولا حرا من عبد ، ولا حاجا من غيره ، فتخصيص شيء من ذلك باطل
لا يجوز ، وقد ذكرنا قبل ان النبي ﷺ ضحى بالبقر عن نساءه بمكة وهن حواج معه *
ورويانا من طريق النخعي أن عمر كان يحج فلا يضحي وهذا مرسل * ومن طريق
الحارث عن علي ليس على المسافر أضحية ، والحارث كذاب * وعن أصحاب ابن مسعود
أنهم كانوا لا يضحون في الحج وليس في شيء من هذا كله منع للحاج ولا للمسافر من التضحية
وإنما فيه تركها فقط ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ * ورويانا من طريق
أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا ابن فضيل عن عطاء عن إبراهيم النخعي سافر
منى تميم بن سلة فلما ذبحنا أضحيته أخذ منها بضعة فقال : آكلها ؟ * ومن طريق سعيد
ابن منصور نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم قال : كان عمر يحج ولا يضحي وكان
أصحابنا يحجون معهم الورق والذهب فلا يضحون ما يمنعهم من ذلك الا ليتفرغوا لنسكهم *
ومن طريق سعيد بن منصور نا مهدي بن ميمون عن واصل الأحدب عن إبراهيم
قال : حججت فهلكت تفقتي فقال أصحابي : ألا نرضك فتضحي ؟ فقلت : لا ، فهذا
بيان أنهم لم يمنعوا منها والنهي عن فعل الخير لا يجوز الا بنص عن رسول الله ﷺ
أنه ليس خيرا *

٩٨٠ — مسألة — ولا يلزم من نوى أن يضحي بحيوان ما ذكرنا ان يضحي به
ولا بد بل له ان لا يضحي به ان شاء إلا أن ينذر ذلك فيه فيلزمه الوفاء به *

برهان ذلك ان الأضحية كما قدمنا ليست فرضا فاذ ليست فرضا فلا يلزمه التضحية
إلا أن يوجبها نص ولا نص الا فيمن ضحى قبل وقت التضحية في ان يعيد وفيمن نذر
أن يفى بالنذر * ورويانا من طريق مجاهد لا بأس بان يبيع الرجل أضحيته ممن يضحي بها
ويشتري خيرا منها ، وعن عطاء فيمن اشترى أضحية ، ثم بدا له قال : لا بأس بأن يبيعها ، ورويانا
عن علي . والشعبي . والحسن . وعطاء كراهة ذلك *

قال علي : ما نعلم لمن كره ذلك حجة *

٩٨١ - مسألة - ولا تكون الأضحية أضحية إلا بذبحها ، أو نحرها بنية التضحية لأقبل ذلك أصلا وله مالم يذبحها ؛ أو ينحرها كذلك أن لا يضحي بها وإن يبيعها وإن يجز ، صوفها ويفعل فيه ^(١) ماشاء ويا كل لبنا ويبيعه ، وإن ولدت فله أن يبيع ولدها أو يسكه أو يذبحه ، فإن ضلت فاشتري غيرها ، ثم وجد التي ضلت لم يلزمه ذبحها ولا ذبح واحدة منهما ، فإن ضحى بهما . أو بأحدهما . أو بغيرهما فقد أحسن وإن لم يضح أصلا فلا حرج ، وإن اشتراها وبها عيب لا تجزى به في الأضاحى كعور . أو عجف : أو عرج . أو مرض ، ثم ذهب العيب وصحت جاز له أن يضحي بها ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك ، ثم أصابها عيب لا تجزى به في الأضحية قبل تمام ذكاتها ولو في حال التذكية لم تجزه *
 برهان ذلك ما ذكرناه من أنها ليست فرضا فاذى كذلك فلا تكون أضحية إلا حتى يضحي بها ولا يضحي بها إلا حتى تتم ذكاتها بنية التضحية فهي مالم يفتح بها مال من ماله يفعل فيه ما أحب كسائر ماله ومن خالف هذا فاجاز أن يضحي بالتي يصيبها عنده العيب فقد خالف نبي رسول الله ﷺ جهارا ولزمه أن يشتري ^(٢) أضحية معيبة فصحت عنده أن لا تجزى به أن يضحي بها وهم لا يقولون هذا * وروينا عن علي بن أبي طالب من طريق أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم قال : قال علي : إذا اشتريت الأضحية سليمة فأصابها عندك عوار . أو عرج فبلغت المنسك فضح بها * ومن طريق الحارث عن علي أنه سئل عن رجل اشترى أضحية سليمة فأعورت عنده ؟ قال : يضحي بها ، وهو قول حماد بن أبي سليمان *
 وروينا عنه من طريق شعبة ، وهو قول الحسن . وأبراهيم * وروينا من طريق ابن عباس فيمن اشترى أضحية فضلت قال : لا يضرك * وعن الحسن . والحكم بن عتيبة فيمن ضلت أضحيته فاشتري أخرى فوجد الأولى أنه يذبحهما جميعا ، قال حماد : يذبح الأولى ، وقال أبو حنيفة : أن اشتراها صحيحة ، ثم عجفت عنده حتى لا تنق اجزأته أن يضحي بها فلواعورت عنده لم تجزه فلو أنه أذ ذبحها أصاب السكين عينها . أو انكسر ^(٣) رجلها اجزأته . وهذه أقوال فاسدة متناقضة ، ولا نعلم هذه التقاسيم عن أحد قبله *
 وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : لا يجز صوفها ولا يشرب لبنا ، قال الشافعي : إلا ما فضل عن ولدها ، وروينا عن عطاء فيمن اشترى أضحية أن له أن يجز صوفها وأمره الحسن أن فعل أن يتصدق به ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : أن ولدت ذبح ولدها معها وقال مالك : ليس عليه ذلك * وروينا عن علي أنه سأله رجل معه بقرة قد ولدت ؟ فقال :

(١) أى في الصوف ، وفي النسخة رقم (١٦) وفيها ، أى في الأضحية وهو بعيد (٢) في النسخة رقم (١٦) « وأن يشترى »

وهو تحريف (٣) كذا في جميع النسخ وصوابه أما لو كسر رجلها أو انكسرت رجلها لأن الرجل وثنة

كنت اشتريتها لاضحى بها؟ فقال له علي: لا تحلبها الا فضلا عن ولدها فاذا كان يوم الاضحية
خاذا بحبها وولدها عن سبعة *

٩٨٢ — مسألة — والتضحية جائزة من الوقت الذي ذكرنا يوم النحر الى ان
يهل هلال المحرم، والتضحية ليلا ونهارا جائز، واختلف الناس في هذا فروينا من طريق
ابن أبي شيبه نا أبو أسامة عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال: النحر يوم
واحد الى ان تغيب الشمس * وعن حميد بن عبد الرحمن أنه كان لا يرى الذبح الا يوم
النحر وهو قول أبي سليمان، وقول آخر رويناه من طريق وكيع عن محمد بن عبد العزيز
عن جابر بن زيد قال: النحر في الأمصار يوم، وبمخى ثلاثة أيام، وقول ثالث ان التضحية
يوم النحر ويومان بعده رويناه من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر عن
علي قال: النحر ثلاثة أيام أفضلها أولها، ومن طريق ابن أبي شيبه نا جرير عن منصور
عن مجاهد عن مالك بن ماعز أو ماعز بن مالك الثقفي ان اباہ سمع عمر يقول: انما
النحر في هذه الثلاثة الأيام * ومن طريق ابن أبي شيبه نا هشيم عن أبي حمزة عن حرب
ابن ناجية عن ابن عباس قال: أيام النحر ثلاثة أيام * ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى
عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس النحر ثلاثة أيام * ومن طريق ابن أبي شيبه
عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الاضحية يوم النحر
ويومان بعده * ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: ما ذبحت
يوم النحر، والثاني، والثالث فهي الضحايا * ومن طريق ابن أبي شيبه نا زيد بن الحباب عن
معاوية بن صالح حدثني أبو مريم سمعت أبا هريرة يقول: الاضحية ثلاثة أيام *
ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: الاضحية يوم النحر ويومان بعده وبه
يقول أبو حنيفة. ومالك، ولا يصح شيء من هذا كله الا عن أنس وحده لأنه عن عمر من
طريق مجهول عن أبيه مجهول أيضا، وعن علي من طريق ابن أبي ليلى وهو سىء الحفظ عن المنهال
وهو متكلم فيه، وعن ابن عباس من طريق ابن أبي ليلى وهو سىء الحفظ وأبي حمزة وهو ضعيف *
ومن طريق ابن عمر عن اسماعيل بن عياش وعبد الله بن نافع وكلاهما ضعيف *
ومن طريق أبي هريرة عن معاوية بن صالح وليس بالقوى عن أبي مريم وهو مجهول، وقول
رابع (١) وهو ان التضحية يوم النحر وثلاثة أيام بعده رويناه من طريق محمد بن المنثري نا عبيد الله (٢)
ابن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الأيام المعلومات يوم
النحر وثلاثة أيام بعده هكذا في كتابي ولا أدري لعله وهم والله أعلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) وقول آخر، وفي النسخة اليمنية وقول ثالث، (٢) في النسخة رقم (١٦) وعبد الله، وهو غلط.

ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن هشام عن عطاء قال : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر ما دامت الفسا طيط بمنى * ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن الحسن قال : النحر يوم النحر وثلاثة أيام بعده * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهرى فيمن نسي ان يضحي يوم النحر قال : لا بأس ان يضحي ايام التشريق * ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن عياش عن عمرو ابن مہاجر عن عمر بن عبد العزيز قال : الاضحى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وهو قول الشافعى * وقول خامس كماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسى عن حرب ابن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن ابراهيم — هو التيمى — عن أبي سلبه بن عبد الرحمن ابن عوف . وسلمان بن يسار قال جميعا : الاضحى الى هلال المحرم لمن استأنى بذلك * قال أبو محمد : أما من قال النحر يوم الاضحى وحده فقال : انه يجمع عليه وما عده فمختلف فيه فلا توجد شريعة باختلاف لانص فيه *

قال على : صدقوا ، والنص يحيز قولنا على ما أتى به بعد هذا ان شاء الله تعالى * وأما من قال : يقول أبي حنيفة . ومالك : فانهم احتجوا بأنه قول روى عن عمر . وعلى . وابن عمر . وابن عباس . وأبي هريرة . وأنس ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومثل هذا لا يقال بالرأى *

قال على : قد ذكرنا قضايا عظيمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فكيف ولا يصح شيء مما ذكرنا الا عن أنس وحده على ما بينا قبل ؟ وان كان هذا إجماعا فقد خالف عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . والزهرى . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وسلمان بن يسار الإجماع ، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء ، وقد روينا عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول ولا نعلم لمن قال : أربعة أيام حجة أيضا إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة *

قال أبو محمد : الاضحى فعل خير وقربة الى الله تعالى وفعل الخير حسن فى كل وقت قال الله تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فلم يخص تعالى وقتا من وقت ولا رسوله عليه السلام فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص فالتقرب الى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع ولا نص فى ذلك ولا إجماع الى آخر ذى الحجة ، وقد روينا خبر ايلزمهم الأخذ به ، وأما نحن فلا نحتج به ويعيدنا الله تعالى من ان نحتج بمرسل ، وهو ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى (١) نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أحمد بن البشير

فأسلم^(١) نأ يحيى — هو ابن أبي كثير — عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسليمان بن يسار قالاً جميعاً: بلغنا «أن رسول الله ﷺ قال: الأضحية إلى هلال المحرم لمن أراد أن يستأنى بذلك» وهذا من أحسن المراسيل وأصحها فيلزم الحنيفيين والمالكين القول به والافقد تناقضوا *

قال علي: وأجاز أبو حنيفة والشافعي أن يضحي بالليل وهو قول عطاء، وقال مالك: لا يجوز أن يضحي ليلاً وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً إلا أنهم قال قائلهم: قال الله تعالى: (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) قالوا: فلم يذكروا الليل * قال علي: وهذا منهم إيهام بمقت الله تعالى عليه لأن الله تعالى لم يذكروا في هذه الآية ذبحاً ولا تضحية، ولا نحراً لافي نهار، ولا في ليل وإنما أمر الله تعالى بذكره في تلك الأيام المعلومات أفتري يحرم ذكره في ليالين؟ إن هذا العجب أو معاذ الله من هذا، وليس هذا النص بمانع من ذكره تعالى وحده على ما رزقنا من بهيمة الأنعام في ليل، أو نهار في العام كله، وهذا مما حرفوا فيه الحكم عن مواضعه ولا يختلفون فيمن حلف أن لا يكلم زيداً ثلاثة أيام أن الليل يدخل في ذلك مع النهار، وذكروا حديثاً لا يصح رويناه من طريق بقية بن الوليد عن مبشر بن عبيد الحلبي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «نهي رسول الله ﷺ عن الذبح بالليل»^(٢) * قال أبو محمد: هذه فضيحة الأبد، وبقية ليس بالقوي، ومبشر بن عبيد مذكور بوضع الحديث عمداً، ثم هو مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنهم يجوزون الذبح بالليل فيخالفونه فيما فيه ويحتجون به فيما ليس فيه، وهذا عظيم جداً، وقال قائل منهم: لما كانت ليلة النحر لا يجوز التضحية فيها وكان يومه تجوز التضحية فيه كانت ليالي سائر أيام التضحية كذلك *

قال علي: وهذا قياس والقباس كله باطل؛ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن يوم النحر هو مبدأ دخول وقت التضحية وما قبله ليس وقتاً للتضحية، ولا يختلفون معنا في أن من طلوع الشمس إلى أن يمضي بعد ايضاؤها وارتفاعها وقت واسع من يوم النحر لا تجوز فيه التضحية فيلزمهم أن يقيسوا على ذلك اليوم ما بعده من أيام التضحية فلا يحزوا والتضحية فيها لا بعد معنى مل ذلك الوقت والافقد تناقضوا وظهر فساد قولهم، وما نعلم أحداً من السلف قبل مالك^(٣) منع من التضحية ليلاً *

(١) قول في ما شر - معترضة (١٤) نسخة - ر - ل - ط - ه - ش - ما - ل - د - ت - و - ث - ه - ه - الحديث ليس في صحيح مسلم واطن ان مسلماناً ليس صاحباً صحيح لا راجداً وقد رجه لادروي حديثاً من طريق سلمة ولورويان من طريق مسلم وهما لم يقلوا عنه
(٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: حديث انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبح ليلاً رواه الطبراني في حديث ابن عباس وفيه سليمان بن سالم الحناري وهو متروك، وذكره عبدالحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو متروك انه اقولها وصف بالحلي وفي التهذيب نالحي (٣) في نسخة رقم (١٦) نقل ذلك، وماها أنص -

٩٨٣ — مسألة — ونستحب للبضحي رجلا كان أو امرأة ان يذبح أضحيته أو ينحرها يديه فان ذبحها أو نحرها له بأمره مسلم غيره، أو كتابي انجزه ولا خرج في ذلك *.

روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى ناؤ كيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : « ضحي رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ورأيت^(١) يذبحهما يديه واضعاقده على صفاحهما وسمى الله و كبر^(٢) » قال مسلم نا يحيى بن حبيب نا خالد بن الحارث نا شعبة نا قتادة قال : سمعت أنسا قد كر مثل هذا الحديث . فمنه نستحب الاقتداء به عليه السلام في هذا قال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ، وقال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ، و انما عني عز وجل يقين ما يذ كونه لا ما ياكلونه لانهم يأكلون الميتة . والدم . والخنزير . وما عمل بالخنزير وظهرت فيه ، فاذا ذبائحهم ونحائرهم حلال فالتفريق بين الاضحية وغيرها لا وجه له ، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان : *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور قلت لابراهيم : صبي له ظئر^(٣) يهودي أيدبح أضحيته ؟ قال : نعم * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جرير . ومعمّر قال ابن جرير : قال عطاء ، وقال معمّر : قال الزهري ثم اتفق عطاء والزهري قالا جميعا : يذبح نسكك اليهودي والنصراني ان شئت قال الزهري : والمرأة ان شئت ، وقال مالك : لا يذبحها الا مسلم فان ذبحها كتابي قال ابن القاسم : يضمنها *

روينا من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان علي بن أبي طالب قال : لا يذبح أضاحيكم اليهود ولا النصراني لا يذبحها الا مسلم * وعن جرير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس لا يذبح أضحيتك الا مسلم * وعن أبي سفيان عن جابر لا يذبح النسك الا مسلم * وعن سعيد ابن جبير . والحسن . وعطاء الخراساني . والشعبي . ومجاهد . وعطاء بن أبي رباح أيضا لا يذبح النسك الا مسلم * وعن ابراهيم كانوا يقولون : لا يذبح النسك الا مسلم ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون جماعة من الصحابة^(٤) وجمهور العلماء لا مخالف لهم يعرف من الصحابة ولا يصح عن أحد من الصحابة ما ذكرنا^(٥) لأنه عن علي منقطع ، وقابوس . وأبو سفيان ضعيفان إلا أنه عن الحسن . وابراهيم . والشعبي . وسعيد بن جبير صحيح ولا يصح عن غيرهم ، وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من أثر سقيم . ولا من قياس *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٩ ، وقال : فقرأت^(٢) في صحيح مسلم وقالوا سمي و كبر ، (٣) يقال للمرأة الاجنية تحضن بولغيرها طئر وللرجل الحاضن طئر ايضا والجمع اظاير مثل حل واحمال (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وطائفة من الصحابة (٥) لفظ وما ذكرنا ، سقط من النسخة رقم (١٦)

٩٨٤ — مسألة — وجائز أن يشترك في الأضحية الواحدة أي شيء كانت الجماعة من أهل البيت وغيرهم ، وجائز أن يضحي الواحد بعدد من الأصاحي ، ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين كما ذكرنا آنفا ولم يمه عن أكثر من ذلك والأضحية فعل خير فالاستكثار من الخير حسن وهو قال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان : تجزى البقرة ، أو الناقة عن سبعة فأقل أجنيين وغير أجنيين يشتركون فيها ولا تجزى عن أكثر ولا تجزى الشاة إلا عن واحد ، وقال مالك : يجزى الرأس الواحد من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم عن واحد وعن أهل البيت وإن كثرت عددهم وكانوا أكثر من سبعة إذا أشر بهم فيها تطوعا ولا تجزى إذا اشتروها بينهم بالشركة ولا عن أجنيين فصاحدا .

قال أبو محمد : الأضحية فعل خير وتطوع بالبر فالاشتراك في التطوع جائز ما لم يمنع من ذلك نص قال تعالى : (وافعلوا الخير) فالاشتراك فيها فاعلون للخير فلا معنى لتخصيص الأجنيين بالمنع ولا معنى لمنع ذلك بالشراء لأنه كله قول بلا برهان أصلا لا من قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قياس ، وقد أباح الليث الاشتراك في الأضحية في السفر وهذا تخصيص لا معنى له أيضا (١) *

روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين أو أبي هريرة (٢) عن رسول الله ﷺ « أنه كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين ، سميين ، أقرنين أملحين موجودين ، فيذبح أحدهما عن أمته من شهد الله بالتوحيد وله بالبلاغ ويندب الآخر عن محمد وآل محمد » (٣) ، فهذا أثر صحيح عندهم ، وعلي رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن المالكيون في خبر الصلاة « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر البدنة عن واحد ، والبقرة عن واحد ، والشاة عن واحد لا أعلم شركا ، وصح عن محمد بن سيرين لا أعلم دما واحدا يراق عن أكثر من واحد ، وصح من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن مسعر بن كدام عن حماد بن أبي سليمان لا تكون ذكاة نفس عن نفسين . وكرهه الحكم * وقول آخر روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حاتم ابن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : الجزور ، والبقرة عن سبعة

(١) سقط لفظ « أيضا » من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) وكذلك اليمنية « وأبي هريرة ، بالواو فقط ، وما هنا موافق لما ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٣٨٥ (٣) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن عائشة أو أبي هريرة هذه رواية الثوري ، ورواه زهير بن محمد عن ابن عقيل عن أبي نافع أخرجه الحاكم الخ ، والموحدين المزروعى الأشيبين . *

من أهل البيت لا يدخل معهم من غيرهم ، كل هذا مخالف لقول مالك لأن ابن عمر لم يميز الرأس الواحد الا عن واحد وكذلك ابن سيرين . وحامد ، وعلى أجاز الناقة أو البقرة عن سبعة من أهل البيت لأكثر * ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن عليه عن سعيد عن قتادة عن سليمان بن يسار عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة والجزور عن سبعة * وعن ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ابن مالك . وسعيد بن المسيب ؛ والحسن قالوا كلهم : البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة يشتركون فيها وان كانوا من غير أهل دار واحدة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد ابن فضيل عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : أدركت أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون كانوا يذبحون البقرة والبعر عن سبعة * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حماد عن ابراهيم قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون : البقرة والجزور عن سبعة *

قال علي : هذا حماد قد روى ما ذكرنا عن الصحابة ، ثم خالف ما روى ولم يرد ذلك إجماعا كما يزعم هؤلاء * وعن ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن مسلم عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود البقرة والجزور عن سبعة * وعن وكيع عن سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : البقرة عن سبعة . وروينا أيضا عن حذيفة . وجابر . وعلى . وصح عن سعيد بن المسيب البدنة عن عشرة * وروينا ذلك أيضا عن ابن عباس عن الصحابة رضي الله عنهم *

ومن أجاز الاشتراك في الأضاحى بين الأجنبيين البقرة عن سبعة والناقة عن سبعة طاوس . وأبو عثمان النهدي . وعطاء . وجمهور التابعين ، فاما ابن عمر فاننا روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير نا مجالد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر عن البقرة والبعر تجزى عن سبعة ؟ فقال : كيف أولها سبعة أنفس ؟ قلت : ان أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفونى فقالوا : نعم قاله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر فقال ابن عمر : ما شعرت ، فهذا توقف من ابن عمر * ومن طريق وكيع عن عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : البقرة عن سبعة ، فهذا يدل على رجوعه وهذا مما خالف فيه مالك كل رواية رويت فيه عن صاحب الارواية عن ابن عمر رجوع عنها وخالف جمهور التابعين في ذلك *

قال أبو محمد : الحجة انما هي في فعل الرسول ﷺ ولم يمنع عليه السلام من الاشتراك في التطوع أكثر من عشرة وسبعة بل قد أشرك عليه السلام في أضحيته جميع أمته ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٨٥ - مسألة - وفرض على كل مضح ان يأكل من أضحيته ولا بد ولو لقمة خصاصدا ، وفرض عليه ان يتصدق أيضا منها بما شاء قل أو أكثر ولا بد ، ومباح له أن يطعم منها الغنى والكافر، وان يهدى منها ان شاء ذلك ، فان نزل باهل بلد المضحى جهد أو نزل به طائفة من المسلمين في جهد جاز للمضحى أن يأكل من أضحيته من حين يضحى بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة يتبناها بالعدد من بعد تمام التضحية ثم لا يحل له أن يصبح في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلا لا ماقلا ولا ما أكثر ، فان ضحى ليلا لم يعد تلك الليلة في الثلاث لأنه تقدم منها شيء فان لم يكن شيء من هذا فليدخر منها ما شاء *

روينا من طريق البخارى نا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : قال النبي ﷺ : « من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وفي بيته منه شيء فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي قال : كلوا ، وأطعموا ، وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيها » (١) *
ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم « ان عمرة بنت عبد الرحمن قالت له : سمعت عائشة أم المؤمنين تقول إنهم قالوا : يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم يحملون فيها الودك (٢) قال رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قالوا : نهيت ان تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عليه السلام بعد : كلوا ، وادخروا ، وصدقوا » فهداه أو امر من رسول الله ﷺ لا يحل خلفها قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) ، ومن ادعى أنه ندب فقد كذب ، وقفا ما لا علم له به وكيفيه ان جميع الصحابة رضی عنهم لم يحملوا نهيه عليه السلام عن ان يصبح في بيوتهم بعد ثلاث منها شيء الا على الفرض ولم يقدموا على مخالفته الا بعد اذنه ، ولا فرق بين الأمر والنهي قال عليه السلام : « اذا نهيتكم عن شيء فاتركوه واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ، وعم عليه السلام بالاطعام فجائز ان يطعم منه كل آكل اذ لو حرم من ذلك شيء لبينه عليه السلام (وما كان ربك نسيا) * (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) وادخار ساعة فصاعدا يسمى ادخارا ، والعجب كله ممن يستخرج بعقله القاصر ورأيه العاسد عللا لأوامر الله تعالى وأوامر رسوله عليه السلام لا برهان له بها الادعوا الكاذبة ؛ ثم أتى الى حكم جعله عليه السلام موجبا لحكم آخر فلا يلتفت اليه ، وقد جعل النبي ﷺ الجهد الحال بالناس

(١) هو صحيح البخارى ج٧ ص ١٨٧ (٢) أى يحملون الشحم في الأسقية بعد ما يذبون منه من الاضحية ، والمصنف اختصر

الحديث وذكره بمعناه ، وفي الموطأ ح ٢٧ ص ٣٦ « ويحملون منها الودك ويتخذون منها الأسقية » ومعنى يحملون يذبون *

موجبا لثلاثي (١) عند أحد من أصحابه شيء بعد ثالثة فلم يلتفتوا (٢) الى ذلك ونعوذ بالله من هذا . *

فان ذكروا مارويان من طريق ابراهيم الحربي عن الحكم بن موسى عن الوليد عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود « أمرنا رسول الله ﷺ ان نأكل منها ثلثا وتصدق بثلثا ونطعم الجيران ثلثا » فطلحة مشهور بالكذب الفاضح ، وعطاء لم يدرك ابن مسعود ولا ولده الا بعد موته ولو وصح لقلنا به مساو عين اليه لكن رويان من طريق عبد الرزاق عن عمر بن عاصم عن أبي مجلز قال : أمر ابن عمر ان يرفع له من أصحابه بضعة ويتصدق بسائرهما * ومن طريق أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا ابن فضيل عن عطاء (٣) عن ابراهيم النخعي قال : سافر معي تميم بن سلفة فلما ذبحنا أصحابه فآخذ منها بضعة فقال : آكلها ؟ فقلت له : وما عليك ان لاتأكل منها ؟ فقال تميم : يقول الله تعالى : (فكوا منها) فتقول أنت : وما عليك ان لاتأكل كل . *

قال أبو محمد : حمل هذا الأمر تميم على الوجوب وهذا الحق الذي لا يسع أحدا سواه ، وتمام من أكابر أصحاب ابن مسعود * ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن مولى لابي سعيد عن أبي سعيد أنه كان يقول لبنيه اذا ذبحتم أصحابكم فاطعمواهم واكلوا ، وتصدقوا * وعن ابن مسعود أيضا نحو هذا * وعن عطاء نحوه ، وصح عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير ليس لصاحب الضحية الا ربعها * فان ذكروا * مارويانه من طريق البخاري نا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي أبو بكر عن سليمان — هو ابن بلال — عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة [بنت عبد الرحمن] (٤) عن عائشة [رضي الله عنها] (٥) قالت في الضحية (٦) كنا نلحم منه فنقدم به (٧) الى النبي ﷺ بالمدينة فقال : « لاتأكلوا الا ثلاثة أيام » وليست بعزيمة يقول لكن أراد ان يطعم منه ، والله أعلم * فهذا خبر لا حجة فيه لأن قول القائل : ليست بعزيمة ليس من كلام رسول الله ﷺ انما هو من ظن بعض رواة الخبر ، يبين ذلك قوله في آخر هذا الخبر : أراد ان يطعم منه والله أعلم ، وأيضا فان أبا بكر بن أبي أويس مذکور عنه في روايته أمر عظيم ، وقد حمل على ابن أبي طالب هذا القول منه عليه السلام على الوجوب وابن عمر كما ذكرنا *

(١) في النسخة رقم (١٤) وبان لا يبقى ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ولا يلتفتوا ، وفي النسخة اليمنية ولم يلتفتوا ، (٣) عطاء هو ابن السائب وسيأتي قريباً عن المصنف ان ابن فضيل انما سمع منه بعد اختلاطه ، وهكذا في كتب الرجال كتهذيب التهذيب وما لا يصرح به ما رواه عنه أثر لا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) الرابذة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٨ (٥) الرابذة من صحيح البخاري (٦) في صحيح البخاري وقالت الضحية ، (٧) في النسخة رقم (١٤) وكذلك السعة اليمنية هو مقدمه ، وما هو موافق لصحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٨ *

وروينا من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى عن ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو عبيد مولى ابن أزر أنه شهد العيد مع عمر بن الخطاب قال : ثم صليت مع علي بن أبي طالب فصلينا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال فلا تأكلوا »^(١) ومن طريق وبيعنا سفیان الثوري عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاث »

قال علي : حديث أبي عبيد مولى ابن أزر كان عام حصر عثمان رضي الله عنه وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر لذلك بمثل ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهد الناس ودفت الدافة^(٢) وبالله تعالى التوفيق »

٩٨٥ — مسألة — ولا يحل للبضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحي بها شيئاً لاجلداً ولا صوفاً ولا شعراً ولا وبراً ولا ريشاً ولا شحماً ولا لحماً ولا عظماً ولا غصراً وفا^(٣) ولا رأساً ولا طرفاً ولا حشوة ولا أن يصدقه ولا أن يؤاجر به ولا أن يتناع به شيئاً أصلاً لا من متاع البيت ولا غرباً ولا من خلا ولا تابلاً^(٤) ولا شيئاً أصلاً ، وله أن ينتفع بكل ذلك ويتوطأه وينسخ في الجلد ويلبسه ويهبه ويهديه ، فمن ملك شيئاً من ذلك بهبة أو صدقة أو ميراث فله بيعه حيثئذ إن شاء ، ولا يحل له أن يعطى الجزار على ذبحها أو سلخها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها ، وكل ما وقع من هذا فسخ أبداً »

وقد اختلف السلف في هذا فروينا من طريق شعبة عن قتادة عن عقبة بن صهبان قلت لابن عمر : أبيع جلد بقري ضحيت بها ؟ فرخص لي » وروينا من طريق عطاء أنه قال : إذا كان الهدى واجباً يتصدق بأهابه وإن كان تطوعاً باعه إن شاء ، وقال أيضاً : لا بأس ببيع جلد الأضحية إذا كان عليك دين ، وسئل الشعبي عن جلود الأضاحي ؟ فقال : (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) (إن شئت فبيع وإن شئت فأمسك ، وصح عن أنى العالية أنه قال : لا بأس ببيع جلود الأضاحي نعم الغنيمة تأكل اللحم وتقضى النسك ويرجع إليك بعض الثمن ، وذبح آخرون إلى مثل هذا إلا أنهم أجازوا أن يباع به شيء دون شيء ، صح عن إبراهيم النخعي أنه كره بيع جلد الأضحية

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٠ (٢) الدافة القوم يميرون جماعة سير اليأس بالشديد (٣) هو ما لا من العظم في أى موضع كان ، وقيل العظم الذى على طرف الحافة (٤) جمعه توأبل وسيفسره المصنف قريبا بالكمون والكرأوباء

وقال : لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت وأنه قال : تصدق به وأرخص أن يشتري به الغربال والمنخل ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز بيعه ولكن يبتاع به بعض متاع البيت كالغربال والمنخل والتابل ، قال هشام بن عبيد الله الرازي : أيبتاع به الخل؟ قال : لا قال : فقلت له : فما الفرق بين الخل والغربال؟ قال : فقال : لا تشتري به الخل ولم يزد على ذلك *

قال أبو محمد : أما هذا القول فطريف جدا ، وليت شعري ما الفرق بين التوابل الكمون والفلفل والكسبره والكرأويا والغربال والمنخل وبين الخل والزيت واللحم والفأس والمسحاة والثوب والبر والنبيذ الذي لا يسكر؟ وهل يجوز عندهم في ابتياع التوابل والغربال والمناخل من الربا والبيع الفاسدة ما لا يجوز في غير ذلك؟ إن هذا لعجب لا نظير له ؛ وهذا أيضاً قول خلاف كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان فقلت لابن عباس : كيف نصنع باهاب البدن؟ قال : يتصدق به وينتفع به * وعن عائشة أم المؤمنين أن يجعل من جلد الأضحية سقاء ينبذ فيه * وعن مسروق أنه كان يجعل من جلد أضحيته مصلى يصلي فيه . وصح عن الحسن البصري اتنفعوا بمسوك الأضاحي ولا تبيعوها * وعن طاوس أنه عمل من جلد عنق بدنته نعلين لغلامه . وعن معمر عن الزهري لا يعطى الجزار جلد البدنة ولا يباع * وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح أن مجاهدا وسعيد بن جببر كرها أن يباع جلد البدنة تطوعا كانت أو واجبة *

قال أبو محمد : ليس إلا قول من منع جملة أو من أباح جملة فاحتج من أباح جملة بقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) *

قال علي : هذا حق إذ لم يأت ما يخصه ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأضاحي ما أوردناه من قوله عليه السلام : « كلوا وأطعموا وتصدقوا وادخروا » فلا يحل تعدى هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى ، والادخار اسم يقع على الحبس فأبيع لنا احتباسها والصدقة بها فليس لنا غير ذلك ، وأيضاً فإن الأضحية إذا قربت إلى الله تعالى فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحل له منها شيء إلا ما أحله له النص فلولاً الأمر الوارد بالأكـ

والادخار ماحل لنا شيء من ذلك ، فخرج هذان عن الحظر بالنص وبقي ماعدا ذلك كله على الحظر ، وهم يقولون ونحن في أم الولد كذلك أن له استخدامها ووطأها وعقها ، ولا يحل له بيعها ولا اصداقها ولا الاجارة بها ولا تملكها غيره وبالله تعالى التوفيق * وما وقع مما لا يجوز فيفسخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأما من تملك من ذلك شيئا ^(١) بهراث أو هبة أو صدقة فهو مال من ماله لم يخرججه عن يده إلى الله تعالى بعد فله فيه ماله في سائر ماله ولا فرق *

٩٨٦ — مسألة — ومن وجد بالأضحية عيبا بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها حية صحيحة وبين قيمتها معيبة وذلك لانه كان له الرد أو الامساك فلما بطل الرد بخروجها بالأضحية إلى الله تعالى لم يحز للبائع أكل مال أخيه بالخديعة والباطل فعليه رد ما استزاد على حقها الذي يساويه لأنه أخذه بغير حق إلا أن يحل له ذلك المبتاع فله ذلك لانه حقه تركه لله تعالى وهذا متقضى في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى ، قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال تعالى : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم) ، فالخديعة أكل مال بالباطل *

٩٨٧ — مسألة — فان كان اشترط السلامة فهي ميتة ويضمن مثلها للبائع ويسترد الثمن ولا تؤكل لان السلامة ^(٢) ييقن لا شك فيه هي غير المعيبة ، فن اشترى سالمة وأعطى معيبة فانما أعطى غير ما اشترى واذا أعطى غير ما اشترى فقد أخذ ما ليس له ومن أخذ ما ليس له فهو حرام عليه قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والتراضى لا يكون إلا بالمعرفة بقدر ما يتراضيان به لا بالجهل به فن لم يعرف العيب فلم يرض به والرضا لا يكون إلا في عقد الصفقة لا بعده ، ومن ذبح مال غيره بغير إذن مالكة فقد تعدى والتعدى معصية لله وظلم وقد أمر الله تعالى بالذكاة فهي طاعة له تعالى ، ولا شك في أن طاعة الله تعالى غير معصية فالذبح الذي هو طاعة وذكاة هو غير الذبح الذي هو معصية وعدوان ، ولا يحل أكل شيء من الحيوان إلا بالذكاة التي أمر الله تعالى بها لا بما نهى عنه من العدوان فليست ذكية فهي ميتة ومن تعدى باتلاف مال أخيه فهو ضامن والصفقة فاسدة فالثمن مردود ، ومن خالفنا في هذا فقد تناقض إذ حرم أكل ما ذبح من صيد

(١) في السحرة رقم (١٤) «ثيئنا من ذلك» وكذلك في السحرة البيعة (٣) في السحرة رقم (١٤) «لان السليمة» *

الحرم أو ما يصيده المحرم ولا فرق بين الأمرين ، وقد أباح أبو ثور وغيره أكل الصيد الذي يقتله المحرم بالعلة التي بها أباح^(١) هؤلاء كل ما ذبح بغير حق *

٩٨٨ مسألة - ومن أخطأ فذبح أضحية غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل وعليه ضمانها لما ذكرنا ، وللغائب أن يأمر بأن يضحي عنه وهو حسن لأنه أمر بمغروف فإن ضحى عنه من ماله بغير أمره فهي ميتة لما ذكرنا فلو ضحى عن الصغير أو المجنون وليهما من مالهما فهو حسن وليست ميتة لأنه الناظر لهما وليس كذلك مالك أمر نفسه ، وبالله تعالى التوفيق^(٢) *

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب ما يحل أكله وما يحرم أكله

قال أبو محمد : لا يحل أكل شيء من الخنزير . لالحمة . ولا شحمه . ولا جلده . ولا عصبه . ولا غضروفه . ولا خشوته . ولا مخه . ولا عظمه . ولا رأسه . ولا أطرافه . ولا لبنه . ولا شعره : المذكور والاثني والصغير والكبير سواء ، ولا يحل الانتفاع بشعره . لا في خرز ولا في غيره ، ولا يحل أكل شيء من الدم ولا استعماله مسفوحا كان أو غير مسفوح إلا المسك وحده ولا يحل أكل شيء مما مات حتف أنفه من حيوان البر ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها إلا الجرادة وحده فإن خنق شيء من حيوان البر حتى يموت أو ضرب بشيء حتى يموت ، أو سقط من علوفات ، أو نطحه حيوان آخر فمات من ذلك فلا يحل أكل شيء منه ولا ما قتله السبع أو حيوان آخر حاشا الصيد على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فإن أدرك كل ما ذكرنا حيا فذبح فهو حلال أكله إن كان مما لم يحرم أكله ، ولا يحل أكل حيوان ذبح أو نحر لغير الله تعالى قال الله تعالى : (حرمت عليكم

(١) في النسخة رقم (١٤) (والتي أباح بها) (٢) سبق للمصنف أن قال في ص ٨٠٣ من هذا الجزء إن الأضحية تجزى بالخصى ولم يذكر دليلا لخصوصه لذلك ، وقد نقل صحيح النسخة رقم (١٤) عن المصنف من كتابه الإصالة دليل ذلك صافا حيث نقله بنصه تماما للمائدة قال وأما الخصى والخصية فجائزة مستحبة ولله أفضل من غيره أو مثله لما روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : ذبح عليه السلام يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجوءين ، وذكر باقي الخبر ولما روى عبد الرزاق عن عائشة وأبي هريرة أنه كان عليه السلام إذا أراد أن يضحي اشتري كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موجوءين فذبحهما وذكر الحديث ، قال أبو محمد : هذا حديث جيد لا علة فيه فالحجة قائمة قال أبو محمد : الوجعي الخصى ومنه الحديث « من استطاع منكم الباة فليتروج فاه أغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » أي خصاله * أقول الحديث الأول رواه أبو داود في سننه ٣٣ ص ٥٢ بجمعه ، والحديث الثاني رواه المصنف في هذا الجزء ص ٣٨١ بجمعه ، وقال بعد أن ذكره : فهذا أثر صحيح عندهم *

الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمنخنقة ، والموقوذة ، والمتردية ، والنطيحة ، وما اكل السبع الا ما ذكيتيم وما ذبح على النصب) فحرم تعالى كل ما ذكرنا واستثنى منه بالا باحة كل ما ذكينا ولا تقتضى الآية غير هذا (١) أصلاً، وههنا قولان لبعض من تقدم، أحدهما قول مالك وهو أنه اذا بلغ بالحيو ان شئ، بما ذكرنا مبلغا يوقن انه يموت منه فانه لا يحل اكله، وان ذكي والقول الثاني قاله المزني وهو انه قال: اذا عرف انه يموت مما اصابه قبل موته من الذكاة حرم اكله وان عرف انه يموت من الذكاة قبل موته مما اصابه حل اكله.

قال ابو محمد: اما قول مالك بخلاف للآية ظاهر، وكذلك تقسيم المزني ايضا وسنستقصى هذا في كتاب الذكاة ان شاء الله تعالى، واما الدم فان قوما حرموا المسفوح وحده ، وهو الجاري ، واحتجوا بقول الله تعالى: (قل: لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به) قالوا: فانما حرم المسفوح فقط *

قال ابو محمد: وهذا استدلال منهم موضوع في غير موضعه لان الآية التي احتجوا بها في سورة الانعام وهي مكية والآية التي تلونا نحن في سورة المائدة وهي مدنية من آخر ما نزل فحرم في اول الاسلام بمكة الدم المسفوح ثم حرم بالمدينة الدم كله جملة عنوما فن لم يحرم الا المسفوح وحده فقد احل ما حرم الله تعالى في الآية الاخرى ومن حرم الدم جملة فقد اخذ بالآيتين جميعا وقد حرم بعد تلك الآية اشياء ليست فيها كالخنزير وغير ذلك فوجب تحريم كل ما جاء نص بتحريمه بعد تلك الآية والدم جملة مما نزل تحريمه بعد تلك الآية * نا ابو سعيد الفقي نا محمد بن علي المقرئ نا احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس حدثني يموت بن المزرع نا ابو حاتم سهل بن محمد السجستاني نا ابو عبيدة معمر بن المثنى نا يونس بن حبيب قال : سمعت ابا عمرو والعلاء قال: سألت مجاهدا عن تلخيص آي القرآن المدني من المكي؟ فقال: سألت ابن عباس عن ذلك؟ فقال : سورة الانعام نزلت بمكة جملة واحدة الا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة (قل: تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الى تمام الثلاث الآيات *

قال ابو محمد: هي قول الله تعالى (قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تنشر كوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم وايها ولا تقرّبوا

الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون * ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعده الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون. وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون *»

فهذه الثلاث الآيات هي التي أنزلت منها في المدينة وسائرها بمكة ، وسورة المائدة أنزلت بالمدينة لا خلاف في ذلك ، (فانذروا) ما روى عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن الدم يكون في أعلى القدر؟ فلم تر به بأسا وقرأت (قل : لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) حتى بلغت (مسفوحا) فان هذا قد عارضه ما رويناه عنها من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن جري بن كليب عن جبير بن نفير قال : قالت لى عائشة أم المؤمنين : هل تقرأ سورة المائدة؟ قلت : نعم قالت : أما أنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراما فحرموه *

قال أبو محمد : وأيضا فان الدم الذي في أعلى القدر ان كان أحمر ظاهر افوه بلا شك مسفوح ولا خلاف في تحريمه وان كان انما هو صفرة فليس دما لان الدم أحمر أو أسود لا أصفر فان بطلت صفاته التي منها يقوم حده فقط سقط عنه اسم الدم واذ لم يكن دما فهو حلال ، وكذلك ما في العروق وخلال اللحم فانه ليس ظاهرا (١) واذا لم يكن ظاهرا فليس هنالك دم يحرم. وانما نسأل خصوصا عن دم أحمر ظاهر إلا أنه جامد ليس جاريا يحمل أكلامه لا؟ فهذا مكان الاختلاف بيننا وبينهم ، والله تعالى التوفيق * وأما المسك فان رسول الله ﷺ لم يزل يتطيب به في حجة الوداع وبعدها وقبلها وأقره الله تعالى على ذلك وابعاه له ولنا وقد علم الله تعالى أنه في أصله دم قرحه متولدة في حيوان (وما كان ربك نسيا) *

وأما الخنزير فان الله تعالى قال : (أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا) والضمير في لغة العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه فصح بالقرآن ان الخنزير بعينه رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس ، والرجس حرام واجب اجتنابه فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلد اذا دبغ قل استعماله *

(١) في النسخة رقم (١٤) ليس ظاهرا او كدال ما بعده وهو تصحيف

ورويانا من طريق مسلم ناقتيبة بن سعيد نايلث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال «رسول الله ﷺ»: [والذي نفسي بيده] ^(١) ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد» ❖

ومن طريق مسلم ناهارون بن عبد الله نا حجاج - هو ابن محمد - [عن ابن جريج] ^(٢) نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى ابن مريم ﷺ فيقول: أميرهم تعال صل لنا فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة»، فصيح أن النبي ﷺ صوب قتل عيسى عليه السلام للخنزير و أخبر أنه بحكم الإسلام ينزل وبه يحكم، وقد صرح أنه عليه السلام نهى عن اضاعة المال فلو كانت الذكاة تعمل في شيء من الخنزير لما أباح عليه السلام قتله فيضيع، فصيح أنه كلة ميتة محرم على كل حال، وقد ادعى بعض من لا يبالي ما أطلق به لسانه من أصحاب القياس أن شحم الخنزير إما حرم قياسا على لحمه وإن الإجماع على تحريمه إنما هو من قبل القياس المذكور ❖

قال أبو محمد: فيقال لمن قال هذا التخليط الظاهر فساد: أول بطلان قولك أنه دعوى بلا برهان، وثانيه أنه كذب على الأمة كلها إذ قلت أنها إنما اجمعت على الباطل من القياس، والثالث أنه لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا علة تجمع بين الشحم واللحم، (فان قالوا): لأن الشحم بعض اللحم ومن اللحم لا منه من اللحم تولد قتلناهم: أما قولكم: إن الشحم بعض اللحم فباطل لأنه لو كان ذلك لكان الشحم لحما وهذا لم تأت به لغة قط ولا شريعة، وأما قولكم لأنه من اللحم تولد فنحن تولدنا من التراب ولسنا ترايا، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلا، واللحم تولد من الدم واللبن تولد من الدم وليس اللحم دما ولا اللبن دما بل هما حلالان، والدم حرام وكل ما تولد من شيء فلم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له بحكمه لا في اللغة ولا في الديانة، وقد حرم الله تعالى الشحم على نبي إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم. نعم ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحوايا لتحريم شحم البطن، ولا يدرى ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم؟ وقد ينفارق ما ينهما آفيا والرابع أن يقال لهم أترون سف عظمه

وأكل غضروفه وشرب لبنه حرم قياسا على لحمه؟ إن هذا لعجب جدا، وكل هذه عندهم أنواع غير اللحم بلا خلاف منهم، ويقال لهم أيضا أخبرونا أحرم الله تعالى شحم الخنزير . وغضروفه . وعظمه . وشعره . ولبنه ؟ أم لم يحرم شيئا من ذلك ؟ ولا بد من أحدهما، ﴿فان قالوا﴾: حرم الله تعالى كل ذلك قلنا لهم: ومن أين يعرف تحريم الله تعالى ما حرم الا بتفصيله تحريمه وبوحيه بذلك الى رسوله عليه السلام، وهل يكون من ادعى ان الله تعالى حرم امر كذا بغير وحى من الله تعالى بذلك الا مفتريا على الله تعالى كاذبا عليه جهارا؟ اذا خبر عنه تعالى بما لم ينزل به وحيا ولا اخبر به عن نفسه، وقد قال تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ *

﴿فان قالوا﴾: حرم كل ذلك بتحريمه اللحم قلنا: وهذه دعوى مكررة كاذبة مفتراة بلا دليل على صحتها، وعن هذه الدعوة الكاذبة سألناكم؟ فلم نجد عنكم زيادة على تكريرها فقط، وما كان هكذا فهو باطل ييقن * ﴿فان قالوا﴾ لم يحرمها الله تعالى بوحى من عنده ولا حرمها رسوله عليه السلام بنص منه لكن أجمع المسلمون على تحريم كل ذلك، قيل لهم: هذه أطم وأخش أن يكون شيء يقرون أنه لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ واذا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فقد أحله الله تعالى بلا شك فأجمع المسلمون (١) على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام اذ حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد أعاذ الله تعالى المسلمين من هذه الكفرة الصلحاء، ﴿فان قالوا﴾: لما أجمع المسلمون على تحريمه حرمه الله تعالى حينئذ قلنا لهم: متى حرمه الله تعالى؟ أقبل اجماعهم أم مع اجماعهم أم بعد اجماعهم؟ ولا سبيل الى قسم رابع، ﴿فان قالوا﴾: بعد اجماعهم جعلوا حكمه تعالى تبعاً لحكم عباده وهذا كفر محض، وان قالوا: بل مع اجماعهم كانوا قد أوجبوا أنهم ابتداء ومخالفة الله تعالى فى تحريم ما لم يحرمه وقد ينأخض هذا أنفا، ﴿وان قالوا﴾: بل قبل اجماعهم قلنا: فقد صح أنه تعالى حرمه ولا يعرف تحريمه الا به لا بتفصيل منه تعالى بتحريمه والتفصيل لا يكون البتة الا بنص وهذا قولنا ولا فهو دعوى كذب على الله تعالى. وتكهن. وقول فى الدين بالظن فظهر يقين ما قلناه وفساد قولهم وصح ان المسلمين انما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعا للنص الوارد فى تحريمه كما لم يجمعوا على تحريم لحمه الا بعد ورود النص بتحريمه ولا فرق وبالله تعالى التوفيق، وسند ذكر حكم الجراد بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) فى النسحة رقم (١٤) «واجمع المسلمون»

٩٨٩ - مسألة - وأما ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه فهو حلال كله كيفما وجد ، سواء أخذ حيا ثم مات أو مات في الماء ، طفاً أو لم يطف ، أو قتله حيوان بحري أو برى هو كله حلال أكله ، وسواء خنزير الماء ، أو انسان الماء ، أو كلب الماء وغير ذلك كل ذلك حلال أكله : قتل كل ذلك وثني أو مسلم أو كتاني أو لم يقتله أحد *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظرياً) ، وقال تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة) فعم تعالى ولم يخص شيئاً من شيء (وما كان ربك نسياً) يخالف اصحاب أبي حنيفة هذا كله وقالوا : يحل أكل مامات من السمك وما جزر عنه الماء (١) ما لم يطف على الماء مامات في الماء حتف أنفه خاصة ، ولا يحل أكل ما طفانته على الماء ، ولا يحل أكل شيء مما في الماء إلا السمك وحده ، ولا يحل أكل خنزير الماء ولا انسان الماء ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا : قد حرم الله أكل الخنزير جملة والانسان وهذا خنزير وانسان ، قالوا : فان ضربه حوت فقتله أو ضربه طائر فقتله أو ضربه صخرة فقتله أو صاده وثني فقتله فطفابعد كل هذا فهو حلال أكله ، وقال محمد بن الحسن (٢) في سمكة ميتة بعضها في البر وبعضها في الماء (٣) : ان كان الرأس وحده خارج الماء اكلت وان كان الرأس في الماء نظر فان كان الذي في البر من مؤخرها النصف فأقل لم يحل أكلها وان كان الذي في البر من مؤخرها اكثر من النصف حل أكلها *

قال أبو محمد : هذه أقوال لا تعلم عن أحد من أهل الاسلام قبلهم وهي مخالفة للقرآن وللسنن ولا أقوال العلماء والقياس وللعقول لانها تكليف ما لا يطاق بما لا سبيل الى علمه هل ماتت وهي طافية فيه أو ماتت قبل ان تطفو أو ماتت من ضربة حوت . أو من صخرة منهزمة أو حتف أنفها ؟ ولا يعلم هذا الا الله أو ملك موكل بذلك الحوت ، وما ندري لعل الجن لا سبيل لها الى معرفة ذلك أم يمكنها علم ذلك لان فيهم غواصين بلا شك ؟ قال تعالى : (ومن الشياطين من يغوصون له) (٤) ثم لا بد للسمكة التي شرع فيها محمد ابن الحسن هذه الشريعة السخيفة من مذر عيذر ع مامن خارج الماء وما منها داخل الماء ثم ما يدريه البائس لعله كان أكثرها في الماء ، ثم أدارتها الامواج في الله ويال للمسلمين

(١) قال الجوهرى في صحاحه : وجزر الماء يحزر ويجزر جزراً اي تذب والجزر خفيف المد وهو رجوع الماء الى خلف (٢) في النسخة اليمنية محمد بن الحسين وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ « في البحر » وهو اخس (٤) في النسخة رقم ١ وكذلك في النسخة اليمنية (والشياطين كل بناء وغواص) وبها آيتان في سورتيه

لهذه الحماقات التي لا تشبه الا ما يتطايب به المجان لاضحاك سخفاء الملوك ، والعجب كل العجب من قولهم في الاخبار الثابتة في أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ؛ هذا زيادة على ما في القرآن فلا تأخذ بها الا من طريق التواتر ، ثم لا يستحيون ان يزيدوا بمثل هذه العقول مثل هذه الزيادة^(١) على ما في القرآن ، نحمد الله على السلامة في الدين والعقل كثيرا *

وأما قولهم : إنه قد حرم الخنزير والانسان وهذا خنزير وانسان ، وقد قال الليث ابن سعد بهذا أيضا خاصة : فليس خنزير او لا انسانا لأنها انما هي تسمية من ليس حجة في اللغة وليست التسمية الا لله تعالى ، ولو كان ذلك الى الناس لكان من شاء ان يبل الحرام أحله بان يسميه باسم شيء حلال ومن شاء ان يحرم الحلال حرمه بان يسميه باسم شيء حرام ، فسقط قول هذه الطائفة سقوطا لامرية فيه وبقي قول لبعض السلف في تحريم الطافي من السمك *

روينا من طريق محمد بن المنثري نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : ما طفا فلا تأكلوه وما كان على حافتيه أو حسر عنه فكلوه * ومن طريق سعيد بن منصور نا ابراهيم - هو ابن علية - نا ايوب عن ابي الزبير عن جابر قال : ما حسر الماء عن ضفتي البحر فكل ومات فيه طافيا فلا تأكل *

ومن طريق ابن فضيل نا اعطاء بن السائب عن ميسرة عن علي بن أبي طالب قال : ما طفا من صيد البحر فلا تأكلوه * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأجلح عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل : اني اجد البحر وقد جعل سمكا قال : لا تأكل منه طافيا ؛ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما طفا من السمك فلا تأكله *

وصح عن الحسن - وابن سيرين - وجابر بن زيد - وابراهيم النخعي أنهم^(٢) كرهوا الطافي من السمك ، وبتحريمه يقول الحسن بن حي ، وروى عن سفيان الثوري فيما في البحر مما عدا السمك قولان ، أحدهما أنه يؤكل ، والآخر لا يؤكل حتى يذبح ، وههنا قول آخر روينا من طريق وكيع قال : نا جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد المجوس للسمك * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جرير نا أبو بكر بن حفص عن ابن مسعود قال : ذكاة الحوت فك لحية *

(١) في النسخة اليمنية «الريادات» - (٢) في النسخة رقم ١٦ «أه» ولا مناسب

قال أبو محمد : أما هذا القول وتقسيم احد قولي الثوري فيبطلها كلها ما روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى نا أبو خيثمة — هوزهير بن معاوية — عن أبي الزبير المكي حدثني جابر قال : « بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة تلقى غيراً (١) لقريش وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمر، قال أبو الزبير : فقلت لجابر : كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال : نمصها [كما يمص الصبي] (٢) ، ثم نشرب عليها من الماء [فتكفيها يوماً إلى الليل] (٣) وكنا نضرب بعصينا الخبط فنبله (٤) بالماء فنأكله [قال : وانطلقنا على ساحل البحر] (٥) فرفع لنا على ساحل البحر كمية الكشيب (٦) الضخم فأتيناه فاذا هو دابة تدعى العنبر قال أبو عبيدة : ميتة ، ثم قال : لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله تعالى وقد اضطررتم فكلوا فأقننا عليه شهر أو نحن ثلاثمائة حتى سمنا ولقد رأيتنا نغترف من وقب (٧) عينيه بالقلال (٨) الدهن ونقتطع منه القدر (٩) كالثور أو كقدر الثور ولقد (١٠) أخذنا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً فأقعدهم في وقب عينه وأخذ ضلعاً من أضلاعه فأقامها ، ثم رحل أعظم بعير معنا فمر من تحتها (١١) وتزودنا من لحمه وشائق (١٢) ، فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال هو رزق أخرجه الله تعالى لكم فهل معكم من لحمه شيء فقطعتمونا ؟ فإرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله » .

قال أبو محمد : فهذا ليس من السمك بل هو ما حرمه من ذكرنا وليس مما فكت لحياه بل هو ميتة وهذا هو الصحيح عن جابر لسامع أبي الزبير إياه منه ، وهذا بين فيه لقوله لجابر في التمرة كيف كنتم تصنعون بها ؟ ، واذميتة البحر حلال فصيد الوثني وغيره له سواء لانه لا يحتاج إلى ذكاة انما ذكاته موته فقط ، وأما من حرم الطافي جملة فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح لأن أبا الزبير لم يذكر فيه سمعاً من جابر وهو ما لم يذكر ذلك فدلّس عنه كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وهي عن علي لا تصح لأن ابن

(١) هو الاول نا هو ل (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٠ (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في صحيح مسلم « ثم سلّه » (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) هو - ثلث المثلثة - الرمل المستطيل المحدود ب (٧) يفتح الواو وسكون القاف وبالهاء الموحدة هو داخل عينه وقرنها (٨) القلال كسرة القاف جمع قلة بضمها هي الحرة الكبيرة (٩) هو - بالفاء والذال المهملة - جمع مدرة القطعة من كل شيء (١٠) في صحيح مسلم « فلقط » (١١) أي من تحت الصلغ وفي الاصول « من تحته » والمشهور في الصلغ الثالث ، وقيل فيها الوجهان (١٢) هو النابض المعجبة جمع وشيقة وهي ان يؤخذ اللحم فيملأ قليلاً ولا يصح ويحمل في الاسفار وقيل هي القديد (١٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٠ « فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له » الخ .

فضيل لم يسمع من عطاء بن السائب الا بعد اختلاطه، وهي عن ابن عباس من طريق أجليح وليس بالقوى لكنه صحيح عن الحسن . وابن سيرين . وجابر بن زيد . واحتجوا بما روينه من طريق أبي داود نأحمد بن عبدة نا يحيى بن سليم الطائفي نا اسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ألقى البحر أوجزر عنه فكلوه ومامات فيه فطفا » (١) فلا تأكلوه . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل ابن عياش حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان ونعيم بن المجمر - هو ابن عبد الله - عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « كلوا ما حسر عنه البحر وما ألقى وما وجدتموه طافيا من السمك فلا تأكلوه » .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير هذا وليس بحجة لأنه لا يصح ولو صح لما ترددنا طريقة عين في القول به إلا أن قبل كل شيء فهو لو صح حجة (٢) على أصحاب أبي حنيفة لأنهم مخالفون لما فيه ولكل ما روينا في ذلك عن صاحب أو تابع لأنهم يديحون بعض الطائي اذا مات من عارض عرض له لا حتف أنفه ويحرمون كثيرا ما ألقى البحر أو حسر عنه (٣) مخالفوا الخبر في موضعين، وكذلك من روى عنه في هذا شيء، وأما ضعف هذين الخبرين، فأحدهما من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف، والآخر من رواية أبي الزبير عن جابر ولم يذكر فيه سماعة نا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي القاضي نا إسحاق بن أحمد الدخيل نا أبو جعفر العقيلي نا محمد بن اسماعيل . وزكريا بن يحيى الحلواني قال زكريا نا أحمد بن سعيد ابن أبي مريم، وقال محمد بن اسماعيل : نا الحسن بن علي، ثم اتفق أحمد والحسن قالا جميعا : نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : جئت أبا الزبير فدفعت (٤) إلى كتابين فقلت له : هذا كله سمعته من جابر فقال : منه ما سمعت منه، ومنه ما حدثت عنه فقلت : أعلم لي على ما سمعت فاعلم لي على هذا الذي عندي .

قال أبو محمد : فإلم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر فلم يسمعه من جابر بأقراره ولا ندرى عن أخذه فلا يجوز الاحتجاج

(١) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٣١ « وطفا » وقوله « أو جزر » بحيم ثم زاي أي اكشف عنه الماء وذهب والجزر رجوع الماء خلفه وهو ضد اللد كما تقدم عن الصحاح ومنه الجزيرة ومعنى « طفا » ارتفع فوق الماء بعد أن مات (٢) كذا هذه الجملة في جميع النسخ وهو تركيب فيه ركاكة، وحقه أن يكون هكذا « إلا أن قبل كل شيء، أنه لو صح لكان حجة » الخ والله أعلم (٣) أي اكشف وهو بمعنى « جزر » المذكور في الحديث قريبا (٤) في النسخة رقم ١٦ « فرغ » بالراء .

به، وهذا من ذلك الخبر فسقط ونحمد الله تعالى على بيانه لنا * وقد روى مثل قولنا عن طائفة من السلف * روي عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الملك ابن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: شهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها^(١) * نأحمامنا الباجي نا ابن أيمن نا أحمد بن مسلم نا أبو ثور نا علي نا أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس نا أبو بكر الصديق قال: السمك كله ذكي^(٢) * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال قال أبو بكر الصديق: طعام البحر كل ما فيه * ومن طريق وكيع نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن جابر بن أبي الشعثاء قال قال عمر بن الخطاب: الحيتان والجراد ذكي^(٣) *

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (فالتقمه الحوت وهو مليم) فسمى ما يلتقمه الإنسان في بلعة واحدة حوتا. وليس هذا من الصفة التي أحل أبو حنيفة، وقد قال أبو بكر وعمر باباحته ولا يعلم لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم * ومن طريق سعيد ابن منصور نا صالح بن موسى الطلحي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب أنه سئل عن الحيتان والجراد؟ فقال: الحيتان والجراد ذكي ذكاتها صيدهما * ومن طريق سعيد بن منصور نا هاشم نا منصور عن معاوية بن قرعة نا أبو أيوب نا كل سمكة طافية * ومن طريق أبي ثور نا علي نا عبد الوارث بن سعيد نا ثوري نا أبو التياح عن ثمامة بن أنس نا مالك نا أبو أيوب نا أنصاري سئل عن سمكة طافية؟ فقال: كل وأطعمني^(٤) * ومن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله^(٥) ابن عبيد الكلاعي عن سليمان بن موسى عن الحسن قال: ادركت سبعين^(٦) رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يا كلون صيد المجوس من الحيتان لا يمتلج^(٧) منه شيء في صدورهم ولم يكونوا يرون صيده ذكاته، وبأكل الطافي من السمك يقول ابن أبي

(١) ذكره البخاري في صحيحه ج ٧ ص ١٦١ معلقا، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٣٩: وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: شهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال، زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها شهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء اهـ (٢) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٣) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٤) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٥) في النسخة اليمنية: عبدالله، وهو غلط (٦) في النسخة رقم ١٦ «تسعين» أي لا يدخلهم الشك في ذلك منه، قال في الصحاح: وتخالج في صدرى منه شيء، وذلك إذا شككت اهـ وفي النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «لا يمتلج» وفي النسخة رقم ١٦ «لا يمتلج» *

بلى . والأوزاعى . وسفيان الثورى . ومالك . والليث . والشافعى . وأبو سليمان *
قال على : لا يطفو الحوت أصلا الا حتى يموت او يقارب الموت فاذا مات طفا

ضرورة . ولا بد ، فتخصيصهم الطافي بالمنع وابتاحتهم مامات فى الماء تناقض * .

٩٩٠ - مسألة - وأما ما يعيش فى الماء وفى البر فلا يحل أكله الا بذكاة كالسحفاة

الباليمرين ^(١) و كلب الماء والسمور ونحو ذلك لانه من صيد البر ودوابه وان

تله المحرم جزاه ، وأما الضفدع فلا يحل أكله أصلا لما ذكرنا فى كتاب الحج من نهى

لنبي ﷺ عن ذبحها فأغنى عن اعادته * .

٩٩١ - مسألة - ولا يحل أكل حيوان بما يحل أكله مادام حيا لقول الله

تعالى : (إلا ما ذكيت) فحرم علينا أكل ما لم نذك والحي لم يذك بعد ، وكذلك لو ذبح

حيوان او نحر فانه لا يحل أكل شئ منه حتى يموت لقول الله تعالى : (فاذكروا اسم الله

عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها) ولا خلاف فى ان حكم البدن وغيرها

فى هذا سواء فلا يحل بلع جرادة حية ولا بلع سمكة حية مع انه تعذيب ، وقد نهى عن

تعذيب الحيوان * . رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبى كثير

عن رجل عن ابن الفرافصة عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : ان الذكاة الحلق

واللبة لمن قدر وذروا الانفس حتى ترهق وباللّٰه تعالى التوفيق * .

٩٩٢ - مسألة - ولا يحل أكل شئ من حيوان البر بقتل عنق ولا بشدخ

ولا بغم لقول الله تعالى : (إلا ما ذكيت) وليس هذا ذكاة * .

٩٩٣ - مسألة - ولا يحل أكل العذرة ولا الرجيع ولا شئ من أبوال الخيول

ولا القى ولا لحوم الناس ولو ذبحوا ولا أكل شئ يؤخذ من الانسان الا اللبن وحده ،

ولا شئ من السباع ذوات الانياب ولا أكل الكلب ولا الهر الا نسي والبرى سواء

ولا الثعالب حاشا الضنع وحدها فى حلال أكلها ، ولو أمكن ذكاة الفيل لحل أكله .

أما العذرة والبول فلما ذكرنا فى كتاب الصلاة من قول رسول الله صلى الله

عليه وسلم فى النهى عن الصلاة وهو يدافع الاخبثين البول والغائط ، ولقول الله تعالى :

(ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل خبيث فهو محرم بالنص ولا خبيث

الا ما سماه الله تعالى ورسوله خبيثا وذكروا ههنا لك قوله عليه السلام : « أكل عذاب القبر

(١) كذا فى السخة رقم ١٤ وفى السخة رقم ١٦ « والبالية » وفى السخة اليمية « والبالية مري » ولم اجد هذا الاسم

فى حياة الحيوان ولا عبره ، ولعله من تسمية تلك البلاد غير المأثورة ببلادنا * .

في البول، فعم عليه السلام كل بول، وبيناهنا لك ان سقى النبي صلى الله عليه وسلم العرينين أبو الابل انما كان على سبيل التداوى للعلل التي كانت أصابتهم وأوردنا الاسانيد الثابتة بكل هذا وبينافساد الرواية من طريق سوار بن مصعب وهو ساقط لا بأس ببول ما أكل لحمه ^(١)، وهذا مما تر كوا فيه القياس اذ قاسوا بول الحيوان ورجيعه على لحمه فهلا قاسوه على دمه فهو أولى بالقياس أو على بول الآدميين ورجيعهم *

وأما القى، فلبار وينا من طريق البخارى نا مسلم بن ابراهيم ناهشام - هو الدستوائى - وشعبة قالا جميعا: ناقتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس [رضى الله عنها] ^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالعائد في قيته»، والقى هو ما تغير فان خرج الطعام ولم يتغير فليس قيتا فليس حراما *

وأما لحوم الناس فان الله تعالى قال: (ولا يغتب بعضكم بعضا يحب أحدكم ان يا كل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) ولا مر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قد ذكرناه في كتاب الجنائز بان يوارى كل ميت من مؤمن أو كافر فمن أكله فلم يواره ومن لم يواره فقد عصى الله تعالى، ولقول الله تعالى: (إلا ما ذكيتم) فحرم تعالى أكل الميتة وأكل ما لم يذك، والانسان قسمان: قسم حرام قتله وقسم مباح قتله، فالحرام قتله ان مات أو قتل فلم يذك فهو حرام، وأما الحلال قتله فلا يحل قتله الا لاحد ثلاثة أوجه، إما لكفره ما لم يسلم، وإما قودا، وإما لحد أو جب قتله، وإى هذه الوجوه كان فليس مذكى؟ لأنه لم يحل قتله إلا بوجه مخصوص فلا يحل قتله بغير ذلك الوجه، والتذكية غير تلك الوجوه بلا شك فالتقصدها إليها معصية والمعصية ليست ذكاة فهو غير مذكى فحرام أكله بكل وجه، واذ هو كله حرام ^(٣) فاكل بعضه حرام لأن بعض الحرام حرام بالضرورة، ويدخل في هذا المخاطب والنخاعة والدمع والعرق والمذى والمنى والظفر والجلد والشعر والقيح والسنن الا اللبن المباح بالقرآن، والسنة والاجماع، وقد أباح عليه السلام لسالم - وهو رجل - الرضاع من لبن سهلة بنت سبيل، والريق لأن رسول الله ﷺ حنك الصبيان بتمر مضغه فريقه في ذلك الممضوغ فالريق حلال بالنص فقط، وبالله تعالى التوفيق *

وأما السباع فلها روينان من طريق مالك بن أنس عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة ابن سفيان عن أبي هريرة عن ^(٤) رسول الله ﷺ قال: «كل ذى ناب من السباع

(١) في السخنة رقم ١٦ «ما يؤكل لحمه» (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٥ (٣) في السخنة رقم ١٦ «واذ هو أكله حرام» وفي السخنة اليمنية «إذ هو حرام أكله» وما هنا أظهر ^(٤) في موطأ مالك ج ٢ ص ٢ «أن» بدل من

فأكله حرام» (١) وجاء أيضا من غير هذه الطريق تركناها اختصارا (٢)، والكلب ذوناب من السباع وكذلك الهر والثعلب فكل ذلك حرام، وقد أمر عليه السلام بقتل الكلب ونهي عن اضاعة المال فلو جاز أكلها ما حل قتلها كما لا يحل قتل كل ما يؤكل من الأنعام وغيرها *

رويناهن طريق وكيع نامبارك هو ابن فضالة عن الحسن البصري عن عثمان رضى الله عنه قال: اقلوا الكلاب واذبحو الحمام، ففرق بينهما فأمر بذبح ما يؤكل وقتل ما لا يؤكل. ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب أنه سمع ابن شهاب يسأل عن مرارة السبع وألبان الاتن؟ فقال الزهري: نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى ناب من السباع، ولا خير فيما نهى عنه رسول الله ﷺ، ونهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخمر والأنسية فلا نرى البانها التي تخرج من بين لحمها ودماها إلا بمنزلة لحمها، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: الثعلب سبع لا يؤكل *

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن زيد أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «نهى (٣) رسول الله ﷺ عن أكل الهر وثمنه» أقل ما في هذا الاثر أن يكون موقوفا على جابر، ويتخير السباع وبكل ما ذكرنا يقول أبو حنيفة والشافعي. وأبو سليمان إلا أن الشافعي أباح الثعلب. وانكر المالكيون تحريم السباع وهو ما بان قالوا: قد صرح عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن أكل [لحوم] (٤) السباع؟ فقترأت (قل: لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) الآية، وروى من طريق جوير عن الضحاك قال: تلا ابن عباس هذه الآية (قل: لا أجد فيها أوحى إلى محرما) قال: بما خلا هذا فهو حلال، وقالوا: روى الزهري خبر النهي عن كل ذى ناب من السباع، ثم قال: لم اسمع هذا من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو ادريس وكان من فقهاء الشام (٥)، وقال بعضهم: إنما نهى عنهم من أجل ضرر لحمها *

قال أبو محمد: هذا كل ما هو به وكله لا شيء، أما الآية فإنها مكية كما قدمنا ولا يجوز أن تبطل بها أحكام نزلت بالمدينة، وهم يحرمون الخمر الأهلية وليست في الآية ويحرمون الخمر وليست في الآية، والخليطين وإن لم يسكروا ولم يذكروا في الآية،

(١) في موطأ مالك وقال: أكل كل ذى ناب من السباع حرام» (٢) رواه مسلم أيضا من طرق ج ٢ ص ١٠٩

(٣) في السخنة رقم ١٦ «نهانا» (٤) الريادة من السخنة رقم ١٦ (٥) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٩

4751
/ 51A

4751
/ 51A

4751
/ 51A